

(وأيضا) قال من الرسلانية. لو خلقت امرأة لربها متقد وأغلاها متقد
 ها خرج واحد منهم إلى كسي ونفسه الجوهري والأبدى الذريعة ونفسه الرجل
 يخرج بها على المعتقد كما أن صلاة الربى عرفة لأن عبد العظمى متقد ونزول
 الصلاة واحدة أن يلزم عليها يومها ما تنبها معها. وأما أن تنبها واحد بها
 في هذه الأخرى بشرية لربها أصرا تبي بما أفتى بهذا عليا كرم الله وجهه أكثر رقم (65)
 وأول عيد لها رسول الله صلى الله عليه وسلم العطر به السنة الثانية من الهجرة أو رقم (1)

ويضع اليد على القدم والقدم والقدم وتضع اليد على القدم والقدم والقدم
 وتضع اليد على القدم والقدم والقدم وتضع اليد على القدم والقدم والقدم
 والطواف ومن المصحف. ويجوز لها القراءة في حال السيلان مطلقا رقم (70)

السرميا يسرمية. وهي صلاة النهار لا الجمعة والأخيرة هي صلاة المغرب والمغربية هي
 صلاة العشاء. وكانت صلاة النهار كله جهرية وفما المنعوق يكره من اللغز وشرع
 الأيسر أو طحا لا في إيتهم بها ذلك ما أن يقع نسبه وفي حكمه أو رقم (1)

المتفقون من علمهم أن لا ينسب مقتضى. وفي أعماله خلافه. إذ أمضى أحد مع خلافه ما يقال
 منقول أن لا يعلم بنفسه من غير ورده علمه في من نفسه. اللغز لا تواخذ بما يقوله. وأجعله فوق
 ما يقوله من غير أن لا يعلمه (أو من البراهمة العروة)

(عاشقة رقة الله عذابت ابن بكر الدنيا رقة الله عنه تروجه كرسى)
(٢) وهي كرا (رقم ٩٩)

و اول عيد ٥٥ هـ رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الثلاثية في الهجرة ١٢٦

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

(حديث شريف)

الكتاب الحكيمة يدوم المدة ثمانية عشر ١٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نفع في دينه من اختاره من عباد الله ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة توصلنا إلى طريق رشاده ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الأمين القائل من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأنبيائه وأحبائه وأسرا به (وبعد) فيقول أسير الشهوات وكثير المساوي والهفوات عبده يوسف ابن الشيخ سعيد الصفي المالكي أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أمله . هذه كتابات قليلة على شرح العلامة ابن تركي على المشاورة آتيت فيها بالأقوال الممتدة المرضية معتمدة في ذلك على حاشية الخرشى وغيره الشريفة وشيخ مشايختنا وأشياهم الشيخ الصمدي العدوي عليه بحائب الرحمة والرضوان ونهت فيها على بعض أقوال ضعيفة وقعت له في حاشيته على هذا الكتاب قد رجعت عنها في حاشية الخرشى وغيرها من كتبه التي هم نفعها للطلاب ونهت أيضاً على بعض أقوال ضعيفة وقعت في شرح الشبرخيتي والسكندري والأصيل معتمدة في ذلك على حاشية الخرشى التي عليها التعويل ووجت ذلك بقوائد مثيفة وأبحاث شريفة من فيض شيخنا الإمام والبحر الهام الشيخ محمد عبادة ختم الله على قلبه بالحسنى وزيادة ، وحيث قلت شيخنا وأطلقت فهو المراد نفع الله به العباد ، وحيث عبرت بالشيخ فرادى به شيخنا العدوي المتقدم ذكره أو لأوضحته لذلك قوائد شريفة وزوائد مثيفة من حاشية شيخنا العلامة الحق والفهامة الموفق الشيخ محمد الأمير . والله أسأله العون والتوفيق والإخلاص إنه على ذلك قدير (قوله بسم الله الخ) ابتداء كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز فإنه يبدى فيه بالبسملة وعمل بقوله ^{سورة الفاتحة} كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أثير ، أي ناقص وقليل البركة قال الشيخ في الحاشية تبعاً لغيره من أهل المذهب وهو كلام صحيح لكن يرد عليه إشكال : أن مذهبا أن البسملة ليست في أوائل السور من القرآن أصلاً وهذا يناهيه قولهم ابتداء كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز فإنه يبدى فيه بالبسملة فهو مفتتح بها . والجواب أنه لا منافاة لأنه لا يلزم من كونه مفتتحاً بها أنها منه ألا ترى أن أسماء السور وكونها مكية أو مدنية وعدد الآيات مما افتتح به الكتاب العزيز وليس شيء منها بقرآن فتأمل . ثم إنه ينبغي لكل شاعر في فن أن يتكلم في البسملة بما يناسبها من الفن المشروع فيه فاعلم أن الأحكام الشرعية خمسة الذنب والجوب والكراهة والحرمة والإباحة . أما الذنب بالمعنى الأعم

إذا طهر الإمام زمانه في الدنيا
فله أن يقطع ويغلق ويغلق
(رقم ٩٩)

بسم الله الرحمن الرحيم
(قوله الصفي) هذا هو
المشهور وصوابه الصفي
بالسين والفاء والطاء كافي
القاموس اه مصححه

(رقم ٩٩) اقتبسنا من نسخة
الشيخ في شرحه في الدعوى رقم ٩٩
في هذا الشأن

فائدة

الفاصل للسنة والمستحب فهو حكم البسلة الأصلي لأنها ذكر وأقل مراتبه عند عدم منافي التعظيم
التدب فتنس عينا كافي الأكل والشرب كما اعتمد الشيخ في حاشية الخرشبي وأرضاه شيخنا وقيل
تسن كفاية في الأكل وتستحب في الوضوء والغسل والتيمم ونحو ذلك فيطلب الاتيان بها في غالب
الأمور ذوات البال ولو شعرا إذا كان محتويا على علم أو عظم لأن كان شعرا حراما فأنها تحرم فيه
كما أفاده الخطاب وغيره وأما الوجوب فقد يعرض لها بالنذر كما إذا قلت نذر على أن أبسمل في هذا
الكتاب مثلا فلا يتعلق بها الوجوب أسالة أهد إلا على منذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه القائل
بأنها جزء من الفاتحة أو على قول ابن نافع من أتممتا القائل بوجوبها في الصلاة. فإن قلت قد وجدناها
واجبة وجوبا ذاتيا في بعض المواضع كما في الذبح فإنها واجبة فيه بقيد الذكر والقدرة. فالجواب أن
الواجب في الذبح مطلق ذكر لا خصوص البسلة كما في شرح المختصر وكلاهما يتعلق بخصوصها
والاعتد أنه يقتصر في الذبح على بسم الله فقط ولا يريد الرحمن الرحيم بخلاف الوضوء والأكل
فيزيدهما على المعتد والفرق أن الذبح ليس محل الرحمة لأنه تعذيب للحيوان. فإن قلت إن الأكل
أضافه تعذيب للبقعة بالمضغ. قلت هذا بعيد غاية البرء والإفراط عليه أن شرب الماء أو استعماله
بالوضوء فيه حثف له ولا وجه له. فإن قلت إذا نذر البسلة في الصلاة من الصلوات الخمس فهل
تلتزم نظرا لكونها عبادة كما قالوا إن من نذر صوم رابع التبر فانه يلزمه صيامه مع أنه مكروه
أولا تلتزم نظرا لكونها مكروهة فيها والنذر إنما يلزمه ما نذر. قلت لا نص في المنذهب واستظهر
شيخنا الأديب أنها تلتزم لأنها عهد لما طلب في الجملة قيا إذا قصد الخروج من الخلاف وأما الكراهة
فتتعلق بها في الأمور المكروهة كمنع شرب الدخان لأنه مكروه على الأظهر وكالاتيان بها في الوطء
المكروه كان يطا الجنب ثانيا قبل غسل فرجه كما في الخرشبي ويكره الاتيان بها أيضا في الأذان
والذكر والصلاة الفرض. فإن قلت لم كرهت في هذه الأمور مع أنها مما شرف عظم شعرا
وعرفا. قلت لأنها مشتملة على الذكر وهي نفسها ذكر فلا يحتاج لذكر آخر فأقول. فإن قلت
ما حكم الاتيان بها في أول برادة وفي أثنائها. قلت لم أرتصاف المنذهب وصرح العلامة الرمي من
الشافعية بكرهاتها في أول برادة واستحبها في أثنائها هذا هو المعتد عندهم كما أخبرني به جماعة من
الثقات من أسياني الشافعية خلافا لقول ابن حجر تحريم في أولها وتكره في أثنائها فإنه ضعيف
وأما الحرمة فقد تعرض لها كتلاوتها للجنب على أنها التي في سورة الفل لأجل أنها ذكر بقصد
التحصن وتحريم أيضا في ابتداء المحرمات كالزنا وشرب الخمر هذا هو الأظهر لما ورد أن الله تعالى
يذكر عبده مثل ما ذكره وحال التحريم بمثاله منه العقاب جزاء وفاقا وقيل تكرهه عند المحرم وبأنه
بعض الخنفية حتى قال إن الاتيان بالبسلة عند المحرم ردة. في الخلاصة أن من قال بسم الله عند
شرب الخمر أو عند أكل الحرام أو عند الزنا بكفر وفي الدر المختار إذا سمي عند ذبح الشاة المسروقة لا تؤكل
على الأصح لأنه مرتد حينئذ وإنما حكم بكفره لأن التبرك والاستعانة باسم الشيء لا تصحور إلا فيما
فيه إذنه ورضاه فإذا فعل ذلك يقتضى أن الله وامن بذلك. إذا اعتقد ذلك كفر أفاده الحامدي قال
شيخنا الأديب وهذا مردود لأن الإنسان يستعين بالله في جميع شروائه لأنه المعين له على الخير والشر
وإذا بطل ذلك بطل ما بناه عليه ولو سلم ذلك فلازم مذهب الحنفى ليس بمذهب خصوصا في مثل
كفر المسلم بل يرجع الشيخ في حاشية الخرشبي أنها في الحرام مكروهة وله وجه لأنها عبادة ومصاحبتها
للمعصية لا يخرجها عن أصلها إلى المعصية بل الحسنات يذهبن السيئات لا العكس نعم يتجه القول
بالكفر إذا اعتقد حل ذلك أو قصد إهانة اسمه تعالى وأما الإباحة فلا تتعلق بها على الظاهر لأنها

فصل في أصول الدين طبعها دار إمامة أبي آدم الأنطلي عمله لا من شلائك إلى ربيع عام ١٢٦١

ذكر وأقل مراتبه النذب نعم يتعلق بذلك على القول بإباحتها في النفل وقال الحادي إنها مباحة في أول
المعقود والقيام لأنها تطلب في ذي البال دون هذا أه وما قاله الحادي مردود بأنه إن أتى بها في غير ذي
البال إن كان قصد التبرك أو التحصن فيرجع للذكر وإن كان قصد التناول فهو كفر وقوله تطلب في
ذي البال أي تتأ كفيه. وأما الطلب الكلي الذي أتى لهما من حيث الذكر فلا بد منه. فإن قلت إنها تطلب في
الكسيف مع أنه ليس بذي بال قلت أجاب الشيخ بأنه ذو بال من حيث إنه محل اقضاء الحاجة وأجاب الحادي
بأن القصد منها حينئذ التحصن من الجن ومن هذا يعلم أنه ينبغي لمن أتى بها عندك الماء والتفلة ونحوه
من المحقرات أن يقصد بذلك التحصن والتبرك لنفسه لا لسكب الماء. ولا للتفلة صوتا لا لقرآن اسمه تعالى
بالمحقرات فإن قلت كيف تصنع بقول المختصر وجازت كتموه ذنب فلست أجاب شيخنا الأديب بأن المراد
بالجواز في كلامه عدم تأكد الطلب ونفي الكراهة فلا ينافي نفيها وكون الإنسان يذكر الله ولا ثواب له بعيد
(قائدتان: الأولى) قال الناصر الثاني وغيره وإنا نقول بسم الله ولم يقل الله للقرينين أي الخلف
والتمين أي التبرك والاستعانة. فإن قلت يؤخذ من هذا أن قولنا بسم الله ليس عينا فخالف ما صرح به
العلامة القرافي قلنا صاحب الحاصل من أن بسم الله يحسن تكفير قلت أجاب الزرقاني في شرحه على الناصر
بأن الأصل في بالله العيين وفي بسم الله التبرك والاستعانة بحسب العرف حتى ينوي بها العيين فتسكون عينا
(القائدة الثانية) ذهب الإمام مالك وجماعة إلى أن البسلة في أوائل السور ليست من القرآن أصلا وإنما هي
لفصل بين السور والدليل على ذلك أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ يقول الله تعالى وقسمت الصلاة يعني
القائمة أوقرافها بيني وبين عبيدي تصفين ولعبيدي ماسأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله
تعالى حمدني عبيدي وإذا قال الرحمن الرحيم قال الله تعالى أتى على عبيدي وإذا قال مالك يوم الدين قال الله
تعالى مجدني عبيدي وإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال الله تعالى هذه بيني وبين عبيدي ولعبيدي ماسأل
وإذا قال أهدنا الصراط المستقيم إلى آخرها قال الله تعالى هذه لعبيدي ولعبيدي ماسأل، رواه مالك في الموطأ
وسلم واللفظ له قال العلامة النووي وهذا من أوضح أدلة المالكية ومنها ما رواه مالك والبخاري عن أنس
رضي الله عنه قال صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فكانوا يفتتحون القراءة
بالحمد لله رب العالمين ولم يكونوا يفتتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم فإن قلت لو كانت البسلة
غير قرآن لكفر منيها وباللزام باطل بإجماع فكذلك المألوم فالجواب أن قرآن يتم أخنية لا قطعية حتى يكفر
مشتبا ألا ترى أن من استحل شرب الخمر فإنه لا يكفر لأن ما حقيقه يقول بحله بخلاف من استحل شرب
الخمر فإنه يكفر لإجماعهم على حرمة وأجب أيضا بأن هذا الاشكال معارض بالمثل وهو أن يقال لو كانت
البسلة قرآنا لكفر من ينفها وباللزام باطل بالإجماع فكذلك المألوم فتأمل. وذهب الإمام الشافعي إلى
أنها آية من فاتحة ومن كل سورة إلا الرواة والدليل على ذلك أحاديث كثيرة أيضا منها قوله ﷺ
وفاتحة الكتاب سبع آيات أولهن بسم الله الرحمن الرحيم. والحاصل أن المالكية قالوا إن
البسلة ليست آية من القرآن إلا في سورة البقل وأقاموا على ذلك أدلة والثاقفة قالوا إنها منه
وأقاموا على ذلك أدلة قال سيدي أحمد الزرقاني في شرح الموطأ قد كثرت الأحاديث الواردة في البسلة
إثباتا ونفيا وكل من الأمرين صحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها وتركها وجهرها وأخفاها
والذي أوضح صحة الأمرين ونزول الاشكال عن الفريقين ما أشار له جماعة من المتأخرين من أن
إثباتها ونفيها كلاهما باطل ولا يستغرب ذلك فإن القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل في مراتب متكررة
فزل في بعضها بزيادة وفي بعضها بحذف كقراءة ملك وملكه وبحجرت تحتها ومن تحتها في رواية وإن
الله هو الغني الحميد وإن الله الغني الحميد في سورة الحديد فلا يملك أحد أن القراءة بإثبات

الأنفوس وهو نحوها متواترة قطيعة بالإثبات وأن القراءة بحذف ذلك أيضاً متواترة قطيعة بالحذف وأن الحذف والإثبات سواء في التواتر وكذلك القول في البسملة إنها زلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها فإنها تها قطعي وحذفها قطعي وكل متواتر وكل في السبع فإن نصف القراءة أو أيا ثبات البسملة ونصفهم قرأوا بحذفها وقراءة السبع متواترة وألغف من ذلك أن نافعاً له راويان قرأ أحدهما عنه بآياتها والأخرى عنه بحذفها فدل على أن الأمرين تواتر عنه بأن قرأ بالحرفين معاً كل يأسند متواترة وإن أردت بقية الكلام على البسملة بما يناسب من فن الفقه فعليك رسالتى منزهة الأفيام فيما يعترى البسملة من الأحكام فإن فيها أزيد من ذلك والله أعلم (قوله الحمد لله) قال بعضهم الحمد تقرأ به أحكام أربعة: الوجوب كالحمد في العزيمة عند المالكية كالخج وكلية الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي خطبة الجمعة عند الشافعية والندب كالحذف خطبة الشكاح وفي ابتداء الدعاء وبعد الأكل والشرب والكرامة كالحمد في المواضع القفرة كالجزرة والمزيلة والحزمة كالحمد عند الفرح بوقوع المعصية : وأعلم أن هذا الحمد الذي صدر من الشارع حميد مقيد لأنه قيده بقوله على نعمة فهو في مقابلة نعمة بناب عليه ثواب الواجب وهو عند الإمام مالك ومن وافقه أفضل لأنه لم يرد في القرآن إلا كذلك وقال الإمام الشافعي الحمد المطلق أفضل من المقيد ويرد على كل من القوانين إشكال أما الأول فيرد عليه أنهم قالوا إن عبادة الله لذاته أفضل من عبادته لنعمه وهذا يفيد أن المطلق أفضل . وأجاب شيخنا بأن هذا في النعم المتروك ولها في المستقبل وما نحن فيه حمد على نعمة حصلت بالفعل فهو من قبيل أداء الدين الواجب وأما الثاني فيرد عليه ما قالوا إن من جملة أن كان الحمد الخمسة المحمود عليه فليس لنا إلا الحمد مقيد فكيف يتصور وجود حمد مطلق وأجاب الشيخ في تقريره على ألفية العراقي بأن المراد المطلق الذي لم يقيد بنعمة فلا ينافي أنه مقيد بذاته تعالى (قوله على نعمة) جمع نعمة بكسر التون وهو كل ملائم أي مناسب محمد عاقبته شرها ومن ثم لا نعمة لله على كافر لأن مصيره إلى النار أقداه الشيخ في الحاشية هنا وقال في حاشية الخرشى الحق أن الكافر منعم عليه نعمة يترب عليه الشكر كإزالة القاضى أي يترك الباقى لا يوصو به الإمام الرازى لقوله تعالى (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم والحال أنهم كفارو يؤيد ذلك خطابهم بفروع الشريعة كما قاله شيخنا الأمير وقيل الخلاف أفضل ولا الحاصل أن الصحيح أن الكافر منعم عليه وأن الخلاف حقيقى كافي حاشية الخرشى : واختلاف أعضائه الكافر منعم عليه في الآخرة أم لا ذهب إلى الأول المعتزلة وقول إلى الثاني أهل السنة وأما النعمة بالفتح فهو التسم كطيب ما كولى ومشروب بالضم السرور والاولى أن المراد بالنعمة الانعام وليس المراد بها الشيء المنعم به لأن الحمد على الانعام الذى هو من أوصاف المنعم سبحانه وتعالى أمكن من الحمد على نفس النعمة التى هى أثر الانعام لأنه على الأول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة وما كان بلا واسطة أولى كما في المطول (قوله المتواترة) أى المتتابعات لا تنقطع لأن التواتر التسامع كافي القاموس ولا شك أن نعم الله متتامة بشئ بعد شئ ففى كثيرة لانهاية لما في قوله المتواترة أحقراس دفعا لما يشترط أن الحدوفى بالنعم كافي حاشية شيخنا الأمير بل الإقرار على الحمد نعمة والدليل على أن نعم الله لا تنحصر قوله تعالى (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) أى وإن شرعتم في عددها فلا يحصىكم أن تحصوها فإن قلت النعمة الواحدة قد تحصى قلت الجواب أن نعمة مفرد مضاف فيعم أى وإن تعدوا نعم الله لا تحصى (تثنيه) أعلم أن نعم الله تعالى وإن كانت لا تحصى باعتبار الأفراد لكنها تنحصر باعتبار الأجناس في جنسين دنيوى وآخرى والاول قسبان كسى ووهي والكسى نادرة تتعلق بانفس بأن تكون موصوفة بالاخلاق المحمودة خالية عن الاخلاق المذمومة وتارة تتعلق بالبدن كظهوره من الأوساخ وقصر الشارب والأظفار وحلق العانة ونحو ذلك من الهيئات التى يترتبها البدن والوهي كنسمة الروح والعقل والفهم والصحة وكال الأعضاء ويدخل فيه الحسن الذى

الحمد لله على نعمة المتواترة

هو عبارة عن تناسب الأعضاء وقوله المتواترة نعت انعمة فهو مجرور لكن ينبغي أن يقرأ بالسكون لأجل السجع فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الوقف وكذا يقال في قوله الآخرة والباخرة (قوله وأشهد) هذا معطوف على متعلق الجار والمجرور في البسملة أو على معنى الحد لانه على معنى أحدا لله حد أو ليست هذه الجملة حالا من واحد منهما لأن الجملة الحالية إذا كانت مضارعة مثبتة واشتملت على خبرين صاحبين بفتح دخول الواو عليها وأما نحو قلت وأصك وجهك فشاؤ أو مؤول كما في كتب العربية والشهادة لغة الأخبار بصفة الشيء عن مشاهدة وتبجي. بمعنى أداء الشهادة ومعنى الحضور ومعنى القسم والمراد بها هنا الإقرار باللسان والأذعان بالقلب أى أقر وأذعن الخ لكن استعملها في إقرار اللسان وأذعان القلب مجاز لغوى صار حقيقة عرقية والإقرار بدون إذعان لا يكتفى كالواقع لكثير من المنافقين قرره شيخنا وأقواؤه بالشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم لكل خطية ليس فيها تشهد فبى كالميد الجذماء أى في النفس وهذا الحديث صحيح، وقيل حسن (قوله أن لا إله إلا الله) أن تخففه من الثقة وإسماعيل الشان عذوف وجملة لا إله خبر ومعناه الحقيقي لا معبود بحق إلا الله ويلزم من ذلك كونه مستغنيا عما عداه ومفتقرا إليه مساوفاً فتفسير الشيخ السنوسى لما تفسيره باللازم (قوله إلا الله) بالرفع بدل من الضمير في الخبر المحذوف ويصح نصبه على الاستثناء (قوله وحده) منصوب على الحال من الله. فإن قلت شرط الحال أن يكون نكرة وورده معرفة بالأضافة. فالجواب أنه مؤول بنكرة أى متفرداً كما قال ابن مالك :

والحال أن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحده كاجتهد وقوله وحده أى ذاته وصفاته وأفعاله فيكون نفياً للحكم المتصل في الذات والصفات والحكم المنفصل في الذات والصفات والأفعال وقوله لا شريك له أى في أفعاله فهى حال مؤكدة والأظهر أن قوله له وحده أى في ذاته وصفاته وقوله لا شريك له أى في أفعاله فهى حال مؤسفة والتأسيس أولى. التأكيد لأن الأفادة خير من الإعادة وما اشتر من أن الخطيب على إطناب لكونه أثناء أو دعاء أو تشهد أو بيان الحال على التأليف ينبغي فيه البسط فهو أمر بعد الوقوع والنزول وتركب إذ لم يكن خلافه أفاده شيخنا (قوله شهادة) مفعول مطلق لقوله أشهد (قوله أعدها) بضم الهمة وكسر العين كاضبطه شيخنا أى أديتها وأحضرها على حد قوله تعالى (أعدت للذين) (قوله شهادة) أى الخلوص وقد تفسر النجاة بالفوز بالقيصود (قوله من أهوال) جمع هو له وهو المخافة من الأمر الملقى بحصل النفس منه ازواج وينبغي أن الأضافة في أهوال الآخرة للابسة ليندوج في ذلك سكرات الموت فاتها من الهول العظيم كإورد في الأحاديث (قوله الآخرة) أى اليوم الآخر وله أسماء كثيرة ويدعى المائة: يوم القيامة ويوم الدين ويوم الجزاء ويوم القدر ويوم الحاقة إلى غير ذلك وأوله من الفتحة الثانية إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار على الصحيح وقيل إلى ما لا نهاية له (قوله وأشهد أن سيدنا الخ) هذه الجملة فعلية معطوفة على مثاها والجامع بينهما علق وهو الاتحاد في المسند والمستند إليه مع مناسبة في متعلقهما وإعازل الثانية بالأولى لدفع تورم الرجوع عن الأولى وتظهيره في دفع التورم قولهم لا وأيدك الله كافى السعد (قوله أن سيدنا) بفتح السين وتشديد الياء المكسورة أى عظيمنا وإمامنا، أما شتم على السنة الناس من قراءته بكسر السين وسكون الياء فهو خطأ لأن السيد بكسر السين وسكون الياء هو الذئب كما هو في القاموس فنهى له ذلك وقوله سيدنا أى معشر المخلوقات ما عدا نفسه فهو عام يخصوص وفي كلامه إشارة إلى جواز إطلاق السيد على غير الله وهو الصحيح لقوله تعالى (وسيداً وحصوداً) وقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا غفء فإن قلت كيف هذا مع أن بعض الصحابة قال النبي صلى الله عليه وسلم يا سيدنا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تقل ذلك إنما السيد الله

وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له
شهادة أعدها للنجاة من
أهوال الآخرة، وأشهد
أن سيدنا

فكرهنا

(رقم ٧)

انظر هنا جد اسماء النبي
صلى الله عليه وسلممحمد بن عبد الله
ذو المعجزات

فالجواب ان هذا منسوخ من قبيل التواضع أو باعتبار السيادة المطلقة. وأما ما ورد لا سيدوني في الصلاة فهو حديث موضوع كقائه الحفاظ (قوله محمد) فان قلت لم يخص هذا الاسم بالذكر مع أن أسماء صلوات الله عليه وسلم تزيد على مائتين. قلت لانه أشرفها وأشهرها وتكرره في القرآن دون غيره ولم يسم به أحد قبله لكن قرب ولادته مع إشاعة أهل الكتاب أنه يبعث نبي اسمه محمد يسمى جماعة أولادهم محمد طعافي الثبوت والله أعلم حيث يجعل رسالته وجعلهم أربعة عشر وقيل خمسة عشر قد ذكر بعضهم منهم ستة محمد بن مسلمة ومحمد بن مجاشع ومحمد بن خمران ومحمد بن خراعي بكسر العين ومحمد بن أحبة بن بعض الهذلي وعاصم بن مهملتين بينهما يا رسا كنة ومحمد بن يحيى بن يونس بن الميم ومحمد بن أحمد بن أبي حنيفة قال شيخ الإسلام (فائدة) نقل المناوي عن كتب الأحناف أنه قال: اسم النبي عند المؤمنين محمد وعند الله طه ويس وعند أهل الجنة عبد الكريم وعند أهل النار عبد الجبار وعند أهل العرش عبد المجيد وعند سائر الملائكة عبد المجيد وعند الأنبياء عبد الوهاب وعند الشياطين عبد القهار وعند الجن عبد الرحيم وعند الحيتان عبد القدوس وعند الهوام عبد النياث وعند السباع عبد السلام وعند سائر الوحوش عبد الرزاق وعند البهائم عبد المؤمن وعند الطيور عبد الغفار (وقوله لعبد) عبد الله فالإضافة فيه للتشريف وقدم الوصف بالعبودية لأنها أشرف أوصاف الإنسان في الجسد، ولكن قولوا عبد الله ورسوله، وقد مدحه الله به في مقام الاسراء فقال (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا) وفي مقام الازال بقوله (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب) وفي مقام الوحي بقوله (فأوحى إلى عبده ما أوحى) وفي مقام الدعوة بقوله (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) ومن نظم القاضي عياض:

ومما زادني شرفا ونها وكنت بأخصى أعطى الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي وأن صيرت أحمد لي نبييا

(قوله ورسوله) أي الذي أرسله تعالى للناس والجن اتفاقا وقوله تعالى (ليكون للعالمين نذيرا) فان قلت ان قوله تعالى (يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا) وقوله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا) إلى غير ذلك من الآيات يوم اختصاص إرساله بالناس فالجواب أن الغرض من هذه الآيات التعميم في جميع الناس وعدم اختصاص الرسالة ببعضهم كإرساله اليهود من اختصاص رسالته بالعرب والصحيح أنه أرسل إلى الملائكة أيضا بل قال بعضهم إنه أرسل لجميع الحيوانات والجمادات بأن ركب فيها إدراك المؤمنين به وتخضع له كإركب في جبل أحدلما صدق النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان فحرك الجبل فضر به النبي ﷺ برجله وقال أثبت أحدا فثما عليك نبي وصدقي وشهيدان وعبر بالرسول دون النبي إشارة إلى أن رسالته أشرف من نبوته خلافا لعن بن عبد السلام القائل بأن النبوة أفضل لعلها بالخلق وتعلق الرسالة بالخلق ورد بأن الرسالة فيها التحلقان ولا يثبت النبي والرسول على نبوته ورسالته لأن الإنسان لا يثبت إلا على ما كان مكتسبا له وهما أيضا يمكن كسبهم على الصحيح (قوله ذو المعجزات) أي صاحبها وذو يجمع على ذوى على غير قياس كما عليه الجمهور وقال الرضائي أنه قياس وأما قول ابن هشام لم يسمع هذا الجمع فردود كما قال المحققون وإنما عبر بذو لم يعبر بصاحب لأن الأول لا يضاف إلا الذي شرف بخلاف صاحب قول ذو العرش وصاحب الدابة ولا نقل ذو الدابة (قوله المعجزات) جمع معجزة وهي الأمر الخارق للمادة وإعلم أن الأمر الخارق للمادة إن وقع من نبي بعد النبوة فيسمى معجزة وإن وقع قبلها فإما حاصر وإن وقع من ولي فيسمى كرامته وإن وقع من بعض السوام فيسمى موهبة وإن وقع من فاسق فإن كان موافقا لما رآه فيسمى استدراجا وإن كان على خلاف مراده فيسمى إلهانة. وإعلم أن معجزاته ﷺ كثيرة جدا منها القرآن وهو أعظمها ومنها انشقاق القمر مرتين

انظر هنا

فرقة فوق جبل أبي قيس وفرقة دونه شاهد ذلك البعيد والقريب. وأما ما اشتهر على ألسنة الناس من أن القمر زل في كه صلي الله عليه وسلم فهو كذب لا أصل له كما قال الفاسي ومنها نسج العنكبوت بقم الغار ووقوف الحامتين الوحيتين على بابهن نبات الشجر في وجه الغار ومنها شهادة الصب والذهب بالرسالة له وشهادة الشجر له وإتيانه إليه فستره حتى قضى حاجته وإتيانه إليه فأظله من الحر ومنها تسليم الشجر والحرير عليه ومنها أن حواطم البيت كانت تؤمن على دعاؤه ومنها تبع الملاء بين أصابعه حتى روى الجيش وسقوا إبلهم وخيولهم وملئوا أفراسهم وقدموا ذلك مرارا ومنها ردعين قتاده بعد أن سألت على خده فكانت أحسن عينيه ومنها نقله في عين علي وهو أرمد فعوفي من ساعته ولم ترم بعد ذلك أبدا ومنها مسح على رأس أقرم فذهب دأؤه ومنها أنه مسح على جسد عبته فكان يشم منه رائحة المسك دائما ولا عس طيبا ومنها أنه أعطى عكاشة يوم بدر جذلا من الحطب فصار في يده سيفا واستر صندره وكذلك وقع لعبد الله بن جحش يوم أحد ومنها حنين المجذع وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يوضع له المنبر كان يحطب عنده فلما وضع له صلى الله عليه وسلم المنبر انتقل عن ذلك الجذع إلى المنبر فسمع له كل من كان في المسجد حنيئا وصوتا عظيميا حتى كاد أن ينشق أسفا على قراقه صلى الله عليه وسلم فضمه إليه قصارين كأتين الصبي الذي تهنأ الأم إليها وتسكت عنه بكانه ومنها غير ذلك (قوله الباهرة) أي الغاية والقاطعة لظهر النزاع من بهر أي غلبه وقهره فإن قلنا علم وصف المعجزات وهي جمع بالياء وهي مفرد وكان الأولى بالهاترات قلت هو جاز أيضا وإن كان الأصح خلافه لأن الأصح في جمع القلة أن لا يعقل المطابقة وكذا جمع العاقل سواء كان جمعة أو كثرة والأصح في جمع الكثرة أن لا يعقل الأفراد كما قال الأجهوري:

وجمع كثرة لما لا يعقل الأصح الأفراد فيه ياغل
وفي سواء الأصح المطابقة نحو هيات وافرات لانتقة

الباهرة، صلى الله عليه

(قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أي عظمه في الدنيا بأعلاء ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته وفي الآخرة بشفاعته في أمته وغير ذلك وعبر بالجملة الفعلية الماضية إشارة إلى أن الصلاة والسلام وقوعها محقق على صدقه قوله تعالى (أقبر الله) أي يأتي في نفسه الصلاة المستقبلة بالصلاة الماضية بجميع تحقق الوقوع في كل ثم اشتق من الصلاة الماضية على معنى يستعاره تصريحية تبعية أي أسألك يا الله أن تصل عليه فهي جملة خبرية لفظا ومعناها الطلب لكن لا يحتاج إلى استحضارية الطلب لكثرة استعمال اللفظ فيه في العرف كقراءة تامة حتى صار كالقول من الخبر للطلب فإن قلت ما الحكمة في أن الله تعالى أمرنا أن تصل عليه ونحن نقول اللهم صل على محمد فقال الله أن يصل عليه ولم يصل عليه بأنفسنا قلت لأنه صلى الله عليه وسلم طاهر لا هيب فيه ولا نقص ونحن فينا العيب والنقص فكيف يصل من فيه المعايير والنقائص على الطاهر الكامل فنسأل الله أن يصل عليه لنكون الصلاة عليه من رب غافر على نبي طاهر صلى الله عليه وسلم واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم يتنفع بصلتنا عليه كما قاله القبط السنوسي لكن ينبغي للأصل أن لا يقصد ذلك (قاعدة) هل يجوز قراءة فاتحة الكتاب بالتحريك أو لا قال الأجهوري لا نص في هذه المسألة عندنا والمأخذ عند الشافعية جواز ذلك فترجع إليهم فلا يحرّم ذلك عندنا والكامل يقبل زيادة السكّال، قاله الشيخ في حاشية الحاشي وقال الباقي على كبير الزر. فإني الجمهور على السكّال ثم عارضه بحديث فراجع (قوله عليه) عدى الصلاة يعني لا تضمنها معنى الإزالة أي أزل عليه رحمة مفرقة بتعظيم فلا رد أن صلى بمعنى دعا وموع اللام التحيير ومع على للضرورة مع أنه لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء أن يشيع له سائر أحكامه للفرق الظاهر بين صل عليه ودعا عليه لأن الأول لا يفهم منه إلا المنفعة والثاني لا يفهم منه إلا المضرة وفي على استعارة تبعية حيث شبه ارتباط الصلاة بالنبي ﷺ بارتباط المستعمل بالمستعمل عليه المطلقين واستعار الثاني للأول

فسرى التشبيه إلى الخاصين فاستعيرت على لارتباط الصلاة الخاصة بالنبي ﷺ (قوله وسلم) كذا في بعض النسخ بثابت وسلم وهو إما من التسليم وهي زيادة التحية والإكرام أو من السلامة وهي بمعنى السلامة من النقص بمعنى لازمها وهو طلب السكال بمعنى زيادته لأن السكال يقبل السكال زيادة على كاله أو السلامة بمعنى الأمان أي أمان الله عليك فان قلت تفسير السلام بالأمان يقتضى حصول الخوف له صلى الله عليه وسلم مع أن الجنة لم تخلق إلا لأجله بل الأشياء كلها لم تخلق إلا لأجله صلى الله عليه وسلم فالجواب أن خوفه خوف إجلال وتعظيم لا خوف عقاب وفي بعض النسخ بحذف قوله وسلم فيكون ما شيا على القول بعدم كرامة أفراد الصلاة عن السلام أو أنه أتى بالسلام لفظاً وتركه خطأ (قوله وعلى آله) هم في مقام الزكاة بنوها ثم قطع على المتدع عند المالكية وكذا عند الإمام أحمد وقال الشافعي هم بنوها ثم والمطلب ووافقه أشهب وقال أبو حنيفة هم فرق خمسة آله على وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب وأما في مقام الدعاء فكل مؤمن ولو بأصابع وهذا المعنى هو اللائق هنا لأن المقام مقام دعاء فان قلت لم قدم الآل على الصحابة منع أن من الصحابة من هو أفضل من الآل كما في بكر رضى الله عنه فكان لا أنسب تقديم الصحابة في الذكر على الآل قلت إنما قدم الآل لأن الصلاة عليهم بالنص وعلى الصحابة بالأنساب (قوله ومحبته) يسكون الحياء وأصله صاحب غنقت الآل للتخفيف نصار محب بكر الحياء ثم خفف بحذف الكسرة فسكن وهو اسم جمع له صاحب عند سيويه بمعنى الصحابي وهو من اجتمع معه ﷺ من جنس العقلاء ولو جئنا أروم ملكاً أو غيرهم بجز اجتماعات معار فاعل وجه الأرض ولو لحظة مؤمن به في حال حياته بقطعة ولو أعمى فقيس والحضر وإلياس صحابة على المعتد لأنهم اجتمعوا به في الأرض وعيسى آخر الصحابة مؤمن من البشر وهو أفضل من جميع الصحابة وقد قال التاج السبكي في ذلك ملفراً:

من باتفاق جميع الناس أفضل من خير الصحاب أبي بكر ومن عمر ومن علي ومن عثمان وهو قتي من أمة المصطفى المختار من مضر

وقولنا أو غيرهم فيدخل الصبيان كعبدة الله بن الحرث الذي حذكه صلى الله عليه وسلم وكذا من مسح وجهه كعبدة الله بن ثعلبة أو بال في حجره كابن أم قيس أو آه في مهبه كعبد بن أبي بكر الصديق وجبريل من الصحابة قطعاً لأنه اجتمع به صلى الله عليه وسلم في الأرض وكذا كل الملائكة الذين اجتمعوا به في الأرض صحابة وبقولنا في حال حياته خرج من اجتماعه به بعد موته ولو قيل دفنه ولو شاهده فلا يسي صحابياً كخويلد بن خالد الهذلي فإنه حضر الصلاة عليه ورآه مسجياً وشهده دفنه وخرج به أيضاً الأولياء الذين اجتمعوا به بعد موته فليسوا بصحابة (قوله ومن عاونه) أي أعانه (قوله وناصره) عطف مرادف معناه أعانه كما في القاموس لكن هذه اللفظة أي لفظة ناصره لم أجدها في القاموس ولا في المصباح قاله الشيخ في الحاشية ونقل شيخنا العلامة السيد محمد المرتضى الحسيني النعماني أنه يقال ناصره بمعنى أعانه على العدو ونصه والمناصرة مفاعلة من النص بمعنى الإعانة على العدو وحسن المعونة ويقال ناصره كما يقال ساعده وهو بهذا اللفظ ليس بمذكور في القاموس وإنما ذكر الناصر فقط ولم يذكر المناصرة والتفاعل والمفاعلة منه كلاهما مقبان مستعملان وهي لفظة صحيحة انتهى كلامه ومن خطه نقلت . ثم أعلم أن المفاعلة هنا إما على بابها أي نصرهم ونصروه وإما على غير بابها فبني ناصره نصيره ولم يصر به لما قلناه قوله عاونه وقائده قال شيخنا الأثير في كلام الشارح من المحسنات البيعية لزوم ما لا يلزم حيث التزم به قبل حرف السجع في جميع الفقرات الزمت لها في قوله تعالى فأما ليقيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر فان قلت الماء لا تكون رويان في الشعر فلا تكون فاصلاً في السجع فلا يمت السجع إلا بالراء قلت يشدد في الشعر ما لا يشدد في السجع انتهى (قوله لو وبد) قال بعض أهل المذهب يستحب الإتيان بها في أوائل الكتب والخطب اقتداء به

وسلم وعلى آله ومحبته ومن
عاونه وقاصره (وبعد)

صل عليه وسلم في حديث البخاري في كتاب هرقل وأما بعد أسلم الحديث. فإن قلت كان المناسب للشارح أن يقول أما بدل قوله وبعد لأنه الوارد في السنة كما نقله الحافظ الرازي عن أبي بصير ميا ولذا قال سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب لأدري كيف يعدلون عن أما إلى الواو مع أن أعمامها الواردة في السنة. فالجواب أن الشارح تابع لغيره من العلماء في تعبيرهم بالواو لأنهم زلوا كنهه وبعد منزلة أما بعد فأعطوا حكمها إعطاء للفرع ما ثبت الأصل. فإن قلت فعل هذا الإتيان بالواو يحصل لئلا يفتقد دليل ذلك الإجماع من المؤلفين على الإتيان بالواو وطلب ليلهم قياس الواو على أما انتهى من حاشية الخرشبي مع زيادة من نقر رشيخنا فتدبر قال الشيخ في الحاشية هنا وهذا الظرف أعني قوله وبعد متعلق بمحذوف والتقدير أقول والفاء زائدة وقال شيخنا الأمير في حاشيته الأظهر أنه متعلق بيقول المذكور أي يقول العبد بعد ما تقدم وأما محله متعلقا بمحذوف وإنما يظهر لولم يصرح الشارح بالتقول كقول بعضهم وبعد فذا شرح أي وأقول بعد ما سبق فهذا شرح وأما شارحنا فقد صرح بالتقول ولا معنى للجمع بين يقول وأقول انتهى (قوله فيقول) فيه التثنية من التكلم إلى التثنية ونكتته التواطؤ إلى الوصف بالعبد وديقو الفقر. فإن قلت كان يمكنه أن يقول أنا العبد الخ. قلت نعم لكن يقع العبد الفغير فضلا لأن الحال فضلة مع أن المقصود وقوعها عدة والمراد بالتقول هنا الكتابة لأن القلم أحد الساتين أو المراد به الكلام التفسيري لأن إثبات الشيء في التأليف يكون بعد استحضاره وإجرائه على قلبه بالفاظ غفيلة. فإن قلت كان الأنسب تقديم قوله يقول على البسملة والحمدلة لأنهما عتوان له. قلت لو فعل ذلك لفاته الابتداء بالبسملة والحمدلة فالخبر في التأخير قصد الابتداء الحقيقي بالبسملة والإيضاح بالحمدلة فأتم (قوله العبد) أن فيه العهد الخارجي وله معان أربعة عبد بالإيجاد وهو كل مخلوق لله وعبد الدينار والدرهم وهو المنهك في تحصيلهما وخدمتهما دائما وعبد العبودية وهو المنهك في طاعة مولاه وعبد البيع والشراء وهو الذي يجوز بيعه وشراؤه سواء كان أبيض أو أسود قال الشيخ في حاشية الخرشبي وزاد في القاموس معنى خامسا وهو الإنسان مطلقا ذكرنا أن أوتئق والمراد بالعبد هنا عبد الإيجاد ويصبح أن يراه عبد العبودية يتحدثنا بتمعة مولاه تعالى ولا يصبح أن يراه العبد هنا عبد الدينار والدرهم فإن قلت إرادته صحيحة نظر التواضع وكثيرا ما يقول الصالحاء أنا عبد بطني وأنا عبد الدنيا. قلت إرادته فيها تعرض لدعاء النبي ﷺ بقوله وتمس عبد الدينار والدرهم ولا ينبغي للشخص أن يتعرض لدعاء الشارع عليه (قوله الفقير) أي المحتاج كثير أفر صيغة مبالغة أو الدائم الحاجة فهو صفة مشبهة وهذا أحسن وأما الأول ففيه شيء لأن الشارع وغيره دائم الاحتياج لإنعام ربه لا كثيره المفيد أنه قد لا يحتاج إليه أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن. فإن قلت لم يعبر بالفقير دون المفقير مع أنه أبلغ. قلت تأسيما بآقرآن قوله تعالى: ولقد سمع الله قولهم الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء والله الغني وأتم الفقراء. أي الصغير الدليل على فقرهم والفقير هو الجناس اللاحق وهو الاختلاف في حرفين متبايعين في الخارج على حد قوله تعالى: ويل لكل همزة فأزعه وفي الحديث: وأسفروا بالهمز فإنه أعظم الأوجس. وفيه أيضا الحمدلة الذي سوى خلق وزان في ما شأن من غيري. (قوله المضطر) أي الملجأ يضم الميم وسكون اللام أي الذي اشتدت حاجته وقبراً من الحول والقوة فلا غياث له إلا مولاه وأعلم أن المضطر أخص من الفقير لأن الفقير معناه المحتاج سواء كان مختاراً أم لا بخلاف المضطر فهو الفقير الذي ليس بمختار وأصله المضطر أبداً التام طاء لعسر النطق بها (قوله لرحمة) تنازعه الفقير والمضطر وأعمل الأخير وقد ورد في قوله واللام معنى إلى ولا يصح جعل اللام للتعليل لأن الرحمة علة في المعنى لا في الفقر وأراد بالرحمة الإنعام (قوله ربه) إما مصدر بمعنى التزينة وهو يتلعب الشيء شيئاً فشيئاً إلى الحد الذي أراده

يقول العبد الفقير
الحقير المضطر لرحمة ربه

المرى أطلق عليه تعالى رباً لغة وإماماً فاعل وأصله رابب حذف الالف وأدغمت الياء في الباء وإضافة
مشبهة وأصله ربيب أدغمت الياء في الباء والرب له معان منها السيد ومنه الربانيون سمو بذلك لأنهم ربون المتعلين
ربنا الله والمالك نحو رب السموات والأرض والربى ومنه الربانيون سمو بذلك لأنهم ربون المتعلين
بصغار الكتب قبل كبارها وكلها في هذا المقام صحيحة قال بعضهم فيه خصوصية لا توجد في غيره من أسمائه
تعالى وهو أنك إن قرأته طرأ أن كان من أسمائه تعالى وإذا قلبته كان من أسمائه تعالى وهو بفتح الياء بمعنى
عحسن (قوله القدير) بمعنى قادر أى صاحب القدرة التامة المتعلقة بكل يمكن وفي الجمع بين فقير وقدير من
الحسنات البديعة الطبايع وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة لأن الفقير يلزمه العجز (قوله الصمد)
أى الذى يقصد في الخواص وقال ابن عباس رضى الله عنهما هو الذى لا خوف له أى لا ياكل ولا يشرب
وقال ابن بن كعب رضى الله عنه هو الذى لم يلد ولم يولد وقيل هو الكامل في جميع صفاته وأفعاله وقيل هو
الدائم بعد ثناء خلقه وقال الإمام على كرم الله وجهه هو الذى ليس فوقه أحد وقيل غير ذلك وكلها صحيحة
(قوله أحد) بالرفع بدل من العبد أو عطف بيان (قوله ابن تركى) بالرفع صفة لأحد وقوله ابن أحد بالجر
صفة لتركى فهو اسمه أحد وأبوه تركى وجده أحد وأعلم أن المؤلف هو إمام المحققين وتاج المدققين أحمد بن
تركى الملقب بنسبة إلى مثليل قرية من قرى البحيرة من أعمال مصر له تأليف مفيدة منها هذا الكتاب
وشرح على العزبة وشرح على الأربعين وله شرح على الجزرية في علم التجويد واختصر الشفاء للقاضي
عياض وله شرح على الأجر ومية وله اختصار الترغيب والترهيب للبندرى وله حاشية على الجامع الصغير
نافعة وغير ذلك وكان من علماء القرن العاشر فيكون في عصر الشيخ الأخرى توفى شارحاً رحمه الله سنة
تسع وسمين وتسعين من الهجرة النبوية وهو الشيخ أحمد البنيو قرى في لاهة واحدة وحلى عليها في الجامع
الأزهر جريماً ودقاني تربة الجاويين قرين من بعضهار قوله إمام بالرفع صفة لأحد والبشرية مدرسة
قرية من سوية المزمى كان إماماً رحمه الله تعالى بنسبة لمن أنشأها وهو بشير ولا أدري هل كان سلطاناً
بمصر أو أميراً قال الشيخ في الحاشية والبشرية بالفتح الباء والشين المعجمة بعد إعراده هذا هو المشهور
والمسعود من الأشياخ المرة بعد المرة تقتل لي شيخنا العلامة محمد جلي أن بعض شراح المتن ضبطه بالبشرية
بفتح الباء وكسر الشين وبعد ما يأسا كنتم راء مكسورة نسبة لبشير بانيها وهذا الثاني هو المناسب
للقياس وأما الأول فشاذاً في كتب العربية (قوله المالكى) نسبة إلى الإمام مالك بن أنس عالم المدينة
ونجيم السنة ومناقبه كثير منها أنه كتب يده مائة ألف حديث وأخذ عن تسعة شيخ فأكثروا مجلس
للتدريس وهو ابن سبع عشرة سنة وقال بعضهم رأيت النبي ﷺ في المنام فقلت يا رسول الله إن مالكا
والليث يمتلئان فقال لي عليك مالك فانه وارث علي وإمام دارى وقال الإمام الشعراني قد ورد
على شخص من علماء المالكية زاراً فقلت له عند الانصراف أقر الفاتحة فأنى وقال لي لم يثبت عن النبي
ﷺ الأمر بقرائتها عند الانصراف فقلت لهذا الزائر الأمر سهل ليس علينا وزر إذا قرأنا الفاتحة
عند الانصراف ولا إذا لم نقرأها فنمت في تلك الليلة فقرأت النبي صلى الله عليه وسلم وها نحن على
قولى الأمر سهل ثم أمرني بمطالعة مذهب مالك فطالعها الموطأ والمدينة الكبرى ثم اختصرتها ونظفها عليه
الصلاة والسلام يا عبد الوهاب عليك بالاطلاع على أقوال إمام دارى جري ووالوقوف عنده فانه شهادتاً تارى
اتمنى وكان مكتوباً على غلظ مالك بالشعر بخط القدرة مالك حجة الله في أرضه وانفق أن امرأة غاسلة
غسلت امرأته انصفت بدها بفرج الميتة فاستفتى أهل المدينة فأتى بعضهم بقطع يد الغاسلة وبعضهم بقطع
فرج الميتة فمثل مالك عن ذلك فقال أسألوها ما قالت فسلوا ما قالت قلت طامعاً هذا القرح ربه فقال
اجلدوها وتحلص بدها بالجلد وما خلصت بدها فهذا سبب قولهم لا يلقى ومالك بالمدينة ومن كلامه رضى الله عنه:

القدير الصمد ، أحمد بن
تركى بن أحمد ، إمام
البشرية المالكى

إذا رفع الإيمان مكان شخص
 والله حق ونبته مجده
 ولا تفل الذي تدربه فيه
 فكف في العرس أبهى من عروس
 ولكن للعروس الدهر ساعد

ولما قدم الرشيد المدينة استقبله الناس إلا ما سكا فأرسل له يعتب عليه فأرسل إليه إلى شيخ كبير ولى عنده
 من الاعتذار عذر لا يذكر فأرسل إليه يأبى عدا الله زيد أن تأتينا لحدثنا بكنايك فأرسل إليه إن هذا العلم
 عنكم أخذ وأنتم أولى بصياته العلم يؤتى له ولا يأتى فقال صدقت ثم ركب الرشيد إلى مالك لحظه بيا به فقال
 يأبى عدا الله لم تأتوا إذا أتوك حفتنا بالباب فقال علت أن أمير المؤمنين قصدنى إلى حديث رسول
 الله ﷺ فأردت أن أتأهب لذلك فطلب أن يقرأ عليه في مجلس خاص به فقال الإمام أعلم أن الخاص
 لا ينتفع به فقبضه كرسى فقهده عليه فقال الإمام حدثنا فلان عن النبي ﷺ أنه قال : ومن تواضع
 لله وفقه الله ومن تكبر وضعه ، فنزل الرشيد عن كرسيه وقعد على الأرض بين الناس ولده مالك
 رضى الله عنه ستة ثلاث وتسعين على الصحيح واختلف في حمله فقيل ستان وقيل ثلاث قال العلماء
 وزيادة مدة الحمل تدل على فطاة الجنين بخلاف الزيادة على الجوارين في الرضاع فاتها تدل على أنه
 يكون وليداً وتوفى يوم الأحد ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة على الصحيح ودق بالبيع الصغير
 فغمره على هنداست ومثمانون سنة وقبل غير ذلك . ومات رحمه الله وفي يده عاتم متعوش فيه : حتى الله
 ونعم الوكيل وكان فسه حجر أسود وكان يليقه في يساره (قوله غفر الله له) أى اللهم اغفر له فو به أى أعفها
 عنه من محض اللاتشكر يكرم ذلك أنه لا يؤاخذ به بأمره لا يؤاخذ به وإن كانت موجودة في
 كتب اللاتشكر الأول أصبح ويشهده إن الحسنات يذهبن السيئات ، وإنما قدم نفسه لقوله تعالى رب اغفر
 لى ولو الدرب اغفر لى ولأخى ولجديت ، أبداً بنفسك ، قال بعضهم وهذا بالنسبة للدعاء الواقع في كلام
 الصغين وأما في المكاتب فروى عن مالك أنه إذا كان الكاتب أكبر من المكتوب إليه قدم نفسه وإن
 كان المكتوب إليه أكبر بدأ به وإن تساوا ياخير ذكره بعض شراح الرسالة (قوله ولو الدرب) بكسر الدال أولى
 من فتحها اليعم الآباء والأجداد بخلاف الفتح فانه قاصر على الأب والأم وقوله ولو الدرب اعترض بأننى
 ذلك اعترافاً بذنب والديه ولا يليق ذلك وأجيب بأن ذنوب والديه لم تكن حقيقة لهم بل سرت منهم لم أوعلى
 فرض وقوعها منهم وأن المغفرة لا تستلزم الذنب حقيقة قال الله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك
 وما تأخره وأن هذا الاعتراض لا يؤاخذ به ولا يعد سوا أدب لظاهر قوله تعالى رب اغفر لى ولو الدرب فانه
 الشيخ في حاشية الاختصرى (قوله للسلين) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وجميع المسلمين فهو من
 إضافة المؤكد بالكسر للمؤكد بالفتح فإن قلت انه قد ورد أن كل طائفة من العصاة كلاناء مثلاً لا بد
 من نفوذ الوعيد في بعض منها ولو واحداً قلت أجاب الشيخ في الحاشية بأن قوله جميع المسلمين أى ما عدا
 البعض الذى يتحقق فيه الوعيد أجاب شيخنا الأديب بأن الوعيد يتحقق في عصاة الكفار لأنهم مخاطبون
 بفروع الشريعة على الصحيح فيعذبون عذاباً زائداً على عذاب الكفر بدليل قوله تعالى وما سلككم في
 سقر قالوا لئن لم نل من المصلين ، الآية وأن الغفران لجميع المسلمين لا يستلزم أن كل واحد يغفر له جميع الذنوب
 فيستحق الوعيد موزعاً بأن يغفر لهم من جهة التآل من جهة التوبة مثلاً ، فان قلت المسلمين جميع مسلم وهو
 وصف للذكر فلا يشمل المؤنث وهذا غير مناسب لأن المقام دعاء مناسب فيه التعميم فالجواب أن المراد
 بالمسلم من انصف بالإسلام ذكر كان أو أنثى فهو من باب تغليب المذكر على المؤنث للشراف (قوله بمنه
 وكرمه) يطلق على ثلثة معانٍ الأول انعام وهو المراد هنا أى بانه ما مفعوله وكرمه أى تكريمه عطفت تفسير

غفر الله له ولو الدرب
 والمسلمين بمنه وكرمه

فأراد بالسكرم صفة الفعل التي هي الإنعام وفيه رد على المعتزلة الذين يوجبون فعل الصالح والأصلح على الله ويطلقون القطع ومنه قوله تعالى فلهم أجر غير ممنون أي غير مقطوع ويطلق على تعداد النعم بأن يقوله النعم إن أنعم عليه فقلت معك كذا وكذا وهو مملوم إلا من الله تعالى والشيخ والوالدين فليس مذموماً قال بعضهم إن حق الشيخ أقوى من حق الوالدين ولذا قالوا إذا حق التلميذ شيخه لا تقبل توبته وحينئذ فافتخار الشيخ ليس بمرام وإنما كان حق الشيخ أقوى لأن تربيت لحفظ روح باقية وتربية الوالدين لحفظ جسم فان ، وما أحسن قول بعضهم :

يا خادم الجسم كم تشق لخدمته أطلب الربح مما فيه خسران

انهزل إلى الروح فاستكمل فضائلها فانت بالروح لا بالجسم إنسان

(فائدة) قال شيخنا الأثير في حاشيته الأظهر أن الباء في قوله بـه قسم الاستعطاف وهو من خصوصيات الباء وهو ما كان جوابه إن شاء كالدعاء هنا أي أقسم عليه بمنه أن يغفر لي ولو الذي وللشيخ انتهى (قوله آمين) اسم فعل بمعنى استجب على المعتد وقيل اسم من أسأته تعالى وقيل اسم خاتمة يحتم به الكتاب أهل الجنة ونونه مضمومة والمشهور في اللغة والسنة فيه المدمع التخفيف (فائدة) قال ابن العربي آمين من خصائص هذه الأمة ولم تكن لمن قبلها فإن قلت هذا ينافي ما ورد أن موسى كان يدعو وهو من كان يقول آمين فالجواب أنه لا منافاة لأن قول ابن العربي إنما من خصائص هذه الأمة أي دون الأمم السابقة فلا ينافي أن ما روي كان قولها ويشهد لذلك حديث أعطيت ثلاث خصال إلى الله قال وأعطيت آية ولم يعطها أحد من كان قبلكم إلا أن يكون الله أعطاه ثلثها هارون وإن موسى كان يدعو وهارون كان يؤمن على دعائه وقال ابن عباس : ما حدثتكم اليهود على شيء كما حدثتكم على قول آمين (قوله قد اتفقوا) قد اتفقوا والجملة بعده على نصب مقول القول بناء على أن جزء القول له عمل كأمشي عليه السعد في باب النصل والورل أولا لعله بناء على أن جزء القول لا عمل له (قوله التمس مني) أي طلب مني طلب مساوم من مساو به فرو تواضع منه حيث جعل الطلبة الصغار مساو به وهكذا شأن الكل الذين لا يرون لأنفسهم شيئا قال بعضهم : إن التواضع من خصال المتق وبه اتفق للمعالى يرتقى

(قوله بعض الإخوان) الظاهر أن هذا البعض متعدد بدليل قوله أن الخصال لهم وهو الموجب لإجابتي للسائلين (قوله الإخوان) بكسر الهمزة على الأشهر وضمة الهمزة جمع أخ والأخ يطلق على من شاركه في رحم أو في صلب أو فيهما معا أو في رضاع ويطلق على من شاركه في صفة حميدة كالإسلام وأكثر ما يجمع أخ على إخوان في الصداقة وفي النسب على إخوة وقد يجمع أخ على إخوة في الصداقة ومنه قوله تعالى وإنا لما نمون إخوانه والمراد بعنا الصديق الخالص في المحبة (قوله المرة بعد المرة) قال شيخنا الأمير ليس المقصود أنهم طلبوا منه مرتين فقط بل المراد أنهم طلبوا منه مكررا كثيرا فهو نتيجة على الكثرة بأول مرأته بدليل قوله الآتي وتكرر السؤال مرارا فهو نظير الشيء الذي رادته الكثرة فكذلك ونحوها وأرجع البصر كرر تين انتهى بإيضاح واعلم أن دخول الهمزة مرة لغة أعجبة سرت إلى العرب والمرة منصوب على الظرفية أو المفعولية المطلقة لأنهم قالوا إن مرة طورا وتارة أفعالا منصوبة على الظرفية أو على المفعولية المطلقة فالعنى طلب مني بعض الإخوان طلبا مكررا أو في زمن مكررا لأنه مخالف لما في القاموس من أنه لا يستعمل إلا ظرفا وإذا علمت ذلك فلا يصح كونه حالا وإن صح المعنى بتأويله بمر وأقاله الشيخ في حاشيته على الآخرى (قوله أن الخصال لهم) أي أذكر لهم بعضه في عبارة سهلة أي أجمع لهم زيادة ما فيه والضمير في لهم للإخوان (قوله الشرح) هو لغة الكشف والإيضاح واصطلاحاً أفعال مضمومة دالة على معان مخصوصة (قوله الذي جعله) يأتي جعل بمعنى أوجب كقولك جعلته لعلهم درمين وبمعنى

آمين، قد التمس مني بعض
الإخوان المرة بعد المرة
أن الخصال لهم الشرح
الذي جعله

اعتقه كقولك جعلت زيداً عالماً ومعنى صيركته لك جعلك الطين إبريقاً بمعنى أوجدوهذا المعنى هو المراد هنا أى أوجدته أى أنشأه وألفه (قوله الشيخ) يحتمل أن أصله شيخ بالتشديد بنصف كيت وميت ويحتمل أن أصله أشيخ نقلت حركة الياء إلى الشين ثم حذفت الهزلة أو أنه مصدر شاخ بشيخ وشيخا وصف به ببالغة كـ زيدعل والشيخ لغة الكبير فى السن واصطلاحاً المشتق فى العلم ووصفاً وقال بعضهم هو صاحب الفائدة والمائدة والحكمة الزائدة ونقل العلامة القلوبي عن على كرم الله وجهه أن الشخص فى بطن أمه يقال له جتين فإذا خرج منها يقال له صبى إلى اثنتى عشرة سنة ثم يقال له غلام إلى أربع وعشرين سنة ثم يقال له حدث بفتح الحاء والدال المهملتين كما ضبطه شيخنا إلى ست وثلاثين سنة ثم يقال له شاب إلى ثمانية وأربعين سنة ثم يقال له كهل إلى ستين سنة ثم شيخ إلى ثمانين سنة ثم يقال له بعد ذلك هرم وخرف (قوله الأجل) أى الأعظم (قوله العالم) أى المتصف بالعلم والعلم يطلق على الإدراكات وعلى المكتات وعلى الفوائد عندله إطلاقات ثلاث والحق أن العلم والمعرفة مترادفان وإنما يطلق على الله عارف لأن أسماءه تعالى توقيفية أى عملية وقال بعضهم العالم إنما يطلق بلا قيد على من يعلم أحد العلوم الشرعية الفقه والحديث والتفسير ولا بدق إطلاقة عليه أن يعلم من كل باب ما يبتدى به الباقى (فائدة) ورد فى فضل العلماء أعاذيت كثيرة منها قوله عليه السلام (١) «نظرك إلى وجه العالم خير لك من ألف فرس تصدق بها فى سبيل الله وسلامك على العالم خير لك من عبادة أنفسه» وقال عليه السلام «من رآه به خيراً يفقه فى الدين» قال بعضهم وفى الحديث سر لطيف وهو أن من فقّه الله فى الدين يعمد على الإسلام لأن النبي صلى الله عليه وآله أخبر بأن الله يريد به خير أو الكافر لا يريد به غير أو قال عليه السلام «لغيبه واحد أشد على الشيطان من أنف عابد» وقال عليه السلام «إن العالم والمتعلم إذا مر على قرية فإن الله يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوماً» وقال عليه السلام «خير أمتى علماءها وخيار علمائها حارماؤها» وإن الله يغفر للعالم أربعين ذنباً قبل أن يغفر للجاهل ذنباً واحداً. وقال عليه السلام «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع وإن العالم يستغفر له من فى السموات ومن فى الأرض حتى الحيات فى الماء» وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. وورد «إن العالم يشفع فى جيرانه وإخوانه من قضى له حاجة واحدة أو أعطاه لقمة إذا جاع أو سقاه شربة ماء إذا عطش» ومنها غير ذلك (قوله العامل) هذا كالتأكيّد لقوله العالم لأنه لا يقال له عالم حقيقة إلا إذا كان عاملاً بعمله. قال بعضهم: العلم زين بالعمل لا باتباعه والأمل فن آقى فى وصفه بالقول والفعل كل وهن تأى عن فعله فهو حمار أو جمل يحمل أسفارا فلا يدري لمضى ما حمل (قوله الفقيه) نسبة إلى فوشة قرية من قرى مصر وفوشة متعددة ولا أدرى تعيين القرية التى هو منها وكان سيدى محمد الفقيه من أعيان المالكية بمصر توفى فى رجب سنة سبع وتسعين وثمان مائة من أشياخه الناصر القافى والتتافى والدميرى والطخينى والشمس القافى ومحمد الشامى صاحب الصيرة ومن تلامذته البدر القرافى القاضى ووصف بكال الدين والخير والدكاه ذكره سيدى أحمد بابا (قوله تعفده الله رحمة) أى جعل الرحمة أفعده والنعفده وبيت السيف وفى الكلام استعاره بها لكتاية حيث شبه الشيخ الفقيه بسيف يجعل فى النعند أشياخاً مضراً فى النفس والجامع الحدة فى كل فكاك أن السيف حاد فى الطع كذلك الشيخ الفقيه حاد فى الفهم وقوله تعفده قرينة والحاصل أنه طلب من الله تعالى أن يجعل الرحمة محيطه به كإحاطة الغدب بالسيف والمقصود من هذا تكثير الرحمة والإنعامات والظاهر أن المراد بالرحمة الجمولة كالنعفده هو المنعم به فتأمل (قوله على مقدمة) يضم الميم وكسر الدال أفصح من فتحها والمراد بها مسائل من العلم تقدم عليه ليتمرن بها المبتدى قبل الخوض فى مسائلها أو قوله على مقدمة متعلق بقوله جعله (قوله الربانى

الشيخ الأجل العالم العامل سيدى محمد ابن محمد بن أحمد الفقيه تعفده الله برحمته على مقدمة الشيخ العالم الربانى

(١) ينظر من خرج هذا فإنه مع غرابة مدلوله عن مألوف الشريعة غير مشهور التداول بين محدثين وأما وضع الحديث زيادة الأجر على العمل الضئيل فإن مألوف الشريعة مقابلة الحسنه بعشر أمثالها إلى مائة ضعف وفى هذا الحديث المكىال بالآلاف .

منسوب إلى الرب زيادة الآلاف والتون للدلالة على كمال الصفة كما يقال لكثير الشعر شعراني والرباني
 المستمسك بدين الله وطاعته ، وقيل هو من بر بن الطلبة بصغار المسائل قبل كبارها وقالت الصوفية هو
 الكامل من كل الوجوه في جميع المعاني (قوله عبد الباري) اسم المصنف وفي الحديث خير الأسماء ما عدي
 وحمدو الباري بالهمزة وعندهما كافرى . بهما قوله تعالى (فتوبوا إلى بارئكم) وهو اسم من أسمائه تعالى ومعناه
 الخالق يقال بر الله الخلق أى خلقهم وقيل الباري هو الذى يسوى الشئ بعد وجوده ومنه قوله بريت العود
 إذا نمته (قوله العشماوى) نسبة إلى قرية تسمى عشمان أعمال المنوفية بالديار المصرية كثيرة الخصب ،
 وقيل إن بعض الصحابة دعا لأهلها بالبركة (قوله الرفاعى) نسبة إلى سيدى أحمد بن الحسين الرفاعى ،
 وكنيته أبو العباس وكان أكبر الأقطاب الأربعة سنا وكراماته شهيرة توفي رحمه الله وقت صلاة الظهر
 يوم الخميس ثمانى عشر جمادى الأولى سنة سبعين وخمسة مائة بأم عبيدة بالمرافق ومن كلامه رضى الله تعالى عنه:

ألا قل لمن بات لي حاسدا أتدري على من أسأت الأدب
 فظنك في خالتي سىء لأنك لم ترض لي ما وهب
 فكان جزاؤك أن زادني وسد عليك طريق الطلب

والرفاعى نسبة إلى رفاعه جد أو قيل له أمدا نال الله بمده آمين (قوله فإنها) أى المقدمة وهذا لتعليل لقوله قد
 اتبس من الخ كإ في حاشية شيخنا الأمير وهذا أظهر من قول بعضهم إنه لتعليل لقوله جعله الشيخ فتأمل
 (قوله كثيرة النفع) النفع يصل الخير للغير أو دفع الضرر عنه وإستاد النفع لها مجاز والإلتاف مع حقيقة
 هو الله سبحانه وتعالى قال شيخنا القطب العبدوس عن سيدى أحمد الفتاوى إنه قال قرأت المقدمة
 العشماوية في مذهب مالك عن النبي ﷺ في المنام كلها اه (قوله جدا) بكسر الجيم لا غير كما في المختار أى نفعها
 كثير كثره قوية (قوله خصوصا) منسوب على المفعولية المطلقة بضم محذوف أقيم هذا المصدر مكانه
 والتقدير أخص خصوصا (قوله للبندتين) جمع مبتدئ بالهمز وعنده فعل المزم يكون مصدره
 البداية بضم الباء بالهمز والمد وعلى عنده يكون مصدره البداية بكسر الباء بلا همز ولا مد والمبتدئ من
 شرع في الفن ولم يصل إلى صور مسأله والمتوسط من وصل إلى تصويرها وعجز عن الاستبطاء والمنتهى
 من وصل إلى التصوير وقدر على الاستبطاء . فإن قلت قضية قول الشارح خصوصا للبندتين أن هذه
 المقدمة تنفع المنتهى والمتوسط كما تنفع المبتدئ ولا يخفى ما فيه قلت أجاب الشيخ في الحاشية بأنها تنفعهما
 باعتبار تذكرة ما قد يفقدان عنه من المسائل ، وأجيب أيضا بأنها تنفع الكل باعتبار الثواب فإذا علم المنتهى
 المبتدئ يحصل له بتعليمه النفع (قوله فأجبت) أى بعض الإخوان وهذا من تب على قولها بقا التمس منى
 ومرفوع عليه فإن قلت كان الأنسب أن يقول فأجبتهم بضمير الجمع بدليل قولها بقا أى أخص لهم وقوله
 فيلباسي وهو الموجب لإجابتى لساقلين . قلت لعله إنما أراد التضمين نظر إلى لفظ بعض فإن بعض مفرد
 باعتبار اللفظ جمع باعتبار المعنى فتأمل (قوله لذلك) أى إلى التاخير (قوله به التوقف) فإن قلت قد
 ورد في الحديث من سئل عن علم فسكته ألجم يوم القيامة بلجام من نار . ولا شك أن التأليف من العلم
 بل قال العلماء التأليف أفضل من التدريس وحيدة لا معنى لتوقفه . قلت أجيب عنه بأنه أهم نفسه خشى
 أن لا يكون خالصا كما أشار إليه شيخنا الأمير في حاشيته أو أنه رأى أن غير التأليف من العبادات أفضل أو
 أنه لم نفسه من أهل التأليف وهكذا شأن العلماء الكمل لأن البصرة كلها انتفعت بظهور الإنسان جيله لأنه
 يغلب عليه حال ما حجب عنه حتى يعطى ما اكتشف له كما إذا نظر التلميذ لشيخه فرى نفسه بالنسبة له ليس
 بشئ (قوله بلخنى) أى صلتى وبأيدخل وهذا جواب عن سؤال مقدر قدوره لأحاجة إلى تلخيصك
 لأنه يمكنك أن تأمر بالتوجه إلى شرح الشيخ البرماوى فأجاب بأنه بحث عنه فلم يجد حتى يأمرهم بالتوجه

عبد الباري العشماوى
 الرفاعى فإنها كثيرة
 النفع جداً خصوصا
 للبندتين . فأجبت لذلك
 راجعاً الثواب بمد التوقف
 وتكرير السؤال مراراً

إليه (قوله لطيفا) كالناصر نعمته رقيق القوام أو كونه شفاقا لا يحجب البصر عن إدراك ما ورأه فإذا
 تقرر ذلك فهو مستعمل في قليل الألفاظ على الأول أو سهل المأخذ على الثاني على طريق الاستدارة
 التصريحية التبعية فنقدسه قلة الألفاظ أو سهولة المأخذ بركة القوام أو الشفاقة واستعير اللطيف الذي هو
 اسم المشبه به وللشبه واشتق من اللطف بمعنى قلة الألفاظ أو سهولة المأخذ لطيف بمعنى قليل الألفاظ أو سهل
 المأخذ (قوله البرماوى) نسبة إلى برمة قرى من قرى المنوفية (قوله مناسبا) أى موافقا لغيره المصنف
 أى لمقصوده من حيث أن عبارته سهلة قصيرة مناسبة للبندى. (قوله وقد تتبعته) أى طلبته أى فتتبع
 عليه فتتبعها تاما (قوله وبحشت) البحث في الأصل النيش في الأرض يعود، والمراد به هنا التفتيش
 والتتبع فالعطف مرادى ويكون في الكلام استعاره حيث شبه تتبعه وتفتيشه على هذا الشرح بنيش
 الأرض يعود استعاره مصرحة (قوله فلم يتيسر لي تحصيله) أى لم أجده (قوله وأما الشيخ محمد) هذا
 جواب عن سؤال المقدّم ذكره ثم وإن سألتك كنت تأمرم بالترجيح إلى شرح الشيخ محمد الفيثى (قوله
 عن قصد المصنف) أى وقد قصد المصنف البندى وقد شرحه الشيخ محمد بكلام صعب لا يناسب البندى، فقوله
 وعبر الخ لعله لقوله فقد خرج عن قصد المصنف ويحتمل أن قوله فقد خرج عن قصد المصنف أى من
 حيث إنه أتى بعبارته طويلة وقوله وعبر الخ أى من حيث أن عباراته صعبة لا يفهمها البندى، والقصد
 بمعنى المقصود أى مقصود المصنف وعبر أو لا يعرض ونا بقصد فتنا ولا فالتنى واحد (قوله وعبر)
 بعض السنين قال في المختار عبر الأمر بالعلم عبر أهو عبر (قوله على أكثر المبتدئين) لما كان عسر فهم
 الشيء مطلقا معيلا لأنه إنما ينشأ عن خلل في المعنى احتز عنه بتقيد عسر الفهم لئلا يكون ركونه على أكثر
 المبتدئين وفيه إشارة إلى أن بعض المبتدئين لا يسر عليه فهمه لكونه حادًا فلهذا قوله لهم) من إضافة
 للصدر للفعول بعد حذف الفاعل أى فهمه وإياه والفهم هو الإدراك وفي الكلام حذف مضاف أى فهم
 معانيه (قوله وهو الموجب) إن قلنا المناسب أى يقول وهو الموجب لأن الذى تقدم شيئا أن الخرج عن
 قصد المصنف وعسر على أكثر المبتدئين قلت إنما أقده لتأويل هو بالذكر أى ما ذكر من الخروج
 والعسر (قوله ووراء) قال شيخنا الأمير بقر بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أى جاء أن أدخل موجب أى
 رجائى الدخول في الحديث موجب أى مقتضى لإجائى أيضا أو عطف على قوله وهو وأقر الخبر إشارة إلى
 أن المجموع كال موجب الواحد والنصب مفعول معه حامله الموجب وفي حاشية الشيخ ما يقتضى الجرف أنه
 قال معطوف على محذوف والتقدير أجبتهم بما ذكر من رجاء الدخول في قوله ^{عنه} قال شيخنا الأمير
 ولا يخفى أن هذا عطف على معنى ما تقدم المسى بالعطف على التوهم ولا حذف فتدبرو الرجاء بالذلة
 الأمل واسطلاحا تعلق القلب بمغروب فيه يحصل في المستقبل مع الأخذ في العمل وإن مجرد عن العمل فهو
 طمع وهو قبيح والرجاء حسن ويطلق الرجاء على الخوف نحوه وأرجو اليوم الآخر أى خافوا إلى أنهم كانوا
 لا يرجون سواها بالى لا يخافون وقد يستعمل الطمع بمعنى الرجاء كما في قوله تعالى والذى أعلم أن ينقرنى
 خطيئتي يوم الدين، وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية ومنه رجاء البرى ناحيته (قوله إذا مات الخ) لفظ الحديث
 وإذا مات ابن آدم وفى رواية الإنسان اقتلع عمله الاثنتى ثلاث صدقة جديدة أو لم ينتفع به أو لم يصلح
 يدعوله انتهى وهو حديث صحيح رواه مسلم وغيره وقوله إذا مات ما خذ عن الموت فاصله موت قلبه
 أو أو أفا لتحركا وانتاح ما قبلها والموت عرض من الأعراض يعاد الحياة وقوله ابن آدم قال بعضهم آدم
 مشتق من الأدمه وهى الحرة لأنه كان آدم اللون وقيل مشتق من الأديم أى أديم الأرض وهذا القول لأن على
 أنه مرى وهو ضعيف والصحيح أنه أنجمى ومضى كان أنجميا فلا يقال أنه مشتق وقوله اقتلع عمله أى تجديده
 عمله ومضاهة ثوابه. فان قلت ما السر في التعبير بالعمل دون التعبير بالفعل مع أن المعنى واحد قلت العمل

وبلغنى أن عليها شرحا
 لطيفا لبرماوى مناسبا
 لغيره المصنف وقد تتبعته
 وبحشت عنه فلم يتيسر لي
 تحصيله وأما الشيخ محمد
 رحمه الله تعالى فقد خرج
 في شرحه هذا عن قصد
 المصنف وعسر على أكثر
 المبتدئين فهم وهو
 الموجب لإجائى لسانين
 فله تلخيصه ووجه أنه أدخل
 في قوله صل الله عليه وسلم
 وإذا مات ابن آدم انقطع
 عمله

أخص من الفعل لأنه ما نشأ عن روية وفكر بخلاف الفعل فإنه ما نشأ مطلقاً من روية أم لا فلهذا ورد فعل المعجم جباراً للمر في التعبير بالعمل هنا الشرف كذلك ذكره بعضهم (قوله لا من ثلاث) أي فإن تواجها لا ينقطع لكونها فملاذاتم الخير متصل النفع. فإن قلت قوله لا من ثلاث يعارض ما ورد في الأحاديث إذا مات ابن آدم ختم على عمله إلا عشرة أو إحدى عشرة فذكر هذه الثلاثة وزاد غرس النخل ورواية المصحف والرباط في الثغر وحفر البئر وإجراء النهر وبناء بيت للقريب وبناء مسجد لله تعالى وتعليم القرآن فهذا يفيد أنها أكثر من ثلاثة والحديث الذي ساقه الشارح يفيد أنها ثلاثة فعمل تعارض بين الأحاديث. فالجواب أن رواية المصحف وتعليم القرآن يدخلان في قوله علم ينتفع به والنسبة الباقية داخلة في قوله صدقة جارية وقد نظمها الحافظ السيوطي في أبيات من بحر الوافر فقال:

إذا مات ابن آدم ليس يجري	عليه من فعال غير عشر
علوم بها ودعاء نخل	وغرس النخل والصدقات تجري
ورائة مصحف ورباط ثمر	وحفر البئر أو إجراء نهر
وبيت للقريب بناء يأوى	إليه أو بناء محل ذكر

ثم زاد بيتاً على ما في بعض تأليفه، فقال:

وتعظيم القرآن كريم

ففيها من أحاديث بحصر

وورد من سن سنة حسنة فله تواجها وثواب من عمل بها إلى يوم القيامة وهي داخلة في تعليم العلم النافع (قوله صدقة جارية) أي أدباً متمصلة كالأوقاف المرصدة فيقوم تواجها مدة دواها وقوله أو علم ينتفع به أي علم شرعي وما يحتاج إليه من الآخرة وروى أن الله تعالى أوحى إلى إبراهيم أنا علم أحب كل علم وقال: العلم خير من المال العلم يبرك وأنت تحرس المال، المال ينقص بالانقضاء والعلم يزيد بالانقضاء ويعني لطالب العلم أن يأخذ من كل فن ما يحتاج إليه من المسائل النافعة قال بعضهم:

أجدد عليه كل علم تسترجع به	ولا تعيشن بيلم واحد كسلا
النحل لما جنى من كل فاكهة	حوى لنا جوهرين الشمع والعسلا
فالشمع نور مضى يستضاء به	والشهداء يبرى لنا الأبقام والعسلا

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

لن يبلغ العلم جميعاً أحد	لا ولو حاربه ألف سنة
إنما العلم عميق يجري	نغزوا من كل شيء أحسنه

وينبغي أن تكون نيته به وضاء الله والدار الآخرة. قال بعضهم:

تعلم ما استطعت لقصد وجهي	فإن العلم من سفن النجاة
وليس العلم في الدنيا بفخر	إذا ما نحل في غير الثقات
ومن طلب العلوم لغير وجهي	بميد أن تراه من الهداة

وقوله ينتفع به أي كتعليم وتصنيف قال السبكي والتصنيف أقوى لطول بقائه لكن يشترط لدخول التصنيف والتدريس فيه اشتغالها على فوائد جديدة مستفادة من المؤلف أو من الشيخ، ومن كلام ابن عرفة:

أذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة	وتقرير إيضاح لمشكل صودة
وعز وغريب النقل أو حل مقفل	أو إشكال أبده نتيجة فكرة
فدع سميه وانظر لنفسك واجتهد	ولا تترك فالترك أفعى شلة

فأجابه تليذه الأبي بقوله:

مينا بمن أولاك أرفع رتبة
نحلسك الأعلى كفيل بكها
نابقاك من رفاك للخلق رحمة
وزان بك الدنيا بأكل زينة
على حينما عنها انجاس ولت
وللدين سيقا قاطعا كل قننة

قال وإن لصادق في معنى فقد كنت أكتب عنه كل يوم نحو الورتين بما ليس في الكتب أصلا وما تقدم من أن التدريس والتأليف لا يدخلان إلا إذا اشتغلا على فوائدها ثم إنه هو ما في الحاشية وأصله للمناوي الكبير على الجامع الصغير قال شيخنا الأمير والظاهر أنه شرط كما بدليل قوله بعد قال المنذرى وناسخ العلم النافع له أيسر وأجر من قرأه أو كتبه أو عمل به ما بقي خطه وناسخ ما فيه سرمة عليه وزره ووزر من عمل به ما بقي خطه وقوله أو ولد صالح أى مسلم يدعو له قال المناوي وفي الحقيقة الإنسان ينتفع بالدعاء سواء كان من ولده أو من غيره ففائدة تخصيص الولد بالذكر تحريضه على دعائه لو أنه لم ينتفع بالولد بأعمل ولده الصالحة ولو لم يدع له لأنه هو الذي يب في وجوده وصلاحه وإرشاده إلى الهدى فله دليل على أن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت وورد أن الإنسان ينعم به في الآخرة بنعيم عظيم فيقول من أين هذا النعم قاتل لم يعمل في الدنيا عملا يوجب له ذلك فيقال هذا من دعاء ولدك الصالح لك (قوله فذكر منها) أى من الثلاثة (قوله علما) منصوب بإلا أو مفعول ذكر وليست الحكاية لازمة كافي حاشية شيخنا الأمير وفي نسخة أو علما قال الشيخ في الحاشية والمناسب أن يقول أو علم بالجر لأنه الواقع في الحديث لا بالنصب وأجاب شيخنا عما أجاب فيه به وهو أنه نصب رعاة فهو له فذكر فتأمل (١) قوله (وإن لم أكن الإكرام أهلا) أى مستحقا والوارث للحال والجلالة حال من الضمير في قوله ورجاء أن أدخل وإن زائدة أى رجاء أن أدخل والحال أنى لست أهلا للإكرام والثفاء في قوله فقد يكرم للتعليل قال شيخنا الأمير ويصح أن تكون إن شرطية والوارث ليست للحال والثفاء في قوله فقد يكرم فاد الجراء وهو جواب عما يقال هذا فيه مدحة لك حيث جعلت نفسك من العلماء المكرمين بقوله عليه الصلاة والسلام ذلك وحاصل الجواب أنى وإن كنت لست أهلا للإكرام لدخول في الحديث لكن الطفيل يكرم في عمل الكرام لكونهم للإكرام أهلا والمصطفى أفضل الكرام وأكثهم وإنى طفيل في ذلك المعنى فأكرم عند المصطفى سيد الكرام لدخول في قوله المذكور فلا قوم على بقول ورجاء أن أدخل الخ (قوله وإن لم أكن) أصل أكن أكون سكنة النون لدخول الجازم ثم حذفت الواو لانتهاء الساكنين وقد تحذف النون كقوله تعالى ولم أك بغيا إلى غير ذلك من الآيات (قوله فقد يكرم الطفيل) بضم الطاء وفتح الفاء وهو الذى يدخل الولية بدون دعوة ويسمى الوارث أيضا كافي المختار وكلام الشارح هذا مأخوذ من قول القطب الصادق في حربه الكبير : إن لم تكن لرحمتك أهلا لأن تأملها فرحمتك أهلا أن تاناو ذكر الطفيل ضرب مثال (قوله ثم إنى أسالك الخ) ثم هنالكا ترتيب الإخبارى وإنى اثنين الكلام أو نجر دائما كيد اعتنا بشأن الخبر لأنه ليس هنا منكر وأسالك بفتح الهمزة وضم اللام من باب دخل يدخل كما في المختار والسلوك له معنيان الذهاب والإدخال وهذا المعنى الثاني هو المراد هنا أى أدخل في هذا الشرح وأرى تكب فيه عبارة سهلة (قوله إن شاء الله تعالى) أى ما تباركوا أمثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا إن شاء الله أى إلامصحو بأقوله ذلك وإن شرطية ومفعول شاء محذوف أى ذلك هو جواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله تعالى أى تتردد تقع عملا يلحق به (قوله في هذا الشرح) أى فى تأليف هذا الشرح . واعلم أن لفظة هذا موضوعة لكل شخص مشار إليه محسوس بحاسة البصر فقط كحقيقة عبد الحكيم في حواشى المطول فإذا قلت سمعت هذا الصوت فيكون مجازا لا حقيقة ومعلوم أن الشرح اسم للألفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة فقد شبهها بمحسوس بحاسة البصر حاضر بجماع

فذكر منها علما ينتفع به
وإن لم أكن للإكرام
أهلا فقد يكرم الطفيل
في عمل الكرام لكونهم
للإكرام أهلا ثم إنى
أشكك إن شاء الله تعالى
في هذا الشرح

(١) بأدى تأمل يظهر
أنه مفعول ذكر فلا بعد
في جواب شيخه كما يراه
وإنما البعد في البعد عن
الراى القريب الشديد
واقه أعلم اه مصححه .

اليتين واستعارهما لفظ هذا الموضوع للشاهد المحسوس بحاسة البصر استعارة تعريجية (قوله أسهل عبارة) من إضافة اللفة للوصوف أى عبارة سهلة والمباراة اسم مصدر غير والمصدر التعبير، قال بعض حواشى المظنل العبارة فى الأصل من عبر الرؤيا إذا فسرنا فللفظ عبارة مدلوله الأصل التعبير الذى هو تفسير الرؤيا المناسبة ثم استعمل لفظ عبارة فى التعبير عن المعاني بألفاظ موزنية إلى تلك المعاني ثم استعمل فى المعبرية أى فى اللفظ المعبر به (قوله وأوضح بيان) من إضافة اللفة للوصوف أيضا أى بيانا واضحاً وعطفه على ما قبله من عطف اللازم على الموزوم فتأمل (قوله فإن الشيخ) أى المصنف الذى هو عبدالبارى والفاء بمعنى لام التعليل علة لقوله أسهل (قوله إلا للولدان) فى اختار الولدان بكسر الواو الصيان انتهى لكن ليس هذا مرادنا بل المراد بهم المجتدون ولو كبارا فى السن . قال بعضهم :

فإن كبير القوم لأعلم عنده صغير إذا التفت عليه والمحافل

وأعلم أنهم نصرا على أن من علم أولاد الكفار القرآن لم تقبل شهادته لأن ذلك حرام وهل تعليمهم العلم حرام أو مكرره نعم نص الرزلى على أنه لا يجوز تعليم أولاد الظلة وأولاد كنية المكوس الخط لأنهم يتوصلون بذلك إلى كتابة المعصية والموصل إلى المعصية معصية (قوله خاصة) كذا فى بعض النسخ وهو منصوب على المفعولية المطلقة أى أخصها بالولدان خاصة (قوله فذلك) أى ليكون المصنف لم يجعلها أى لم يؤلفها إلا للولدان وهذه علة مقدمة على معلومها وهو قوله لم أراع أى لم ألاحظ طريقة الشارح الفقيه من الصعوبة لأن المصنف لم يؤلف هذه المقدمة إلا للبتدين (قوله المفسر إليه) أى المتقدم ذكره (قوله بل سلكنا الخ) هذا ضرب انتقالي لإبطالى وقوله بأى قيه أى أدخلت فى هذا الشرح طريقة الخ (قوله طريقة) فى الصحاح الطريق يذكر ويؤتى أى يقال طريق وطريقة كما يقال زوج وزوجة وفعل وفعله فإذا ذكرى جمع جمع قلة على أطرفة كرهيف وأرغفة وإذا أنت جمع على طرق وقيل يجمع على أذراق (قوله مستقلة) أى ميانة وخالفة لطريقة الفقيهى من حيث إنها قد يرد سهلة (قوله من شرح الشيخ) أى الفقيهى (قوله وغيره) أى غير شرح الشيخ الفقيهى من شراح المتن وغيرهم كشرح الرسالة فإنه ينقل عن أبى الحسن شارح الرسالة كثيرا وكذا ينقل عن غيره من شراح الرسالة والمختصر (قوله وسميته) معطوف على سلكت أى سميت ذلك الشرح ويجوز أن تكون الواو للاستئناف وسمى بتعدى لمفعولين الأول الضمير والثانى الجواهر وتارة يتعدى للمفعول الثانى بالباء كقول صاحب السلم سميته باسم الخ (قوله الجواهر) جمع جوهرة وهى اللؤلؤة وكل شىء نفيس والزكية بمعنى الخاصة من الكدورات والأشياء التى تشوبها وسمى كتابه بالجواهر إشارة إلى أنه حوى مسائل نفيسة تشبه الجواهر لأنه خلصه من التطويل والصعوبة وأرتكب فيه طريقة قصيرة سهلة مبهضة عالة نصارى ذلك عالة كالجواهر النفيسة الخاصة التى لا كدر فيها (قوله الزكية) صفة للجواهر ، فإن قلت مقتضى الظاهر أن يقول الزكيات ليطابق العنت المنعوت . فالجواب أن جواهر جمع كثرة لما لا يعقل فالأصح فيه الإفراد كما تقدم ذلك عند قوله ذو المعجزات الباهرة الخ وبنى أن يقرأ العشوائية والزكية بالسكون إذ لو نصبت الأولى وجردت الثانية لفات السجع (قوله فى حل الخ) أى لحل والخلل فى الأصل فك طاقات الخيل والمراد به هنا فك تراكيها

وبيان معانيها فى الكلام استعارة بالكناية وتخييل فشبها أنفاظ العشوائية بئى . معقود عليه تشبيها مضرا فى التفسير وإثبات الخل تخييل لما ياقى على حقيقته أوفيه مجاز بالاستعارة المصروفة بأن شبه فك التراكيب وبيان المعنى بالحل الذى هو فك طاقات الخيل واستعارة اسم المشبه به للشبه أو مجاز من مرسل من باب إلاملاق

أسهل عبارة وأوضح بيان فإن الشيخ لم يجعلها إلا للولدان خاصة بذلك لم أراع طريقة الشارح المفسر إليه بل سلكت به طريقة مستقلة مجتمعا من شرح الشيخ وغيره وسميته :
و الجواهر الزكية فى حل

المزوم على اللازم فيراد جعل الألفاظ بيان معانيها لأن الحل المذكور يلزم منه البيان والتوضيح (قوله)
 ألفاظ العشوائية) إن قلت العشوائية اسم للألفاظ فيلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه قلت هي جائزة عند
 الكوفيين إذا انفار المضاف والمضاف إليه انغضا وهو الصحيح كما قاله ابن عرفة وأجيب بأنه من إضافة
 الأعم للأخص لأن الألفاظ أعم من ألفاظ المتن وغيره وإضافة الأعم للأخص هي إلى البيان وأنه من
 إضافة الأجزاء إلى كلها أي لحل كل لفظ من ألفاظ العشوائية وهذا كله مبنى على أن العشوائية اسم
 للألفاظ أما على القول بأنها اسم للبيان فيكون من إضافة الدال للبدون (قوله فأقول) معطوف على قوله
 أسلك (قوله بالله الخ) فتم الجار والمجرور للاهتمام وقال الشيخ في الحاشية قدمه للحصر أي وإيست
 الاستعانة بالإلهام وفيه بحث لأن الحصر لا يحاط به إلا من عنده إنكار فليق عليه الكلام حيث ذكره
 ما عنده ومعلوم أن المخاطب بهذا ليس منكرا إلا أن يقال إن هذا منكر على سبيل الغرض والتقدير فتأمل
 والمستعان أصله المستعون قلت حركة الواو للعين ثم تحركت الواو بحسب الأصل وافتتح ما قبلها الآن
 فقلت الواو ألتف القاعدة المشهورة قوله قال المصنف رحمه الله باب الخ ظاهر عبارة الشارح أن المصنف
 قال باب ولم يأت ببسلة ولا خطية مع أن الموجود في المتن الإتيان بالبسلة والخطية والجواب أن قوله
 المصنف باب أي قال ذلك بعد البسلة والخطية فإن قلت إذا كان الواقع أن المصنف أتى بالبسلة والخطية
 فترك الشارح التكلم عليهما ؟ قلت لما كان المقصود بالذات من وضع هذا الشرح المبتدئ وكان شأن
 التكلم على الخطية الصعبة والمبتدئ ليس من أهل ترك الشارح التكلم على ذلك فإن قلت كان يمكنه أن
 يتكلم عليهما على وجه سهل إذ هو من مادة الإمكان الواقعي قلت نعم إلا أنه لما كان يحصل بالتكلم عليهما بعض
 طول والمقصود من وضع هذا الشرح ضبط ما به الحاجة للمبتدئ وكان ذلك ما فرغ من إنشاءه كما
 ذكره الشيخ في الحاشية في أول خطية الشارح فإن قلت كان ينبغي للمصنف أن يحمداه ويصل على النبي
 ﷺ عقب البسلة كما فعل الشارح لأن ذلك مستحب قلت له حمد وحلى بلسا نه وذلك كما قاله بعضهم:

(باب نواقض الوضوء)

قال العلامة ابن هشام في بعض كتبه الباب يذكر ويؤتى فيقال باب وبأية كما يقال طريق وطريقة أما
 تذكره فظاهر وأما تأنيده فباعتبار كونه ترجمة (فائدة) قال ابن محمود في شرح أبي دواد وقد استعمل لفظ
 باب في زمن التابعين قاله المناوي ومثله في حاشية الحرشي قال بعضهم وانظر لفظه كتاب وفصل استعمال
 في أي زمن وفي الموطأ التعبير بكتاب فيكون لفظ كتاب استعمال في زمن التابعين بناء على أن الإمام
 مالك من التابعين أو في زمن تابع التابعين بناء على الإمام من تابع التابعين وهو الصحيح وقال شيخنا
 في تقريره على الحرشي إن استعمال لفظ كتاب أقدم من استعمال باب اه والنواقض جمع ناقض من النقص
 وهو لغة الحل نحو ولا تكونوا كالتى قصعت غزها وكان الأولى للمصنف أن يقول موجبات لأن
 الناقض الشيء يقتضى تأخير عنه بخلاف الموجب نقل العلامة الشبرخيتي حاشيا على أن الثاني وهو أنه
 كان الأنسب للمصنف تقديم الوضوء على نواقضه لأنه يجب تقديم التصور على التصديق لأنه حكم والحكم
 على الشيء فرغ من تصوره قال في السلم وقدم الأول عند الوضع وأجاب بأننا لانسلم أن فيه تقديم
 الحكم على التصور وإنما فيه تقديم الحكم على التصور للغير وحكم الشخص على شيء مصور في
 ذهنه قبل تصويره في الخارج لغيره غير مجتمع ، ولا شك أن المصنف كان متصورا للوضوء حين
 حكم عليه بأنه يتقضى بما ذكر انتهى وهذا الجواب غير مناسب لأن قولهم : وقدم الأول عند
 الوضع ، أي عند الذكر في التليف ، وهذا بعينه هو التصور للغير فالأولى في الجواب أن يقال إن
 تقديمه في الوضع ليس بلامم عند الفقهاء ، على أنك إذا تأملت تجمد السؤال من أصله لا يراد لانه ليس

ألفاظ العشوائية ،
 فأقول والله المستعان :
 قال المصنف رحمه الله :
 (باب نواقض الوضوء)

في كلام المصنف تقدم تصديق على تصور وإعافيه تقديم تصديق على تصديق آخر لأن ما يأتي بالصفة من ذكر فرض الوضوء وما معها ليس المقصود منه تصوير الوضوء بل الحكم على الوضوء بأن النية مثلا فرض فيه وأنه يطل بتركها، نعم كلام التثاني وما توجه على الرسالة لأنها إنما ذكرت الصفة والسكل مقام مقال فتأمل أفاده شيخنا الأمير في حاشيته مع زيادة من قرره (قوله أي هذا باب) فيه إشارة إلى أن باب خبر يستدأ بخذوف وهذا اقتصار على الأحسن والإقصر أنه مفعول لفعل عذوف أي اذكر باب الخ وأما جرح بحرف مقدر والتقدير أنظر في باب الخ فهو شاذ .. وإعلان اسم الإشارة في قوله هذا باب راجع للبحث بتمامه من أول الباب إلى آخره فيحتمل أنه راجع للمعاني التي في ذهنه أو للألفاظ أو للفتوش أو للمعاني مع الألفاظ أو للفتوش أو للألفاظ مع الفتوش أو للثلاثة فهذه سبع احتمالات أبداهما السيد الجرجاني ثلاثة قرادية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي (قوله فيه الخ) من ظرفية المدلول في الدال لأن الباب اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فتكون الألفاظ دالة والأحكام مدلولة فيكون في الكلام استعارة تصرفية تبعية حيث شبه التباس الدال بالمدلول بالتباس الظرف بالظروف واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم سرى التنبيه إلى الالتباسين الخاصين فاستعير لفظ في الموضوع لالتباس الخاص الواقع بين الظرف والظروف لالتباس الخاص الواقع بين الدال والمدلول أو استعارة بالكناية حيث شبه الدال بظرف والمدلول بمظروف تشبيها مضمر آفي النفس وإليات في تخيل لأنها من ملاعات المشبه به أو استعارة تمثيلية حيث شبهت الهيئة المنتزعة من دال ومدلول وارتباط بينهما بالهيئة المنتزعة من ظرف ومظروف وارتباط بينهما غاية الأمر أنه اقتصر على بعض المركب وهو في (قوله أحكام) جمع حكوه لعل الفضاير اصطلاحا ثبتت أمر لا مر أو نفي أمر عن أموكشيت النقص للبول ونبي النفس عن التفتحة (قوله الباب في اللغة) وأما في عرف العامة فهو الهيئة المركبة من خضب ومبارور من جريد أو من بوس أو نحو ذلك، وأما في الاصطلاح فهو اسم جملة مخصوصة من مسائل العلم (قوله ما يتوصل به إلى الشيء) اعترض بأنه يشمل السلم الموصل للسطح مثلا فإنه يصدق عليه أنه يتوصل به للشيء فظاهر كلام الشارح أنه يقال له باب في اللغة وليس كذلك وأجيب بأن قوله ما يتوصل إلى الشيء أي على وجه مخصوص وهو الفرجة المعلومة التي يتوصل بها من داخل إلى خارج وبالعكس فخرج نحو السلم فلا يقال له باب قال بعضهم وقد يطلق الباب مجازاً على كل شيء موصل، ومنه قول بعض العارفين مخاطباً لفتي صلى الله عليه وسلم :

وأنت باب الله أي امرئ أتاه من غيرك لا يدخل

(قوله وهو حقيقة في الأجسام) أي في داخل الأجسام الذي هو الفرجة المعلومة فيوعل حلف مضاف كما في الحاشية وإنما احتيج لهذا التقدير لأن الفرجة ليست جسماً فيحتمل أن الظرفية بمعنى البنية ولا حذف كما قال شيخنا الأمير أي حقيقة حال كونه بين الأجسام وهو الفرجة (قوله مجاز في المعاني كما هنا) اعترض بأنه لا تصح إرادته هنا بهذا المعنى لأنه في الاصطلاح اسم للألفاظ مخصوصة من العلم وأجيب بأنه أراد بالمعاني ما قابل الدوات فيشمل الألفاظ فهي معان هذا الاعتبار وعلى هذا يأتي اللغز المشهور وهو :

وما شيء حقيقته مجاز وأوله وآخره سواء
وفيهِ صحة وبه اعتلال له الإعراب حقاً والبناء
ثلاثي وفيهِ حرف مد أجيب عن ذا بحق لك التماس

وهناك فهم آخر للغز وهو أن المراد حقيقة الفتوة مجاز أي طريق للناس وهذا أطف (قوله مجاز) أي مجاز استعارة تصرفية أصلية حيث شبهت الألفاظ التي يتوصل بها إلى المعاني المقصودة بالفرجة بجامع الوصول إلى المقصود في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه والقرينة حالية أو مجاز مرسل علاقتها بالإطلاق والتنشيد

أي هذا باب يذكر فيه
أحكام نواقض الوضوء
والباب في اللغة ما يتوصل
به إلى الشيء وهو حقيقة
في الأجسام كباب المسجد
مجاز في المعاني كما هنا

وهذا بحسب الأصل ولا نقدر ما حقيقة عرفة عند المؤمن في المراد هنا (قوله وقد شرع) أي أراد الله شرع (قوله وتقسيمه) قرر بعض شيوخنا أن عطف التقسيم على التبيين عطف تفسيري لأن المصنف لم يذكر شيئا زاد على التقسيم وقال بعض شيوخنا الأحسن أن العطف مغاير ويكون قوله في تبيين الناقض هو معنى قوله وهو الذي ألحق قوله وهما الفاعل والخو لا شك أن هذا التبيين غير التقسيم وفي حاشية شيخنا الأمير الإشارة لذلك بقوله : واعلم أن التقسيم عندهم ينقسم إلى قسمين تقسيم الكل إلى أجزائه وتقسيم الكل إلى جزئياته والأول عبارة عن تحليل الكل إلى ما تركب منه كتقسيم الحصى إلى سمار وخيط والثاني عبارة عن ضم قيد إلى أمر كلي يحصل فيه مع كل واحد قسم فالأمر الكلي كحيوان فتارة يعنم له قيد الناطقية فيحصل قسم وهو الإنسان وتارة يعنم له قيد الناطقية فيحصل قسم وهو الحمار وتارة يعنم له قيد الصاهلية فيحصل قسم وهو الفرس وهكذا إذا فهمت هذا تعلم أن تقسيم المصنف الناقض إلى الأحداث والأسباب أقسامه من تقسيم الكل إلى جزئياته لأن الناقض أمر كلي وكل من الأحداث والأسباب أقسامه له إذا أردنا أن نوافض مطلق جماعة نوافض وإذا أردنا بهامية النوافض المجموعة بتأها فيكون من تقسيم الكل إلى أجزائه كما أشار إليه شيخنا الأمير في حاشيته فتأمل (قوله اعلم) هذا خطاب لكل مكلف يتأدى منه العلم وفيه تنزيل المترقب حصوله من الزل حاصل لأنه حين التأليف يكن عنده أحد وسبب هذا التزيل قوة رجائه بتماطى الناس لكتبا وهي كلفة يوقى بها الاعتناء بما بعدها أي تنبه أيها العالم برب يقظ فإنه لا عذر له بالجهل مع وجود العلماء وإما قال اعلم ولم يقل اعرف اقتداء بقوله تعالى وقابل أنه لا إله إلا الله، واليعلموا أنما هو إله واحد أفنى يعلم . هل يتسوى الذين يعلمون (قوله وقل الله الخ) أي خلق الله فقد عرفت على الطاعة وإغادعا بالتوفيق لعزته لأنه لم يذكر في القرآن إلا مرة واحدة في قوله تعالى وما توفيق إلا بالله، وما نقوله تعالى وإن يريد إلاصلاحا يوق الله بينهما فهو من الموافقة لا من التوفيق (قوله أن نوافض الوضوء) أي مبطلاته والمراد بالوضوء هنا الأثر الحكيم الذي يترتب على الاستعمال له الذي يصف بالنعوض كما في الحاشية (قوله اعلى قسمين) قال الشيخ في الحاشية هذا جرى على الغالب والإفلاذ والشك في الحديث ليسا يحدث ولا سبباه وقال في حاشية الخرشى الشك في الحديث داخل في الأحداث بأن يقال إن الحديث ناقض لإداه من حيث تحققة أو الشك فيه وأما الزدة فتقيل من الأحداث وقيل من الأسباب ورجح الأجهوري أنها ليست منهما وبعضهم جعل الخلاف لفظيا لأن من قال أنها حدث أي أمر حدث حكم الشرع بأنه ينقض ومن قال إنها سبب أي في نقض الوضوء ومن قال أنها من غير همار أي أن المعنيين لا ينطبقان عليها قال شيخنا الأمير وعد الزدة من النوافض فيه تسمح لأنها تبطل جميع الأعمال ولا يعدن شر وطائى إلا ما كان خاصا به فكذا لا يعدن نوافض الوضوء إلا ما كان خاصا به ولذلك لم يعدوا من نوافضه خروج المني لكونه يوجب ما هو أمر (قوله وهو ما ينقض الخ) هذا معناه اصطلاحا وأما أنه فهو وجود الشيء بعد أن لم يكن كما قاله الشيخ في الحاشية هنا وفيه ملاحظة لأن الحديث في الحقيقة هو الشيء الموجود بعد عدمه وأما الوجود فيقال له حدوث والأمر سهل، واعلم أن الحديث يطلق اصطلاحا على ما ذكره الشارح وعلى الخروج أو الإخراج كما في قولهم آداب الحدث كذا وعلى الصفة الحكيم كما في قولهم يمنع الحدث من مس المصحف مثلا وعلى المنع المترتب على الانعضاء قال شيخنا الأمير وهذا المعنى الأخير فيه شيء لأن المنع هو التحريم فهو يرجع لحكم الله وكلامه ولا يعجزني أن تسمى صفة تعالى حدثا لأن صفاته تعالى توفيقية كما سماه ولأن هذا اللفظ يؤول بالحدث ولأنه يستعمل في المعنى القدر المعلوم فتأمل (قوله والمراد به هنا الخ) اعترضه الشيخ في الحاشية بأن ظاهر عبارته ينقض أن الحدث بالمعنى الأول ليس مرادها فلذا بين المراد بقوله والمراد الخ وليس كذلك بل الحدث بالمعنى الأول هو عين الحدث بالمعنى الثاني لأن الذي ينقض الوضوء بنفسه هو الخارج

وقد شرع في تبيين الناقض
وتقسيمه بقوله : (اعلم
وقوله الله تعالى أن نوافض
الوضوء على قسمين)
أحدهما (أحداث) جمع
حدث وهو ما ينقض
الوضوء بنفسه والمراد
به هنا

المعتاد الخ، وأجاب شيخنا الأمير بأن هذا الاعتراض مبنى على أن الصغير في قوله به للحدث ويمكن وجوب
 الصغير إلى ما ينقض الوضوء بنفسه ويكون المعنى الأول شاملاً حتى لردة فالمعنى الثاني مفسر ومبين للبراد
 من الأول ليصح حصر المصنف الأحداث في الخمسة فصيح قول الفارح والمراد به هنا قائل (قوله الخارج)
 احتراز به عن الداخل كما دعال حقة أو قتائل أو هود أو أصميج ديوفان ذلك لا ينقض الوضوء وإدخال
 شيء في الدبر حرام وأما الحقنة فمكرومة فقط كما قال سيدي أحمد زروق قال شيخنا الأمير والظاهر أن
 عمل السكرامة ما لم تضمن طريقاً للدواء ولا اجتاز بل وبما طلبت انتهى قال الشيخ في الحاشية هنا نقلاً
 عن كبير الخرشى ما نصه : وانظر قولهم إن الحقنة لا تنقض مع أن الآلة التي تدخل في الدبر تخرج منه
 وبما صحبها الأذى إلا أن يقال إنه خارج غير معتاد انتهى كلامه قال شيخنا الأمير وهذا الكلام غير مسلم
 بل الظاهر أن عمل قولهم الحقنة لا تنقض الوضوء إن لم تخرج فصلة على الآلة بأن لم تصل للحدث
 أو مسحت بباطن الخمل وهي غارجة وإلا فتنقض ويدل على ذلك ما قاله الشيخ نفسه في آخر هذا الباب
 نقلاً عن نفس كبير الخرشى ونصه ولا ينقض الوضوء أيضاً بالنقطة في الخرجين وكذا إدخال شيء فيهما
 ظاهراً ولو أصعباً وهذا لا ينافي الحكم بنجاسة الداخل للوطية نعم إن خرج عليه شيء قضى الخارج
 انتهى وما لا ينقض الوضوء أيضاً القرقرة الشديدة وهي الرغ المسموعة داخل الجوف وكذا الحقن
 بالنون وهو حبس البول وكذا الحقب بالياء وهو حبس الغائط فلا ينقض الوضوء هذه الأشياء
 ولو كانت شديدة على التمتع، نعم إن كان الحقن أو الحقب بمنه من تمام الأركان فتقطع صلاته
 لأن حيث بطلان الوضوء بل من حيث أنه منع من وككن كالركوع مثلاً ولكن بحس المصنف مثلاً قال
 شيخنا الأمير وظاهر كلام الشيخ أنه لا بد من الخروج فإذا لم يخرج منه البول بل وصل إلى قصبة الذكر
 وأحبس بحصاً مثلاً أو بطل الخمل فلا ينقض الوضوء وبه قال بعضهم ولكن الذي قرره الأشياخ قديماً
 أن المراد بخرجه انفصاله عن عمله إلى القصبة ويؤيده اتفاقهم على وجوب الاستبراء وهو تفرغ القصبة
 من الخارج ويطلان الوضوء بتركه ولو خرج الوقت فقد حصل التاصر القاني عن رجل انحصر بوله في
 القصبة وضاق الوقت قبل يتوضأ أو يصبر حتى يفرغه ولو خرج الوقت فاجلب بأنه يصبر حتى يبرز
 ما في القصبة ولو خرج الوقت فهذا يؤيد ما قرره الأشياخ، المهم إلا أن يقال فرق بين بقية ما خرج
 وبين ما لم يخرج أصلاً فندبر (قوله للمعتاد) أي المعتاد خروجه يعني الخارج المعهود ومن الخارج
 المعتاد الهامد وهو ما أبيض يخرج قرب الولادة فإنه ينقض الوضوء هل المعتاد كما في حاشية الخرشى
 ومن الخارج المعتاد أيضاً خروج من الرجل من فرج المرأة إذا دخل فيه بوطئه إن كانت اغتسلت
 وتوضأت لأن خروجه في هذه الحالة معتاداً بالإن للعادة جرت بأن المني إذا لم يتصلق منه ولد لا بد
 من خروجه فينقض الوضوء وأما النسل فصحيح وأما داخل المني في فرجها بلا وطء بأن شرب فرجها
 المني من الهامد ثم خرج فلا يكون ناقضاً وكذلك إذا جامعها في غير فرجها ثم سأل المني حتى دخل فرجها
 ثم خرج منه فإنه لا ينقض الوضوء ما لم تحمل فإن حملت فعلمها النسل والوضوء وتعميد الصلاة من
 وقت وصوله لفرجها كما في حاشية الخرشى فلو خرج المني من دبر من فعل به فهل ينقض أولاً؟ قال
 شيخنا الأمير والظاهر أنه لا ينقض لأن الدبر ليس بخرجا معتاداً للمني بخلاف الفرج فإنه محل خروج
 المني من حيث هو خصوصاً ومن المرأة ينكس لدخل فقد يتخلط بمني الرجل ويخرج معه وإن لم يكن
 مقارناً لأنه فلا أقل من أن يوجب الإحصار على قاعدة العك في الحديث ومن الخارج المعتاد أيضاً بول
 المريض إذا خرج صافياً فإنه ينقض الوضوء بمنزلة ديار ابتلعه ووزل منه بصفته ومن الخارج المعتاد
 أيضاً إذا ابتلع حصاً أو دوداً فزل منه بصفته. وأما الحصى والدود المتخلفان في البطن فهما من

الخارج المعتاد

انظرنا فيه
 فوائد

غير المتعاد فلا يتقضان الوضوء سواء كان الدود صغيراً أو كبيراً كالحنش سواء خرج عليهما بلأمر لا
وسواء كانت البيلة قليلة أو كثيرة لكن البيلة الكثيرة وإن كانت لا تنقض الوضوء يجب الاستنجاء
منها وإن كان في صلاة فيقطعها ، وبهذا يلغى يقال : لنا شيء خرج من الخرج المتعاد فأوجب
الاستنجاء وقطع الصلاة ولم ينقض الوضوء ، وقد نظم ذلك شيخنا الأمير بقوله :
قل للفتية ولا تفجلك هيبة شيء من الخرج المتعاد قد عرنا
فأوجب القطع واستنجد المصل له لكن به الطهر يا مولاي ما انتقصا
وقد نظمت جوابه من البحر والروى فقلت :

محدأ لربي وشكراً والصلاة على محمد من لجيش الكفر قد قرنا
جواب هذا الحسا والدود إن خرجا مع بلة كثرت قد زال ما غرضا

ثم إنه يعني مما خرج من الحسا والدود إن كان مستسكباً بأن يحصل له كل يوم مرة فأكثر ولا فلابد
من غسله حيث كثر وإلا عني عنه بحسب عمله لا بحسب إصابته للثوب كما في حاشية الحرشي وعمل
كون الوضوء صحيحاً في المسئلة السابقة لم نكسر الفضلة جداً ما إن كثرت حتى صار يقال له عرفاً أنه قضى
الحاجة كان الوضوء ينتقض قطعاً ، وأما الدم والقيح فإن خرج معهما عذرة أو بول انتقض الوضوء
وإن خرجا خالصين من ذلك فلا تنقض والفرق بينهما وبين الحسا والدود أن الحسا والدود لا ينفكان
غالباً عن غاطلة العذرة فزالت منزلتهما في عدم التنقض بخلاف حصولهما مع الدم والقيح فإنه نادر فلذا
قبل ينقض الوضوء وقال العلامة الباني في حاشية كبير الزرقاني والنقل التسوية بين الحسا والدود والدم
أو القيح فأجميع على حسواء ولكن لم يبين في أي الحكيم والمشهور والمسحوق من الأشياء ما سمعته
أولاً فينبغي التعميل عليه واحترز بقوله المتعاد من الريح الخارج من قبل الرجل أو من فرج المرأة
فإنه غير ناقض وكذلك البول إذا خرج من الدود والغائط إذا خرج من القبل فإنه غير ناقض مالم يندس
على أحدهما فإن اندس على أحدهما بأن اندس القبل وصار البول يخرج من الدود وانسد الدبر وصار
الغائط يخرج من القبل فإنه ينقض كذا في حاشية جلي على كبير الزرقاني وأقره شيخنا وكذا أخبرت به
شيخنا الأمير فسله وفي حاشيته إشارة إلى ذلك عند قول الشارح من الخرج المتعاد (قوله من
الخرج المتعاد) احتراز بذلك عن الثقبه فإنها ليست خرجاً معتاداً فلا تنقض الوضوء مالم تكن تحت
المعدة وينسد الخرجان وإلا تنقض والحاصل أن الصور تسعة لأن الثقبه إما أن تكون تحت المعدة
أو فوق المعدة أو في نفس المعدة وفي كل إما أن ينسد الخرجان معا أو ينفصهما أو ينسد أحدهما وينفتح
الأخر والمعتد عدم التنقض في التسع إلا في صورة واحدة وهي ما إذا كانت تحت المعدة وانسد الخرجان
والمعدة من السرة لمنخفض الصدر على المعتد فهي بمنزلة الكرش لا يجوز أن والحوصلة الطائفة بالثقبه
التي فوقها تكون من الأضلع وقيل معنى فوقها بإزائها معنى فيكون فيها فإن قلت كيف تقولون بعدم
التنقض بثقبه فوق المعدة ولو انسد الخرجان مع أنكم قلتم من انسد خرجيه وصار بول وينقط من فقه
فإنه ينقض وضوءه مع أن الثقبه تحت المعدة أقرب لتمام من الدم قلت أجاب الشيخ في الحاشية هنا بأن الدم
خرج معتاداً لبعض الحيونات كالتمساح فإنه لا يخرج له فإذا ضايقه الأكل خرج للبر ووقع فاه فدخل
فيه طائراً يقال له القطط فيأكل فضله فاذا حزم التمساح فيه عليه نخسه بشوكة في رأسه وخرج قال شيخنا
الأمير مولانا أن الدم صار بمنزلة هذا خرجاً معتاداً يقال هو نادر والنادر لا يحكمه على أن ظاهر ما أخبر
به الأجهوري أنه خرج كما في شرح العزبة في باب المياه وجمع الشيخ بينهما في حاشية شرح العزبة
بأن الطائر ينخف والباقي يخرج فضلة فالأحسن ما نقله الشيخ هنا أولاً عن الأجهوري والزرقاني

من الخرج المتعاد

من أن التقصير في الخارج من الفم إذا انسد الخرج وأسا وعدم التقصير في الثقبية التي فوق المعدة إذا انسدت أنارة وانفتحها أخرى فتحصل أن الثقبية التي فوق المعدة مع سد الخرجين هي والفم سواء في الحكم والمراد بالانسداد انقطاع الخرج ولو كان الخرجان مفتوحين فأن دام سد أحدهما وانفتح الآخر وخرج من الثقبية أو من الفم ما كان يخرج من المسدود تقصير الوضوء على الظاهر كما قال شيخنا الأمير وأما ما رشح من الثقبية فيمن عنه كما فروه بعض شيوخنا **(قائده)** إذا نزل من الثقبية دم يشبه الحبيص فلا يجب به الفسل ولو كانت الثقبية تحت المعدة ولو انسد الخرجان كما في حاشية الخرشى فإذا خرج من الثقبية أو من الفم ويح فهل ينقض الوضوء أولا؟ قال شيخنا الأمير يقول في الريح الخارج منها على تمييزه عن النفس بخاصية أي فإن تميز الريح عن النفس بخاصية تقصير وإلا فلا قال شيخنا الأمير في حاشيته وينظر في المني الخارج من الثقبية والفم والإيلاج في ثقبية الوجوه من حيث الحل واستظفر في تقريره أنه إن أمنى من ثقبية بدل الذكرفيه الفسل وإيلاج الذكرفي الثقبية حرام ما لم تكن قريبة من الفرج فيجوز. وأما الاستمتاع بضم الثقبية من خارج فيجوز فإن كانت قريبة من الدبر ألحقت به هل الظاهر قال ولم أر في ذلك المسألة نصا (قوله على سبيل الصحة) احتراز بذلك عما خرج على وجه السلس من أجل البرودة ونحوها سواء كان سلس مذي أو بول أو غيرهما ولا يستطيع صاحبه أن يمسكه سواء لازم أكثر الزمن أو رضنه فانه ليس على وجه الصحة فلا يتقصير به الوضوء ويندب منه الوضوء في هاتين الصورتين، ويستحب أن يكون متصلا بالصلاة ولا يستجى في هاتين الصورتين على المعتمد وأما إن عم الزمن فلا تقصير ولا ندب، وأما إن فارق أكثر الزمن فيتنقض فالصور أربع وهل المتبرر الملازمة في أوقات الصلاة وهو ما عدا من طلوع الشمس إلى الزوال أو المعتبر جميع الليل والنهار والمعتمد الأول لأن كان يضبط أنه يأتيه أول الوقت آخره أو يأتيه في آخره وقدم الظاهر كما في الزرقاني أن صاحب السلس إذا دام الزوال المعتاد بكثرة مثلاً جزم بالتقصير. وعلى كون السلس لا ينقض الوضوء إذا كان غير قادر على رفعه أما إن كان قادراً على رفعه بترجيع أو تسم أو تداء أو وضوء فانه يتنقض وضوءه. وبغفر لزمن التداء وزمن شرا ثمرة يتدأوى بها واستبرأها على العادة فانه فيها بمنزلة السلس الذي لا يقدر على رفعه وكذا من طلب النكاح فإن اشترى جارية فوجد ما من تحميم كل خمس متين مرة فانظر هل يغفر له ذلك أيضاً أو يلزم بشراء غيرها قاله الشيخ في حاشية الخرشى قال شيخنا والظاهر أنه يلزم بشراء غيرها إذا كان مليئاً وإلا فلا يلزم لأنه لا يظن أنها لا بعد الاستبراء وهو لا يحصل إلا بعد الخس انتهى وقرره شيخنا الجداوى أيضاً والمراد بسلس الذي أنه استمر به نزول المني كل الزمن أو جله أو نصفه فانه إذا لم يقدر على رفعه فلا تقصير. وأما إذا كان يخص كلما نظر أو تذكر أو لمس أو باشر مذي فانه الوضوء يتنقض قدر على رفعه أولاً، وهذا المعتمد كما في حاشية الخرشى خلافاً للعلامة الخرشى، (قوله والاعتقاد) عطف تفسير (قوله وأسباب أحداث) المناسب لقول الشارح سابقاً أحدهما أحداث أن يقول هاتان هما أسباب الخرج (قوله وهو ما لا ينقض الوضوء الخ) هذا معنى السبب اصطلاحاً أو أماً لغة فيطلق على العلم كقوله تعالى وآنأيتاه من كل شيء مسبباً أي علماً ويطلق على الخيل كقوله تعالى فليمد يسبب إلى السبب أي يحمل إلى سقف يده (قوله ما لا ينقض الوضوء بنفسه) أي بل يؤدي إلى خروج الحدث وسواء خرج الحدث أم لا فيصدق بمس الذكر (قوله بل بما يؤدي) الأولى إسقاط الباء أي لأن ظاهره أنه يؤدي إلى سبب يؤدي إلى حدث وأجاب الشيخ في الحاشية بأن الباء التصوير والاعتراض مبنى على أن ما موصولاً^(١) حرفي والباء سببية أي بسبب تأديته إلى الحدث ولو في الجملة فأن مس الذكر ينقض ولو سهواً أفاده شيخنا (مثله في حاشية شيخنا الأمير وقوله بل بما يؤدي الخ) أي كالنوم المؤدى إلى خروج الريح واللمس المؤدى إلى خروج

على سبيل الصحة والاعتقاد (أسباب أحداث) جمع سبب وهو ما لا ينقض الوضوء بنفسه بل بما يؤدي إلى الحدث (فأما الأحداث) أي التي تنقض الوضوء نفسها وبدأ بها لأنها الأصل (خمس)

(١) امل هنا نقصاً والأصل: والاعتراض مبنى على أن ما موصول اسمي لأعلى أنها موصول حرفي الخ

المدى (قوله تفصيلها) فيه إشارة إلى أن قوله ثلاثة بدل من خمسة بدل مفصل من يحمل (قوله هو
المدى) وكذا الذى فيقتضى الوضوء في بعض أحواله وهو ما إذا كان بلا لذة معتادة أو خرج على وجه
السلس ولازم أقل الزمن (قوله بذاك معجزة) متعلق بمحذوف أى يقرأ بذاك معجزة أى وقع عليها
الإجماع أى النقط تقول أعجمت الحرف إذا نقطته فمعجزة أى منقولة وهذه اللغة التى ذكرها الشارح
هى الجارية على ألسنة الفقهاء ويقال أيضا بكسر الدال مع تشديد الياء وتخفيفها ويروى أيضا بإعمال
الدال فقيه لغات أربع ويشترك الرجل والمرأة فيه وهو منها أكثر والدليل على أنه ينقض الوضوء قوله
عليه السلام من المذى الوضوء ومن المذى الفصل ، رواه الترمذى وقال حسن صحيح (قوله بالإناظر)
قال الشيخ في الحاشية الأولى حذفه لأن مدار النقض فى المذى على خروجه بلذة معتادة سواء حصل
لإنعاض معها أم لا ، وأجاب شيخنا الأمير بأن التقييده بنظر ألف الغالب وأما إن خرج المذى بغير لذة معتادة
لحكمه حكم المذى الخارج بغير لذة معتادة وحكمه أنه إن لم يوجب الوضوء كفى فيه الحجر وإن أوجبه تعين
فيه الماء كذا قال الأجورى قال الشيخ فى الحاشية وفيه نظر لأن ما لا يوجب الوضوء لا يطالب فيه الحجر
أيضا قال شيخنا الأمير لا يخفى أن ما يوجب الوضوء كذلك إذا نكح كل يوم ولو مرة ثم لا يتأتى هذا التفصيل
فى المذى فانه بغير لذة أو بما لا يوجب الوضوء وقد يتوقف تعيين الماء فى مئى أوجب الوضوء حيث كان
كالبول وأمر المذى تقبدي لا يقاس عليه (تنبيه) يجب غسل جميع الذكر من المذى بنية على المعتمد
فلو ترك النية فقولان المعتمد الصحة فلو غسل بوضوء سواء كان بنية أم لا فقولان من رجحان كافى
الحاشية هنا ومثله فى حاشية الخرشى وقال شيخنا الأمير فى حاشيته ينبغي رجحان البطلان إذا غسل البعض
وترك النية لكثرة الخلل حيث ذكروا كله بالنسبة لذكر وأما المرأة فتقتل محل الأذى فقط ولا يحتاج
النية على المعتمد (فائدة) المذى نجس ولو من مباح الأكل قال بعضهم وهذا بالإجماع وأما الردى
فكذلك نجس بإتفاق أهل المذهب وغاف أحمد وأما الذى فحس ولو من مباح الأكل على المعتمد والدم
كذلك كذا فى حاشية الخرشى فقول الشريعتين إن مئى المباح ودمه كبوله مردوبل هما نجسان كذبه
ووديه كاعتل (قوله وسواء حصل) أى المذى بملاعبة ويؤخذ من قول الشارح بملاعبة جواز الملاعبة
للزوجة والأمة وقد غلبت على الله عليه وسلم فى ذلك لعبد الرحمن (١) بن عوف حين تزوج ثيبا فقال له
هلا بكرا أتلاهما وتلاعبك قاله الشيخ فى الحاشية هنا تبعا لشرح المتن والرسالة قال العلامة النفراوى أما
الحكم فسلم ولكن لم يظهر لوجه الأخذ من كلام المصنف لأنه لم يشترط أحدكون للملاعبة التى ينشأ عنها
المذى جائزة أو محرمة نعم يؤخذ من الحديث حيث حض على ملاعبة البكر والحاصل أن الحكم مسلم
وأخذ من الحديث مسلم وأما أخذه من كلام الشارح فمتنوع فتأمل فانه حسن (قوله أوقبله) بضم الفاف
وهى وضع القدم على القدم ، فإن قلت القبلة وحدها كافية فى النقض ولو بلامدى فكيف ينسب الشارح
النقض للمذى مع التقبيل قلت أجاب شيخنا الأمير بأن المذى أصل والقبلة سبب مؤدله وأنه يمكن فرض
قبلة على غير القدم بلا قصد ولا وجدان ثم أعتبها وجدان فأمدنى (قوله لا وضوء عليه) أى ما لم يقل أو
يلس ولا نقض (قوله والردى) ويجب منه غسل رأس الذكرا كقط فليس كالمذى (قوله بدال مهمل) أى
غير منقولة ويقال بذاك معجزة كنه أو مكسورة مع تشديد الياء فإياه مخففة ومشددة مع الدال والدال
فقيه أربع لغات أيضا (قوله خاش) أى تخين (قوله يائز) بكسر الهمزة وسكون اللثة أو بفتحهما أى يخرج
عنه البول غالبا إذا كانت الطبيعة ناصحة وقد يخرج معه أو قبله أو بعده وقد يكون عند حل شيء قليل
(فائدة) سئل اللخمي عن رجل إذا توضأ انتقض وضوءه وإذا تيمم لم ينتقض فأجاب بأنه يتيمم
واعتمده الشيخ فى تقريره على الزرقانى الكبير كما نقله عنه شيخنا وقال ابن شعبان يتوضأ وقال بعضهم

تفصيلها (ثلاثة من قبل
وهى المذى بذاك معجزة
سأكتفى وتخفيف الياء وهو
ماء أبيض رقيق يخرج
عند اللذة بالإناظر أى
قيام الذكر وسواء حصل
بملاعبة أو قبلة أو تذكر
أو نحو ذلك فإن لم يخرج
منه شيء فلا وضوء عليه
ولو حصلت له الذلة
والإناظر (والردى)
بدال مهمل وهو ماء أبيض
خاثر يخرج بالزجر غالبا .

(١) هذا قاله الرسول
صلى الله عليه وسلم لسيدنا
جابر بن عبد الله لسيدنا
عبد الرحمن كما رواه
البخارى اهـ مصححه .

الأحوط الجع (قوله وينقضه البول) قال شيخنا: الأولى حذف قول الشارح وينقضه لأنه يقتضي أنه ليس من الثلاثة مع أنه منها (قوله البول) قال القسبي ومن عاداته احتباس بوله فإذا قام زل منه فيجب عليه أن يقوم ثم يقعد فإن أبى انتقض وضوءه بما زل منه بعد (قوله) إذا استنجى شخص ثم توضأ فأحسن بنظرة هابطة فيفتش عليها فتارة بعد ما وتارة لا يجد ما فلا يلتفت إلى هذا إن اعتراه كثيراً ولا ينتقض وضوءه ودين الله يسر والكثرة أن يحصل له كل يوم ولو مرة وأما إن كان يأتيه في بعض الأيام ويغيب في بعضها فينتقض وضوءه على المعتمد وكل هذا ما لم يتحقق نزولها فإن تحقق ذلك نقض وضوءه على المعتمد وأما من جهة الثوب والبدن متى أتته في كل يوم مرة هي عنه فإن نزلت بعد أن صلى فإن أحسن عند النزول أنها انحدرت من الأعلى إلى القصة فإن صلاته صحيحة فإن يتقن أنها نزلت من القصة فالصلاة باطلة فإن شك فالصلاة صحيحة على الأظهر أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من تقرير بعض شيوخنا (قوله وأما التي من الدبر فأشار إليها) كذا في بعض النسخ بتأنيث الضمير في إياها على طبع التي وهي ظاهرة . وفي بعض النسخ وأما التي من الدبر فأشار إليها بضمير التثنية فإن قلت فلي هذه الفتحة كان الأول أن يقول وأما الإذن . قلت أجاب شيخنا الأمير بأن المعنى وأما الأحداث التي والجعب لما فوق الواحد ثم بعد ذلك ثني الضمير نظراً لما في نفس الأمر (قوله ويطلق) أي العائظ بمعنى لفظه لأنه اسم فاعل غاط في الأرض المنخفض وأطلقه المصنف على الفضلة المعلومة والمصنف والشارح كالتكلم الواحد فيكون في الكلام استخدام حيث أطلق العائظ أولاً على المعنى ثم أريد منه ثانياً لفظه أفاده شيخنا الأمير (قوله من باب تسمية الشيء باسم محله) أي فبو بجواز مرسل علاقته الخلية بناء على ما قاله الحسكة . أن المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من الحاوي ، وقال أهل السنة المكان هو الفراغ الذي يحل فيه الجسم فثبت المكان المنخفض مجاور للفضة لاجل ، فعل هذا تكون العلاقة المجاورة كما أفاده شيخنا الأمير وهذا بحسب الأصل والإقتصار حقيقة معرفة في الفضلة المعروفة (تنبيه) جميع فضلات الأنبياء ظاهرة فقد أقر صلى الله عليه وسلم بركة الخيشة على شرب بوله وقال دن تلج النار في بطنك ، وأقر ابن الوبير حين أعطاه دم حجامته ليدفنه فشر به فقال له عليه السلام ومن خالط دمه دعى لم تمسه النار ، انتهى فهي ظاهرة حتى بالنسبة لهم واستجاءهم تنزيه وتشريع بل ذكر القاسمي في شرحه على دلائل الخيرات أن المني الذي خلق منه محمد عليه السلام طاهر وهذا متعين واستظهر في الأواخر أن جميع ما كون منه أصوله عليه السلام طاهر انتهى (قوله وينقضه الخ) الأولى حذف قوله وينقضه لأنه يفيد أنه ليس من الإثنين مع أنه منهما (قوله الرج) هو طاهر ويكره الاستنجاء منه لقوله عليه السلام ليس منا من استنجى من ريج ، أي ليس على بيتنا (قوله وسواء خرج بهوت) أي وهو المسمى بالضراط بقوله أو بغير صوت وهو المسمى بالنفساء بضم الفاء (تنبيه) لو تخيل للإنسان أنه يجد شيئاً بين أيتيه وهو متوضئ فقال المبخي لا ينتقض وضوءه بدليل ما روي أن النبي عليه السلام سئل عن ذلك فقال : إن الشيطان يأتي أحدهم في صلاته فينفخ في أيتيه فإذا وجد أحدهم ذلك في صلاته فلا يذهب حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ، انتهى سكندري (قوله فلو خرج من القبل الخ) هذا نزع على قوله سابقاً من الخرج المعتاد وكذا إذا خرج البول من الدبر أو العائظ من القبل فلا ينتقض كما تقدم توضيحه (قوله فلا ينتقض) أي ما لم ينسد مخرجه أما إن انسد مخرجه وصار يخرج من القبل أو من فرج المرأة فإنه ينتقض كالتي حاشية جلبي على الزرقاني (قوله وأما أسباب الخ) فيه أن أسباب جمع وقوله فالزوم مفرد فلم تحصل مطابقة وأجيب بأن إضافة أسباب لما بعده للجنس أو أن الخبر محذوف أي فيها التوم أو أن قوله

(و) ينتقضه (البول) وهو معروف فهذه الثلاثة من القبل وأما التي من الدبر فأشار إليها بقوله (و) أنان من الدبر وهما العائظ (و) يطلق حقيقة على ما تنخفض من الأرض ثم سمي به الخارج من باب تسمية الشيء باسم محله (و) ينتقضه (الرج) وسواء خرج بصوت أو بغير صوت فلو خرج من القبل أو من فرج المرأة فلا ينتقض وهذا آخر الكلام على الأحداث . (و) أما الأسباب الأحداث

فالتوم أى وما ذكر بعده من زوال العقل ومس الذكر الخ غير أنه لما كان قصده الإفادة للفقهاء بأى وجه كان ذكر الباقي ولم يعطفه على التوم توضيحاً للبدنى (قوله فالتوم) هو قرة طبيعية تهجم على الشخص قراً عليه تنجح حواسه الحركة وعقله الإدراك واعلم أن السنة فتور في البدن فإن عم حاسة البصر فهو غفوة وإن عم جميع البدن فهو نوم ثقيل فالأولان لا وضوء فيه بخلاف الثالث والتوم في القلب والسنة في الرأس والناس في العين فالسنة أول التوم أى ما يتقدم التوم من الفتور الذى يسمى نعاساً (قائدة) قال بعضهم التوم له آداب سنة أن ينام طاهراً من الحدثين وأن لا ينام عرياناً وأن ينام إلى القبلة وأن ينام على الجانب الأيمن وقال الأطباء النوم على الجانب الأيسر أسرع لمضم الطعام ، وأن يكون آخر كلامه ذكر الله وأن يجد التوبة والنوم على الظهر مباح في حق الرجال كما فعله صلى الله عليه وسلم وأما في حق النساء فهو مكروه وقبيح ويكره النوم على الوجه للرجال والنساء لأنه فعل الشياطين ، ولأن أهل النار يسحبون على وجوههم . ولا ينبغي أن ينام بمحضرة قوم مستظلين مخافة خروج ربح منه فإن غلب عليه النوم انتقل إلى محل آخر أهله مكشدرى ملخصاً (قوله وهو) أى التوم لا يتبدد كونه سيباً ففيه استخدام لأنه ذكر قسمين لا ينقض فيهما الوضوء فقره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير (قوله يخاط القلب) أى العقل وقوله ويذهب العقل أى يستره لأنه لو ذهب حقيقة لم يرجع وعطف قوله ويذهب العقل على ما قبله من عطف المسبب على السبب أو عطف تفسير وأظهر في محل الإيضاح للبدنى وهذا تفسير لأحد الواصيين يعنى الثقيل وسكت عن معنى كونه طويلاً لأن الطويل واقصير يرجعان للعرف (قوله ولا يدري صاحبه بما فعل) يحتل أن قوله فعل مبنى للجحول ويحتل قراءة بالبناء للفاعل والأول أحسن لأنه يشمل إذا ما فعل وأخيره بخلاف قراءة بالبناء للفاعل فإنه يكون قاصر أعلى فعله هو قرره شيخنا وعلامة التوم الثقيل ستوسطى . من يده أو انحلال حيوته أو سيلان ريقه أو بعده من الأصوات المتصلة به ولا يشعر بشئ من ذلك (فرج) قال التخمى للناس الختى وهو الذى يجلس قائم الركبتين جامعاً يديه على ركبتيه مشبكاً أصابعه أو أعضاها أو مساكيداً بيد ثلاث حالات الأولى أن يستيقظ حيوته بما لها فلا تنقض على المعتمد الثانية أن يستيقظ لاحتلالها فلا تنقض على المعتمد وكذا من كانت يده موحدة ولم تسقط فلا تنقض وإن استيقظ لسقوطها ففيه قولان المعتمد عدم النقص الثالثة إذا طال وكان مستنداً فلا تنقض أما لو احتج بحمل ونحوه لحكمه حكم المستند فأفاده الشيخ في حاشية الحرشى (قوله ينقض الوضوء) أى ما لم يسد عن وجهه عند وهو لإفادته أن ينقض لكن يقيد ذلك بما إذا لم يدم ثقیلاً كما قال ابن العربي وهو المعتمد كما قرره شيخنا وقال البساطى لا ينقض مطلقاً وهو ضعيف المراد بسد ما خرج كفى الحاشية أن يعنى ثوباً يده بعضه بين أليتيه ويجلس عليه وليس المراد أن يجعل شيئاً داخل دبره لأن هذا حرام (قائدة) لو نام قائماً غير مستند ثقلاً نومه فلا ينقض وضوءه ما لم يسقط فأن سقط ولم يتبته إلا بعد أن سقط على الأرض فهو ثقيل ينقض الوضوء وإن اتبته قبل أن يسقط على الأرض فهو خفيف لا ينقض (قوله زوال العقل) ولا يشترط زوال العقل بالإغماء والجنون والسكر طول ولا قصر ولا ثقل كفى الروافى (فرج) لو فرض أن شخصاً مسخ ثم عاد فهل ينقض وضوءه أم لا ؟ لم أر نصاً للظاهر الأول لأن المسخ يزول العقل وكذا من سحر ثم عاد فينقض وضوءه لأن السحر يزول العقل كما يؤخذ من كلام أهل للذهب وإن لم يصرحوا به هو أولى من التوم والإغماء فتأمل وقد كنت سألت بعض الأشياخ عن هاتين المسألتين فقال لا ينقض لكن لا وجه له بل الظاهر النقص كما عتبل هو المتعين كما قاله بعض المحققين من أشياء (قوله زوال العقل) العقل لفه المنع لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ولذا يقال مرتكب الفواحش لا عقل له ولذا قيل إن الكافر ليس

فالتوم وهو على أربعة أقسام . طويل ثقيل) وهو الذى يخاط القلب ويذهب العقل ولا يدري صاحبه بما فعل فإنه ينقض الوضوء اتفاقاً لأن صاحبه لا يشعر بما يخرج منه وكذا (قصير ثقيل) فإنه ينقض الوضوء أيضاً) على المشهور وأما (قصير خفيف) وهو الذى يشعر صاحبه بأذى سبب فإنه لا ينقض الوضوء اتفاقاً لأن صاحبه يشعر بما خرج منه ومثله في عدم النقص (طويل خفيف) لكنه يستحب منه الوضوء على المعروف من المذهب (ومن الأسباب التى تنقض الوضوء زوال العقل) أى استناره إذ لو زال

لم يعد (بالجنون و)
 كذا (الإغماء) قال
 مالك : ومن أغشى عليه
 فعله الوضوء (و)
 كذلك (السكر)
 سواء كان من حلال
 كبن حامض ونحوه
 أو حرام كخمر . قال
 أبو الحسن : إنما وجب
 الوضوء من هذه الثلاثة
 لأنه لما يجب بالنوم مع
 كونه أخف وألطف من
 الانتباه كان وجوبه مع
 هذه الثلاثة أولى وظاهر
 كلامه أنه لو زال عقله
 بهم ونحوه من غير هذه
 الأربعة لا وضوء عليه
 وهو كذلك عند ابن القاسم
 وقال ابن نافع :

(١) الحشيشة وإن لم
 تكن مسكرة فطهارتها
 لا تدخل لها في عدم
 إسكارها . وقوله : ولا
 يحرم قليلها . يشعر بأن
 كثيرها يحرم وهو
 لا معنى له بدقوله ليست
 مسكرة ، فإن قال إن
 كثيرها يسكر فيحرم ،
 قلنا له ما أكر كثيره
 فقليله حرام كافي الحديث
 الشريف .
 والحاصل أنه ينبغي أن يعلم
 أن الحشيشة من أخف
 المكيفات ولعل أثرها السيء
 في متعاطيها أبين منه في
 متعاطي الخمر كما هو شاهد

بما قل لأن لو كان له عقل لآمن لخبر الترمذي أن رجلا قال يا رسول الله ما أعقل فلانا النصراني فقال ما من
 الكافر لأعقل له أما سمعت قوله تعالى وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ، وأجاب
 الجمهور بحمل هذا على العقل النافع وحل العقل القلب وله شعاع متصل بالدماء قال الشرحي والعقل
 أفضل من العلم والغير العلم أفضل . قال بعض شيوخنا وهذا الخلاف لا معنى له لأن العلم من ثمرات العقل
 كثمره للشجرة والوضوء والشمس والمفاضلة إنما تكون بين شيئين متمايزين متفكرين (قوله لم يعد) أي فلا
 يتأني وضوءه . ولعل هذا حكم بمقتضى العادة والإقتدرة الله صالحة لإعادته (قوله بالجنون) وهو زوال
 الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة والإغماء زوال الكهور من القلب مع استرخاء الأعضاء وتنبه
 إذا فاق الجنون والمغمى عليه لا يجب عليهما غسل على المعتمد كافي شرح الأصول (قوله وكذا الإغماء)
 أعلم أن المتن في حديثه هكذا والإغماء بالجر عطف على الجنون والفارح به له خبر مبتدأ أعذوف وهو
 تسكف إلا أن يقال إنه حل معنى لاجل إعراب كافر وشيخنا (قوله قال مالك) إنما يقل قال الإمام لأن
 الشهرة تنفي عن التعظيم (قوله فقلبه الوضوء) أي إذا فاق بعد ذلك (قوله والسكر) مراد به مطلق
 غيبوبة العقل سواء كان من مائعات أو من مفسدات أو من مخدونات كالخشيشة فإنها ليست مسكرة (١)
 ولا يحرم قليلها وهي طاهرة فإن غيبته العقل فيها الأدب (قوله كبن حامض) أي شاة أن لا يسكر
 وأما لو كان شأنه الإسكار فهو حرام كالخمر وظاهر كلام المصنف أن السكر إذا لم يزل العقل لا وضوء
 عليه وهو كذلك كما في السكندري وغيره لكن الصلاة باطلة لتفسيه بالنجاسة كما سيأتي تفصيله
 إن شاء الله تعالى (قوله كخمر) أدخلت الكاف التنفيذ . والخمر في اللغة السر لأنه يخامر العقل أي
 بستره وبغيبه . وكان حلالا أول الإسلام لأنه لم يزل حلالا . وهي قوله تعالى ومن ثمرات النخيل
 والأعناب يتخذون منه سكرا ، الآية ، ثم نزل بالمدينة : يسألونك عن الخمر ، الآية فشرها قوم
 وتركها قوم . ثم إن بعض الصحابة صنع طعاما لانس وسقام الخمر فحضرت صلاة المغرب فقرأ
 الإمام وقل يا أيها الكافرون أهدأ ما تبدون ، بحذف لا الخ فزات لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ،
 الآية خرمت في أوقات الصلاة فقال عمر بن الخطاب : اللهم بين لنا في الخمر بينا شافيا فنزلت -
 وإنما الخمر والميسر - إلى قوله - فهل أنتم متبهون ، فقال عمر انتبهت يا رب (قوله قال أبو الحسن)
 أي الشاذلي شارح الرسالة واسمه علي بن ناصر الدين بن محمد بن محمد بن محمد ثلثا . وللسنة سبع وخمسين
 وثمانمائة ، وتوفي سنة تسع وثلاثين وتسعمائة ودفن بباب الوزير قال شيخنا الأديب ليس المراد
 به أبو الحسن فاضى فاس شارح المدونة الخروف بالصغير بعين الصاد وفتح الفين والياء المشددة
 قال والظاهر كسر الياء على قاعدة التصغير وإن اشتهر قمتها ، توفي عام تسعة وستين (قوله لما يجب بالنوم)
 وذلك لأن أصل الحديث ورد بإيجابه بالنوم (قوله مع كونه أخف) أي الانتباه فإنه يشعر بأدنى تنبه
 (قوله كان وجوبه) جواب لما (قوله وظاهر كلامه) أي كلام صاحب الرسالة الموافق للمصنف الذي
 هو العشائري لأن هذه العبارة لشارح الرسالة أوها قوله قال أبو الحسن وآخرها قوله انتهى قرره
 شيخنا (قوله ونحوه) أي كفرح (قوله من غير هذه الأربعة) أي الإغماء والجنون والنوم والسكر وفي
 بعض النسخ من غير هذه الثلاثة أي ما عدا النوم (قوله وهو كذلك) وهذا ضعيف (قوله عند ابن القاسم)
 هو عبد الرحمن بن القاسم محب ما لكا عشر من سنة وكان يحتم في رمضان مائتي خمسة وكان يقيم بالاسكندرية
 أربعة أشهر للرباط وبقية الخرج ثلاثة أشهر ويجلس للعلم خمسة أشهر توفي عصره سنة إحدى وتسعين
 ومائة وهو ابن ثلاث وتسعين سنة وقبره قبالة قبر أشهب انظر الديباج (قوله وقال ابن نافع) ابن نافع
 أكبر واسمه عبدالله محب ما لكا أربعين سنة ما كتب عنه شيئا وإنما كان يحفظ وكان أميا كان يفتي

من إهلاك أبدانهم وتهدم أخلاقهم وضياع أموالهم فيجب الافتاء بالحرمة والله أعلم اه مصححه .

المدينة بعد ماله توفي بها سنة ست وثمانين ومائة وابن نافع أصغر توفي سنة عشر ومائتين وهو من أحباب الإمام أيضا كافي الديباج (قوله عليه الرضوه) هذا هو المعتمد . فالخاصل أنه يجب عليه الرضوه مطلقا اضطلع على أوقد على المعتمد لأن علة النقض موجودة وهي الغيبة عن الإحساس كافي في الحاشية هنا وقرره الشيخ في تقريره على الزرقاني الكبير كما نقله عنه شيخنا (قوله) ومن استغرق عقله في حب الله تعالى حتى غاب عن إحساسه لا وضوه عليه) أي على المعتمد كما قرره الشيخ على الحرشي وغيره وثاقا لابن عمر وزروق وخلافا للثادلي . قال العلامة النفرحاي . ولي فيه وقفة مع نقض الرضوه بزواله بالنوم انتهى لكن هذه الوقفة مدفوعة بأن من غاب عقله في حب الله يقظ القلب والفرؤاد فإنه في حالة هي غاية العظارة فكيف يحكم بنقض وضوئه بخلاف النائم فإن قلبه ليس مستيقظا . فالخاصل أن المعتمد عدم النقض كما قرره شيخنا وغيره (قوله قال ابن عمر) اسمه يوسف وكنيته أبو الحجاج وهو مغربي قاضي . عاش مائة سنة وتوفي سنة إحدى وستين وسبع مائة وكان له اليد في الفقه والتصوف والحديث وله شرح على الرسالة من جمع بعض طلبته فنسبه له (قوله انتهى) أي كلام أبي الحسن شارح الرسالة (قوله بالردة) أي ولو لم يصر فردة العسي نقض وضوه وتنبهات . الأول إذا رد شخص ثم عاد للإسلام فإن القوائت تسقط عنه ما لم يرتد ذلك الثاني إذا ارتدت المرأة فأنها تطلق من زوجها طلاقا بائنا وكثيرا ما يقع في أيام الموت فإن النساء يسبون سيدنا زنازل وكذا الرجل إذا ارتد نكاح زوجته تطلق منه طلاقا بائنا . الثالث من أقر امرأة بالردة تطلق من زوجها فانه يكفر الرابع إذا أقر كافر خطيبا ليدخله في الإسلام فقال له أصبح حتى تفرغ الخطبة فانه يكفر لأن إقراره على الكفر رضا بالكفر والرضا بالكفر كفر الخامس من أقر بلفظ يحتمل الكفر من وجوه كثيرة ويحتمل الإسلام من وجوه أحدا فانه لا يجرى عليه أحكام المرتد (قوله وهو أن يكفر) كذا في بعض النسخ بالتذكير مراعاة للغير الذي هو قوله أن يكفر وفي بعضها وهي بالتأنيك تغلر الدر جمع أعني الرد وقوله وهو أن يكفر أي ثم يعود إلى الإسلام ومثاله الكفر بعد الإسلام أن يقول هو مشرك أو باغي مصحفا في قدر أو يسب الله تعالى أو يسب نبيها جمعا على نبوته أو ملكا كذلك أو نحو ذلك (قوله والعياذ بالله تعالى) أي والتحصن بالله تعالى أي اللهم احفظنا من ذلك (قوله والوضوه من جملة العمل) فتبطل بالردة وكذا الفصل من جملة العمل فتبطله الردة على المعتمد كافي حاشية الحرشي وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا من أنها لا تبطله ولكن الذي اعتمده العلامة البناء في حاشيته على كبر الزرقاني أن الفصل لا يبطل بالردة إلا بموجب لم يقتض له قال والفرق بين الرضوه والنسئل أن الرضوه معلق بإتيان الصلاة لقوله تعالى وإذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية بخلاف الفصل فانه معلق بالجنابة لقوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا لإحياء الطاهر في الثواب لا قضاء ما قبله فيحرر ولو كن كلام حاشية الحرشي هو الأقوى فهو المعتمد كما قال شيخنا **تنبيه** من جملة الأعمال الحجة فإذا ارتد الحاج بطل حجه فإذا عاد للإسلام حاول بالرجوع تائبا ولا يعود له ثواب أعماله السابقة على الكفر فإن قلت ما منع بقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم الآية فانه يقتضي أنه لا يحبط عمله إلا إذا مات كافر فأجاب أن الآية من قبيل ألف والنشر المترتب لقوله فأولئك حبطت أعمالهم واجمع لقوله ومن يرتد منكم وقوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون واجمع لقوله فيمت وهو كافر (قوله لمن أشرك) الخطاب للذي **صلى الله عليه وسلم** والمراد به غيره من أمته لأن جميع الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر فضلا عن الأشراك (قوله وبالشك في الحدث) وكذلك الشك في السب أو بالشك في الردة فلا يبطل الرضوه وكلام المصنف فيمن حصل له الشك في طروء الحدث قبل الدخول في الصلاة أقر أنها . أما إن شك بعد الفراغ من الصلاة فلا يكون ناقضا للوضوه لأنه شك

عليه الرضوه ومن استغرق عقله في حب الله تعالى حتى غاب عن إحساسه لا وضوه عليه ابن عمر انتهى (وينقض الرضوه) أيضا (بالردة) وهو أن يكفر بمسئد إسلامه والعياذ بالله تعالى لأنها تحبط عمله والوضوه من جملة العمل . قال تعالى - ولئن أشركت ليحبطن عملك (و) ينقض (بالشك في الحدث) كأن يشك

طراً بعد صلاة العباد فلا يطلب بالإعادة إلا إذا تيقن الحدث لا إن يتيقن هل شك أو تيقن الطهارة
 هذا هو المعتقد كما في حاشية الحرشي خلافاً في السكندري (قوله ثم يشك هل أحدث أم لا) المراد
 به استواء الطرفين لا ترجيح لأحدهما على الآخر وأولى في النقض إذا ترجح احتمال الحدث وكذلك
 ينقض إذا تيقن الحدث وشك هل توضأ أم لا وأما إذا ترجح احتمال عدم الحدث فلا ينقض لكن
 يستحب الوضوء (قوله وكذا لو تيقن الخ) الموضوع أن كلامنا من الحدث والطهارة محققان لكن شك
 في السابق منهما والمرد به استواء الطرفين على المعتقد كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا خلافاً لما
 نقله في الحاشية هنا عن المواق فن توهم أن الحدث سابق وظن تأخر الطهارة فوضوه صحيح على
 المعتقد خلافاً للمواق (تنبيه) يتيقن ثلاث صور فيما النقض : الأول شك في الطهارة والحدث وشك
 في السابق منهما . والثانية تيقن الحدث وشك في الطهارة وشك في السابق منهما . الثالثة تيقن الطهارة
 وشك في الحدث وشك في السابق منهما ذكره الحرشي وغيره وقرره شيخنا . فإن ذلك كيف يتأقن تيقن
 الوضوء والشك في الحدث مع أنه يلزم من الشك في أحد المتقابلين الشك في الآخر فاجمع بين تيقن
 الوضوء وشك الحدث تناقض . قلت أجاب شيخنا الأمر بأن شرط التناقض اتحاد الزمن وزمن
 التيقن هنا غير زمن الشك لأن المراد هنا تيقن الوضوء أولاً وشك في طروء الحدث ثانياً (قوله
 وهذا في غير المستنكح) راجع للصورة الأولى فقط وهي قوله كأن يتوضأ وليس راجعاً الثانية
 التي هي قوله وكذا لو تيقن الحدث فإنه يجب عليه الوضوء ولو استنكحه الشك هذا على ما ارتفع
 عني الثاني واعتمدته الشيخ في حاشية الحرشي خلافاً لظاهر شارحنا وصرح عبد الباقي تبعاً لابن
 عمرى الأنصبي فإنه ضعيف وبعبارة عني الثاني قال عبد الحق في نكتته إن لم يقدم له يقين قبل
 هذا الشك فلا بد أن يتوضأ مستنكحاً كان أو لا وإن تيقن الوضوء ثم طرأ له الشك فإن كان
 مستنكحاً فلا شيء عليه انتهى والمستنكح بفتح الكاف هو الذي استنكحه الشك أي داخله الشك
 فهو مغلوب مقهور وأما المستنكح بالكسر فهو الشك الغالب فقوله بأن يكثر منه الشك تصوير
 للمستنكح أي حالته التي هي الاستنكاح (قوله فإن كثر الشك منه) أي بأن يشك في كل وضوء
 أو يمتريه في كل مرة فأكثر بأن كانت عادته ذلك فيبني أن يجري في الشك هنا ما جرى
 في السلس فإن زاد زمن إتيانه على زمن انقطاعه أو تساوى فستنكح وإن قل فلا ويس المراد زمن إتيانه
 الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته وكذلك يقال في زمن انقطاعه أي فإذا أتاه
 يوماً وانقطع يوماً كان مستغفراً بمنزلة إتيان السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوماً بعد يومين فلا قاله الشيخ
 في حاشية الحرشي قال الزرقاني وإذا أتاه يوماً في الفصل ويوماً في الوضوء ويوماً في التيمم فيكون
 مستنكحاً لأن الوسائل يضم بعضها لبعض ولا يضم الوسائل المقاصد كالصلاة (قوله ويس الذكر)
 لقوله عليه السلام وإذا مس أحدكم ذكره فليغتسل ، فإن قلت هذا ينافي حديث إنه هو إلا بضعة منك ،
 قلت الأول أصح من هذا أو يحمل هذا على ما إذا مس بغير باطن الكف أو أن الحديث الأول متأخر
 فهو ناسخ لهذا كما قاله بعضهم وقوله أنه ذكر أي جنس الذكر سواء كان واحداً أو متعدداً كما في حاشية الحرشي
 قال شيخنا الأمر وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا قارب الأصل أمالو خلق له ذكر في يده مثلاً فله لا ينقض
 انتهى وكذا لا ينقض لمس الثقله وذكر الجن كذلك كما في حاشية جلي على الزرقاني ومحل كون مس
 الذكر ينقض إذا كان بالأنف من مس العصب ذكره فلا ينقض بل جماعه لا ينقض وضوءه كما في الإجماع
 وغيره وأما وضوء أمراته فكذلك ما لم تنزل فيجب عليها الفسل بالانزال كما في النفر وهي (قوله
 أي ذكر نفسه) أي قال عوض عن المصاف إليه فخرج منه لذكره غيره فإنه يجري على الملازمة

ثم يشك هل أحدث أم لا
 وكذا لو تيقن الحدث
 وشك هل حصل منه قبل
 الوضوء أو بعده وهذا في
 غير المستنكح فإن كثر
 الشك منه فلا وضوء عليه
 (و) ينقض (مس
 الذكر) أي ذكر نفسه

سواء كان من جنسه أو من غير جنسه كالخمار على المعتمد خلافاً لما قال لا تنقض بمس ذكر غير آدمي ولو قصد ووجد فإنه ضعيف كإفره الشيخ على الزرقاني الكبير ونقله عنه شيخنا (مسألة) إذا مس امرأة ذكر ميت بالغ قصدت أو وجدت فلا ينقض وضوءها كإي الحاشية هنا ونقل السكندري عن الخطاب أنه ينقض إذا تحركت منها اللذة وهو ضعيف والمعتمد الأول (قوله المتصل) فلا ينقض بمس ذكره المتقطع جميعه ولو قصد وجد فلا يجزئ على أحكام الملاسة أما إن أقطع نصفه فس نصفه الباقي فإنه ينقض ويحرم النظر إلى ما قطع منه قرره شيخنا (وقوله ولو خشى مشكلاً) الخنثى هو من له آلة الرجال وآلة النساء وإشكاله عبارة عن عدم انصاحه بذكورة أو أنوثه (قوله مشكلاً) وأول في النقض إذا تحققت ذكوره فإذا تحققت أنوثته بأن حاض فلا تنقض بمس ذكره لأنه حينئذ بمنزلة قطعة جلدته من جسده فلا يجزئ على أقسام الملاسة فسقط نظير الزرقاني قرره شيخنا (قوله من السكره) يفتح الكاف والميم كإي حاشية الخرشى كالخفشة وذنا ومعنى وهو رأس الذكر (قوله بباطن الكف) هذا إذا مسه من غير حائل أما إن مسه من فوق حائل فلا تنقض ولو كان الحائل خفيفاً إلا ما كان وجوده كالعلم كالبنديق والحاصل أن النقض مشروط بشرط خمسة أن يكون ذكر نفسه وأن يكون متصلاً وأن يكون المس من غير حائل وأن يكون بالغاً وأن يكون بباطن الكف أو ما شابهه (قوله بباطن الكف) فلو خلق بدون كف فحل نظر والظاهر أنه يقدر له كف وباطن الكف ينقض ولو انقلب إلى أعلى لشلل فهو باطن له على كل حال وقولنا يقدر له كف أى وينقض بمسه من جهة باطن الذراع لأنه الغالب أفاده جلي على الزرقاني وتأمله (قوله أو يجنبهما) ويدخل في ذلك رأس الأصبع فإنها من جملة جنبيه فينقض الوضوء بمسه وأما إن طالت أطرافه ومس بها فلا تنقض إن يقف أو لم يقف رأس الأصبع أما إن شك هل لمس الظفر أو رأس الأصبع فالتنقض كما قرره شيخنا غيره (قوله زائد) الأول أن يقول زائدة لأن الأصبع مؤنثة وجوابه أن بعض أهل اللغة جوزوا لذكوريته وإن كان التأنيث أنصح كإي المصباح وفي الأصبع عشر لغات ضم الهززة وفتحها وكسرهما وإليه كذلك فهذه تسعة من ضرب ثلاثة في مثلي والعاشرة أصبوع بعن الهززة كمصفور قال بعضهم :

ومهم أربعة تلك وثلاثة والتسع في أصبع واختم بأصبوع

وقوله: إنداء الزائد على ما اعتد من الأصابع في محلها الخصوص لها عادة ولو كانت أقل من خمسة فإن كان للرجل المعتاد من الأصابع أربعة مثلاً أو أقل وكان واحد بعيداً امتنع عنها بحيث يقال عرفاً أنه زائد فيعطى حكم الزائد المحقق وهل يعتبر الإحساس في العضو الأصل أو لا والظاهر أنه لا بد من الإحساس والإلم ينقض كإي أبي الحسن وكبير الخرشى وهو الذي ارتضاه الشيخ في حاشية الخرشى وفي تقرير الزرقاني الكبير وقرره شيخنا خلافاً للزرقاني وإذا مسه بكف من جنسه أو بيد زائدة فإن أحس نقض وإلا فلا كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني فسقط التنظير الذي في الحاشية هنا (قوله إن أحس) أى بشرط أن تكون مساوية لغيرها في الإحساس والتصرف كإي صريح الشامل وإي الحسن على الرسالة والمراد هنا بمساواتها لغيرها مراعاة المساواة ولو لاى أصبح كأنه ولو لم يكن بجانبها كما نقله شيخنا عن الشيخ خلافاً للزرقاني وأما لو نقصت عن غيرها في الإحساس والتصرف فلا تنقض وإن شك في المساواة فلا تنقض وإن شك في الإحساس والمساواة وأما لو شك في الإحساس جاز ما بأنه على فرد وجوده لمساواة فلا تنقض كإي حاشية الخرشى (قوله باللس) اللسان ملاقة جسم آخر طلب معنى فيه كحرارة وبرودة وصلابة ورواؤه وأعلم حقيقة أنه كان يلمسه ليعلم هل هو جسم آدمي أو غيره أو هظم أو لحم مثلاً والمس ثلاثي جسمين على أى وجه كان فلذلك حسن التعبير هنا باللس وفي الذكر باللس والليل على نقض الوضوء بالملاسة قوله تعالى

(المتصل) ولو خشي مشكلاً
وسواء مسه عمداً أو نسياناً
من السكره أو من غيرها
التدأماً ولا بد أن يكون
اللس (باطن الكف
أو بباطن الأصابع أو
يجنبهما ولو بأصبع زائد
إن أحس و) ينقض
الوضوء أيضاً (باللس)

أولاً مست النساء لأن حكم الجنابة ذكر في قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا، فلو كان المراد باللس الجلام لكان تكراراً (تنبه) ظاهر كلام المصنف أن اللبس واللس ليسا بحدوث ولا سبب مع أنها من الأسباب. فإن قلت السبب ما يؤدي إلى الحدث وكلاهما ليس مؤدياً إلى الحدث. فالجواب أنها مؤديان إليه في الجملة لأن اللبس شأنه أن يؤدي إلى الحدث الذي هو المذنب واللس يؤدي إليه أيضاً اهـ
سكندري بزيادة من تقرير شيخنا ومحل كون اللبس ينقض إذا كان من بالغ وتنبه، لو مس إلى جنبة انتقض وضوءه بالشرط المذكور (قوله أي لیس أجنبية) هذا ضعيف والمعتد أن وجود اللذة بالحرم ناقض ولا فرق بين المحرم وغيره إلا في القصد وحده بدون وجدان في الأجنبية ناقض وفي المحرم غير ناقض سواء كان من فاسق وهومن يلتزم بحرمه أم لا اهـ من الحاشية مع زيادة من تقرير شيخنا عن الشيخ في كبير الزرقاني (قوله يلتزم بمثلها عادة) أي عادة الناس لإعادة الملتزم وحده يخرج به الصغيرة التي لا تشتهى كبنات خمس سنين وكذا اللذة بمس الدواب دون فروجها إلا آدمية البحر فيجري فيها مجرى في الآدمية. والمراد أن صورتها صورة آدمية وتنبيهات: الأول، يجوز أكل آدمية البحر، ولا يجوز تزويجها وبزوران وطئها ولا يحد قال سيدي محمد الزرقاني:

وأما بنات البحر فهي بهائم وفي وطنها التعزير إن كنت ثقيل

والثاني، من اللبس الذي يلتزم به عادة لمس الأمرد كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى، بل ولو كان له لحية جديدة فإنه يلتزم به عادة فينتقض بإقراره بعض أشياء خافوا الثالث، لا تنقض من لمس مجوزة منقطع منها أرب الرجال لأن النفوس تنفر عنها كافي الشيخين والسكندري وهذا محل على ما إذا انقطع منها أرب الرجال بالكلية سواء كان اللبس لها شيئاً أو شاباً، أما إن كان فيها بعض أرب الرجال فينتقض الوضوء بلبسها سواء كان اللبس شاباً أو شيئاً، وهذا ما انحط عليه كلام أشياءنا بعد التوقف (قوله ولو ظفرها أو شعرها) أي المتصلين ولو كان ظفر أو شعر أبيض كان حاشية الرسالة ومثلها السن كافي الطراز. وأما إن انفصل شيء من ذلك فلا تنقض بلبسه ولو لاذت كما في حاشية الخرشى وتنبيهان: الأول، هل يجوز النظر إلى شيء من محاسن المرأة بعد انفصاله أم لا كما لو انفصل شعرها أو فرجها أو شيء من محاسنها ما هو عورة لها والظاهر أنه لا يجوز لأنهم صرحوا بأنه لا يجوز النظر لعورة الميت ولو تمزق أفاده الشيخ في حاشية الخرشى في باب نواقض الوضوء لكنه نقل في باب ستر العورة عن بعض الشراح أن محل كون الشعر عورة إذا كان متصلاً خلافاً لقول الشافعية أنه عورة ولو انفصل اهـ فهذا يفيد أنه لا يحرم النظر للشعر المنفصل وهو الذي ارتضاه شيخنا وهو المعتبر الثاني، لا يجوز النظر للصلوب وللخزوق والمضيق ونحوهم كافي حاشية الخرشى (قوله خفيف) أي وهو الذي يحس اللامس معه برطوبة الجسد (قوله قليل والكشيف) قال الشيخ في حاشية أي الحسد اعلم أن المعتد أن الأقسام ثلاثة خفيف جداً وكشيف لأجداً كالقباء وكشيف جداً كالطراحة فالأولان حكمهما النقص على الراجح وأما الأخير فالنقص في القصد دون الوجدان قال شيخنا لأن وجود اللذة كاللذة بالنظر واستظهر الشيخ في حاشية الخرشى أن الكشف لا ينقض فيه وفي حاشيته معلوماً ما يخالفه فافظره وعمل الخلاف في مروايد أما إن حصل ضم أو قبض بيده شيئاً من جسدها فلا ينقض قطعاً بشرط القصد والوجدان فلو قصد اللذة وتوجه للبس ولم يلبس فلا تنقض تنبيهات: الأول، لا يبدأ بكون اللبس بشيء من جسده لا يعود ونحوه كحكمه فلا ينقض به ولو قصد وجد الثاني، لا يشترط في اللبس أن يكون بشيء أصلي بل ولو كان زائداً لا إحساس له فينتقض حيث انضم له قصد لذة أو وجودها وهذا بخلاف مس الذكر والثالث، إن قصد بلبسه الاختيار هل يحصل له لذة أو لا فإن وضوءه ينتقض كافي شرح الرسالة والرابع، إن قصد اللبس

أي لمس أجنبية يلتزم بمثلها عادة ولو ظفرها أو شعرها أو فوق حائل خفيف قليل والكشيف

مع الأجنبية

ولم يقصد اللذة وإن وجدها انتقض وإلا فلا كافي حاشية الخرشى والحامس، إن قصد ليس امرأ أجنبية فتبين أنها محرم فينتقض وضوءه . وأما إن قصد ليس محرم فتبين أنها أجنبية فلا تقضى وهذا في القصد المجرد عن الوجدان وإلا فالنقض على المعتقد والسادس، قال الخطاب ينتقض الوضوء بمس المرأة لشهها بالشرط المذكور وهو التقصير أو الوجدان لأشبهين يتساحقن (قوله وهو) أى المس لا بقيد كونه ناقصا لأنه ذكرته قسما لا ينتقض في كلامه استخدم كما قرره شيخنا (قوله إن قصد) أى باللس ويشترط أن تكون اللذة معتادة وأن يكون وجدانها باللس مصاحبا للقصد (قوله اللذة) هى الانتعاش الباطنى الذى ينشأ عنه الانتعاش الظاهرى (قوله إن وجدها) أى حين لمس فان وجدها بعده فلا تقضى لأنه حينئذ تفكر (تنبيه) تحرم مصافحة المرأة الغير المحرم بلا حائل مطلقا لغير محرم أى سواء حصلت لذة أم لا كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا فتنبه له فقد أخطأ فيه كثير من الطلبة وزعموا أنه إن حصل قصد اللذة أو وجودها فهو حرام وإلا فلا يسأل عن تقضى الوضوء . وليس كذلك بل هو حرام مطلقا ، وأما المحرم فلا حرمة على المعتقد . وأما في الأمر فإن قصد اللذة أو وجودها حرم وإلا فلا والانتذا الشيطانى حرام ولو بالصوت (قوله وهذا في غير القبلة) القبلة اسم مصدر بمعنى التقبيل (قوله في الفم) أى فم من يلتذ به عادة ومنه فم آدمية البحر فتنتقض مطلقا وكذا تقبيل المرأة لشهها ناقض كما استظهره الخطاب وكذا تقبيل الفرج ناقض كما في الأجورى ، وقال بعضهم الصواب أن قبلة الفرج محرم على حكم الملازمة لأن قبلة لا تشبه عادة لأنه لا يقبله إلا كل دنى . قليل المروءة وقال شيخنا ما هو لأن من رجحان (تنبيه) لا تقضى إذا قبل صغيرة ولو قصد وجود لائم لا يلتذ بها عادة وكذا لا تقضى تقبيل شيخ لشيخ ، وكذا في تقبيل ذى لحية لا يلتذ به عادة بخلاف تقبيل شيخ لشيخه فينتقض قالة الشيخ في حاشية الخرشى وهذا إذا كانت الشبهة فيها بعض أرب للرجال سواء كان القبيل لها شيئا أو شابا يقبض ، أما إن انقطع منها أرب الرجال بالسكبة فلا تقضى سواء كان القبيل لها شيئا أو شابا ، هذا ما انحط عليه كلام أشياخنا بعد التوقف فتحصل من هذا وبما تقدم في اللبس أن العجز صورها ثمانية لأنها إما أن يتطالع منها أرب الرجال بالسكبة أو يكون فيها بعض أرب الرجال وفي كل إما أن يكون في ذلك اللبس أو في قبلة القدم فهذه أربعة وفي كل إما أن يكون ذلك من شيخ أو شاب فهذه ثمانية أربعة لا تقضى فيها وأربعة فيها انتقض وقد علمت جميع ذلك فاحفظ هذا التقرير فإنه غاية في التحريز (قوله فأنها انتقض) أى ولو كانت بلا صوت (قوله ووجدانها لائم) أى لأنه متى وضع القدم على القدم لا بد من اللذة لأن اللذة في القلب والقدم طين القلب فإذا انطبق القدم على القدم سكن ماني القلب من لذة الحب (قوله وإن كانت بكرة أو استنفال) أى هذا إذا كانت مع طوح أو لم يل ولو كانت مع إكراه أو غفلة فن قبلة زوجته كإكراه أو غفلة لا انتقض وضوءه وضوءه هاو كذلك لو قبلها مكره أو غافلة . قال في المجموعة وإذا قبلها في الفم مكره أو طاعة فليتوضأ جميعا ومسألة إذا قبلها على فم من فوق حائل خفيف فهو كقبيلها على فم من غير حائل على الظاهر كافي الحاشية هنا (قوله لا وداع) المعطوف محذوف أى لا القبلة لوداع وأن المعطوف عليه محذوف أى إلا القبلة لغير وداع لا لوداع الخ أى لا قصد وداع (قوله أو راحة) أى شفقة بأن كانت امرأته مريضة أو نحو ذلك أى كندة اشتياق الغيبة ومحل كون الوداع والراحة لا تقضى فيها ما لم يلتذ قال الشيخ في الحاشية هنا لا يتصور قصد لذة هنا مع قصد الوداع والراحة انتهى . فان قلت قد يقصد بها أيضا قلت الظاهر أن هذا لا يقع عادة أو غالبا كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى (تنبيه) علم بما تقدم أن أقسام اللبس ثمانية الأربعة التي ذكرها المصنف والحامس قصد اللذة أو وجدها ولا وضوء عليه كذته بمس صغيرة والسادس قصد لم يجد ولا وضوء عليه كذته بمس بحرمة فإنه إذا قصد ولم يجد

(وهو) أى اللبس (على أربعة أقسام) الأول (إن قصد اللذة ووجدها فعليه الوضوء) اتفاقا (و) الثاني (إن وجدها) أى اللذة (ولم يقصد فعلية الوضوء) أيضا على (المشهور) (و) الثالث (إن قصد اللذة ولم يجدها فعليه الوضوء) (و) الرابع (إن لم يقصد اللذة ولم يجدها فلا وضوء عليه) اتفاقا فتحصل من كلامه أن الوضوء ينتقض في ثلاث حالات ولا ينتقض في الرابعة وهذا في غير القبلة وأما القبلة فإن كانت في الفم فأنها تقضى مطلقا ووجد اللذة أم لا ولو كانت بكرة أو استنفال لا لوداع أو راحة وأما إن كانت في غير القدم فلا تقضى لأن يقصد اللذة أو يجدها أبو الحسن على ألفا كافي وهذا التفصيل في اللباس

فلا شيء عليه على المعتمد كاسبق . السابغ وجد ولم يقصد لا وضوء عليه وذلك بأن مجدها بعد مفارقة
 ماله من غير قصد حين لمسه التام لم يقصد ولم يجد عليه الوضوء وهي القبلة في الغم لغير وداع أو رحمة هذا
 هو الصواب كما قرره أشياء: خلافا للزقاني (قوله فان بلغ والتذ) أي بلغ الحلق أي كان بالغاً (قوله وإلا فلا
 شيء عليه) أي بأن لم يبلغ أو بلغ ولم يلتذ (قوله مالم يقصد اللذة فيصير لأمسا) أي فيتنقض وضوءه . إن
 كان بالغاً (تنبيه) علم من جميع ما تقدم أن توافق الوضوء سبعة عشر: المذى والودى والذى في بعض
 أحواله والبول والغائط والريح والهادى على المعتمد والنوم في الصورتين واستنار العقل مطلقا إلا في
 حباب الله تعالى والردقة والشك في الحدث والشك في السبب ومس الذكر واللس في ثلاثه صور . ولك أن
 تجعلها أكثر من ذلك لكنها لا تخرج عما قلناه فتأمل واستخرج (قوله بمس دبر) أي حلقة دبر
 ويسمى الشرج بفتحين ، والمراد بالدبر دبر نفسه فلا يتنقض ولو التذ لأنه خلاف العادة وأما مس دبر
 غيره فيجوز على الملاسة وكذا الأنثيان (قوله ولا العانة) وكذا العصب الذي بين العبر والذكر
 خلافا للشافعي (قوله موضع الجنب) بفتح الجيم أي قطع الذكر واعلم أن الشارع جزم بأن مس موضع
 الجنب لا يتنقض وظاهره أن ذلك نص قديم . وقال الزقاني والشريعتي والسكندري تبعان هارون
 لانصر في هذه المسألة عندنا الجاري على أصلنا عدم النقض انتهى لكن الحق أنها منصوصة نص عليها
 السهري يقلعن المسائل المتقوطة وغيرها فالحق مع شارحنا على أن الزقاني نفسه في شرحه على
 خليل عزاه المسائل المتقوطة (قوله ولا بمس فرج صغيرة) أي لو قصد وجود على المعتمد كافي حاشية
 الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا تبع الشريعتي والسكندري وغيرهما . وعلى هذا فيلغز
 ويقال لنا رجل مس فرج امرأة وقصد وجود ولم يتنقض وضوءه (قوله لا تشتهي) أي كنت تحس
 أو ست لا بت مسبح (قوله أو بهيمة) أي ولا يتنقض الوضوء بمس فرج بهيمة مالم يلتذ أو يقصد ولا
 فيتنقض كافي الأهجوري . وأما لمس جسدها فلا يتنقض ولو التذ كما تقدم وهذا كله في غير آدية البحر
 وأما هي غمكها حكم الإنسانية كاسبق (قوله ولا في) أي لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أيجب
 الوضوء من إتي .؟ فقال لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله كافي الشريعتي (قوله سواء تفرغ عن حالة
 الطعام أم لا) أي مالم ينقطع غروجه من التفرجين ويخرج من الحلق بصفة المعتاد فيتنقض حينئذ والقيء
 المتفرغ عن حالة الطعام نجس وقيل لا ينجس حتى يشابه أحد أوصاف العذرة وهو المعتمد كافي حاشية
 الخرشى وقرره شيخنا (قوله القلس) بفتح اللام وقيل بالسكون كافي النهاية وبإيه ضرب (قوله وهو ماء)
 أي ماء يخرج من الجوف من الفم أو من دونه وليس بقى . فان عاد فوالقيء كذا في شرح الموطأ والقلس
 طاهر مالم يشابه أحد أوصاف العذرة (قوله من المعدة) بفتح الميم وكسر العين أو بكسر الميم وإسكان الدين
 كافي حاشية الخرشى (قوله لحم جزور) وأما ما ورد من أكل لحم جزور فليتوضأ فحول على الوضوء
 القنوى وهو غسل الدين وأنه منسوخ والمجزور يقع على الذكرو الأنثى ويجمع على جزور والمجزور
 ما يذبح من الإبل في أي عمل والبدنة ما تذبح في فعل مخصوص (قائدة) يستحب غسل الفم من أكل
 اللحم والدين وكل ماله دسم ويتأكد عند إرادة الوضوء ويستحب أن يكون الفصل شيء من زيل الدسومة
 والريحمة كالصابون ونحوه (قائمة) قال الغزالي: من دأب على أكل اللحم أربعين يوما فقلبه ومن تركه
 أربعين يوما ساء خلقه ويخشى عليه الجذام انتهى (قوله ولا بيقهية في صلاة) أي لغيره الضحك يبطل الصلاة
 ولا يتنقض الوضوء . واليقهية ما كانت مسموعة له ولجيرانه والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه
 والتيسم مالم يكن مسموعا له ، وهذه كلها ليست ناقصة ، وعند أبي حنيفة أنه إذا ضحك في الصلاة
 بصوت يسمعه جيرانه بطل الوضوء وإلا فلا (قوله خلافا لأبي حنيفة) راجع للحجامة والنقص

وأما الملووس : فان بلغ
 والتذ توضأ وإلا فلا شيء
 عليه مالم يقصد اللذة فيصير
 لأمسا (ولا يتنقض الوضوء
 بمس دبر) على المشهور (ولا
 أنثيين) ولا الأليتين ولا
 العانة ولا بمس موضع الجنب
 (ولا) يتنقض (بمس فرج
 صغيرة) لا تشتهي أو صغيرة
 أو بهيمة (ولا) يتنقض
 بتخروج (فيه) سواء تغير
 عن حالة الطعام أم لا ومن
 باب أولى القلس وهو
 ماء حامض يخرج من
 المعدة عند الامتلاء (ولا)
 يتنقض (بأكل لحم جزور)
 أي إبل منحورة (ولا)
 حجامة ولا فصد ولا
 يتنقض (بيقهية في صلاة)
 خلافا لأبي حنيفة (ولا)
 يتنقض (بمس امرأة فرجها)

والحقبة فإن مذهبه التقض بواحد من هذه الثلاثة (قوله بمن امرأة) هذا هو المعتمد ونا بعده ضعيف واعلم أنه يقال امرأة ومرة ثلاث لغات والأولى أفصح لأنها التي في القرآن (قوله فرجها) أي قبلها قال الشيخ في حاشية الخرشى : وتسمية الفرج بالكاف والسين ليس عربيًا في الأفصح انتهى (قوله أطلقت أم لا) وكذلك لو قبضت عليه (قوله بين شفرها) ثنية شفر وهو حافة الفرج أي ما بين حافتي فرجها . واعلم أن إدخال الأصبع في الفرج واليد بحرام وإن كان لا يتنقض الوضوء (فرجكم بكره للرجل المتوضي) أن يقل زوجته وكذلك المرأة وهي متوضئة إذا دعما الماء وكذا بكره الجماع إلا أطول ينظر به أو ينشئ الزنا فيجوز بلا كراهة ويقتلان لليتم هذا هو المعتمد كما في حاشية الخرشى خلافا للخصر . (خاتمة) لو خلج رجل ولم يخرج منه بول ولا غائط ولا ريج ولا منى ولا ودى ولا شيء أبدا فإنه لا يجب عليه الوضوء كما استظهره الأجهوري : وقال الإمام الشافعي يجب عليه الوضوء قال بعض الأشياخ : وألحق اتباع الشافعي في هذه المسألة لقاعدة : وكلما الأجهوري مجردا يظهر فلا يعول عليه انتهى (قوله بما يرفعه) أي الناقض وفي بعض النسخ بما يرفعه : أي التواضع .

(باب أقسام المياه)

إن أقدم هذا الباب على الوضوء والفعل لأنه آلهما وهما يحصلان به فهو وسيلة لهما والوسيلة تقدم على المقصد طبعاً تقدمت وضما (قوله أحكام) جمع حكم مراده به نسبة أمر آخر كالنسبة في قولك ماء البحر يجوز منه الوضوء التي هي ثبوت جواز الوضوء من ماء البحر (قوله المياه) أصله ماء وقت الوضوء بعد كسرة قلبت ياء . ولحقها الماء إشارة إلى أن أصل المفرد الذي هو ماء هو قلبت الواو أو أفاءتحر كها وإنفتاح ما قبلها وقلبته الماء حمزة . وكان الأول أن يعبر بالماء بدل المياه لأن الماء اسم جنس وإفرادى يقع على القليل والكثير كتراب لحقه أن لا يجمع . والجواب أن جمعه باعتبار أنواعه لأن ماء البئر نوع وماء البحر نوع وماء المطر نوع آخر وهكذا (قوله التي يجوز منها الوضوء) أي والتي لا يجوز منها الوضوء ، وكان الأولى للصنف أن يقول التي يصح منها ثلاثا بدله الماء المغصوب كما في الحاشية والشبر خبي ولأن الجائر ما استوى طرده إن شاء المكلف فعلة وإن شاء تركه والماء المطاق لا يجوز ترك الوضوء منه بل الوضوء منه واجب كما في الشبر خبي . وأجاب شيخنا الأمر عن الأول بأن المراد بالجواز بالنظر لذات الماء وصفاته الحسية وأما الغصب فهو طاريء عليه فلا يرد وعن الثاني بأن المرد بالجواز الإذن والإذن يصدق بالوجوب (قوله الوضوء) أي ونحوه كالغسل وإزالة النجاسة (قوله والماء) بالماء والقصر والمد أفصح ويقال ما يتقوى الميم (قوله جوهر) خرج العرض كما أبيضه والسواد (قوله لطيف) أي دقة القوام لا يحجب ما دونه . وخرج بذلك الحجر (قوله سيال) أي كثير السيالان فهو صفيق بما لفة أي أنه مانع لا جامد يخرج به النار والوجاج (قوله لا لون له) خرج به الأدهان والعسل وقوله لا لون له أي ذاق فلا تافق بينه وبين قوله يتلون بلون إنائه (قوله يتلون بلون إنائه) أي أو بلون مقابله وخرج بذلك الهواء . واعلم أن ما ذكره الشارح من أن الماء لا لون له هو قول لبعض العلماء لكنه خلاف التحقيق والتحقيق ما نقله الشرحي وغيره عن الإمام الفخر الرازي من أن الماء لا لون له وإنه يشبهنا العارف بالله تعالى القطب المبدوس وواقفه شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير وشبهه النقل والعقل . أما النقل فقول ^{صحيح} خلق الله الماء طهراً ولا ينجسه إلا ما غير لونه الحديث . وأما العقل فلأن الماء جوهر ومحس بحاسة البصر وكل ما كان كذلك فلا بد له من لون كيف وهو جسم والجسم لا يدرك إلا بلونه على ما قيل غاية الأمر أنه لكونه شفافاً يظهر فيه لون إنائه فاذا وضع في إناء أخضر فالخضرة لم تغم بالماء وإنما هو لونه لا يحجب لون الإناء . فإن قلت : ما لون الماء الذي هو قائم بذاته

أطلقت أم لا (وقيل إن أطلقت فعلها الوضوء) والإطاف أن تدخل شيئاً من أصابعها بين شفرها ولما انتهى الكلام على توافر الوضوء أتبعه بما يرفعه فقال :

(باب أحكام أقسام المياه التي يجوز منها الوضوء) أي أنواعها

والماء جوهر لطيف سيال لا لون له يتلون بلون إنائه وأشار إلى أن الماء منه ما يجوز التطهر به ومنه ما لا يجوز بقوله (اعلم وفك الله تعالى أن الماء على قسمين) قسم (مطلوط) بغيره (د) قسم (غير مطلوط)

قلت : المشاهدة البيضاء ويشهد له ما ورد في بعض الأحاديث في وصف الماء من كونه أشد بياضاً من اللبن وما يدل على أن الماء لو أنه أبيض مشاهدة البياض في الثلج حين جوده وانعقاده على وجه الأرض . فإن قلت بل لو أنه أسود بدليل ما وقع في حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنا نتمسك اليان ذوات العدد لا نترقدنار في حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما هو إلا الأسودان الماء والثر . قلت أجيب بأنها جعلت الماء أسود تغليباً لغيره على الماء لأن الثمر مطعوم والماء مشروب والمطعوم أشرف من المشروب أو أن آتية ما بهم إذا كان يغلب عليها السواد لكثرة دباغها فأد جميع ذلك شيخنا العبدروس وقرره شيخنا أيضاً ومثله في حاشية شيخنا الأمير وقال بعض شيوخنا إن لو أنه أسود مستدلاً بظاهر هذا الحديث لكن الأول هو المتجه فتأمل (قوله بشيء أجنبي) مراده بالأجنبي ما ليس ماء فيشمل المتغير بقراره والمتغير بالتولد منه لأجل أن يكون التقسيم حاصراً (قوله فأما غير المغلول) إنما قدمه لفظة الكلام عليه وأيضاً فيه ارتكاب اللف والنثر المشوش وهو أولى من المرتبة لفظة الفصل فيه (قوله فهو طهور) ينتج الطاء كما في حاشية شيخنا الأمير وسمحت من شيخنا السيد البليدي طهور فعول صيغة ما لفظة فلذا خص به ما كان طاهراً في نفسه ومطره غيره وليس الطهور خاصاً بالماء بل هو ثلاثة الماء والتراب والتار والتراب موصوف بالطهور كما في حديث . جعلت لي الأرض مسجداً وتربتها طهوراً ، وقال الله تعالى في آية التيسيم : ولا يطهر كربة ، وكذا التراب الذي يملك به النعل وكذا أسجار الاستجار ونحوها وما يحسب به السيف الصقيل إذا كان قديماً مباح على القول بأن ذلك يطهره وقال الخطاب إنه نجس معفو عنه وكذا النار مطهرة لها طهورة . وقول ابن العربي الطهور من خصوصيات الماء حصر إضاق أي الطهور من خصوصيات الماء لا يتجاوز إلى شيء من المائات كالعسل ونحوه فلا ينافي أنه يتجاوز للثار والتراب كما عرفت (قوله وهو الماء المطلق) أعلم أن الماء المطلق عند الفقهاء أغص من مطلق ماء وأما عند أهل اللغة فعناهما واحد لأن مطلق ماء من إضافة الصفة للوصف قرر شيخنا . وظاهر المصنف والشراح أن الماء المطلق مرادف للطهور وقيل مضافاً وقيل الطهور أعم وقيل المطلق أعم ويدخل في الماء المطلق الماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أفضل المياه على الإطلاق ، وبعضهم :

بشيء أجنبي (فأما غير
المغلول فهو طهور) أي
في نفسه مطهر غيره
(وهو الماء المطلق) وسمى
بالمطلق لأنه يصدق عليه
اسم ماء بلا قيد

وأفضل المياه ماء قد نبح من بين أصابع النبي المتبع
يليه ماء زمزم فالكوش قليل مصر ثم باقي الأنهر
ويدخل في الماء المطلق أيضاً ماء آبار محمود فانه مطلق والنهي عنه لكونه ماء محطوع وعذاب والذي انحط
عليه كلام الشيخ آخر الحرمه كما قاله شيخنا فإن صلى به بطلت الصلاة على المعتد كما في حاشية الحرشي وقرره
الشيخ على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا فهو طهور وبطل الصلاة به وقد قلت مغلطاً في ذلك :
ألا يا فقيراً أي شخص تطهراً بماء طهور ثم صلى وكلا
فقلتم عليه الإثم أما صلاته فباطلة لازلت ترق إلى العلل

واعتمد انفرادي الصحة ولو على القول بالحرمه وعمل الخلاف في غير البر التي كانت تردّها الثالثة (قوله)
لأنه يصدق عليه اسم الماء المراد بالصدق هنا الحل لأن الصدق في المفردات معناه الحل وفي النضافات معناه
التحقق أي يصبح أن يحمل عليه اسم ماء أي عرفاً كما في الخطاب وأما الماء لفظة فهو كل سيال فيصدق بالطهور
والظاهر والنحو والحرام والمسكر وخلافه للثاني (قوله عليه) في الكلام حلق مضاف أي ما يصدق
على أفراد (قوله اسم ماء) أي اسم هو لفظ ماء أي الذي يكتب في الإخبار عنه بمجرد إطلاق اسم الماء
عليه فان قلت رد على هذا قولهم ماء ندى فانه لا يصدق عليه اسم الماء إلا مع كونه ماء ندى : قلت لا يرد
ذلك لأن الندى ليس بشيء يضاف إلى الماء وإنما هو صفة للماء كما يقال ماء المطر أي ماء مطر وهو من

باب قولهم صلاة الأول أى فالإضافة بيانية قاله الشيخ فى حاشية الحرشى (قوله فلا قال ما بطبخ الخ)
 المناسب أن يقول طرخ ماء بطبخ عن أفراد المطلق لأنه لا يتوهم أن الماء المطلق يقال فيه ماء بطبخ والبطبخ
 بكسر الباء وأما فتحها خطأ نعم فيه لغة ثانية وهى بطبخ بكسر الطاء وكسر الباء أيضا شديدة (قوله والمراد
 به نيد) أى والمراد بالقيد النقي فى قولنا القيد اللازم فلا يضر الخ (قوله يلازمه) صادق بأن لم يكن قيد
 أصلا أو قيد يفارقه (قوله ماء يتر) من إضافة النى إلى عمله (قوله ولا ماء بحر) من إضافة العالم لمخاص
 لأن البحر هو الماء المتسع ويحتمل أنه من إضافة النى إلى عمله (قوله كالطفر) قال الشيرازى فى المطر عند
 أهل السنة ينزل قطعا كبارا من بحر تحت الغرش فينسد على السحاب والسحاب كالغراب ينزل المطر عند
 قطرات من عونه والتلج بمنثنة هو ماء ينزل من السماء ثم ينمعد على وجه الأرض ثم يذوب بعد جموده
 (قوله والبرد) بفتحين شى ينزل من السحاب جامدا كالثلج ويقال له حب السحاب (قوله والجلايد) هو
 ما سقط على وجه الأرض من الندى فيجمد لكن جموده ليس كالجمود الذى فى الثلج كما قال شيخنا وقال
 السكندرى الجلايد هو ماء ينزل متصلا بعضه ببعض كالجليط (قوله من الندى) بفتح النون وهو الطل
 الذى ينزل من السماء على وجه الأرض وأوراق الشجر آخر الليل وليس المراد من الندى المعنى الذى فى الندى
 قاله الجوهري الذى هو المطر لثلا يكون فى الكلام تكرار قائل (قوله والجموع من الندى) أى
 المجموع فى يد المتوضى والمغتسل وليس المراد جمع فى إنا لأن هذا ليس بشرط كإحدى حاشية الحرشى
 والظاهر أنه لا يضر تغير وجهه بما جمع من قوقه كما رسم يجمع من فوقه الندى مع تغير وجهه بالرسم لأنه
 كالمتغير بقراره كإحدى الحاشية هنا وقرشينا وغيره أنه لا يضر مطلقا سواء تغير له أو طعمه أو وجهه
 جمع من فوق الزرع أو من تحته (قوله أوداب بعد جموده) أى سواء ذاب بنفسه أو ذوبه شخص
 بتسخين بنار أو شمس وسواء كان جموده بصنعة أم لا كان ملحا أو غيره .

(تنبيه) إذا ذاب البرد ونحوه من الثلج والجلايد وجد فى داخله شى ماهر أو نجس فإن غير
 أحد أوصافه يسلب طهرويته وبعد ذلك حكمه كغيره وإن لم يغير أحد أوصافه كان طهورا على
 أصله كإحدى الحرشى والحاشية هنا (قوله أوداب من الأرض) فيه رد على من قال لا يجوز التطهر إلا بماء السماء
 مستدلا بقوله تعالى وأزينا من السماء ماء مهورا ولادليل فيه لقوله تعالى آية أخرى فسلطه نيايح
 فى الأرض (قوله والآبار) أصله آبار بفتح أو له وسكون ثانية ثم همزة مفتوحة بمدودة فدخله القلب
 السكان فصار آبار همزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة ثم قلبت الهمزة الثانية ألفا فصار آبار
 وهو جمع بنوهم الثقب المستدرفى الأرض سواء كان مطويا أو مبثيا والميون جمع عين وهى الشق
 فى الأرض ينبع منه الماء على سطحها غالبا ويدخل فى قوله الآبار بقرمز مرم فيستعمل فى الوضوء والنسل
 ويكره استعماله فى النجاسات إكراما له والاستعجابه به يورث مرض البواسير كما قال الخطاب وينسل
 به الميت إذا كان جسده خاليا من النجاسة لحصول البركة له .

(فائدة) قال الول الحرشى فى كبره : الحكمة فى أن الآبار فى الغشاء حارة وفى الصيف باردة
 أن ليالى الشتاء طويلة فتقرب الشمس من هندا وتطلع عند آخرين تحت الأرض وتمكث هتدم
 إلى طلوع القمر فيحصل بسبب ذلك حرارة فى الماء بخلاف ليالى الصيف فانها قصيرة والله أعلم .
 (فائدة أخرى) هذه الميون التى تنبع من الأرض من يكاء الأرض لأن الله تعالى لما أراد
 أن يخلق آدم أوحى إلى الأرض لئى خالق منك خليفة فنأما عنى أدخلت الجنة ومن عصانى أدخلته
 النار ، قاله يارب أنخلق منى خلقا لئلا قال نعم فيك الأرض فاضربت منها الميون إلى يوم
 القيامة كإحدى الحارث (قوله أو كان سور بجمية) السور بضم السين وسكون الهمزة

فلا يقال ماء بطبخ ولا ماء
 ريحان ونحوه والمراد به
 قيد يلازمه فلا يضر ماء
 يتر ولا ماء بحر لأنه قيد
 يفارقه و (يجوز منه
 الوضوء سواء نزل من
 السماء) كالطفر والثلج
 والردود والجلايد والجموع
 من الندى أو ذاب بعد
 أن كان جامدا (أوداب من
 الأرض) كما الميون
 والآبار أو كان سور بجمية
 أى فضلة شرعها كانت بما
 يؤكل له كالقبر والقم
 والإبل

وقد تسهل والبهيمة ذات الأربع بحرية كانت أو برية (قوله كالينزل والمار) أى على المشهور .
واعلم أن كلام الصارح في كون الماء طهوراً وأما الكراهة وعدمها فبشيء آخر فلا يرد أن سؤراً ما لا يتوقف
التجاسة كالجلالة بكرة استعماله إذا لم يشق الاحتراز منه فإن شق الاحتراز منه كالماء والنار ونحوهما
لم يكره . وهكذا إذا لم يتيقن التجاسة على فقه فإن يتقن فيفرق بين قليل الماء وكثيره وتغييره وعدمه
(قوله وكذا سؤر الحائض والجنب) وأول سؤر أحدهما فنص على الصورة المقررة ، وسواء كانا
مسلمين أو كافرين كانا شافين غير أنهم لا إلا أن شارب الخمر يقيد بما إذا لم يتيقن التجاسة على فقه (قوله
وفضلة طهارتهما) أى أن ما فضل من الحائض والجنب بعد أن تطهر إفاضة طهور ولا تأثراً لما تضاف
منهما في الإفاضة على المشهور سواء تولا في الماء أو اغتر فامنه كثرت فضلتها أو قلت في وضوءه أو غسل
بجميعين أو مستقرين (تنبيه) يتعين ضبط طهارتهما بضم الطاء والإضافة ببيان أى فضلة هي طهارتهما
أى لأن الطهارة بضم الطاء اسم لبقية الماء المتطهر به ولا يصح فتح الطاء ولا كسرهما ، أما التثنية فلأن
الطهارة بالفتح إما اللفظية الحكيمة وإما مصدر طهر بفتح الطاء والماء وضما وكلاماً لا يصح وأما
الكسر فهو ما ينظرون به من غسول ونحوه ، قاله الشيخ في الحاشية فتابع زيادة من حاشية الخرشى
وقال شيخنا الأمير : والأظهر أن يقرأ طهارتهما بفتح الطاء أى ما فضل بعد التطهير فالمراد بالطهارة
الفعل المخصوص الذي هو التطهير كقولهم الوضوء طهارة مصفى يتعلق بأعضاء مخصوصة ونحو ذلك
كثير ، ولا يخفى أنه لو قيل فضلة غسلها لمصلحة والغسل طهارة بالفتح وقد تقدم في الصارح فضلة شربها
فعل وزانه فضلة التطهير يقرأ طهارتهما بفتح الطاء انتهى ، والحاصل أنه يصح ضم الطاء وتسميها
(فروع : الأول) إذا كان الماء المطابق لا يكتفى إلا بالوضوء أو التجاسة . قدم غسل التجاسة وتسميها
(الثاني) إذا كان مع شخص ماء وثوبه نجاسة متعددة لا يكتفى الماء إلا بعضها فيغسله ويبقى الآخر ،
هذا إذا كانت المواضع متعددة . أما لو كان موضعاً واحداً ولا يغسل الماء إلا بعضه فانه يبقى ولا يغسله
لأن عمله حينئذ ينشئ التجاسة ويذهبها (الثالث) إذا صبغ الثوب وكان به نجاسة فيكتفى فيه الغسل ويبلغ
في غسله حتى يذهب على الظن أن التغيير إنما هو من الصبغ ولو زل الماء متغيراً بالصبغ انتهى أصح
(قوله ثم شرع في القسم الثاني) وهو المخلوط وجعله قسمياً ثانياً باعتبار التفصيل في قوله فأما غير المخلوط
والأفوه القسم الأول في التقسيم في قوله على قسمين مخلوط والمخلوط قسم ثان باعتبار
التفصيل وأما باعتبار التقسيم فهو قسم أول (قوله بما يفارقه) الأول حذف هذا التقيد ليصح تفصيل
المصنف في القسم الثاني لأن من جملة الأقسام ما لا يفارق أفاده شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير
(قوله إن تغير) أى حقيقة وهو ظاهر أو حكماً كان بمخالطة بول ذات رائحته لكن لو فرض بقاء
رائحته لتغير الماء فالما لم يمس لأنه وإن لم يتغير في الحس لكنه في حكم المغير هذا هو الراجح في المنع
كما نقله شيخنا وغيره عن الشيخ في تقريره على كبر الورداني خلافاً لما في حاشية الخرشى وكذا إذا ذهبت
رائحة الماء الوردى لم يمس مثلاً ثم رجعت بالماء بحيث أهو لو كانت فيه رائحة لمغير الماء فلا يصح التطهير به على المعتقد
كما قرره شيخنا وغيره عن الشيخ في تقرير الورداني خلافاً لما في حاشية الخرشى (قوله أحد أو وصفه) أى
واحد منها وأولى إذا تغيرت كلها أو اثنتان منها فإن قلت قد استعمل المصنف لفظ أحد في الإثبات مع أنهم
قالوا إن أحد لا يستعمل إلا في النفي كأن واحد لا يستعمل إلا في الإثبات فالجواب أن هذه القاعدة أغلبية
كما قاله شيخ الإسلام بدليل (قل هو الله أحد) فندبر (قوله أو رحمه) قال ابن كمال باشا لا بد من التجوز في قولهم
تفريق الماء لأن الماء ليس له رائحة ذاتية فالمراد طراً فيدرج لم يكن أفاده شيخنا الأمير (قوله لم يمس) فيه
مستلغات فتح الأول مع سكون الثاني وتحريكه بإحدى الحركات الثلاثة وكسر الأول مع سكون الثاني

أولاً كالينزل والمار
على المشهور وكذا سؤر
الحائض والجنب وفضلة
طهارتهما فإن ذلك كله
يجوز منه الوضوء . ثم
شرح في القسم الثاني فقال
(وأما المخلوط) بشئ .
عما يفارقه (إن تغير
أحد أو وصفه) أى أوصافه
الثلاثة وهي لونه أو
طعمه أو ريحه بشئ من
ذلك المخلوط (فهو) أى ذلك
الماء المتغير (على قسمين)
لأنه تارة يمس بجمعه
فتغير به (أحد أو وصفه)
(قاله المصنف)

وكسره فقط ولا يصح الضرب ولا الفتح أفاده الشيخ في الحاشية هنا وهذا بالنظر للغات وأما العرف
فبالفتح عين النجاسة وبالكسر المتنجس (تنبيه) إذا بنى المسجد بالزيت المتنجس أو نحوه فانه
لا يهدم على المعتدل بل يلبر بالجلبس ونحوه وأما القرآن إذا كتب بغير نجس فانه يبل أو يجرح إن
كان في ورق وإن كان مكتوباً في لوح أو ورق غزال فانه يمسح منه قرره شيخنا البجلي وغيره (قوله
لا يستعمل في العادات) أى يحرم استعماله فيما اعتاده الناس ومحل كونه لا يستعمل في العادات إن
كان يعود إلى أكل آدمى له انتفاع به في مسجد وأما إن كان في غير آدمى وغير مسجد بأن كان يسقى
به دوابه أو زرعه أو نحو ذلك فانه يجوز ذلك (قوله كاسياً) صوابه كما قال وأما هذا التعبير فغير مناسب
قال شيخنا الأثير وقد هوى الشارح بقوله كاسياً في بقوله ولذلك قال ويقول به بدكاً تقدم وهذا كله
على كلمة واحدة وهى قول المين بلفظه لا يصلح الرضوء منه انتهى أى فلو اقتصر على قوله ولذلك قال لكانت
عبارة حسنة مختصرة سالمة من الخلل (قوله فان كان الماء قليلاً) أى بأن كان كآنية الرضوء والفصل
بالنسبة للتوسط لا للوموس ولا للبخف جداً وآنية الفصل بالنسبة للوضوء قليلة أيضاً والمعتد أن
آنية الرضوء إذا حلت فيها فطرة نجاسة كره استعمالها وإن زاد على آنية الرضوء فلا نصيرها فطرة
مكرها بل لا بد من الزيادة قلها شيخنا عن الشيخ في تقرير الزرقاني الكبير ومثله في حاشية شيخنا
الأثير والقولان اللذان في الحاشية هنا والشبر خفيف ضعيفان وما كان أقل من آنية الرضوء والفصل وحلت
فيه نجاسة ولم يتغيره فانه لا ينجس على المعتدل (قوله كره الرضوء منه) محل الكراهية إذا وجد غيره
وكانوا كذا وإلا فلا كراهة وإذا قلنا بكراهة الماء القليل المخطوط بالنجاسة التي لم يتغيره فلو صب عليه
ماء مطبق حتى صار كثيراً فانه يصير طهوراً لا كراهة فيه ولو جمعت مائة قلية كل منها خالطته نجاسة لم يتغيره
حتى صار كثيراً قال الخطاب لانس والظاهر انتفاء الكراهة قاله الشيخ في الحاشية هنا والسكندري
قال شيخنا لا يرد الذى استظهره الخطاب إنما هو الكراهة لأن ما ثبت الاجزاء ثبت الكل ووافقه
ابن التلساني وأما نفي الكراهة فاستظهره ابن عبد السلام فاذا فرقتا المجموع أجزاؤه كما كان أو لا
فيل تعد الكراهة أو لا قال الزرقاني الظاهر أنها لا تعد لأنه لا مرجع لعودتها انتهى (قوله كره الرضوء
منه) وأما إزالة النجاسة فلا يكره كذا في الأصل لكن عزم في حاشية الحرثى الكراهة في العبادات
والمادات وهو مقتضى مراعاة الخلاف في نجاسته ونقصه الزرقاني ما إذا توقف على ظهور (فائدة)
قال الأصل الماء المكروه ثمانية الماء المشمس على المعتدل وأما المسخن بالنار فلا يكره على المعتدل
والماء الشديد البرودة أو الشديد الحرارة وما أبار ثمود إلا بتر الناقة وماه يار قوم لو طروما بترهوت
بالبين وماه أرض بابل بالعراق وماه بزدوان التى وضع فيها السحر للصطفى صلى الله عليه وسلم وحى
بالمدينة انتهى لكن تقدم أن المعتدل الحرمة في ماء أبار ثمود وما بعدها مكروه (فائدة أخرى)
لأنه لا ينافى استعمال الماء المكروه لأن الكراهة تنافي الثواب كافي حاشية الحرثى (قوله على المشهور)
ومقابلته أن الماء ينتجس إذا حلت فيه نجاسة قليلة وقتل عن إن القامص ولكنه ضعيف وقد حله ابن
رشد على الاحتياط لأنها نجاسة حقيقية وبني عليه أنه بعيد عنه في الوقت فقط وعلى المشهور
لإعادة (قوله فيقتير) أى حقيقة أو حكماً كما تقدم توضيحه ومن ذلك الماء المجمعول في القم إذا
مازجه الرين فذلك الماء طاهر غير طهور فاذا نزل من قبل غار جنة الرين فهو طهور هذا هو المعتدل
والخلاف الذى في المختصر لفظي وأما لو حصل البصاق في الماء وهو في إناء فانه لا يضر ما لم يكثر حتى يتغير به
فانه طاهر غير طهور لأن البصاق وإن كان طاهراً لكنه مستفرد ولذا اشتد تكثير ابن العربي على من يطبخ
أوراق المصنف والماء باللباق ليسهل قلبها وجعل ذلك من الجهل المؤدى للكفر وقصد بذلك مجرد

لا يستعمل في العادات
كسجن وطبخ ولا في
العبادات كوضوء غسل
كاسياً، ولذلك قال
(لا يصح منه الرضوء) أى
ولا غيره كما تقدم (وإن لم
يتغير الماء) به أى
بالتنجس (فان كان الماء
قليلاً والنجاسة قليلة كره
الرضوء منه على المشهور)
وأولى في الكراهة إذا
كثرت النجاسة وقل الماء
أى ولم يتغير وأما إن كثر
الماء فلا كراهة قلت النجاسة
أو كثرت . ثم أشار إلى
القسم الثاني وهو ما إذا
تغير الماء بطاهر فقال
(وقارة يحتلط بطاهر
فيستبره فان كان الطاهر
ما يمكن الاحتراز منه)
بأن كان ما يفرق الماء
قابلاً (كالماء المخلوط

الزجر لأنه لا يؤدي للكفر خصوصا وقد اغتفره السادة الشافعية وقال ابن الحاج لا يجوز مسح لوح القرآن
أو بطنه بالصاق ويتعين على معلم الصبيان أن ينعمهم من ذلك انتهى من حاشية الخرشى (قوله بالزجر ان
الخ) إنما أتى بأشلة ثلاثة لأن الأول مؤثر في اللون غالباً والثاني مؤثر في الريح غالباً والثالث مؤثر في الطعم
غالباً (قوله وما أشبه ذلك) أي كإن وعسل وصابون وكبخار المصطكي ونحوها بما يؤثر في الريح كإساق
توضيحه (قوله كالغدير) هو الماء المنقطع الجرى أي ما بقي من آثار الماء في الأرض فإذا جاء الصيف
لا يجدونه وفعل (ما يعني فاعل أي غادر لأنه يندثر أهله عند شدة الحاجة إليه أو بمعنى مفعول أي مضدور
أي متروك لأن النيل غدره أي تركه كذا في حاشية الخرشى ويجمع على غدران وغدر (قوله
المتغير) سواء كان المتغير بينا أم لاعلى المتمدن ويتيمم إن لم يجد غيره ولو توحشا به أعاد أبداً (قوله
بروث الماشية) ومثله البول (قوله الماء كولة اللحم) إنما قيده لأن كلامه في الطاهر ومعنى كلامه أن
الماء المنقطع الجرى إذا تغير أحد أوصافه بروث أو بول المواشي الماء كولة اللحم فإنه يسلب الطهور ويسواء
كان المتغير بينا أم لا (تنبيه) إذا بال حيوان غير الماء كولد اللحم في البحر واد تفتت منه غرة فهي
طاهرة وإن كانت متولدة من الماء والبول. أما إن تحققنا أنها من البول فهي نجسة أفاده بعض أشياخي
(قوله والبر المتغيرة تغيرا يينا) يعني أن البر إذا تغير أحد أوصاف ما فيها بوق شجر أو غشب أو تبن
أو حشيش أفتت الرياح فيها فإنه يسلب الطهورية سواء كان المتغير بينا أم لاعلى المتمدن فلا مفهم لقول
شارحنا تغيرا يينا (قوله أو يجبل السانية) أي بشرط أن يكون المتغير بينا والمراد بالين الفاحش والمعتبر
في ذلك قول أهل المعرفة. والسانية في الأصل اسم للحبل الذي يستقي به ويطلق على الدلو العظيم وعلى
الساقية وهو المراد هنا وعمل الضرر إذا كان جعلها من حلفه أو ليف لأن كان من حديد ونحوه فلا يضر
التغير به ولو بينا. وكذا القوديس أخرقة لاها من أجزاء الأرض ولا يضر تغير القرب بما يصلحها من
الدباغ مطلقا أي سواء كان بينا أم لأنه كما تغير بالقر كأي الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى خلافاً لبعث
الحطاب (قوله أو يجبل الاستقاء) أي حبل البر وكذا إذا تغير الماء بإنا خشب أو بدلو من جلد فإن تغير
تغيرا يينا أو لا فلا (قوله إذا كانت بالحاضرة) ليس هذا راجعاً لقوله أو يجبل السانية أو يجبل الاستقاء
كما هو ظاهر كلام شارحنا بل هو راجع لقوله والبر المتغيرة والحاصل أن كونها بالحاضرة إنما هو شرط في
البر المتغيرة بوق الشجر أو التبن أو نحوهما وكون المتغير بينا إنما هو شرط في حبل السانية فعبارة الشارح
فيها تحديم وتأخير كما قال شيخنا الأمير أي والأصل والبر المتغيرة بوق الشجر أو التبن إذا كانت بالحاضرة
سواء كان المتغير بينا أم لا والمتغيرة بجبل السانية أو بجبل الاستقاء تغيرا يينا فاقول الكلام على الشارح
سواء أقدم ماحقه التأخير أو آخر ماحقه التقديم فتأمل (قوله ففيها خلاف) أي بين ابن رشد وغيره
فإن رشد يقول بالجوair وهو المتمدن وغيره يقول بعدمه قاله لامة خليل ولا يظهر في البر البادية بهما
الجواز ولكن قالوا لا مفهم للحاضرة بل المداد على عصر الاحتراز سواء كانت في البادية أو في الحاضرة
بأن كانت البر في الحاضرة وفيها متسع ولا يمكن سدها فطلق فيها الرياح ورق الشجر أو التبن فيمنع
هته ولا يضر (قوله أو إلى ذلك) الأولى حذفه لأنه لم يشر بجواب الشرط بل بالجملة أنه يعلم قدمه على الجملة
لكن أولى أفاده شمعنا (قوله لها طهر في نفسه) أي ما لم يطرأ عليه بعد ذلك نجاسة فإن طرأت عليه
نجاسة ولو قليلة فإنه نجس ولو لم يتغيره لأن الماء المطلق له قوة يدفع بها عن نفسه بخلاف الماء المضاف فالجملة
التي فيها الكستان إن كان طعام الماء كطعم الكستان إذا بال بجانبها إنسان ونزل فيها قطرة بول أو جرح أصبه
فنزله فيها فقد طهر فاتها تنجس ولو لم يتغيرها فإذا كان في إناء بوله وإناء ماء وإناء لبن فأضفتنا البول على
الماء وبغيره فهو طاهر فإذا فرغنا عليه اللبن بعده فصير طاهراً غير طهور فلو أضيف الماء أو إلى اللبن ثم

بالزجر ان والودود
والعجين وما أشبه ذلك)
من المياه المتغيرة بالطهارات
كالغدير المتغير بروث
الماشية الماء كولة اللحم
والبر المتغيرة تغيرا يينا
بوق الشجر أو التبن
أو يجبل السانية أو يجبل
الاستقاء إذا كانت
بالحاضرة فإن كانت بالبادية
ففيها خلاف وإلى ذلك
كأنه أشار بقوله :

وضع عليه البول صار الماء نجسا لأنه صار كالطعام وينجس كثير الطعام المائع بالنجاسة القليلة وياخر بذلك يقال : لنا ثلاثة أشياء تخرج بإناء واحد يختلف الحكم فيها طهارة ونجاسة بتقديم بعضها وتأخير البعض الآخر نص على هذه المسألة الخطاب في شرح غليل . وقد نظم هذا الفرض شطنا الأمير بقوله :

قل للفقير إمام العصر قد مرجت ثلاثة بإناء واحد نسبو
لها الطهارة حيث البعض قدم أو إن قدم البعض فالنجس ما السبب
وقد نظمت جوابه من البحر والروى . فقلت :

فذاك ماء طهور فيه قد سقطت نجاسة لم تغير ثم قد نسبو
له كورد قفل ذا طاهر وإذا إضافة قدمت فالطاهر قد سلبوا
فصار ذا الماء بالنجس متصفا في العبادات والعمادات محتجب

(قوله فهذا الماء طاهر في نفسه الخ) يستثنى منه ما إذا تغيرت رائحة الماء بقطران ألقى جرمة في وعاء الماء فانه لا يضر ومن باب أولى التغير بالرائحة الباقية في الوعاء مع كونه لم يبق من جرمة شيء ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر على المعتمد . وأما التغير لونه أو طعمه فيضرسوا كان بجرمة أو بريحه إلا الدباغ لوعاء الماء فانه لا يضر التغير به مطلقا ، وأما التغير بالجمادى بأن تغير الماء برائحة كريهة كجيفة مثلا أو طيبة كنبوت مجاوره وتغير ريح الماء منه فانه لا يضر وكذا لو فرض تغير اللون والطعم فانه لا يضر كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هناك من أن اللون والطعم يضر فانه ضعيف والحاصل أن التغير بالجمادى لا يضر مطلقا على المعتمد وهذا كله إذا كان التغير بمجاور منفصل غير ملاصق أما إن كان التغير بمجاور ملاصق بأن كان الدهن على وجه الماء ولم يمازج فيه يله مبتنا وشمالا ويستعمل الماء ففيه قولان مرجحان وأما لو مازج بأن صارت الأمواج تضرب في الميعة فانه يضر والحاصل أن المسائل ثلاثة تغير بمجاور غير ملاصق وهو لا يضر وتغير بمجاور ملاصق غير مازج فيه قولان وتغير بمجاور ملاصق مازج وهو يضر قطعا . تنبيهات : الأول ، إذا تغير الماء بماء وضع من الورود والرحا ونحوهما فوق شبك القلة ونحوها ولم يصل إلى الماء فهو من قبيل التغير بالمجاور فلا يضر والثاني ، إذا بخرنا القلة ونحوها يبخور مصطكي أو يبخور عود أو نحوهما ثم حبسنا الدخان في القلة ثم صب عليه الماء فإن الماء يصير طاهرا غير طهور لأن الدخان حينئذ مازج الماء وغالطه ولما إن تغير الماء برائحة بخور إن شاء بعد ذهاب الدخان منه فلا يضر كما أفاده الشيخ في الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى وقال شيخنا الأمير الظاهر أنه يجرى فيه الخلاف فيه الماصق لأنه حينئذ ملاصق لإناء فيه رائحة وقد لاصق الماء . الثالث ، إذا حبسنا السعد في قم القلة ونحوها وتحلل فيه شيء فانه يضر كما أفاده بعض الأشياخ والرابع ، إذا تغير الماء بشيء طاهر كالزعفران ونحوه وأزال به عين النجاسة أو استنجى به فإن حكمها هو المنع بآل لا يرفع إلا بالأماء المطلق وإذا لاقى الحبل شيئا وهو مبلول أو لافاه بعد أن جف شيء مبلول فالمعتمد أنه لا يتنجس مالا على عمل النجاسة وكذا لو استجمر . ثم لاقى عمله بعد أن عرق ثوبا فإن الثوب لا يتنجس كما قاله سراج خلافا للخطاب قاله الشيرازي على غليل . ومن هذا لو أصاب الثوب بول ثم يمس ثم لاقى طعا ما فانه لا يتنجس وقد أورد في الطعام بكونه نجافا . أما إن كان مائعا فينجس وإن تضاء بعض شيو شطنا (قوله غير مطهر أميره) أي مادام متغيرا أما إذا زال عنه التغير فهو طهور مطهر أميره على المعتمد بأن أفرغ الماء المتغير في إناء فضررت إليه باح ونسفته حتى زال تغيره وعاد لحالته الأصلية فانه يجوز التطهير به على المعتمد وهذا خلاف زوال تغير النجس فإن المعتمد بقاء النجاسة فلا يجوز التطهير به ولو عاد لحالته الأصلية نعم إن زال تغير النجس بسبب خلط ماء مطلق عليه فانه يصير طهورا (قوله ونحو ذلك) أي من غسل أو ساخ بدين أو ثوب أو تدف

(فهذا الماء) أى التغير
بهذه الطاهرات (طاهر
في نفسه) لكنه (غير
مطهر لغيره) فيستعمل في
العمادات من طيب
وعجن وشرب ونحو ذلك

أو تبرّد (قوله ولا يستعمل في العبادات) لأن العبادات لا تصح إلا بالطهور (قوله ونحو ذلك) الأولى حذفه لأنه لم يوجد له مثال كما قال شيخنا (قوله إذا تغير بقراره) يدخل في القرار والجبر والطفل فقد نص البرزلي في نوازله على أن الماء إذا تغير بالطفل وصار أصفر فإنه لا يضر ، ونص أيضا في محل آخر على أن ماء المطر إذا تغير بالسطح تغير نجاسة لا يضر والجلس مثل الجبر كما نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه إجماعا من حاشية الخرشى (قوله أو عما لا ينفك عنه غالبا) أي تحقيقا أو ظنا أو شكّا بأن شك هل تغير الماء بما ينفك عنه أو بما لا ينفك عنه فالأصل بقاؤه على الطهورية فالتكليف ملغى وأما إن ظن أن ما تغير به الماء عما لا يفارقه فإنه يعمل على الظن . وأما لو علم أن المتغير مفارق وشك في طهارته ونجاسته فالأمر ظاهر غير طهور كما في الخرشى وغيره (قوله بالسبخة) هو يفتح السين ويجوز في الباء الفتح والكسر فالفتح على أنها واحدة السباخ والكسر على أنها صفة للأرض يقال أرض سبخة بكسر الباء أي ذات سباخ (قوله أو الحماة) يفتح الحاء المهملة وسكون الميم بعدها مفعلة مفتوحة (قوله أو الماء الجاري) لا مفهوم بل سواء الماء عليا أو صنعت منها أو أن تغيرته بمكثه فيها أو تسخينها بكثرة الحمامات أو أواني الفخار ولا يخرجها الصنعة عن طبيعتها الأصلية ولا كرامة في استعمالها على المشهور ولو ظهر طعم القدور في الماء ولم يشكر أحد من مضى الضوء من إناؤه الحديد مع سرعة تغيره ، وإنما كان الكبريت ومما به غير مضر للماء ولو نقل من معدنه ومنع التيميم به ومما به حيث نقل لأن التيميم طهارة ضعيفة (قوله على معدن) يفتح الميم وكسر الدال المهملة أي مكان (قوله زرنخ) بكسر الزاي المعجمة وهو تراب أحمر والكبريت بكسر الكاف تراب أصفر (قوله أو كبريت) ولو حرق أو صار عقاير في أيدي الناس . وأما تبيخ الماء بالكبريت فيضر على المعتمد كما في كبر الزرقاني واعتمده الأسياف (قوله أو نحو ذلك) أي من شب ونحاس وخديد وكحل وزاج وثورة وما بعد قراره (قوله فلو تغير بطول مكثه) بتليق الميم أي بأن أصفر أو غلظت مادته أو علتته دهنية من ذاته ولو فصلت منه وأقيمت له (قوله كالمطبل) بضم الطاء واللام ويصح فتح اللام كما في الحاشية وقال جلبي اللام مثله (كميته) التغير بالاطحلب لا يضر مطلقا سواء كان التغير بينا أم لا مالم يطبخ في الماء فإن طبخ فيه سلب الطهورية (قوله وهو خضرة الخ) أي المسبلة عند العامة بالريم (تنبيه) أدخلت الكاف في قوله كالمطبل الخبز وهو ما يثبت بجانب الحائط الملاصق للماء والبر الذي يذقه الماء إلى البر وأدخلت الكاف أيضا السمل الخبز فلا يضر التغير به سواء كان كبيرا أو صغيرا ، وأما إن مات لحكه حكم الطاهر فيضر التغير به ويصير الماء طاهرا غير طهور ، وأما تغير الماء بخمر السمل فلا يضر سواء كان حيا أو ميتا احتياجا إلى ذكره وأما هذا والمعتد كما في الخطاب والفردوس وغيرهما ونقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الزرقاني الكبير خلافا لما في الحاشية هنا وحاشية الخرشى من أنه مضر فإنه ضعيف (قوله لا يطهور من كلامهم) هذا هو المعتد (قوله وعن مالك كراهته) هذا ضعيف (قوله بغمرة) يفتح حين وسكون العين وهي الطين الأحمر والمغرة لا تضر ولو صنعت منها أو أن تغير الماء بمكثه فيها كما قال الأجهوري ونصه وإذا جعل من المغرة إناؤه ووضع فيه الماء وتغير فإنه لا يسلط الطهورية (قوله ولو طرح فيه نصدا) أي ولو طرح كل من المغرة والتراب في الماء قصدًا لو كان التغير كثيرا فإنه لا يضر بغير تنبيهان : الأول ، لا يضر تغير الماء بالمخبل ولو طبخ به وحاصل هذه المسألة أن الملح إن كان أصله ماء وجد فلا يسلط الطهورية على المعتمد أو اتفاق وإن كان مصنوعا من نبات الأرض كالزك أو فيسلب باتفاق وإن كان مصنوعا من تراب أو معدن يابئ يؤخذ من معدنه حجارة فالمعتد عدم السلب أفاده الشيخ في حاشية الخرشى الثاني ، قال ابن عمر لو كان في أصل الماء شجرة فتغير لون الماء أو طعمه أو ريحه من غير ما فيه لا يضر مطلقا مشرة أم لا على المعتد كما قال الخطاب والشيخ غيبي وغيرهما (خاتمة) قال الزرقاني للمياضي والمناطس

ولا يستعمل في العبادات
لا في وضوء ولا في غيره
أي من غسل وإزالة
نجاسة ونحو ذلك (وإن
كان) الخاطا للماء (عما
لا يمكن الاحتراز منه) كما
إذا تغير بقراره أو بشيء
عما لا ينفك عنه غالبا
(كلما المتغير بالسبخة)
وهي التراب المالح (أو
الحماة) وهي الطين
الأسود أو الماء الجاري
على معدن زرنخ أو
كبريت أو نحو ذلك
فلو تغير بطول مكثه أو
بمتولد منه كالمطبل وهو
خضرة تغلظ الماء فإنه
يجوز استعماله ولو مع
وجود غيره وعن مالك
كراهته حينئذ وكذا
لا يضر الماء المتغير بغمرة
أو تراب ولو طرح فيه
نصدا (فهذا كله طهور
يصح الوضوء منه

المعدة للوضوء والفعل إذا تغير أحد أو صافى الماء لا يصبغ منه الوضوء والفعل وهذا باطل وإقامة الماء فيه أو أمانا مجرد له ماء آخر ويبقى بعضه ويصب عليه ماء آخر جديد كما طس الحمامات أى بحيث يقلب على الظن زوال تنبره به فيجوز منه الوضوء والفعل (قوله والله أعلم) فيه إشارة إلى جواز استعمال هذه اللفظة وزعم بعض الخنفية أنه لا ينبغي استعمالها لإيهاه الشك في الحكم الذى قبله ورد بأنه لا إمام فيه بل في غاية التعظيم المطلوب كما يدل عليه بعض الأحاديث بل القرآن دال عليه قال الله تعالى : « الله اعلم حيث يجعل رسالته » وقد قال على كرم الله وجهه : ما بردها على كبدى إذا سئلت عما لا أعلم أن أقول الله أعلم (قوله على طهارة الحدث) أراد بالطهارة الفعل الذى هو التطهير ولم يرد بها الصفة الحكيمة التى عرفها ابن عرفة (قوله إلى صغرى وكبرى) فإن قلت أفعال التفصيل إذا جرد من أن والإضافة لغيره أن يلزم للأفراد والتذكير . فالجواب أنه ليس المراد هنا حقيقة المفادلة بل هى تسمية اصطلاحية (قوله وبدل عنهما) يحتمل أنه معطوف على ما قبله وبدل كل قسم في حكمه فلا يلزم الزيادة على قسمين ويحتمل أنه معطوف على طهارة الحدث والعطف يقتضى المغارة بناء على أن المراد بالطهارة ما رفع الحدث والتميم مبيح فقط كإساقى توضيحه الضمير في منه أراجع للصغرى والكبرى أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله وهو الوضوء) ذكر الضمير مراعاة الخبر الذى هو الوضوء . ولو راعى المرجع لقائل رعى لكن مراعاة الخبر أنصح (قوله وما يشتمل عليه) أى من اشتمال الشكل على أجزائه (قوله من فرائض الخ) فيه إشارة إلى أنه ينبغي للخصص تمييز ذلك لكن لو لم يميز بعضها من بعض فوضوء صحيح على المعتدل إذا أتى بوضوءه على الوجه المطلوب وكذا لو اعتدأ بها كلها فرائض . أمانا اعتقد أنها كلها سنن أو مندوبات فالوضوء باطل .

(باب فرائض الوضوء)

اعترض بأن فرائض جمع كثرة وهو لما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له مع أن فرائض الوضوء سبعة . وأجيب بأنه استعمل جمع الكثرة موضع جمع القلة أو أن مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة فهو موافق لجمع القلة في المبدأ وخالفه في الانتهاء (قوله جمع فرض) الأول أن يقول جمع فريضة كما صنع الشرعيين لأن فعلا لا يجمع على فاعل إلا شذوذاً ، وأما فعلة فتجمع على فاعل قياساً كصحيفة وصحائف (فائدة) أعلم أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة على المعتدل خلافاً لما ذكره شارحناف باب التيمم فإنه ضعيف كما سيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى وإنما يختص بهذه الأمة الفردة والتحجيل في البخارى قال رسول الله ﷺ : إن أمى يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء ، الحديث وهذا أيضاً لم يسم طول عمره لعذر لأن التيمم بدله لقوله ﷺ والصعيد وضوء المؤمن ، بل قال بعضهم هذا ثابت لهذه الأمة يوم القيامة من توضأ منهم ولم يتوضأ كإني الشرعيين والصحيح أن الوضوء فرض صريحة ليله الإسراء حين جاء جبريل فترضاً وعلم النبي ﷺ الوضوء ذكره جماعة من أهل الحديث خلافاً لبعض الشراح هنا (تنبيه) من تعمد الصلاة بغير وضوء فلا يكفر ما لم يستعمل ذلك وقالت الخنفية بكفر مطلقاً (قوله) ويطلق الفرض هذا يصدق بكون الفرض أهم وهذه الأمور أخص فكان الأول أن يقول وهو مرادف للبحث الخ واعلم أن الفرض في اللغة التقدير والقطع قال الله تعالى وسورة أنزلناها وقرضناها ما أى قدرناها وقطعنا الأحكام فيها واصطلاحاً ما يثبت على فعله ويعاقب على تركها وهو بهذا المعنى مرادف للبحث الخ ويطلق بمعنى ما تتوقف صحة العبادة عليه وجواز الاتيان بها عليه فيشمل وضوء الصبي والوضوء قبل دخول الوقت وهو المراد هنا فإن قلت مرادفة الفرض للبحث وما بعده ظاهرة على المعنى الأول وأما على هذا المعنى فلم تظهر قلت أجاب الشيخ في الحاشية هنا بأنه لا مانع من المرادفة حتى على هذا المعنى ومعنى كونه محتاحاً

واقفه أعلم) ولما أنبى الكلام على الماء المطلق شرع في الكلام على طهارة الحدث وقسمها إلى صغرى وكبرى وبدل عنها وبدأ بالصغرى وهو الوضوء وما يشتمل عليه من فرائض وسنن وفصائل مبتدئاً بالأول فقال :

(باب) في ذكر (فرائض الوضوء) جمع فرض ، ويطلق الفرض

الصبي ولازاله وواجبا عليه أنه لا يصح الوضوء منه بدون ذلك (قوله على الاحتيم) أي أن هذه الأمور الأربعة كلها بمعنى واحد عند الأئمة الثلاثة إلا في باب الحيض فإن الواجب ما ينجر بالدم والقرض ما يبطل الحيض بتركه، وأما عند الحنفية فالقرض ما ثبت بدليل قطعي والواجب ما ثبت بدليل ظني فقول الشارح يطلق القرص على الاحتيم والواجب الخ أي خلافاً لآي حنيفة (قوله وشروط وجوبه الخ) أعلم أن شروط الوضوء على ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وهي خمسة البلوغ وإمكان الفعل وثبوت حكم الحدث أو الشك فيه والقدرة على استعمال الماء ودخول الوقت وقيل إن دخول الوقت سبب في الوجوب لا شرط وشروط صحة فقط وهي ثلاثة الإسلام وعدم الحائل على الأعضاء كالدخول المتجدد وأما الزيت الموجب لتقطيع الماء فلا يعدساً ثلاثاً لعدم المنافي كخروج ريح وشروط وجوب وصحة معا وهي خمسة العقل والبلوغ الدعوة وانقطاع دم الحيض والنفاس ووجود الماء الكافي وعدم النوم والغفلة والسهو لجملة الشروط ثلاثة عشر أركانها شرباء على أن دخول الوقت سبب في الوجوب لا شرط هذا هو الصواب في عدها كافرده المحققون من الأشياخ وهذا علمت ما في كلام شارحنا من المؤاخضة والتخليط فإنه جعل الإسلام شرط وجوب مع أنه شرط صحة على الراجح وجعل العقل وارتفاع الدمين وبلوغ الدعوة وكون المكف غير ساه الخ ووجود ما يكفيه من الماء المطلق شروطاً في الوجوب مع أنها من شروط الوجوب والصحة معا وأسقط من شروط الصحة اثنين ومن شروط الوجوب اثنين أيضاً هما ثبوت حكم الحدث والقدرة على استعمال الماء وذكر منها ثلاثة وكل هذا يعلم بما قرأناه مع التأمل فيه مع كلام الشارح وأما قول الشيخ في الحاشية هنا وقد ترك الشارح شرطاً واحداً من شروط الوجوب فيه شيء مما علمت أنه ترك شرطين وهذا التقرير تعلم ما في كلام السكندري وغيره من المؤاخضات أيضاً فاعلموه وقد نظمها شيخنا الجدادوي فقال :

وصحح التطهر من أصلاً	وليس حائل وناف فاعلاً
وبالبلوغ ثم وقت أوجب	وما قاضى وليس كره فانسب
وقدرة على الذي يطهر	فذلك خمس للوجوب تظهر
والعقل وارتفاع نوى الدماء	بلوغ دعوة فشرط لها
وجود ما يكفي من المظهر	وليس غفلة ونوم حرر

وما تقدم من أن العقل وبلوغ الدعوة ووجود الماء الكافي من شروط الوجوب والصحة مما إنما هو في حق المكلف أما الصبي فكل من الثلاثة شرط صحة فلو قيل طلب بدل وجوب لكان أولى (قوله الإسلام) المستند أنه شرط صحة كما تقدم لأن الصحيح أن الكفار غاطبون بفروع الشريعة حتى قال بعضهم لا يجوز عزومة الكافر في نهار رمضان لأن فيه إغارة على حرام وقائدة خطاياهم بها أنهم يذبون عليها في الآخرة فإزاره على عذاب الكفر بدليل وما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين قال شيخنا الأمير وفي جعل الإسلام وما بعده من الشروط بحث من جهة أخرى لأنه لا يعد من شروط الشيء وجوب إلا ما كان خاصاً به والإسلام ليس خاصاً بالوضوء وكذا ما بعده (قوله والعقل) هذا شرط وجوب وصحة كما علمت وكذا ارتفاع دم الحيض والنفاس (قوله والبلوغ) أي فوضوه الصبي مستحب فإذا بلغ بعد أن توضح ولم يقتض وضوءه فإنه يكفيه نظر الاشتراك في الوجوب الوضعي نظير الوضوء قبل دخول الوقت فإنه مندوب فاندفع ما قيل إن فيه نية غير الواجب عن الواجب بخلاف الصلاة إذا صلاها ثم بلغ في وقتها فإنه يعمدها وجوباً فأفاده شيخنا الأمير (قوله ودخول وقته الصلاة) فالوضوء قبل دخول الوقت مستحب لكنه أفضل من القرص الذي هو الوضوء بعد دخول الوقت وكذا البدء بالإسلام فإنه سنة لكنه أفضل

على الاحتيم والواجب واللازم
وشروط وجوبه الإسلام
والعقل والبلوغ وارتفاع
دم الحيض والنفاس
ودخول وقت الصلاة
الحاضرة أو ذكر الغائبة

من الفرض الذي هو رد السلام وكذا إبراء المعسراته مندوب ولكنه أفضل من انتظار يسره هو واجب لقوله تعالى «ولن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم» وقد جمعها الجلال الذي السيوطي في قوله :

الفرض أفضل من تطوع عابد حتى ولو قد جاء منه بأكثر
إلا التطهر قبل وقت وأبتدا . للسلام كذلك إبرا (١) المعسر

(قوله وبلوغ الدعوة) هو شرط فيها كما علت (قوله من المصوب ونحوه) أي كالمسكوك والمرضى (قوله وكون المكلف غير ساء الخ) هو شرط فيها أيضا كما تقدم فإن قلت حصل هذا أن النية تكون من الشروط مع إتمامها من الفرائض فالجواب أن النية قدر زاد على كونه غير ساء ولا تأثم ولا غافل لأن النية من باب الإرادات لا من باب العلوم والمعارف نعم جعلها بعضهم من الشروط مستندا لكون قصد الشيء وإرادته خارجا عن ماهيته وحقيقته أناده شيخنا الأمير (قوله ولا غافل) كان المناسب أن يضم التفتة للمصوب وقول وكون المكلف غير تأثم ولا ساء لانهما بمعنى واحد، قال في الصباح سباحت يسره غفل قلبه حتى زال عنه فلم يتذكره انتهى (قوله ووجود ما يكفي من الماء) هو شرط فيها كما تقدم (قوله من الماء المطلق) فلو اشتبه الماء المطلق بغيره فيتوضأ بعد غير المطلق ويزيد إزاء أن كان عنده خمسة أو أن من الماء المطلق وخمسة فيها ماء غير مطلق واشتبه المطلق بغيره فيتوضأ بخمسة أو أن ويزيد إزاء ويصل ست صلوات ويفرد كل وضوء بصلاة ويجزم النية عند كل وضوء وصلاة هذا إذا كان غير المطلق نجسا فإن كان طاهرا كماء ورد فيجمع الوضوءات ويصل صلاة واحدة (فرج) إذا وجد ماء مطلقا قليلا لا يكفي أعضاء الوضوء وإزاء بول فإذا خلط عليه البول لم يغيره ويكفي أعضاء وضوءه فهل يجب عليه خلطه بالنجاسة ويتوضأ أو يتركه ويتيمم قال شيخنا الأمير لا نصر في ذلك والقواعد تعضد أنه يتركه ويتيمم لأن الانتفاع بذات النجاسة لا يجوز فإذا وقع وزل وخلطه وجب عليه الوضوء ولا يجوز له التيمم (قوله والوضوء الخ) الوضوء مشتق من الوضوء وهي النظافة والحسن وقد يطلق لغة على غسل عضو فأفوقه كافي حديث «بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده» وأما شرعا فهو طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص كافي الأجورى وهذا أحسن من التعريف الذي في الحاشية هنالكة لا يشمل جميع أجزاء الوضوء فانظر والدليل على وجوبه الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فهو قوله تعالى «إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية» وأما السنة فهو قوله عليه السلام «لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ» وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على وجوبه (قاعدة) «روى مسلم» من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره، وورد أيضا «إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه يخرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجليه» حتى يخرج نقيما من الذنوب، وهو محمول على الصغائر وورد أيضا «إذا توضأ أحدكم خرج جميع ذنوبه من ممحه وبصره ويديه ورجليه فإن قعد قعد مغفورا له ومن مات على الوضوء مات شهيدا» وورد أيضا من بات طاهرا بات معه في شعاره ملك يستغفر له ويقول اللهم اغفر لعبدك فلان فإنه بات طاهرا» (قوله والوضوء بعض الواو ونحوها) أي الفعل وكذا الماء (قوله وقيل بالضم الخ) هذا هو المعروف في اللغة وأما الأول فساد كافي الثاني أو ضعيف كافي الحطاب فكان المناسب لشارحنا أن يقدم القول الثاني أو يقتصر عليه وأما تأخير فليس بمناسب (قوله للقول) أي استعمال الماء (قوله اسم الماء) أي مطلقا أو بعد كونه معدا للوضوء أو بعد استعماله فيه احتمالات ثلاثة أحسنها الأخير (قوله جمع سنة) وهي لغة الطريقة خيرا كانت أو شرا وفي اصطلاح الأصوليين أقواله عليه السلام وأفعاله وتقريراته ويزاد في اصطلاح المحدثين وصفاته وفي اصطلاح علمائنا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره

وبلوغ الدعوة وإمكان
الفعل احترازاً عن المصوب
ونحوه وكون المكلف غير
ساء ولا غافل ولا تأثم .
قاله أبو الحسن على القرطبية
وجوده ما يكفي من الماء
المطلق والوضوء بعض الواو
وفتحها وقيل بالضم اسم
الفعل وبالقح اسم للداء
(و) في ذكر (سنه) جمع
سنه وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم

(١) إبرا بالفصحى حتى
يصح الوزن اه مصححه .

مستشها

فانما
الفضل

في جماعة وواظب عليه كما قال شاورنا وقال غيرهم هي مافعله النبي ﷺ وداوم عليه سواء أظهره في جماعة أم لا لعل هذا التعريف تدخل وركعتا الفجر لأنه فعلهما وداوم عليهما ولم يظهرهما في جماعة فعل هذا تكون وركعتا الفجر سنة وهو قول في المذهب . وقيل فضيلة وقيل رغبة وهو المشهور (قوله وأظهره في جماعة) أي فعله ﷺ في جماعة وفي هذا التعريف بحيث من وجهين : الأول أنه لا يناسب ما نحن فيه لأن الفعل في جماعة إنما يناسب ما كان عبادة مستقلة كالعبدان مثلاً ولا يناسب الوضوء ونحوه كفصل الجمعة . الثاني أنه قاصر على الصلوات التي كان يفعله في جماعة كالعبدان والكسوف والاستسقاء ولا يظهر في الوتر لأن النبي ﷺ لم يفعله في جماعة فلذا تصل فرادى مع أنهما من السنن المؤكدة وبالجملة فالأول ضبط السنن بالعدل لها خمسة : الوتر والعبدان والكسوف والاستسقاء وركعتا الطواف وأما ضبطها بالتعريف ففيه ما علبه آفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من تقرير بعض شيوختنا . ومن حاشية شيوختنا الأمير . وأجاب بعض شيوختنا بأنه تعريف بالأخص أي تعريف لبعض أفراد السنة وقال بعض شيوختنا ليس معنى قول الشارع وأظهره في جماعة أنه فعله بجماعة بأن حصل بهم إماماً كما فهمه الشيخ في الحاشية فاعترض بما سمع بل المعنى أنه فعله وأظهره بمحضرة جماعة سواء كان ذلك الفهرود صلاة أو غيرها سواء كانت تلك الصلاة صلوا إماماً بجماعة كالعبدان أو منفرداً كالوتر فلا يراد غسل الجمعة ونحوه ولا الوتر حيث صار كلام الشارع صحيحاً لا غيراً عليه فتأمل (قوله وواظب عليه) هذا اصطلاح غير العراقيين وأما العراقيون فالسنة عندهم ما قابل الفرض فلا فرق عندهم بين السنة والفضيلة (قوله جمع فضيلة) إما بمعنى مفضولة بالنسبة للسنن أو بمعنى فاضلة ، أي متصفة بالفضل باعتبار ترتيب الثواب على الفعل أو لتفضيلها على المباحات وعللة التسمية لا تقتضي التسمية فلا يرد السنن ونحوها (قوله مافعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي ولم يداوم على فعله كما في الشريعتين وقال الشيخ في الحاشية سواء دوام على فعله كالفجر أم لا فالفجر ليس سنة بل هو فضيلة أهـ لكن تقدم أن الفجر فيه أقوال ثلاثة والمشهور منها أنه رغبة أعلى من الفضيلة وأقل من السنة والأولى ضبط الرغبة بالعدالة ليس نارغبة إلا للفجر بقي شيء آخر وهو أن قول الشريعتين وغيره الفضيلة مافعله النبي ﷺ ولم يداوم عليه معترض بأن من خصوصياته ﷺ أنه إذا فعل فعلاً وجب عليه المواظبة عليه . وأجابوا بأن المراد بالمواظبة عدم القطع بالسكينة وليس المراد أنه يفعله في كل أوقاته . فإن قلت إنه وواظب على التراخي ثم تركها وقطعها فالجواب أنه لم يتركها رأساً وإنما تركها في الجماعة فقط (قوله في غير جماعة) فإن قلت هذا التعريف ليس بجامع لعدم شموله صلاة التراخي فقد فعلها ﷺ بمحضرة جماعة إماماً وإن لم يداوم عليها . قلت أجاب بعض شيوختنا بأنه تعريف بالأخص أي تعريف لبعض أفراد الفضيلة . وقال الشيخ في حاشية الحفرى ولو عرفوا السنة والفضيلة بتعريف مساوٍ لقول السنة هي ما طله الشارع وكأدوم وعظم قدره وكثر أجره ولم يدل دليل على وجوبه والفضيلة ما طلبه الشارع وخفف أمره ولم يؤكد أنه انتهى ومثله في الشريعتين (قوله فاما فرائض الخ) هذا من باب الحكم على المجموع أي أن أفراد الهيئة المجتمعة سبعة (قوله الثانية) مصدر نويث الشيء إذا أردته وأصلها نوية اجتماعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء . واعلم أن النية يتعلق بها عشر مباحات الأول ما حكمها الثاني ما من منها الثالث ما حقيقته الرابع ما لم يصدقدها الخامس ما كيفيتها السادس ما أثرها السابع ما عملها . الثامن هل هي عرض أو جوهر التاسع هل هي خاطرة أو سائلة . العاشر هل هي للخلق أو للخلق والجواب . عن ذلك كله أن يقال أما حكمها فهو الوجوب كما ذكره المصنف

وأظهره في جماعة وواظب عليه ولم يدل دليل على وجوبه (و) في ذكر فضائله جمع فضيلة وهي مافعله النبي صلى الله عليه وسلم في غير جماعة . ولم يواظب عليه ولم يدل دليل على وجوبه ثم أشار إلى القسم الأول بقوله (فأما فرائض الوضوء فسبعة) أولها (النية :

وأما من أفتد غسل الوجه كاذره المصنف أيضاً وأما حقيقة تها فهي التصديق بالناوح وأما المقصود منها تمييز العبادات عن العبادات أو تمييز العبادات بعضها من بعض كاذره المصنف بقوله شرع النية الخ وأما كيفية تها ثلاثة أوجه أولها نية رفع الحدث . ثانيها نية الفرض . ثالثها نية استحبابه ما كان الحدث مانعاً عنه وقد أشار شارحنا لهذه الأوجه الثلاثة بقوله إلى الشيء كما يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى وأما شرطها فأربعة الأول أن تقارن أول العبادة وإليه أشار المصنف بقوله مقروناً بفعله والثاني كون النوى معلوم الثبوت أو مظنون لا مشكوك فيه وإليه أشار بقوله والعزم على فعله كما يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى . والثالث عدم الإتيان بمخالف لها . والرابع كون النوى مكتسباً لقائياً أو تابعاً للمكتسب كالوجوب في صلاة الفرض والندب في صلاة النفل فانها حكان شرعيان صفتان فلا مكتسبان للعبد لكن يجب المقصد إليهما تبعاً لمكتسب العبادة كرهذا الشيخ في الحاشية تبعاً للزرقاني والشيخين وغيرهما قال شيخنا وفي بحث لأنها إذا كانت ليست من مكتسبة فلا يصح طلب الشارع لها لأنه لا تكليف إلا بفعل اختياري أي بمكسوب اختياري قال شيخنا ويمكن الجواب بأنها ليست من كب الظاهر بل من الباطن فتأمل وأما عملها فالتقلب عند أكثر الفقهاء أو الدماغ والعقل عند أكثر الفلاسفة والأفضل استحصال النية في القلب والنطق باللسان ليس بشرط بل الأفضل تركه على المعتدومي عرض لأوجه رقيماها بالقلب وهي ساكنة في حق الأنبياء خاطرة في حق غيرهم وهي الخلق لا للخلق والحاصل أن المصنف ذكر حكمها وزمنها والشارح ذكر حقيقتها والمقصود منها وكيفيتها وشرطين من شرطها وقد علت الباقي ، وقد نظم المباحث العشرة شيخنا الليل فقال :

والتصدق الشيء حقيقة أنه
وحكمها الوجوب والزمن يرى
تيممها لعادة عن غيرها
وشرطها كون النوى علم
أو كونه مكتسباً للشخص
فقدما فيها وكيفيتها
وزدت كونها لحائق النوى
في الأنبياء ساكنة قطعاً وفي

عند غسل الوجه

وأعلم أن النية لا تحتاج لنية أخرى فهي كالقائمة من الأربعين تجزئ عن نفسها وعن غيرها لأنها لو احتاجت إلى نية لا احتاجت النية إلى نية أخرى وهكذا في لزوم الدور أو التسلسل (قوله عند غسل الوجه) أي إن غسله أولاً ولا اعتدأ أولاً واجب كما إذا نكس وقيل عند غسل اليدين وأفهم قول المصنف عند غسل الوجه أنها لو تأخرت عن غسل الوجه لا تجزئ . ولو قليلاً وكفى لو تقدمت بكسر وأما تقدمت يسيّر فالاعتماد لأجزاء ومثال اليسير أن يخرج من بيته إلى حمام نحو المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام من أريد دارها لأن الإمام حده بذلك وهو ما قاله الراد القرية الصغيرة كالمدينة مثلاً إذ ذاك والحال أنه لو سئل عند الفعل لم يجب . أما إن أجاب فهي نية حكمية كافية باتفاق كما يأتي في فرع بمن ذهب إلى الميضة ليتووضأ فلما وصل إليها توضع ولم يستحضر النية أجراً عنه الأول وكذا من أمر زوجته أو خادمه أن يعوضوا له الماء ليتوضأ ولم يستحضر النية عند أخذه ذلك لأن طلبه الماء قرينة على قصد الطهارة وهو عين النية كما في الشرعيتين (تنبيه) لا يضر رفض النية بعد تمام الوضوء والحاصل أن الحقائق ثمانية وضوء وغسل وتيمم واستكاف وصلاة وصوم وحج وعمره . فالوضوء

والفعل لا يرتفعان بعد الفراغ ويرتفعان في الإثناء والتيمم والاعتكاف كذلك على الظاهر وكذلك الصلاة والصوم على المشهور وقال بعضهم يرتفعان مطلقاً وما قولنا لأن مرجحاً أن أظهرهما الأول وأما التيمم فقال بعضهم إنه يرتفع في الإثناء فقط ولا يرتفع بعد الفراغ وهو الذي اعتمد الشيخ في حاشية الخرشى وقال بعضهم إنه يرتفع مطلقاً لأنه طهارة ضعيفة ورجحه الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا ، وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقاً . وقد نظمت ذلك قلت :

والفعل والوضوء في الإثناء ارتفعوا فقط بلا خفاء
كالصوم والصلاة في المشتر ومثله اعتكافهم في الأظهر
تيمم يرتفع إذا مطلقاً هذا هو القول الذي قد ارتقى
والحج والعمرة مطلقاً فلا يرتفعان قافهم ما نقلنا

(قوله وهى القصد) أى التصديق بالقلب إلى الشيء وأراد بالشيء فرض الوضوء أو رفع الحدث أو استحبابه ما كان الحدث مانعاً منه فيكون فيه إشارة إلى كيفية النية كما سبق فلو قال نويت فرض الوضوء لارفع الحدث وبالعكس بطل التناقض وكذا لو قال نويت الوضوء من البول لمن مس الذكر بطل وكذا عكسه وأما إذا أخرج بعض المسباح بأن قال نويت فرض الوضوء للصلاة لمس المصحف أو عكسه أو نويت الوضوء لمس المصحف لالطواف أو قال نويت الوضوء للظن بالعمرة فإنه لا يضروه أن يفعل به ما شاء وما لا يضرون أيضاً أن ينوي الوضوء لرفع الحدث والتبرد أو ألتفتي وأما لو توسعاً

بنية تجديد الوضوء ثم تبين حدثه فلا يجوز ، لأنه نوى به التندب والتندوب لا يقوم مقام الواجب .
(فائدة) أعلم أن الوضوء أربع عشرة سبعة يصح بالوضوء لبعضها فعل غيرها وهى الوضوء لفرائض

وللتوافل وللمس المصحف وللتجارتين وللكسوف والاستسقاء وسبعة لا يصح بالوضوء واحد منها فعل غيرها مما يتوقف على الطهارة وهى : الوضوء لقراءة القرآن ظاهر أول دخول المسجد وللدخول على السلطان ولزيارة الأولياء والعظاكة والتبرّد والتعليم والضابط في ذلك أن الوضوء لما لا يفعل إلا بالطهارة يفعل به غيره والوضوء لما يفعل بالطهارة وبدونها لا يفعل به مما يتوقف على الطهارة كما قرره شيخنا البيل وغيره (فولنا زاد بعضهم والعزم الخ) قال الشيخ في الحاشية لأجابه لهذه الزيادة لأن النية هى القصد الأدنى إلى العزم والمقصود منها وهو التميز حاصلاً بدون ذلك العزم فالعزم ليس

داخلاً في حقيقة النية وما يؤيد هذا قولهم إن النية الحكيمة كافية كأن يأخذ الماء على وجهك مع الماء مع عدم ملاحظة نية في قلبك ولكن أوسلت وقيل لك ماذا تفعل قلت أتوضأ . وأجاب شيخنا الأمير بأن الناحية أشار بقوله والعزم إلى أن شرط النية أن تكون جازمة لا مشكوكاً فيها وكذلك لو توضأ شخص وقال إن كنت أحدثت فله فتيته لا تجزئيه لكونها مشكوكاً فيها لأنه جعل الوضوء مسبباً عن الحدث المشكوك فيه فلو جعله سبباً عن شك وتروّده لصح وضوءه فقد علمت أن هذه الزيادة حسنة (قوله وبعضهم) أى وزاد بعضهم بقوله والنية هى القصد إلى الشيء مقروفاً بفعله أى مصاحباً لفعله

هذا هو الأصل في النية واستثنوا من ذلك الصوم لمصلحة مقارنة أول جزء من الفجر للنية ويجزئ النية في الصوم من الغروب كإسباني في بابه إن شاء الله تعالى (قوله لتمييز العبادات) أى التي تحتاج إلى نية (قوله عن غيرها) وهو العبادات كتمييز غسل الجنابة عن غسل الجمعة والعيدين (قوله لغسل الوجه) أى بباطن كفه كإسباني ولا يشترط في الفسل نقل الماء إلى العضول لو فرض أن المطر نزل على وجهه فذلك أجزأ بخلاف المسح فإن النقل يشترط فيه كإسباني ولا يشترط في الفسل أن

وهى القصد إلى الشيء .
زاد بعضهم : والعزم على فعله
وبعضهم : مقروفاً بفعله
وشرحت النية لتمييز
العبادات عن غيرها وتمييز
بعضها عن بعض (و)
فانها (غسل الوجه)
وحده طويلاً :

يسيل الماء عن العضو وأما سيلانه على العضو فهذا لا بد منه لأنه إذا لم يجر عليه الماء كان مسحا لا يغسل فلا يجوز به ولا بد أيضا أن لا يضاف الماء وهو على العضو أما إن أضيف الماء وهو على العضو بأن وضع الماء على وجهه وكان عليه شيء يغير الماء كما تقطر أن مثلا فيمسح الملائكة تغير الماء فلا يجز به وأما لو تغير الماء بعد أن عم العضو ولم يتغير إلا بعد تشبده في ذلك فهذا لا يضر والموضوع أنه لم يكن عليه حائل متحتم .
 (فتيه) قال سيدي ذروق العاقل في الوضوء أمور : منها صب الماء من دون الجهة وهو بطل ومنها نفث اليد قبل إصال الماء إليه وهو مبطل أيضا ومنها لطم الوجه بالماء وهو جهل لا يضر ومنها التكبير والتشهد عند ذلك وهو منكر ومنها غير ذلك أنظر الشرحي (قوله الوجه) مشتق من الوجهة وهي الحسن لأنه أحسن أعضاء الإنسان وأشرفها أو من الواجبة لخصوصها بهوأل في الوجه للجنس فيصدق بما إذا كان له وجان أو أكثر وإن لم يكن له إلا عنق ورأس (فائدة) قال في السليمانية لو خلقت امرأة أسفله متحدة أعلاها متعدد ولها فرج واحد وتمسح الرأس ونفسل الوجهين والأيدى الأربعة ونفسل الرجلين ويجوز نكاحها على المعتد كما أو تضاء أن عرفه لأن محل الوطء متحد وترث إرثا ، أو واحدة إن مسح عليها في نومها فانتكح معا وأما إن انتكحت أحدهما دون الأخرى فترث إرثا من رأتين كما أنفي بهذا على كرم الله وجهه قال بعضهم وهذا من عجائب الخلق وقد رأى الإمام الشافعي امرأة مثل ذلك في بلاد اليمن ثم إنه غاب سنين ورجع فقيل له أحسن الله عزاءك في أحد الجسدين فقامت فربط بخصيط وثيق فقبل وقطع وحكى أنه تزوج بتلك المرأة فلولا كان رجل متعدد أعلاه وأسفله متحد ليجوز له أن يتزوج امرأة لا ولا واستظهر بعض شيوخنا الأول وأما عكس هذه المسألة بأن كان أعلاها متحدة وأسفله متعددًا بأن كان لها أربعة أرجل وفرجان فيجب عليه غسل الأربعة أرجل ويجوز نكاحها على الظاهر وترث إرثا من امرأة فقط (قوله من منابت) جمع منبت وهو موضع التبت وظاهره أن النابت جزء من الوجه وليس كذلك كما قال الجزولي وغيره فلا يجب غسل ما فوق الجهة إلا جزء النابت الواجب به كما أنه مسح الرأس يجب مسح جزء من الوجه لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهذا يغزى فقال لنا فرض يغسل وي مسح فقال في جوابه هو الحد الذي بين الرأس والوجه ، وقد نظمت ذلك فقلت :

قل للفتية إمام العصر يا خلى فرض له المسح بإصباح مع الغسل
 وقد نظمت جوابه فقلت :

جوابه الحد بين الرأس يافئنا والوجه فاعظ لها عن أولى النقل

(قوله شعر) بفتح العين وسكونها والفتح في الجمع أشهر والأصح في الأفراد السكن (قوله المعتاد) احترز به عن الأسلع وهو ما انحسر شعر وجهه إلى ناصيته والأغم الذي نزل شعره على جبهته فكيفيه أن يغسل وجهه إلى آخر المعتاد والغمم يدل على الجبن والبلادة وأما النزع فيدل على الكرم والشجاعة (قوله إلى آخر الذنق) بفتح الذال المعجمة والقاف وقول العامة بالهال المهملة غير معروف في اللغة وهو العظيم الذي نبتت الأسنان السفلى فيه وتليت اللحية على ظاهره وكلام شارحنا عاص بنى الحد وأما الملتحي فليست في الشعر ولو مال إلى سرته بل ولو نزلت إلى الأرض ويجب غسل ظاهر اللحية أي ما يظهر عند ما واجبه أي عمر بيده عليها مع الماء ويحرم كماله الماء الذي على الشعر يغتسل به عن بعض فاذنرك يحصل استيعاب جميع ظاهره وهذا التحريك خلاف التخليل الآتي وهو إصال الماء للبشرة وأما باطنها وهو ما حذى الصدر من تحت اللحية فلا يجب غسله قال ذروق وأيت السنهورى يغسل الباطن بما يلي الصدر فلا أدري ذلك نوع منه أو أنه رأى نصا انتهى . فإن قلت : ورد في الحديث أنه ~~يجب~~ كان يأخذ كفاه من الماء فيدخله تحت عنقه قلت أجاب بعضهم بأن هذا محمول على وضوء الجنابة أو على التبريد والتنظيف قال العلامة الشافعي

انظر هنا
 (بياضة)

عن منابت شعر الرأس
 المعتادة إلى آخر الذنق

التخصيص يحتاج لدليل فإن ثبت عن الشارع فلا إشكال وإلا فلا (قوله عرضا) بفتح العين ما قابل الطوال . وأما بالضم فالناحية وبالكسر موضع المدح والذم من الإنسان (قوله من الأذن إلى الأذن) هذه العبارة تقتضي أنه بفصل الأذن وشعر الصدغين وليس كذلك فكان الأولى أن يقول ما بين الأذنين وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف . أي من وتدا الأذن إلى وتدا الأذن والتدا لا يجب غسله لأنه من الأذن ، نعم يجب غسل جزء منه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . واعلم أن المسائل أربع : الأولى ما بين شعر الصدغين وهو الجبهة وهذا بفصل قطعا لأنه من الوجه . الثانية نفس شعر الصدغين ولا يجب غسله على المعتدل بل يمسح لانه من الرأس . الثالثة ما بين العذارين وبين الأذن وهو البياض الذي تحت الوتد أو المسامتة فيجب غسله لأنه من الوجه . الرابعة ما بين شعر الصدغين والأذن ما فوق الوتد ولا يجب غسله على المعتدل بل يمسح فقط ، وقد نطقت هذه المسائل فقلت :

ما بين شعر الصدغين يغسل لأهم من وجهه قد جعلوا

ومثله ما بين شعر وتود كذا بياض تحته خذ واجتهد

ونفس شعر الصدغين فامسح ما فوق أو تاد كذا في الأرجح

(قوله ويتعمد) أي يتبع بالماء ، والدلك والفسل (قوله أسارى) أي طبقات الجبهة وأسارى جمع أسرة كاساطير وأسطورة . وقيل أسارى جمع أسراك عتاب ومفرده سرركتب أو جمع أسرة مفردة سرار كآزمة وزمام (قوله جبهته) المراد بالجبهة ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبدأ الرأس فدخل الجبينان (قوله وهي) أي الأسارى المذكورة (قوله التجميدات) أي التكاميش التي في الجبهة لكبر في سن أو يمن (قوله ماغار من عينيه) أي من ظاهر أجفانه لا ما كان داخلها فلا يجب غسله لاني الوضوء . ولا في الفسل لأنه لم يقل عن أحد من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه غسل داخل عينيه . وما نقل عن ابن عمر من أنه كان يغسل داخل عينيه حتى عمى فهو منكسر لا أصل له كاتان شيخنا . والحاصل أن داخل العينين لا يجب غسله لاني وضوء . ولا في غسل . وأما في إزالة النجاسة فدخل العين من حكم الظاهر فإذا بكى دما أو جرح فله فيجب غسله فلو غلبت دموعه حتى أزال الدم من عينيه أو غلب الريق حتى أزال الدم من فم فإن ذلك لا يكفي بل لابد من إزالته بالماء المطلق (تنبيه) يجب عليه إزالة القذى من أشعار العينين إذا لم يشق ذلك جداً فإن صلى وكان يسير أمثل خيط العجين والمداد فالعتمد لا إعادة ، ولو صلى فوجد بأشعار عينيه قذى كثيراً لا يقتصر لو علم به حين الوضوء وتركه وإن لم يدر هل كان قبل الوضوء أو حدث بعده فلا شيء عليه إن كان غسله في وضوئه لأنه يمكن أن يكون حدث بعد الوضوء . ومثل القذى الكحل والدم إن كان كحلها جرم (قوله وماورن أنه) أي طرف أنه المسمى بالأورنية والأنف محل العطاس والمخاط (قوله تحت شفته السفلى) وهي العنفة أي الشعر الثابت على الشفة السفلى . وأما الشعر الثابت على الشفة العليا فيسمى شارباويجب غسله أيضا . والحاصل أنه يتبع شعر الأحية والحاجبين والعنفة والشارب والعذار وهو الشعر الثابت على الخدود والهدب فيطلب تخليل الخفيف دون الكثيف فلو كان البعض خفيفا والبعض كثيفا فلكل حكمه فيحرك الكثيف ويخل الخفيف (قوله وظاهر الشفتين) وهو ما يظهر منهما عند انطباقهما لا نظبا فاطمعيما بلا تكلف فينبغي للوضوء أن لا يضمهما ضمما فإني حال غسل الوجه وإلا كان تاركا للدمعة فيبطل وضوءه (قوله كجرح) بالضم اسم للوضع الجرح وفتح بالفتح اسم للفعل وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف أي أثر جرح فالأول لأن الأصل عدم التقدير (قوله برى) أي أنه لا يجب غسل الجرح الذي برى غائرا وقوله أو خلق غائرا أي وكذا لا يجب على المتوضيء

وحده غير ضامن الأذن إلى
الأذن ويتعمد أسارى
جبهته وهي التجميدات التي
فيها وكذا يتعمد ماغار
من عينيه وماورن أنه ،
والورة وهي الحاجبين
طائفي الأنف وتحت شفته
السفلى وظاهر الشفتين
ولا يتبع ماغار من
جسده كجرح برى .

رشد خصل

ذلك الموضع الذي خلق غائراً إلا أن يتسع جداً فيجب ذلك، وأما إصصال الماء فهو واجب لا بد منه بحسب
الإمكان ولا بد من تقييد الغور بالكثير على الصواب خلافاً لظاهر إطلاق الشارع تبعاً لجامعة وقد
يقال إن الشيء إذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه وهو هنا الكثير فهو غنى عن التقييد حيث
والكثير هو الذي لا يرى قمره عند المواجهة وليس مرده ، أى ما يرى قمره فيطالب بفسله (قوله
غائراً) حال من نائب فاعل خلق وقد مر مثله في برى. أو حال من فاعل برى. وقد مر مثله في خلق وليس
من باب التنازع خلافاً لما في الحاشية هنا لأن التنازع لا يقع في الحال عند البصريين (قوله غسل
اليدين) ويستحب أن يبدأ من أطراف الأصابع فإن بدأ من المرفقين علم أن كان جاهلاً ووعظ
إن كان عالماً ولا بد من غسل العقد التي في يديه . فإن قلت قوله تعالى : وأيديكم إلى المرافق ،
يفيد أن الواجب غسل يد واحدة لأن مقابلة الجع بالجع تحتل القسمة على الآحاد فالجواب أن
السنة قد بدت الآية قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان ينسل يديه إلى مرفقيه كما في البخاري
 وغيره ، أما لو قلنا يديه لوجب عليه غسل ما بين مرفقيه ولو لم يوجد له إلا كف بمنكبه لوجب عليه
غسله كما يجب عليه غسل اليد الزائدة حيث كانت بمرق مطلقاً فإن لم يكن لها مرفق فإن كانت
في الذراع أو في السند وامتدت إلى الذراع غسلت وإن قصرت عنه لم تغسل هذا ما ارتضاه شيخنا
الصغير خلافاً لما في الزرقاني من أنه إذا نهت في غير محل الفرض ولم يكن لها مرفق لا تغسل ولو
اتصلت والظاهر على ما نقله شيخنا الصغير أنه ينسل الحاذي للفرض قطعاً له الشئ في حاشية الخرشى
ومثله في الثاني على كبير الزرقاني ويدخل في قول المصنف غسل البدن الأصبع الزائدة سواء أخص
بها أم لا ويجب إزالتها عن موضع وصول الماء كصين وشعر وأثره كقطب ودهن متصد وكذلك
الحبر المتحد لتبركاته ونحوه كباته وصافه وأما المكتوب ونحوه فإن رأى بعد أن صلى فلا يجزئ إذا
مر يده على المداد لسر الاحتراز منه لأن الزا قبل الصلاة وأمكنه وإزالته (تنبيه) الرشام بحسب حائل
يمنع وصول الماء ومع ذلك يجزئ معه الوضوء والفعل فهو من قدم المضموع عنه والشوك ليست بلمعة
قلعت أم لا ولا يجب قطعها ولو كان رأسها ظاهراً الشفة وسئل العلامة الأجهوري عما يكتب في بعض أعضاء
الوضوء للتدوير فأجاب بأنه إذا خشي زواله بالمسح فيمسح عليه من فوق حائل كالمد ونحوه إذا كان في
إعادته مشقة (تنبيه) لا يجب نزح خاتم الفضة المأذون فيه ولا تحريكه سواء كان واسعاً أو ضيقاً وأما المحرم
كخاتم الذهب للرجل والمكروه كخاتم الحديد والفضة والوصاف فيجب نزعه إذا كان ضيقاً ويكفي
تحريكه إن كان واسعاً على المعتد وكذلك ما يجعله الرماة في أيديهم من عظم ونحوه وعمل الكراة في خاتم
الحديد ونحوه ما لم يكن لدواء . والدليل على كراهة ذلك ما ورد أن النبي ﷺ رأى رجلاً يلبس خاتم من
نحاس فقال ما لي أرى فيك رائحة الأصنام . ورأى آخر في يده خاتم من حديد فقال ما لي أرى فيك حلقة
أهل النار . ويدخل في المأذون فيه خاتم الذهب بالنمسة البراءة والأساور والحدائد التي تلبس المرأة بمنزلة
الخاتم على المعتد فلا يجب تحريكها لأنها مأذون لها في ذلك كله كما في حاشية الخرشى وأعتقه شيخنا في تقرير
الخرشى خلافاً لما في شرح الأصلين وزنة الخاتم الذي يجوز لبسه للرجال من الفضة وهران بالدرهم الشرعي
وفروغ : الأول ، من خلق بلايين وبلاوجلين فعل ما يتعلق بوجهه ورأسه من فرض وسنة والثاني ،
إذا وجد القطع من يوشه لم يعول بأجرة فإن لم يجد وقدر على مسأمة من غير ذلك وجب عليه ذلك فإن
تعذر سقط الثالث ، إذا رأى الشخص بعد أن توضأ جرحاً في أعضاء وضوءه كطين أو شمع أو غيرهما فتردد
هل حصل ذلك الجرح قبل الوضوء فيكون لمعة أو بعده فلا يكون لمعة فيحذف على أنه حدث بعد الوضوء
ولاشئ عليه (قوله إلى المرفقين) ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعسكه وفيه لمعة تالفة وهي فتح الميم

وخلق غائراً (و) ثانياً
(غسل اليدين إلى المرفقين)

ثنية

والفاهم معاً كما قرره شيخنا البلي والمرفق آخر عظم الذراع المتصل بالعنق (قوله أي مع المرفقين) فإن كانت يده لا مرفق لها بأن خلقت كما عصار فقد رها مرفق على حسب العادة وفي كلام الشارح إشارة إلى أن إلى بمعنى مع فالغاية داخلية في المعنى وإن كانت غاية البسول وإن كانت غاية الدورك على أن المعنى وارتكوا الفصل من الإبط إلى المرفق فالغاية خارجة وأعلن حتى وإلى إن وجدت مرتبة تدل على دخول الغاية وعدمها عمل عليها وإن لم توجد فقبل إن حتى وإلا يدخلان الغاية مطلقاً وقيل يحسن جازماً مطلقاً وقيل إن كان ما بعدها جزءاً فهو داخل وإلا فلا والصحيح أنه يدخل في حتى دون إلى كما قال السيوطي : وفي دخول الغاية الأصح لا تدخل مع إلى وحتى دخلاً

أفاده قبل حواشي الأشتوني (قوله مسح جميع الرأس) أي بماء جديد ذكره بغيره كبلل لحية حيث لم يتغير ووجد غيره وإذا جفت اليد إلى تمام المسح الواجب جدد بخلاف ما لو جفت في الرد فلا بد من ترط وتقل الماء للرأس فإذا هيا رأسه للطر ورزله عليه الماء فلا يقال له نقل على الظاهر لأن النقل هو الأخذ باليد فلا يجوز ذلك ما لم يكثر بحيث يصير غسلاً فيكون لأن غسل الرأس بدلاً عن مسحه يجوز على المعتمد والواجب على الجنب غسل رأسه فإذا مسحه لعذر يطلب منه نقل الماء فظهر الحالته الزامته هذا هو الظاهر كما قرره شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني خلافاً لما في الحاشية هنا وأما المرأة إذا غلب منها مسح جميع رأسها تركت الصلاة لذلك فإنه يكفها مسح البعض لكن بعد التهديد بالضرب أو الضرب بالفعل إن طوى به الإفادة كما أفاده الشيرازي والشيخ في الحاشية وظاهر كلامهما سواء شذ ذلك على النساء أم لا قال شيخنا الأمير إن شق على النساء مسح جميع الرأس فيجوز التقليد بلا ضرب ولا تهديد خلافاً لما في الحاشية والشيرازي وهل تقلد مذهب الغير أو القول الضعيف في المذهب قولان والمعتمد الأول . وأعلم أنهم ذكروا التقليد شرطاً : الأول أن يقلد الحاجة فإن كان قصد مجرد اتباع هوى نفسه امتنع . الثاني أن يعتقد رجائية منسب من قلده أو مساوئه لمن اتقلد عنه وأما إن اعتقد أنه مرجوح امتنع . الثالث أنه لا يلقف في العبادة أما إن لفق كان ترك المالكي لذلك مقفلاً للمذهب الشافعي ولا يبطل مقفلاً للمذهب المالكي فلا يجوز لأن الصلاة حينئذ ينهها الشافعي لفقد البسلة وينهها مالك لفقد الكهك . الرابع أن لا يتبع الرخص أي لا يتبع ما عاين ناصاً أو جلي القياس مثال ذلك التخيذ عند أدنى خيفة لا يحرم استعماله أسكر أم لا وهذا مما لفت النظر والقياس فلا يجوز لشخص أن يقلده في ذلك وليس المراد بعدم تتبع الرخص أنه لا يبع الأمور السهلة ويترك الصعب لأنه يفتى عنه اشتراط عدم التلفيق وما ذكره من اشتراط عدم التلفيق وده سيدي محمد الصغير وقال : المعتمد أنه لا يشترط ذلك وحينئذ فيجوز مسح بعض الرأس على مذهب الشافعي وفعل الصلاة على مذهب المالكية وكذا الصورة المتقدمة ونحوها وهو سنة ودين الله يسر وقد اطلمت على رسالة تؤيد ما قاله شيخنا الصغير فيمكنه والراجح وعليه فيجوز العمل بالمسألة المألوفة في السكاح أفاد جميع ذلك الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا وغيره خلافاً لما في النفاوي وغيره (تتبعه) الدليل على وجوب مسح جميع الرأس التمسك بظاهر القرآن وفعله عليه الصلاة والسلام في الموطأ والصحيحين أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى فقاه ثم درهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ به فهذا صريح في أنه مسح جميعه وأما القرآن فقوله تعالى واما مسحوا برءوسكم لأن الباء للاصطاق وأما كونها للتبعض فلم يصححه أهل اللغة وقال ابن جني لا يبرق أنه أحبا بنا البصريون وقال بعضهم لم أر أحداً نقله عن النكوفيين ولا عن غيرهم وحكي أن محمد بن عبد الحكم قال الإمام الشافعي لم اكتفيت بمسح بعض الرأس والله تعالى يقول واما مسحوا برءوسكم فقال لأن الباء للتبعض فقال له وما صنعت بقوله تعالى في آية

أي مع المرفقين (و)
رابعها (مسح جميع
الرأس)

التيمم ، فامسحوا بوجوهكم ، فلما قام من عنده قال الإمام الشافعي رضي الله عنه أنا وأذن يكون نولي وله مثله وعلى ألف دينار لا أجد لها وفاقه (قوله مع عظم الصدغين) ظاهره أنه يجب مسح جميع الصدغين مع ما بينهما من الشعر وغيره وليس كذلك بل الذي يمسح من الصدغين إنما هو ما بينهما من الشعر أو محل التبت إن لم يكن شعراً ، وحينئذ يقدر في كلامه مضاف أى مسح نبت عظم الصدغين وأمل التعيير بالعظم الأعم من الشعر لا يدخل فيه البياض الذي بين الأذن وشعر الرأس من مقدم الأذن مجاذبة من خلفها فإن تركه فقد ترك جزءاً من الرأس قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله الصدغين) ثنية صدغ وأيه ست لغات بالسين والصاد وفي كل إمام أن بعض الدال مع ضم مقبلها أو مع سكون الدال مع كسر ما قبلها وضمها أفاده شيخنا (قوله وما استرخى) أى ما طال من الشعر ولو وصل إلى القدم (قوله من الشعر) ولا يجب على رجل ولا على امرأة نقض شعرهما المصفور إذا كان الشعر مصفورا بنفسه أو اشتد هذا في الوضوء وأما في الغسل فإن اشتد نقض وإلا فلا وإن كان الشعر مصفورا بخيوط كثيرة كثلثة فأز يدلا بدمن نقضه مطلقا اشتد أم لا في وضوء أو غسل وإن كان مصفورا بخيط أو بخيطين فإن اشتد نقض فيهما وإلا فلا نقض فيما ، وقد نظم ذلك شيخنا الجداوى بقوله :

إن في ثلاث الخيط يضفر الشعر فنقضه في كل حال قد ظهر
وفي أقل إن يكن ذا شدة فالنقض في الطبرج صار عمده
وإن خلا عن الخيوط فابطله في الفسل إن شدد وإلا قامله

والضفر قتل الشعر بعضه ببعض كالخيل والعنق جمع ما صفر قرونا من كل جانب كخضر الخوص كذا في الحاشية والشيخيتي وغيرهما ولكن في كتب اللغة ما يفيد أن الصفر والعنق بمعنى واحد وأما أن حد الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد إلىقرة القفا فلا يعتبر شعر أغم ولا أصلع ولا يجوز المسح على حائل كعنا ونحوها حتى يزله إلا لفروة (تنبيه) سمعت من بعض شيوخنا رحمهم الله تعالى أن الإنسان إذا كان برأسه عرق وأراد أن يتوضأ فإنه يجب عليه أن يغسل رأسه ولا يكفيه مسحه ثلاثا بضمف الماء انتهى ولكن هذا القول لم يعرف في المذهب ولم يرضه أحد من شيوخنا حين أخبرتهم بذلك وقالوا هذا حرج ومشقة لأن غسل الرأس في حال عرقه يؤدي إلى أذية الدماغ وهو حرج ومشقة وهما متقيان في هذه الملة لأنها ملة سهلة ببركة نبينا ﷺ وقال شيخنا الأمير : هذا القول غير معروف لأن المسح مبنى على التخفيف وأما التعليل بإضافة الماء فردود بأن العرق ينزل في أسفل الشعر ، وقد كان السلف الصالح يمسحون على الطيب والدهن وهم يأثر أشغالهم وركوبهم وجهادهم في أسفارهم ولم يبلننا أن أحد منهم غسل رأسه بوقت عرقه انتهى وبالجملة فالواجب في الرأس إنما هو المسح ولو كان به عرق (قوله غسل الرجلين) ويستحب أن يبدأ من أطراف الأصابع وقوله الرجلين أى الأقدام فيجربى في الرجل ما جرى في اليد فإن كان له رجل زائدة ونبت بمحل الفرض غسله مطلقا وإن كانت تغير محل الفرض غسله أيضا إن كان لها كمب فإن لم يكن لها كمب فلا غسل ما لم تصل محل الفرض فإن وصلت لمحل الفرض غسل الخاذى هذا هو المعتد خلافا للزرقاني (تنبيه) قد يعرف في الرجلين تكاميش وشقوق يتبوعها الماء فيطلب من الشخص أن يتهد بها بالذات خصوصا الأعقاب في الخبر ويل للأعقاب من النار (قوله إلى الكعبين) أى معهما (قوله التان) بالهمز وبالأبدال أى البارزان والمرتفعان (قوله في مفصل الساقين) ثنية مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واحد مفصل الأعضاء والمفصل محل فصل الساق من المقب والعقب مؤخر القدم بما إلى الأرض وهو تحت العرقوب والعرقوب بضم العين هو العقب الغليظ الموتر فوق عقب الساق وتنبهات : الأول ،

مع عظم الصدغين وما استرخى من الشعر (و) جاسمها (غسل الرجلين إلى الكعبين) وهما العظمان التان في مفصل الساقين

الوضوء

من توضأ في ظلمة كفاه غلبة الظن أن الماء أعلى على ما يجب تطهيره ولا تندب إعادة الصلاة قاله البرزالي
الثاني من ترك البنية أو شك في تركه أعاد الوضوء مطلقا . الثالث من ترك فرضا لم يعلم عنه فانه يجعله
النية فإن تحقق البنية جعله الوجه فإن تحقق الوجه جعله اليدين وهكذا من ترك لمعة من إحدى يديه ورجليه
ولم يعلم هل من التي أو من اليسرى فانه يفساها من التي ثم من اليسرى (قوله ويستحب) على أي المشهور
وقيل يجب عملنا غيره وإذا وضأت لخل أصابع يديك ورجليك وأجاب المشهور بأن الفعل في الحديث
مستعمل في الوجوب بالنسبة لليدين وفي الندب بالنسبة للرجلين ولكن لا يخفى بعده . والحاصل أن القول
بوجوب تحليل أصابع الرجلين ضعيف وإن كان دليله قويا (قوله تحليل الخ) فلو ترك لم يضر إذا
تحقق وصول الماء إلى ما بين الأصابع (قوله أصابعهما) ويستحب أن يكون التحليل من أسفلها وأن
يكون التحليل بالخنصر أو بالسبابة بادئا بخنصر التي خاتما بخنصر اليسرى . والحاصل أن تحليل
أصابع الرجلين مستحب أول وكونه من أسفل مستحب ثان وكونه بالخنصر أو بالسبابة مستحب ثالث
(قوله مستحب) هكذا على لغة ريمة وإلا فالتناسب أن يقول مستحبا بالنسبة (قوله من غير تفريق
كثير) بأن لا يحصل تفريق أصلا وهو الاتصال الحقيقي أو يحصل تفريق يسير وهو الاتصال الحكي
فالتفريق اليسير لا يضر ولو عمدا اتفاقا وإن كان مكرها على المعتدل لحراما (قوله وقيل هوسنة)
هذا مقابل لكل المصنف فكان الشارح يقول هاذكره المصنف من وجوب الفور وهو المعتد وقيل
سنة وهو ضعيف والقول بالوجوب مطلقا وإن القاسم ودليله ظاهر آية إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا لأن
أعضاء الوضوء كلها وقعت جوازا لا بالظرفية فيقتضي وقوعها في وقت واحد إعادة فإن الجواب عامل
في إذا على أي أطراف له ومن حق الجزاء أن لا يتأخر عن الشرط خصوصا وقد توضأ المصطفى عليه السلام
مرة في فور واحد وقال هذوضوء لا يقبل الله الصلاة بدونه . (قوله إلا أن يكون ناسيا) هذا
راجع لقول بالوجوب قال شيخنا الأمير وهو استثناء من حذف أي فإن فرق كثير بطل إلا أن يكون الخ
(قوله ناسيا) ومثله العاجز عجزا حقيقيا وهو ضعيف البنية الذي لا يستطيع متابعة غسل الأعضاء
بسرعة بل هذا أول من الناسى بالبناء مطلقا كما قال الثوري وغيره (قوله فيبقى على ما فعل) بنية
طال أم لا أي فعل القول بالوجوب إن فرق ناسيا فانه يبقى بنية طال أم لا والمراد بالبناء فعل المنسى مع
ما بعده . وحاصل المعتد في هذه المسألة أن الناسى يبقى جوازا بنية مطلقا طال أم لا أو ما من أعد من
الماء ما يكفيه قطعتين أنه لا يكفي له أو أنه شخص منه أو غصبه أو أريق منه بغير اختياره فانه يبقى
مطلقا جوازا بدون بنية ومثله من أكره على التفريق فانه يبقى مطلقا جوازا بدون بنية لأن تجديد البنية
إنما هو في الناسى فقط لاني غيره من صور البناء مطلقا كما في حاشية الخرشى وانظر الإكراه على
التفريق يكون مجازا والظاهر أنه لا إكراه على الإطلاق كما في حاشية الخرشى وأما العاجز فانه يبقى بدون
نية إن لم يطل فان طال ابتداء الوضوء من أوله والمراد بالعاجز من أعد من الماء ما يظن أنه يكفيه أو يشك
فحين أنه لا يكفي له لأنه كان الواجب عليه الاحتياط في الماء وليس المراد به ضعف البنية لأن هذا أولى من
الناسى بالبناء مطلقا كما تقدم وأما الصمد الذي تعدد التفريق فهو كالعاجز على المعتد فيبقى بدون بنية مالم
يطل وأما من أعد من الماء ما لا يكفيه قطعا أو ظنا فلا يبقى مطلقا على الأظهر بل يبتدئ الوضوء من
أوله ولو قرب لأنه متلاعب ولم يعد جزءه فالبنية وقيل يبقى مالم يطل أفاده ذلك الشيخ في تقريره
على الخرشى وفرد شيخنا وغيره والمتبر في الطول جفاف الأعضاء المعتدلة بين حرارتها وبرودتها في
الزمن المعتدل بين الحر والبرد في المكان المعتدل والمتبر بجفاف العضو الأخير من النسلة
الأخيرة فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه بعد جفاف الوجه وقبل جفاف اليدين

ويستحب تحليل أصابعها
والفرق بين كون تحليلها
مستحب في الوضوء وتحليل
أصابع اليدين وأجبا كما
سيأتي شدة التصاق أصابع
الرجلين فصار كأيها
عضو واحد (و) سادسها
(الفور) وهو المبالاة بأن
يسرع في وضوئه من غير
تفريق كثير بين أجزاءه
وقيل هوسنة إلا أن يكون
ناسيا فيبقى على ما فعل من
الوضوء .

صح وإذا أتى الناس مطلقا كما تقدم وجب عليه المبادرة فإذا أخر يندلك عايدا جرى عليه حكمه وأما إن أخر ناسيا فهل يعتد بالنسيان الثاني أم لا قولان والراجح أنه لا يعلو وأن من نسي ثانيا حكمه حكم العايد وهو أنه إذا طالت بطل طهارته كافي حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هنا والشريخي (قوله فيني) أي يباح له البناء ويجوز له أن يبتدىء الوضوء من أوله وأما قول النفرأوى والزرقاتي يسن له البناء فرفده الشيخ الصغير بأن الحكم بالإباحة فلا يسن له البناء بل ولا يندب (قوله وبني بنية) أي من فرق بين أفعال الوضوء ناسيا بأن غسل وجهه بنية الوضوء ثم حصل له نسيان فترك الغسل فانه بني مطلقا بنية أي شرط البناء المذكور أن يكون بنية فالتوبة واجبة لأن النسيان أذهب النية الأولى فاحتاج لتجدد نية فن ترك غسل وجهه وخاض في بحر مثلا أو غسل العضو المنسى لنظافة مثلاً من غير نية إتمام الوضوء فلا يكفيه ذلك قوله وبني أي جاز أو قوله بنية أي وجوباً (قوله والتدليك) أي في الغسل ولا يسهط بالنسيان ويجوز الاستتابة عليه لضرورة وبني المستتيب دون النائب وتمتع بالاستتابة عليه لغير ضرورة اتفاقاً فإن وقع في الأجزاء وعدمه قولان مشهوران وأما الاستتابة على صب الماء بخارجة اتفاقاً ولو لغير ضرورة لما ورد أن المنعرة بن شعبة صب على النبي صلى الله عليه وسلم الماء وهو يتوضأ وقد تجب الاستتابة كالإقطع ويكتفى في ذلك غلبة الظن على المتشدد ولا يشترط اليقين أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (تنبيه) قال العلامة النفرأوى وكل شخص جماعة لعذر وضوءه دفعة واحدة لصح وضوءه حيث نواه لعدم وجوب الترتيب عندنا على المتعمد إلا أنه تنكيس حكايته إعادة المنكس مع ما بعده بالقرب وإعادته وحده مع البعد والمهل على وجوب ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة صلى الله عليه وسلم وأدركي جسديك يدك حملاً للأمر على الوجوب (قوله وهو أمراد البديل العضو الخ) المراد ما يدهنها باطن الكف فقط أي وهو أمراد باطن الكف ولو مرة إمراً أو سطوراً إن لم تزل الأوساخ ما لم تكن تتجدد تتمتع وصول الماء إلى البشرة ولا لا فيشترط إذ أتتها ولا يجزى ذلك أحد المرفقين بالآخر بافقا هـ ك وابن القاسم وأما ذلك إحدى الرجلين بالآخرى مع الاستيعاب فقال ابن القاسم عن الإمام لا يجزى وهو المعتمد كما قرره الشيخ وقال ابن القاسم من عند نفسه يجزى وهل ذلك جزء من الغسل أو شرطية قولان وعلى كل فندهر كنتم مستقلاً لا يظهر لأنه داخل في حقيقة الغسل أو شرطية قصر بجمع ما على التزاما وقد يقال إن ما صرح به القدر على المخالف القوي (قوله إمراً أريد) أي أوفى معناها كالحرقرة والمعتمد أن الترتيب بين اليد والحرقرة غير واجب والخاطئ كالحرقرة ويجب الترتيب بين الحرقرة والاستتابة فلا يجزى الاستتابة مع الحرقرة أو الخاطئ أريد أفاده الشيخ في حاشية الزرقاني وقال الرامضي يحشى الثاني متى تعذر ذلك بأيدي سقط من أوله وهو ملق لا يجب استتابة ولا غير ما وبني وصول الماء وهو سعة ودين الله يسر خصوصاً ذلك مختلف فيه قال شيخنا في تقرير الخرشى وكلام الرامضي هو المعتمد (قوله مع الماء) أي مقدار ما نصاب الماء وهو الأنضل (قوله أو بعده) أي متصلاً بالإفاعة قبل ذهاب الماء عن العضو أي قبل ذهاب رطوبته بالماء عنه فلا يشترط كون الماء باقياً بل يكفي في ذلك بقاء الرطوبة فقط كافي حاشية الخرشى وفي كلام شارحنا إشارة للرد على القاسم الذي اشتراط مقارنة ذلك لاصب الماء وهو حرج ومشقة فالمعتمد أن المقارنة ليست شرطاً بل هي أفضل فقط كالحديث (قوله فهذه سبعة) هذا تكرر مع ما سبق أعاده ليرتب عليه ما بعده (قوله شعر لحيتك) وكذا الشارب والعدان والحاجبان والمهبط والعنقفة كما تقدم (قوله اللحية) بفتح اللام وكمرها (قوله تظهر البشرة) أي الجلدة تحته عند الحاجة (قوله كشفاً) وهو الذي يسر الجلدة سراً لا تظهر معه (قوله فلا يجب عليك تحليها) أي بل يكره كافي المدونة وهذا في الوضوء وأما في الغسل فيجب تحليها مطلقاً كما سيأتي : تنبيهات : الأول ، إذا توضأ ثم حلق لحيته أو رأسه أو سقطت بساوى

قال في المختصر وبني بنية إن نسي مطلقاً أي طال أو لم يصل (و) سابعها (التدليك) وهو إمارة اليد على العضو مع الماء أو بعده (فهذه) الأشياء المذكورة (سبعة) لكن يجب عليك في غسل وجهك أن تخلل شعر لحيتك بأن تحرك الشعر حتى يصل الماء إلى البشرة (إن كان شعر اللحية خفيفاً تظهر البشرة تحته وإن كان كثيفاً فلا يجب عليك تحليها وكذا يجب عليك في غسل يديك

فلا يلزمه أن يغسل محل خيته على المعتد ولا مسح موضع شعر رأسه اتفاقاً سواء كان الشعر كشفاً أم لا .
 الثاني من قطعته منه قطعة بعد أن توضأ فالمعتد أنه لا يلزمه غسل ذلك ولا مسحه كما قال ابن فرحون
 في الغارز ونصه : وفإن قلت رجل صلى بلعة في أعضائه وضوءه ولم يصحبها بالماء وهو صحيح الجسم ولا عادة
 عليه على المشهور . قلت هذا فيمن توضأ ثم شققشرة من يده بعد الوضوء أو قطعت يده فلا يلزمه
 غسل موضع القطع ولا غسل موضع القشرة على المشهور ذكره الطائفتين على التهذيب وابن قداح
 الثالث حلق اللحية حرام وكذا الشارب ويؤدب فاعله إلا من أراد الإحرام بجم ويحشى طول شاربه
 فيرخس له في ذلك . وكذا إذا دعت ضرورة إلى حلقه أو حلق اللحية لمدواة ما تحتها من جرح أو دمل
 أو نحو ذلك ويجوز حلق يسير الشارب كحلق يسير ما فوق العنفة ويجوز إزالة الشعر النابت على الخد
 بموسى أو مقلطاً وكذا حلق ما فوق الحلق جائز وأما حلق ما تحت الذقن من الشعر فمكروه إلا للضرورة
 وقال بعضهم يطلب لأنه من الزينة والزينة معطوبة فتركه تشويه وسالة مقدمومة وقديطول حتى يكون
 أكبر من اللحية فيكون أشد تشوهاً وقد اتصم السكندري لهذا القول وأبده بقول كثيرة فراجع
 ويستحب قص الشعر والأظفار لا تنفخ لحديث ورد في ذلك ولأن تنفخ ميثاق الأمانة وأمان من الجذام
 كما في الحديث . وأما حلق الرأس فغير ضرورة جائز وقيل مكروه والمشهور الأول بل قال بعض شيوخنا
 يجب حلق الرأس في زمانها لأن تركه يومئذ من الإلابة ومن ادعى الولاية كذا يخشى عليه الموت على
 الكفر كما قرره الشيخ على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا وهذا حق الرجل وأما المرأة فيحرم عليها
 حلق شعر رأسها إلا للضرورة وأما حلق العانة فتندوب . وكذا الشعر الذي فوق الدبر والأظفار يندب إزالته
 مخالفة للنصاري فأنهم يقولونه لأنه لو بقي لسرمعه زال العاطف قرره شيخنا ويجوز للنساء زخ شعر العانة
 بالنورة وحلقه أحسن لأنه يشد الفرج قال الشاذلي لا تنفخ المرأة العانة لأنه يسترخى به الحبل باتفاق
 الأطباء فيضرب الزوج وتنف الإبطين أحسن من حلقهما وإذا نبتت للرأفة لحية أو شارب فيجب عليها حلق
 ذلك على المعتد لأنها مطلوبة بالزينة وبقاء الشعر مثله ، وانظر حكم حلق الحية الخشيش المشكل إذا نبتت له لحية
 وبال من الفرج . وأما تنف الشيب فمكروه وكذا صبغه بالسواد مكروه إلا في خصوص الجهاد والجماع وأما في
 نحو بيع العبد فحرام وكذا يكره صبغ اللحية بالصفرة لتفخيتها بالصالحين وكذا يكره تبييضها بالكبريت
 وغيره لأجل استعجال الكبر لأجل الراحة والتعظيم وإلها ما لحقها المشايخ ويجوز للرجل أن يصبغ لحيته
 ورأسه بالحناء والسكنجبين لا يدينه رجليه ويكره للرأفة ترك الحناء ويجرم وصل الشعر للرجل والنساء وورد
 أنه من الكبائر وأن فاعله ملعون وسواء كان الوصل بشعر أو صوف أو غيره كالعلة الأكثر وقلة عياض وقال
 الليث النهي بخصوص بوصله بالشعر ولا بأس بوصله بصوف ونحوه . وقال بعض أهل المذهب والنهي
 عنه مقصور عندنا على عدم العلم به إلا أن علم الزوج أو السيد فلا لأنه من باب التجميل والتحسين قال ابن
 ناجي وأما خيوط الحرير المثلثة التي لا تنفخ الشعر فغير منهي عنها لأن المقصود بها التجميل والتحسين
 (فائدة) المواظبة على تسريح اللحية صباحاً ومساءً سبب في طول الأجل ودفع البلايا وأما ما اشتهر على
 ألسنة العامة من أنه يكره تسريحها عند الغروب فهو لا أصل له ويستحب أن يقرأ عند تسريح الجانب
 الأيمن الفاتحة وعند الأيسر ألم نشرح وعند الأسفل قل هو الله أحد فن فعل ذلك فتح الله عليه أبواب الخير
 قال الأصموري وقد وأظبت على ذلك واعتمدته وجربته فوجدت بركتها ونفعه (قوله أن تحلل
 أصابعك) أي تحلل كل يد بالفراغ منها فلو أخره حتى يغسل يديه جميعاً وخطبها أجزاءه . ولكنه خلاف
 المستحب والأول أن يكون التحليل من الظاهر لأنه أمكن (تنبيه) لو خاتمت الأصابع ملتصقة فلا
 يجوز فصلها وإذا فصلها فلا يجب إعادة غسلها أفاده جلي على الزرقاني (قوله وأما ما تحت الخ) أي وأما الوسخ

أن تحلل أصابعك على
 المشهور) وأما ما تحت

فقد أتى بالسنة سواء حصل ذلك أول ضله أو قدم عليه المضضعة لكن إن قدم المضضعة على غسل يديه فقد أتى بالسنة وترك مستحباً وهو الترتيب فأداه الشيخ في حاشية الخرشى (قوله الكوع) ويقال فيه كاع والجمع أكواع وقيل لئبها متغايران وأن الكاع هو طرف الزند الذي يلي الخنصر وهو الكرسوع والقولان ذكرهما صاحب القاموس (قوله آخر الكف) هو بمعنى قول صاحب القاموس الكوع طرف الزند مما يلي الإبهام انتهى وحكي فيه قولاً ثانياً حيث قال وقيل هو طرف الزند في الفراغ مما يلي الرسغ انتهى فإذا قطعت كفه فالكوع باقٍ لأنه رأس الساعد وكذا الكرسوع والرسغ إذا قطعت الكف يقيان وقال في الأساس الغني هو الذي لا يفرق بين الكوع والكرسوع ثم قال الكوع من ناحية الإبهام والكرسوع من ناحية الخنصر انتهى (قوله الكف) هي الراحة مع الأصابع سميت بذلك لأنها تنكف الأذى عن البدن وهي مؤنثة كافي المصباح وأما قولهم كف غضب فهو على معنى عضو غضب (قوله وما يلي الإبهام) أي إبهام اليد أي مما يلي إبهام اليد الجهة لا للاتصاف به لما علمت أن الكوع طرف الزند الذي في جهة الإبهام (قوله وما يلي الوسط) قال الشيخ في الحاشية أي وسط الكف انتهى فالرسغ هو المفصل الذي بين الكف والذراع وعلى هذا فالرسغ لا يكون إلا في اليد وهو قول لبعض أهل اللغة لكن في القاموس ما يفيد أنه يكون في الرجل أيضاً فانه قال الرسغ هو المفصل الذي بين الساعد والكف والساق والقدم انتهى وعلى هذا قول الشارح وما يلي الوسط أي من يدور رجل (قوله ورسغ) بعضهم فسكون أو بضمتين ويقال رسغ بالصاد أيضاً والجمع أرساغ وأرسغ ذكره في القاموس (قوله وما يلي الخنصر) أي خنصر اليد أي طرف الزند الذي يلي خنصر اليد يسمى بالكرسوع وعلى هذا فالكرسوع خاص باليد وهو ما اشتهر ونقل شيخنا السيد محمد بن تقي القزويني عن بعض أهل اللغة أن القدم لما كرسوع أيضاً فانه قال وكرسوع القدم مفصلها من الساق كما قال بعض أهل اللغة (قوله كرسوع) بعضهم الكاف وسكون الراء المهملة بوزن عصفور كافي القاموس وجمعه كراسيع بوزن عصافير (قوله وما يلي إبهام الرجل الخ) أي والبوع هو العظم الذي عند إبهام الرجل أي المتصل بإبهامها فليدر نظير الكوع فافهم وما ذكره شارحنا وغيره من الفقهاء في معنى البوع لم أره في كتب اللغة المشهورة كالصباح والمصباح والأساس والقاموس وشارحه فلم يذكر أحدهم أن البوع يستعمل بهذا المعنى وإنما الذي في القاموس أن البوع والباع بمعنى واحد وهو قياس على اليدين (قوله ونظماً بعضهم) هو السكال الدبري وهما بيتان من بحر الطويل ، ونظماً بعضهم أيضاً من هذا البحر فقالوا وأجاد :

وعظم يلى الإبهام من طرف ساعد هو الكوع والكرسوع من خنصر تلى
وما بين ذين الرسغ والبوع ما يلي إبهام ورجل في الصحيح الذي أنجل
ونظماً الجلال السيوطي أيضاً من بحر الرجز مع زيادة أن الباع أربعة أزرع وباع كل أضعلى قدرات
فقال: والكوع ماعليه إبهام اليد والبوع في الرجل ككوع في يد
وما عليه خنصر كرسوع والرسغ المفصل طب موضوع
والباع بالأزرع أربع يحد وباعتدال صاحب الباع يحد
(قوله لخنصرها) اللام زائدة (قوله ماوسط) أي المتوسط بين الكوع والكرسوع (قوله المضضعة)
أي ولو تعدد القدم كافي جلبي على الزرقاني فيدخل الماء فيها والمضضعة بضاد من معجمتين وظاهر كلام الطراز
أنه يقال فيها مضضعة بضاد من مهملتين لكن قال في الصحاح المضضعة بمعجمتين التحريك بالفتح كله
وبهملتي التحريك بطرف اللسان انتهى وهي لغة التريدي والتحريك يقال مضض الماء في الإناء إذا
حركه ومضض الناس في عينه إذا تردد فيها واصطلاحاً ما قاله الشارح (قوله وهي خضضعة الماء) أي

والكوع هو آخر الكف
وما يلي الإبهام وما يلي
الوسط يسمى رسفاً وما
يلي الخنصر كرسوع وما يلي
إبهام الرجل بوع ونظماً
بعضهم فقال :
فعضم يلى الإبهام كوع
وما يلي لخنصرها الكرسوع
والرسغ ماوسط
وعظم يلى إبهام رجل
ملقب
ببوع فخذ بالعلم واحذر
من الغلط (و) ثانياً
(المضضعة) وهي خضضعة
الماء في الفم

من إتيانه على الفرائض، البحث الثالث أن اللون يظهر بأخذه غرة للضمضة أو الاستنشاق وكذا الطعم والريح فلا تتوقف معرفة الوصفين الباقيين على المضمضة والاستنشاق بل العفة المشروعة والجواب أن الاطلاع عليها بما ذكر لا ينافي الاطلاع عليها بغير ما ذكر قدمت البدان على المضمضة لأنها يتناولان الماء وقد تمت المضمضة على الاستنشاق لأن النهم أشرف وهذه كلها تكات بعد الوقوع وأما في نفس الأمر فالأنا لا اتباع أحمد رحمته الله فتدبر (قوله والاستنثار) وهو لغة مأخوذة من النثر : أى الطرح واصطلاحاً ما قاله للشارح قال شيخنا الأمام : والسنة والناء في الاستنثار والاستنشاق زائدتان على الأظهر ويحتمل أنهما للطلب (قوله جذب) بتقديم الذال المجمة على الباء وتأخيرها عنها يقال جذبه جذبا من باب ضرب وجذبت الماء أرسلته إلى الحياشيم وجذبه جذبا بمعنى جذب قيل مغلوب وقيل لا فأفاده بعضهم (قوله ويجعل يده اليسرى) أى السبابة والإبهام من اليسرى ووضع الأصبعين على الأنف من تمام السنة وأما كونهما من اليد اليسرى فستحب وكون الوضع من أعلى مستحب أيضا (قوله كما تخاطله) أى كما يستحب ذلك في امتخاطه (قوله رد مسح الرأس) فإن قلت لم كان الرد سنة ولم يكن مستحبا كالفيلة الثانية والثالثة فالجواب أن الغالب أن الشعر كشف وغيره يحمل عليه فإن قلت : لم لم تطلب الثالثة . قلت : مراعاة لكونه مسحا يطالب فيه التخفيف ؟ (تنبيه) إذ أنسى الرد فانه يفعل إن تذكره قبل أخذ الماء لأذنيه وإلتركة لكلا يكون الرد بما جديداً لأن محل كون الرد سنة إذا بقي بيده بلل من المسح الواجب يكفي رد مسح الرأس بتمامه وإن لم يبق بلل أصلاً فلا يسن الرد وأما إذا بقي بيده بعض بلل من المسح الواجب يكفي بعض الرأس في رد المسح فظاهر أنه يمسح به إلى أن يجف اليد الحديث ، إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله سواء بدأ بالقدم أو بالقدم) أى والمستحب البدء بالقدم فالرأس مشتملة على فرض وهو أصل المسح وسنة وهو الرد ومستحب وهو البدء بالقدم وكذا لو بدأ من أحد القدمين وهما جانباً للرأس يميناً وشمالاً فانه من الآخر (تنبيه) مراد المصنف بالرد ما زاد على الواجب سواء حصل الواجب بالأولى وحدها أو مع الثانية كن طالع شعره فانه يجب عليه بعد المسح الأول الرد الثاني أى فيمسح أربع مرات اثنتان فرض واثنتان سنة ذكره الزرقاني وغيره واعتمد الشيخ في حاشية الخرشى أنه لا يجب الرد الثاني بل مرة فرض ومرة سنة قال فن شعره طويل يمسح مرتين مرة فرض ومرة أخرى سنة خلافاً لمن قال يمسح أربع مرات (قوله ومسح الأذنين) قال بعضهم إنما كان للشخص أذنان ولسان واحد ليكون ما يمسح أكثر مما يقول (قوله ظاهرهما) أى مائل الرأس وقوله وباطنهما أى مائل الوجه على المشهور وقيل بالعكس وقال الشرحي لزامية لهذا الخلاف في الفقه لأن مسح كل منهما سنة ولم يذكر المصنف مسح الصباخين وهما ثقب الأذنين مع أنه سنة اتفاقاً فإذا مسح الصباخين ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما فقد أتى بسنتين أفاده الشيخ في الحاشية هنا لكن قل في حاشية الخرشى عن التوضيح أن مسح الصباخين من جملة مسح الأذنين لأنه سنة مستقلة وصفة مسح الأذنين أن يجعل باطن الإبهام على ظاهر الشحمتين وآخر السبابتين في الصباخين ووسطهما ملائياً للباطن دائرين مع الإبهام من الآخر ويكره تتبع فوضوئهما (قوله وتجديد الماء لها) فهو سنة مستقلة على المتمد كآله إن رشد (قوله فلا يمسحها الخ) أى لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ لها ماء جديداً لأنهما ليسا من الرأس ولا من الوجه بل هما عضوان مستقلان خلقتا كالوردة ثم انفتحتا وما ورد عن الإمام من أنها من الرأس فعنا حكمهما حكم الرأس وهو المسح كما قرره شيخنا البجلي ، وما أحسن قول بعضهم :

الأذن كالوردة مفتوحة فلا تمر عليها الخنا

(و) رابها (الاستنثار)
وهو جذب الماء من
الأنف إلى خارج ويجعل
يده اليسرى على أنفه
كامتخاطه (و) خاصها
(رد مسح الرأس) من
متمنى مسح لجنته
سواء بدأ بالقدم أو
بالمؤخر (و) سادسها
(مسح الأذنين) ظاهرهما
وباطنهما (و) سابعا
(تجديد الماء لها)
فلا يمسحها ببلل رأسه
بل ماء جديد غير الذي
مسح به رأسه .

تحررك بعد إدخاله في القم ولا يشترط كون الإدخال باليد فلو فتح فاه قد دخل فيه المطر حصلت السنو وكذا إذا غترف بفمه من البحر ولا بد أن يكون بفيه السنو فلو أدخله تاحدا الشرب ثم طرأ له الوضوء فلا يكره في السنو كما قرره شيخنا . واعلم أن المعتد قول ابن رشد الأفضل فعل المضمضة والاستنشاق بثلاث غرقات يعلمها بكل وقلمها باست من الصور الجائرة خلافا لقول المختصر وقلمها بما يست أفضل أفاده الشيخ في الحاشية هنا ومثله في حاشية الحرشي لكن قال شيخنا نحن خليليون (قوله وبجه) أي لابد من ج الماء فلو ابتلعه لم يكن آتيا بالسنو على المعتد وكذا لو فتح فاه حتى نزل الماء من غير ج لأن المص من تمام السنو فان قلت لم يجعلوا المص سنة مستقلة في المضمضة كما جعلوا الاستنشاق سنة مستقلة في الاستنشاق . قلت قال شيخنا الأمر كما أنهم رواه أعلم اعتنوا بالطرح من الأنف لشدة القذر وكثرته فيه بخلاف القم (قوله وطرحه) عطف تفسير لأن المص هو الطرح (قوله والاستنشاق) هو لغة الشم ، ومنه قول الشاعر :

واستنشق الأرياح من نحو حبهيم ويبرح قلبي نحوهم وبطير
واصطلاحا ما قاله الشارح ، والاستنشاق سنة ولو تعدد الأنف أما لو قطع أو غلق بدونه فلا يطلب بفصل شيء بعد الوجه فلو اتخذ له أنفام من فضة والتمح وجب غسله وصار له حكم أجزاء الوجه والسنو لا يتوقف على الأخذ باليد فلو نزل في فاه وأخذ بأفاه بنفسه فانه يكفيه ذلك كما قرره شيخنا ، تنبيهان : الأول ، من لم يستطع المضمضة والاستنشاق لعله تمحبه لم يرامه ومن احتاج إلى أكثر من ثلاث فقل بأن يكون في فاه أو في أنفه نجاسة ولم يخرج إلا بأكثر من ثلاث مرات أه أصلي . الثاني من ترك المضمضة والاستنشاق ناسيا ولم يذكر إلا بعد غسل وجهه قليل يتأذى ويكلى وضوءه ثم يعلمها بعد ذلك وقيل يرجع لعلها ولا يبعد غسل الوجه والمعتد الأول وأما لو كان عامدا فانه يرجع لعلها ولا يبعد غسل الوجه أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله وبيا لغيرهما) أي ندبا وما ذكره من أنه يتدب الميا لانه فيهما مثله في الحرشي قال الشيخ في حاشيته عليه وهو ضعيف والمعتد أن الميا لانه تدب في الاستنشاق فقط انتهى وقرره شيخنا أيضا ويدل له حديثه أسخ الوضوء وخلل ما بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما (قوله إن كان مفطرا) أما إن كان حائضا فافهمه له الميا لانه فان وقع وسبقه قضى وإن تعمد كفر (قوله قيل) فانه القاضي عياض وهو جواب عما يقال الفرض أهم من السنو فحقه التقديم فأجاب بقوله قيل وحكمة الخ (قوله وحكمة تقديم هذه الأعضاء) أي الثلاثة وأما الحكمة في أصل مشروعية جميع الأعضاء فقال ابن عباس رضي الله عنهما شرع غسل اليدين للكوعين للأكل من موائد الجنة والمضمضة للكلاب وب العالين في الجنة والاستنشاق لرائحة الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجه الله الكريم وغسل اليدين إلى المرفقين للسوار ومسح الرأس للتاج والإكيل ومسح الأذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين للشي في الجنة انتهى . وخصت به أطراف البدن لأنها المباشرة للخطايا غالبا أو لأن آدم مشى إلى الشجرة برجليه وتناول منها يديمو أكل بفمه وشم بأفاه والوجه والرأس استظل بهما تحت الشجرة وكذا الرأس مع ورقتها وإناخص الرأس بالمسح لستره غالبا فاكثف فيه بأدنى طهارة أفاده الشيخ في حاشية الحرشي مع زيادة من الغير شي قلنا من هذا أن الوضوء معقول دبه قال جماعة وارتضاء بعض شيو خنا وقال بعضهم التحقيق أن الوضوء لا يتلوه تعبد (قوله فيفضل البدن يظهر لونه الخ) فيه أبحاث ثلاثة : الأول قد يكون فاقد الحاسة البصر والذوق والشم أو الجميع فلا يظهر له اللون ولا الطعم ولا الريح . والجواب أن ما ذكره الشارح باعتبار الغالب ، وأما هذا فتادر ولا حكم فتادر فلا يرتد قضا . الثاني أن ظهور اللون يمكن حصوله بمعاينة الماء في أخذه غرفة لوجهه . والجواب أن إتيان الفساد على السنو أخف

نفس

وجه وطرحه (و) ثالثا
(الاستنشاق) وهو أن
يجذب الماء إلى داخل أنفه
بنفسه وبالغ فيهما إن كان
مفطرا أقبل حكمه تقديم
هذه الأعضاء على الفرض
اختبار الماء بفصل الدين
يظهر لونه وبالمضمضة
يعرف طعمه
وبالاستنشاق يعرف ريحه

متب

فانه آتيت من جيفة فاحرص على الوردة أن تنبتا

(نفيه) نعمت البلوى به تقب الأذنين لأجل ليس الحلقان حتى قال جماعة بحرمته ولكن قال القرافي على النهي عنه إذا كان يحصل به تدليس على الزوج لأجل تكثير الصداق وأما فعله الزوج العالم بذلك فلا منع أفاده السكندري وقال شيخنا بل هو جائز مطلقاً بدليل ما ورد في صحيح البخاري وغيره أن النساء كن يلبسن الحلق في عهد رسول الله ﷺ وهو يقرهن على ذلك (قوله وترتيب فرائضه) وأما ترتيب سنته بعضها مع بعض أو مع الفرائض فهو مستحب ، وكذا ترتيب إحدى البدن أو الرجلين مع الأخرى مستحب (قوله فيفضل وجهه) فلو نكس بأن غسل ذراعيه قبل وجهه مثلاً ثم غسل وجهه ثم مسح رأسه ثم غسل رجله فلا يخلو إما أن يكون نكس ساهياً أو مكرهاً أو عامداً أو جاهلاً أو عاجزاً ، وفي كل إما أن يحصل قرب أو بعد في السهر والإكراه بعيد المنكس مرة استئناؤاً ولا بعيد ما بعده في البعد ويعيد ما بعده مرة في القرب إن فعل أولاً ثانياً أو مرتين فإن فعل مرة أعاده مرتين وأما في العمد والعجز والجهل في القرب كاناسي وفي البعد يتبدله إعادة الوضوء فقط على المعتد أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخريشي وقرره شيخنا وهو المعتد خلافاً في الحاشية هنا (قوله ومسح رأسه) مفعول لفعل منحرف ، أي ويفعل مسح رأسه الخ أو أنه ضمن يغسل معنى يفعل ليصح تسليطه على مسح رأسه وأن مسح فعل حاضر بمعنى المضارع أي مسح رأسه على حد (أي أمر الله) أي يأتي وعطف الماضي على المضارع جائز (قوله وفي كل ذلك يقدم ميامنه) أي يفضل ميامنه قبل مياسره وهذا لأنه أقدم لأن تقدم الميامن من مستحب وظاهر قول الشارح وفي كل ذلك الخ أنه يستحب له أن يقدم الخدا لا اليمن على الخدا لا اليسر وجانب الرأس الايمن على اليسر وليس كذلك لأن تقدم الميامن على المياسر إنما يستحب في العضوين المتفاوتين في القوة كاليمين والرجلين فإن الرجل اليمنى واليد اليمنى أقوى من اليسار ولذا يضيق خاتم اليسرى على اليمنى ولا يستحب ذلك في العضو الواحد كالوجه والرأس فلا يفضل الخدا لا اليمن قبل غسل اليسر ولا يسمح جانب الرأس كذلك ولا يستحب ذلك أيضاً في العضوين المستويين كالأذنين كما أفاده الخريشي وبحسبه ويمكن الجواب عن الشارح بأن قوله في كل ذلك أي في مجموع ذلك فالمراد بالكل المجموع لا بالجميع (فائدة) إذا شرب دبه قبل يبدأ باليمن أو باليسرى قال شيخنا الأمير قال الشعراني في الأنوار القدسية في قواعد الصوفية إذا شرب ليلابس عبادة كالوضوء ثم يمتهن أولاً وإذا شرب ليفعل حاجة بيديه يبدأ بيساره (قوله هو المشهور) لأن القرآن عطف بالواو التي لم تطلق الجمع ولقول على كرم الله وجهه لا بألى إذا نعمت وضوءي بأى عضو بدأت ولقول ابن عباس رضي الله عنهما لا بأس بالبداة بالرجلين قبل البدن (قوله وقيل مستحب وقيل واجب) هما ضعيفان (قوله فبسة) لا مفهوم له ولا فبسة سبعة عشر البسة التي ذكرها واستقبل القبلة واستشعار النية في جميعه والجلوس المتمكن والارتقاء عن الأرض من شاش الماء ويمتن الأعضاء وترتيب السنن في نفسها وترتيبها مع الفرائض والبدن بأول الأعضاء والدعاء بعد الفراغ بأن يقول قبل أن يتكلم وهو رافع بصره إلى جهة السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من عبادك التوابين واجعلني من عبادك المتطهرين فن قال ذلك تحت له أبواب الجنة الثانية يدخل من أمها شاء كما ورد في الحديث والفضيلة السابعة عشر أن لا يتكلم في وضوئه ولو بدعاء الأعضاء لأن جميع أدعية الأعضاء لا أصل لها قال السيوطي ومن العجائب أن بعضهم عد أدعية الأعضاء من المستحبات مع أن أحاديثها كلها موضوعة ولم يعد منها الصلاة على رسول الله ﷺ مع أنه ورد في حديث إذا فرغ أحدكم من وضوئه فليقل أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثم يعمل على فإذا

(و) ثامنها (ترتيب فرائض الوضوء) فيفضل وجهه قبل ذراعيه وذراعيه قبل مسح رأسه ومسح رأسه قبل غسل رجله وفي ذلك كله يقدم ميامنه قبل مياسره وما ذكره من أن الترتيب سنة هو المشهور ، وقيل مستحب ، وقيل واجب ولما أنهى الكلام على القسم الثاني شرع يتكلم على القسم الثالث فقال (وأما فضائله فبسة) أو لها

قال ذلك فتحت له أبواب الرحمة ، انتهى (قوله التسمية) أى فى ابتداء وضوئه أقوله عليه السلام . إذا توضأ أحدكم فذكر اسم الله طهر جميع أعضائه فإن لم يذكر اسم الله لم يطهر منه إلا ما معه الماء . فان قلت فى بعض الأحاديث ما يفيد بظاهره أن التسمية واجبة كقوله عليه السلام : لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ، فالجواب أن قوله لا وضوء أى كامل بدليل وتوضأ كأمر الله ، ولم يذكر اسم الله التسمية فى الوضوء فدل على أن التسمية ليست واجبة والمتمم بأنه باقى بالمسئلة كاملة فإن تركها فى أوله أى بها فى أثنائه فان تركها حتى فرغ فات محلها (قوله الموضع) قضيته أن نفس الموضع مندوب فيكون قطعة من الوضوء فيكون الوضوء مركبا من جواهر وأعراض . وأوجب بأن فى العبارة حذائى إيقاعه فى الموضع الطاهر (قوله الطاهر) أى شأ أنه الطهارة وطاهر بالفعل فيفكره الوضوء . وفى بيت الخلاه ولو طاهر إيان كان جديداً لأنه يجر ديناهة تحل فيه الشياطين فتوسوس للتوضوء ولأن العبادة شريفة فلا تفعل فى محل الخلل الذى أعدل نجاسة ولو كان طاهرا (قوله خشية الخ) لتقليل لمخوف تقدره فلا يوقعه فى الموضع النجس خشية أن يتنجس من رشاوته وهذه العلة لا تظهر إلا فى المكان المتنجس بالفعل لاما كان شأنه النجاسة ولو كان طاهرا فالأولى أن يقول خشية الوسوسة كما صنع غيره إلا أن يقال إن الشارح أشار بهذا لخل كلام المصنف على الموضع الطاهر بالفعل لأنه المتبادر منه ويراد عليه ما شاء من الطهارة فتأمل (قوله قلة الماء) فيه أمران : الأول أن القلة من صفات الماء والموصوف بالاستحباب إنما هو التقليل الذى هو قلة الشخص لأنه لا تكليف إلا بفعل اختيارى . والجواب أن القلة من لوازم التقليل فأطلق لازم وأريد المألوم الذى هو التقليل فالمراد بقلة الماء : تقييله . الأمر الثانى أن تعبيره بقلة يوم كراهة الوضوء من البحر وليس كذلك . والجواب أن المراد قلة الماء الذى يستعمل لإزالة المعد للوضوء والحاصل أن المراد بقلة تقييل الماء الذى يستعمل فى الوضوء فيفكره السرف ولو كان على شاطئ البحر (قوله ما استطاع) أى على حسب حاله فى نشوئه ورطوبته وكبره وصغره (قوله مع إحكام) بكسر الحزة أى إتقان والتقليل مستحب وأما إحكام الغسل أى إتقانه وتعميمه بالماء فواجب ويكتفى فى وصول الماء غلبة الظن كما فى حاشية الخرشى (قوله سنة) أى طريقة فهو مستحب فلا تفتا بين كلام المصنف وكلام الرسالة (قوله والسرف) أى الزيادة على الحاجة وذلك فى ثلاثة أشياء إلا كثار من صب الماء وبجائز الحذف المسئول وزيادة العديق والفسلات وكلها مشتمل على الإكثار من الماء قاله الأجهورى (قوله غلو) أى زيادة فى الدين وقد قال تعالى : لا تتلو فى دينكم ، أى لا يزيدوا فى دينكم قاله الأجهورى (قوله وبدعة) أى أمر حادث مكروه ولم ينقل عنه عليه السلام ولا عن أصحابه وفى الحديث : إن للوضوء شيطا يقال له الوهان فانفقوا وسواس الماء . (قوله وقد توضأ رسول الله عليه السلام) أى قد كان كلام المصنف صريح فى عدم التحديد ويؤخذ من هذا الحديث التحديد فالجواب أن هذا الحديث إخبار عن فضيلة الاقتصاد وكراهة الإسراف فى صب الماء وإخبار عن القدر الذى كان يكفيه عليه السلام لأن ذلك تحديد لا يجوز النقص عنه ولا الزيادة عليه وقد ورد فى بعض الأحاديث أيضا أنه عليه السلام توضأ بنصف مد كما ذكره الأجهورى (قوله بمد) أى بكيل مد لازنه مثال ذلك أن يؤزن مدين الطعام ويجعل فى إناءه ويفرغ ويجعل فى الإناء ماء بقدر ما أخذه من الطعام قال الأجهورى من توضأ بأقل من مد أو اغتسل بأقل من صاع أجزأه على المشهور خلافا لابن شعبان وانظر قوله توضأ بمد على هذا حين توضأ مرة أو من تين مرتين أو ثلاثا قاله الأجهورى لم أر فيه نصا (قوله فى الناس) تفريع على كلام المصنف والرسالة (قوله على التين) هذا فى حق الذى يفعل على المعتاد أو الاضبط وهو الذى يفعل بكلتا يديه على حد سواء وأما العصر فيضمه على يساره

(التسمية) وثانها (الموضع الطاهر) خشية أن يتنجس من رشاته (ر) ثالثا (قلة الماء) بلاحد لا يربط ولا يربطين ولكن يقتل منه ما استطاع ويحكم به الغسل ولا يبدده قال فى الرسالة : وقلة الماء مع إحكام الفصل سنة .

والسرف منه غلو وبدعة وقد توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمد وهو وزن رطل وثلاث وظهر بصاع وهو أربعة أمداد بمد صلى الله عليه وسلم انتهى . فمن الناس من يحكم بالماء القليل ومنهم من لا يحكم إلا بالماء الكثير لجله وعدم معرفته (ر) رابعها (موضع الإناء) على التين

(قوله إن كان مفتوحاً) لا مفهوم للإتياء مع قيد الانفتاح لأن البحر كذلك ومراده بالمفتوح واسع الفم بحيث تدخل اليد فيه كاقصعة والماجور أو ما إن كان الإتياء غير مفتوحاً كان ضيقاً كما يرى فالأفضل كونه على يساره (قوله لأنه لا يمكن) أي ولأنه فعل التي صلى الله عليه وسلم (قوله لتأوله) التام بمعنى في وهو يدل من قوله في الفعل (قوله الفسلة الثانية والفسلة الثالثة) كل منهما فضيلة مستقلة كما شهده ابن تاجي واعتدله الزرقاني ويفعل فيهما ما فعله في الأولى من الدلك وتبع المناين ونحو ذلك والإلم يمكن اتياً بالمستحب وكلام المصنف يشمل الرجلين فيفسلها ثانياً وثالثاً فاعتد أن المطلوب فيهما التثليث لا الإتياء من الفاذورات الغير المتجسدة وأما المتجسدة التي تمنع وصول الماء إلى البشرة فهي مما يجب إزالتها فأقدم الشيخ في حاشية الخرشى وقرر مشيخنا (قوله إذا أوجب بالأولى) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إذا أحكت الأولى والمعنى واحد . أي إذا أسخ بالأولى جميع العضو أي إن محل كون الثانية مستحبة إذا أسخ بالأولى وأما إلم يسخ بها فالثانية فريضة فيها لم يعمه الماء مستحب في غيره فبعضه في الزابغة لا يعم جميع العضو فيها لئلا يلزم عليه غسله أو بما يقع في المكروه أو الممنوع كإساق (توبه) ينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد أن ينوي بالأولى فرضه وقيل لا ينوي شيئاً معينا بصمم اعتقاده أن ما زاد على الواحدة المسببة فهو فضيلة واستظهره سندو صححه القرافي قال الشيخ في حاشية الخرشى . وهو الظاهر (قوله ويكره أن يقتصر الخ) هذا إشارة إلى بعض مكروهات الوضوء وتجملت اتسعة ذكر الشارح منها اثنين والثالث منها الإكثار من صب الماء . والرابع الوضوء في بيت الخلاء ، والخامس كشف المودرة بدون رؤية أحده ولا إحرام . والسادس الزيادة على الغسل على الثلاثة فبكره ذلك على المعتمد كما في حاشية الخرشى ، وقبل يمنع وهو ضعيف وإدراكه هل هي ثلاثة أو أربعة فقبل يستحب أن يأتي واحدة ، وقيل يكره وهو المعتمد كما في حاشية الخرشى ، وكذا تكره الزيادة على الواحدة في المسح أي بما جدد ومحل الكرامة في غير الترتيب والسابع الزيادة على غسل محل الفرض فبكره ذلك كما في حاشية الخرشى والثامن تحليل اللحية الكثيفة . والتاسع مسح الرقبة كما في حاشية الخرشى . وأما مسح الأعضاء بالمنديل لما ذكر (قوله أن يقتصر على الواحدة) أي لغير العالم أو العالم فلا يكره له الانتصار على الواحدة لأن غير العالم يمشى عليه من بقاء لمة . قال ناظم مقدمة ابن رشد :

وكرهوا واحدة في الغسل إلا للعالم كذا في النقل

(قوله كما يكره الكلام فيه) أي لما ذكره بعضهم من أن الله تعالى يصدل على المتوضئ خيمة من نور مادام يتوضأ ما لم يتكلم فيه بأمر ديني فيرفعها عنه (قوله إلا عن ذكر الله) عن معنى الباء أي إلا التكلم فيه بذكر الله فلا يكره ومن جملة ذكر الله حكاية الأذان فلا يكره بل يستحب كما ذكره بعضهم وليس العمل هنا امتناعاً على دعاء الأعضاء أي الأذكار المترتبة على الأعضاء لأنها كلها موضوعة لأصل لها كاعتد كمذا لأصل لقراءتنا أن أنزلناه عقب الوضوء كما أفاده سيدي محمد الزرقاني وغيره (قوله والسواك) بكسر السين وهو مذكرة على الصحيح وقيل يذكرونها والمراد به هنا الفعل لأن التكليف إنما يتلحق بالأفعال ويصح إرادته بمعنى الآلة بتقدير مضاف أي واستعمال السواك والاول وأولى ويقال له الإدراك بفتح الحمة . ومن القاطن قول بعضهم :

لا أقول السواك من أجل أني أن أقول السواك قلت سواكا

بل أقول الإدراك من أجل أني أن أقول الإدراك قلت أدراكا

ويقال فيه سواك . وسبب مشروعيته أن العبد إذا قام للصلاة دنا منه ملك ووضع فاه على فم فلا يخرج من فيه أية من القرآن إلا في جوف الملك وأفضله بأدراك أخضر أو يابس ، ولكن الأخضر الذي

إن كان مفتوحاً) لأنه يمكن
فالفعل لتأوله الماء منه
(و) خامسها (الفسلة الثانية
والثالثة) إذا أوجب بالأولى
ويكره أن يقتصر على
الواحدة كما يكره الكلام
فيه إلا عن ذكر الله (و)
سادسها (اليد بمقدم
الرأس) سابعها (السواك)

يجده طما أفضل للفطر لكونه أبلغ في الاتقاء ويكره للصائم الأخضر مخافة أن يتحلل منه شيء
وعند الصائفة الأفضل الأراك ثم جريد النخل ثم عود الرتين ثم مالها لخمذة ذكية ثم غيره من العيدان
ما لم ينه عنه قال الشيخ في حاشية الخرشى والظاهر أن مذهبتنا موافق لهم (قائده) قال الشيخ في
حاشية الخرشى والسواك من خصائص هذه الأمة لأنه كان الأنبياء السابقين لا يلزمهم قال بعضهم
وأول من استاك سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأتم التسليم (قوله وينبغي) أي ويستحب
وكذلك يستحب أن يستاك باليد اليمنى بأن يجعل الإبهام والخنصر تحته والثلاثة فوقه ويستحب
أيضا كونه متوسطا بين اليمنى واليسرى ويستحب أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه وتسمية يده
وكونه عرضا في الأسنان حتى ياطمها وطولا في اللسان والحنق ويستحب عند الاستياك غسله
إلا أن يكون بين يديه أو موضع تطيب به نفسه ولا يزيد طوله على شبر فإن زاد ولو أقل من أصبع
ركب الشيطان على الزائد فقط أو عليه يتماه وركوبه إما حقيقة أو مجازاً بأن يمسوس لصاحبه ولا
بأن يسواك الغير بإذنه وقيل إنه يورث الفقر والنسيان (قوله عند المضضفة) أي إذا استاك بأصبعه
ليكون ذلك كذلك وأما إن استاك بعود فيستحب أن يكون قبل المضضفة فيخرج ماؤها بماء
به قال القاضي عياض والسواك مستحب في كل الأوقات ويأتى كدنه في خمسة أوقات عند الوضوء
وعند الصلاة وعند قراءة القرآن وعند الاتقاء من التوم وعند تقير الفم بسكوت أو أكل أو شرب
أو تركها أو بكثرة كلام ولو بالقرآن (تنبيه) ما ذكره المصنف من استحباب السواك هو المشهور
وقال ابن عرفة إنه سنة لحثه عليه الصلاة والسلام عليه بقوله ولو لأن أشقى على أمتي لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاة، ولو أظنه عليه الصلاة والسلام عليه حتى صرح عنه أنه فعله وهو في حال المعالجة عسكريات
الموت وقال عليه الصلاة والسلام ثلاث كتبتن الله عليهن ومن لم يكن سنة قد كرمها السواك وأجاب
الجمهور بأن المراد بالأسنة الطريقة المندوبة ولا ينبغي بعده فلذا قال الخطاب نقلنا عن ابن عرفة وابن
رشد مقتضى الأحاديث سنته وهو وجه وإن كان خلاف المشهور (قوله ويكره في المسجد) أعلن
الحكم الأهلي للسواك الندب أو الأسنة كما علت وقد تعرض له الكرامة كالاستياك في المسجد كما قال
شارحناو كالاستياك بالعود الأخضر للصائم كما تقدم وكالاستياك بعود الرمان والريحان لتحريكهما عرق
الجدام وكالاستياك بالقصب لأن ذلك يورث الرص والأكلة بفتح الهمة وكسر الكاف بدون مد كما
نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير كبير الزرقاني خلافا لما في حاشية الخرشى من ضبطه بضم الهمة وسكون
الكاف والأكلة داء ينحس منه العضو وينفست شيئا بعد شيء كما في حاشية الخرشى وقال شيخنا
هي داء يكسر الأسنان شيئا فشيئا وكالاستياك بقصب الشعير والحلفاء والعود المجهول مخافة أن يكون
من الخضر منه وقد تعرض له الحرمه كاستياك الصائم بمحورة بحرة أي التي تجمر شفتيه وقضية كلام
الشيخ في الحاشية هنا أنه حرام على الصائم فقط وليس كذلك بل هو حرام على الصائم وغيره من
الرجال كما ذكره شيخنا وقد يعرض له الوجوب كما إذا أكل شيئا ذا رائحة كريهة تمنعه من حضور
الجمعة ولا يمكن إزالتها بالسواك ولا يأتى فيه الإباحة أو ما قول المختصر وجاز صواب الخ فالمراد بالجواد
الأذن للجواز المستوي الطريق لأنه يندب في كل الأوقات كما تقدم (تنبيه) قال الشيخ في الحاشية هنا
ولا يفعل ذوار المردة السواك بمحضرة الناس ولا في المسجد لما فيه من إلقاء ما يستقرأه وهو معترض
محدث أي موسى رضي الله عنه قال دخلت على رسول الله ﷺ وهو يستاك وطرف السواك على لسانه
وهو يقول أعرج والسواك على فيه وكأنه يتوجع ولأنه من باب القرب والعبادة فلا يطلب إخفاءه
وأجاب بعض شيوخنا بأن أبا موسى دخل على النبي ﷺ وهو يفعل وكلامنا في فعله ابتداء وأيضا

وينبغي أن يكون عند
المضضفة ، ويكره في
المسجد لثلا يخرج منه
دم أو ما يؤذى المسجد

أبو موسى واحداً للمتي عنه فعله في جماعة وأيضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بجميع فضائله فلا يستقدر ذلك منه بخلاف غيره فلا يتم الاستدلال بالحدث وأيضاً ربما كان سواك حينئذ لموجب كالوضوء والنهي إذا كان لغیر موجب وأما كونه من باب القرب والعبادات فلا يدل على فعله بمحضرة الناس ألا ترى أن الاستبراء واجب وتتف الإبطه ندوب مع أنه ينبغي إخفاؤه مما فصحه مقالته الشيخ في الحاشية هنا فاحفظه فإنه حسن (قوله حفر الأسنان) بسكون الفاء من باب ضرب وبفتحهما من باب تعب وعلى كل حال فعناه فساد أصولها كما في الصباح (قوله اللثة) بفتح اللام وتشديد المثناة وقد تخفف فيها نان لفنان وفيه آفة ثالثة بكسر اللام وتخفيف اللام وزن عنب أفاده شيخنا (قوله ويطيب الفم) أي يذهب رائحته الكريهة فيصير له رائحة طيبة (قوله وينقى البلغم) أي يذهبه أو يكون سبباً في إخراجهِ والبلغم شيء متعقد يسقط من الرأس ويطلع من الصدر (قوله إلى غير ذلك) متعلق بمحذوف أي انتهت محاسنه إلى غير ذلك أو مضموم ذلك إلى غيره من رضا الله وفرح الملائكة وموافقة السنة وكسكون الصلاة بالسواك سبعين صلاة بغيره وورد أن الصلاة مع تخليل الأسنان من أثر الطعام بثلاثين صلاة فالصلاة بها مائة قال الشيخ في بعض تقاريره وفي ذلك وقفة لأن التخليل ينظف أكثر من السواك فكان مقتضى ذلك أن يكون له أكثر من السواك وأجلب شيخنا الأمير بأن السواك أدخل في التعبد من التخليل فإن السواك لا يستعمل إلا للعبادة والتخليل إنما يستعمل عادة غالباً وأيضاً فإن السواك أشمل للغم انتهى والسواك فضائله كثيرة فنظم جملة منها العلامة الحافظ ابن حجر فقال:

إن السواك مرضى الرحمن وهكذا مبيض الأسنان
مطهر للشر مذك الفطنه يزيد في فصاحة وحسنه
مشدد اللثة أيضاً مذهب لبيح وللمعدو مرهب
كذا مصف خلقة ويقطع رطوبة وللنفاذ ينفع
ومعطر للشيب والاحرام ومهضم للأكل والطعام
وقد غدا مذكر الشهادة مسبل التزع لذى الشهادة
ومرغم الشيطان والعدو والعقل والجسم كذا يقوى
ومورث لسمعة مع النبي ومذهب الآلام حتى لنا
والصداع وعروق الرأس مسكن لوجع الأضراس
يزيد في مال وينى الولدا مطهر للقلب جال للهدا
مبيض الوجه وجلى البصر ومذهب للبلغم مع حفر
ميسر موسع للرزق مفرج للكآبتين الحن

(باب فرائض الفسل)

قال الشيخ في حاشية الخرشى الفسل من الجنابة من خصائص هذه الأمة فإنه كان الأنبياء السابقين للأمة انتهى لكن ذكر الشرحيني في الباب السابق أن الفسل ليس من خصائص هذه الأمة لأنه كان في ملة إبراهيم عليه السلام وورد أن أباسفيان حلف أن لا يمسه وأمه مام من جنابة حتى يفزو محمد أفقيه دليل على بقاء النسل من الجنابة عندهم من بقايا دين إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ولذا عرفوا معنى النسل من الجنابة من قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاعلموا أنه انتهى وفرض النسل من الجنابة سبع مرات وكذا غسل القرب من البول سبع مرات والصلاة خمسين فلم يزل صلى الله عليه وسلم يسأل ربه التخفيف حتى جعل الصلاة خمسا وغسل الجنابة والثوب مرة واحدة وواه أبو داود

ومن عاين السواك أنه يذهب حفر الأسنان ويجلو البصر ويشد اللثة وهي لحم الأسنان ويطيب الفم وينقى البلغم ويصفي اللون إلى غير ذلك والله أعلم بالصواب .
ولما أسمى الكلام على الطهارة الصغرى شرع بين الكبرى قتال :
(باب في فرائض الفسل وسننه وفضائله)

(قائدة) في ثواب من اغتسل من الجنابة : مكتوب في الزبور أن الله تعالى يقول : من اغتسل من الجنابة فهو عبيدي حقا ومن لم يغتسل فهو عدوي . وفي الخبر : إن المؤمن إذا قام وامتلأ أمر الله واغتسل من جنابة غير محرمة فشكل قطرة تغسل من شعره يخلق الله منها ملكا يسبح الله تعالى إلى يوم القيامة ويكون ذلك في صحيفته إلى يوم القيامة . وجاء أنها تقع بأبدى الملائكة فتسبحها تبركا بهذا العبد الممثل لأمر به ذكره الشريفي والأجهوي . وورد أن من سبى الله تعالى عند جماع حليته ورزق منها بولد فإن الله تعالى يعطيه حسنات بعدد أنفاس هذا الولد وأنفاس أولاده وعقبه ونسله إلى يوم القيامة ذكره بعض العلماء وفضل الله واسع . قال بعضهم والحكمة في وجوب الغسل من خروج المني مع أن الفضلة أقدر منه إن المني يجتمع من سائر الجسد فوجب غسله شكرا لنعمة اللذة أو كفارة للذنب وأيضا الفضلة متكررة فيشترى فيها ذلك بخلاف المني (قوله الغسل) بالضم الفعل وبالفتح اسم الماء على الأشهر وبالكسر اسم لما يغسل به من صابون ونحوه وهو لغة سيلان الماء على الشيء مطفأ واصطلاحا إيصال الماء إلى جميع ظاهر الجسد بنية استحبابه الصلاة مع الدلالة من الظاهر تكاميش الذكر بخلاف داخل الفم والأذن والعين والآنف فليست من الظاهر في هذا الباب نعم من الظاهر في باب إزالة النجاسة (قوله ثم أخذ يذكركها مفصلة) فيه إشارة إلى أنه يطلب من الشخص أن يميز فراغته من سنته وفضائله فمن لم يعرف ذلك لا يجوز إمامته ولا شهادته ومن صلى خلفه أعاد صلاته ابتداء ذكره الأصلي ولكن المستند أنه إن لم يميز بعضها من بعض فغسله صحيح إذا أتى به على الوجه المطلوب وكذا إذا اعتقد أنها كلها فرائض أما إن اعتقد أنها كلها سنن أو فضائل فالغسل باطل كالتقدم في الوضوء (قوله الثانية) فإن قلت وجل جنب اغتسل ولم يميز رفع الجنابة ويميز ثم غسله . قلت نعم هو الكافر إذا عزم على الإسلام يتباه فاغتسل ونوى بغسله الإسلام ولم يميز الجنابة فقال ابن القاسم يميز ثم للجنابة وإن لم يميزها لأنه أراد بذلك الطهر فقله ابن فرحون ومثله في حاشية الحرشي (قوله وهو هنا الأكبر) فإن نوى الأصغر فلا يميز . إلا أن أعضاء الوضوء فقط (قوله أو استحبابه تنوع) السبب والثابت أن أي إباحة ما كان الحدث ما ناعما منه لا بإباحة الإباحة (قوله أو الفرض) أي فرض الغسل فقد ذكر الشارح الكيفيات الثلاثة التي في الغسل . تنبيهات : الأول : من مشى إلى الحمام ليغتسل فلما وصل إلى الحمام اغتسل ولم يستحضر النية أجزأه قصده الأول قاله ابن قدام . الثاني : لو اعتقد شخص أنه لا جنابة عليه ثم اغتسل فلما نوى الجنابة ثم تباه أنه عليه الجنابة فإن هذا الغسل لا يجزئه بل لا بد من أن يغتسل نائبا وأما من توضأ نائبا لجنابته ثم تذكرها بأثر الوضوء ثم عادى على غسله وأجزأه غسل الوضوء عن غسل محله وكذا من اغتسل من الجنابة ونوى لعة من غسله في أعضاء وضوءه ثم احتاج للوضوء فغسلها في الوضوء نائبا لجنابته فإن ذلك يجزئه عن غسله لجنابته ما لم تكن اليلة المتركة من غسل الرأس فلا يجزئ . مسحها في الوضوء ما لم يكن فرضه المسح لفرضه فيجزئه الثالث : إذا نوت المرأة بغسل واحد رفع الحيض والجنابة أجزأههما وكذا إن نوت أحدهما نائبا للآخر أو كانت متذكر فلم تغير وجهه وكذا الرجل إن نوى الجنابة والجمعة أو قصد الجنابة ونوى النية بها عن غسل الجمعة أجزأه عنهما على المشهور وأما إن نوى غسل الجمعة وقصد أن ينوب له عن الجنابة فإنه لا يجزئه عن واحد منهما وكذا إن نسي الجنابة واغتسل للجمعة لأن الفرض لا يتبع السنة بخلاف العكس وإذا اغتسل للجنابة نائبا لغسل الجمعة أجزأه عن غسل الجنابة دون غسل الجمعة (قوله وعلمها عند أول الخ) فإن قلت الثانية علمها القلب لا عند أول مفسول لأن هذا زمانها ويزن الخ والزم أن يقول وزمنها جواب ما أشار له شيخنا الأمير في حاشيته من أن المراد بالعلم هنا الشيء الذي توجد عنده الذي هو أول مفسول لا الشيء الذي توجد فيه فإنه القلب (قوله عند أول مفسول) قال الشيخ في الحاشية الأولى أن يقول عند

ثم أخذ يذكركها مفصلة
على هذا الترتيب فقال
(فأما فرائضه خمسة)
الأول (النية) وصفها
كالوضوء في نية رفع
الحدث وهو هنا الأكبر
أو استحبابه يمنع أو
الفرض وعلمها عند أول
مفسول سواء كان الذكر
أو غيره كالرأس لكن
إن نوى على رأسه أولا
فليحذر أن يترك ذكره
من غير غسل

أول مفعول كاحتجب الشبريخيتي ليشمل المغسول والممسوح كن فرضه مسح رأسه لليلة بأن كانت عادته إذا غسل رأسه نزلت له النزلة أو يحصل له بذلك ضرر فإنه يمسح رأسه ولا ينتقل للشيء على المعتمد . وأجاب شيخنا الأمير بأنه إنما اقتصر على المغسول نظر الأصل والغالب . وأما المسوح فخلافاً للأصل ونادراً (قوله بل يفسله ويتوضأ) أي أو يفسله بظاهر كفه مثلاً أو بمنزلة كثيفة لأنه لا يشترط في الغسل الدلك بباطن الكف كما يأتي (قوله لأجل مس ذكره) أي لوقوع مس الذكر بعد أعضاء الوضوء أو في أثناءه (قوله ولا يجب عليه الوضوء بعد فراغه) أي إذا لم يمس ذكره بعد ذلك أو مسه قبل شيء من أعضاء الوضوء فإن مسه في أثناء أعضاء الوضوء أو بعد أعضاء الوضوء وقبل تمام غسله وأولى بعد تمامه فيجب عليه الوضوء (قوله تعميم الجسد) أي تعميم جميع ظاهر الجسد بخلاف داخل الأذن والعين والأنف والفم فليس من الظاهر كما تقدم (قوله بالماء) فلو كان ثلاثة معهم ماء مشتركون فيه أحدهم به الحدث الأكبر والثاني به الأصغر والثالث ميت فإن كان يكنى الثلاثة فالأمر ظاهر وإن كان يكنى الجنب وصاحب الحدث الأصغر قوماً على الميت وعماه وإن كان يكنى صاحب الأكبر فقط يقدم على صاحب الأصغر ويضمن قيمة الماء ولو لورثة الميت فإذا اجتمع جنب وحائض قدمت الحائض لأنها أشد فإن كان الميت هو صاحب الماء فهو أحق به إلا أن يخاف على الحى العطش سواء كان آدمياً أو غيره من محترم ومثل العطش مطلق الحاجة من مجن وطبخ ونحو ذلك أناده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من كلام بعض الأشياخ (قوله ظاهرهما وباطنهما) أي لأصاحبهما (قوله كمغتلبه) وكذا ماتحت حلقه وجميع عتقه ومحت قدميه وطيات الدر والبطن وطى مرقبه ونحو ذلك كمغتلبه وعرقوبيه وأسافل رجله وجميع الشقوق والأعكان . قالنا ظم مقدمة ابن رشد:

وتابع الشقوق والأعكانا وتابع الغائر حيث كانا
فأرب يسكن بفعله مشقه فعه بالماء وأذلك فوقه

فلو ترك لمة حامداً وجف طهره بطل غسله وعليه عادته وإن كان تائباً غسلها وحدها وساء جف طهره أولاً وأعاد الصلاة إن كان صلى (قوله الاليتين) بفتح الحموزة أفصح من كسرهما كما في الاشتقاق أي المقتدين أي وكذلك الاليتين كما في بعض النسخ (قوله ذلك جميع الجسد) أي بأي عضو كان فلا يشترط خصوص اليد هنا بخلاف الوضوء ويكتفى في ذلك غلبة الظن على الصواب كما في حاشية الخرشى وقرر مشيخنا وغيره خلافاً لما في الحاشية هنا فإنه ضعيف، واعلم أن الدلك واجب لنفسه لا لإيصال الماء للبشرة فهذا مشهور المذهب وإن كان دليله ضعيفاً ومقابله في دليله راجح، وقد تال القرآن في يجب العمل بما قوي دليله ذكره الأجهوري وليحذر المتدلك من أمور: منها أن لا يتدلك بمحافظ حامد لأنه يورث البرص وكذلك الدلك بمحافظ الغير لأنه يضر بأهله وبما كان به نجاسة وبعض المؤذيات ولا يمكن الدلك فيما بين السرة والركبة إلا بالزوجة أو جهاً أو أماً لسيدها ولا يمكن أيضاً من حاله غير مرضى خصوصاً إذا كان أمراً (قوله وإن بخرقه) أي وإن كان الدلك بخرقه: أي بأن يجعل شيئاً بين يديه بذلك به كفوطة يجعل طرفها بيده اليمنى وطرفها الآخر بيده اليسرى وبذلك بوسطها . وأما الوجه جعل شيئاً بيده ككيس يدخل يده فيه وبذلك به فهذا من الدلك باليد سواء كان الكيس ونحوه رقيقاً أو كشيء لأن المعانة على كل حال باليد هذا ما اعتمد الشيخ في حاشية الخرشى خلافاً لقوله في الحاشية هنا بشرط أن يكون رقيقاً فإنه ضعيف . واعلم أنه يكتفى بالدلك بالخرقة مع القدرة على الدلك باليد على المعتمد كما في حاشية الخرشى وقرر مشيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا . ولا يكتفى بالاستئابة مع القدرة على الدلك باليد أو بالخرقة على المعتمد والدلك بالمحافظ حيث لا يتضرر بالدلك بها وكانت ملساً له في رتبة اليد .

بل يفسله ويتوضأ إذا فرغ من الغسل لأجل مس ذكره فإن لم يفسله صار محله لمة تبطل بها الصلاة وإن نوى على ذكره أو لا كل غسله ولا يجب عليه الوضوء بعد فراغه (و) الفريضة الثانية (تعميم الجسد بالماء) فيفضل الاليتين ظاهرهما وباطنهما ويتبع كل ما غار من جسده كمغتلبه وعمق سرته وورفيه وهما آخر الفخذين عند العانة والاليتين وتحت إبطيه (و) الفريضة الثالثة (دلك جميع الجسد بالماء) مع صب الماء أو بعده وإن بخرقه أو استئابة

والحاصل أن الخرقه والخايط في مرتبة اليد ولا يجوز الاستنابة إلا بعد هذه الثلاثة ولشيخنا الجداوى:

وذلك بعض أو بخرقة هنا ثم استحب ولو يزيد الثنا

وذلك ملك حائط إذا ضرر واجمله قبل نائب قبا ظهر

قال الشريحي وأذكر بعضهم ذلك بالخرقة ، وقال شيخنا المعتمد أنه متى تعذر ذلك باليد سقط عنه وجوب ذلك ولا يحتاج لاستنابة ولا خرقه ، ومثله في الرماض قال ولم يلقنا عن الصحابة أنهم استنابوا أو اتخذوا خرقه ولو كان واجبا لشاع من قهلم (قوله فان تعذر الخ) وليس من التعذر إمكانه في خايط في ملكه إن لم يتعذر بذلك به ولم تكن حائط حمام كاسبق ولا يلزم الرجل أن يدلك (روجه) ما لا تصل إليه يدها من جسدها ولا يلزمها له ذلك بل يستحب لها وكذا لو لم تصل لفصل فرجها لسنن فيستحب له أن يفصل لها فان لم يفعل فصل بالنجاسة ولا تمكن أحدا من فعله وهي عاصية إن لم يصب في السمن وكذا الرجل لا يجب على امرأته غسل عورته إذا لم يصل لها بل يستحب فان لم يفعل وجب عليه شراء جارية تلي ذلك إن قدر ولم تتضرر وإلا فصل بالنجاسة ولا يمكن أحدا من غسله ويكون عاصيا إن نسب في السمن أيضا (قوله تحليل الشعر) أي ولو كان شعروه في البيعة أيام يجب عليها أن تزح الغليب المتجمد الذي في رأسها وتغسل شعرها خلافا لقول أبي عمران بن رخص العروس في البيعة أيام أن تمسح في الوضوء والغسل على ما في رأسها من الطيب وإن استعملت في سائر جسدها تيسر لأن إزالته من ضياع المال المنهي عنه وقد أقام عليه السلام بالسكر عاقبة ضياع المال انتهى قال الشريحي وغيره وما قاله أبو عمران خلاف المعروف من النصب (قوله الشعر) أل للاستتراق أي جميع الشعر من لحية ورأس وحاجب ومهدب وشارب وعنفقة وإبطواعة وغير ذلك سواء كان الشعر خفيفا أو كثيفا (قوله أي تحريك يده) وليس على المرأة حل عقاصها إن لم يتبدل بل الواجب عليها أن تجمعوه وتحركه ليدخل الماء وسطه وإن لم يدخله الماء تقضته وكوي مسلم عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله

إني امرأة أشد حذر رأسي أفأقضه لغسل الجنابة فقال لها عليه السلام يكفيك أن تعني على رأسك ثلاث سحيات ثم تفيض عليه الماء تطهري ولا تبلغ عاتقه أن ابن عمر يأم النساء إذا اغتسلن أن يفيضن شعرهن قالت : أفلا تأمرهن أن يحلقن ردوسهن لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد وما أزيد أن أغرق على رأسي ثلاث غرقات انتهى وعدم النقض مقيد بما إذا لم يقو الشد ولم يكن موصولا بخيط وكثيرة كما تقدم تفصيل ذلك في باب الوضوء فراجع إن شئت ولا يجب تحريك الخاتم إذا كان مأذونا فيه ولو فرض أن الماء لم ينزل تحته لكن إن زعجه بعد يجب غسل موضعه (قوله خلوا الشعر الخ) هذا الحديث رواه الترمذي والنسائي وأبو داود وهو حديث ضعيف وإن كان موافقا للنصب (قوله وأتقوا) بهمة قطع مفتوحة (قوله إن تحت كل شعرة جنابة) فإن قلت هذا الحديث يقتضي أن الجنابة متعددة مع أنها لا تعدد فالجواب أنه على حذف معانٍ والتقدير فأتقوا تحت كل شعرة سبب جنابة أو مسبب جنابة فإدى تحت الشعر سبب في بقا الجنابة بمن حيث بقاؤها إذا ترك غسل لعله أن الجنابة سبب في وجوب غسل ما تحت كل شعرة فوجب غسله مسبب عن الجنابة وترك غسله سبب في بقاها أفاده شيخنا الأمير (قوله وموجباته) بكر الجيم أي أسيا به (قوله انقطاع الخ) الخن أن الموجب هو نفس الدم وأما الانقطاع فهو شرط وجوب وصحة ما كان حاشية الخرشى وقرره شيخنا وأجاب بعضهم بأن الانقطاع وإن كان شرطا لكنه يطلق عليه السبب بل هو السبب القريب وقوله انقطاع أي ولو ساعة نزوله لأن الحوض أقله في العبادة قطرة ولكن لا تحسب في العدة والاستبراء وأكثره خمسة عشر يوما للبداء ، وأما المعتادة فعادتها فإن لم ينقطع استظهرت على عادتها بثلاثة أيام فإن كانت عادتها مثلا

فان تعذر عليه الوصول

لشيء من جسده سقط

(و) الفرض الرابع

(الفور) أي مع الذكر

والقدرة كما في الوضوء

(و) الفريضة الخامسة

(تحليل الشعر) أي تحريكه

بيده لقوله صلى الله عليه وسلم خلوا

الشعر وأتقوا البعرة فان

تحت كل شعرة جنابة ،

وموجباته أيضا خمسة ،

انقطاع دم

الدم الحي بالبال

فان شئت

اثنى عشر يوما ولم ينقطع استظهرت بثلاثة أيام تسكعة خمسة عشر ويومين على الثلاثة عشر ويوم
على الأربعة عشر فإن لم ينقطع وجاوز خمسة عشر يوما لاستظهار وكان دم استحاضة والمرأة بعد
أيام الاستظهار وقبل تمام خمسة عشر يوما طاهرة تصوم وتصل وتوطأ ولو كان الدم نازلا عليها لأنه
دم علة وفساد ولا يجب عليها غسل بعد انقطاع الدم حيث اغتسلت بعد الاستظهار ولكن يستحب
عند انقطاعه كما يستحب لها أن تتوضأ لكل صلاة ويكون متصلا بالصلاة كما ذكره في مسألة وضوء
صاحب السلس وإذا شككت المرأة هل حاضت أم لا يجب عليها الغسل كما ذكره الحطاب وأقل الطهر
خمس عشر يوما على المعتد وأكثره لأحدله . وعلمة الطهر شيثان : الجنوف والقصة . وهي ماء
أبيض رقيق كماء الجير أو كالبول أو كاللبن ولعل ذلك يختلف باختلاف النساء . وتظهر المرأة بالسابق منها
على المعتد كما قال الأجهوري لكن إذا رأت معتادة القصة الجنوف يستحب لها أن تنظف القصة
لآخر الوقت المختار فلو علمت المرأة أن الدم يعود إلى أي وقت المختار فلا تطالب بالغسل وكذا
إن كان في الضرورى . وعلت أنه يعود فيه فلا تطالب كما في حاشية الحرشي وقال البناي بل تنقسل
ولا توخر الغسل رجاء للحيض . أما لو كانت بالاختيارى وعلت أنه يعود في الضرورى تنقسل ويجب على
المرأة نظرها لكل صلاة لكن وجوبا موسعا إلى أن يبقى من الوقت قدر ما تنقسل وتصل فيجب
وجوبا مضيقا وكذا يجب عليها نظرها قبل النوم لتعلم حكم صلاة الليل والأصل استمرار ما كانت
عليه عند النوم وليس على المرأة أن ينظر طهرها قبل الفجر لا وجوبا ولا نذرا بل يكره ذلك للشقة وخافة
السلف وإن شككت هل طهرت قبل الفجر أو بعده سقطت عنها صلاة ليائها كما في حاشية الحرشي
واعلم أن الحائض تجبر على الغسل سواء كانت مسلة أو كاتبة أو مجنونة فيجبر من عليه الزوج ولو
بالقائمين في الماء قرأ هلمين ويحمل له وطؤه بذلك الغسل ولو لم تحصل منه نية لكن في حالة عدم
النية منه لتصل بذلك الغسل المسلة ولا الكافرة إذا أسلت ولا المجنونة إذا أفاقت بل لا بد من غسل
ثان بغير رفع الحدث وإنما كانت الحائض تجبر على الغسل لأن الوطء لا يحمل إلا به لأن الحيض يمنع القتح
بما بين السرة والركبة بغير النظر سواء كان بوطء أو بغيره ولو من فوق حائل كما في كبير الزرقاني وروده
البناي بأنه إذا كان من فوق حائل فلا حرمه وهي فسخة عظيمة حتى ذكر أن الحرة التي تشد على الفرج في
زمن الحيض لو فرض أن الرجل وضع ذكره عليها وصار يحس بحرارة الفرج ويلتذنها لا حرمه عليها انتهى
لكن لم يرتض شيئا من كلام البناي وبإباح القتح بما فوق السرة أو أسفل من الركبة وطئا أو غيره بحائل
أولا أو أما النظر إلى ما بين السرة والركبة فلا يحرم والمعتد أنه لا يباح القتح بعد الزنا من الحيض وقبل
الغسل ولا بالتيمم عند فقد الماء وكل هذا ما لم يحصل طول بغيره وإلا فله وطؤها بعد أن يتيمم استحبابا
ويجوز الحيض أيضا صحة الصوم والصلاة وجوبهما وقضى الصوم دون الصلاة يحرم الطلاق في الحيض
ويقع لكن إن كان زنا جعيا يجبر على الرجعة ويمنع الحيض أيضا دخول المسجد والاعتكاف والطواف ومس
المصحف ويجوز لها القراءة في حال السيلان مطلقا غير ظهر قلب أو في المصحف بدون مس خافت
النسيان أم لا كانت جنبيا أم لا وبعد انقطاعه تقرأ أيضا إلا أن تكون جنبيا فلا تقرأ والنساء كالحائض
هذا هو المعتد كما في حاشية الحرشي (تنبيه) للحائض أن تمس اللوح وتكتب فيه لأجل التعليم سواء
كانت تعلم غيرها أو الغير يعلمها أى يجوز لها ذلك حال التعليم أو التعلم وما يتعلق بذلك كحال الذهاب
إلى وضوءه في عمله أو أخذه من عمله كما في حاشية الحرشي ويجوز أيضا للحائض المبللة أو المتعلبة مس
المصحف الكامل كما في حاشية الحرشي (قوله دم) مثله الصفرة والكدره والترية والصفرة شيء كالصديد
تعلو صفرة والكدره بضم الكاف شيء كدور ليس على أن الوالد الماء والترية بفتح التاء وكسر الراء أو شدد

الياء التحية شيء يشبه غسل اللحم ولا بد أن يخرج بنفسه ليعالج قبل زمنه فقد سئل المتوفى عن امرأة عالجت دم الحيض قبل أو أنه هل تبرأ من العدة أولا ؟ فأجاب بأن الظاهر أنها لا تحل وتوقف عن ترك الصلاة والصوم وقال في التوضيح والظاهر على قياسه أنها لا تترك الصلاة والصوم وبحث فيه الخطاب بأنه لا يزوم من لغائه في باب العدة إلغاؤه في باب العادة لأنه يشدد في العدة مالا يندفد غيرها ألا ترى أن أقل الحيض في باب العادة قطرة بخلاف العدة فلا يبعد حيضها فيها إلا يوم أو بعضه بحسب ما يقول النساء وقال الأجهوري الظاهر أنها تترك الصلاة والصوم لاحتمال كونه حيضاً وتقضيها لاحتمال أنه ليس بحيض انتهى ولا بد أيضاً أن يكون الدم ونحوه خارجاً من فرج لا من دبر ولا من قبة ولو كانت تحت المدة ولو انسدت الخرجان كما في حاشية الخرشى ولا بد أيضاً أن يكون خروجه من تحمل عادة وهي بنت تسع سنين قال الشيخ في حاشية الخرشى دم البنت التي عمرها أقل من تسع ليس بحيض قطعاً وأما من كانت بنت تسع فإن جزم النساء بأنه حيض أو شككن فهو حيض وإلا فليس بحيض ودم المراهقة وما بعدها تحمين سنة يجزم بأنه حيض ولا سوال عنه وبنت تحمين إلى السبعين يسأل عنها النساء فإن جزم من بأنه حيض أو شككن فإنه حيض وإلا فلا وأما بنت سبعين فليس بحيض قطعاً انتهى (قوله الحيض) خرج به الاستحاضة كما تقدم قال بعضهم أول من امتحن بالحيض حواء وقيل أول من ابتلى به نساء بني إسرائيل والحامل عندنا تحيض خلافاً للحنفية . فإن قلت لو كان الحيض يحصل مع الحمل لم يكن دليلاً على براءة الرحم . فالجواب أنه يدل على براءة دلالة ظنية لا قطعية وقد اكتفى الشارع بالظن في ذلك وفقاً للنساء قال بعضهم وإذا حملت المرأة أقسم دم حيضها ثلاثة أقسام فأصفاً وأعدله يتخلق منه لحم الولد وما دون ذلك يتخلق منه اللبن والقسم الثالث ما يزل مع الولد وأما عظمه وعصبه فيتخلقان من المخي وإما نسب الولد للأب دون الأم وقد خلق من مائتها ما لأن ماء الأم خلق منه الحسن والجمال والسمن والحر والوهذه الأشياء لا تدوم بل تزول . وأما ماء الرجل فيتخلق منه العظم والعروق والعصب وهذه لا تزول في عمره فلذا نسب إلى الأب (قائدة) قال بعضهم الحيض يأتي ثمان: النساء والأزنان والصبغ والخبثايش والثافة والكسبة والزعة والأثني من الخيل (قوله والنفاس) وأقله دفعة وأكثر ستون يوماً فإن انقطع عنها عقب ولادتها وجب عليها الفسل وتصوم وتصل ويؤمها زوجها ونساء أهل مصر يعتقدون أن المرأة تمكث أربعين يوماً من ولادتها نفاساً من غير صلاة ويتوجهن للحام ويسمنونه حمام الأربعين وهو جبل متهن فليعلن ذلك وأحكام النفاس كاحكام الحيض من منع صحة الصلاة والصوم إلى آخر ما سبق والمعتد أن الهادى ينقض الوضوء وهو ما أبيض يخرج من الحامل قرب الولادة (قوله والموت) أي بناء على القول المتمد في المذهب من وجوب غسل الميت الذي ليس بشيعة وقيل بسنيته وهو ضعيف وأما الميت الشهيد المقتول في سبيل الله فلا يجب غسله ولا يتدب بل يحرم غسله كما في حاشية الخرشى ولو قتلته مسلم بظنه كافراً أو داسته الخيل أو رجعه سيفه عليه أو سقط عن دابته أو تردى في بئر أو سقط من شاطئ جبل (قوله والولادة بلام) أي على المعتد من أنه يجب عليها الفسل إذا خرج أولد جافاً كما استظهره ابن عبد السلام وصاحب التوضيح واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى فتتوى الفسل من خروج الولد أما لو خرج معه دم فلا بد من ثبته منه ومن الدم فلو نوت من الولد دون الدم لم يحرمها كما في حاشية الخرشى وغيره (تلييه) كولو ولت المرأة من غير الفرج لا يجب عليها الفسل كما ذكره بعض الأشياخ (قوله بلام) هذا يفيد أنه يتصور الولادة بلام وهو كذلك ويؤيده أن السيدة فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما لقبته بالزهراء لأنها لم تحض أصلاً وكانت إذا ولدت لم يزل منها دم فهي زهراء أي طاهرة لأنها قد تعالى طهرها من دم

الولم ينسب (ال) للرب أو الزوال
نعم ينسب (ال) للرب

الحيض والنفاس والموت
والولادة بلام

٢٨

انظر ص ١٨١

الحيض والغاس رضي الله عنها (قوله والإسلام) أي إن تقدم له موجب للفعل من إزالة منى أو حيض أو نحوهما فيجب عليه الغسل أما إذا لم يحصل موجب فالعقد أنه لا يجب عليه بل يندب فقط فالخامس أنه إن حصل منه موجب فالغسل يجب عليه لذلك الموجب لا الإسلام على المتقدم ونوى بغسله الجنابة فإن نوى به الإسلام أجزأه لأنه أراد بذلك الطهر كما تقدم عن ابن القاسم ويصح الغسل بعد العزم على الإسلام وقبل النطق (قائدة) الإسلام يكون بما يدل على ثبوت الوحدة أي الله والرسالة أسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ولا يشترط لفظ أشهد ولا النبي ولا الإنبات ولا الترتيب ولا الفورية ولا اللفظ العربي من قادر عليه (قوله الجنابة) هي لغة البدعي الجنب جنباً لبعده عن المسجد وقيل من الجنابة أي المخالطة يقال أجنب الرجل إذا خالط أهله ويحرم على الجنب قراءة القرآن ولو قصد الذكر وقالت الشافعية إذا قصد مجرد الذكر جاز وعمل الحرمة ما لم يكن لتعود أي تحصن أو استدلال ولا يتعد ذلك الآية والآيتين بل ظاهر كلام أهل المذهب أن له قراءة قل أو حي وتقل الخطاب عن الذخيرة أنه لا يتعد بنحو كذب قوم ولو طرعه الأجهوري وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصن وشفاء ويمنع الجنب من مس المصحف ولو فوق كرسي ولا يحرم مس الكرسي إذا كان المصحف عليه وقالت السادة الشافعية بحرمة ذلك ويحرم مس جلد المصحف المتصل به إكراماً له (قوله وتحصل بأشياء) مراده بالجمع ما فوق الواحد لأن الجنابة في اصطلاحهم شيان فقط كافي الشبر حتى وغيره أحدهما مغيب الحشفة كما ذكره الشاويخ واثابها بروز المني ببلدة معتادة قال الزرقاني ومثل بروزه ما إذا انفصل لقصة الذكر وانحبس بمصغى مثلاً أو ربط الحمل فيجب الغسل وقال الباقون لا بد من خروجه من القصة انتهى والذي عليه أشياخنا ما قاله الزرقاني وأما إن وصل للقصة ولم يخرج والحال أنه لا مانع له من الخروج بأن انقطع بنفسه فلا حاجة كما قاله الخطاب وأقره الشيخ في حاشية الخرشى وهذا كله في الذكر وأما المرأة فلا بد من بروزه منها خلافاً للسد وعمل الخلاف في البيضة وأما في الترمز فلا بد من بروزه منها اتفاقاً وقولنا خرج احتراز من دخول المني في فرج المرأة من غير وطء كالإذا جامعها في غير فرجها فسال المني فدخل فرجها فإن لم تحمل منه فلا غسل عليها وإن حملت منه وجب عليها الغسل وتعيد الصلاة من وقت وصوله لفرجها لأنها لا تحمل إلا بعد انفصال ما تأوا وتعكسه لذا دخل فلو حملت من مئثر به فرجها في الحمام فيجب عليها الغسل كما في حاشية الخرشى وقولنا بلدة معتادة احتراز عن خروجه بلادة كأن خرج ببلوغ عقرب في بيضة فلا يجب عليه الغسل أما إن رأى في الترمز أن عقرباً لدغته وأن منه خرج بذلك فاستيقظ فوجد المني خرج باللفعل والعقرب لم تلدغه فإنه يجب عليه الغسل على المعتقد كما قررته شيخنا بخلاف من رأى أنها لدغته وأنه أمني فالتب عليه فوجد المني والمقرب لدغته باللفعل فلا غسل عليه كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا وكذا لا غسل في مئثر خرج على وجه السلس ولو قدر على رفعه بتزوج أو ترمز أو صوم لا يثنى كما ذكره الشيخ في الحاشية هنا وهو الذي اعتمده على تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا خلافاً لقوله في حاشية الخرشى إن قدر على رفعه بتزوج أو ترمز أو صوم لا يثنى فإنه يجب الغسل انتهى فإنه ضعيف قدر جمع آخر أو كذا لا غسل إذا خرج المني ببلدة غير معتادة كزوله في ماء حار أو حكة لجرب أو هرز نذابة فأمي إلا أن يحسن بما دعى البلدة في مئثر الدية واستدام فيجب عليه الغسل وأما الزول في الماء الحار أو الحكة لجرب فلا غسل فيه مطلقاً وهذا كله في البيضة وأما خروجه في الترمز فهو موجب للغسل مطلقاً سواء رأى أنه وطئ أم لا سواء رأى أنه خرج أم لا سواء كان ببلدة أم لا سواء كانت معتادة أم لا ومن رأى أنه يجمع في المنام ثم استيقظ فلم يجد بللاً فلا يجب عليه الغسل فإن خرج بعد ذلك منه مئثر وجب عليه الغسل هل المئثر كافي حاشية الخرشى ومن وجد المني في ثوب نومه ولم يتذكر احتلاماً وجب عليه الغسل فلو نام

والإسلام والجنابة ،
وتحصل بأشياء : منها

ثخصان في لحاف واحد فوجدنهما وكل منهما أنكره فيجب عليها الفسل على المعتد فلو وجده الرجل بينه وبين زوجته أو أمته فافسل على الرجل لما علمت أن ماء المرأة يتعكس لداخل الرحم فلورأى يشوبه بللا وشك أمي هو أم مذى اغتسل وأعاد من آخر نومة نامها وأولى لو ترجع كونه منبها وأما لو ترجع كونه مذيا فإنه يغسل ذكره كله بنية كافي حاشية الخرشى فإن شك أمي أو مفى أو ودى فلا يغسل فإن شك أذى أو بول غسل ذكره كله (قوله غيب الحشفة) أى غيبة الحشفة من بالغ سواء كان طائعا أم لا عامدا أم لا سواء كان شيخخا أو شابا أو عتيبا بانتشار أم لا فيجب عليه الفسل كوطوءه إلى لغة ويوجب الصدق ويفسد الحج والصوم ويحصن الزوجين ويحل المطلقة ثلاثا لو زوجها لكن لا بد في التحليل من الانتشار على المعتد وكذا الإحصان لا بد فيه من الانتشار على المعتد كافي حاشية الرسالة وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا وقولنا من بالغ احتراز من حشفة غير بالغ فلا يجب الفسل على فاعل ولا مفعول بها ولو كانت بالغة مالم تنزل فيجب الفسل بالانزال (قوله الحشفة) أى جميعها لأقل ولو التثنية وعمل الوجوب في تغيبها كلها إذا كانت بلا حائل أو كانت بمحائل خفيف وهو ما تحصل معه اللذة وما إن كان كفيفا منع اللغة فلا يجب الفسل إلا أن ينزل . قال السكندري ولا حدة عليه مع المحائل الكشف وفي الخوف فطر ولا يحصل تحصين الزوجين وتحليل المطلقة ثلاثا بتغيبها بمحائل كشف على الظاهر كافي حاشية الأجهورى انتهى (قوله أو قدرها من مقطوعا) أى عن لم تخلق أو تبي ذكره وأدخلته قدرها إن أمكنه ذلك ويعترف في تلك الحالة طوطها لو انفردت لا طوطها مثنيا على المعتد فلو كان ذكره كله بصفة الحشفة فالظاهر أنه راعى قدرها أيضا من المعتاد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ولو في فرج) أى بشرط الاتصاف والإيظافه في الفرج والبر والإلام يجب إن لم تنزل لأنه علاج وخرج كما إذا غيب الحشفة في هوى الفرج بدون مس وكذا إذا غيبها بين الثفرين ولم تدخل في محل البول لا عمل الاقتضاض لأن الفسل إنما يجب إذا غيبها في محل البول أو في محل الاقتضاض (قوله ميتة) أى أو خشي أو بجمية مطيعة ولو ميتة (قوله أو ودبر) أى ولو دبر نفسه ولا يحيد بل يعزى والحقى المشكل إذا أدخل حشفته في دبر نفسه أو غيره وجب عليه الفسل وكذا إن أدخلها في فرج غيره أما إن أدخلها في فرج نفسه فلا غسل عليه مالم ينزل وإن غيب حشفته في فرج غيره وجب عليه الفسل مطلقا أنزل أم لا قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله أو أوجلت) كذا في بعض النسخ وفي بعضها أو أدخلت والمعنى واحد (قوله ذكر بهيمة في فرجها) أى ولو كانت البهيمة غير بالغة وأما لو أدخلت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا يغسل عليها مالم تنزل بخلاف الرجل يطأ الميتة فيجب عليه الفسل مطلقا أنزل أم لا ولا يعاد غسل الميت من الوطء أما إن أخذت امرأة بالغة ذكر نائم بالغ وأدخلته في فرجها وجب عليها الفسل وكذا إن جامعها وهي نائمة فيجب عليها الفسل ونهيات: الأولى كوسا حقت امرأة أخرى ودخلها ماء إحداها في الأخرى اغتسلنا وجوبه عليها لخروجه بلذة معتادة لها ثم خرج ماء إحداها من الأخرى فإنه يجب عليها الوضوء كما استظهره الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا والثاني إذا وطئ أنثى جنية وتحققت مفارقتها لها على وجه لا يشك فيه بحيث رآها كالإنسية فيجب عليه الفسل وإن لم ينزل على المعتد وكذا إذا وجدت أنثى في نفسها أن جنبا يطؤها فيجب عليها الفسل وإن لم تنزل على المعتد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا فإنه ضميم فإن شك في الانزال وجب عليها الفسل باتفاق والثالث يجوز للإنسي أن يتزوج الجنية وإن زنى فيها فلا حدة عليه بل يعزى كما تقدم في آدمية البحر ويبلغ الولد به فيها ولا يجوز للجن أن يتزوج الإنسية (قوله وأما سنه) أى الفسل ولو مسونا كما فسل الجمعة أو مستحبا كفسل العيلين (قوله فأربعة) محل كونها سنا للفسل

مغيب الحشفة أو قدرها
من مقطوعا ولو في فرج
ميتة أو دبر أو أوجلت
أمرأة ذكر بهيمة في
فرجها قاله أبو الحسن .
ولما أنهى الكلام على
فرائض الفسل شرع
في سنه فقال (وأما سنه
فأربعة)

حيث لم يقدم الوضوء المستحب عليه وإلا كانت سقنا للوضوء لالتفصل أفاده الشيخ في الحاشية هنا والبرخيتي وغيرهما والتحقيق أنها سقنا للفصل مطلقاً لأن هذا الوضوء ليس وضوءاً حقيقياً وإنما هو قطعة وجزء من الفصل كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ومثله في حاشية شيخنا الأمير هنا (قوله غسل يديه) أى لا تأخلى المتمد فإن قلت هذا يعارض قول الشارح فيما ساقى وليس في الفصل شيء يتدب فيه التعكر أو إلالات الرأس فالجواب أن كلام شارحنا الآتي في المندوب كما هو صريحه وأما ثبوت اليدين فهو من تمام السنة فلا معارضة وأيضاً كلام الشارح الآتي من دود كياساً في تحقيقه إن شاء الله تعالى قال الشيخ في حاشية الخرشى والظاهر أنه يطالب بتدليل يديه في غسله أولاً وقوله أولاً أى قبل إدخالهما في الإباء وهذا عط السنية وأما أصل غسل اليدين فهو فرض لما علمت أنه يجب تعميم ظاهر الجسد بالماء واليدان من جهة الجسد (قوله المضمضة الخ) وقال أبو حنيفة إنها واجبة في الفصل وزاد الحنابلة الاستنشاق فليحفظ علمنا بآخر وجا من الخلاف (قوله ولم يعد) أى المصنف أى لم يعد المصنف من السنين الاستئثار تبعاً لأصحاب المختصر واجب عنها بأنها أطلاقاً الاستئثار على ما يشمل الاستئثار كما في الحاشية هنا ودها الجواب في حاشية الخرشى بأن كلامها سنة مستقلة وهذا الجواب يقتضى أن يجوز عنها سنة واحدة انتهى إلا أنه أسهل من الإعمال على كل حال (قوله وعدة غيره) وهو بهرام في شامله والخطاب وغيرهما ويشهد له بعض الأحاديث وعليه فتكون السن ثخمة (قوله مسح صباغ الأذنين) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها غسل بدل مسح وهو غير صواب لأن السنة المسح لا الفصل خلافاً للثاني (قوله صباغ) بكسر الصاد ويقال سماغ بالسين المهملة (قوله وهو باطن خرقة) أى جمع الثقب الذى في قعر الأذنين وهو ما يدخل فيه طرف الأصبع دخلاً متوسطاً هذا هو الذى يسن مسحه لا غسله وأما الخارج عن الثقب المذكور فهو من الظاهر الذى يجب غسله ويجعل الماء في كف ويميل الأذن إليه ويدبر أصبعه إن ذلك أومعه إن أمكن ولا يصيب الماء فيها إلا يؤذيه، والحاصل أن السنة في الفصل مسح الصباغ فقط من غير مسح الظاهر والباطن بخلاف الوضوء وإنما لم يسن مسح الظاهر والباطن كالوضوء لأنها يفسلان هذا دون الوضوء أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وأما ثقب الأذن الذى توضع فيه الحلقة فله حكم الباطن فلا يجب غسله أى ذلك بل تحريكه قائم مقام ذلك راجع الحاشية هنا (قوله فستة) لا مفهوم له وإلا فهي عشرة التسمية والموضع الظاهر واستشعار النية في جبهه والكسوت كما تقدم في الوضوء فهذه أربعة تضم ما ذكره المصنف فالجملة عشرة (قوله البدء بإزالة الأذى عن جسده) أى بعد غسل يديه فالبدء هنا إضافي وفي قوله غسل اليدين أولاً حقيقى فالتأني بين ما هنا وبين ما سبق (قوله بإزالة الأذى) أى بإزالة النجاسة عن جسده وفرجاً وغيره ومحل الاستعجاب إذا لم يكن الأذى يمنع وصول الماء للبشرة أو يتغير الماء قبل انفصاله ولا وجب الإبقاء إلا يبيد غسله ويكفى غسل واحد للحدث والحديث حيث لم يتغير الماء (قوله ثم إكمال أعضاء وضوئه) قال في المختصر مرة مرة وقال عشى الثاني بل ثلاثاً ثلاثاً وهو الحق كما يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى (قوله إلى آخر الرجلين وإن شاء آخر رجله) ظاهر كلامه أنه غير الواقع أنهما قولان فقيل يقدم رجله وهو المتمد وقيل يؤخرهما وهو ضعيف فإن قلت يشهد لهذا القول حديث ميمونة رضى الله عنها قالت «توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة وأكفأ يمينه على يساره من تين أو ثلاثاً ثم غسل فرجه ثم ضرب يده في الأرض أوفى الخائط من تين أو ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض الماء على رأسه ثم غسل جسده ثم تشحى ففصل رجله الحديث قلت قولها توضأاً أظهر أنه كل وضوء وقولها ثم تشحى ففصل رجله يحتل أنه إنما غسلها لكونها أصابعها

الاولى (غسل يديه أولاً إلى كوعيه) كافي الوضوء (و) الثانية (المضمضة) الثالثة (الاستنشاق) ولم يعد الاستئثار تبعاً للمختصر وعده غيره (و) الرابعة (مسح صباغ الأذنين) وهو باطن خرقة ما . ثم شرع يتكلم على الفضائل فقال (وأما فضائله فستة) الاول (البدء بإزالة الأذى عن جسده) يقع الفصل على أعضاء طاهرة (ثم) الثانية (إكمال أعضاء وضوئه) أى إلى آخر الرجلين وإن شاء آخر رجله

شيء من البقعة التي هو فيها ودليل القول المعتمد ما رواه مالك وغيره كان عليه الصلاة والسلام إذا اغتسل من الجنابة توضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل ثم يغسل شعره بيده فظاهر قوله توضأ أنه كل فإن قلت: أنه في بعض طرق الحديث غير قديمه وفي بعضها غير وجليه وزيادة العدل مقبولة قلت لما كان العمل على تقديم أعضاء الوضوء لم يلتفت الإمام لتلك الزيادة فأفاده التفرؤى مع زيادة من حاشية جلي على الزقاني فالخالف أن المعتمد أنه يقدم الرجلين وقبل يوغرهما وهو ضعيف وقيد بعضهم بالخلاف بأن غسل الواجب وأما غسل الجملة واليدين فيقدمهما قطعاً لأن الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلاً مطلقاً بالقولية قاله ابن عمر (قوله وغسل الأعالى قبل الأسافل) المعتمد أن المراد أعالى المغتسل على أسافله فيفصل الشق الأيمن ظهراً وبطناً إلى الركبة ثم الأيسر ظهراً وبطناً إلى الركبة ثم من ركبة الأيمن إلى القدمين ثم من ركبة الأيسر كذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ونقله عن شيخه الصغير وقوله شيخنا أخلاقاً لما في السكندري وغيره (قوله اشرف الأعالى) أي لاحتوائها على العقل والحواس الخمسة (قوله قبل اليدين) أي قبل تمام غسل اليدين وللأفضل اليدين إلى المرفقين يقدم على الرأس لما عرفت أنه يبدأ بأعضاء الوضوء (قوله قبل البطن والظهر) أي يقدم الظهر على البطن لأنه أشرف منها والواو في قوله والظهر لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً والصدر مؤخر عن الظهر ومقدم على البطن فيفصل الظهر ثم الصدر ثم البطن أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وإنما استحج الخ) هذا جواب عن سؤال مقدور هو أن يقال أن ذكرتم يستحب تقديم الفرج مع أنه من الأسافل وليس من الأعالى فأجاب الشاوش بقوله خشية انتقاض وضوئه وهذه العلة ظاهرة في الرجل والمرأة لأنها لا يتقضى وضوءها بمس فرجها فلا تطبق العلة على الأمرين وبجواب بأن كلنا في الرجل والمرأة ملحقة به فتدبر (قوله ثلثت الرأس) أي فيعم الرأس بكل غرفة على المعتمد والغسل الأول واجبة إن عمت والثانية والثالثة مستحبتان أي كل واحدة منهما مستحبة على المعتمد كما قال شيخنا أخلاقاً لما في الحاشية هنا وينبغي مسح الرأس بالمال قبل إفاضة الماء عليه فيخلل أصول شعر رأسه يبدأ من مؤخره فيجمع الزكام والثرثرة قال ابن ناجي في تحليل شعر الرأس في الغسل قائداً نفعه وطيبه أما الفقية فزرعاً يصلح الماء إلى البهرة وأما الطيبة فلتأنيس رأسه بالماء فلا تشاؤى (قوله وليس في الغسل شيء يندب فيه التكرار إلا الرأس) أصل هذا الكلام للعلامة خليل في توضيحه ويختصره وروده العلامة الرامضى معني التثاني بأنه تابع لقول القاضي عياض أنه لم ير دأه عليه الصلاة والسلام تلك الوضوء في الغسل قال العلامة الرامضى والحق أن ثلثيته وودوثيته كما قال الحافظ ابن حجر ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فيكون المعتمد التثليث في تلك المضمضة والاستنشاق وبقية أعضاء الوضوء على المعتمد وما قاله الرامضى اعتمده الشيخ في تقريره على الخرشى كما نقله عنه شيخنا أوتار تضاء وكذا نقله عن الرامضى شيخنا الأمير في حاشيته ومثله في الثاني على كبير الزقاني فيكون هو المعتمد خلافاً لما مشى عليه شارحنا والشيخين وغيرهما وهو ضعيف (قوله البدء بالميا من) أي لما ورد عن المصطفى عليه السلام أنه كان يحب التيا من في تنمل أي لبدء العمل وترجله أي تسريح شعره وفي طهره وشأنه كله وتنجات: الأول، اعلم أن الغسل كيفية أجزائه وكيفية كان فكيفية الأجزاء أن يعم سائر جسده بعد التنية ويد لكه هذا الأول لا بد منه فلا يجوز ما دونه وأما كيفية الكمال فهي أن يضع الإناء من يمينه إن كان مفتوحاً ثم يسمي الله عز وجل ويكون ذلك في موضع طاهر ثم يغسل يديه ثلاثاً ثم يزيل ما على فرجه وجسده من الأذى إن كان ثم ينوي رفع الحدث الأكبر أو استحابة الصلاة أو فرض الغسل ثم يغسل ذكره ثم يقدم أعضاء وضوئه ولا يعد بغسل اليدين على المعتمد كما في حاشية الخرشى ثم يغسل يديه بالماء فيخلل أصول شعر رأسه يبدأ من مؤخره لأنه يمنع

(و) الثالثة (غسل الأعالى قبل الأسافل) لشرف الأعالى وذلك بأن يبدأ بالرأس قبل اليدين وباليدين قبل البطن والظهر وهكذا إلى تمام غسله وإنما استحج له تقديم فرجه خيفة من انتقاض وضوئه فيكون لمعة في غسله كما تقدم بيانه (و) الرابعة ثلثت الرأس بالغسل وليس في الغسل شيء يندب فيه التكرار إلا الرأس بخلاف الوضوء والفرق كثرة مشقة الغسل بخلاف الوضوء (و) الخامسة (البدء بالميا من قبل الميا من)

الزكام والتهلة كاتقدم ثم يفيض على رأسه ثلاث غرقات ويفصله من فيض شعره ويضعه حتى يعم الماء جميعه ثم يغسل ظاهر أذنيه وباطنهما ثم ماتحت ذقنه وجميع رقبته وعصديه ثم ماتحت إبطيه ثم يفيض الماء على شقه الأيمن فيغسل ظهرا وبطنه إلى الركبة على المعتمد ثم يفيض الشق الأيسر ظهرا وبطنه إلى الركبة على المعتمد ثم ركبة الأيمن إلى القدم ثم ركبة الأيسر كذلك الثاني يستحب للجنب أن يتوضأ إذا أراد النوم ليلا أو نهارا لينام على طهارة ليحصل له نشاط فيقتل ولا يتيمم وهذا الوضوء لا يبطله شيء من مبطلات الوضوء إلا الجماع ونظم التثاني سوا الأوجواب في وضوء الجنب في بيت من بحر البسيط فقال: إذا سئلت وضوءه ليس ينقضه إلا الجماع وضوء النوم للجنب

قال الشيخ في حاشية الخرشى ومعنى بطلانه أنهاء حكمه بمعنى أنه إذا جامع ثانيا يطالب بوضوء آخر وأما وضوء غير الجنب للنوم فيبطل بمطلق ناقض لكن قيده القاضي عياض بما إذا لم يضطجع فإن اضطجع وحصل منه ناقض بعد ذلك فلا يطالب بوضوء آخر وهو سعة في الدين لكن الذي اعتمدته الشيخ في حاشية الخرشى أنه يقتض ولو بالحدث الذي بعد الاضطجاع انتهى الثالث يجوز للرجل أن يجمع ثانيا قبل أن يقتل لكن يستحب له أن يغسل فرجه قبل أن يجمع ثانيا لما فيه من إزالة النجاسة وتوبة العضو على الجماع وإتمام اللذة بخلاف المرأة فلا يستحب لها غسل فرجها على المعتمد لأنه يرعى عليها وظاهر كلام بعضهم في استحباب غسل الرجل فرجه سواء عاد للوطء الأول أو غيرها وخصه بعضهم بالأول وأما غيرها فيجب غسل فرجه لئلا يدخل فيها نجاسة الغير قاله الشيخ في الحاشية هنا تبع للورقاني وقال في حاشية الخرشى هذه علة ضعيفة إذ غاية ما يلزم عليه تطهير الغير بالنجاسة وهو مكروه ولو بالنسبة إلى الغير إذ رضى بذلك انتهى الرابع يكره للرجل أن يجمع زوجته وأمه بمحضرة أحد كبير كان أو صغيرا

انظر هنا

(و) السادسة (قلة الماء مع أحكام الغسل) كاتقدم في الوضوء.

يقضان أو نائما كما هو ظاهر السكاقي وقال الورقاني ينبغي المنع من اليقظان الكبير وهو المعتمد والخامس من آداب الجماع أن يامر الرجل زوجته عند فرغها من الجماع أن تنام على جنبها الأيمن ليكون الولدان شاء الله تعالى ذكرا فإن نامت على الأيسر كانت أفتى بحسب مقتضى التجربة قاله الأجهوري (قوله وقلة الماء الخ) أي أنه يستحب التقليل في صب الماء في الطهارة بلا تحديد. وأما إحكام الغسل أي إقامته فواجب ويكتفي في وصول الماء غلبة الظن كما في حاشية الخرشى وتبين: الأول: ليس للجنب الصحيح الحاضر أن يتيمم ويدخل المسجد إلا أن لا يجد الماء في داخل المسجد أو يتجلى إلى الميت به أن يكون بيته داخله فيقيم أو كان فيه آلة الماء وضوء الوقت فيتميم ويتيمم ويدخل وأما المريض والمسافر فلهما دخوله بالتيمم أفاده الشيخ في حاشية الخرشى الثاني من احتلم وهو نائم في المسجد خرج منه بسرعة بلا تيمم على المعتمد كما في الخطاب لأن تيممه يوجب مكثا في المسجد والمطلوب المسارعة بخروجه منه ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يتيمم لما دخله ناسيا وخرج واغتسل وعاد للصلاة ورأسه يقطر فإن قلت من خصائصه عليه السلام أنه يباح له المكث في المسجد بالجناية قلت أجاب شيخنا الأمير بأن نلتفت للتشريع بقطع النظر عن خصوصياته وقيل يتيمم لخروجه كما حكاه ابن أبي زيد في النوادر قال شيخنا الأمير والأحسن التفصيل فإن كان يمكنه التيمم بتميم بسرعة والإفلا وهذا كله ما لم يخش على ماله أو نفسه أما إن خشى على ماله أو نفسه فانه يتيمم ويجلس فيه. في خاتمة كما لم تعرض المتن ولا الشارح لمكروهات الغسل وهي ستة: التنكيس والإكثار من صب الماء وتشكر الغسل بعد إساغها بالماء ولوجف إلا الرأس كاتقدم والغسل في الموضع النجس والكلام لا يذكر الله وأن يظهر كاشف العورة أو حيث يراه الناس من غير قصد لذلك فإن اغتسل عريانا فليتيغم فإن الله أحق أن يستحي منه، وفي الخبر: وإياكم والتعري فإن معكم من لا يفاركم

إلا عند قضاء الحاجة واجتماع . . وفي الذخيرة أوحى الله إلى سيدنا إبراهيم الخليل إن استطلعت أن تنتظر إلى عودتك فافعل فانخذ السراويل فهو أول من لبسها على نبيها وعليه وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام (قوله ثم شرع في ذكر الهدل) أي ثم لما فرغ وحده تعالى من السلام على الطهارة الأصلية كبرى وصغرى شرع في السلام على ذكر البذل عنهما وهو التيمم فقال :
(باب في التيمم)

وهو لغة القصد ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبز منه تنفقون ، أي لا تقصده شرعا طهارة تربية تتعلق بأعضاء مخصوصة بأفعال مخصوصة تستعمل عند عدم الماء أو عند المعجز عن استعماله . والأصل فيه قوله تعالى فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ، وقوله صلى الله عليه وسلم الصعيد وضوء المؤمن ، قال الشيرازي والسكندري وأجمعت الأمة على وجوبه فن جعده أو شك فيه فهو كافر انتهى وفيه نظر لأنه لا يترتب على كونه نجسا عليه أنه إذا جعده أو شك فيه يكون كافرا لأن الكفر لا يترتب إلا على كونه نجسا عليه معلوما من الدين بالضرورة أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن قال الشيخ وهو مجرد بحث ولكن الفقه مسلم (فائدة) فرض التيمم سنة مست من الهجرة كما عليه الأكثر (قوله من خصائص هذه الأمة) أي الحديث وجعلنا لنا الأرض مسجدا وترتبا ظهورا أي فكانت الأمم السابقة إذا عمدوا الماء لا يصلون حتى يعمدوه ثم يقضون ما فاتهم . ومن خصائص هذه الأمة أيضا الصلاة في أي محل كما يشهد له هذا الحديث . أي فكانت الأمم السابقة ليست الأرض كلها مسجدا لهم بل كانت عبادتهم ماصرة على محل تعبد منهم فن غاب عنهم محل تعبد لا يجوز له أن يصل في غيره من بقاع الأرض حتى يرجع إلى معبده فيقضي ما فاتته ومن خصائص هذه الأمة أيضا كون صفوها كصفوف الملائكة وسؤال المسلمين قبوله التوبة وغير ذلك (قوله كالوضوء) هذا ضيف والمتدكا في حاشية الخرش أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة بل يشاركهم فيه غيرهم ويؤيد ذلك قوله ^{عليه السلام} وهذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي ، وكل أمة تتبع نبيها غالبا ووردا أيضا أن السيدة سارة لما أرادت الكافر القرب ثم اتوضأت وصلت فقالت يده إلى صدره ولم يقدر على الدنو منها فسأله العفوف دع الله تعالى فأطلقت يده فمادنا فبذل يده ثانيا فسأله العفوف فشرط عليه أن لا يعود فقال نعم فدعت الله تعالى فأطلقت يده فأهدى لها هاجر فقالت السيدة سارة ألسيدنا إبراهيم خذ هذه الجارية فتمتع بها لأنني امرأة كبيرة فلعل الله يرزقك منها بسلام فتمتع بها فحملت بإسماعيل فهو من هاجر وأما إسماعيل فهو من سارة ذكره الثعالبي في مبدأ خلق السموات والأرض وورد أيضا أن عيسى عليه الصلاة والسلام لما أراد الحوار بين الوضوء نصب عليهم الماء ثم شرب بقية ماء الوضوء فقالوا له لم فعلت ذلك فقال لأعلمكم التواضع وكذا قصة جريج حين اتهم بالزنا فأتوا وصلى ركعتين كما هو مبسوط في حواشي قصة المعراج فكل هذا يؤيد أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة نعم المختص بهذه الأمة الغرة والتججيل كما سبق في باب الوضوء ويمكن حل كلام الشارح على المعتمد بأن يقال في قوله كالوضوء أي الغرة والتججيل في الوضوء وذكر بعضهم أن التثليث في الوضوء من خصائص هذه الأمة أيضا ويدل له ما رواه الطبراني في الأوسط عن بريدة قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ واحدة واحدة وقال هذا الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به ثم توضأ ثنتين ثنتين وقال هذا وضوء الأمم قبلكم ثم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال هذا وضوء الأنبياء من قبلي انتهى ويمكن حل كلام الشارح عليه بأن يقال قوله كالوضوء أي التثليث في الوضوء فتحصل من هذا كله أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة وإنما المختص بها الغرة والتججيل والتثليث فافهم

ثم شرع في ذكر البذل
فقال :

(باب في) (ف) التيمم)
قال الثاني وهو من خصائص
هذه الأمة كالوضوء

(قوله والصلاة على الميت) أى على المعتد وأما الأمم السابقة فكانوا لا يصلون على أمواتهم. فإن قلت إنه قد ورد أن أم عليه السلام صلى عليه ابنه شيت . فالجواب أن هذه صلاة نبي على نبي مثله وكلما في الأمم. فقوله الشارح والصلاة على الميت أى لم توجد في الأمم أفاده الشيخ في حاشية الخريزى وقرره شيخنا . وأجاب بعضهم بأن قول الشارح والصلاة على الميت أى على هذه الهيئة. وأما صلاة شيت على آدم فلم تعلم هيتها . وأما ما ورد أن الملائكة كبرت على آدم أربعين تكبيرة فرده الذهبي انتهى (قوله وتلك الأموال في الرصايا) قال شيخنا في العبارة قلب. والأصل والوصية بالثالث في الأموال أى أن الوصية بالثالث في الأموال من خصائص هذه الأمة وهو شرف لهم لأن في الوصية إنبال كثير لهم بعد موتهم بخلاف الأمم السابقة فانهم كانوا لا يوصون قرره شيخنا وغيره وقال جلي قوله والوصية بالثالث فإن زادت الوصية على الثالث قلل ورده بخلاف الأمم السابقة فإنه كان يلزمهم ولا يجوزده انتهى وهذا يقتضى أن الخصوصية جواز الرد وهو مخالف ما تقدم ولكن المسدوع من الأشياخ المرة بعد المرة هو ما تقدم فهو الملتفت له فتدبر (قوله وأكل الغنائم) أى بخلاف الأمم السابقة فانهم كانوا إذا جاهدوا عدوهم وغنموا شيئا فإنه يحرم عليهم أكله والانتفاع به فكانوا يضيئون في محل فإن تقبله الله تنزل نار من السماء فتحرقه وإن لم يقبله الله بقي كما هو حتى يذهب جلي وهذا في غير الحيوانات أما هي فتكون لهم دون نعيمهم على قول انتهى (قائدة) نوات آية الغنائم سنة ست من الهجرة (قوله وحكته) أى حكمة مشروعيته (قوله لطف الله الخ) وجه اللطف عدم قورات الصلاة وعدم الماء لأنه لو كان التيمم غير مشروع لكان من لم يجد الماء لا يصل حتى يجدوه وبما كسل عن قضاء الصلاة فترتب عليه الإثم (قوله وإحسانه) عطف على اللطف من عطف الخاص على العام لأن اللطف يفرد في دفع بلية (قوله وليجمع لها) محتمل أنه عطف على لطفه بالام زائدة ويجمع منصوب بأن مضمره جواز أهو من عطف الفعل على اسم خالص والتقدير وحكته لطف الله تعالى وإحسانه والجمع لها ويحتمل أن اللام للتعليل لشيء محذوف والتقدير وفعل ذلك ليجمع لها الخ وهو من حين الحكمة في المنع وقال بعضهم إنما جمع الله لها بين الماء والتراب ليستشعر المكلف بعدم الماء وموته وبالتراب إقباره فيزول كسله وكل صحيح (قوله مبدأ إجماده) ظاهره أن التراب هو مبدأ الإيجاد وحده وفي الحقيقة مبدأ الإيجاد هو التراب مع الماء لأن الطين من التراب والماء لكن لما كان التراب هو الجزء الأقوى والأكثر اقتصر عليه الشارح كما اقتصر عليه المولى عز وجل في بعض الآيات كقوله تعالى وهو الذي خلقكم من تراب وقوله تعالى كثر آدم خلقه من تراب، إلى غير ذلك من الآيات (قوله الذى هو سبب حياتها) لقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي، على أحد التفسير وقيل المراد بالماء الخي (قوله وإشعارا) أى وفعل ذلك إشعارا وهو من حين الحكمة أيضا . ووجه الإشعار أن الشارح لما أمر بالمحافظة على الصلاة ولو بالتيمم ذلك على عظمتها وأنها مهمة عظيمة باعتبار ما يترتب عليها من الحياة الدائمة في الجنة والسعادة التي لا آخر لها . قال شيخنا الأمير والأولى حذف الواو من قوله وإشعارا ليكون علة للجميع انتهى وبعبارة الصريح يخبر إشعارا بدون واو وهي أحسن من عبارة شارحنا (قوله سبب الحياة) أى المعتد بها ولا يعتد بالحياة إلا في دار النعيم وقد قال تعالى في حق الكافر الذي يصل النار الكبرى ومن لا يؤت فيها ولا يحيا، أى حياة معتدا بها ولذلك يقول ياليتني كنت ترابا (قوله الأبدية) أى الدائمة في دار النعيم (قوله السرمدية) نسبة للسرمدى وهو الذى لا آخر له فالأبدية والسرمدية معناهما واحد فالعطف يشبه أن يكون مرادها ما قول الشيخ في الحاشية العطف يشبه أن يكون تفسيراً ففيه شيء لأن عطف التفسير ضابطه أن يكون الثاني أوضح من الأول مع أن الأول هنا أوضح من الثاني فتأمل (قوله انتهى) أى كلام التاني (قوله فأربعة) بل سبعة من الأول مع أن الأول هنا أوضح من الثاني فتأمل (قوله انتهى) أى كلام التاني (قوله فأربعة) بل سبعة

والصلاة على الميت وتلك الأموال في الرصايا وأكل الغنائم وحكته لطف الله تعالى بهذه الأمة وإحسانه إليها ليجمع لها في عبادتها بين التراب الذى هو مبدأ إجمادها والماء الذى هو حياتها وإشعارا بأن هذه العبادة أعنى الصلاة سبب الحياة الأبدية والسعادة السرمدية انتهى (وللتيمم) قرآن وسنن وقضائل أشار إليها بمجمل ثم شرع في تفصيلها بقوله (فأما) فرائضه فأربعة

والخامسة فعليه بعد دخول الوقت والسادسة اتصال أجزائه بعضها ببعض والسابعة اتصاله بما فعله من الصلاة ونحوهما كما سيذكره الشارح قريبا (قوله الثانية) أى عند مسح الوجه كما فعله سيدي أحمد ذروق واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا لأن التيمم بدل عن الرضوء والوضوء كذلك وظاهر كلام صاحب اللع وصرح به غيره أنها عند الضربة الأولى واستظهره شيخنا الأمير في حاشيته فأنظره ولكن الأول هو المعتبر (قوله استباحة الصلاة) أى أو مس المصحف أو غيره مما الظاهرة شرط فيه ولا يلزم أن يعين نيتة الفعل المستباح وإنما هو مستحب فقط ، فنوى بتيممه استباحة صلاة الفرض من غير تعيين لها بكونها ظهرا مثلا صح أن يصلى به ما عليه من ظهر أو عصر دون ما خرج وقته بل قالوا إذا نوى استباحة الصلاة ولم يتوفر ضا ولا تقلا قل أنه يفعل به الفرض لأن الفرض أقوى فتصرف النية له كإذ كره الخطاب: فوأمأن نوى بتيممه فرضا بعينه كظفر مثلا فلا يصح له أن يصلى به غيره كمصير تذكر بعد فراغه من التيمم أنه صلى الظهر (قوله من الحدث الأصغر) أى فارت كان الحدث أصغر لا يلزمه التعرض لنيتة بل يكفيه نية استباحة الصلاة نعم ينذب له أن ينوى استباحة الصلاة من الأصغر (قوله فإن كان أكبر) أى يعنى أنه إذا كان عليه حدث أكبر فإنه يلزمه أن ينوى بتيممه استباحة الصلاة من الأكبر فإن ترك نية الأكبر فتيممه باطل سواء تركها عمدا أو نسيانا فإن نوى الأكبر ثم تبين له أنه ليس عليه ذلك وإنما عليه الأصغر فإنه يحترق تيممه وأما لو تمسك ذلك فلا يجزئ به وهذا كله ما لم يتوفر فرض التيمم لأنه إن نوى فرض التيمم فإنه يجزئ ولو لم يتعرض لنية الأكبر (قوله تعيين عليه الخ) أى ولو تكررت التيمم لأنه ما زال الجنب فلا بد من نية الأكبر عند كل تيمم (قوله ولا ينوى رفع الحدث الخ) فإن نوى أو تيممه باطل ولو نوى رفعه رفعا مقيدا (قوله لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور) وقيل برفعه وهو ضعيف ويبنى على الخلاف كراهة إمامة التيمم بالموضوع: إن قلنا لا يرفع الحدث وعدم الكراهة إن قلنا برفعه رقد عدلت أن المعتبر الأول قال الشيخ في حاشية الخرشى والراجح في المذهب أنه لا يرفعه أصلا والحدائق على أنه يرفعه رفعا مقيدا انتهى (قوله بل يبيع الصلاة فقط) أى أو الحدث باق كما قاله بعضهم واعتزله القرأني بأن حدث المنع والتيمم يبيع الصلاة وحيث كان يبيع الصلاة فقد رفع الحدث ولا يلزم عليه اجتماع التقضيين وأجاب شيخنا الأمير بأنهم أرادوا بالحدث في قولهم لا يرفع الحدث أى الصفة الحكيمية المقدومة قيامها بالأعضاء لا المنع أى أنه جنب فلذا يغتسل عند التمكن من الماء فهو نظير الرخصة التي هي الانتقال من صعوبة إلى سهولة مع قيام السبب المانع لو لا العذر بدليل ظاهر قوله تعالى ولا جنبنا إلا عارى سبيل أى متيممين ولحديث عمرو بن العاص قد روى أنه احتلم في ليلة باردة وخاف إذا اغتسل يهلك تيممه وصلى بأحجابه فقال له عليه السلام وصليت بالناس وأنت جنب، فقال سمعت قول الله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة، فضحك عليه الصلاة والسلام وزاد أبو رواد: قال بعضهم يؤخذ من هذا الحديث أن التيمم لا يرفع الحدث لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال وصليت بالناس وأنت جنب، ويؤخذ منه أيضا صحة أهداء المتوضئ بالتيمم وجواز التيمم لمن خاف باستعمال الماء الإهلاك من البرد (قوله وقيل برفعه إلى تمام الصلاة) هذه طريقة يجعل الخلاف لفظيا فن قال أنه يرفع الحدث أراد برفعه رفعا مقيدا أو الفراع من الصلاة ومن قال لا يرفعه أى بالنسبة لفرض آخر لما سألني من أنه لا يصلى به فرضا وقال الشيخ في حاشية الخرشى التحديق أن الخلاف حقيقى لفظي لأنه يبنى على كل أحكام ومثله في الخطاب والرماس وقال شيخنا الأمير في بعض آيائه إن قسر الحدث بالمنع تعين أن الخلاف لفظي وإن قسر بالصفة الحكيمية كما هو الظاهر فهو حقيقى (قوله إلى تمام الصلاة) يعنى لا بعدها بالنسبة لفرض آخر ولو قال مقيدا بعدم التمكن من الماء لكان أولى ذكره شيخنا الأمير

أولها (النية وهي أن ينوى استباحة الصلاة) من الحدث الأصغر إن لم يكن أكبر فإن كان أكبر تعين عليه أن ينوى استباحة الصلاة من الجنبه قال في المختصر ونية أكبر إن كان ولا ينوى رفع الحدث الأصغر ولا الأكبر (لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور) أى بل يبيع الصلاة فقط . وقيل برفعه إلى تمام الصلاة

(قوله وتعميم وجهه) أى ولو بأصبح قاله سند ويراعى التورقة والعنفقة الخالية من الشعر وما غار من العينين ويرمى به على شعر لحية ولو طال ولا يتبع غضون الوجه ولا يخل اللحية تنبيهان : الأول ، من عجز عن المسح استأناب ولو بأجرة كالوضوء . ومن ربطت يده ولم يجد من يعمده بكيفية تمرغ وجهه وذراعيه بالأرض وإن لم يستوعب عمل الفرض أفاده الشيخ في حاشية الحرشى والثاني ، إذا كان شخص به ضرورة ولا يمكنه التيمم إلا من فوق حائل كما إذا لدغته عقرب وهو في كرب منها ، وحضرت الصلاة ولا قدوة له على التيمم على جلده مباشرة ووجد من يعمده من فوق ثوبه فهل يجوز له أن يتيمم من فوق ثوبه ويصبح أم لا تختلف في ذلك قال السيورى لا يتيمم من فوق ثوبه وتسقط عنه الصلاة عزلة فاقد الماء والتراب وقال البرزلى يصح التيمم من فوق الثوب بالأولى من إيماء المربوط بالأرض على قول القابسى وقياسا على العضو المألوم في الوضوء قال بعض شيوخنا وكلام البرزلى هو الظاهر فينبغي اعتاده (قوله ويديه إلى كوعيه) ويخلل أصابعه على المذهب بطن أصبع أو أكثر لا يجتبه لأنه لا يحسن به صعيدا أفاده الشيخ في الحاشية هنا واعتمده بعض شيوخنا ونقل شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشى أنه لا يلزم بالخليل قال بعض شيوخنا الأول أقوى وهو الذى مال إليه الخطاب لأن التحليل أولى من نزع الخاتم لأن الأصابع تحتها أضعاف ما تحت الخاتم (قوله وتقدم يانها في الوضوء) ظاهره أن المراد من الكوع هنا مثله فقد تقدم مع أن الذى تقدم أنه العظم الذى يلى الإبهام ومنها جعله نفس المفصل فى كلامه تمارض قرره شيخنا (قوله نزع خاتمه) أى ولو ما ذونا في إبه أو واسعا (قوله والفرق قواخل) فيه نظر لأن الخاتم المأذون فيه لا يشترط سريان الماء تحته فالوضوء يصح ولو لم يصل الماء تحت الخاتم بأن كان ضيقا ما ذونا فيه أفاده الشيخ في حاشية الحرشى وأبى الحسن لكن الفتحة مسلم وهذا مجرد بحث فقط والباحث لا ترد إلا أن قال (قوله والضربة الأولى) أى وضع الدين على الأرض ولا يشترط علوق شيء بكيفية وأما النقل فهو شرط لا بد منه على المتمد فلو عرف وجهه بالأرض أو لافه بتراب واقع أو قابل يديه وبخافه تراب ونوى التيمم ثم مسح وجهه ويديه فالتمد عدم الأجزاء كافي حاشية الحرشى ونقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشى أيضا ومثله في حاشية شيخنا الأمير خلافا لما ذكر الشيخ في الحاشية هنا من الأجزاء فإنه ضعيف (قوله الصعيد) قال الشيخ في جعله من فرائض التيمم مساعداً لأنه ليس ركناً بل هو من شروط الوجوب وأجاب شيخنا الأمر بأن المراد بالفرض إيقاع التيمم به واختياره على غيره لا ذات الصعيد لأنه لا تكليف إلا بفعل والذى من شروط الوجوب وجود ذاته (قوله الظاهر) يدخل فيه مقبرة المشركين فيجوز التيمم عليها إذا كانت طاهرة وهذا باجماع العلماء كما في حاشية الحرشى وأخرى بقوله الظاهر عن النجس والتنجس فلا يتيمم عليها ووقع في المدونة إذا تيمم على صعيد أصيب ببول فإنه بعيد في الوقت وهو مشكل خارج عن القواعد لقوله تعالى وقتصموا صعيدا طيبا ، فصره مالك بالظاهر فالقياس الإعادة أبدأ واختلف الأشياخ في تأويلها والظاهر التأويل بالمحقق ومعناه أنه علم بانجاسة قبل التيمم وهي ظاهرة وتيمم عليها فيعيد في الوقت مراعاة لما يقول بطهارة الأرض بالجفاف وأما على التأويل بالمفكوك فعنا أنه تحقق الإصابة ولم تظهر فيعيد في الوقت وهذا التأويل خلاف الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الحرشى فتقوله في الحاشية هنا لا أنه تحقق ولو تحقق إعادة أبدأ غير مسلم أفاده شيخنا (قوله من جنسها) يدخل فيه الصوان والطفل فيتيمم عليها على المتمد كاسياقاً وخرج بقوله جنسها الزرع فلا يتيمم عليه لكن سياقاً أن المتمد أنه يجوز التيمم عليه بشروط ثلاثة (قوله من تراب) أى ولو نقل لكن إن لم ينقل أفضل ويدخل فيه تراب أرض عمود فيصح التيمم عليه على المتمد لكن مع الحرمة كما في حاشية الحرشى وقرره شيخنا (قوله أو حجارة)

(د) ثانياً (تعميم وجهه ويديه إلى كوعيه) وهما مفصل الكف من الساعد وتقدم بيانها نظراً في الوضوء ويجب عليه نزع خاتمه بخلاف الوضوء والفرق قوة سريان الماء بخلاف التراب (ر) ثالثاً (الضربة الأولى) أى للوجه واليد (د) رابعاً (الصعيد الظاهر) هو كل ما صعد على وجه الأرض أى من جنسها ولذا بينه بقوله (من تراب أو رمل أو حجارة أو سجة أو نحو ذلك)

ولو لم يكن علم اغبار على صحة التيمم على الحجارة ما لم تشوكا للجص ويجوز التيمم على الرصي مكسورة
 كاتع أو صحيحة على المعتمد خلافا للشيخي وأما التيمم على الرخام فان طبع فلا يجوز التيمم عليه وإن لم يطبخ
 جاز التيمم عليه ولا يضر نحته ولا نشره على المعتمد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني
 خلافا لما في حاشية الحرشي (قوله من تلج) ومثله الماء الجامد والجليد فان قلت التلج ليس من أجزاء
 الأرض فكيف يصح التيمم عليه قلت لما جدد عليها ألحق بأجزائها ويتيمم على الثلج وما أشبهه
 ولو وجد غيره وعلى الخضخاض إن لم يجد غيره فيقيد كلامنا بذلك كما أفاده الشيخ في الحاشية
 هنا ومثله في الحرشي وغيره ومثله الشيخ في حاشية الحرشي وهو المعتمد خلافا لقول الشيرازي
 والسكندري لا يتيمم على الثلج إلا إذا لم يجد غيره فإنه ضعيف فان قلت لم أطلقتم في الثلج وقيدتم في
 الخضخاض مع أن الثلج ليس من أجزاء الأرض والخضخاض من أجزائها قلت نعم لكن الثلج يشابه
 التراب بجموده بخلاف الخضخاض أفاد ذلك الشيخ في حاشية الحرشي (قوله أو خضخاض) هو الطين
 اللين جدا ويندب أن يخفف وضع يديه كما ينذب أن يخففهما قليلا في الهواء ثلاثا لوث وجهه والفصل
 بمدة التجفيف لا يبطل الموالاة لأن ذلك لا تنفرد للضرورة أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله أو معدن)
 كالسكندر بن الزرنيخ والمفرة والشب والكحل والنورة والحديد والرخاص والنحاس فيتيمم عليها
 بموضعها ولو مع وجود غيرها قبل أن تصير عقاقير في أيدي الناس أما إن صارت عقاقير في أيدي الناس
 فلا يتيمم عليها وكذا لا يتيمم على الملح بموضعه سواء كان معدنيا أو أصله ماء وجد أو وضع من تراب
 بل ولو كان مصنوعا من حلقاء أو من أراك فصح التيمم عليه على المعتمد كما في حاشية الحرشي
 وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا فإنه ضعيف بل المعتمد أنه يصح التيمم عليه ومثل الملح
 التطرون فيتيمم عليه إذا كان بأرضه كما في حاشية الحرشي وأما الطفل فيصح التيمم عليه وصار في
 أيدي الناس كالعقاقير على المعتمد كما قرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا ومثل الطفل الصوان كما
 قرره شيخنا (قوله غير نقد وجوه) ومثلها اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وتبر الذهب وقطع الفضة
 مما لا يقع التواضع به لله سبحانه وتعالى وإن كان من أجزاء الأرض (قوله إلا أن لا يجد غيرها إلخ) هذا
 ضعيف والمعتمد كما في الحاشية هنا أنه لا يتيمم عليها وما أشبهها ولو ضاق الوقت ولو لم يجد سواها
 بل تسقط الصلاة عنه وقضاؤها حينئذ على المعتمد كما قرره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمر فهو
 كما فاد الماء فتسقط الصلاة عنه وقضاؤها على المعتمد من الأقوال التي نظمها بعضهم بقوله :

ومن لم يجد ماء ولا متيما فأربعة الأقوال يحكي منها حسنة

يسمى ويقضى عكس ما قال مالك وأصعب يقضى والآداء لأشبهها

وزاد الثاني بيتا فقال :

والثاني ذو الربط يوى لأرضه يوجه وأيد للتيمم مطلبها

(قوله ولا يتيمم على خشب) المعتمد أنه يجوز التيمم على الخشب وعلى الزرع وعلى الخشيش بشرط
 ثلاثة إذا لم يجد غير ذلك وضاق الوقت ولو لم يمكن قلعه فن كان على شجرة أو مركب ولم يجد ماء
 ولا ترابا فيتيمم على الخشب هذا هو المعتمد كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية
 هنا فإنه ضعيف (قوله ولا على حصير) أي وأيد وبسط (قوله ولو كان عليها غبار) أي قليل أما إن
 كان كثيرا سألناه فله أن يتيمم على الغبار تنبيهان: الأول: يصح التيمم على الحائط المبنى بالطوب
 التي إذا كان غير مخلوط بالبنايب ونحوه ولا كثير بحس ولا حائل بها كثير ولا فرق بين مريض وغيره

من تلج أو خضخاض أو
 معدن غير نقد وجوه
 إلا أن لا يجد غيرها بأن
 أدركته الصلاة وهو
 بأرض ذهب أو فضة أو
 جوهر فليتيمم عليها ولا
 يتيمم على خشب ولا على
 حصير ولو كان عليها غبار

والحجر بالطوب أو أولى وذكر الشيرخيتي في شرح خليل أنه إذا كان الخلط بنجس فانه يضرب إذا
 كثر كثرة كالثلاث فأكثر ، وأما إن خلط بطلاه كالتبن فيضرب إن كان أغلب لأن كان مساويا فالنصف
 لا يضرب ومثله في حاشية الخرشى قال شيخنا وهو ما انحط عليه اعتماد الشيخ آخره الثاني ، يجوز التيمم والصلاة
 في أرض الغبر ولا يجوز لها منعه ما لم يضرب بذلك لأنه لا يجوز له أن يمنع غيره من الانتفاع بما لا يضرب
 كالانتفاع بمصباحه والتظلل بجداره ونحو ذلك ذكره الأجموري ويجوز التيمم ببلطا المسجد لأترابه
 إن حفره فيها يظهر والإجاز (قوله ويجب فعله في الوقت) أي يجب فعل التيمم في وقت الصلاة وذلك
 لأنه إنما جاز للضرورة والضرورة لا تتحقق إلا بعد دخول الوقت فلو فرض أنه تيمم قبل دخول الوقت
 وبعد فراغه بسرعة دخل الوقت فهو باطل والوقت في صلاة الجنازة بعد غسل الميت وإدراجه في
 الكفن وإذا لم يجد ماء يغسل به الميت فلا تيمم من يصلي عليه إلا بعد تيمم الميت وبهذا ينز فيقال : لنا
 وجل لا يصح لإيقاع تيممه إلا بعد تيمم غيره ذكره ابن فرحون في أمانته وهذا في الفرائض وأما الوافل
 فيصح أن يصليها ولو تيمم قبل وقتها وذلك أنه إذا أخر الوتر لأخر الليل وتيمم له فله أن يصلي بهذا التيمم
 الفجر مع أنه تيمم قبل دخول وقت الفجر هكذا وقع في الحاشية هنا تبعا للزرقاني وهو ضيف والمتمدد
 أنه إذا تيمم قبل الفجر لا يصلي به الفجر وأصل النص من تيمم للوتر بعد الفجر جاز له أن يصلي به الفجر
 ومن تيمم للظهر مثلا ثم تذكر أن عليه الصحيح فلا يسوغ له أن يصلي به الصحيح وأما قولهم يصلي
 الفجر بتيمم الوتر فهو مفروض فيها إذا تيمم للوتر بعد طلوع الفجر أفاد جمع ذلك الشيخ في حاشية
 الخرشى وقرره شيخنا ومثله في حاشية الأمير خلافا لما في الحاشية هنا (قوله في الوقت) صادق
 بأول الوقت ووسطه وآخره وذلك لأن من لم يجد الماء على ثلاثة أقسام الأول من أيس من الوجود
 أو من المحروق مع القطع بالوجود وحكمه أنه يتدب له أن يتيمم أول الوقت المختار يجوز فضيلة أوله
 إذ فاتته فضيلة الماء فإن تيمم وصلى أول الوقت كما أمر ثم وجد الماء فإن وجدته أيس منه يتدب له
 الإعادة في الوقت وإن وجد غيره فلا الثاني من تردد في الوجود أو الحقوق وحكمه أنه يتدب له أن يتيمم
 وسط الوقت المختار فإن تيمم وصلى وسط الوقت كما أمر أو صلى قبل الوسط فإن كان مترددا في الحقوق
 مع القطع بالوجود فتدب له الإعادة في الوقت سواء صلى وسط الوقت أو أول الوقت وإن كان مترددا في
 الوجود فلا إعادة عليه سواء تيمم وسط الوقت أو قدم كما اعتمده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا
 لما ذكره في الحاشية هنا تبعا للزرقاني من أن المتردد في الوجود إن صلى قبل الوسط بعيد وإن صلى في الوسط
 لإعادة عليه فانه ضعيف بل المعتمد أن المتردد في الوجود لا إعادة عليه مطلقا كاعتلت الثالث من رجاء
 الوجود أو الحقوق وحكمه أنه يتدب له أن يتيمم آخر الوقت المختار فلو تيمم قبله وصلى ثم وجد الماء الذي كان
 يرجوه فانه يتدب له الإعادة في الوقت وإن وجد غيره فلا تدب له الإعادة والرد إلى ما راجى من غلب على
 ظنه أما لو جزم وندم فانه بعيد أبدأ على الراجح كافي حاشية الخرشى قال الشيخ في الحاشية هنا يتدب التيمم
 وسط الوقت للمعاقف من العوصم ونحوهم والمرضى الذي لا يجد منا ولا المسجد ولا قدموا على وسطه
 فتدب لهم الإعادة في الوقت انتهى كلامه وظاهره أن الخائف والمرضى والمسجون لا يجزى فيهم الأقسام
 الثلاثة السابقة وهو ما ذكره الخرشى تبعا لبعضهم قال الشيخ في حاشية الخرشى نقل عن شيخه الصفي والظاهر
 جريان الأقسام الثلاثة التي هي الأيس والمتردد والراجح فالأيس أوله والمتردد وسطه والراجح آخره
 وقرره شيخنا أيضا فها هم متقدمون خلافا لما في الحاشية هنا فروع الأول من خاف إذا وضأ أو اغتسل
 خروج الوقت وإذا تيمم يدرك من الوقت كلمة أو أكثر فانه يتيمم ويصلي على المعتمد فلو تيمم وصلى ثم
 تبين أن الوقت باق أو لم تبين شيء أو تبين خروجه بعد أن شرع في الصلاة ولو لم يعقد ركعة فانه لا يقطع

ويجب فعله في الوقت

بل يتم صلاته ولا إعادة عليه لدخوله بوجه جائز أما إن تبين قبل دخوله في الصلاة فيتوضأ قطعاً
 أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشى والثاني إذا دخل وقت الصلاة على مريض بقدر على القيام
 وعلى استعمال الماء والحال أن العرق نازل ويعلم أنه إذا توضأ في هذا الوقت أو قام ينقطع
 عنه العرق ويريد مرضه في الزمن فإنه يتيمم ويصلي بالإيماء أفاده الشيخ جلي في حاشيته على الزرقاني
 والثالث لو تسبب في مرض نفسه بأن قال له شخص إن فعلت الشيء الفلاني فأنك تعرض فتعده وقم له
 فرض فإنه يجوز له التيمم كما قرره بعض الأسياف وفي حاشية الخرشى ما يشير له الرابع قال
 الزرقاني وقعت مسألة سئل عنها بعض شيوخنا وهي أن إماماً في قرية خاف في زمن الشتاء من
 استعمال الماء في جميع نهاره لمرض هل يحرم عليه التيمم وصلاته بالأمومين باطلة أو لا يحرم عليه
 وضوح الصلاة خلفه فأجاب بصحة الصلاة وعدم الحرمة انتهى الخامس إذا وجد آلة الماء وهي
 الحبل والإيالة ولكن كانا من ذهب أو فضة أو حرير فإنه يتيمم ولا يتناول بها الحزمة استعمالها كان
 حاشية الخرشى فإن تناول بها وتوضأ صحت مع الحرمة هكذا أفاده الشيخ في حاشية الخرشى تبعاً
 للزرقاني ولكن رده البناي وقال بل المتمد أنه إذا وجد آلة الماء التي هي الحبل أو الإيالة من ذهب
 أو حرير فإنه لا يتيمم بل يتوضأ ويتناول الماء بأيّة الذهب ونحوه ولا يحرم عليه لأنه ضرورة
 والضرورات تبيح المحظورات ألا ترى أنهم قالوا يصلي بالحري إذا لم يجد غيره ولا حرمة عليه وحيث
 في التيمم مع وجود آلة الماء من ذهب أو فضة فتيممه باطل بل الواجب عليه الوضوء ولا حرمة عليه
 والسادس إذا وجد من الماء ما يفضل به الفرائض القرآنية وجب عليه أن يتوضأ فيفضل الوجه واليدين
 ويغسل الرأس ويغسل الرجلين ويترك السن ولا يجوز له أن يتيمم حيث قد كان في حاشية الخرشى
 السابع إذا وجد ماء سبيلاً لخصوص الشرب ولم يجد غيره فلا يتوضأ به بل يتيمم فإن توضأ به حرم
 عليه وصحت صلاته وأما إن كان الماء موقوفاً أو قاعاً ما يتوضأ به فإن جهل الأمر توضأ به لأن الأصل
 العموم ما إن التمس الماء السبيل لخصوص الشرب بالماء المباح تركه وتيمم لأن الأمر إذا دار بين
 المحظر والإباحة يقدم المحظر أفاده السكندري ومثله في حاشية الخرشى الثامن إذا كان بقدر على مس
 الماء المسخن وجب عليه تسخينه ولا يجوز له التيمم إلا إذا كان لا يقدر على مسه جملة أو لا يجد من
 يسخنه له أو يخاف من تسخينه خروج الوقت فلا يجب عليه التسخين حيث قد بل يتيمم كما في حاشية
 الخرشى والتاسع قال المازري لا يلزم الرعاة والمصادين والحرائن حمل الماء إلى المرحى فإذا دخل
 الوقت ولم يجدوا ماء تيمموا وصلوا اه قال الشريحي يريد إذا كانوا آيسين من الماء ولا فلا بد من
 طلب الماء لكل صلاة طالما لا يتيقن به انتهى العاشر إذا كان الماء ملك عبده فاستظهر به بعضهم أنه
 لا يلزمه انتزاعه ويتيمم كما في حاشية الخرشى قوله موالاته أي مع مانع له فقرره بعض أسيافنا
 لكن على هذا يكون قوله واتصاله بالصلاة مكرراً فالأحسن أن قوله موالاته أي اتصال أجزائه
 بعضها ببعض وقوله واتصاله بالصلاة أي اتصاله مانع له كالصلاة أو مس المصحف أو نحو ذلك وعلى
 هذا التقدير فلا تنكر ارتقدهر فإن فرق بين أجزائه أو بينه وبين مانع له فإن طال بطل ولو كان التفرق
 نسياناً أو إغفالاً فالعلامة الأجهوري من فرق بينهما وكان أمراً قريباً أجزأه وإن يتعدها بقدره أو لو وضوء
 إذا جف غير أن التيمم ليس فيه جفاف ولكن يقدر أن لو كان متوضئاً لجفف أو على ما يقال أنه طال
 وبعد اه قوله ولا يصلي به فرضين أي كالوضوء فإنه كان كذا لله في صدر الإسلام ثم نسخ وصار يجزئ به
 مندوباً وبقي التيمم على حاله وقوله ولو مشترك في الوقت أي ولو كانت الفريضة مشتركة بين الوقت
 كظهرين وعشاءين وفي كلام الشارح إشارة الرد على أصح القائل بأنه بعيد في الوقت ثانية المشتركة

الخلاصة

فصل في علاج الخيم الدمام بهي

وهو والله راضاه بالصلاة
 ولا يصلي به فرضين ولو
 مشترك في الوقت فإن نواها
 صحيح تيممه وصلى به فرضاً
 واحداً فإن صلاهما بطل
 الثاني ويصلي بعد الفرض

(قوله من النفل ماشاء) ويشترط في صحة النفل اتصاله بالفرض واتصال بعضه ببعض فان فصله بطول أو خروج من مسجد أعاد تيممه وأما سير الفصل فمفتقر ومنه آية الكرسي والمعقبات ثم إن قوله ويصل من النفل ماشاء مقيد بما إذا لم يكثر جدوا لإجده والكثرة بالعرف كافي الحشرى واعتمده شيخنا وقالت السادة الشافعية يصل به من النفل ماشاء إلى أن يدخل وقت الفرض الثاني فإذا تيمم للثناء وصلها فله أن يصل به من نوافل الليل إلى طلوع الفجر واستظهره في التوضيح تبعا لابن عبد السلام واقصر عليه الشيخ في الحاشية هنا وإرضاه بعض الأشياخ (تنبيه) لا يشترط في صحة النافلة نيتها عند التيمم للفرض كما في الحاشية هنا والحشرى وقوله صلى به من النفل ماشاء وله أن يس به المصحف ويصل به السنة (قوله فلا يصل ركعتي الفجر إلخ) اعلم أنه إذا تيمم للفرض فيصح منه النفل إذا قدمه على الفرض ولا يصح الفرض بعد ذلك وتقدم النفل على الفرض خلاف الأولى على الظاهر فقول الشارح ولا يصل إلخ أي أن هذا خلاف الأولى لكن لو صلى الفجر بتيمم الصحيح صح الفجر ولا يصح الصبح بعد ذلك بل بتيمم له تيمما ثانيا والحاضر الصحيح لا يتيمم للنفل استقلالاً فالخلص له أن يقدم الصبح ويؤخر الفجر أو يتيمم للصبح ويصل به الفجر ثم يعيد التيمم للصبح أفاده شيخنا مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله وقرأ به القرآن) أي له قراءة القرآن فيما يتوقف على الطهارة كقراءة الجنب قال شيخنا الأمير في حاشيته وانظر قوله وقرأ به القرآن وما بعده ودخول المسجد للجنب هل يجزى بعدم الطول عرفا فيحتاج تيمم ثان أو يجعل كصلاة واحدة طول فيها انتهى والثاني هو الذي سمعته من شيخنا وواقفه على ذلك جماعة من أشياخي وهو ظاهر تدرج قوله ومن به المصحف) ومثله أيضا الطواف الغير الواجب (قوله وصلى به السنة) وله أيضا أن يصل به صلاة الجنائز على القول بأنها سنة وأما على القول بأنها فرض فلا كافي حاشية الحشرى (تنبيه) إذا تيمم واحد من مس المصحف أو الجنائز أو القراءة أو الطواف فهل يفعل به باقيها أو التقل أو لا والظاهر الأول وكذا إذا تيمم للفرض وفعل به النفل فله أن يصل به باقيها أو التقل على الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الحشرى (قوله وأما سنة ثلاث) بل هي أربعة والرابعة تقل ما يتعلق باليدين من الغبار إلى الوجه واليدين أي ترك مسح ما يتعلق بهما من غبار فإن مسح بهما على شيء قبل أن يمسح بهما وجهه صح تيممه ولو كان المسح قويا كما في حاشية الحشرى والثمر أوى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا تبعا للزرقاني من أنه إذا كان المسح قويا يبطل تيممه فقد ضعفه الشيخ في حاشية الحشرى واعتمدا صحة ولو كان المسح قويا قال ويستأنس له بصحة التيمم على الحجر الصلب الذي لا يخرج منه غبار انتهى قال شيخنا الأمير وقد يفرق بينهما بأن المسح الشديد يشيئة التلاعب بخلاف عدم التعلق بذات الصعيد لكن الأول أقوى (تنبيه) يبطل التيمم بما يبطل به الوضوء من حدث وصعب وشك وردة سواء كان ذلك التيمم للحدث الأصفر أو الألب أو لا يبطل أيضا بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة مع القدرة على استعماله إن اتسع الوقت لاختار لإدر الزكوة بعد استعماله وأما إن رأى الماء وهو في الصلاة فلا تبطل صلاته ولا يقطعه ولا يعيد لا وجوبا ولا ندبا ولو اتسع الوقت إلا أن يكون ناسيا للماء في رحله قسم ودخل في الصلاة ثم تذكر فيها فهذا يبطل تيممه وصلاته إن اتسع الوقت وكان قادرا على استعمال الماء وعليه يتخرج الفرض المشهور وهو قو لم حارثي فأبطل صلاة المعصلي (قوله أعاد) أي أعاد المنكس وحده مع القرب وأما إن حصل طول بين التيمم والصلاة فيبطل لما تقدم إن عدم الوالاة يبطله (قوله استحبابا) هذا ضعيف والمعتمد أنه يعيد استئنا لتحصيل السنة سواء كان عامدا أو ناسيا ولعل الشارح متى على طريقة من لم يفرق بين السنة والمستحب (قوله ما لم يصل) بل وصل صلى فإنه يعيده استحبابا بآتيه ما لا يستقبل من النوافل التي يلحقها بالفرض (قوله أعاد في الوقت) أي أعاد تيممه

من النفل ماشاء لآله فلا يصل ركعتي الفجر بتيمم الصحيح ولو تيمم لنافلة صلى من النفل ماشاء وقرأ به القرآن ومن به المصحف وصلى به السنة قاله أبو الحسن. ولما فرغ من فرائضه شرع في سنته فقال (وأما سنته ثلاث) الأولى (ترتيب المسح) بأن يمسح الوجه قبل اليدين فإن مسح بهما أعاد استحبابا ما لم يصل كما في الوضوء (و) الثانية (المسح من الكوع إلى المرفق) فإن أقصر على الكوع أعاد في الوقت

وصلاته في الوقت المختار (قوله على المشهور) أى قوة القول بوجوب المسح إلى المرقطين بخلاف من أقصر على ضربة واحدة فلا يعيد في الوقت لضعف القول بوجوب الضربة الثانية (قوله بتجديد الضربة لليدين) فإن قلت كيف يفعل الفرض وهو مسح اليدين للكوعين بالسنة التى هى الضربة الثانية فالجواب أن الفرض في الحقيقة مفعول بأثر الضربة الأولى بدليل أنه لو أقصر عليها ومسح وجهه ويديه بها أجزأه ولا إعادة عليه كما سبق وأما قول العلامة الشيرخيتي قيل إن هذا نظير النقل في الماء للوجه فإن النقل ليس فرضا وغسل الوجه فرض ففيه نظر لأن النقل هنا فرض على التحقيق كما تقدم عن حاشية الخرشى ولكن كلام الشيرخيتي لا اعتراض عليه لأنه حكى هذا الكلام بقيل الدالة على تضعيفه فتدبر (قوله وليس الضرب شرط بل لو وضع الخ) فالمراد بالضرب الوضع مجازا أمر سلامن إطلاق اسم المازوم وإرادة اللازم (قوله بل لو وضع يديه على التراب من غير ضرب أجزأه) استيفيد من هذا أنه لا بد من نقل التراب وهو كذلك فلو مرغ وجهه على الأرض فلا يجزئه على المعتمد كما تقدم (قوله ثلاثة) بل هي ثمانية والرابعة السواك والخامسة أصمت لإعنا ذكراته والسادسة التيميم على تراب غير منقول والسابعة الاستقبال والثامنة مسح العضوين من أولهما فيبدأ من أعلى الوجه ومن أطراف الأصابع ولا يقول هنا أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخر ما سبق في الوضوء لوجوب الموالاة بين التيميم وبين ما فعل له أى لا يطالب بالإتيان بذلك بل هو مكروه أو خلاف الأولى لكن إن أتى به قسمه صحيح ولا يبطل أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله التسمية) والمعتمد أنه يكلمها هنا وفي الوضوء (قوله البده بظاهر اليتي باليسرى) اعترض بأن فيه تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو البدن. وأجيب بأن الباء الأولى بمعنى من لا تبدأ الفاعلة على حذفه تعالى و يشرب بها عباد الله ، أى منها وفي الكلام حذف مضاف أى والبدن من مقدم ظاهر اليتي والباء الثانية للكمة على حد كتبت بالقلم لأن اليسرى آلة المسح ويكون التقدير حينئذ والبدن من مقدم ظاهر اليتي ماسحا لها باليسرى (قوله فيجعل طرف اليسرى على أطراف أصابع يده اليتي) ظاهره ولو الإبهام وهو ظاهر الروايات كقوله ابن ناجي وهو المعتمد وفي الرسالة أنه يجري باطن إبهامه من يده اليسرى على ظاهر إبهام يده اليتي رمد مسح باطن ذراعها وكذا يفعل باليسرى (قوله ويمررها إلى آخر الأصابع) فيه مساعة لأنه يمررها أولاً إلى آخر المرفق ثم يمررها إلى آخر الأصابع ويمكن الجواب عن الشارح بأن المعنى ويمررها متبها إلى المرفق منتها إلى آخر الأصابع وبعبارة الفيتي أوضح وأحسن ونصها فيجعل كفه اليسرى على أطراف كفه اليتي ويمررها على أطراف أصابعه عليها ويمررها إلى المرفق ثم يعود بها على كفه اليسرى على باطن ذراعها ويمررها باليسرى ويمررها باليسرى على أطراف الأصابع انتهى وصفه التيميم على الوجه الأكل أن يسمى الله أولاً ويضع يديه على الصعيد ويفعها غير قابض بها شيئاً فإن تعلق بها شيء نقصها نقصاً خفيفاً ثم يضمها على وجهه من أعلاه أو يذهب بها إلى آخر الوجه ويتعهد الترتب وظاهر الشفتين ونحوهما ثم يضع يديه على الأرض ويرفعها فيمسح بمنا بيسراه جاعلاً أصابع يده اليسرى على ظاهر أطراف يده اليتي ثم يمرر أصابعه على ظاهر كفه وذراعيه ويمرر أصابعه حتى يبلغ آخر المرفقين ثم يجعل كفه على باطن ذراعها من طي مرفقه قابضاً عليه حتى يبلغ آخر الكوع ثم يمسح كف اليتي بكف اليسرى قبل أن ينقل إلى مسح اليسرى ثم يمسح اليسرى باليتي كذلك وهذا هو الأكل وإلا فكيف مسح أجزأه إذا استوعب أعضاء التيميم (قوله ومسح اليسرى مثل ذلك) أى فيجعل كفه اليتي على ظاهر أصابع يده اليسرى (عائنه) سكنت المصنف عن مكرهات التيميم وهي أربعة : الأول التيميم على غير التراب إذا كان التراب موجوداً الثاني الزيادة في المسح على المرة الواحدة . الثالث التنكيس

على المشهور (و) الثالثة
(تجديد الضربة لليدين)
وليس الضرب شرط بل
لو وضع يديه على التراب
من غير ضرب أجزأه .
ثم شرع في ذكر الفضائل
فقال (وأما فضائله الثلاثة)
أولها (التسمية و)
ثانيها (البدن بظاهر اليتي
باليسرى) فيجعل طرف
اليسرى على أطراف أصابع
يده اليتي ويمرر أصابعه
عليها ويمررها إلى آخر
الأصابع (الفضيلة الثالثة)
قوله (مسح اليسرى مثل
لك والله أعلم) .

بأن يقدم مسح البدن على مسح الوجه ، الرابع أن يتيمم وهو كاشف العورة والله أعلم (قوله على الوسيلة) الوسيلة هي الشيء الذي لم يكن المقصد من مشروعيته تحقيق ذاته كالوضوء والغسل فقصده كل منهما لأجل صحة الصلاة والمقصود ما كان المقصد من مشروعيته ذاته كالصلاة (قوله الأهم) قال شيخنا الأمير يحتمل أنه صفة للمقصد من حيث هو فإنه أهم من الوسيلة ويحتمل أنه أراد أن هذا المقصد مخصوص وهو الصلاة أهم المقاصد فإنها أفضل أركان الإسلام بعد الشهادتين (قوله وهو الصلاة) ذكر الضمير مراعاة للرجوع وهو المقصود وأوراعى الخبر وهو الصلاة لقائل وهي لكن مراعاة المرجع أفضل فلذلك سلمه الخارج (قوله التي هي ثاني قواعد الإسلام) أي والأول الشهادتان (قوله قواعد الإسلام) أي أركانها الخمسة التي يبنى عليها بناء منبوي أي أن الإسلام يتبين عليها كبناء البيت على أركانه وهذه الخمسة هي المذكورة في قوله ﷺ : بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وهوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، ورواه الشيخان لكن الركن الأول وهو الشهادتان يهدم الإسلام بانهدامه وكذا بقية الأركان يهدم الإسلام بتركها جحداً لا كسلاً عند الجهور وقال الإمام أحمد وابن حبيب من ترك الصلاة عمداً كفر ، قال الإمام الشافعي الإمام أحمد إذا كفره بتركها هو يقول لا إله إلا الله فيدخل في الإسلام فيقال إنه سكت . فالخلاص أن من ترك الصلاة جحداً يقتل كفر أو من تركها كسلاً يؤخر لبقاء ركنه بسجودها فإن تاب فالأمر ظاهر وإلا قتل بالسيف حداً على المعتدل لا كفر أو من ترك الوضوء أخر إقامته ما يسعه وركعة من الوقت وكذا الغسل ومن ترك الصوم أغرم إلى أن ينيق للفجر قدر ما يسع النية وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وإن يقال وأما من ترك الحج فأنه حسيبه لا تعرض له (قوله مبتدأ بذكر شروطها) إنما ابتدأ بالشروط لأن الشرط ونتجه أن يتقدم على الشروط .

(باب شروط الصلاة)

فرضت الصلاة بمكة ليلة الإسراء قيل الهجرة بسنة في السماء بخلاف سائر الشرائع فرضت في الأرض ، والصلاة لغة تطلق على الرحمة كقوله تعالى « هو الذي يصلي عليكم ، أي يرحمكم ، وعلى القراءة قال الله تعالى « ولا يجهر بصلاتك ، أي بقراءتك ، وعلى الدعاء كقوله تعالى « وصل عليهم ، أي ادع لهم ، وعلى الاستغفار كقوله ﷺ « بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم ، أي لاستغفر لهم كما هو في رواية واصطلاحاً قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنائز . واختلف في اشتقاق الصلاة فقال النووي الأظهر والأشهر أنها مشتقة من الصلوات بفتح الصاد واللام وهما عرفان في الردف ينحنيان في الركوع والسجود ولذا كتبت الصلاة في المصحف بالواو وقيل إنما مشتقة من الصلة لأنها تصل بين العبد وخالقه بمعنى أنها تقربه من رحمة وتوصله إلى رآته وجنته وهذا يقتضي أن أصلها رصلة دخل القلب المكاني فصارت صلوة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فاقبت ألفاً فصارت صلاة ويحتمل بأن اشتقاقها من باب الاشتقاق الكبير وهو لا يشترط فيه مراعاة ترتيب الحروف كافي جاذبه وجيده وقيل إنها مأخوذة من صليت العود بتشديد اللام أي قومتها بالثبات لأن الصلاة تحمل الإنسان على الاستقامة وتناه عن المهضبة قال تعالى وإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، واعتزله النووي بأن لامة يام ولاهما واو وأجيب بأنها تقلب ياء من الفعل المضارع مع الغمير كركبت من الركابة قال الدميري وكانه أشبه عليه بقوله صليت للرحم صلياً بالفتح فيف كميته رمياً إذ شويته وقد يقال المادة واحدة أفاده الشيخ في حاشية الخرشني مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله الشرط الخ) هذا معناه اصطلاحاً وأما معناه لغة فهو كل ما نوكفت عليه الشيء . وقال بعضهم الشرط لغة العلامة

ولما أنهى السلام على الوسيلة شرع يتكلم على المقصد الأهم وهو الصلاة التي هي ثاني قواعد الإسلام مبتدأ بذكر شروطها فقال :

(باب شروط الصلاة) الشرط هو الذي

(قوله ما يلزم من عدمه العدم) خرج به المانع فإنه لا يؤثر بالعدم لأن المانع هو الذي يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض فإنه مانع من الصلاة فيلزم مع وجوده عدم الصلاة ولا يلزم من عدمه وجود الصلاة ولا عدمها وقولهم في تعريف المانع لذاته راجع للجملة الثانية بجزأها أي لأنه لا يلزم من عدمه العدم لذاته وأما الشيء آخر فيلزم من عدمه العدم كالإذا طهرت المرأة قبل الزوال مثلاً وصلت فلا شك في عدم صحة صلاتها لكن عدم الصحة لم يكن من عدم المانع بل من عدم وجود السبب ولا يلزم من عدمه الوجود لذاته وأما الشيء آخر فيلزم من عدمه وجوده كالإذا طهرت بعد الزوال مثلاً فلا شك في وجوب الصلاة عليها وصحتها إذا استوفت الشروط والأركان لكن وجود الصحة والوجوب لم يكن من عدم المانع بل من وجود السبب الذي هو الزوال في مثالنا (قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم) خرج به السبب فإنه هو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وقولنا في تعريف السبب لذاته راجع للجملة الثانية مما أي أنه يلزم من وجوده الوجود لذاته وأما الخارج فلا كالإذا دخل الوقت والمرأة نازل علم الحيض فلم يلزم من وجوده دخول الوقت وجود الصلاة لكن ليس ذلك لذاته بل لخارج وهو الحيض في مثالنا وكذلك يلزم من عدمه العدم لذاته وأما لذاته فلا يلزم من عدمه العدم لوجود سبب آخر في الشيء الذي له أكثر من سبب واحد كالضوء فإن له سببين الشمس والنار هذا إذا اعتبرت كل واحد منهما على حدة فلو اعتبرت القدر المشترك بينهما هو السبب للزمن من عدمه العدم دائماً وتعيين وجوع ذاته للجملة الأولى فقط (قوله لذاته) ليس راجعاً للجملة الأولى وهي قوله يلزم من عدمه العدم بل هو راجع للجملة الثانية بشقيها وهي قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم يعني أن الشرط يلزم من عدمه عدم ما هو شرط له كالوضوء فإنه شرط في صحة الصلاة فيلزم من عدمه عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجوده وجود الصحة ولا عدمها لذاته أي من حيث ذاته ففيه إشارة إلى أنه قد يلزم من وجوده الوجود لذاته كالإذا كان الشخص متوضئاً ودخل وقت الظهر فتلزم من وجود الوضوء الصلاة لذاته بل لو جرد السبب فيه إشارة أيضاً إلى أنه قد يلزم من وجود الوضوء عدم الصلاة إلا لذاته كالإذا توضأ قبل الظهر فتلزم من وجود الوضوء عدم الصلاة لكن لذاته بل لعدم وجود السبب قال الشيخ ولا حاجة لقولنا لذاته في التعاريف الثلاثة لأن وجود الشيء ذاته فمعي قولنا من وجوده أي لزوماً ناشئاً من وجوده ولزوماً ناشئاً من عدمه فيعلم منه أنه ذاتي فتحصل من جميع ما تقدم أن السبب يؤثر بطريقه وهما الوجود في الوجود والعدم في العدم والمانع يؤثر بطرف الوجود في العدم ولا يؤثر بطرف العدم في الوجود ولا في العدم والشرط يؤثر بطرف العدم في العدم ولا يؤثر بطرف الوجود في العدم ولا في الوجود (قوله والشرط ما كان خارج الماهية) فإن قلت هذا لا يظهر في نحو استقبال القبلة فإنه شرط مع أنه داخل الماهية لا خارج عنها فاجواب أن الشارح أراد بالخروج عن الماهية أنه قبح زائد على الحركات والسكنات المعلومة أفاده شيخنا الأمير (قوله وماهية الشيء حقيقة أي ذاته) لكن بينهما فرق اعتباري فإنه الشيء من حيث إنه عين الشيء يقال له هوية ومن حيث تحققه في الخارج يسمى حقيقة ومن حيث وقوعه في السؤال بما هو يقال له ماهية فتحصل أن الماهية والحقيقة والهوية ألفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار وما ذكره الشارح من أن الماهية هي الحقيقة تبع فيه جماعة لكن ذكر بعض المحققين أن الماهية أعم والحقيقة أضيق فالماهية تشمل الموجودات والمعدومات والحقيقة قاصرة على الموجودات فالعنفاء يقال ما ماهيتها ولا يقال ما حقيقتها أفاده السعد في شرح المعاني مع زيادة إيضاح من الكسطل وفي حاشية شيخنا الأمامية إشارة لذلك (قوله بمجمله) أي في قوله وللصلاة شروط وجوب وشروط صحة وإن كان فصلها بـ «فصل» في قوله

ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته . والشرط ما كان خارج الماهية والركن ما كان داخلها وماهية الشيء حقيقة أي ذاته فالوضوء من شروط الصلاة لأنه خارج عن ماهيتها والركوع والسجود مثلاً من أركانها لأنه داخل في ماهيتها . ثم شرع بتكلم على الشروط بمجمله فقال

شروط الصلاة
التي هي

فأما شروط وجوبها الخ ويحتمل أن إجماله في قوله فأما شروط وجوبها الخ حيث أنه أجل شروط الوجوب والصحة معاً في شروط الوجوب فقط والصحة فقط ، وحاصل المعنى في هذه المسألة أن شروط الصلاة ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وهما اثنان وعدم الإكراه على تركها والبلوغ وشروط صحة فقط وهي خمسة : طهارة المحدث والخبث واستقبال القبلة وترك الكثير من الأقوال وسر العورة مع القدرة على ذلك والإسلام وشروط وجوب وتحتها وهي ستة : قطع الحيض والنفساء وبلوغ الدعوة والعقل ووجود الماء الكافي أو الصعيد وعدم النوم ودخول الوقت وقيل إنه سبب هذا هو الصواب في عدّها وهذا تعلم ما في كلام المصنف من المواخذات (قوله لا يجب على المكلف الخ) أى فيعرف بأنه أمر تعمّر به الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله وقوله وشروط الصحة يجب الخ أى فيعرف بأنه أمر تبرا به الذمة ويجب على المكلف تحصيله وعلى هذا التعريف لا يمتنع شرط الوجوب مع شرط الصحة لأن بينهما تافاً وهذا التعريف للمتعديين والمتأخرين تعمّر به آخر وهو أن شرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب وشروط الصحة ما يتوقف عليه الصحة وعلى هذا فيجتمعا . بقى شيء آخر وهو أن قول الشارح شرط الوجوب لا يجب على المكلف تحصيله كالمقل والبلوغ فيه بحث وذلك لأن الشخص قبل البلوغ والمقل غير مكلف لأن الذمة قبل ذلك غير عامرة فكان الأول أن يقول لا يجب على الشخص بدل المكلف ، وأجيب بأنه من باب نجاز الأول أى الذى يقول أمره إلى كونه مكلفاً على حد قوله أعصر خيراً أى عصياً يقول إلى كونه خيراً أو أنه لما ذكر أن المكلف في شروط الصحة ذكره هنا مشاكلة أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله والإسلام) هذا ضعيف والاعتدال أنه بشرط صحة ثبوت الإسلام وما بعده ليس خاصاً بالصلاة ولا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً به (قوله غير غاطبين) الخ هذا يقتضى أن الإسلام من شروط الوجوب والصحة معاً كما قال شيخنا الأمير لأنه شرط وجوب فقط . وبالجملة فالاعتدال أن الإسلام شرط صحة فقط وما مشى عليه المصنف ضعيف وما ذكره الشارح من أنهم غير غاطبين بفروع الشريعة ضعيف أيضاً والاعتدال أنهم غاطبون بها أقوله تعالى . وويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة . ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ، فهذا يدل على أنهم يباقيون على ترك الصلاة فهم مكلفون بها . فإن قلت لو وجبت الفروع عليهم فأما أن يجب عليهم حال الكفر أو بعده وكلاهما باطل لأن الصلاة لا تصح مع الكفر ولا يجب قضاؤها بعده إجماعاً وحيث فلا فائدة في تكليفهم بالفروع قبل بلوغها فائدة وهو أن من مات منهم على كفره يذهب على ترك الفروع عقاباً أيضاً على عقاب الكفر وذكر بعضهم أنهم مكلفون بالفروع ما عدا الجهاد (قوله بفروع الشريعة) وأما أصول الشريعة فهم غاطبون بها قطعاً بلا خلاف (قوله والبلوغ) هو قوة تحدث في الصبي تنقله من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية وله علامات ستة إنبات شمر العانة أى الشعر الأسود ونحوه لا الوغب وخروج المني وتنبؤ الإبط وغلظ الصوت وفرقاً زينة الأنثى وبلوغ السن إن لم يوجد غيره وهو ثمان عشرة سنة وزاد بعضهم سابعة وهي أن يأخذ خطاً ويثنيه ويديره على رقبته ويجمع طرفيه في أسنانه ويفتحه فإن دخل رأسه به بلغ وإلا فلا وهذه العلامات كلها يشترك فيها الذكر والأنثى وتفحص الأنثى بعلمتين وهما الحيض والحمل (قوله فلا يجب على صبي) أى ما لم يبلغ في وقتها أما إن بلغ في وقتها فإنه يجب عليه أن يسلها ولو كان صليها قبل ذلك لأن صلاته الأولى تفل فإذا بلغ في أثنائها بإنبات شعر ونحوه مما لا يبطل الطهارة فإنه يخرج عن شفع إن ركع وأوسع الوقت والأقطع وأبدأ ما فرضاً ولا يسد وضوءه نظير من توضأ قبل الوقت كسابق والدليل على أن الصلاة لا تجب على الصبي قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث ، فذكر منهم الصبي حتى يبلغ

(وللصلاة شروط وجوب وشروط صحة) والفرق بينهما أن شروط الوجوب لا يجب على المكلف تحصيلها كالمقل والبلوغ وشروط الصحة يجب على المكلف تحصيلها كالمقل والصوم وغسل التجاسة واستقبال القبلة ونحو ذلك مما سيذكره (فأما شروط وجوبها خمسة) الأول (الإسلام) فلا يجب على كافر وهذا بناء على أنهم غير غاطبين بفروع الشريعة (و) الثاني (البلوغ) فلا يجب على صبي

انظر هنا

والصحيح أن ثواب عمل الصبي لنفسه لقوله تعالى: «وَأَنْ لَيْسَ الْإِنْسَانُ إِلَّا مَعْشَرٌ» وورد أن الصبيان يتقنوا تون في الدرجات في الجنة على قدر أعمالهم كما تتفاوت الكبار انتهى فالصغير تكسبه الحسنات ولا تكتب عليه السيئات (قوله لكن يؤمر بها) أي ندبا (قوله اسع) ستين أي بالدخول فيها وقيل حتى يميز الخبيث من الطيب وقيل حتى يعرف شبهه من عينه والاول هو المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم: «مر أو لا دكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع» وكل من الصبي بالولي مأثور مأجور فالصبي مأثور مأجور بالفعل والولي مأثور بالأمر بها بالصبي مأجور على ذلك الأمر لأن الأمر بالأمر (قوله ويضرب عليها لعشر) أي ضربا غير مبرح لا يشم لها ولا يكسر عظاما والصواب أنه لا يضبط بعدد لأن ذلك يختلف باختلاف حال الصبيان (قوله ويفرق بينهم في المضاجع) كذا في بعض النسخ ويفرق بالتشديد قال القرافي فرق بتخفيف الراء في المعاني وفرق بتشديد الراء في الحسابات قال الله تعالى: «فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهَا مَا يَصْرِفُونَ» بين الرمة وزوجه فإن قلت ما نصع بقوله تعالى: «وَأَذِّنْ فَرْقًا بَيْنَ الْجَوْشَنِ كَمْ» مع أن الجرحى فاجواب أن هذه القاعدة أغلبية وأرن البحر لما كان لطيفا شافا الحق بالأمور والمعنوية وأما قوله تعالى: «وَأَفَرَّقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ» فحط التفریق على الإيمان والفسق وهما من الأمور المعنوية كاذر ذلك بعض الحدائق من أشياء أخرى (قوله ويفرق بينهم) أي عند العشر ويكنى في التفریق ثوب واحد وكلما زاد فهو حسن بل قال القحفي لابد في التفریق من جعل كل واحد بفراش على حدة لغلبة الشر في هذه الأزمنة الفاسدة نسأل الله تعالى السلامة واللطف ويكره تلاصقهم ولو بجائل ولو بالعورة ولو مع قصد الذلة أو جودها لأن لذتهم كلالته والكره متعلقة بهم فاتهم غطاطيون بها وبالمندوب على الصحيح قال شيخنا الأمير والظاهر أن الولي إذا طلع على ذلك فيحرم عليه إقرارهم لأنه يجب عليه إصلاح حالهم وتلاصق الباطنين إذا كان بالعورة بلا حائل حرام قصدت الذلة أم لا وأما إن كان بالعورة بالحائل فإن قصد الذلة حرم وإلا فلا (قوله العقل) هو شرط وجوب وصحة معا خلافا للصف (قوله رفع الخطاب عنه) أي في قوله ^{بالتفريق} ورفع القلم عن ثلاث، قد كرمها المجنون حتى يفيق (قوله دخول الوقت) هو شرط وجوب وصحة معا وقال بعضهم الحق أنه سبب في الوجوب وشرط الصحة ومعرفة الوقت عند القرافي فرض كفاية يجوز التقليد فيه (قوله فلا تجزى، قبله) فإن شك في دخول الوقت قبل الصلاة أو في أثناءها فلا تجزى ولو وقعت فيه وإن شك بعد خروجه من الصلاة أجزأت إن تبين أنها وقعت فيه وأما إن تبين خلافه أو لم يتبين شيء فلا تجزى، هذا كله في الشك وأما إن ظن ظنا قويا أن الوقت دخل فيسكفيه ذلك على المعتدلين تبين أنها وقعت فيه أو لم يتبين شيئا وأما الشك في خروج الوقت فهو لغو أفاده الشيخ في حاشية الخرشى: «تبيين الأول» إذا مات المكلف بعد دخول الوقت وقبل أداء الصلاة لا يكون أثما إلا أن يظن الموت فإنه يأن لأن الوتة الموسم صار في حقه مضيقا فكان الواجب عليه المبادرة بالفعل ولو ظن الموت وأخراهم لم يمت وأرغمها في وقتها الاختياري فهو آثم لحالته مقتضى ظنه كافي حاشية الخرشى وغيره لكنه أداءه أظهر وبذلك يلزم فيقال لتأرجل أوقع الصلاة في الوقت المختار وهو آثم والثاني، إذا أدرك المسافر أو الحاضر الوقت في طين خضخاض ولم يجد محلا يصل فيه وخشى خروج الوقت المختار نزل عن دابته وصلى في الخضخاض إيماء فإن لم يقدر على النزول بأن خاف الشرع فيه فإنه يصلى ركبا مستقبلا القبلة فإن كان المانع له من نزول خوف ثلث ثيابا فيجوز له أن يصل على الدابة على المعتد كافي حاشية الخرشى خلافا لما ذكره السكندري عند قول المصنف استقبال القبلة من أنه لا يباح له أن يصل على الدابة فإنه ضعيف (قوله ولو بلغ دعوة الخ) هو شرط وجوب وصحة معا

لكن يؤمر بها سبع
ويضرب عليها لعشر
ويفرق بينهم في المضاجع
(و) الثالث (العقل) فلا
يجب على مجنون رفع
الخطاب عنه (و) الرابع
(دخول الوقت) فلا تجزى
قبله (و) الخامس (بلوغ
دعوة النبي صلى الله عليه
وسلم)

المشغول بالوقت
الوجوب والاعتذار

(قوله في شاطئ جبل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها من جبل ومعناها واحد أي من تربى في رأس جبل (قوله مثلا) أي أوتربى في غار أو جزيرة لا يأتي لها أحد (قوله ولم يعلمه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ولأعله أحد وكل صحيح (قوله وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) يعني ولا مبشرين فهو من باب الاكتفاء على حد وسراييل تقيكم الحرء أي البرد (قوله والذي ذكره المصنف سنة) أوجب عن المصنف بأنه عذوبة الحدث والخبث قسموا أحداً كافى الشبر حتى أو أنه جعل الترك بقسميه واحداً كافى حاشية شيخنا الأمير (قوله طهارة الحدث) قال الشبر غيتى الأولى أن يجعل الإضافة على معنى اللام أي طهارة منسوبة للحدث وقال بعضهم من إضافة المسبب إلى السبب أي الطهارة المسببة عن الحدث وأعرضه الشبر غيتى بأن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والحدث لا يلزم من وجوده وجود الطهارة انتهى قال شيخنا الأمير في تقريره والظاهر أن هذا القائل لم يرد السبب الاصطلاحي حتى يرد عليه الاعتراض وإنما مراده السبب القوي وهو ما يؤدي إلى الشيء وهذا نظير قولهم من الذكر سبب من أسباب الحدث مع أنه لا يلزم من وجود المس وجود المسبب أم من إضافة المزيل للزال أي الطهارة المزيلة للحدث قال الشبر حيت وفيه نظر لأنه لا يصدق على الطهارة الترابية ما سبب أن التيمم لا يرفع الحدث . وأوجب بارتكاب التقلب أو لأن المأقية هي الأصل (قوله وطهارة الخبث) أي على أحد القولين من وجوب إزالة النجاسة والقول الآخر يقول إن إزالة النجاسة سنة وهو المتمدن كما أفاده شيخنا وغيره وعليه فأورد من التعذيب في البول محمول بالنسبة لهذه الأمة على إقامته بالقصة بحيث يبطل الوضوء فإن الاستبراء واجب اتفاقاً وبعثنا بعض الناس على القول بالسنية وليس قاصراً على من ذهبنا فقد نقله القاضي عبد الوهاب عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبيرة وغيرهم قال ابن عباس ليس على الثوب جناة وقال سعيد بن جبيرة لما سئل عن الوجوب أنل على قرأتى ذلك وأما وثبائك فظهر فهو التطهير المعنوي من الدائل فإن هذه الآية زالت قبل مشروعية الصلاة وقال أحد من المعزول وأورد رجلين على أحدهما بالنجاسة عمداً في الوقت وتعد الثاني تأخير الصلاة حتى خرج الوقت لم يستوى عند مسلم وأيضاً ورد في الحديث أن المشرى وضعوا السلي الذي هو المشمة على ظهر النبي ﷺ وهو يصلى ولم يقطع الصلاة فهذا يؤيد القول بالسنية انتهى . والحاصل أن المتمدن إزالة النجاسة سنة فن صلى بالنجاسة عمداً قادم على إزالتها فصلاته صحيحة ولا حرمة عليه ولا يجب عليه الإعادة نعم يستحب له الإعادة مادام الوقت باقياً أفاده الشيخ في تقريره على الحرثى وفرده شيخنا المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة وهو مائة في الدين الله يسر (قوله وهو) أي طهارة الخبث وذكر الضمير مراعاة للخبث ولو راعى المرجع لقال هو (قوله زوال النجاسة) أي إزالتها وكما تطلب إزالتها يطالب بتقليها لكن محل ذلك إذا كانت في نحو كية ووجد ما يكتفى أحدهما ما إن كانت بمحل واحد ووجد ما يزيل بعضها فلا يطالب بتقليها لأن ذلك يذهبها انتشاراً (قوله النجاسة) أي الخففة فلو شك في إصابتها الثوب وجب نفضه لأغسله والنفض هو الرش باليد وغلبة ظن النجاسة كاليمين فتوجب الغسل (قوله عن الثوب) المراد به كل ما حمله المصلى فيقبل الملقى بالأرض ولو لم يتحرك بمركبه فلو كانت العامة لها طرف طاهر وطرف نجس وحملها شخصاً فالصلاة باطلة عليها معاً على الظاهر كما قرر بعض شيوخنا لأن اللبس ينسب لها معاً خلافاً من قال بصحة صلاة حامل الطرف الظاهر فانه ضعيف وكذا تبطل الصلاة عليها معاً إن كان الطرف الظاهر من النجاسة بالوسط الملقى بالأرض كافى حاشية شيخنا الأمير (تنبيه) إذا تعلق الصبي بآبيه وهو في الصلاة فتارة يكون ذلك تحقيقاً أو ظناً غالباً أو غير غالب أو شكاً فله أربع صور وفي كل منها إما أن يكون ثوبه متنجساً تحقيقاً أو ظناً قوياً أو ظناً ضعيفاً وجلس على ثوبه أو ببعض أعضائه فله

فمن تربى في شاطئ جبل مثلاً ولم يعلمه أحد برسالة النبي صلى الله عليه وسلم لا تجب عليه لقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) ولما أسمى الكلام على شروط الوجوب أتبعها بشروط الصحة فقال (وأما شروط صحتها فثلاثة) (أيضاً) والذي ذكره ستة : أولها (طهارة الحدث) (الأصغر) (الأكبر) (وثانيها) (طهارة الخبث) وهو زوال النجاسة عن الثوب

النجاسة

عن الشوب

ثلاثة تضرب في الأربعة السابقة فهي اثنتا عشرة صورة الصلاة فيها باطلة فإن لم يجلس على شيء من ثوبه فصلاته صحيحة في الاثني عشرة فهذه أربع وعشرون صورة وكذا الصلاة صحيحة إذا شك في طهارته ثوبه ونجاسته ولو جلس على ثوبه في صور التعلق الأربعة فإذا أضفت أربعة إلى أربعة وعشرين فالجمله ثمانية وعشرون . وأما إذا ركب عليه أو حمل في الصلاة قال كروب والحمل المذكوران إما تحقيقاً أو ظناً قويا أو ظناً غير قوى فهذه ست صور حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وفي كل منها إما أن يتحقق نجاسة ثوبه أو يظن ظناً قويا أو يظن ظناً ضعيفاً فهذه ثمانية عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في ستة ففي تلك الصور الثمانية عشرة الصلاة باطلة وأما لو تحقق طهارته ثوبه أو ظن الطهارة ظناً قويا أو ظناً ضعيفاً فالصلاة صحيحة في الثمانية عشر فالجمله ستة وثلاثون وكذا الصلاة صحيحة إذا شك في طهارته ثوبه ونجاسته في الصور الستة فالجمله اثنتا عشر وأربعون صورة إذا أضفت الثمانية والعشرين كانت الصور سبعين صورة قرره شيخنا الليل والذي اعتمده الشيخ في حاشيته على كبير الزرقاني أن ثوب الصبي إذا شك في طهارته ونجاسته يحمل على النجاسة . لأن الغالب عليهم النجاسة وارتضاء شيخنا (قوله والبدن) أي طهارة البدن ويدخل فيه داخل الغم والأنف والعين فإنا كنعجل بمرارة خنزير أو عرف فلا بد من غسله بالماء ولا يكتفى بمسحاً ولا كثرة نزول دمه ولا كثرة بصفه وأما إذا أدخل في جوفه نجاسة كالخمر فيجب عليه أن يتقياً . إن قدر وإلا بطلت صلاته مدة بقائه في جوفه والحاصل أن الصور أربع . إحداً ما أن يقدر على التقايط ويتركه وقد شربه عمداً لما به فيقطع صلاته مدة بقائه في جوفه . الثانية أن يقدر على التقايط وكان قد شربه ظناً أنه غير خمر أو شربه لضرورة نديج شربه فيجب عليه التقايط وصلاته باطلة كما قال بعضهم وقال الناصر لا يجب عليه التقايط وصلاته صحيحة وهو المتمد كما أفاده الشيخ في تقرير الخرشى كما نقله عنه شيخنا : الثالثة أن لا يقدر على التقايط وشربه عمداً لما به فصلاته صحيحة الرابعة أن لا يقدر على التقايط وقد شربه لضرورة فيجوز شربه أو يظنه غير خمر فصلاته صحيحة (قوله والمكان) أي ما تمسه أعضاء المصلي بالفعل وأما إذا كان كلباً . . . إلى محل نجس فصلاته صحيحة على المتمد كما في الحاشية هنا . فإن قلت قد حكوا بوجوب حصر العامة عن الجبهة في الإيمان فهذا يقتضي أنهم أعطوه حكم الساجد بالفعل . فالجواب أن السجود متفق على ركنيته بخلاف إزالة النجاسة فيختلف فيها بالسنية والوجوب ولا يضره نجاسة بين قدميه أو تحت صدره من غير أن يمسها أو يمسها بطرف الحصى أو في أسفلها . وأما لو كان طرف ثوبه يأتي على النجاسة اليابسة وهو لا يسه فصلاته صحيحة فإن كانت رطبة فهو مضر من حيث تعلق النجاسة بالثوب ويضر مس النجاسة بأصبعه الزاود وإن كان لا إحساس له على الظاهر كما في حاشية شيخنا الأمير وهنا مسألة وهي أنه إذا جاء شعر المصلي على النجاسة الجافة فهل تبطل صلاته أو لا ؟ الظاهر أن الصلاة باطلة لأنهم ينقضون الوضوء بمس الشعر فأعطوه حكم الأعضاء المتصلة خصوصاً وقد قالت السادة الصائغية إن الشعر محل الحياة فهذا يقتضي أنه يلحق بالأعضاء كما أفاده شيخنا ووافقه على ذلك شيخنا الأمير في تقريره ونقل في حاشيته عن الشيخ أنه قال الشعر كطرف الثوب لا يضر إتيانه على نجاسة يابسة ثم نظر فيه وبالجملة فالأظهر القول بالبطالان كما ارتضاء غالب أئمة خنا ومن صلى بالخضوء به نجاسة بطلت صلاته وأما إذا صلى بيا بوج في أسفله نجاسة فإن كانت صلاة جنازة أو صلاة إمام ولم يرفع قدمه فإن صلاته صحيحة ولو تحرك بمركبة وإن رفع قدمه بطلت لأنه صار محمولاً فلو كانت بر كوع أو سجود لكن عند السجود يتخلل من رجله فصلاته صحيحة وإلا بطلت كذا في حاشية الخرشى (قوله واستقبال القبلة) أي إلا في القتال حال التحام الحرب الكفار أو غيرهم من كل قتال يجوز الذب فيه

شكرات في

و البدن

و البدن والمكان (و)
ثانياً استقبال القبلة

و المكان

عن النفس والمال والحريم لمناة أو وكان فتعل من غير استقبال إن لم يمكنهم يومئذ إلى الأرض ولو كانت نجسة على المعتد ومثل الالتحام الخائف من نحو سبغ بفرسه إن نزل عن دابته فيصلي الفرض عليها إيماء لغير القبلة إن لم يمكنه ما لم يرج زوال السبغ فيؤخر لأخر الوقت المختار وكذا لا يشترط الاستقبال في النافلة ولو وثرا في السفر الميسر للقصر للركب ركو بامعتاداً لدابة تركب عرفاً لا ماشاً فإذا كان ركباً فرفع محامته عن وجهه ويومئ للأرض لا للقبوس خلافاً للزرقاني فإذا انحرف لغير جهة سفره عاود لغير ضرورة بطلت صلاته إلا أن يكون للقبلة وإن كان لضرورة كان ظن أنها طريقة أو غلبته دابته فلا شيء عليه وقد كان عليه السلام يصلي الوتر وهو راكب ومثل الدابة الأبدى إذا جرى عرف قوم بركوبه كأهل اصطبل بول فيجوز النقل عليه قرره شيخنا ومن صلى في السفينة فداوت عن القبلة وهو في الصلاة فيدور معها إن أمكن وإلا صلى حيث توجهت ومن صلى الفرض إلى غير القبلة ناسياً فلم يعلم حتى فرغ من صلاته أعاد في الوقت على المعتد أما إن علم وهو في الصلاة فيقطعها إلا الأعمى والمنحرف انحرافاً يسيراً إن تبين لما ذاك في الصلاة فيستقبلان ويكملان وأما إن تبين لما ذلك بعد الصلاة فلا إعادة عليهما (قوله هو الكعبة) مأخوذة من الكعوب وهو الانرفاع وطولها من الأرض إلى العلوسبعة وعشرون ذراعاً على المعتد وعرضها عشرون ذراعاً وبطل صلاة الفرض على ظهر الكعبة ولو كان بين يديه قطعة من سطحها ولا بأس بالنفل على ظهرها على المشهور ولو كان النفل مؤكداً كالوتر وركعتي الفجر على الظاهر كأي حاشية الخرشى وقال شيخنا في تقرير الخرشى وما في حاشية الخرشى ضعيف والمعتد عدم صحة السنن والنافلة المؤكدة كركعتي الفجر على ظهر الكعبة وأما الصلاة تحت الكعبة كالأحفر حفرة تحتها فباطلة ولو تفلأ وأما الصلاة داخل الكعبة والحجر فإن كان تفلأ مطافاً فيجوز لأي جهة وليس ذلك مكروهاً بل هو مندوب لصلاته عليه الصلاة والسلام فيها بين العمودين (الباقيين) . وأما النفل المؤكدة فيكره فيها فهو جميع مع الكراهة على المعتد وكذا صلاة الفرض مكرومة فيباعي على المعتد تعاد في الوقت سواء كان عاوداً أو ناسياً أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشى (قائدة) قال بعضهم : أول من بنى الكعبة الملائكة ثم آدم ثم أولاده ثم نوح ثم إبراهيم ثم قوم من العرب من جرحهم ثم العاقبة ثم قریش ثم ابن الزبير ثم الحجاج فقد بلغت عشر مرات (قوله فيجب استقبال عينا) أي بنائها بجميع بدنه فإن خرج عنها ولو ببعض بدنه بطلت أظفر الحاشية هنا (قوله وستر العورة) ولو بما إن فرضه الإيماء والحريم يقدم على التجسس وإن لم يجد إلا ستراً لأحد فرجيه فثألتها بخير والعاجز يصلي عريانياً فإن أمكنه الصلاة في الظلام وجب لقوله تعالى : وجعلنا الليل لباساً . وأعلم أن ستر العورة يكون بكيفية لا يظهر منه لون الجسد فالشافى كالبنديق مثل العمد بعيد معه أبداً وقال ابن القاسم لا إعادة عليه مع كونه يشف ولو كانت العورة تظهر لغير المتأمل فضلاً عن المتأمل فلو صلت المرأة في ثوب مشتمى فصلاتها صحيحة على المعتد كما في حاشية الخرشى عن شيخه عبد الله عن سيدى محمد الزرقاني واعتمده شيخنا وإن كان المشهور خلافه (قوله مع الذكر والقدرة) المعتد أن ستر العورة واجب شرط مع القدرة فقط ولا يشترط الذكر فنصلى عريانياً ناسياً أو عاوداً أو جاهلاً لفصلاته باطلة ويبعد أبداً كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا من أن من صلى عريانياً ناسياً ثم ذكر بعد صلاته فإنه يعتد في الوقت انتهى فإنه ضعيف بل المعتد أنه يعتد بوجوب (قوله وعودة الرجل) أي الشخص الذكر سواء كان نسياً أو جنياً وأما الملائكة فلا نصح إرادتهم هنا لأنهم لا يوصفون بذكورة ولا أنوثته بل ولا يعلم لتابعيتهم (قوله والأمة) أي سواء كانت قناً أو قبائشاً حرة كالبعضة والمكاتبه

بعضه من عورة

وهي الكعبة البيت الحرام فيجب استقبال عينا على من بمكة وجهتها على من كان خارجاً جامعاً (و) رابعها (ستر العورة) مع الذكر والقدرة وعودة الرجل والأمة

قبح

وأما الولد (قوله ما بين السرة والركبة) اعلم أن العورة بالنسبة للصلاة ولو في خلوة : إما مغلظة أو مخففة فالملغظة من الرجل السوأتان من المقدم الذكر والأثنيان ، ومن المؤخر ما بين أليتيه وهو غم الدبر فإن صلى مكشوف شيء من ذلك أعاد أبدا وإن صلى ساترا ذلك مع كشف إحدى أليتيه أو بعضهما أوهما أو كشف عانته أو تماقظها للسرة فإنه يستحب له الإعادة في الوقت . وأما إذا صلى مكشوف الفخذ فلا يعيد لأبدا . ولا في الوقت ولو تعددت ولو عمدا ، والمغلظة من الأمة ما يعيد فيه الرجل أبدا أوفى الوقت فتعيد فيه أبدا ويندب لها الإعادة في الوقت لكشف الفخذ أو الفخذين . والمغلظة من الحره بطنها وساقها وما بينهما وما حذى ذلك من خلفها فتعيد لكشف ذلك إلا الساق فتعيد لكشفه في الوقت على الظاهر كافي الحاشية هنا وحاشية الخرشى خلافا للرقائي القائل بأنها تعيد في الساق أبدا أما صدرها وما والاها من خلفها وأطرافها كظهرها وقدميها وذراعيها وشعرها وكفيتها وما فوق منخرها فتعيد لتركستره في الوقت كأما الولد وترك البعض كترك السكك . وأما كوعاها فليس من عورتها وبطنها فقدمها لا تعيد لها وإن كانا من عورتها . وأما العورة المطلوب سترها عن الآخرين فهي من رجل مع مثله أو مع امرأة محرم ومن الأمانة مع رجل أو مع امرأة ومن حره مع امرأة ما بين سرة وركبة وعورة حره مع رجل محرم ما عدا الوجه والأطراف كعورة رجل مع أجنبية وعورة الحره مع الأجنبية جميع بدنها حتى دلائلها وقصتها ما عدا الوجه والكفين فإن كانت جميلة تخفى منها الفتنة وجب عليها سترها ويحرم كشف ما بين السرة والركبة ولو لأمراهة مثلها ويحرم على المثلية أن تكشف بدنها على الكافرة إلا الوجه والكفين لثلاثتها في زوجها الكافر وكذا يحرم على المثلية أن تكشف شيئا من جسد هاهنا على الكافر ولو زوجها أو وليه أو غيرها ما ذكره الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى (في تنبيه) دخول الحمام بدون متر حر حرام لما ورد أن العبد إذا دخل الحمام بغير مترز له المالك . وقال مالك رحمه الله تعالى ما عدا ذلك بغير وجهه ولو أراد دخوله لم يشروط وشروطه الواجبة ثلاثة الأول ستر العورة والثاني استيفاء الحقوق بإعطاء الواجب وأخذ المعتاد بأن يدخله بأجرة معلومة بشرط إعادة ويصب من الماء على قدر الحاجة . الثالث أن يغير ما يرى من منكر إذا كان قادرا على ذلك وأن يغيره برفق بأن يقول استر عورتك ستر الله وإن ذلك لم أحدا لا يمكنه من عورته من ستره لكتبه إلا أمرته أو جاريته كما سبق وأدا به خمسة : الأول أن يدخله في أوقات الخلوة وقلة الناس . الثاني أن يكون نظره إلى الأرض ويستقبل الحائط لئلا يقع نظره على محظوظ الثالث أن يذكر به جهنم الرابع دخوله بالترديد وخروجه كذلك الخامس صب الماء البارد على القدمين عند الخروج منه وهو أمان من القنرس وأما ما يضر في الحمام فثلاثة أشياء ما دخوله على غير اعتدال من شبع أو جوع والخروج منه قبل منفته والإقامة فيه أكثر من الحاجة إليه أنظر الشرح حتى فإن ذلك مأخوذ عنه (قوله إلا الوجه) قال الشيخ في حاشية أبي الحسن الوجه هنا غير الوجه في الوضوء لأنه يجب ستر الشعر ولو كانت غنما انتهى (قوله فإن رأى عورة أمامه أو عورة نفسه وهو في الصلاة بطلت صلاته) هذا ضعيف والمعتمد أن الصلاة لا تبطل مطلقا إذا نظر لعورة نفسه أو عورة أمامه أو عورة أحد المأمومين أو من غيرهم عمدا كان أو نسيا ناعلم كونه في صلاة أم لا هذا هو المعتمد كقوله شيخنا عن الشيخين في تقريره على كثير الزواني خلافا لما في حاشية الخرشى والحاشية هنا فإنه ضعيف ومأقوله الشيخ أصله لثاني أن الذي انحط عليه كلامه آخر الصحة كما يعلم ذلك بالوقوف عليه . ثم قال العلامة الثاني : ولعل هذا هو السرفي (إطلاق قول المختصر أو نظر محرما فيها فراجعه تقيم وتقيم (قوله فلو تكلم) أي ولو لإقضاء أعمى . وأما إذا كان لإجابته صلى الله عليه وسلم فيجب ولا تبطل به الصلاة على المعتد كإسقاط سواء كان ذلك في حياته أو

ما بين السرة والركبة ولا يدخلان وعورة الحره جميع بدنها إلا الوجه والكفين أي ظاهرهما وباطنها فإن رأى عورة أمامه أو عورة نفسه وهو في الصلاة عمدا بطلت على المشهور (و) خامسا (ترك الكلام) فلو تكلم لغير إصلاح الصلاة عمدا بطلت صلاته ولا صلاحها عمدا أو سهوا فلا تبطل إلا بكثيره دون يسيره

بعد موته (قوله ويسجد) أى بعد السلام (قوله لسهو) كالسلام ورده وما أقدم المقصود (خاتمة) إذا تطلعت يده وهو في الصلاة فهل تبطل صلاته أم لا ؟ لم أر نصاً ، واستظهر شيخنا عدم البطان ووافقه على ذلك بعض شيوخنا . وقال بعض شيوخنا : الظاهر أنه إن كان بشير قصد منه فلا تبطل وإلا تبطل وهذا التفصيل موافق لمذهب السادة الشافعية .

نظر صنف

(باب فرائض الصلاة وسننها)
 (قوله فأما فرائض الصلاة) ونقسم إلى ثلاثة أقسام : فلي هو النية والساق وهو تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة والسلام وبدئي وهو ما عدا ذلك (قوله خمسة عشر) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اثنا عشر وعلى كل في كلام المصنف تساع لأنه ذكرها في التفصيل ستة عشر . وقال بعضهم جملة فرائض الصلاة سبعة عشر النية وتكبيرة الإحرام والقيام لها وقراءة الفاتحة والقيام لها والركوع والرفع منه والقيام له والسجود والرفع منه والجلوس بين السجدين والجلوس للسلام والمعرف بالآل والطمانينة والاعتدال وترتيب الأداء ونية الاعتداء في حق المأموم (قوله النية) أى بقصد قلبه الدخول في الصلاة المعينة ونية الصلاة المعينة شرط في الفرائض والنوافل المقيدة بأبوابها كالخشوف والكسوف والعیدین والاستسقاء أو بوقتها كالوتر والفجر فلو نوى مطلقاً الفريضة بقطع النظر عن كونها ظهر أو عصر أو مثلاً لم تصح صلاته ، وكذا لو نوى مطلقاً الصلاة في الفريضة أو النافلة المقيدة بسبب أو وقت وأما النفل المطلق فلا يشترط فيه نية التعيين ويكتفي فيه نية مطلقاً الصلاة . فإذا صلى ركعتين مثلاً قبل الظهر أو العصر أو بعد حل النافلة أو بعد العشاء أو بعد دخول المسجد انصرف ذلك إلى نافلة الظهر والعصر والضحي وقيام الليل وتحية المسجد ولا يفترق ذلك إلى التعيين أفاده الشيخ في الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى تبعاً لشرح المحصر . قال شيخنا الأمير ولا يخلو عن نظر فأما أول ما جعل العیدین من المقيدة بالسبب غير ظاهر فإنها مقيدة بمرور الزمن وأما ثانياً فالأهم ذكرنا أن من الصلوات المطلقة التي لا تحتاج لتعيين تحية المسجد مع أنها مقيدة بسببها وهو دخول المسجد والضحي مقيدة بوقتها فالأظهر أن يقال لا بد من نية الصلاة المعينة في الفرائض والسنن المؤكدة والركعة وما عدا ذلك لا يشترط فيه التعيين على أنهم ذكروا في صلاة الضحي أن أكثرها ثمانية وتكره الزيادة عليها بنية الضحي فهذا يفيد أنها تحتاج لنية تخصها وأما تحية المسجد فتوقف حصول الثواب عليها على ملاحظتها فإن لم يلاحظها فتجزئ بمعنى أنها تسقط عنه فلا يطالب بها ثم قال الشيخ في الحاشية ولا يشترط ملاحظة كونها فرائضاً أو شيخنا الأمير ولعل معناه لا يشترط خصوص هذا العنوان أو لا يشترط الاستحضار بالفعل والإفلا بد من نية الفريضة أو فهم من اعتقد أن الصلاة كلها مندوبات أو سنن بطلت صلاته ونبيهان : الأول ، يستغنى عن التعيين لمأموم مثله هل الإمام في الجمعة أو في الظهر مثلاً كما إذا دخل الشخص المسجد بعد الزوال فوجد الإمام راكعاً فلم يدر هل هذا اليوم يوم الجمعة أو يوم الخميس والإمام يحرم بالظهر فيجوز له الدخول على ما أحرم به الإمام ويكون تعيين الإمام قائماً مقام تعيينه فلو دخل فوجد الإمام في الجمعة فظن أنه يصل الظهر أو وجد الإمام في الظهر فظن أنه يصل الجمعة فظن أن أول ثلاثة الشهور ومنها أنه إذا نوى الظهر فتبين أنها الجمعة لا يجزئ له وإذا نوى الجمعة فتبين أنه الظهر أجزأه لأن شرط الجمعة أخف من شرط الظهر والأخص فيه ما في الأعم وزيادة على ذلك يخرج الأمر المشهور وهو لئلا رجل صلى ولا نوى ونوى ولا صلى لأنه صلى الظهر ولم ينوؤه لتمام نوى الجمعة ونوى الجمعة ولم يصلها وإنما صلى الظهر ولا يشترط في الصلاة تعيين اليوم بخصوصه . وأما إن علم أن عليه صلاة وجعل يومها صلاتها نواياه والفرق أن الحاضرة سلطان الوقت بصرها له فلذا لم يحتج لنية اليوم بخلاف الغائبة وتوب نية القضاء عن الأداء وعكسه فإذا قال

ويسجد لسهو قلبه (و)
 سادسها (ترك الأفعال
 الكثيرة) وكثرتها
 الاشتغال بغيرها بحيث
 يخيل الناظر الأعراس
 عن الصلاة بإساءة نظامها
 ومنع اتصالها .

ولما فرغ من الشروط
 أخذ في ذكر غيرها فقال
 (باب في ذكر فرائض
 الصلاة وسننها ونفائها
 ومكروها) .
 (فأما فرائض الصلاة
 فثلاثة عشر) وعندها
 بعضهم خمسة عشر فريضة
 أولها (النية)

تجدد خبر

ومثله في التفراوى على الرسالة واعتمده جماعة من المحققين فلو جمع بين الواو والهمزة بأن قال الله وأكبر فصلاته باطلة على المعتمد كما في حاشية الخرشى ومثله للبناني على الزرقاني خلافا لما في الحاشية هذا تبعا للقيش والرتاني من صحة الصلاة فانه ضعيف ووجه القول بالبطان أن العطف يقتضى المغايرة فيتنصى أن الله تعالى شيء وأكبر شيء آخر وهو فاسد فلو كان بلسانه عارض بمنع النطق بالراء لم يسقط عنه التكبير لأن كلامه بعد تكبيرا عند العرب فإن كان أقطع اللسان لا ينطق إلا بحرف واحد سقط عنه فإن قنر على النطق بأكثر لزمه إن عد تكبيرا عند العرب كاسقاط الراء وكذلك يلزمه إذا دل على معنى لا يبطل الصلاة كذات الله تعالى نحو ربحبر وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم وإن دل على معنى يبطلها ككبر مثلا فانه لم ينطق به (تثنيه) وإذا صلى وحده ثم شك في تكبيرة الإحرام فإن كان شك قبل أن يركع كبر بغير سلام ثم استأنف القراءة وإذا كان بعد أن ركع فقال ابن القاسم يقطع بسلام ويبتدىء وإذا تذكر بعد شك أنه كان أحرم جبر على من شك في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد وإن كان الشاك إماما يقال سمحون بمضى في صلاته وإذا سلم سلم مأهلا فإذا قالوا أحرمت مرجع إلى قولهم وإن شكوا أعادوا الجمع أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ومثله في الصريحى والسكندرى (قوله ويستحب الجهر بها) أى فلا يشترط أن يسمع نفسه يجر وفهام من علامة فقه الإمام إسماعيل بها خشية أن يسبقه بعض المأمومين فتبطل صلاته وكذا إسماعيل بالسلام وتقصير الجلوس الوسط وأن لا يدخل الحراب إلا بعد استقامة الصفوف (قوله والقيام لها) أى في الفرض ولو كفايا وأما النفل فيجوز له أن يصلي من جلوس وله أن يصلى ركعة من قيام وأخرى من جلوس كل ذلك واسع (قوله أى القادر) وأما العاجز عن القيام مستقلا فيقوم مستندا فان عجز جلس مستقلا ثم مستندا ثم على جنبه الأيمن ثم على جنبه الأيسر ثم على ظهره ثم على بطنه والترتيب بين القيام مستقلا والقيام مستندا واجب وبين القيام مستندا والجلوس مستقلا مستحب على المعتمد وتقديم الجلوس مستقلا على الجلوس مستندا واجب وتقديم الجلوس مستندا على الاضطجاع واجب أيضا وتقديم الأيمن على الأيسر والأيسر على الظهر مستحب وتقديم هذه الثلاثة على البطن واجب وهنا مسألة تقع كثيرا للسافرين في البحر وهى أن شخصا يسفينة وهو جالس في مقعدها ولا يمكنه أن يصل فيه إلا مقوسا لكون سقفه غير مرتفع فإن كان يمكنه أن يصل في محل آخر قائما مستقلا فعل بأن يصل على سطح المقعد أو في محل آخر فإن لم يمكنه أن يصل إلا بالمقعد فإنه يصل فيه مقوسا ولا يجوز له أن يصل وهو جالس فإن صلى وهو جالس بطلت صلاته أفاده شيخنا الجداوى وغيره (قوله قراءة لفاتحة) أى جميع حروفها وشداتها وحركاتها وسكناتها فمن لا يحكم ذلك فصلاته باطلة إلا أن يكون مأموما كما في حاشية الخرشى والأجمعي لا يقرأ بالعجمية فإن قرأها فصلاته باطلة ويجب تعلم الفاتحة إن أمكن بأن اتسع الوقت الذى هو فيه وقيل التعلم وجد معلما ولو بآخرة لا تحجف به فإن لم يجد آجرة وجب على الغير أن يعلبه بدون آجرة ثم إن كان المعلم متعذرا وجب عليه التعليم وجوبا كفايا مضيقا إن ضاق الوقت وموسعا إن اتسع الوقت وإن لم يكن إلا معلما واحدا وجب عليه التعليم عينا وجوبا مضيقا عند ضيق الوقت وموسعا إن اتسع الوقت أيضا وما كان فيه الجواب عينا ثم فيه أخذ الآجرة فإن لم يتسع الوقت ولم يقل التعليم أو لم يجد معلما وجب عليه أن يأتى من يحسنها فإن لم يأتى به بطلت صلاته على المعتمد فإن لم يجد إماما يحسنها سقطت عنه وسقط القيام لها لأن فرعا وهى سقطت فلولا كان يحفظ سورة غير هالم تجب عليه تلك السورة ويندب الفصل بين تكبيره وركوعه هذا كلف غير الآخرس أما هو فلا يجب عليه أن يأتى بغيره لأن القراءة مساقطة عنه ويندب الفصل بين تكبيره وركوعه وظاهر كلام

العاجز عن القيام

ويستحب الجهر بها (و)
ثالثها (القيام لها) أى للقادر
فلو كبر جالسا ثم قام
فصلاته باطلة وكذا لو كبر
راكعا إلا أن ينوى بها
الإحرام على أحد القولين
في المسبوق (و) وإبها
(قراءة الفاتحة) وإن سراً

المصنف أن الفاتحة واجبة في كل ركعة وقيل يجب في الجمل ومن سها عن الفاتحة ولو في جمل الصلوات بسجد للسهو مراعاة لمن يقول إنها يجب في بعض الصلاة وبعد الصلاة وجوبا مراعاة لمن يقول إنها واجبة في كل ركعة وأما إن كان الترك عدا فالصلاة باطلة ولو في ركعة سواء قلنا إنها فرض أو سنة لأنها سنة شملت فرضيتها والسنة إذا شملت فرضيتها فتركها عدا مبطل أفاده الشيخ في حاشية الخرشى فإن كان لا يحفظ الفاتحة إلا ملحونة فقال الخرشى قلنا عن الأجهوري يجب عليه قراءتها ملحونة قال شيخنا الأمير نقلنا عن الشيخ وهذا استظهار بعيد لأن القراءة الملحونة لا يجوز بل لا تعد قراءة فصاحبا ينزل منزلة العاجز لكن لو وقع وزل وقرأها ملحونة صح ولا بطلان انتهى قال الشيخ في الحاشية هنا ما حاصله أن الصلاة تبطل بالقراءة الشاذة إن خالفت رسم المصحف كقراءة بعضهم فامضوا إلى ذكر التبدل عن السبعية التي هي « فامضوا إلى ذكراته » وأما ما وافق الرسم وقرئ به به شاذاً فلا تبطل كقراءة « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت » بضم التاء أو « ملك يوم الدين » بضم اليم يوم على أنه مفعول ملك الذي هو فعل ماض انتهى وقال شيخنا الأمير والظاهر أن الشاذ كاللحن ولو وافق الرسم لأنه لا يجوز القراءة به والراجح في اللحن أنه إن عرف الصواب وتعمد اللحن بطلت صلاته وإن لم يعرف فصلاته صحيحة فلو قرأ بسورة من التوراة أو الإنجيل أو الزبور فصلاته باطلة فهو كالكلهم الأجني قاله الخطاب نعم إذا أتى بشيء من الكتب المذكورة على سبيل الدعاء فلا تبطل كإقراره بمض شيوع مخالفت شيخنا الأمير وكذا تبطل الصلاة على الظاهر إذا قرأ بآثار التي نسخت تلاوته كآية والشيخ والشيخة إذا زنا بقاف جوهراً آتية » وكذلك « عشر رضعات محرمت » ثم نسخت بخمس رضعات محرمت ثم نسخت أيضاً (قوله بمحركه اللسان) أي والشفقة فلو اقتصر على اللسان فقط فصلاته باطلة كإقراره شيخنا الأمير قال وإنما اقتصر على اللسان لأنه أصل النطق ومن قطع لسانه لا يجب عليه أن يقرأ بقلبه كآية حاشية الشيخ (قوله ولا يجب عليه أن يسمع نفسه خلافاً للشافعي) أي المتأثر بأن يجب عليه أن يسمع نفسه بالقراءة ولأنما الأدلة قوله تعالى لا تحرك به لسانك ومنه ذهب الإمام الشافعي أيضاً أن الأذكار إذا لم يسمع بها نفسه فلا ثواب له فيها قال شيخنا الأمير في تقريره رسالة شيخنا المولى كيف يقولون ذلك مع أن الذكر القلبي عند أهل الله أفضل من الذكر اللساني فأجابني بأن مراد أئمتنا أن الثواب المترتب على إسراع النفس لا يحصل وأما أصل الثواب فلا بد منه وهو جواب حسن (قوله خلافاً للشافعي) قال العلامة الخرشى والأولى أن يسمع نفسه للخروج من الخلاف (قوله القيامة لها) أي على إمام وفقداد بن علي في فرض كآقال شارح قال الشيخ في الحاشية هنا وكذا على ما موم قادر على مدتها لكن لا لأجلها بل لتلاي مخالفاً للإمام انتهى كلام الشيخ في الحاشية وهذا بما يتعجب منه والفقهاء مسلم وأما التعليل الذي ذكره فمبني على أن مخالفة الإمام في الجلوس لا توجب بطلاناً وإذا قال الأجهوري في نظمه المشهور: أجز صلاة جلوس خلف كاملة وعكس هذا ولو في النفل بمنع

فالمستنع إنما هو عكسه وهو أن يكون المأموم قائماً والإمام جالساً فكان الأولى له أن يقول وكذا يجب على المأموم لا لأجلها بل لأجل الإحرام والركوع لأنه يجب عليه أن يأتي بها من قيام فإن أتى بها من جلوس فالصلاة باطلة نعم لو استند المأموم إلى عمود مدة قراءة الإمام الفاتحة بحيث لو أزيل هذا العمود لسقط المأموم فلا تبطل صلاته بخلاف ما لو استند الإمام والفقهاء قالوا أنها لا تسقط فإن صلاهما تبطل هذا حاصل ما في حاشية شيخنا الأمير مع زيادة من حاشية الخرشى (قوله والركوع) فإن قلت ما الحكمة في كون الركوع واحداً والسجود متعدد الجواب أن الأولى لامتنال أمر الله الثانية ترغيب الشيطان حيث لم يسجد استكباراً وقيل لأن آدم لما سجد تاب الله عليه فرقع رأسه وسجد ثانياً شكر الله تعالى وقيل لأن

بحركة اللسان ولا يجب عليه أن يسمع نفسه خلافاً للشافعي (و) خامساً (القيام لها) أي لقراءة الفاتحة في الفرض لا النفل (و) سادساً (الركوع)

نور

جبريل أم النبي ﷺ فأطال جبريل السجود فظن النبي ﷺ أنه رفع رأسه ولم يكن رفع
فعاد إلى السجود فصورها الله تعالى عبادة وقيل غير ذلك أنظر الشرحين (قوله وحده) أي أدناه
أي أقل ما يجزى فيه (قوله راحته) ثنية راحة والجمع راح يدون تام والراحة باطن الكف سميت
بذلك لأن الإنسان يرتاح بها عنده زواله الأشياء (قوله ولا يرفع رأسه) أي ندبا وقوله ولا يطأ طئه أي
ندبا (قوله ولا يطأ طئه) بالمدرة لا بالياء التحتية فرده بعض أشياء (قوله عن الباجي) اسمه سليمان بن
خلف نسبة لباجة بلدة بالاندلس وكان في أول أمره فقيرا لكن لم يمض إلا بعد أن حصل له الغنى التام وله
سنة ثلاث وأربعائة ومات سنة أربع ومجعين وأهيمائة فعمره إحدى وسبعون سنة رحمه الله تعالى (قوله
لم يسم ركوعا) هذا ضعيف (قوله الثاني) أي قال الثاني (قوله الزعي) يا زعيم الممثلة كافرده الشيخ في كبير
الزرقاني كقائه عنه شيئا وغيره وأما قوله بالعين المعجمة فهو خطأ وأما الزاي فقال الشيخ في تقريره
على كبير الزرقاني إنها مضمومة وقال السيوطي في الأنساب إنها مفتوحة قال شيخنا وهو الأظهر والزعي
اسمه يعقوب من أكابر أصحاب ابن عرفة وحكى أن الزعي اجتمع مع إمام ابن رزوق في يومه فوقت
مسألة عن رجل وجد مصحفا في نجاسة وهو محدث فهل يبادر بأخذه أو يتيسم لأخذه وهو ظاهر فقال
الزعي إنه يخرج على من احتل وهو في المسجد فقل يجب عليه الخروج فوراً وقيل يتيسم فرد عليه
ابن مرزوق وقال له بل يجب عليه خلاصه فوراً لأن بناء المصحف في النجاسة ردة ومك الجنبة في
المسجد ليس بردة وهو ظاهر أفاده شيخنا (قوله ابن ناجي) هو قاسم بن عيسى بن ناجي مات سنة سبع
وثلاثين وثمانمائة (قوله بالبطلان) هذا ضعيف (قوله وحكى) أي ابن ناجي (قوله الغبريني) هو عيسى
ابن أحمد بن محمد بن محمد الغبريني قال تلميذه ابن ناجي هو من يظن به حفظ المذهب بالإطاعة ما رأيت أح
منه نقلا ولا أحسن ذهننا ولا أنصف منه توفي سنة خمس عشرة وثمانمائة (قوله الاجزاء) وكذا في بعض
النسخ وفي بعضها بالاجزاء فهو متعلق بحذوف أي قولاً بالاجزاء والقول بالاجزاء هو المعتمد كما في الحاشية
هنا ومثله في ناسية الخرشى (قوله انتهى) أي كلام الثاني (قوله قال) أي الثاني (قوله كأي الحسن)
أي قولاً مثل قول أبي الحسن أي إن الثاني وأبا الحسن توافقا في هذا القول وهو قوله وشي الخ (قوله
صاحب المختصر) هو العلامة الشيخ خليل له ألف كثيرة ومنها قب شهيرة حكي أنه مكث عشرين سنة لم
يرنبل مصر توفي سنة ست وسبعين وسبعائة وألف مختصره في عشر سنين ولخصه في حياته إلى باب
النكاح وباقية جمعه أصحابه من المسودة (قوله على استحبابه حيث قال ونوب الخ) لا يظن لأن كلام
صاحب المختصر في التمكن وكلام الشارح في أصل الوضع والتمكن قد ردا على الوضع أفاده الشيخ
في الحاشية وأجاب شيخنا الأمير بأنه أدرج أصل الوضع في التمكن بقرينة إقتصاره في حد الواجب
على قوله وركوع تقرب راحته فيه من ركبتيه والمعتمد أن الوضع مستحب والتمكن مستحب ثان
(قوله حيث قال) حيثية تعليل أي لأنه قال الخ (قوله) إذا حرم المأموم المسبوق خلف الإمام ولم يحن
إلا بدرك الإمام فالأمر لا يعتد الركعة ويخرج ساجدا ولا يرفع فإن رفع مع الإمام فلا يتصل صلاته
على المعتمد كما في الثاني على كبير الزرقاني وقرده شيخنا وغيره خلافا لما في حاشية الخري من البطلان
فانه ضيف . وحاصل هذه المسألة كإثبات شيخنا البيل أن المأموم لما أن يتحقق قبل الدخول في الصلاة
الإدراك أو يتحقق عدمه أو يظن الإدراك أو يشك فيه أو يتوهمه وفي كل من هذه الخس إما أن
يظن أنه أدرك حين وضع يديه على ركبتيه أو يشك فيه أو يتوهمه فهذه خمسة عشر حالة من ضرب
ثلاثة في خمسة وفي كل منها إما أن يرفع مع الإمام عمدا أو جهلا أو سهوا فهذه خمسة وأن يعون صورة
الركعة ملغاة والصلاة صحيحة وأما إن تحقق الإدراك بعد وضع يديه على ركبتيه في الصور الخمس التي

وحده أن تقرب راحته
فيه من ركبتيه ولا يرفع
رأسه ولا يطأ طئه الثاني
عن الباجي لو لم يضعهما
على ركبتيه لم يسم ركوعا
وأفتى أبو يوسف الزعي
أحد شيوخ ابن ناجي
بالبطلان وحكى عن شيخه
الغبريني الاجزاء وأنه
مستحب انتهى قال كأي
الحسن ومثني صاحب
المختصر على استحبابه حيث
قال ونوب تمكينهما منهما

انظر هنا

الرفع

قبل الدخول فالركعة صحيحة بجملة الصور خمسة كما أفاده الحقون فاحفظها (قوله والرفع منه) اعلم أن الرفع من الركوع واجب عندنا كالشافعية خلافاً لأبي حنيفة فإذا اقتدى مالكى بمحنتى ورفع المالكى ولم يرفع الخنفي فصلاة المالكى صحيحة على المعتد كما فرره جماعة من أشياخى مرة بعد المرة خلافاً لمن يقول بالبطان (قوله فإن لم يرفع وجبت عليه الإعادة) أى ولو تركه مرة عمداً أو جهلاً أو سهواً أو الحاصل أن الصلاة تبطل بتعمد ترك الرفع من الركوع وأما في السهو فيرجع محدود بما ويسجد بعد السلام إلا المأموم فيحمله عنه الإمام وإن لم يرجع محدوداً ورجع تماماً أعاد الصلاة إن كان عامداً وإلا ألفى تلك الركعة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله على المشهور) أى خلافاً لابن زياد القائل بعدم بطلان صلاة من تركه وعدم إعادته ودلائل المشهور وحيث لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلى في الركوع والسجود ذكره القرطبي في تذكرته (قوله والسجود) أى على الأرض أو ما اتصل بها فلو سجد على سرير معلق بالهواء بطلت صلاته وأما إن كان على الأرض فإن كان من خشب أو حجر يثبت لا يحس صلاته ولو لم يثبت أمان كان من شرطه فلا تصح الصلاة عليه إلا ليرض لا يقدر على النزول وتليها : الأول السجود على حبة السجدة أو المفتاح أو سجد المرأة على دينارها وما هو معلق على جنبها كاف إن انقضت الجبهة بهذه الأشياء الملائقة للأرض أفاده الشيخ في تقريره على الخرشى كما نقله عنه شيخنا وغيره والثاني السجود على نحو المراتب والحشيش والتبن يصح إن كانت مذكورة بإسطة تستقر عليها الجبهة وأما إن كانت حارة منفوشة بحيث لا تستقر عليها الجبهة فالسجود باطل والثالث يصح السجود على القمح والفول والحصى ونحوها فلو كانت بجبهة قروح يوىء إلى الأرض فلو سجد على كور عمامته مع القروح فالصلاة صحيحة ومن رزله عرق فوق جبهته مثل اللبونة يمنعه من السجود فإن رضه بالإيحاء فإن سجد على أنفه حال عجزه صحح لأنه إيماء وزيادة كقائه أشبه على ماسياً (قوله على الجبهة) أى والتكبير مستحب ولا يبالى في ذلك حتى يؤثر في جبهته لأن ما كرهه ولا يفعله إلا جهال الرجال وضعفة النساء وأما قوله تعالى (مبينا لهم) وجوههم من أثر السجود، فعناه خشوعهم وتذللهم وخضوعهم وأما تعريفهم من الصفرة والتحول لكثرة العبادة وسهر الليل أو نوره الوجه في الدنيا من السهر في الطاعة أو ما يكون في الوجه يوم القيامة من النور الذى يعرفون به (قوله فإن ترك الألف أعاد) أى ولو وقع ذلك في سجدة واحدة من رباعية ولو عمداً (قوله أعاد في الوقت) المراد بالوقت في الظهرين إلى الأصفرار وفي العشاءين إلى الفجر وفي الصبح للطلوع وقيل يبعد في الضرورى في الجميع وقيل يعيدنى الاختيارى في الجميع انتهى من حاشية الخرشى وإنما أعاد في الوقت مع أن السجود على الألف مستحب على المعتد مراعاة للقول بالجوب (قوله أعاد أبداً) ظاهره لو كان بجبهته قروح وهو مالا بن القاسم وقال أشبه بجزءه لأنه أنقأ بالمطوب وزيادة والأظهر أن الخلاف لفظى لقول ابن القاسم لا يجزئ بحمول على ما إذا مضى قصده للألف وقطع النظر عن الجبهة وقول أشبه بجزءه معناه إذا قصد مع السجود على الألف الإيماء بالجبهة أيضاً وأما السجود على أطراف القدمين واليدين والركبتين فسمعة على المعتد فن سجد على جبهته ورفع يديه وركبتيه وأصابع قدميه فصلاته صحيحة على المعتد (قوله والرفع منه) أى وإن لم يرفع يديه من الأرض فن لم يرفع يديه من الأرض مع الرفع الواجب فصلاته صحيحة كما في الحاشية عن الشبرخيتى والنفرادى على الرسالة والردافى على المختصر واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى فيما شيخه الصغير عدم الصحة قال بعض شيوخنا والأول أوجه فإن قلت لم ترك المصنف التسليم على فريضة الجلوس بين السجدين . قلت لعله اكتفى عنه بالطمأنينة والاعتدال ذكره الشبرخيتى قال الشيخ في الحاشية وهو لا يجزئ فعلاً لانهما يحصلان مع القيام ولو لم يجلس وقال شيخنا

(و) سابعها (الرفع منه)
فان لم يرفع وجبت عليه
الإعادة على المشهور (و)
ثامنها (السجود) على الجبهة
والألف فان ترك الألف
أعاد في الوقت وإن سجد
على أنفه دون جبهته أعاد
أبداً على المشهور (و)
تاسعها (الرفع منه) فإذا لم
يرفع منه لكان سجدة
واحدة (و) عاشرها
(الجلوس)

من الجلسة الأخيرة (بقدر السلام) (١٠٠) . وما زاد على ذلك فهو سنة على المشهور (و) حادى عشرتها (السلام المعروف

بالألف واللام) لا يجزى .
 ما عرف بالإضافة كسلامي
 عليكم أو سلام الله عليكم
 ولما نكر كسلام عليكم
 أو نون مع التعريف
 كالسلام عليكم ولا يجزى .
 لفظ السلام دون عليكم
 ولا عليكم السلام بلفظ
 الرد على المشهور في ذلك
 كله وأما تسليم الرد
 فيجزى بذلك كله فيها (و)
 ثاني عشرتها (الطمأنينة)
 فإذا ركع وجب عليه أن
 يطمئن راكعاً وكذا في
 بقية الأركان وحده
 الطمأنينة استقرار
 الأعضاء وسكونها (و)
 ثالث عشرتها (الاعتدال)
 في الفصل بين الأركان
 ولا يلزم من الطمأنينة
 الاعتدال لأنه قد يطمئن
 ولا يعتدل (و) رابع
 عشرتها (في الصلاة
 المعينة) بأن يقصد عند
 الإحرام كونها ظهراً أو
 عصرًا أو غيرهما لأنها في
 ذمته كذلك (و) خامس
 عشرتها (في الاقتداء)
 بصلاة إمامه فإن لم ينو
 وتابعه من غير نية بطلت
 صلاته ، وأما الإمام
 فلا يجب عليه نية الإمامة
 إلا في خمس مسائل صلاة
 الجمعة والجمع وصلاة
 الخوف وصلاة الاستخلاف
 وتحصيل فضل الجماعة كما

الأمير جميعاً عن ذلك . ولك أن تقول هو معلوم إذ لا يقوم بين السجدين ثم يرجع للسجود فصح الاستغناء
 حينئذ (قوله من الجلسة الأخيرة) اعترض بأنه لا يشمل الصبح والجمعة وصلاة السفر لأنه ليس فيها إلا
 جلوس واحد أو يجب بأن المراد بالجلوس الأخير ما لا جلوس بعده (قوله فهو سنة) فيه نظر بل الظرف
 تابع للظروف والجلوس بقدر الدعاء بعد التشهد مستحب والجلوس بقدر الدعاء بعد سلام الإمام مكروه
 والجلوس بقدر التشهد سنة (قوله السلام) أى القادر عليه فإن لم يقدر عليه خرج بالنية ولا بد أن يكون
 باللسان العربي فإن عجز عن العربي خرج بالنية فلو خرج بلفظه في حال العجز عن النطق بالعربية فلا تبطل
 صلاته على المعتمد كأي حاشية الخرشى وقرره شيخنا فإن قدر على الإتيان ببعض عربيية أتى به إن
 كان له معنى ليس أجنياً عن الصلاة نحو سلام عليكم فإن كان أجنياً نحو السلام عليكم فلا لأن السلام
 معناه السكرش (قوله بالألف واللام) ومثل ذلك الألف والميم في أمة حير فيقولون أم سلام عليكم
 فيقتصر لهم ذلك لا لغريم وإن قدروا على الإتيان بالو اللحن في السلام كاللحن في الإحرام ويندب
 عدم زيادة ورحمة الله وبركاته فهي خلاف الأول على الظاهر كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا
 وقال التفرادى والذى يظهر لي أنه لا بأس بزيادة ورحمة الله وبركاته لأنها لم تكن من جنس الدماء
 فهي خارجة عن الصلاة خلافاً لما كرهها وقال العلامة جلي كلام التفرادى ضعيف والحديث وارد
 في ذلك لم يصحبه عمل فهو إما غير ثابت وإما منسوخ (قوله أن نون مع التعريف كالسلام عليكم)
 المعتمد الصحة إذا نون مع التعريف كما في حاشية الخرشى والتفرادى على الرسالة (تنبيه) لا يشترط نية
 الخروج من الصلاة أو سلام على المعتمد بل هو مندوب كما في حاشية الخرشى فلا يأمى بنوى بسلامة الخروج
 من الصلاة والسلام على المؤمن والملائكة والمأموم ينزى الخروج منها والسلام على الملائكة والحمد
 ينزى التحليل والملائكة (قوله استقرار الأعضاء) ولو زعمنا ما خلا فإن حد ذلك بثلاث تسبيحات في
 الركوع (قوله ولا يلزم من الطمأنينة الاعتدال) أى كالركوع والسجود فيطمئن فيها ولا يعتدل قال
 الشيخ في الحاشية وبين الاعتدال والطمأنينة عموم وخصوص من وجه ففي عبادة الشارح قصور
 انتهى أى فكان حقه أن يقول زيادة على ما قاله ولا يلزم من الاعتدال الطمأنينة قال شيخنا الأمير
 والأحسن ما سلمه الشارح لأنه التفت لما يمكن تصوره في الصلاة الصحيحة والذى يمكن فيها إنما
 هو انفراد الطمأنينة عن الاعتدال وأما انفراد الاعتدال عن الطمأنينة بأن اعتدل ورفع ولم يطمئن
 فبطلت الصلاة والقاسم معدوم شرعاً والمعدوم حراماً (قوله نية الصلاة المعينة) لأحاجة
 لذكره لأنه يفتى عنه ذكر الفريضة الأولى التي هي النية (قوله نية الاقتداء) بالنسبة للمأموم وتسكفى
 النية الحكيم بحيث لو سئل ماذا تعمل لأجاب أهلى مأموماً (قوله بطلت صلاته) أى إذا أدخل بما يحمله
 الإمام عنه كالتفاتة والقيام لها (قوله إلا في خمس مسائل) أى مجموعها إذ لا يجب عليه نية الإمامة
 لتحصيل فضل الجماعة (قوله والجمع) أى ليلة المطر خاصة كصياح في توضيحه باب الإمامة ونية الإمامة
 واجبة في الصلوتين مما أعنى المغرب والعشاء فإن تركها فيها بطلتا وكذا إن تركها في الأولى فقط
 بطلتا أما إن تركها في الثانية فقط صححت الأولى وبطلت الثانية قال الشيخ في الحاشية وانظر وجه بطلان
 الأولى عند ترك الثانية فيها أى أن بطلان الأولى مشكل لأن الأولى وقعت في وقتها فقد استشكله
 الشيخ في الحاشية تناول مجرم به ولكن نص العلامة الثاني على أنها لا تبطل إلا الثانية فقط لأنها وقعت
 في غير وقتها وأما الأولى فهي صحيحة لأنها وقعت في وقتها قال شيخنا الأمير وهذا هو الذى ينبغي الجزم
 به وأما نية الجمع فتكون عند الأولى وهي واجبة غير شرط فلو تركها لا تبطل صلاته (قوله ترتيب الأداء)

سيأتي (و) سادس عشرتها (ترتيب الأداء) بأن يأتي بالنية قبل الإحرام والإحرام قبل القراءة إن

تكرار الصلوات

إن قلت لم يكن الترتيب في الصلاة فرضاً دون الوضوء ؟ فالجواب أن النبي ﷺ قال : صلوا كما
وأتموني أصلي ، ومن المعلوم أنه رتب في صلاته بخلاف الوضوء فإنه مذكور في القرآن بالعطف
بالواو وهي لا تقتضي ترتيباً ولا مثال الإمام على رضى الله عنه لا بأى بآى عضو بدأت (قوله وأما سنن
الصلاة) أى المفروضة وكذا غيرها إلا الأربع الأولى فإنها خاصة بالفرض أى وهي السورة في
الركعة الأولى والثانية والجهر فيها بجهر فيه والسر في الجهر فيه والرابعة القيام للسورة فإذا ترك واحدة
من هذه في النفل فلا يسجد بخلاف الفرض فالنفل كما افترض إلا في إذا ذكر وفي إذا عقد ثالثة في النفل
فإنه يكملها أربعاً ، وأما الفرض فإنه يقتصر على التي زادها سهواً ولا يكمل ، وكذلك إذا نسي ركناً
وطال فإنه لا شيء عليه في النفل بخلاف الفريضة فإنه يعيدها ، والمراد بالصلاة الصلاة الوقتية المتسع
وقتها فلا فاتحة في جنازة فضلاً عن السورة ولا في وقتية يخشى خروج وقتها بقراءة السورة (قوله
فأثنا عشر) بل هي ثمانية عشر الاثنا عشر التي ذكرها الشارح والجهر بتسليمه التحليل والالتفات
للإمام فيها بجهر فيه في الفاتحة والسورة ولو لم يسمعه بل ولو سكنت الإمام والزائد على مقدار الطمأنينة
والتشهد الأول والتشهد الثاني وكونه باللفظ المعلوم على ما قيل وقيل فضيلة الصلاة على النبي ﷺ
في التشهد الأخير ، وأما في الأول فتكرره على المعتمد (قوله السورة) ليس بلام بل بالمداد على
أن يأتي بشيء زائد على أم القرآن ولو آية كدها متان أو بعض آية لكن له بال بعض آية الكسرى
أو الدين وكال السورة مستحب على المعتمد لأنه سنة خفيفة (فائدة) ذكر السكندري أن
قراءة أهل الجنة بقراءة ورش (قوله بعد الفاتحة) أى إذا كان يحفظ الفاتحة ولاقرأها بدون
الفاتحة وظاهره أن كونها بعد الفاتحة شرط لاسنة مستقلة لوقوعها على الفاتحة فلا يكون آياتاً لاسنة
فيسن له إعادة تكرار الفاتحة فإن كان عامداً أتى بالصلاة صحيحة على المعتمد وإن كررها سهواً جاز
بعد السلام ، وقوم الزيادة القولية لاجود فيها محمول على من زاد السورة في الركعتين الأخيرتين
(قوله في الركعة الأولى والثانية) أى سنة في كل ركعة لأنها سنة في مجموع الركعتين : وأعلم من
ترك تلك السورة بسجد لها فإن ترك السجود وطال الأمر بطلت لأنها مركبة من ثلاث سنن نفسها
وقيامها والجهر أو السر أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرر شيخنا (قوله ويكره الإمام) لا مفهوم
له لأن الفذ مثله (قوله أن يقتصر على بعض السورة) أى فإكمال السورة مستحب وترك إكمالها
مكروه وكذا يكره قراءة سورتين أى أو سورة وبعض أخرى بركعة في فرض إلا لأماوم فرغ من
سورة في صلاة سرية وخشى تفكره بدنيوى فينبذ له قراءة أخرى بل ولو لم يخشى تفكره بدنيوى
فإنه يستحب له ذلك كما أفاده شيخنا ولا يكره تخصيص صلاة بسورة كان يلازم على أن يشرح وألم
توكيف في الصبح مثلاً قال الغزالي : ومن فعل ذلك في الصبح قصرت عنه يد الأعداء ويستحب القراءة
على ترتيب نظم المصحف فيكره له قراءة نصف السورة الأخيرة في الركعة الأولى والنصف الأول
في الأخيرة والصلاة صحيحة وكذا يكره أن يقرأ في الركعة الأولى قل هو الله أحد ، وفي الثانية نعت بدها مثلاً
وأما الفصل بين السورتين بركعة عند اختلاف الآبي خفيفة ، وأما تنكيس الآيات في ركعة واحدة
فإمرا مبطل للصلاة (وكذا يكره تكرارها في كل ركعة) بأن يقرأ في الركعة الواحدة مثلاً قل
هو الله أحد مرتين وكذا يكره أن يقرأ سورة في الركعة الأولى ويسبدها في الثانية فلورق أسودة الناس في
الأولى فهل يكررها أو يقرأ أخرى فعلى كل حال يلزمه الوقوف في المكروه ونص الخطاب في شرح خليل
على أنه يقرأ سورة قبلها لأن كرامة التنكيس أخف من أن يكررها انتهى ونقله شيخنا الأمير في حاشيته
وأقره وسمعت من بعض شيوخنا رحمهم الله تعالى أنه يبتدىء من البقرة ولم أر له مستنداً في كلام

والقراءة قبل الركوع
والركوع قبل السجود
وهكذا إلى آخر صلاته
ولما بين الفرائض شرع
في تعيين المتن . فقال :
(وأما سنن الصلاة فأثنا
عشر) الأولى (السورة
بعد الفاتحة في الركعة
الأولى والثانية) لقد
والإمام وأما لأماوم فلا
يلزمه قراءة ويكره للإمام
أن يقتصر على بعض
السورة ~~وهكذا~~ يكره
تكرارها في كل ركعة

أحد من أهل المذهب فيقول على كلام الخطاب (قوله وهذا كله الخ) راجع لأصل الكلام من سنية السورة (قوله في الفريضة دون النافلة) أي وأما في النافلة فالسورة الزائدة على أم القرآن مستحبة كما قال ابن رشد ولذلك لو تركها في الفريضة فإنه يسجد لها قبل السلام بخلاف من تركها في النفل فلا يسجد عليه كما قاله ابن القاسم : لا يسجد على من تركها في الوتر تقولهم : السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس مسائل : الأولى السورة الثانية والثالثة الجهر والسر الرابعة إذا عقد ثلثة سهوا فإن كان في فريضة وجع وسجد بعد السلام وإن كان في نافلة كلها أو بعضها الحامصة من فسدت صلاته سهوا بأن نسي ركنا من أركانها فإن كانت فريضة وجب عليه إعادتها وإن كانت نافلة فلا شيء عليه عالم يفسدها عمدا أفاده الشبرخي (قوله والقيام لها) فإن قلت هذا يفيد أنه إذا قرأ الفاتحة وجلس وقرأ السورة وهو جالس لا يطل صلاته لأنه لم يترك إلا سنة واحدة مع أن الصلاة في هذه الحالة باطلة فالجواب أن البطلان أتى من الاختلال بنظام الصلاة لا من حيث ترك سنة نعم لو استند أعمود في حال قراءة السورة بحيث لو أزيل العمود لسقط فصلاته صححيته لأنه إنما ترك سنة (نفيه) من مجز عن قراءة السورة وكبح إثرا الفاتحة ولا يقوم قدرها (قوله السر) اعلم أن السر كسنة واحدة وكذا الجهر فإن تركه في ركعة واحدة طوّل بالسجود لأن ترك بعض المؤكدة الذي له بال أكثر كما هي في طلب السجود لكن لو ترك السجود لتركه في ركعة أو ركعتين لا يطلان لأنه ليس عن ثلاث سنن أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (نفيه) لأن جهر في الفريضة في محل السر سهوا أو أتى بأقل السر في محل الجهر سهوا فإن كان آية أو آيتين فلا شيء عليه وأن كان أكثر وتذكره يعلم وضع يديه على ركبتيه فإن كان في الفاتحة والسورة أو في الفاتحة فقط أعاد ذلك لسببته وسجد بعد السلام وإن كان في السورة فقد أعادها ولا يسجد عليه وإن تذكر بعد وضع يديه على ركبتيه فلا يرجع ويسجد في تركه السر بعد السلام وفي تركه الجهر قبله فإن نسي فيعده فإن ترك حتى طال فلا شيء عليه فإن أتى بأعلى السر في محل الجهر فلا يسجد عليه وكذا لا يسجد عليه إن أتى بأدنى الجهر في محل السر كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا . وقولنا سهوا احتراز عن الصمد فإنه إن كان في الآية والآيتين لا شيء عليه وإن كان في أكثر ودفع في بطلان الصلاة وعدمه مع الائتم قولان المعتمد عدم البطلان كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله فيأيسر فيه) وهو صلاة النهار إلا الجمعة والأخيرة من صلاة المغرب والأخيرتين من صلاة العشاء وكانت صلاة النهار كله جهرية فصار المناقون يكثر ونال لفظ شرع الاسرار قطعاً لإدائهم فصار ذلك مما ارتفع سببه وبقي حكمه (قوله وتقدم الخ) يعني في قراءة الفاتحة (قوله وأعله أن يسمح نفسه) اعترضه الشيخ في الحاشية هنا والتفردى على الرسالة بما حاصله أنه كان المناسب له أن يقول وأدناه أن يسمح نفسه وأعله حركة اللسان لأن أعلى الشيء هو الفرد الكامل فمنه أي فرده الذي تتحقق فيه من الماهية أكثر مما عداه من أفرادها فأعلى الشيء ما يحصل بالمباينة في ذلك الشيء فقتضاه أن أعلى السر حركة اللسان لأن غاية السر تحريك اللسان، وأجابه الشيخ في حاشية الخرشى بأن ما قاله الشارح حقيقة اصطلاحية ولا مساحة في الاصطلاح والاعتراض مبنى على المعنى القنوى وأجيب شيخنا الأمر بجواب آخر وهو أن الاشكال مبنى على أن المراد بالسر المعنى المصدري الذي هو الإسرار ، ونحن نقول المراد بالسر المعنى الاسمي الذي هو القراءة السرية فيصير المعنى أدنى القراءة السرية التي هي إذا نقص عنها لا تجزى . هي حركة اللسان وأعله أن يسمح نفسه وهو جواب دقيق فاحظه (قوله والجهر الخ) محل ذلك إن كان المصلح وحده . فإن كان قريبا منه مضى آخر حكمه في جهرة حكم المرأة وهذا في الفذ ، وأما الإمام فيرفع صوته بقدر ما يسمح من خلفه

تم

تم

وهذا كله في الفريضة
دون النافلة (و) السنة
الثانية (القيام لها) أي
لقراءة السورة (و)
الثالثة (السر فيما يسهو
فيه) وتقدم أنه يكفي فيه
حركة اللسان وأعله
أن يسمح نفسه (و)
الرابعة (الجهر فيما يجهر
فيه) وهو الصبح وأولنا
المغرب وأولنا العشاء

(فرع) لا يجوز قراءة من يخطئ على مصلي ولو تفلا ويهي المصلي في المسجد عن الجهر إذا خلط على مصلي آخر ولو اختلغت صلاتهم بالفرض والنفل (قوله وأقل الجهر الخ) وأما علاه فلا حمله لكن لا يتفاحش فيه (وقوله ومن يليه) هذا في حق الرجل وأما المرأة فهي دون الرجل في الجهر بأن تسمع نفسها فقط فيكون أعلى جهرها وأدناه واحدا لأن رفع صوتها عوده وربما كان قننه أفاده لا يسمع شيئا لكن المعتمد أن صوت المرأة ليس بعورة كقوله الشيخ في حاشية الخرشى ونصه المعتمد أن أفاده الناصر اللغائي في فتاويه وشيخنا الصغير أن صوت المرأة ليس بعورة ونص الناصر ورفع صوت المرأة الذي يخشى التلذذ بسماحه لا يجوز من هذه الحيثية لافي الجنابة ولا في الأعراس سواء كان زغاريذ أم لا ورؤية من يخشى منها الفتنة حرام وأما القواعد من الفساق فلا يحرم سماع صوتهن وأما مصادغة المرأة لغير الحرم فلا يجوز انتهى كلامه (قوله وهل التكبير كله سنة واحدة) هذا قول أشبه وهو ضعيف (قوله أو كل تكبيرة سنة مستقلة) هذا قول ابن القاسم وهو المعتمد في حاشية الخرشى (قوله خلاف) أي بين أشبه وابن القاسم فلو نسي على القول الثاني ثلاث تكبيرات ونسى السجود لها وطال بطلت لا انتين وعلى القول الأول لو ترك ثلاث تكبيرات لا يبطل وقد علمت ضعفه وأن كلام ابن القاسم هو المعتمد (قوله سمع الله لمن حمده) المعتمد أن كل تسمية سنة حفيفة فنركبها سهوا في ركعتين يسجدان لم يسجد فلا بطلان وإن ترك في ثلاث ركعات يسجد فإن ترك السجود بطلت صلاته أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله وأما المأموم الخ) الحاصل أن الإمام يخاطب بسنة وهي سمع الله لمن حمده والمأموم يخاطب بمتدرب وهو ربنا ولك الحمد والحمد يجمع بينهما والترتيب بينهما متدرب . والأصل في مشروعية سمع الله لمن حمده أن الصديق رضى الله عنه كان لم تقته صلاة خلف النبي ﷺ قط جاء يوما وقت صلاة العصر فظن أنها فاتته معه عليه الصلاة والسلام فاعتم لذلك وهرب ودخل المسجد فوجده ﷺ مكبرا في الركوع فقال الحمد لله وكبر خاف رسول الله ﷺ فنزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حمده فقل سمع الله لمن حمده فقالا عند الرفع من الركوع فقال الصديق ربنا ولك الحمد وكان قبل ذلك ركع بالتكبير ويرفع به نصارسة من ذلك الوقت ببركة أبي بكر الصديق رضى الله عنه (قوله والجلوس الأول) مراده به ماعدا الأخير فيشمل الثاني والثالث والرابع في مسائل البناء والقضاء (قوله وكذا الزائد على الطمأنينة) واستظهر الشيخ في تقرير الخرشى الرجوع لمذهب الإمام الشافعي رضى الله عنه . وعندهم أن الفرض يحصل بسبحان الله وبحمده مرة وأصل السنة يحصل بمقدار مرة ثانية والكمال إلى إحدى عشرة ولا فرق في ذلك بين ركوع وسجود ورفع منهما قرره شيخنا وبه يعلم الجواب عن تنظير الخشي (قوله رد المقتدى الخ) أي بسلام تسليمية ثانية يقصد بقلبه بها الرد على إمامه سواء كان إمامه قدامه أو خلفه أو أعلى بعينه أو أعلى يساره على المعتمد ولو انصرف الإمام (قوله على إمامه) فإن قلت إن رد السلام واجب في غير الصلاة فلا كان واجبا في الصلاة فالجواب أن الإمام بعد سلامه الخروج من الصلاة والملائكة والمؤمنين فلذا لم يجب عليهم الرد لكونه لم يقصدهم خاصة (قوله إن أدرك معه ركعة) أي بشرط أن يدرك معه ركعة كاملة فإن لم يدرك معه ركعة فلا رد وبشرط أيضا أن يكون الإمام سلم قبل المأموم وأما لو كان السابق بالسلام هو المأموم كاهل الطائفة الأولى في صلاة الخوف فيأثم لا يردون السلام على الإمام ويسلم بعضهم على من يساره ويلفون بها فيقال : لنا مأموم يسلم على من على يساره ولا يسلم على إمامه قال الأجهوري قال الثوري ولي فيه بحث مع أن المسبوق يسلم عليه من على عينه

وأقل الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه وأكثره لاحله (و) الخامس (كل تكبيرة سنة إلا تكبيرة الاحرام فانها فرض كما تقدم) وهل التكبير كله سنة واحدة أم كل تكبيرة سنة مستقلة خلاف (و) السادسة (سمع الله من حمده للإمام والمفتد) وأما المأموم فيقول ربنا ولك الحمد كما سبق (و) السابعة (الجلوس الأول) على المشور وقيل واجب (و) الثامنة (الزائد على قدر السلام من الجلوس الثاني) وكذا الزائد على الطمأنينة (و) التاسعة (رد المقتدى على إمامه السلام) إن أدرك معه ركعة

مع كون المسبوق لم يسلم عليه اهـ ، واستظهر بعض شيوخنا كلام الثفر اوى ، فقال : والظاهر أن الطائفة الأولى ترد قياسا على المسبوق ومثله في حاشية شيخنا الأمير (قوله وكذا رده) هذا ضعيف والمعتمد أنه مستحب لاسنة (قوله على من على يساره) أى على ما موم على يساره أدرك ركعة مع إمامه الذى طلب بالتسليم عليه وإن لم يبق لسلام الرادوا ظاهره مسامحته له لا تقدمه ولا تأخره عنه وظاهره أيضا قرب منه أو بعد وظاهره أيضا فصل بينه وبينه فاصل أم لا كرجل لا يصل إلى أو كرسى أو منبر أو متاع وحرر الجميع نقلا كذا في الحاشية هنا . قال شيخنا نقلا عن الشيخ في تقريره على الخرشي يعمل بتلك الظواهر كلها . وقال جلبي : إذا تقدم أو تأخر قليلا فانه يسلم عليه لأنه حيثئذ يعد في صفه عرفا (قوله السترة) هذا ضعيف والمعتمد أن السترة مستحبة لاسنة والمراد بالسترة اتخاذ السترة لأنه لا نكليف إلا بفعل اختياري وأن المراد به الابتكار الذى هو فعل الفاعل (قوله للإمام والغنى) أى في كل صلاة فريضة كانت أو نافلة ولو بحد سهر أو سجدة ثلاثة وأما في صلاة الجنازة فقلت يقوم مقام السترة فيجزم المرويين الإمام وبين الملت سواء كان الملت على سرير أو بالأرض ولا ينظر للقول بأنه نجس ولا لكون طولها ذراعا للخلاف في ذلك نقله الأجهوري عن بعض مشايخه ومثله في حاشية الخرشي (قوله فالإمام سترته) هذا قول الإمام مالك وهو المعتمد كما في حاشية الخرشي (قوله أو ستره الإمام سترته له) هذا قول عبد الوهاب البغدادي وهو ضعيف والمعتمد الأول كما عرفت وما نقله في الحاشية عن اللقاني ضعيف وظاهره فائدة الخلاف في المرويين الإمام وبين الصف الأول فعلى كلام الإمام يحرم المرويون لأنهم ربي المصل وسترته وما على قول القاضي عبد الوهاب فيجوز المرويون لأن الإمام حائل بين المأموم وسترته وما غير الصف الأول جواز بانفاق القولين لأن الصف الأول حائل بين الإمام وبين الصف الثاني فكيف في الخطاب وغيره انظر حاشية شيخنا الأمير (قوله) ويستحب أن يدنو منها (أى وتكون طاهرة ثابتة فخرج النجس كقناة البول وخرج ما ليس بثابت كسوط الجلد ونحوه والخط في الأرض والماء والنار قال أبو مدي وأما الرداء الذى جرت العادة به أنه يعمل ستره للباب فيكنى السترة وكذلك الورع إذا كان بعضه مترا كما على بعض (قوله إن خشي) أى تحقيقا أو ظنا أو شكلا أو نوما ولا يجوز اعتقلا فلا تطلب كآنها لا تطلب حيث لم يخش المرويون أن كان بصحراء لا يمر بها أحد أو بمكان مرتفع والمرويون في أسفله (فخرج) اختلف في حرم المصل الذى يتمتع المرويون فيه إذا لم يكن له ستره على أقوال والصحيح أنه قد روى عنه وسجوده كما في حاشية الخرشي ولا بأس بأن ينحاز الذى يقضى بعد سلام الإمام إلى ما أقرب منه من الأعمدة بين يديه وعن يمينه وعن يساره ومن خلفه بقدر قليل يستريح إذا كان ذلك قريبا وإن بعد أقام ويدفع المارد فما خفيفا لا يشغله فإن كثيرا بطل ولو دفعه فسقط منه دينار أو أخرق ثوبه بضم ولو دفعا ما دون ثوبه ولو مات كان دينه على العاقلة لا يقتل به كما في حاشية الخرشي (قوله أحد) أى ولو كلبا أو هرة (قوله وأظلم غلظ رجم) أى أقل ما تكون به السترة أن يكون قمرها غلظ رجم ولو أن كان أغلظ فإن كان أدنى من غلظ رجم فلا يحصل به الندب (قوله وطول ذراع) أى وأظلم أن تكون مرتفعة قدر طول ذراع وأول أطول من ذلك فإن كان أدنى من ذلك لم يحصل به الندب (قوله وطول ذراع) قال الشيخ في الحاشية هنا هو ما بين طلى المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى اهـ وفي عبارة بعض شراح المختصر للكوع (قوله ويكره الحجر للمواحد الخ) أى إن وجد غيره خوفا من التلبس بعبدية الأسماء أنظر الحاشية هنا (قوله والعادة) أى غير مباحة الأكل سواء كانت مربوطة أم لا ومثلا بمباحة الأكل التى ليست مربوطة قال في العتبية لا يستريح الخيل والبغال والحمير لأن أبو الهيثمجة بخلاف الأبل والبقر والغنم يعنى إذا كانت مربوطة (قوله وما يشغل) أى ويكره الاستئمان بما يشغل كالرأه

(وكذا رده على من على يساره إن كان على يساره أحد) وهي السنة العاشرة (و) الحادية عشرة (السترة للإمام والغنى) وأما المأموم فالإمام سترته أو ستره الإمام سترته له ويستحب أن يدنو منها قدر ثلاثة أذرع في قيامه وقد يمر الشاة في سجوده وإنما يطلب بها (إن خشي أن يمر أحد بين يديه) وأقلها غلظ رجم وطول ذراع : ويكره الحجر الواحد الدابة وما يشغل

الأجنبية ولو كانت زوجته أو أمته سواء كانت مواجبة له أم لا كالدكر بالعام لأن كان مواجبا له لأن كان يظهره ورضي أن يثبت آخر صلاة المصلّي فإن لم يرض أن يثبت آخر صلاة المصلّي لم يكن المصلّي آتيا بالسنة المطلوبة . ويجوز الاستئثار بظهر الحرم على الأظهر كما في حاشية الخرشى ، ومن المشغل التائم والمأبون الذي يفعل به في دبره وحلق المحدثين والمتكلمين في الفقه وغيره فلا يستتر بهم . وأما لو كانوا ساكنين فيستتر بهم إذا لم يكن وجوه بعضهم اليه ولا فيهم ومشغل كذا في حاشية الخرشى وكذا يكره الاستئثار بالكافر لأن شأنه التجاسة (قوله ويأثم الماراج) ومثله تناول شخص آخر شيئا ومكلمه بين يدي المصلّي (قوله مندوحة) أي فسحة في ترك المرويين يديه (قوله لكان أن يقف) أن في تأويل مصدر اسم كان وقوله خير أخبر لكان وقوله أربعين خريفا أي أربعين عاما في بعض الروايات بدل قوله أربعين خريفا ما تامة عام ، وفي صحيح الموطأ والبخاري : ولويل المار بين يدي المصلّي ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يدي المصلّي ، قال أبو النصر لا أدري قال أربعين يوما أو شهرا أو سنة انتهى (قوله وفيه تفصيل) أي في هذا المقام تفصيل وحاصله أن الأقسام أربعة تارة بأثمان إذا كان المار له مندوحة والمصلّي تعرض وتارة لا بأثمان بأن اتقى هذا أن المار من ما تارة يأثم المار دون المصلّي بأن وجد الأول وفقد الثاني وتارة يأثم المصلّي دون المار بأن وجد الثاني وفقد الأول وهذا كله إذا كان في غير المسجد الحرام وأما به ثلاثة أقسام في شأن المار حرام ومكروه وجائز الأول من صلى فيه لستره والمار له غير طائف وغير مصل وكان له مندوحة فيحرم عليه الثاني من صلى فيه لستره والمار له مندوحة ولكن طائف فيكره الثالث أقسام الأول منها من صلى لستره والمار له مندوحة وهو طائف فيجوز الثاني من صلى لغير لستره والمار له غير طائف وقوله مندوحة فيجوز لكثرة المرويه الثالث من صلى به لغير لستره والمار له غير طائف ولا مندوحة له فيجوز بالأول وأما المصلّي إذا مر بستره أو فرجة في صف أو رعا في بين يدي المصلّي فيجوز مطلقا سواء كان بالمسجد الحرام أو بغيره له مندوحة أما لاصل المار والمرويين يديه لستره أم لا (قوله انظره في الأصل) أي الفيشة (قوله) ولم يذكر السن اثنتي عشرة الخ هذا اعتراض على المصنف وحاصله أن المصنف ذكر في الترجمة أن السن اثنتا عشرة وعدها إحدى عشرة فقط لأنه عد المودعة في الأولى والثانية سنة وكذا القيام لها سنة ولازم أن تكون السن ثلاث عشرة فذلك بعد المودعة في الأولى وسنة في الثانية والقيام لها سنة في الأولى وسنة في الثانية وأجاب شارحنا بأن المصنف قصد أن السورة في الركعة الأولى هي السنة الأولى وفي الركعة الثانية هي السنة الثانية واعترضه بعضهم بالقيام للسورة فملاجه المصنف سنة في الأولى وسنة في الثانية وأجيب بأنه لا يلزم ذلك لأن السورة متبوعة والقيام تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه فلذا أحسن عده القيام سنة واحدة بخلاف السورة (قوله في عشرة) لا مذهب له لأنها اثنتان وثلاثون فضيلة قراءة المأموم مع الإمام في السرية ولو قرأها جهر أو قصر قراءة الركعة الثانية عن الأولى في الزمن ولو قرأ في الثانية أطول على المعتمد وأما المسألة بخلاف الأولى فقط على المعتمد فقصر الجالس الأول عن الثاني والدعاء بعد التشهد الثاني وتقديم يديه على ركبته حين يهوى بهما السجود وتقديم ركبته على يديه عند القيام وعقد الخنصر والبنصر والوسطى من اليد اليمنى ماذا السبابة والإجماع في التشديد ونحو ذلك السبابة دائما مينا وشمالا والسلام وبسط أصابع اليد اليسرى ووضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما أحدهما أذنيه أو قربهما في السجود ووضع الأصابع في السجود وتفريقها في الركوع والتوركع والجلوسين والتوركع في الجلوس بين السجدين ووضع يديه على فخذه بعد رفعها عن الأرض والتيامن بالسلام المفروض لكل مصل والنظر إلى موضع السجود في قيامه والمشي إلى الصلاة بوقار وسكينة واعتدال الصفوف

ويأثم المار إن كانت له مندوحة لخبره ولو يعلم المار بين يدي المصلّي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خريفا خيرا له ، وفيه تفصيل يجرى ذكره عن قصد الاختصار انظره في الأصل ولم يذكر السن اثنتي عشرة كما ترجم لها إلا أن يكون قصد أن السورة في الركعة الأولى هي السنة الأولى وفي الركعة الثانية هي السنة الثانية فيكون قد استوفى ما ترجم له ، والله أعلم (وأما فضائلها فعشرة)

في
الركعة
الثانية

انظر هذا

وترك التسمية في الفريضة والذكر بعد السلام من الصلاة بآية الكرسي ونحوها عن التسليم والتحميد والتكبير ثلاثاً وثلاثين إلى آخر ما هو معلوم فلهذا اثنتان وعشرون فضيلة تضم العشرة التي ذكرها المصنف قصير الجملة اثنتين وثلاثين **(قائدة)** نقل سيدي عبد الوهاب الشرحاني عن الحضرة أنه قال سألت أربعة وعشرين ألف نبي عن استعمال شيء يأمن به العبد من سلب الإيمان فلم يجبه منهم أحد حتى اجتمعت بمحمد ﷺ فسأله عن ذلك فأخبرني عن جبريل عن الله أن من واطب على قراءة آية الكرسي وآمن الرسول إلى آخر السورة وشهد الله إلى قوله الإسلام وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بفجر حساب ولقد جاءكم رسول من أنفسكم إلى آخر السورة وسورة الإخلاص والمعوذتين والفاتحة عقب كل صلاة آمن من سلب الإيمان انتهى قال بعض شيوخنا والظاهر أنه يؤخر سورة الإخلاص عن آية الكرسي (قوله رفع الدين) أي ظهورها إلى السماء على المعتمد كما في حاشية الخرشى وهذه صفة الرأب ويستحب كونهما مكشوفين حال الرفع وسترهما بالثياب مذموم (قوله إلى المنكبين) أي قال رفع حذر المنكبين وهو المعتمد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني (قوله الصبح) سميت بذلك لوجوبه عند الصباح وقيل مأخوذة من المرة التي تكون عند ظهوره ومنه صباحة الوجه للحمرة التي تكون فيه وصلاة الصبح هي الوسطى عند مالك وعلاء المدينة وعلى وابن عباس وعمر وهو قول الشافعي الذي نص عليه ولكن قال أصحابه قد قال إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في الحديث أنها العصر فصارت مذهبها العصر. والحاصل أن في الصلاة الوسطى أقوالاً. فقيل إنها الصبح وقيل هي الظهر وقيل هي العصر وقيل هي المغرب وقيل هي العشاء وقيل الحس وقيل الجمعة وقيل هي صلاة الجماعة وقيل الزور وقيل صلاة عيد الأضحي وقيل صلاة الفطر وقيل صلاة الخوف وقيل صلاة الضحى وقيل هي الصلاة على النبي ﷺ وما من صلاة إلا وقيل إنها الوسطى (قوله من طوال) بكسر الطاء جمع طويل وأما بضمها فهو الطويل فإذا اشتد طوله يقال طوال مشدداً وأما الطوال بالفتح فهو الزمن الطويل يقال لا أكله طول الدهر وطوال الدهر أي لا أكله أبداً أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن (قوله المفصل) سمى بذلك كثرة الفصل فيه باليسئلة بين سوره أو لعدم منسوخ فيه (رفع) إذا ابتدأ بسورة قصيرة فانه يقطعها ويشرح في سورة غيرها طويلاً لإلزامه سقراً أو خوف خروج وقت ونحوه (قوله أو الجانية) أو في الجميع لحكاية الخلاف. وجملة الأقوال في أول المفصل عشرة أقوال ذكر الشارح منها خمسة وقيل الرحمن، وقيل النجم وقيل الزخرف وقيل الذخآن وقيل الفتح (قوله أمحها الأخير) هذا ضعيف بل أمحها أن أوله الحجرات كافي الجانية هنا ومثله في حاشية الخرشى ويمكن الجواب عن الشارح بأن في كلامه حذفاً والتقدير أمحها ما قبل الأخير ولا يخفى ما فيه من البعد، ولهم مذهب: أول سورة من المفصل الحجرات لعيس وهو الجلي ومن عيس لسورة الضحى وسط وما بقي قصاره بلا شطط (قوله إلى عيس) والغاية خارجة فتهافت التازعات (قوله ووسطه إلى الضحى) أي من عيس إلى الضحى ووسط لعيس من الوسط الضحى من القصار فقوله إلى الضحى الغاية خارجة أيضاً (قوله وبلى الصبح في التطويل الظاهر) أي فيقرأ في الصبح من أطول طول الله وفي الظهر من قصار طول الله (قوله الظاهر) سميت الظاهر لأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام وأولها تصل وقت الظهيرة وهي شدة الحر وأما آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ فهي صلاة الصبح كانص عليه سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله ويقصر الركعة الثانية عن الأولى) أي في الزمن وإن كانت القراءة في الثانية أكثر من القراءة في الأولى

أولها (رفع الدين)
أولاً (عند تكبيرة
الإحرام) لا غيرها من
التكبير وحده الرفع إلى
المنكبين (و) ثانياً
(تطويل قراءة الصبح)
فيقرأ فيها من طوال
المفصل وأنت خشى
الاستمرار خفف واختلف
في أول المفصل هل
هو شوري أو الجانية
أو القتال أو الحجرات
أو أقوال أمحها الأخير
ويذهب طوله إلى
عيس ووسطه إلى
والضحى وقصاره إلى
آخر قل أعوذ برب
الناس (و) بل الصبح
في التطويل (الظهر)
ويقصر الركعة الثانية
عن الأولى (و) ثالث
الفضائل (تقصير قراءة
العصر والمغرب)

بأن تزل في الأول هذا هو الأظهر ويكره كون الثانية أطول من الأولى وأما المساواة بخلاف الأولى على الظاهر كما أفاده الشيخ في تقريره على الحرشي كما نقله عنه شيخنا وهذا كله في الفرض وأما في النفل فله أن يطول قراءة الركعة الثانية إذا وجد الخلاوة ولا يندب تقصير السجدة الثانية عن الأولى كما نقله عنه شيخنا في تقريره على الحرشي (قوله فيقرأ أي فيها من قصار المفصل) فيها مستويان في القصر على المتمدن كما في حاشية الحرشي وقيل العصر أطول وقيل المغرب أطول (قوله وهذا كله مع غير الضرورة) وهذا التفصيل أيضا في حق الفذ وأما الإمام ففيه تفصيل وهو أن المأمومين إذا طلبوا منه التطويل أو فهمه منهم يطلب منه التطويل إن تحقق قوتهم أو جهلوا لأن علم عدما فلا يطول كان فهم منهم عدم التطويل أو جهل الحلال علم قوتهم أو علم عدما أو جهل الحال فلهذا اثنتا عشرة صورة يطول في الأربع الأولى دون الثانية الباقية وقولنا كان فهم منهم عدم التطويل أي أو طلبوا منه عدم التطويل سواء علم قوتهم أو عدمها أو جهل الحال فلهذا ثلاثة تضم الثانية بخلة الصور خمسة عشر يطول في الأربع الأولى دون الباقي أفاده شيخنا وفي الصحيحين في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إذا صلى أحدكم بالناس أي إماما لم يفيض فيهم السقيم والضعيف والكبير، وفي بعض الروايات وهذا الحاجة، وإن صلى أحدكم نفسه فليطول ما شاء وما أحسن قول بعضهم:

رب إمام عديم ذوق يوم بالناس ثم يحذف
خالف في ذلك قوله طه من أم بالناس فليخفف

فيه يعني لكل إمام أن يخفف جهده ما لم يؤد إلى نقص ركن فإن أدى إلى ذلك فلا تلبس عليه الصلاة والسلام عن نفر الغراب وأما من صلى وحده فله أن يطول ما شاء (فرع) إذا طول الإمام وكان يصبر بالمأموم فله أن يقطع ويصلي وحده بمكان منفرد كما في شرح الأصل (قوله ربنا ولك الحمد) في الحديث، وإذا قال الإمام سمع أهلن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد فإن وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه، ورواه البخاري ويؤخذ من هذا الحديث زيادة اللهم وهو الظاهر كما قرره بعض شيوخنا (قوله جملتان) اعترض بأن الكلام مع إثبات الواو ثلاث جمل النداء وجملتك الحمد والواو تدل على جملة محدوفة هي جواب النداء أي ربنا استجب لك الحمد وأجيب بأن قوله جملتان أي ملفوظ بها فلا ينافي أن هناك جملة محدوفة أو أن قوله جملتان أي غير جملة النداء أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله فهي جملة واحدة) فيه نظر بل هما جملتان جملة النداء وجملتك الحمد وجوابه يعلم بما تقدم (قوله وكره مالك الخ) واستجبه بعض الأشياخ لما ورد فيه في صحيح البخاري عن رفاعه بن رافع قال كنا نغلي يوما وراء النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله من حمده فقال رجل وراءه ربنا ولك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف ﷺ من صلاته قال ومن للمكلم قال أنا قال: رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدونها أيهم يكتبها أولا، (قوله والتسبيح في الركوع الخ) ظاهره أنه غير محدود بواحدة أو ثلاث ولا بخصوص بلفظ معين خلافا لمن يقول أقله ثلاث وأما حديثه، وإذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان وفي العظم ثلاث مرات، إلى آخر الحديث فهو مقطوع الإسناد انظر الشرحين والأفضل أن يقول في السجود سبحان في الأعلى وفي الركوع سبحان في العظم لما رواه عتبة بن عامر لما نزل قوله تعالى وقسبح باسم ربك العظيم، قال عليه الصلاة والسلام واجعلوها في ركوعكم فليأخذ بسبح اسم ربك الأعلى، قال عليه الصلاة والسلام واجعلوها في سجودكم وسكت المصنف عن الدعاء في السجود وهو مستحب أيضا فيجمع بينه وبين التسبيح في السجود والاقتصار فيه على أحدهما فيوت المستحب الآخر (قوله أما الركوع الخ) هذا الحديث لا يتجعد مدعا من

فيقرأ فيها من قصار
المفصل (و) رابعا (توسط)
القراءة في (العشاء)
وهذا كله مع غير
الضرورة وأما معها
فيخفف بحسب الإمكان
وقد أجاز مالك في السفر
أن يقرأ في الصبح بسبح
والضحى (و) خامسا
قول (ربنا ولك الحمد
للتسبيح والغز) وبأن
بالواو في قوله ولك الحمد
لأن الكلام مع إثباتها
جملتان أي ربنا استجب
مننا ولك الحمد فربنا
استجب جملة ولك الحمد
جملة ثانية بخلاف حذفها
فهي جملة واحدة والتطويل
في الدعاء مطلوب وكره
مالك أن يزيد حمدا عابثا
مباركا فيه (و) سادسا
(التسبيح في الركوع
والسجود) أقوله ﷺ
وأما الركوع فطمعوا
فيه الرب

التيسيح في السجود أيضا فكان المناسب أن يستدل بحديث عقبة بن عامر الذي ذكرناه انتهى من حاشية شيخنا الأمير مع زيادة (قوله قاعدوا بما شئتم) أي مما أحببتم من كل ممكن من أمور الدنيا والآخرة احترازاً من المستعجم شرعاً أو عادة ولا يتطل صلاته بالدعاء ولو كان يطلب دنيا كنو سعة رزق وزوجة حسنة ولو سعى من دعوته فقد دعا المصطفى عليه السلام للوليد بن المغيرة في سجوده وسماه ولو قال وبإفلاق فعل الله بك كذا وكذا لم يتطل صلاته وهذا إذا قاله لغائب أو حاضر لم يقصد مكائلاً ولا بطلت (قاعدة) الدعاء بلا واسطة من خصوصيات هذه الأمة بخلاف الأمم السابقة فكانوا إذا حصل لهم كرب ذهبوا إلى أنبيائهم يسألون لهم أفاده بعضهم (قوله وعند سماع قول إمامه في الجهرية والاضالين) فإن سمع ما قبلها ولم يسمعها منه فلا يؤمن على المعتمد فإن سمع تأمين مأموم آخر فيؤمن على المعتمد لأنهم نواب الإمام أفاده شيخنا (قوله ومعنى آمين استجب) أي فهو اسم فعل على المعتمد قيل اسم خاتم يحتم به كتاب أهل الجنة وقيل من أسماؤه تعالى وهذا اللفظ أربعة عشر فأن تلفظ به الإنسان فيقول الله تعالى بكل حرف ملكاً يقول اللهم اغفر لن قال آمين وهو غير أي عربي بته العرب وليس التأمين من الفائدة وفي الحديث لتفتي جبريل آمين عند قراءة فاتحة الكتاب وقال إنه الخاتم على الكتاب (قوله واشتقاقه من الأمان) قال شيخنا الأمير لعل هذا مجرد مناسبة والإظهار أن اسم الفعل بمعنى استجب ليس مشتقاً من الأمان انتهى (قوله أماناً خفية دعائاً) أي بقولنا اهدنا الصراط المستقيم (قوله وفي الصحيح) أي وفي الحديث الصحيح أو في الكتاب الصحيح وهو البخاري لأن هذا الحديث مذكور في البخاري لكن بعض تفسير فعل شارحنا رواه بالمعنى ولفظ البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ه إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو في الموطأ بهذا اللفظ أيضاً (قوله فإن من وافق تأمينه آمين الملائكة) أي في القول وفي الوقت وفي الإخلاص وفي الخشوع وفي السلامة من الغفلة وفي الحديث إشعاراً بأن الملائكة تقول ما يقوله المأموم (قوله الملائكة) أي جميع الملائكة وقيل الحظوة وقيل من حضر تلك الصلاة منهم من هو في الأرض أو في السماء واختاره ابن حجر لحديثه إذا قال أحدكم آمين وقال الملائكة في السماء آمين فزادت أعمارهم بالليل فإحدى الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه، رواه البخاري وقال عكرمة صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فإن وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر له ما تقدم من ذنبه ومثله لا يقال من قبل الرأي فالمصير إليه فائدتان: الأولى قال بعضهم إن على كل إنسان عشرين من الملائكة ملك عن اليمين يكتب الحسنات وملك عن اليسار يكتب السيئات وملك كان بين يديه ومن خلفه وملك قابض على الناصية فإن تواضع الشخص لله رفعه وإن تكبر خفضه وملك كان على الشفتين يحفظان الصلاة على رسول الله ﷺ وملك على فمه يمنع دخول الحيات فيه وملك كان على عينيه فبه عشرة بانهار ومثله عشرة بالليل فإحدى عشرة من كل ورد في الحديث الثانية قال بعضهم جميع حيوانات البر والبحر قدر عشر الملائكة التي في السماء الأولى وهم عشر ملائكة السماء الثانية وهكذا إلى الكرسي والعرش (قوله غفر له ما تقدم من ذنبه) أي من الصغائر (قوله لأنه دعاء) أي لأن التأمين دعاء والدليل على أنه دعاء قوله تعالى قد أجبت دعوتكما لأن موسى كان يدعو وهرون كان يؤمن فساهما داعين لأنه لا تأمين عليه مشارك له (قوله والأصل فيه الخفية) أي أقوله تعالى وأدعواكم بكم نضرعاً وخفية (قوله واسمها الفثوث) فإن قلت قد ذكر المصنف في الترجمة أن الفضائل عشرة مع أنه في العدد لم يذكرها إلا تسعة كما ترى فيكون نقص عما ترجم له وهو معيب قلت أما كلام المصنف في حد ذاته فصحح لأنه ذكرها عشرة في الترجمة وفي العدد والخلل إنما جاء من عد الشارح حيث جعل تأمين الفثوث تأمين

وأما السجود فادعوا

فيه بما شئتم فقم -

أي حقيق - أن يستجاب

لكم - (وكتابتها) تأمين

معنا الفثوث في السر والجهر (و)

كذا المأموم عند سماع

قول إمامه في الجهرية

ولا الضالين فتحصل أن

الفثوث والمأموم يؤمنان

في السر والجهر ولذا قال

(مطلقاً) وأما الإمام

فاشار إليه بقوله (وتأمين

الإمام في السر فقط)

وهي الفضيلة الثامنة ومعنى

آمين استجب لنا واشتقاقه

من الأمان أي أماناً خفية

دعائاً وفي الصحيح إذا

قال الإمام ولا الضالين

فقولوا آمين فإن من

وافق تأمينه تأمين الملائكة

غفر له ما تقدم من ذنبه

ويستحب فيه الإسرار

لأنه دعاء والأصل فيه

الخفية (و) واسمها الفثوث)

المأموم مستحبار أحدا مع أن الواقع أن كلامهم مستحب مستقل كإتيه عليه الشرعيتي فكان الصواب لشارحنا أن يقول : وسابها تأمين الفذو تأمنها تأمين المأموم وتأسعها تأمين الإمام في السر وعاشرها القنوت (قوله القنوت) اعلم أن أصل القنوت مندوب أول وكونه سرا مندوب ثان وكونه قبل الركوع مندوب ثالث وخصوص اللفظ المذكور مندوب رابع زاد الشيخ في الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى مندوبا خامسا هو كونه بصيح ومثله في التفراوى على الرسالة والشرعيتي هنا قال شيخنا الأمير وهذا يقتضي أنه إذا أتى به في غير الصبح يكون فعل مندوبا أو مندوبات وقائه مندوب كما أن من أتى بغير هذا اللفظ كذلك مع أنهم صرحوا بأن القنوت في غير الصبح مكروه أو خلاف الأولى فالخبر أن المندوبات أربع أصل القنوت ولفظه وسريته وكونه قبل الركوع ثم هو في الصبح فالصبح توقيت المكان الذي يشرع فيه فلا يبعد من المندوبات وعلى هذا مثنى التثاني في كبره على المختصر وتبعه جماعة كالشرعيتي عليه حيث قدروا وندب في جميع الصفات إلا في قوله يصبح انتهى (قائده) سلب مشروعية القنوت لأن النبي ﷺ أنه قوم من الكفار وأظهروا له الإسلام وطلبوا منه أن يمدحهم فيحش من أصحابه ليستعينوا بهم على أعدائهم فأعطاهم سبعين رجلا من أصحابه فأنصرفوا بهم فلما خرجوا إلى الصحراء قتلهم وجعلهم في برعمونة فبلغ ذلك المصطفى ﷺ فشق عليه وحزن لذلك وصار يدعو عليهم مدة ويقول اللهم العن رجلا ولحيان وبني ذكوان وعصية عصوا الله ورسوله، إلى أن قال اللهم سلط عليهم سنين كسني يوسف وأنج الوليد بن الوليد وضعفاء مكة فزل عليه جبريل وأمر بما سكوت وقال لإن الله يبعثك نبيا بأولائهم وإنا بعثك رحمة ولم يبعثك عذابا، ليس لك من الأمر شيء أو توب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون، وعله هذا القنوت (قوله في اللغة الطاعة الخ) ظاهر كلامه أن القنوت ليس له معان لغوية إلا ما ذكرها وليس كذلك بل له معان أخر خلاف ما ذكرها. فقد قال بعضهم يطلق القنوت في اللغة أيضا على الدوام على الشيء كما قال تعالى : « ومن يقنت مشككته ورسوله، أي يدم الطاعة. قال البيضاوي : ويطلق على الخشوع والخضوع ومنه : وقوموا لله تائنين، أي خاشعين خاصمين على أحد التفاسير كما سيأتي ويطلق على طول الركوع وغض البصر وخفض الجناح وغير ذلك، ومن نظم العلامة ابن حجر :

لفظ القنوت اعدد معانيه تيجد تزيد على عشر معان مرضيه
دعاء خضوع والعبادة طاعة وخامسها إقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطولة كذلك دوام الطاعة الرابع انبه

(قوله والقاتين والقاتات) أي المطيعين والمطيعات ومنه قوله تعالى كل له قاتنون، أي مطيعون (قوله والعبادة) في كلامه إشارة أن العبادة غير الطاعة قال الشيخ في حاشية الخرشى : العبادة أخص من الطاعة لأن الطاعة أمثال الأمر مطلقا وإنه عبادة تتوقف على التوبة ومعرفة المعبود فتقتصر الطاعة في اللفظ المؤدى إلى معرفة الله انتهى وأصل هذا الكلام للشيخ الإسلام في شرح المنزلة ثم قال : والقربة تتوقف على المعرفة فقط انتهى. ومثله في الشرعيتي عند قول المصنف اللهم إياك نعبد. قال شيخنا الأمير وكاد أن يكون هذا مجرد دعوى وأظهر أن الفرق اعتباري فن حيث الاشتغال طاعة ومن حيث التذلل لعبادة ومن حيث التقرب قربة نعم شأن العبادة لا تستعمل إلا الإله (قوله كان أمة) قال بعضهم : إطلاق الأمة عليه باعتبار أنه جمع من الأوصاف الحسية ما لا يكون غابا إلا في أمة من الخلق وقال بعضهم : الأمة لها خمس معان : أحدها الجماعة من الناس ومنه قوله تعالى : « أمة من الناس يسقون، ثانيها الرجل الجامع للخير المقسدى به ومنه قوله تعالى : « إن إبراهيم كان أمة تائنا، ثالثها الملة والدين ومنه « وإن وجدنا

فقه ٧٦ - ٨٤

وهو في اللغة الطاعة
قال الله تعالى : (والقائنين
والقاتات) والعبادة قال الله
تعالى (إن إبراهيم كان أمة

آباء ناعلى أمة ، وابعها الحين والزمان ومنه قوله تعالى ، وادكر بعد أمة ، خامسها أنباء الأنبياء كما يقول أمة محمد ﷺ : أى أتباعه ولها معان أخر ذكرها الشيرازى فافطره (قوله قاتنائه) أى عابدا له (قوله وقوموا لله قانتين) أى ساكتين على أحد التماسير لأنهم كانوا يتكلمون فى صلاتهم للحديث زيد بن أرقم : كنا نتكلم فى الصلاة حتى نزل وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت وثمانينا عن الكلام رواه الشيخان . وقيل معناه خاضعين خاشعين كما مر (قوله والقيام فى الصلاة الخ) قيد الصلاة خارج عن ذات معنى لفظ القنوت أفاده شيخنا الأمير (قوله طول القنوت) أى طول القيام فيها لأن القيام بين يدي السيد من أفضل الخدمة وأتم الحرمة .

(تنبيه) يؤخذ من هذا الحديث أن طول القيام فى الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود وهو المعتد كما فى حاشية الخرشى ويشهد له أيضا خبر الموطأ . كان رسول الله ﷺ لا يزيد فى رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة صلى أدبها فلا تسأل عن حسن طوئ ثم يصل أدبها فلا تسأل عن طوئ وحسن ثم يصل ثلاثا انتهى ، ويشهد له أيضا قيامه ﷺ حتى تورمت قدماه ، ومقابل المعتد القول بأن كثرة السجود والركوع أفضل ، وعليه قول بعض الأدباء :

كان الدهر فى خفض الأعلى وفى رفع الأسافل التمام
فقيه صح فى فتواه قول بتفضيل السجود على القيام

وهذا كله عند تساوى الزمن فالأطول زمانا أفضل كما فى حاشية الخرشى (قوله والمراد به هنا الدعاء بخير) لما كان القنوت فى اللغة يطلق على الدعاء مطلقا سواء كان بخير أو شر يقال قتلت له وقتت عليه أفاد الشارح أن المراد به هنا الدعاء بخير (قوله واختار منه) أى لأنه هو الذى أخذ به الإمام مالك . وإنما اختار منه هذا اللفظ الخاص لأنه كان سورتين فى مصحف ابن مسعود آخر السورة الأولى وترك من يكفر . وأول السورة الثانية اللهم إياك تعبد الخ ثم نسختها . أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله اللهم) أصله يا الله حذف ياؤه وعوض عنها الميم المشددة . وهو مبنى على ضمة مقدرة على الميم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإدغام . وقال بعضهم هو مبنى على ضم الهاء والميم عوض عن حرف النداء . فإن قلت لم آثر اللهم على يا الله مع أنها أصل لها قلت لأن اللهم يجمع الدعاء كما قال الحسن البصرى ، وعن بعض الصوفية من قالها تقسأل الله بجميع أسمائه وذكر أربورجاء أن فيها تسعة وتسعين اسما من أسمائه تعالى ولذا ذكرت فى القرآن دون أهلها (قوله أى نطلب منك) فيه إشارة إلى أن السنين والثلاثاء والطلب وليست بالصيرورة والمطوعة كما فى قولك حجرت فاستحجرت ولا نسبة الشيء لمبنى ووجدانه عليه كما فى قولك استطلعت الليل أى حددته طويلا ولازنتين للتأكيده كاستخرجت بمعنى أخرجت (قوله العون) أى الإعانة على الطاعة أو على جميع المهمات وهو أولى ويدل له حذف المعلق المؤذن بالعموم على حدوثه يدعو إلى دار السلام ، أى جميع عبادته (قوله مففرتك) أى سترك على الذنوب أو محوها من محف الملائكة وهو الأحسن والاستغفار المطلوب لا يكتفى فيه بمجرد حركة اللسان بل لابد فيه من الأذان بالقلب والاستغفار من غير إقلام توبة الكذا بين ولذا قال الحسن البصرى استغفارنا يحتاج إلى استغفار (قوله والتقصير) بالجر عطف على المعاصى أى ونطلب مغفرتك من التقصير (قوله تصدق بما ظهر من آياتك الباطنة) أى من المراتب والآيات القرآنية والمعنى عليها ظاهر ومن البيان . ويشتمل أن يراد بها العلامة الباطنة على وجوده وثبوت صفاته فيكون المراد بها ذوات الكائنات ، وفى الكلام حذف ، ضاف أى وتصديق ما ظهر الخ أو أن المراد وتصديقها ، أى من حيث أنها دلت على وجوده

قاتنائه خفيا) والسكوت
قال الله تعالى (وقوموا لله
قانتين) أى ساكتين والقيام
فى الصلاة قال ﷺ
ه أفضل الصلاة طول
القنوت ، والمراد به هنا
الدعاء بخير واختار هنا
(اللهم إنا نستعينك) أى
نطلب منك العون
(ونستغفرُك) أى نطلب
منك مغفرتك من المعاصى
والتقصير فى خدمتك
(ونؤمنُ بك) أى نصدق
بما ظهر من آياتك الباطنة
على وحدانيتك

(وتترك عليك) أى
تفوض أمورنا إليك
ونعتمد في مهماتنا
عليك (وثق عليك
الخبر كله) لأنك أهل
لذلك من غير إحصاء
فقد قال صلى الله عليه
وسلم : لا أحصى ثناء
عليك أنت كما أثنيت
على نفسك (فتشرك)
أى بأن نصرف جميع
ما أنعمت به علينا إلى
ما خلقنا لأجله (ولا
تكفرك) أى لا يحد
شيئا مما يجب لك علينا
(ونضع) أى نخضع
ونذل (لك ونخلع)
الآداب والالتزام بالشرك
(وتتركك) أى
موالاته فتترك العابد
كما تركنا المعبود (اللهم
إياك نعبد) أى نخضع
بالعبادة لا غيرك (ولك
نُفِى ونسجد) وذكر
السجود وإن كان من
جملة الصلاة لكونه
أشرف أحوالها لقوله
صلى الله عليه وسلم :
وأقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد ،
(وإليك نسئ) أى
نجدد طاعتك لا لغيرك
(ونعتمد)

وصفا فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله وتوكل عليك) قال الحسن البصرى التوكل هو الرضا بفعل الله تعالى والتوكل أفضل الأعمال قال بعضهم وفى الحديث : من أحب أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله (قوله أى تفوض أمورنا إليك) ومن شأن الكريم إذا فوض إليه الأمر أن يأتي به على أحسن وجه ، فإن قلت قد يفوض الأمر لغير الله تعالى . قلت ذلك ظاهرى لا حقيقى والتفويض الحقيقى إنما هو لله (قوله ونعتمد في مهماتنا عليك) أى فلا نعتمد على والد ولا على ولد ولا على مال ولا على جاه بل لا نعتمد إلا عليك (قوله من غير إحصاء) متعلق بنفى (قوله فقد قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك الخ) هذا حديث صحيح رواه مسلم (قوله لا أحصى ثناء عليك) أى لا أطيق أن أثني عليك بما تستحق أن أثني عليك به لعجزى على ذلك لأن الحمد والشكر من النعم المتضمنة للحمد والشكر إلى ما لا نهاية له ، وما أحسن قول بعضهم :

إذا كان شكرى نعمة الله نعمة على له فى مثلها يجب الفكر فكيف بلوغ الشكر إلا بفضل الله وإن طالت الأيام وأنصل العبر

فإن قلت روى أبو داود وغيره مرفوعا ، من قال حين يصبح اللهم ما أصبح من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر على ذلك فقد أدى شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليلته . قلت أجاب بعضهم بأن هذا تأدية شكر إجمالا لا تفصيلا لأن خارج عن طوق البشر (قوله جميع ما أنعمت به علينا) أى من سمع وبصر وغيرهما وقوله إلى ما أتى إلى عبادة خلقنا لأجلها قال الله تعالى : وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدونه (قوله ونذل) عطف تفسير (قوله ونخلع الآداب) أى نخلع الآداب الباطلة من أعناننا فى كلامه استعارة مكنية حيث شبه الآداب من أجل ملازم للمتن تشبها مضمرأ فى النفس وإثبات نخلع تشبيها لما باقى على حقيقة أمر مستعار لتترك فالنقى ترك الآداب الباطلة (قوله والانداد) جمع ندبا لكسر وهو المثل (قوله أى موالاته) أى مودته لقوله تعالى : ولا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة (قوله فتترك العابد) وهو الكافر الذى يعبد غير الله عز وجل فإن قلت نكاح الكتابية مباح مع أن تزويجها ميلا دفعا ومودة . فالجواب أن النكاح من باب المعاملات ولأن المطلوب عدم المودة التى معها محبة لدينهم المرادة بقوله تعالى : لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاداه ورسوله ، الآية والنكاح لا يلزم منه محبة إذ يمكن أن تزوجها مع كراهة دينها بل يجب عليه ذلك (قوله وذكر السجود) أى خصه بالذكر لخص بالعبادة لا غيرك (ولك أيضا الصلاة بالذكر وإن كانت داخلة فى العبادة لشرها (قوله وإن كان) أى والاحوال وإن زائدة وليس المراد المبالغة (قوله لكونه أشرف أحوالها) أى يكون عطف السجود على الصلاة من باب عطف الخاص على العام والشكوة الشرف على حد قوله تعالى وحافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (قوله أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) أقرب ميتدا وخبره مخذوف وجملة وهو ساجد حال والتقدير أقرب أحوال العبد من ربه كائن فى حال كونه ساجدا . فإن قلت إن أقرب الأحوال هو السجود واللفظ يقتضى بخلافه . قلت لا وذلك لأن المراد بحال السجود زمن السجود والحاصل فى زمن السجود هو السجود وكأنه قال أقرب أحوال العبد من ربه يسجد أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى والقرب مجاز عن قرب إحسانه ورحمته لأقرب جهة ومكان (قوله ونحمد) بفتح الفاء وكسرهما وبالذال المبهمة أى نسرع وقد سئل السيوطى عن تحف هل يقرأ بالمهمل أو بالعجمة فأجلب فظنا فقال :

من كان يسعى إلى الرحمن يخدمه فذلك يحفد بإلهمال أى خدما ومن سعى لمكان وهو ذو عجل فذاك يحفد أى بالزأى منعجا

انظر هنا بعد عاينة

معناه يقفر قفرا حال مشيته بحث مستوفرا يافوز من فيها
وحاصل الفرق أن الحنف سعيك بالآعمال والقلب لا أن تنقل القدماء
والحنف سعيك بالآقدام تنقلها سعيها وحثا كما قد حث من قدما
وليس من لغة العرب أن تحذف أى بالذال معجمة فيها روى العلما

(قوله أى نغدم في طاعتك) أى نبادر إلى طاعتك ونسرع فيها ومنه سميت الخدمة حادثة لسرعتهم في خدمة ساداتهم (قوله نرجو رحمتك) أى إحسانك الذى ليس في مقابلة عمل (قوله بذلك) الأولى حذفه كما قال شيخنا الأمير لأن أكل العباد للذات والرجاء ذات الله تعالى قال ابن عطاء الله إلى إن رجائى لا ينقطع عنك وإن عصيتك وقال من علامات الاعتقاد على العمل نقصان الرجاء عند وجود الأول اه (قوله ونخاف عذابك) أى فليس خوفا من عذابك ترك الخرمات وفى الخبر إذا أقم جسده العبد من خشية الله تخافت عنه ذنوبه كاتحات عن الشجرة أوراقها ، (قوله فنحن بين الرجاء والخوف) أى لأن شأن القادر أن يرجى فضله أى ويخاف عذابه والأول للإنسان أن يقدم الخوف فى حال الصحة والرجاء فى حال المرض (قوله الجدي بكسر الجيم وفتحها والكسر أشهر (قوله أى الحق الثابت) أى الحق الثابت فى الواقع ونفس الأمر (قوله أى لاحق بهم) فيه إشارة به إلى أن ملحق بكسر الحاء اسم فاعل والمعنى أن العذاب يطلب الكافرين بنفسه لا بواسطة توصله إليهم فهو عبارة فى ارتباط العذاب بهم ويصح قراءته بفتح الحاء اسم مفعول أى ملحق بهم والفاعل هو الله أو الملائكة (قوله والفتنوت لا يكون إلا فى الصبح خاصة) أى فلو كنت فى غير الصبح بأن كنت فى المغرب مثلا صحت صلاته مع الكراهة خلافا لما قال بالاطلاق قوله إلا فى الصبح خاصة أى لما فى سنن البيهقي عن ابن مسعود قال صليت خلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه فكان يفتننى إلا فى صلاة الصبح (قوله فإنه يؤمن على دعائه ولا يفتن معه الخ) يعنى حال الدعاء بدليل ما بعده وما ذكره الشارح تبع فيه ابن فرحون وهو ضعيف والمعتمد أنه يفتن معه من الأول سرافى نفسه ولا يؤمن كما حزم به الشيخ فى حاشية الخرشى وغيرها (قوله عند قول الشافعى) أى فى فتوته وهو القوم اهدنا قيمين هديت وعاقنا قيمين عاقبت وقناشر ما قضيت لك تقضى ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يزعم عاديك تباركت ربنا وتعاليت الخ (قوله فأنك تقضى الخ) أى تحكم على من تريد من عبادك بما أردت (قوله ولا يقضى عليك الخ) أى غيرك لا يمكنه أن يحكم عليك بأمر لأنه عاجز والعجز لازم له (قوله الطخينى) هو شرف الدين موسى كان من أعيان المالكية بمصر فى وقته وأخذ عن الشيخ سليمان البحرى والشمس القفارى وله حاشية على المختصر توفى يوم عرفة سنة سبع وأربعين وتسعمائة (قوله قبل الركوع) فالنسى الفتوت حتى انحنى لم يرجع فإن رجع له بطلت لأنه رجع من فرض لمندوب وقولنا حتى انحنى أى شرع فى الانحناء أوانحنى ولم يطعن فى الصورتين بطل الصلاة إن رجع له وأما لو انحنى أو طأطأ فيكون من الإتيان به بعد الركوع فالصلاة صحيحة ما لم يرجع ثانيا فإن رجع بطلت صلاته فأاده الشيخ فى حاشية الخرشى .

وتنبهت: الأول ، إذا قنت الشافعى بعد الركوع فجد بعض من خلفه قبله سهوا فنزج ووقف مع الإمام وخرم معه السجود فعل المطلوب ومن استمر ساجدا حتى أتاه الإمام فرفع رقبته فصلاته صحيحة وكذا من رفع قبل مجئ الإمام واستمر جالسا أو أعاد السجود معه فصلاته صحيحة أيضا ما إن رفع قبل مجئ الإمام ولم يعد للسجود مع الإمام فهذا لا يجوز له سجدته فإن تنبه قبل أن يسلم وأعاد السجودتين صحت صلاته فإن لم يتنبه حتى سلم وطال الفصل بطلت صلاته كذا فى الخطاب والسكندرى والثاني ، اختلف فيمن

أى نغدم (نرجو)
بذلك (رحمتك) وتخاف
عذابك (ننحن بين
الرجاء والخوف وقوله
(إن عذابك الجدي) بكسر
الجيم أى الحق الثابت
(بالكافرين ملحق) بكسر
الحاء أى لاحق بهم
(والفتنوت لا يكون إلا فى
الصبح خاصة) لافى التر
ولافى النصف الأخير من
رمضان فإن صلى ما لى
خلف شافعى يجرى بدعائه
الفتنوت فإنه يؤمن على دعائه
ولا يفتن معه والفتنوت
معه من فعل الجهال فإن
قنت المالكي عند قول
الشافعى فأنك تقضى
ولا يقضى عليك الخ كان
حسنا لأن الدعاء قد تقضى
قوله الطخينى (ويكون)
الفتنوت (قبل الركوع)

فاته ركة هل بقنت في قضائها أم لا قولان: والمعتمد الأول كما في التفراوى على الرسالة وارتضاء بعض
شيوخنا خلافا لما في السكندري عن الأجوي من أنه لا بقنت فانه ضعيف الثالث، قال الأصملي لا بأس
برفع يديه في دعاء الثنوت وقيل يكره (قوله ليعمل الناس في الصدر الأول) أي ولما في الصحيحين من أنه
صلى الله عليه وسلم سئل أهو قبل الركوع أو بعده : فقال قبل ، زاد البخاري قيل لأنس إن فلانا
يحدث عنك أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع فقال : كذب فلان انتهى شبرخيتي (قوله
والشاهد سنة) إنما سمي شهيدا لتضمنه الشهادتين وسبب مشروعيته كما في الصحيحين عن
ابن مسعود قال كنا إذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام على الله قبل عباده
السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان وفلان يعني من الملائكة ، فلما
انصرف صلى الله عليه وسلم من الصلاة أقبل علينا بوجهه وقال لا تقولوا السلام على الله فإن الله
هو السلام فإذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل التحيات الخ، وقال بعضهم سبى الله النبي صلى الله عليه وسلم
لما أسرى به إلى المقام المحمود فرأى به عز وجل لحصل له حجل من هيبته سبحانه وتعالى
فبدأ النبي صلى الله عليه وسلم بالثناء على الله وقال التحيات لله أي قوله الصلوات لله فسمع نداء من
قبل المولى عز وجل : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين فقالت الملائكة جميعا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد
أن محمدا عبده ورسوله فزل جبريل في غير هذه المرة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد اجمع
كلماتك وكلمات ربك وكلمات الملائكة في تشهدك انتهى (قوله أي ألفاظه) قال الشيخ في الحاشية
اعلم أن التشهد نفسه سنة سواء كان بالألفاظ المعروفة عند الإمام أم لا كالعروفة عند الشافعية
أو غيرهم وكونه بالألفاظ المعروفة اختلف في سنتيته وفضايته ، إذا تقرر هذا فنحن على الشارح
لذعليه يكون سكتا عن سنة أصلها كراسية كونه بالألفاظ المخصوصة الذي هو أحد قولين وما كان
ينبغي ، انتهى كلام الشيخ في الحاشية ولكن هذا خلاف التحقيق والتحقيق أن أصل التشهد فيه
خلاف فبيل سنة وقيل فضيلة والمعتمد الأول وأما اللفظ المخصوص فهو مستحب اتفاقا كاحقته
العلامة الرماضي وأيده بالقول وارتضاء الشيخ في حاشية الخرشى ووافقه شيخنا وغيره خلافا لما في
الحاشية هنا . إذا علمت هذا فلا يناسب قول الشارح أي ألفاظه لأن خصوص هذا اللفظ ليس سنة
بل مستحب باتفاق . إذا فهمت هذا فنترك تشهدا واحدا لا يسجله إذا جلس فإذا ترك الجلوس
أيضا طو لب بالسجود فإذا تركه صح صلواته لأنه إنما ترك سنتين ومستحبا أفاده شيخنا قال شيخنا
الأمير في حاشيته بعد أن ذكر كلاما . والحاصل أن أصل التشهد سنة قطعا وعلى الراجح كما يفيد
البناء وخصوص هذا اللفظ متدوب قطعا وعلى الراجح فنذكر (قوله ولذا أخره ليدكرها عقبه)
أي لأجل أن المراد من التشهد الألفاظ المخصوصة لا مطلق التشهد أخره أي التشهد أي ولم يذكره
في السنن ليدكر الألفاظ عقبه أي عقب قوله والتشهد سنة . فإن قلت كان يمكنه أن يذكره فيها فقدم
من جهة السنن ثم ذكر الألفاظ عقبه . قلت لما كان في ذلك طول وشأنهم أن يقدموا ما قل الكلام فيه
ويؤخروا ما كثر الكلام فيه أخره (قوله التحيات) فإن قال على التحيات بضم التاء والتعاليات
فيجري على اللحن في الصلاة وتقدم أنه غير مبطل على المعتمد فتكون الصلاة صحيحة (قوله العلة
على الملك والعظمة) أي الملك الحقيقي التام والعظمة الكاملة لأن ماسوي ملكه وعظمته ناقص
(قوله مستحقة) بفتح الحاء أي يستحق المولى أن يتصف بمثلها في كلامه إشارة إلى أن اللام في الله
للاستحقاق (قوله التاميات) أي التام والرائد ثوابها (قوله لا لغيره) هذا إنما يظهر لو كانت اللام

ص

لعمل الناس في الصدر
الأول ولما فيه من الرق
بالمسبوق ولعلم الفصل بين
الركوع والسجود (وهو
سر) على المشهور فإن أخره
بعد الركوع أجزاء
(والتشهد سنة) أي ألفاظه
ولذا أخره ليدكرها عقبه
(وهي التحيات) أي ألفاظه
الدالة على الملك والعظمة
مستحقة (الله) تعالى
(الزاكيات) أي التاميات
وهي الأعمال الصالحات
(الله الطيبات) أي الجميلات
(الصلوات) أي العبادات
أو الصلوات الحسن (الله)
لا لغيره (السلام)

في له للاختصاص مع أنه قيا سبق أشار إلى أنها للاستحقاق وقد يستحق الشيء شيكان فأكثر
وكان لم يجعلها للاختصاص لأنه لا يفيد الاستحقاق الكامل في المدح لجواز أن يكون غلبة ويمكن
أنه أراد اختصاص الاستحقاق وأشار لاستعمال اللفظ في معنيته أفاده شيخنا (الأمير) قوله هو اسم
من أسائه تعالى) ويشهد لهذا قوله صلى الله عليه وسلم للصحابه : لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو
السلام ، الحديث وقيل السلام بمعنى السلامة والنجاة من المكاره ومنه قوله تعالى ولهم دار السلام ، (قوله
أي الله عليك حفيظ وراض) هذا يفيد أن الجار والمجرور إما متعلق بحفيظ أو راض أما تعلقه براض
فظاهر لأن على تأتي بمعنى عن كقول الشاعر : إذا رضيت على بنو قشير . وأما تعلقه بحفيظ
فلا يظهر إلا على جعل على بمعنى اللام أو أنه ضمن حفيظ معنى قريب وحارس فعداه بعلى إلا لحفيظ
يتعدى باللام وحفيظ مبالغة في حافظ أي حافظك من الشيطان ووسوسته أو من المضار الحسية أو
المعنوية (قوله أيها النبي) فإن قلت لم عدل عن الغيبة إلى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن
لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق لمناسبة ما قبله فكان يقول السلام على النبي . فالجواب أن هذا
هو اللفظ الذي عليه النبي صلى الله عليه وسلم لا يحجبه فلا يعدل عنه أو لأنه عليه الصلاة والسلام كان كل بينهم
نائب العدول عن الغيبة إلى الخطاب وينبغي للصلي أن يقصد الروضة الشريفة حين يقول السلام
عليك أيها النبي (قوله ولم يقل أيها الرسول الخ) هذا جواب عما يقول لم عدل عن الوصف بالرسالة
إلى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أشرف . فأجاب الشارح بقوله لعموم النبوة وفي هذا الجواب
نظر لأنه لا يظهر إلا إذا كانت ال في النبي للاستفراق مع أن الظاهر بل المتبادر أنها للعهد لأن المراد
سيدنا محمد ﷺ وهذا حاصل سواء عبر بالرسول أو بالنبي إلا أن يكون أراد أن وصف
النبوة لعمومه أشرف ولكن لا يخفى ما فيه إلا حسن في الجواب أن يقال لأن النبي أخف لفظا وأكثر
استعمالا وأقوال إنما وصفه بالنبوة هنا لجمعه بين الوصفين لأنه وصفه بالرسالة في آخر التشهد
حيث قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فيكون فيه إشارة إلى أنه جمع له بين الوصفين وقد وصفه
الله بهما في القرآن حيث قال يا أيها الرسول يا أيها النبي أفاده الشريف حتى مع زيادة من حاشية شيخنا
الأمير (قوله المراد بالرحمة الخ) أي وليس المراد بها رقة القلب لأن ذلك لا يجوز على الله سبحانه
وتعالى فيراد منها غاية ذلك وهو الإحسان (قولنا لا نجدد أي ما يتجدد في الزمن المستقبل لأن الدعاء
إنما يكون بالشيء المستقبل لا الماضي لكن إنما عبر بالماضي تفاقولا وقوة في الرجاء كما أنه حصل بالفعل
(قوله من تفعلات) جمع تفعلة وهي العطية فإن أريد بها الإعطاء فإضافة تفعلات إلى الإحسان للبيان
أي تفعلات هي الإحسان وإن أريد بها الشيء المعطى فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله وبركاته)
عطف عام على خاص (قوله المتزايدة) أي الآخذة في الزيادة وقتنا فوقنا (قوله أي الله شهيد علينا
أو أمان الله علينا) وفي كلامه إشارة إلى أن السلام اسم من أسائه تعالى أو بمعنى الأمان وعبر
هنا بشهيد وفي جانب النبي راض لما لا يخفى من المناسبة في كل ثم قرأ السلام هنا بالأمان ولم يفسره
سابقا به لأن الأمان ربما يقتضى سبق خوف والنبي ﷺ مأمور من ذلك وإن وردد أنا
أخوكم من الله ، لكن نحن نجزم بأنه لا خوف عليه بل هو الأمان نعم يصح تفسير السلام في
المقامين بالنجية وهي متفاوتة أفاده شيخنا الأمير (قوله أي الله شهيد علينا) أي في كوننا أمتا بك
ومصدقناك فإن قلت إذا شهد المولى بالإيمان منا فهي شهادة لنا لا علينا تشعير بالضرورة فكان معنى
ذلك أي يقول أي الله شهيد لنا . قلت المعنى على اللام ولكن عبر بعلى إشارة إلى أن الله تعالى رقيب
ومطلع علينا في جميع أحوالنا أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله أو أمان الله علينا) أي تأميتهم مسجل

هو اسم من أسائه تعالى
أي الله (عليك) حفيظ
وراض (أيها النبي) ولم
يقول أيها الرسول لعموم
النبوة (ورحمته الله) المراد
بالرحمة ما يجدد من نفعات
إحسانه (وبركاته) أي
خيراته المتزايدة (السلام)
أي الله شهيد (علينا)
أو أمان الله علينا (وعلى
عباد الله الصالحين)

علينا فلا يتطرق إلينا اختلال بحال (قوله المراءى بهم هنا الخ) احتراز أعن الصالحين في غير هذا الحل
فليس شاملا للملائكة كقوله تعالى ولقد اصطفيناك في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين، قال المفسرون
أي الذين لهم الدرجات أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله المؤمنين) أي لما ورد في الحديث ، إذا
قالها المصلح أصابت كل عبده مؤمن في السماء والأرض، قالوا ويؤخذ من هنا مسألة وهي إذا قال
شخص فلان يسلم عليك ولم يكن فلان أمره بذلك فهو غير كاذب وإذا حلف لا يحدث حيث لاحظ
هذا وهو مفيد بما إذا كان القائل يعلم أن المنقول عنه يفهم معنى ما هو متكلم به قال شيخنا الأمير
وهذا مفيد أيضا بما إذا لم يكن اليقين عتقا أو طلاقا ورفع القاضي لهذه النية فلا يقبلها القاضي
فيما يظهر نعم تقبل في الفتوى ويدن بينه وبين ربه (قوله من الإنسان والجن) من التمييز
بالنسبة للإنسان والجن والبيان بالنسبة للملائكة وهذا على قراءة الملائكة بالجر ويحتمل الرفع
عتقا على قوله المؤمنين (قوله أي أتحقق وأوقن) تفسير الشهادة بالتحقيق والإيقان فيه قصور
لأنهما لا يكونان إلا بالقابل فالأولى أن يقول أي أتحقق بعقلي وأقر بلساني أفاده الشيخ في حاشية الخرشى

(قوله أجزأك) فيه إشارة إلى مخالفة مذهب الشافعي القائل بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في التشهد الأخير وعندنا هل هي سنة في التشهد الأخير أو فضيلة خلاف . أما التشهد الأول
فيستحب تصغيره واعتراض قوله أجزأك بأن مفهومه عدم الأجزاء إذا لم يأت بما تقدم وليس كذلك
وأجاب الشارح بأن معنى قوله أجزأك أي على جهة التكامل الخ ورد هذا الجواب بأنه ترك الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة أو فضيلة وترك الدعاء وهو فضيلة فالأحسن في الجواب أنه أراد
بقوله أجزأك أنه لا يجزئ عليه في ترك بقية سهوا كما في الشرخيتي (قوله الذي لا يصح غيره) أي
في تحصيل السنة (قوله بل لو قال لا إله إلا الله محمد رسول الله في التشهد أجزأك) هذا ضعيف والذي
اعتمده الشيخ سالم أن السنة لا تحصل ببعض التشهد بل لا تحصل لإتيانها والفرق بينه وبين كون
كامل السورة مندوبا فقط أن التشهد وارد بلفظ معين بخلاف السورة فإنه لم يرد أنه عليه الصلاة
والسلام قرأ سورة معينة (قوله وإن شئت قلت الخ) اعترض بأن التخيير إنما يكون بين شيئين
متساويين في الحكم . مع أن الدعاء هنا أفضل من تركه . وأجيب بأنه خير دقما للقول بالوجوب
أو أن التخيير بين هذا وغيره لا بين الفعل والترك (قوله أن الجنة) وهي لغة البستان وشرعا
دار الثواب بجميع أنواعها وهي سبع جنان أفضلها الفردوس وفوقها عرش الرحمن ومنها تنفجر
أنهار الجنة قال سيدي عبد الوهاب الشعراي : ويظهر أن أهل الجنة لا أدبار لهم لأنه لا غايط هناك
والمؤمنون من الجن يدخلون الجنة ويكونون في أسفلها ونراهم ولا يروننا عكس الدنيا ، ونقل
القرطبي عن مجاهد والزهري أنهم في نعيم حول الجنة وليسوا فيها (قوله وهو الجسر المضروب
على متن جهنم) أي الممدود المضروب على ظهر جهنم وهو أرق من الشعرة وأحد من السيف وطوله ثلاثة
آلاف سنة ألف منها صعود وألف هبوط وألف استواء ، وقيل مسيرته خمسة عشر ألف سنة ثم خمسة
آلاف سنة صعود وخمسة آلاف سنة استواء وخمسة آلاف سنة هبوط .

(قائدة) قال بعضهم : والصراط شعرة من جفون مالك خازن النار (قوله لكن لا يعلم وقت مجيئها إلا الله
تعالى) أي لقوله تعالى : وإن الله عنده علم الساعة فإن قلت قوله عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة
كهاينين ، يدل على أنه عنده علمها والآية تقتضي أن المولى منفرد بعلمها . فالجواب كما قال الحلي أن
معناه أن النبي الأخير فلا يليق نبي آخر وإنما تليق القيامة . قال بعضهم : ولحق أن الله سبحانه
وتعالى لم يقبض نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم حتى أطلعه على كل ما يهيم عنه لإلانة أمره بكتبه بعضه

المراد بهم هنا المؤمنون
من الإنسان والجن والملائكة
(أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له)
أي أتحقق وأوقن أنه
لا معبود بحق إلا هو
لأنه المنفرد بالوحدانية
(وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله) أي أذعن
وأوقن بلا شك ولا تردد

(فان سلبت بعد هذا
أجزأك) أي على جهة
الكامل لا على جهة الأجزاء
الذي لا يصح غيره بل لو قال
لا إله إلا الله محمد رسول الله
في التشهد أجزأك فقله
أبو الحسن من الأقفهي
وكان محصلا للسنة (وإن
شئت قلت وأشهد أن
الذي جاء به محمد ﷺ
عن ربه (حق) أي ثابت (و)
أشهد أن الجنة حق وأن النار
حق) أي أتحقق أنهما مخلوقتان
الآن (وأن الصراط) وهو
الجسر المضروب على متن
جهنم (حق) أي ثابت (وأن
الساعة آتية لا ريب فيها)
أي لا شك فيها لكن لا يعلم
وقت مجيئها إلا الله تعالى
(وأشهد أن الله يبعث من
في القبور) وقبر كل ميت
يحييه

وتقول بعد قولك انك تجد محمد إذا ارادت على وجه الاستيعاب **فقط** اللهم صل على ملكك المكنون وصلى على انبيائك المرسلين
 برحمتك على ابي عبد الله **عليك** ارحم الراحمين **اللهم** اغفر لي ذلالي ولا اله الا انت ولا اله الا انت ولا اله الا انت ولا اله الا انت
 اللهم اني انا انك في قلب خير مني **اللهم** اغفر لي ذلالي ولا اله الا انت ولا اله الا انت ولا اله الا انت ولا اله الا انت

واعوذ بك اللهم من الغفلة
 وقد صارنا من الغفلة
 اعلمنا ومن انك اعلم منا
 ربنا اقلك الدنيا حسنة
 الدرة مستم وندعها بالبر

نظر من

ولم يقرب اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد وبارك
 محمد وآل محمد وبارك
 على محمد وعلى آل محمد
 صليت ورحمت وبارك
 على إبراهيم وعلى آل
 إبراهيم في العالمين انك
 حميد مجيد الصلاة من
 الله الرحمة ومن الملائكة
 الاستغفار ومن الآدميين
 التضرع والدعاء ، قاله
 أبو الحسن والحيد الخمود
 في جميع أفعاله والحمد
 العظيم (اللهم صل على)
 جميع (ملائكتك) جميع
 ملك وهو خلق عظيم
 روحاني لا يأكل ولا يشرب
 (و) صل على (القرن) منهم
 كجبريل وميكائيل
 وإسرافيل وعزرائيل
 (و) صل على (أنبيائك)
 جميع نبي بالهمز

(وقوله ولو لم يقرب) أي بأن غرق في بحر أو أكلته الدواب أو أحرقت حتى صار مادا وذرى في الهواء
 قيل أول من حفر القبر الغراب حين قتل قابيل هابيل . وإعلان كل الأمم يخرجون من بيوم عمرة
 إلا هذه الأمة المتحدة كما ذكره بعضهم (قوله وارحم محمدا) اعترضه ابن العربي بأن زيادة
 وارحم محمدا لأصل لما لا في حديث ضعيف لا يلتفت إليه ورده الأجهوري بأنه ورد في حديث صحيح
 الحاكم وإذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل
 محمد ، الحديث . وقد أطال الأجهوري في رده على ابن العربي فانظره ، والمعتد في صيغة الصلاة
 هكذا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد أفاده الشيخ
 في حاشية الخرشى وقرره شيخنا الأمير خلافا لما في كبير الزرقاني فانظره (قوله كما صليت) فان قلت لم
 شبه الصلاة على النبي ﷺ بالصلاة على إبراهيم والمثبه بالشيء لا يقوى قوته فالجواب أن
 التشبيه بين آل محمد وبين إبراهيم انظر الحاشية (قوله ورحمت) بكسر الحاء مخففة كافي الحاشية (قوله)
 على إبراهيم) هو اسم أعجمي ومعناه بالعربية أب رحمة وفيه لغات ست هذه وإبراهيم وإبراهيم
 وإبراهيم مثلك الهاء قرره شيخنا وإنما خص إبراهيم بالذكر دون غيره من بقية الأنبياء لأن النبي
 عليه الصلاة والسلام رأى ليلة المراح جميع الأنبياء وسلم عليه كل نبي ولم يسلم أحد منهم على أمته
 غير إبراهيم فإنه قال أقرى أمتك في السلام فأمر نأان نصل عليه في آخر كل صلاة إلى يوم القيامة
 مجازة له على إحسانه أو لأن إبراهيم لما فرغ من بناء البيت جلس مع أهله فيسكن ودعا فقال :
 اللهم من حج هذا البيت من شيوخ أمة محمد فهبه مني السلام فقال أهل البيت آمين ، فقال إسماعيل اللهم
 من حج هذا البيت من كحول أمة محمد فهبه مني السلام فقالوا آمين ، فقال إسماعيل اللهم
 من حج هذا البيت من شباب أمة محمد فهبه مني السلام فقالوا آمين ، فقالت سارة اللهم من
 حج هذا البيت من نساء أمة محمد فهبه مني السلام فقالوا آمين ، فقالت هاجر اللهم من حج هذا
 البيت من رقيقهم فهبه مني السلام فقالوا آمين . وقيل لأن إبراهيم عليه السلام رأى في المنام جنة عرضة
 مكتوبا على أثمارها لا إله إلا الله محمد رسول الله فقال جبريل عنها آخره بقصتها فقال : اللهم أجز
 ذكرى على لسان أمة محمد ﷺ فاستجاب الله دعاءه (قوله الصلاة من الله الرحمة) فان
 قلت يلزم عليه التكرار في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة . قلت أجيب بمنع أنها
 بمعنى مطلق الرحمة بل رحمة مقرونة بالتعظيم . وأجيب أيضا أن حسن العطف لاختلاف اللفظ واتحاد
 المعنى والأول أولى (قوله ومن الملائكة الاستغفار) هذا فيه قصور ما ورد في صحيح البخاري من قوله
 صل الله عليه وسلم . إن الملائكة تدعون لي مجلس في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ، الحديث فهذا
 يفيد أنهم لم يقتصروا على الاستغفار فهذا قال الشيخ نقل عن شيخه الصغير . التحق أن الصلاة من
 الملائكة والجن والإنس الدعاء ومن الله زيادة الرحمة (قوله جمع ملك) بفتح اللام ويقال أيضا في الجمع
 فلك كما قال تعالى : ووالملك على أرجائها ، وملك مأخوذ من ألك إذا أرسل فلك أصله مألك يؤذن فعل
 ثم دخله القلب المسكاني فصار ملكا ثم نقلت حركة الهزمة إلى الساكن قبلها وهي اللام ثم حذفت قرره
 شيخنا (قوله بالهزمة) متعلق بمحذوف أي يضبط أو يقرأ بالهمز وبه قرأ نافع النبي والتبيين والأنبياء
 فان قلت يرد على ذلك ما روى أن رجلا قال يا نبي الله بالهزمة فقال له النبي صل الله عليه وسلم
 ولست نبي الله ولكني نبي الله ، فالجواب أن النبي عن ذلك قد نسخ وقال الجوهري إنما أنكره
 عليه السلام لأن الأعراب أرادوا من مكة إلى المدينة يقال نبات من أرض إلى أرض

نظر من
 رعدوكم في جنتي الدنيا والآخرة
 من جنتي القبر ومن جنتي
 المسبح النجاة ومن عذاب النار وسوء الملعون

خرجت
 في يوم ١٢٠٠

من النبأ ، وهو المخبر عن الله تعالى وترك الهمز مأخوذ من النبوة وهي الرفعة على سائر البشر (و) صل (على المرسلين) منهم عطف خاص على عام (و) صل (على أهل طاعتك) الممثلين لأوامرك (أجمعين) (١١٧)

خرجت منها إلى أخرى (قوله من النبأ) أي مشتق من النبأ (قوله وهو المخبر عن الله) بالهامز أو بواو اسطة الملك . فان قلت كيف هذا مع أن النبي عليه السلام هو الذي أوصى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فكيف قول الشارح وهو المجمع عن الله تعالى فالجواب بأنه يخبر بأمر الله تعالى في المستقبل فلا ينافي أنه لم يؤمر بالتبليغ (قوله وترك الهمز) أي فاصلة لغويوا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالساكن فقلت الواو ياء وأدخمت الياء في الياء واعلم أن ترك الهمز هو الأكثر في الاستعمال وبه قرأ السبعة إلا ناقصا وهي أفضل من الأولى لأنها لغة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأهل الحرمين ولأنها تبلغ في المدح فلو قدمها الشارح لكان أولى (قوله وهي) أي النبوة الرفعة اعترض بأن الذي في التاموس وغيره أن النبوة هي المكان المرتفع لا الرفعة وأجيب بأنه بقدر مضاف في كلام الشارح أي ذوارفة وهو المكان المرتفع أو يقال إنه تفسير باللازم (قوله للنبي عن ذلك) أي نبى كرامة روى الإمام أحمد أنه عليه السلام نبى عن أن يقول الرجل اللهم ارحمني إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ولعزم المسألة فإنه يفعل ما يشاء لا مكره له انتهى (قوله هذا دعاء عام) الخ يتمشى هذا على جعل من بيانية أوزان في الإنبات على مذهب الأخفش لا تبعية لأن الوكان تبعية لما كان عموم وبجعله تبعية تبين أن يراد بالكل الشكل المجموعي لا الشكل الجعبي أفاده الشيخ في الحاشية ولعل شارحنا إنما اختار أنه عام أي بده الخصوص ولم يجعل من تبعية لأن الغالب الواصل في لفظ كل أن تستعمل في الشكل الجعبي لا المجموعي (قوله عليه النبي صلى الله عليه وسلم لرجل الخ) قال بعضهم في هذا الحديث ردعي من كره الدعاء من الصوفية لأن الدعاء لب العباد والدعاء أفضل من السكوت عند المحققين قال تعالى قل ما يعاب بكربي لو ادعواكم وقال تعالى وادعوني أستجب لكم وقال ﷺ ولا يغني حذر من قدر والدعاء ينفع ما نزل وعلم ينزل وإن البلاد ليتزل فيستفاه الدعاء فيما لجان إلى يوم القيامة أي يتصارعان ويتدافعان ورواه الحاكم وصححه (قوله عليه النبي لرجل سمعه يقول اللهم اعطني كذا وكذا وأخذه يكثري المسائل الخ) وأخرج الترمذي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال دعا رسول الله ﷺ بدعاء كثير لم تحفظ منه شيئا فقلنا يا رسول الله عوت بدعاء كثير لم تحفظ منه شيئا فقال ألا أدلكم على ما يجمع ذلك كله يقول اللهم إني أسألك من كل خير سألك من محمد نبيك ورسولك ﷺ وأهو ذاك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك ورسولك صلى الله عليه وسلم وأنت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال الترمذي حديث حسن وهذه الرواية تختلف ما قاله الشارح لأن هذه الرواية صريحة في أن الدعاء هو المصطفى ﷺ وكلام شارحنا يقتضي أن الداعي رجل غيره ويمكن الجواب بأن الواقعة تعددت انظر القاسمي (قوله ما أخرنا من الطاعات) قال شيخنا الأمير في أن تأخير الطاعة مندرج فيما قدمه من المعاصي فالأحسن أن المراد ما أخرنا من المعاصي أيضا بحيث لا يقع إلا مفعولا أيضا انتهى (قوله ولا نعلمه من أنفسنا) فان قلت الذي لم نعلمه رفعت عنا المؤاخذه فكيف يطلب غفرانها فجواب أن ذلك فيما قدمه سببه فصار يؤخذ به باعتبار سببه فصاحب الغفران وفي قول الشارح ولا نعلمه الخ إشارة إلى أن أفضل التفضل في كلام المصنف ليس على ما به ومن ليست جارة للفضل عليه بل لا بد أن يقول أعلم منك المودعة وهذا غير متعين أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله في الدنيا) المراد بها ما قابل الآخرة وعمر الدنيا سبعة آلاف سنة كما ذكره بعضهم (قوله وقيل هي الزوجة الحسنة) أي خلقا راقعا

سألك ، إلى آخره (اللهم اغفر لنا ما قدمنا) من الذنوب (و) اغفر لنا (ما أخرنا) من الطاعات عن أوقاتها (و) اغفر لنا (ما أسررنا) أي أخفينا من المعاصي (و) اغفر لنا (ما أعلننا) أي أظهرنا من المعاصي (و) اغفر لنا (ما أنت أعلم به منا) ولا نعلمه من أنفسنا (وبينا آتنا في الدنيا حسنة) قيل هي العلم وقيل هي المال الحلال وقيل هي الزوجة الحسنة

(قوله وقيل هي العافية) وقيل اتباع الأول وقيل هي العبادة وقيل هي سعة المال وقيل هي العمل مع الإخلاص وقيل هي الفتاة وقيل هي اتباع السنة (قوله ونقل عن بعضهم) هو الذي خذ زروق (قوله) خيانة (قول) منها أن المراد بالحسنة في الآخرة الفطر إلى وجه الله الكريم وقيل ثواب الإخلاص وقيل مراعاة النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة وقيل هي الجوارح التي انظر إليها خبيث (قوله) أحسنها العافية في الدارين (قال) الأجهوري ولو فُتحت الحسنة في الدنيا بخير الدنيا والحسنة في الآخرة بخير الآخرة لم يبعد انتهى (قوله) بأن يجعل الخ (يعني) فتنه المات عظيمة وأعظمها غائمة السوء والعياذ بالله تعالى (قوله) وأعظمها غائمة السوء (يعني) فتنه المات عظيمة وأعظمها غائمة السوء والعياذ بالله تعالى (قوله) بعضهم والأسباب المتضمنة لسوء الخاتمة والعياذ بالله أربعة الهان بالصلاة وشرب الخمر وعقوق الوالدين وإيذاء المسلمين (قوله) لأن الشيطان الخ (قال) بعضهم وأكثر ما يأتي للؤمن بقرعة خضراء فيها ماء بارد وهو في كرب شديد وكبد قد احترق من العطش فيأتيه الشيطان بقرعة فيها ماء فيقول المؤمن اسقيني ولم يعلم أنه الشيطان فيقول له قل كذا وكذا حتى أسقيك ويتحول من جبة إلى جمة أخرى ويريه الماء فان كان من أهل السعادة نزل عليه جبريل فيهرى إبليس وحيتاء يتيمم بالماء لتقدم جبريل عليه السلام بالرحمة والبشرى وحكى أن أبان ذكر يا الزاهد ما حضرنه الوفاة خل عليه صديق له ولقته الشهادة فلم يتشهد وأعرض عنه بوجهه فلغته الثانية فلم يجبه فلغته الثالثة فقال لا أقول فيكي صدقه حتى غشي عليه فلما كان بعد ساعة فتح عينيه فقال له عن ذلك فقال له أنا في إبليس اللعين بئر من ماء ووقف عن يميني وحرك الشرية وقال لي احتاج الماء قلت نعم فقال لي قل عيسى بن الله حتى أسقيك فأعرضت عنه فأنا في من قبل رجل وقال لي كذلك فأعرضت عنه في الثالثة فقلت له لا أقول ف ضرب القدح على الأرض فكسره وولى هاربا وأنا أول شهداء لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ثم شق فأتى روحه الله فنسأل الله تعالى بنبية الكريم أن يحفظنا من الشيطان الرجيم ويختم لنا باب السعادة أجمعين (قوله) ملكا (قال) بعضهم هو جبرائيل (قوله) أي سؤال المسلمين (أي منكرو ونكير وقيل ميسر ويشير للؤمنين ومنكر نكير للكافرين والسؤال مرة واحدة وقيل يسأل المؤمن سبعة أيام والكافر أربعين يوما صاحباً ومنكر السؤال مبتدع وليس بكافر والسؤال للجسد والروح معاً كما عليه الجمهور والمشهور أن السؤال باللسان العربي وقيل بالسر ياتي وقيل كل شخص يسأل بلغته أقوال وفي الخبر والقبول منازل الآخرة فان نجاهته فابعد أيسر منه وإن لم ينجاه فابعد أشد منه ، رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم في مستدركه يسأل من كل السباع أو الذئاب أو النور أو الطيور حين يستقر في جوفها وكذا يسأل من غرق أو من حرق أو ذرى في الهواء أو ما من جعل في تابوت وشبهه أو ما لأجل نقله إلى محل آخر فإنه لا يسأل إلا بعد دفنه والأطفال لا يسألون على الخنك كما قال السيوطي وقيل يسألون ويلهون الجواب والماجن فقد جزم الحافظ السيوطي بأنهم يسألون لتكليفهم (فائدة) سؤال القبر من خصوصيات هذه الأمة كما قال ابن عبد البر وقيل كان في الأمم السابقة قال الجلال السيوطي في منظومته :

خص نبي الله فيما قد ذكر بأنه يسأل عنه من قبر

ولم يكن ذا نبي قبيله أبان رب العرش فيه قبيله

إلى آخر ما قال فراجعه (قوله) لأن الشهيد لا يسأل) ومثله في عدم السؤال المرابط والمريض ببدء إسهال واستنفاذ والميت بالطاعون أو في زمنه ولو يغيره صابر واعتباط من واطب على تبارك الملك أو السجدة كل ليلة ومن يقرأ سورة الإخلاص في مرضه الذي يموت فيه ومن مات يوم الجمعة أو ليلة (قوله) بالخاء المهملة (أي) لأنه يمسح الأرض في مدة يسيرة وهي أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كعشر ويوم كجمعة وبقية

وقيل هي العافية (وفي الآخرة حسنة) هي الجنة إجماعاً نقله أبو الحسن عن ابن ناجي ثم نقل عن الفاكهاني أن الحسنة خمسمائة قول الحسنة في الدارين هي العافية ونقل عن بعضهم أن في تفسير الحسنة خمسمائة قول أحسنها العافية في الدارين (وقتا عذاب النار) بأن يجعل بيننا وبينها وقاية بعدنا عنها (وأعوذ) أي أعصم (بك من فتنة الحيا) وهي الكفر والعصيان أو المال وقيل كل ما يشغل عن ذكر الله فهو فتنة الحيا (والمات) وأعظمها غائمة السوء أعاذنا الله منها عنه وكرمه آمين لأن الشيطان يأتي الإنسان عند خروجه وروحه على صفة من تقدم موته من أقاربه فيقول له قد سبقك إلى الآخرة فأحسن الأدب دين كذا غير دين الإسلام فنت عليه ويكون لك ما كان لي من الخير فتخير الميت فن أراد الله بآية بئس إليه ملكاً يطرده عنه تسأل الله أن ينجينا من كبده (و) أعوذ بك (من فتنة القبر) أي سؤال المسلمين بأن ترزقنا الشهادة عند الموت فنسلم من سؤالها لأن الشهيد لا يسأل (و) أعوذ بك (من فتنة المسيح) بالخاء المهملة

أيامه كما يأمنا كما ورد في الحديث أولانه مسوح العين اليسرى لأن عينه اليسرى عوراء وعينه الأخرى عروجة بالدم وهو الأخرى له وله شاربان وطوله ثمانون ذراعاً وعرض ما بين منكبيه ثلاثون ذراعاً وطول جبهة ذراعاً وفيها ثمن منسكس آخره يخرج منه الحيات وشعر رأسه كأنه أغصان شجرة وله بدان طولتان يتناول السحاب بيده ويأخذ السمك من فخر البحر ويشويه في الشمس ويخوض البحر الملح إلى كعبه وتطوى له الأرض ذكره بعضهم ويدخل كل البلاد إلا مكة والمدينة وببيت المقدس لقيام الملائكة بأبوابها مكتوب بين عينيه كافر يرويه كل مسلم ولو أميا (قوله على الصحيح) وقابل الصحيح أنه بالخاء المعجمة أي المسوخ أي مفرق بينه وبين مسيح الهدى الذي هو سيدنا عيسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (قوله لأنه يدعى الربوبية) أي يدعى أنه إله ويدعو الناس إلى الإيمان به فيقول للخصم إن أحييت لك أباك وأمك أشهد أني ربك فيقول نعم فيمثل له شيطانان في صورة آدميه وأمه فيقولان له يا بني أنبه فإنك لو لم تكن إله إلا فإله السعادة لعبدك بتبعه والإفلال بعضهم إن مع الدجال ملكين أحدهما عن يمينه والأخر عن يساره فيقول ألت ربكم أحيى وأمت فيقول أحدهما كذبت فلا يسمعه أحد من الناس إلا صاحبه ويقول الآخر صدقت فيسمعه الناس فيظنون أنه صدق الدجال فذلك فتنه (قوله والارزاق تبعه) أي فيأمر السماء أن تمطر تمطر فيأمر الناس ويأمر الأرض أن تثبت فثبتت وقيل خروجه ثلاث سنين أول سنة تمسك السماء ثلث قطرها والأرض ثلث نباتها والسنة الثانية يسكان الثمنين والسنة الثالثة يسكان جميع ما فيها من القنطريث والنبات ويعيش الناس في زمنه بالتهليل والتكبير والتسبيح والتحميد ويجري ذلك منهم بحرى الطعام وله حارب ركبته عرض ما بين أذنيه أربعون ذراعاً تظل إحدى أذنيه سبعين رجلاً وخطوته مسيرة ثلاثة أيام ويضع على ظهره منبراً من نحاس فيقعد عليه ومعه جنة ونار فثاره جنة فن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً وجنته نار من دخلها احترق قال معمر بلغني أن الدجال يقتل الخضر عليه السلام ينشره بالمشارق قطعين ويمشي الدجال بينهما ثم يقول له لم فيستوى قائماً ثم يقول أنؤمن فيقول له الخضر ما زدتك فيك إلا البصيرة ثم يقول الخضر أيها الناس إنه لا يقتل بعدى أحداً فيأخذه الدجال ليذبحه فيجعل الله ما بين رأسه إلى ترقوته نحاساً فلا يستطيع أن يذبحه فيأخذه بيده ورجليه ويطرحه في نار ف يظن الناس أنه قد فقه في النار وإنما ألقى في الجنة قال صلى الله عليه وسلم وهذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين (قوله أي الكذاب) لأنه يفتي الحق بالباطل ويدعى الربوبية وأي كذب أعظم من هذا (قوله مسيح البركة وهو سيدنا عيسى) وسمى مسيحاً لأنه ما مسح على ذي عاهة إلا برى. بإذن الله تعالى وهو الآن في السماء لا يأكل ولا يشرب كالملأكة كما ذكره سيدي محمد الزرقاني وينزل آخر الزمان فيقتل الدجال (قوله ابن مريم) قال بعضهم مريم اسم أعجب معناه بالعرية أم الله وهي من ذرية سيدنا سليمان ولما رفع عيسى إلى السماء كان عمرها ثلاثاً وخمسين سنة وبقيت بعد ذلك خمس سنين وليست بنبية على الصحيح (قوله بعد تكبيرة الإحرام الخ) وأما الدعاء قبل تكبيرة الإحرام وبعد الإقامة فليس بمكروه وهو المسمى بدعاء التوجه فقد نص ابن رشد على أنه أحسن (قوله وأجاز بعضهم) أي على سبيل الذنب (قوله بعضهم) هو ابن عبد السلام وما قاله خلاف المشهور (قوله سبحانك الخ) فإن قلت ليس هذا الدعاء اصطلاحياً فلا تحسن المقابلة فالجواب أن غير الدعاء من الفواصل كالدعاء أوعده دعاء باعتبار قوله تعالى وإن شكرتم لأزيدنكم فكأنه داع بالزيادة كما في حاشية شيخنا الأمير (قوله سبحانك اللهم وبحمدك) أي أزهك يا الله عن كل نقص والحال أن تزيه لي بسبب توفيقك لي. قالوا وحالية والياء سلبية. والمراد من الحمد التوفيق والإعانة على التسبيح (قوله وتبارك اسمك) أي تعظم اسمك انظر الحاشية (قوله وتعالى جندك)

على الصحيح وهي فتنة عظيمة حتى لنا الاستعاذة منها لأنه يدعى الربوبية والارزاق تبعه (الدجال) أي الكذاب وخرج بقوله الدجال مسيح البركة وهو عيسى ابن مريم صلوات الله وسلامه عليه (و) أعوذ بك (من عذاب النار وسوء المصير) أي سوء المنقلب، ولما أنهى الكلام على الفضائل شرع يتكلم على المكرهات. فقال (وأما مكرهات الصلاة) فالدعاء بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة على المشهور وأجاز بعضهم أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا إله غيرك ولا يربص بعد التكبير وقبل القراءة لأنه إذا ذكر الدعاء فلا معنى للربص (و) يكره (الدعاء في أثناء الفاتحة) أثناء (السورة و)

الجذ العظيمة جذ ربنا . أى عظمته من جد فلان فى عينى إذا عظم ، ومنه قوله عز وجل ، وأنه تعالى جد ربنا ، والمعنى تعالىت يا الله عن صاحبة والولد وكل ما لا يليق بعظمتك (قوله) وكذا بعد الفاتحة (ما قاله الشارح من كراهة الدعاء بعد الفاتحة تبع فيه المختصر ودرج عليه الشيخ فى الحاشية هنا وقال فى حاشية الخرشى ما ذكره المصنف من كراهة يخالف ما فى الطراز فقد قال فيه ويدعو بعد الفراغ من الفاتحة إن أحب قبل السورة وقد دعا الصالحون انتهى قال الخطاب وهو الظاهر ومثله فى شرح التلبساتى على الجلاب فإنه ذكر أن الدعاء بعد الفاتحة وقبل السورة مباح وليس بمكروه وكذا فى أثناء السورة فى النافلة وكذا بعد السورة وقبل الركوع وبعد الرفع من الركوع انتهى كلام حاشية الخرشى (فائدة) إذا مر ذكر التلبس صلى الله عليه وسلم فى قراءة إمام فلا بأس للأمام أن يصلى عليه وكذا إذا مر ذكر الجنة أو النار فلا بأس أن يسأل الله تعالى الجنة ويستعذ به من النار ويكره ذلك المرة بعد المرة وصلاته صحيحة ولا كراهة وكذلك قوله عند قوله تعالى ، وأليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ، بلى إنه على كل شئ قدير وما أشبه ذلك وكذا قول المأموم عند قراءة الإمام ، قل هو الله أحد ، إلى آخر السورة الله كذلك كذا فى المسائل الملقوطة وكلام الخطاب بقيد اعتناذ فاستثنى ذلك من قوله أو أثناء السورة كفى الحاشية وكبير الخرشى والسكندرى وغيرهم (قوله) والدعاء فى الركوع (وأما الدعاء قبل الركوع وفى حال الرفع من الركوع فلا يكره بل هو جائز والدعاء بين السجدة مستحب كاستحب بعد التشهد الأخير (فنييه) إذا دعا بحرم فإن صلته لا تبيطل على الظاهر كفى حاشية الخرشى خلافا للزرقانى (قوله والبسط) أى (لا يجلس فى المسجد فلا كراهة إذا كان فى الصف الأول . والحاصل أن المعتد أنه إذا كان فى الصف الأول فليس مكروها مطلقا سواء كان من الواقف أو من غيره أو من ريع الواقف أو من غير الواقف أو من غيره مطلقا كان من الواقف أو من غيره أو من ريع الواقف نقله شيخنا عن الشيخ فى تقريره على الخرشى (قوله وشبهها) أى كالمدليل لا لحر أو برد قوله ما فيه رفاهية) أى ما لم يكن حريرا فيحرم (قوله ولحديث يارباح الخ) أى ولأنه عليه الصلاة والسلام سجد على الأرض وفيها أثر مطر وأصبح على جهته الشريفة أثر الماء والطين (قوله بخلاف الحصر) أى إذا كانت من حلفاء أو من دوم فإنه لا يكره السجود عليها لعدم رفاهيتها لكن تركها أولى لأنه أقرب للتقوى (قوله فرش المساجد بالحصر من البضع) أى المباحة ولكن تركها أولى وكذا فرشها بالبسط من البضع المباح ولو تركها أولى ولذا لم يفرش المسجدان الشريفان إلا بالزمل ولم يفرشها بحصر ولا غيرها فلو كان فرشها مستحباً لفرشها بأحسن الفرش (فائدة) تكره الصلاة فى المساجد المبنية بالمال الحرام كفى حاشية الخرشى وكذا تكره الصلاة فى البيوت والحوائث المبنية بالمال الحرام كفى حاشية الخرشى أيضا ويكره أيضا قتل القملة والبرغوث والبعوض والذباب والبق فى المسجد ولو فى الصلاة والمعتدان ميتة القملة نجسة وأن طرح قشرها فى المسجد حرام وأما قتلها خارج المسجد فجائز ولحسن قتلها وإلقاؤها فى النار والماء مكروه والماء أخف فإن كان لضرورة فلا كراهة ، فإن ألقاها فى النار مع كون الضرورة تزول بالماء فهل يكره أو خلاف الأولى فإن لم تزل إلا بالنار فلا كراهة وأما ما رحمنا فى المسجد حية حرام ولو كان فى غير صلاة وليصرها فى طرف ثوبه وأما طرحها خارج المسجد فجائز لكنه مشكل وأما طرح البرغوث والبق ونحوه فى المسجد حرام وأما رمى قشر البرغوث ونحوه فى المسجد حرام لأن من منه تقدير ولا يفيكره أفاد جميع ذلك الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله ومن المكروه) أى المكروه على اليدين فى الفرض وأما التفل بخلاف الأولى وهل كراهته فى الفرض للاعتناء أو خيفة اعتقاد وجوبه أو إظهار خشوع أو إيلات ثلاثة والأول أقوى وإذا كان خالى الذهن فيحمل على السنة

كذا (وبعد الفاتحة (و يكره (الدعاء فى الركوع) كما تقدم لقوله صلى الله عليه وسلم ، أما الركوع ففضوا فيه الرب وأما السجود فأكثروا فيه من الدعاء ، (و يكره (الدعاء بعد التشهد الأول (و يكره (الدعاء بعد سلام الإمام) فإذا سلم الإمام سلم المأموم عقبه ولا يشغل بدعاء التشهد ولا بغيره (و يكره (السجود على الثياب والبسط وشبهها ما فيه رفاهية) لما فى الخشوع الذى هو مطلوب فى الصلاة ولحديث يارباح عفر وجهك بالتراب ، لأنه يستحب مباشرة الأرض بيده ووجهه لأنها أشرف الأجزاء وسواء كان لا يسا للثياب أو لا خلافا للشافعى فى قوله بالبطان إذا سجد على ثوب متصل به بخلاف الحصر فإنه لا يكره السجود عليها ولكن تركها أولى قال أبو طالب المحكى فرش المساجد بالحصر من البضع والسجود على الأرض أفضل لما فيه من التواضع (ومن المكروه السجود على كود عمامته) ينتج الكاف وسكون الوار

وهي طائفتها المشدودة على الجبهة قال في التوضيح عن المازري هذا فيما يشد على (١٢١) الجبهة لانها برزعتها حتى يمنع لصونها

بالارض فان ذلك لا يجري اتفاقاً (و) يكره (السجود على طرف كنه أو) على طرف (ردائه) وكذلك كل ما هو لا يس له إلا أن يسجد على شيء من ذلك لانتفاء حر أو برد فلا يكره ، ويكره له السجود على شيء من كونهما داخلتي كيه (أو) تكبره (القراءة في الركوع والسجود لقوله صلى الله عليه وسلم نهيت أن أقرأ أركعا أو ساجدا ، (و) يكره الدعاء بالحجبة للقادر على العربية) هذا في الصلاة وأما في غيرها فجاز إذا كانت يفهم معنى ما يقول (و) يكره الالتفات في الصلاة بلا حاجة) مالم يستدر القبله فان استدبر القبله بجميع بدنه بطلت صلاته (و) يكره (تشبيك أصابعه) في الصلاة وأما في غيرها فجاز (و) يكره (فرقتها) في الصلاة أيضا وقال مالك في العتية لا يعجبني فرقة الأصابع في الصلاة ولا في غيرها لافي المسجد ولا في غيره وقال ابن القاسم في الصلاة أو في المسجد لا في غيره (و) يكره (وضع يديه على خصرته)

لأنه ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قبض يديه في الصلاة والحاصل أنه إذا قصد السنة فهو مستحب وكذا إذا كان خالي الذهن وإذا قصد الاعتدال فيكره وإذا قصد السنة والاعتدال فلا كراهة أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله وهي طائفتها المشدودة) أي الملاصقة للجبهة وهذا إذا كان قدر الطائفتين وإن كان كشيئا أعاد في الوقت قال الشيخ في حاشية الخرشي والطائفتان ثنية طاعة وهي أن يأخذ شاشا ويثنيه مرارا ويضع اثنتين فيها طائفتان ولا إعادة فإن كان أكثر من طائفتين فيعيد في الوقت إن كانت مشدودة على الجبهة وإلا بطلت انتهى وقرره شيخنا أيضا (قوله عن المازري) هو أبو عبد الله محمد بن علي نسبة لمازربفتح الزاوي وكسرهما مدينة في جزيرة صقلية له تأليف كثيرة منها شرح مسلم وكانت له البدالعليا في الطب أخذ عن اللخمي وعبد الحيدن الصائغ وغيرهما وأخذ عنه بالإجازة القاضي عياض مات سنة ست وثلاثين وخمسة (قوله للقادر) مفهومه عدم كراهة الدعاء بها للعاجز عن العربية في الصلاة (قوله وأما في غيرها فجاز) أي إذا كان في غير المسجد وإلا فيكره كقطع كلام بها فيه للقادر على العربية (نفيه) قال الشيخ في حاشية الخرشي الحلف لا ينعقد إلا إذا كان بالعربية انتهى (قوله ويكره بالالتفات) ومنه رفع البصر إلى السماء فقد نص سند وغيره على كراهته في الصلاة لكن قيده ابن عرفة بما إذا لم يرفعه للاعتدال وإلا فلا بأس به (قوله في الصلاة) أي لأن الالتفات في الصلاة اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كما في الخبر وروى أبو داود وغيره لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في الصلاة مالم يلتفت فإذا التفت انصرف عنه ، وورد أيضا أما يتخشى العبد الذي يلتفت في صلاته أن لا يرجع إليه بصره ، وعن أبي هريرة ، ما لفتت عبيد في صلاته قط إلا قال الله تعالى له أنا أخيرك ما لفتت إليه ، (قوله بلا حاجة) أما إذا كان حاجة فلا كراهة بل هو جاز (قوله بجميع بدنه) وكذا الالتفات ببعض بدنه في القبلة التي يضر فيها الانحراف اليسير كالمصلي للكبيرة فإن صلاته تبطل متى خرج عن سمتها بوجهه أو بشيء من بدنه ولو أصعبا على المعتمد ولو بقيت رجلاه وبقي جسدهما (قوله وتشبيك أصابعه و فرقتها) المعتمد أن الكراهة في كل منهما خاصة بالصلاة ولو في غير المسجد ولا يكره ما ذكر في المسجد في غير الصلاة بل هو خلاف الأول فقط فالفرقة أو التشبيك في المسجد خلاف الأول فقط على الاعتماد كما قرره شيخنا وكلام القاتني ضعيف فراجع الحاشية تنقف عليه (قوله وأما في غيرها فجاز) أي ولو في المسجد وقد شبك رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد كما في حديث ذي الدين إلا أن يقال إنه بيان للجواز فلا يثبت أنه خلاف الأول كما في حاشية الخرشي (قوله وقال مالك في العتية) هذا ضعيف والمعتمد ما تقدم (قوله وهو الجلوس على صدور القدمين) المراد بصدور القدمين قدر خمسة قرايط من ظهور القدمين من ناحية أصابع الرجلين ملاصقا للأرض وتكون الأليتان على عتب القدمين فيكون في القدمين بعض ارتفاع حائل بين الأليتين وبين الأرض أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا (قوله وقيل هو أن يجلس على أليته ناصبا غنذه كالكلب) التفسير الأول للإمام مالك وهذا التفسير الثاني لأبي عبيدة وهو أصل حقيقة الإلقاء لكن قالوا الإلقاء بهذا المعنى حرام لكنه لا يبطل الصلاة على المعتمد وأما الإلقاء بالمعنى الأول ففكره فقط وكذا يكره جلوسه على القدمين وظهورهما للأرض وجلسه بينهما وأليتهما على الأرض وظهورهما للأرض أيضا وجلسه بينهما وأليتهما على الأرض وقيل هو أن يجلس على أليته ناصبا غنذه كالكلب (و) يكره (تفريض عتيقه) لثلاث يوم أنه مطلوب فيها أو لظهور الخشوع وليس بخاشع

(١٦ - حاشية الصفحي) انتهى عن ذلك (و) يكره (إقاعوه) وهو الجلوس على صدور القدمين وقيل هو أن يجلس على أليته ناصبا غنذه كالكلب (و) يكره (تفريض عتيقه) لثلاث يوم أنه مطلوب فيها أو لظهور الخشوع وليس بخاشع

أوما يشغله عن الصلاة ويكره أيضا رفع بصره إلى السماء بلا اعتبار أماله فلا بأس به كما تقدم ولا يلحقه الوعيد ويكره أيضا النظر إلى موضع سجوده في قيامه بل يضع بصره أمامه (قوله ووضع قدمه على الأخرى) أي إلى الأطول قيام وشبهه فلو وقف عليها معا واعتد تارة على هذه وتارة على هذه فلا بأس به وكذا يكره وضعهما على ساقه (قوله ويكره الصفد) بالصاد المهملة بعدها هاء ثم حال مهمة هذا هو الصواب كما قاله الشيخ في حاشية الحرثي وقرره شيخنا خلافا لقوله في الحاشية هنا تبعا للزرقاني إنه بالنون فإنه خطأ كما في حاشية الحرثي (وهو أن يقرن بين وجليه) وهو بمعنى قول غيره وهو ضم القدمين كالقيد (قوله وتفكر بأمر ديني) ولا تبطل به الصلاة إن لم يشغله فإن شغله بأن صار لا يدري ما صلى أثلاثا أو أربعاً أو واحدة أبطأ أمالوشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فينبغي على الأقل ولا تبطل صلاته على المعتمد فإن لم يكن التفكر دينياً بل كان أخروياً فإن كان غير متعلق بالصلاة فلا كراهة ما لم يشغله فإن أشغله بحيث لا يدري أصل ثلاثاً أو أربعاً أو واحدة بطلت أماناً شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فينبغي على الأقل وأما إن كان آخر ويأشغل بالصلاة فلا كراهة أيضاً ولو أشغله وصار لا يدري ما صلى فينبغي على الأقل فإن شك هل صلى واحدة أو أكثر يني على واحد وإن شك هل واحدة أو أكثر أو أقل من واحدة فينبغي على الإحرام أقاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الحرثي ومن تقرير شيخنا (قوله وعيب بليغته) أي أو غيرها من خاتم ونحوه وليس معه تحويل خاتمته من أصبع لأخرى لعدد الركعات خوف السهو لأنه لإصلاح الصلاة فلا كراهة فيه وكذا عدد الآي على أصابعه لا يكره ويكره أيضاً أن يروح على نفسه بأكامه كإني الحاشية هنا وظاهرها سواء كان في الفرض أو في النفل وكلام الأجهوري يفيد أن الكراهة خاصة بالفرض ونصه قال ابن القاسم كره مالك أن يروح على نفسه في المكتوبة وخففه في النافلة ويكره الترويح بالمرأوح في المسجد انتهى وكذا يكره تشمير الأكام وضم الشعر لأجل الصلاة لما فيه من ترك الخشوع فإن فعل ذلك لشغل عرض له ثم أراد الصلاة وهو على تلك الحالة فلا كراهة (قوله في البسمة) مصدر قياسي لبسمل إذا قال بسم الله فقط كما في الصحاح أو قال بسم الله الرحمن الرحيم على ما في البيضاوي وحواشيه وقال ابن هشام البسمة لغة قول بسم الله واصطلاحاً نفس بسم الله الرحمن الرحيم. وأما إن لفظ بسملة من قبيل النحت وهو أن يأخذ من الكلمتين مثلاً كلمة ووقع منه في القرآن وإذا القبور بعثت على ما تاله الزمخشري وغيره من أنه مركب من بعث وأثير أي بعث موتاه وأثير ترابها والكلمات المنحوتة الواردة عن العرب كثيرة منها لبسمل قال الشاعر :

لقد بسملت ليلي غداة لقيتها فياجز ذلك الحديث المبسمل

ومنها هلل إذا قال لاله إلا الله ومنها جمل إذا قيل حي على الصلاة حي على الفلاح ومنها حوّل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله منها غير ذلك وقد استعمل النحت في الخط كثيراً ككتابه حينئذ جاء مفردة وإلى آخره النح وانهى تارة اه وتارة ه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم إلا أنه ينبغي اجتناب الأشعرين وإن أكثر من الأعاجم فأخذ من ذلك (قوله السكراة الخ) محل السكراة إذا اعتقد أن الصلاة لا تصح بتركها ولم يقصد الخروج من الخلاف فإن قصد لم يكره والحاصل أن الصور مستلزمة ما إن لاحظ الفرض أو النفل أو لانية له في كل إما أن يقصد الخروج من خلاف الإمام الشافعي أم لا فإن لاحظ الفرض كرهه مطلقاً وكذا النفل وإن لم يقصد فرضاً ولا نفلان قصد الخروج من الخلاف ندب وإلا كرهه أفاده الشيخ في تقريره على الحرثي وقرره شيخنا وكلام الحاشية هنا ضعيف فراجعها

(و) يكره (وضع قدمه على الأخرى) لأنه من العيب ويكره الصفد وهو أن يقرن بين وجليه وكذا يكره أن يرفع رجلاً ويعتمد على الأخرى (و) يكره له (تفكر بأمر ديني) (و) يكره له (عيب بليغته) لما فاتته الخشوع (و) يكره له (حل شيء بكمه) لثلا يشغله عن الصلاة (و) كذا وضع شيء (في فمه) والمشهور في البسمة والنحو ذلك كراهة في الفريضة

وحرمة الله على النار أي فبركتها يوقه الله تعالى للتوبة من الكبائر أو يحصل له محض العفو انتهى
 (قوله عبادته اثنتي عشرة سنة) أي من عبادة بني إسرائيل كما قرره شيخنا البيل ومثله في التفرادى وقال
 شيخنا الأمير قوله عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة أي ليس فيها هذه السن ولا ما يفوقها أو ما يساويها
 انتهى (قوله زبد البحر) أي رغوته التي تلعو على وجهه عند مجيئه . وأعلم أن هذه الأعداد الواردة
 في تلك الأحاديث ليست للتحديد بحيث تكون الزيادة عليها أو النقصان عنها مفوتة لما تأكد من
 طلب التوافل في هذه الأوقات أو تكون مكرهة أو خلاف الأولى بل الفضل الخاص المترتب عليها من
 تحريم الجسد على النار وغير ذلك كما في الحاشية وغيرها (قوله لما قيل الخ) أي ولما رواه ابن ماجه
 في صحيحه . ومن صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة بنى الله بيتا في الجنة . وسئل عليه السلام عن قوله :
 وتجا في جنوم من المضاجع ، فقال : الصلاة بين العشاءين ، ثم قال : عليكم بالصلاة بين العشاءين ، الحديث
 والأفضل فصل التوافل البعدية عن الصلاة ولو بد كر ما ورد أن التوافل جارية لنقصان الفرائض أي
 لتكميل ما عسى أن يكون نقصا ويكره ملاحظة ذلك لقول ابن القاسم وابن من عمل الناس أن يتنفل
 ويقول أخاف أن تنقص من الفرائض وما سمعت أحدا من أهل العلم يفعله أو الأفضل أن يكون النفل مثنى مثنى
 في ليل أو نهار وقبلها أو بعدها فلو صلى ركعتين وقام ساهبا إلى ثالثة فإن ترك قبل رفع رأسه من ركوعها
 رجع للجوس وقشهد وسلم وسجد بعد السلام وإن لم يتذكر إلا بعد رفعه من ركوعها تمدى وأتى
 بركعة وسجد قبل السلام لنقص السلام بعد ركعتين وأما لو نوى النفل أو بعبادته أن يسلم من ركعتين وإذا
 أنهده وقد نواه أو بعبادته فإن كان قبل عقد الثالثة قضاء ركعتين وإن كان بعد عقده قضاء أو بعبادته
 الشيخ في الحاشية هنا (قوله الأولين) أي الراجلين إلى الله بالتوبة المطيعين له (تنبيه) قال في المدخل
 ينبغي لطالب العلم المتداومة على فعل السنن والركائب وما كان منها تيمنا لفرض قبله أو بعده فإظهاره
 في المسجد أفضل من فعله في بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعله إلا في موضعين فانه كان لا يتنفل
 فهما إلا في بيته بعد الجمعة وبعد المغرب أما بعد الجمعة فثلاثا لا يكون ذريعة لأهل البعد الذين لا يرون
 صحة الجمعة إلا خلف إمام معصوم وأما بعد المغرب فشقة على الأهل لأنهم ينتظرونه في هذا الوقت للعشاء
 ويتشوقون إلى مجيئه (قوله الضحى) ورد أنها تقوم مقام قيام الليل وورد أقره وفي الضحى يسورها
 والشمس وسخاها وسودة الضحى . وقال الشعراني : من وأظب على صلاة الضحى لم يقر به شيطان
 إلا احترق وما اشتهر على السنة العوام من أن من صلاها لا يعيش له ذرية فهو كذب لأصل له وكذا ما اشتهر
 على السنة العوام من أن من فعلها ثم تركها يحصل له الضرر في نفسه وأولاده فهو باطل لأصل له بل
 هي كغيرها من التوافل إن فعلها حصل له الثواب والإفلاز وقد ورد أنه كان عليه الصلاة والسلام يصلي
 الضحى حتى يقال لا يدعها ويدعها حتى يقال لا يصليها رواه الترمذي وأقبل ركعتان وأكثرها ثمان
 وأوسطها ست من جهة الثواب لا من جهة العدد وقال شيخنا الأمير قولهم وأوسطها ست مني على
 القول بأن أكثرها اثنا عشر فهو مشهور مني على ضعف وتركه الزيادة على اثمانية إن صلاها بنية
 الضحى كذا في الحاشية وغيرها قال الباني لا تركه الزيادة على الثمانية فأنظره (قوله والتراويح) سميت
 بذلك لأنهم كانوا يطولون القيام فيها ثم يجلسون بعد كل تسليمة للاستراحة وتستحب الجماعة فيها فهي
 مستثناة من كراهة النفل جماعة ووقتها كالو ترعى للمتمد والراجح أفضلية التراويح على الاشتغال
 بالعلم غير العيني وصلاة الناس الآن لها من ثلاث وعشرين ركعة بالشفع والوتر وهو فضل يحرم الخطاب
 رضى الله عنه (قوله وهي قيام رمضان) أعلم أن التراويح لا تختص بربضان وإنما الخاص بربضان
 التأكيد فقط كافي حاشية الحرشي وورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله تبارك وتعالى

وقال صلى الله عليه وسلم
 ورحم الله امرأ صلى قبل
 العصر أربعاء ودعاؤه عليه السلام
 مقبول فمن صلى دخل فيه .
 وقال صلى الله عليه وسلم
 من صلى بعد المغرب ستا
 لم يحدث نفسه فم يسهو
 عدلن له عبادة اثنتي عشرة
 سنة . وفي رواية وغفرت
 ذنوبه وإن كانت مثل
 زبد البحر . (ويستحب
 له الزيادة في النفل بعد
 المغرب لما قيل إنها صلاة
 الأولين وأنها تنفي عن
 قيام الليل وهذا كله ليس
 بواجب وإنما هو على
 طريق الاستحباب) ثم
 عطف على المستحب فقال
 (و) كذا (يستحب الضحى)
 لأنه صلى الله عليه وسلم
 م يقوم بفعله فقال
 وهذه صلاة الأولين . وجلب
 الأحاديث الواردة في
 فضلها يخرجنا عن قصد
 الاختصار (و) يستحب
 (التراويح) وهي قيام
 ومضان ويستحب قراءة
 الحتم فيها (و) يستحب لمن
 دخل المسجد أن يصلي

تَقِي

تَقِي

ركعتين (حجّة المسجد)
قبل أن يجلس ولا تقوت
عندنا بالجلوس (و) يستحب
صلاة (الشفع وأقله
ركعتان) (و) يصلي (الوتر)
ركعة (بعده وهو) أى
الوتر (سنة مؤكدة)

عن يمين العرش موضع يسمى حظيرة القدس وهو من نور فيها ملائكة لا يحصى عددهم إلا الله تعالى
يعبدون الله عبادة لا يفترقون ساعة فإذا كان أول ليلة من شهر رمضان استأنفوا ربهم أن ينزلوا إلى
الأرض فيصلون مع جماعة المؤمنين فيأذن لهم ربهم بتبارك وتعالى فينزلون كل ليلة إلى الأرض فكل
من مسهم أو سموا وسعد سعادة لا ينفك بعدها أبداً (قوله تحية المسجد) أى تحية رب المسجد والأصل فيها
قوله عليه الصلاة والسلام : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ، والنهي على جهة
الكرهية وفي البخاري ، إذا دخل أحدكم المسجد فلا يركع ركعتين قبل أن يجلس ، أى استحباباً وأوعد
الاستحباب إذا كان يريد الجلوس وكان الوقت محل فيه النافلة وهو متوضئاً قائماً ولا يخاطب بها فوصل
ركعتين كانتا من النفل المطلق لا تحية ومن دخل في أوقات الحرمة أو الكراهة فلا يطالب بها وكذا غير
المتوضئ لا يطالب بها ومن قال سبعان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات قام مقام التحية
كما قال سيدي زروق فينبغي استماعها عند عدم الوضوء وفي أوقات النهي وله أن يصلي التحية حيث شاء
من المسجد ولو كان جلوسه في أقصى المسجد وإذا تكرر منه الدخول كفاه ركوعه الأول والمراد بالتكرار
ما زاد على الوحدة وتحصل التحية بالعرض إذا نوى الفرض والتحية أو نوى نية الفرض عنها وكذا تحصل
بالسنة والركعة ولا تحصل بصلاة الجنائز لأنها مكرهة في المسجد فكيف تكون تحية هذا هو المعتقد
فرره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير خلافاً في حاشية الخرشى من أنها تحصل بالجنائز فإنه ضعيف كما
قاله شيخنا وغيره (قوله المسجد) أى مسجد الجمعة أو غيره ما ولو المسجد النبوي ما عدا المسجد الحرام
فإن تحيته الطواف إلا من كان مكياً ولم يطلب به ولم يرد به بل دخل المسجد لصلاة أو لمساعدة البيت فحقيقته
ركعتان إن كان الوقت محل فيه النافلة وإلا جلس والمراد بالمسجد المعروف لأن المسجد لا يفتتح إلا بركعة
فلا تطلب له التحية على الظاهر كما في حاشية الخرشى خلافاً في النفاوى والسكندرية (فروع) إذا دخلت
مسجداً وفيه جماعة فلا تسلم عليهم إلا بعد أن تأتي بالتحية ومن دخل مسجد المدينة فبداً بالتحية قبل السلام
على المصطفى ﷺ أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله ولا تقوت عندنا بالجلوس) أى ولو
طال إذا كان الوقت محل فيه النافلة والجلوس قبلها مكره (قوله وأقله ركعتان) أى وأما أكثره فلا حد له
(قوله الوتر) بفتح الواو وكسرهما كافى لا يجوز ويستحب فعله آخر الليل لمن غالب عليه الانتباه
آخر الليل فإن غلب على ظنه عدم الانتباه فالأفضل تقديمه وكان الصديق يوتر أول الليل وعمر كان يوتر
آخر الليل فقال ﷺ : إن الأول أخذ بالحزم والثاني أخذ بالهزم ، انتهى فإن استمرى الأمران
عنده فالأفضل تأخيرهما كما في الرسالة واعتدله الشيخ في حاشية الخرشى خلافاً للختصر وأعلم أنه يجوز
التفعل بعد الوتر ويستحب فصل عادى ولا يبيده إن صلى بعده نافلة تقديمه للهى المأخوذ من حديث
ولا وتران في ليلة ، على حديث راجعوا آخر هاتيك من الليل وترأ ، عند تعارضهما فإن قصد أن يجعل الوتر
وسط النفل فبمسح أصابعه شيخنا الأمير ويستحب الفصل بين الشفيع والوتر بسلام ذكره وصاحبنا
أفتدى بخفي فبعبه ولا يفصل بسلام فإن عا نسي وسلم فلا تبطل صلاته بل هى صحيحة مراعاة لقول أشيب
يسلم من أفتدى بواصل أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره بعض شيوخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير
فان علم قبل الدخول معه بأنه واصل فيتوى بالاوليين الشفيع وبالثالثة الوتر ولا تضر هذه النية المخالفة
لنية إمامه فلو علم في الأثناء بحدث نية الوردون تطلق فلوا أدركه الثانية جعلها أول الشفيع والآخره
الوتر ثم يأتي بركعة بعد فراغ الإمام ويجعلها آخر الشفيع وهذا يلغز فيقال لتاوتر بين ركعتي شفع فلو
أدركه في الأخيرة فيجعلها الوتر فيأتي بعد سلامه بركعتي الشفيع وهذا يلغز فيقال وتر قبل شفع أفاده
الشيخ في حاشية الخرشى وغيره وهو ما عليه أهل المنهبة قال شيخنا الأمير وقد يقال إنه يدخل بنية الشفيع

(فرج) إذا صلى المسافر العشاء بالأرض ونيتة الوحيل والتقل على العا به قاستحب له في المدو به ان
 نره على الأرض ثم يتنفل على دابته ولو عقب الو تر ويلز بها فيقال انارجل صلى الو تر قبل الشفع
 مقتدا بواصل أفاده الشيخ في حاشية الخرشى واعلم أنهم ذكروا أن وقت الو تر الاختيارى ابتداءه
 العشاء الضحيحة المؤداة بعدمسب الشفق وانتهاءه طلوع الفجر وابتداء ضروريه من طلوع الفجر
 أو صلاة الصبح ثم إنهم جعلوا من حل النافلة للزوال وقت قضاء الفجر فان قلت هاجعلوا من حل النافلة
 ل ضروريه بالفجر أو جعلوا من طلوع الفجر إلى صلاة الصبح قضاء للزوال فوجه التفرقة قلت لعل وجه
 قه أن الشأن عدم الفصل بين الضرورى والمختار وحل النافلة قد يتأخر عن صلاة الصبح أفاده شيخنا
 بر (قوله كالعبدن) أى سنة فى حق من يؤمر بالجمعة وجوباً إلا الحاج فلا تسن له ولا تندب وأما المرأة
 والصبي والمخافر فلتستحب في حقهم والعبدان ثلثية عيد من العود سعى بذلك لأن الله تعالى يعيد
 نرحم الضرورى على عباده لأنه يقال فيه للؤمنين إذا خرجوا إلى صلاة العيد عودوا إلى منازلهم
 والكم كالمؤمنين في الحديث وصفة صلاة العيد وكتمان بغير أذان ولا إقامة ويكره في الأولى بعد تكبيرة
 برامست تكبيرة ويكره في الثانية خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام واختلف في مشروعية الزائد
 كبيرة الصلاة فقل إنه أمر تعبدى وقيل معلل عليه فقيل سببه أن الحسن والحسين رضي الله عنهما
 أبا اكلام فرج بهما رسول الله ﷺ إلى المصلى فلما كبر ﷺ كبراهه فكرر عليه الصلاة
 ملام التكبيرة لينطق بالكلام فتابعه في الأولى سبعا وفي الثانية ستا وقيل غير ذلك ولا
 حبر رفع اليدين في شيء من التكبير إلا في تكبيرة الاحرام وكل تكبيرة سنة مؤكدة إلا لتكبيرة
 مرار وأول وقتها من حل النافلة وآخره إلى الزوال ويستحب أن يقرأ فيها جهر ألسبح اسم ربك
 على والشمس ونحوها ويستحب لها خطبتان بعد الصلاة ويستحب جلوسه أول الأولى
 ما وقياهما لها أو افتتاحهما بالتكبير وتقصيرهما والجهر بها والإنيصا لها أول عيد صلاها رسول الله
 ﷺ عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة قاله النراوى (قوله والكسوفين) أى كسوف الشمس
 سوك القمر في تمييزه بالكسوفين تغليب أو أنه مشى على القول بصحة استعمال الكسوف في القمر
 كره من أن صلاة خسوف القمر سنة ضعيفة والمعتمد أنه مستحب وكسوف الشمس هو ذهاب ضوئها
 وبه ما قيل أن الله تعالى إذا أراد أن يخوف العباد حجب عنهم ضوء الشمس ويرجعوا إلى الطاعة لأن هذه
 مة إذا حجبست لم يفتزع ولا يخف ثمه وقيل سببه أن الملائكة تبحر الشمس وهي تسير بسير الملائكة وفي
 امبحر إذا وقت فيه الشمس أو بعضها امتتن نورها قال ابن الماد وما يقوله المتجمون من أن الشمس إذا
 دفت في سيرها القمر حال القمر بينها وبين ضوءها فاطل لأصل له ولأدليل عليه . والأصل في صلاتها
 الصبحيين وإن الشمس والقمر لا يتكسفا نلوت أحدا ولا حيا نه ولكنهما آيتان من آيات الله يخوف
 م عباده فاذا رأيت ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم ، انتهى واعلم أن صلاة كسوف الشمس
 عين وقتها من حل النافلة للزوال وصفتها أن يكره الإحرام ثم يقرأ الفاتحة ثم نحو البقرة ثم يركع نحو
 مائتم يرفع فيقرأ آل عمران ثم يركع نحو قراءتهم ثم يرفع ثم يسجد سجدة ين طولها يقرب من طول
 كوع الثاني ثم يقوم فيقرأ النساء مسرعا بحيث يكون قيامها أقصر من قيام آل عمران ثم يركع على نحو
 قدم ثم يرفع فيقرأ المائدة ثم يركع قريمان قيامه فيها ثم يركع فيسجد سجدة ين قريمان ثم يركع الثاني

في الثاني فظاهر وأما الأول فبمعنى أن محنته متوقفة على الفاتحة هذا هو المعتمد كما في حاشية الخرشبي
ونقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشبي أيضا خلافا لما في الحاشية هنا من أن من الفاتحة سنة في القيام
الأول فإنه ضعيف كما قال شيخنا وصفة صلاة خسوف القمر ركعتان كالنوافل وهكذا حتى يتجلى غرادى
في البيوت ويكره الجميع لها واعلم أن أصل الندوية يحصل ركعتين وما زاد فهو مندوب آخر (قوله
والاستسقاء) اعلم أن صلاة الاستسقاء سنة عين في حق الذكر البالغ ولو عبدا ومستعبدة في حق الصبي
المأمور بالصلاة والمجالة وسببها عدم نيات الزرع أو عطشه بعد بروزه أو عطش آدمى أو غيره بسبب تخلف
نهر أو مطر أو عين ولو بسفينة في بحر ملح أو عذب لا يصل إلى الماء لطلب سعة فباح وهي ركعتان فقط وقرأ
فيها جهرًا بما يؤكد أو لا تذكر وفي اليوم الواحد مرتين وتذكر في الأيام إن لم يحصل المطلوب أصلاً أو
حصل دون السكامة وقتها من حل النافلة للزوال أو لا إذا نالها أو إقامة ويخرجون بذلك خشوع وسكينة
ووقار ويلبسون المحتمن من الشباب ثم بعد أن يصلوا يقوم الإمام فيخطب خطبتين بالأرض وكره على المنبر
ويترك على عصا ويندب له أن يأتي بالاستغفار بدل التكبير الذي يقال في خطبة العيد يدعو فيها بكشف
ما نزلهم ولا يدعوا لأمير لا خوف منه ثم يحول دأه فبما أخذ ما على عاتقه ألا يسر ما به من وراءه ويحصل
على عاتقه الأيمن وما على الأيسر على الأيسر فتأخذ بالتحويل حالهم من الشدة إلى الرخاء ويقفل الرجال مثله
وهم قد قد ثم يدعوا جهرًا وهو مستقبل القبلة وأمن من قرب منه على دعائه وأما من كان بعيداً عنه فيدعو
ومن دعائه **سبح الله** اللهم اسق عبادك بهيمتك وانشر رحمتك وأحيي بلدك الميتة وكان الموطأ ولا تفعل
لرفع مطر بل يدعون برفقه فيقولون اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على ثنابت الشجر وبطون الأودية
كأورد في الحديث (قوله إلا أن آكدتها الوتر) أى لأن بعض الأئمة قال بوجوبه على الأعيان وبلى
الوتر صلاة العبدن وهما في مرتبة واحدة ويلهما صلاة كسوف الشمس ثم الاستسقاء والعمره آكد
من الوتر وصلاة الجنائزة آكد من العمرة وركعتا الطواف آكد من الجنائزة أفاده الشيخ في الحاشية هنا
مع زيادة من حاشية الرسالة (قوله شرط كمال) هو المعتمد وما بعده ضعيف (قوله وثمرة الخلاف الخ) هذه
العبارة غير مناسبة والوجه أن يقال إن المندوب والمسافر يجوز له الاقتصار على الوتر مطلقاً بالضرورة وأما
غيرهما فأن قلنا أنه شرط كمال وهو المعتمد فيكره له الاقتصار على الوتر وإن قلنا إنه شرط محقق فترجم باطل
بعدد شفع وهو ضعيف أفاده شيخنا الإمام في حاشيته وفي حاشية الشيخ ما جئنا لفقظاه ثم قال الشيخ
في الحاشية والمشهور كرامة الاقتصار على الواحدة مطلقاً مقياً أو مسافراً صحيحاً أو مرضياً وقوله ظاهرهما
الثاني (أى المعتمد منها الثاني) قوله أو يجوز أن يفرق بينهما بالزمن الطويل هو المعتمد فالانصاف في
الزمن مندوب لا شرط (قوله يقرأ في الشفع) أى الذى يقع بعده الوتر لا مطلق شفع إذ لا تندب له قراءة
مخصوصة (قوله وسبح اسم ربك الأعلى الخ) أى يقرأ هذه السورة المذكورة ولو لم يكن له حزب أى يقدم معين
من القرآن يقرأه في نافلة يعجلها ليلامها والمعمد خلافاً للختصر (قوله عائشة) بالهجر لا بالأيام المكسورة
فانه لحن وهي بنت أبي بكر الصديق زوج النبي **صلى الله عليه وسلم** وهي أخته النساء مطلقاً تزوجها **صلى الله عليه وسلم**
وهي بنت سيم ودخل عليها وهي بنت تسع وقبض عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة ولم تحم حتى قاربت
سبعها وستين سنة ولم يتزوج **صلى الله عليه وسلم** بكراً غيرها (قوله لو شفع وتره ساهياً) أى تحقيقاً

بحسب المذهب في دراسة
اقتصاره على الركعة
الواحدة وإذا قلنا لا بد
من تقدم الشفع فهل
يشترط أن يخصهما بنية
أو يكتفى بأى ركعتين
قولان ظاهرهما الثاني
وهل يشترط اتصالهما
بالوتر أو يجوز أن يفرق
بينهما بالزمن الطويل
قولان ذكر ذلك كله
أبو الحسن في تحقيق
المباني (و) يستحب القراءة
في الشفع والوتر جهرًا
لأنه من صلاة الليل المختصة
به إلا إذا كان في المسجد مع
غيره فلا يرفع صوته لئلا
يشوش بعضهم على بعض
(ويقرأ في الشفع) على
جهة الاستحباب (في
الركعة الأولى بأم القرآن
وسبح اسم ربك الأعلى
وفي الركعة الثانية بأم
القرآن وقل يا أيها الكافرون
ويقرأ في ركعة الوتر
بأم القرآن وقل هو الله
أحد والمعوذتين) لما
ورد أن عائشة رضى الله
عنها سئلت بأى شيء كان
يوتر رسول الله صلى الله
عليه وسلم قالت كان يقرأ
في الركعة الأولى بسبح

اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الوتر بقل هو الله أحد والمعوذتين وفروع: الأول، لو شفع وتره ساهياً

وأما من شك هل شفع وتره أم لا قال ابن المواز قيل يسلم ويسجد لسجود ويجزئه وقيل يأتي بوتر آخر وهو أحب إلى أي بعد أن يسجد لسجود ويكمل الصلاة الأولى (قوله يسجد لسجود وأجزأه) أي وصلاته صحيحة فإن قلت ما الفرق بين الترتيبين القرض فإن القرض يبطل بزيادة مثله سواء بخلاف الوتر قلت يشهدني القرض ما لا يشهدني غيره وأيضا فالطالب أن أقل الصلاة ركعتين فيبطل الوتر بزيادة ركعتين وأما كون الصلاة ركعة فتدبر ولا يعتبر ولهذا لم يبطل المغرب بثلاث لتدبر كون الصلاة ثلاثا ركعات فالغريب لا يبطل إلا بزيادة أربع قال شيخنا الأمير والاحسن عندى أن يجعله من الشفع ويأتي بوتر آخر وهذا بالأولى من مسألة ابن المواز السابقة التي قال فيها والاحب إلى أن يأتي بوتر آخر (قوله فانه يسلم ويسجد مكانه) أي بعد السلام كما صرحوا بذلك لاحتمال زيادة ركعة الوتر فإن قلت كيف يسجد بعد السلام مع أنه لا زيادة معه في صلاته التي هو فيها لأن تلك الزيادة المحتملة زيادة صلاة مستقلة لا توجب سجود لأن صوره شك هل صليت الشفع وسلمت منه وهذه الوتر وهذه الشفع والوتر ما قلت أجابوا عن ذلك بأجوبة أسهلها أن السجود هنا مجزئ رغم الشيطان كما قاله في سجود الشاك المستكبر مع أنه ينبغي ألا أكثر (قوله فانه يشفع وتره) أي بنية الشفع ولا يضر إحداث هذه النية كأي التفراوى والحاشية (تنبيه) إذا نسي الوتر أو نسي عنه فإن تذكر بعد أن يصل الصبح فقد فات ولا يقضيه أي يحرم قضاءه كأي حاشية الخرشى وإن تذكر وهو في صلاة الصبح فإن كان مأموما فيجوز له القطع ويجوز له أن يقرأ أو إذا قطع أذكر الصبح قبل الطلوع كما في حاشية الخرشى وأما الإمام والفقيه فبطلوا الصبح ولو أسفر الوقت إن كانا بوقان الصبح بتما قبل الطلوع هذه والمعتمد كما قاله الشيخ في تقريره على الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا فانه ضعيف وأما إن تذكره قبل الصلاة فإن لم يسع الوقت الضرورى إلا ركعتين ترك وحصل الصبح وإن اتسع ثلاث أو أربع على الوتر والصبح وترك الفجر ويقضى بعد طلوع الشمس للزوال فإن تذكرها بعد الزوال فلا يقضى فإن اتسع خمس على الشفع معها أو أتى الفجر مالم يقدم إشفاقا فإن قدم إشفاقا فلا يعنى الشفع بل يصلى الفجر بدله كما في حاشية الخرشى وإن اتسع لسبع فمالم يجمع فلو تذكر الوتر في الفجر فيقطعها على الظاهر كأي حاشية الخرشى وقرره شيخنا فلو ذكره بعدما حصل الفجر أتى به أو أعاد الفجر (قوله من الغائب) أي من الشيء الذي يرغب فيه الشارع لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها، فإن قلت قد رغبت في غيرها كالصلاة بعد المغرب وقبل العصر وغير ذلك قلت كان الترتيب في الفجر أشد وبعد ذلك صار لها بالغة عليها ومرتبة الرغبة فوق الفضيلة ودون السنة وهو اصطلاح عند المالكية فائدة يكره الكلام بعد صلاة الصبح إلى قرب طلوع الشمس ولو في العلم كما كان ما لك يفعل لكن هذا باعتبار زمانه وأما الآن فالأولى الاشتغال بالعلم لقلته في هذا الزمان فأفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وأجزأه ذلك عن تحية المسجد) أي ويحصل له الثواب إن نوى التحية فإن قلت التحية غير مطلوبة بحديث لأنها مكروهة بعد الفجر والثواب يتبع الطلب فامعنى حصول الثواب له إن نواها قلت أجابوا عن ذلك بأجوبة أحسنها أن المكروه فعلها في وقت الكراهة بفعل مخصوص وأما فعلها بفرض أو بفعل جائز فلا كراهة (قوله) وقيل لا يركعها (هو المعتبر بالخبر) ولا صلاة بعد الفجر (قوله ابن شاس) هو أبو محمد عبد الله بن نجم ابن شاس له تأليف كثيرة منها الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة وعن أخذ عنه في الحديث الحافظ المنذرى وكان على غاية من الورع والزهد والصلاح وكان يدرس بالمدرسة المجاورة للجامع الفتيق بمصر توفي بدمياط سنة عشر وستائة (قوله قبل بنية النافذة) وهو الظاهر كما في التوضيح .

(باب مفسدات الصلاة)

(قوله بالضحك) أي ولو سرورا بما أعده الله لأوليائه المؤمنين في الجنة على المعتمد خلافا لأن ناجي القائل

يسجد للسجود وأجزأه والثاني من شك في تشهده هل هو في جلوس الشفع أو الوتر فانه يسلم ويسجد مكانه ثم يأتي بركعة الوتر الثالث، من لم يذكر أهو جالس في أول الشفع أو ثانياه أو في الوتر فانه يأتي بركعة ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ثم يقوم فيوتر بركعة الرابع، لو تذكر في تشهد وتره أنه نسي سجدة من شفعه فانه يشفع وتره ثم يسجد لزيادة الجلوس ثم يوتر بواحدة انتهى من أبي الحسن (وركعتا الفجر من الزغائب وقيل من السن ويقرأ فيها سرا بأم القرآن فقط) فإن دخل المسجد ولم يكن قد ركعها غارجه فانه يركعها وأجزأه ذلك عن تحية المسجد فإن كان قد ركعها في بيته ثم أتى المسجد فقبل ركعها وقيل لا يركعها بل يجلس من غير ركوع إن شاس وإذا قلنا يركعها قبل بنية النافذة أو بنية إعادة ركعتي الفجر قولنا والله أعلم . ثم شرع بتكلم على ما يفسد الصلاة فقال :

(باب مفسدات الصلاة)

(نفسد الصلاة بالضحك

حمدا أو سبوا)

قاله في التوضيح عن ابن

القاسم أبو الحسن على

الرسالة وعلى المشهور في

النسيان والغلبة يستخلف

الإمام ويرجع مأموماً

وبعد وجوباً في الوقت

وبعد فإن عجز الإمام عن

الإمامة تأخر مؤتمراً واعتقر

له تغير النية للضرورة

وصلاته صحيحة ويتبادى

المأموم إن لم يقدر على

ترك الضحك لحزمة الإمام

وفي إعادة قولان نقله في

الأصل عن الأقفسي

وهذه المسألة إحدى

المسائل التي يصير فيها

المأموم من مساجين

الإمام . الثانية إذا كبر

للكوع ولم يشوبه العقد .

الثالثة إذا ذكر قاتمة .

الرابعة إذا ذكر الوتر

وبعيد في الشكل إلا

الوتر ذكره الثاني في

التكبير ثم عطف على

الضحك عمداً قوله

(وبسجود السهو

للفضلة) فإنها تبطل به

(وتبعد زيادة ركعة

أو سجدة أو نحو ذلك

في الصلاة) من قيام

أو ركوع أو عمل كثير

(و) تبطل (بالأكـ

(و) تبطل (بالشرب)

أي عمداً وأما إن فصل

أحدهما سهواً فإنه

يسجد للسهو ويحرمه

صلاته (و) تبطل (بالكلام

عمداً) قل أو كثر

بالصحة وحل الخلاف إذا كان غلبة أما إذا كان اختياراً فينبغي الاتفاق على البطان كما في الشرحين وكلام المصنف في الضحك وأما التيمم وهو تحريك الشفتين من غير صوت فلا تبطل الصلاة به ولا يسجد في سهوه فأمم أكثر فإن كثرت لسهوه أو غلبه أو بطل وأما المتوسط بين القليل والكثير فيبطل بتممه ويسجد لسهوه كما في النفاوى (قوله) فإن عجز الإمام عن الإمامة أي عن ركن من أركانها كالفاحة ونحوها وذكره هنا استيراداً المناسبة للاختلاف (قوله) إن لم يقدر على ترك الضحك (يعني) أن المأموم يجب عليه التقاضى على صلاة باطله لحزمة الإمام بشرط خمسة ذكر الشارح منها واحداً وهو أن لا يقدر على ترك الضحك في المدة التي وقع فيها ضحك بل غلبه الضحك فيها من أولها إلى آخرها الثاني أن لا يكون نسيجه ابتداء عمداً الثالث أن لا يضيق الوقت الرابع أن لا تكون الصلاة جمعة الخامس أن لا يلزم عليه ضحك المأمومين أو بعضهم فإن اختل شرط من هذه قطع (قاتمة) من كان كلما أحرم قفقه فانه يصل ولا شيء عليه إن كان يعتبر به في كل وقت أحرم فيه ليلاً ونهاراً ولا يصح أن يقدر به غيره ممن ليس على صفته أو ماله كانت تعتبر به في بعض الأوقات دون بعض فإن كان يضبط الأوقات التي لا تعتبر به القفقه فيها فانه يرفعها أو أياً الذي كلما عجز في الصوم اعتراة العطش فوسط عنه الصوم بخلاف الصلاة فانه يصل على حاله من وجوده قاتمة قاله الأجهورى (قوله) وفي إعادة قولان (المعتمد منها الإعادة وجوباً وقوله الثانية إذا كبر للركوع ولم يشوبه العقد) أي بأن نوى المأموم خلف إمامه صلاة معينة ولم يكبر للإحرام ثم كبر للركوع ناسياً للإحرام أي معتقداً أنه كبر له فيتبادى مع إمامه على صلاة باطله وأما لو نوى بالتكبير الإحرام أو هو الركوع أو لم ينو شيئاً فهي صحيحة (قوله الثالثة إذا ذكر قاتمة) يعني أن المأموم إذا ذكر وهو يصل أن عليه يسير من القوانت فإنه يتبادى مع إمامه وجوباً على صلاة صحيحة ولا يقطع ويستحب له الإعادة في الوقت وأما لو تذكر أن عليه صلاة خاطئة كظهر وهو خلف إمامه في عصر فيتبادى على صلاة باطله ويعيد وجوباً بعد أن يصل الأولى (قوله الرابعة إذا ذكر الوتر) أي تذكر المأموم أن عليه الوتر وهو خلف الإمام في الصبح فيتبادى على صلاة صحيحة وأما إن كان قد أقنبت له القطع ولو أسفر الوقت على المعتمد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا (قوله) ويعيد في الشكل لكن بعيد تدبى في ذكر القاتمة كما تقدم وقد نظم التتاق هذه المسائل فقال :

إذا ذكر المأموم فرضاً بفرضه أو الوتر أو يضحك فقد أفسد العمل
تكبيره عند الركوع وتركه له عند إحرام عن العلم خذ وسل
يكلمها في الشكل خلف إمامه ويأتى بها في غير وتر بلا كسل

وزاد الأجهورى بيتاً ، فقال :

وزد ناغماً عمداً كذاك جهالة وذا الشيخ في متن النوادر قد نقل

(قوله) وبسجود السهو للفضيلة أي قبل السلام قبل صلاة ولو كثرت كففت وتيسير ركوع وسجود بعيد أبداً إن فعل ذلك عمداً أو جهلاً ولم يكن مقتدياً بمن يسجد لها ما إن اقتدى بمن يسجد لها في تبعه ولا بطان (قوله) زيادة ركعة (أي من كل ركن فعل) لأقول كما إذا كرر الفاتحة فلا تبطل الصلاة على المعتمد (قوله) بالاكل والشرب (أي ولو وجب لإفقاد نفسه ويجب عليه القطع ولو خشى خروج الوقت ويقتصر له بلع ما بين أسنانه ولو لم يمسح وكذا يسير غيره كحبة بلامضغ (قوله) وأما إن فصل أحدهما سهواً (الخ) وأما لو فصلهما سهواً فيبطل صلاته على المعتمد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا والمعتمد أن الإمام لا يحل سهواً المأموم الجامع بين الأكل والشرب أو الجامع بينهما وبين السلام كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الخرشى خلافاً في الحاشية فإنه أضعف (قوله) بالكلام (ويقترحه العاطس والتفهم بالتفهم) وذكر في محله ولو بالاهملة وسيناطرة وذلك في آية النزل أو أياً بها في الفاتحة إعادة للخلاف

(الأن يكون (الإصلاح

الصلاة) أو سهواً فتبطل

بكثيره دون يسيره

كما تقدم (و) تبطل

(بالنقص عمداً) أو جهلاً

لأنه هو كالكلام (و)

(تبطل بالحدث)

ويستخلف الإمام إن سبقه

الحدث أو كان ناسياً

وهو معنى قولهم كل صلاة

بطلت على الإمام بطلت

على المأموم إلا في سبق

الحدث ونسيانه ومن ذكر

صلاة يجب ترتيبها مع

الحاضرة التي هو فيها

بطلت التي هو فيها وأشار

لها بقوله (وذكر الفاتحة)

وهو كقول صاحب الرسالة

ومن ذكر صلاة في صلاة

فندت هذه عليه

أبو الحسن قال بعضهم

هو على قول ابن حبيب

الذي يقول تنفس

بالمذكر ومنهم من قال

يريد إذا أفسدها على

نفسه لقوله في المدونة

القطع مستحب وإن

أتمها أجزأه وبمعناها

في الوقت على جهة

الاستحباب وقيل وجوباً

انتهى باختصار (و) تبطل

(بالتى إن تعمدت)

تغير عن حالة الطعام

أم لا مفهوماً أن تعمدت

أنه لو غلبه لا تبطل أى إلا

أن يكون نجساً بأن تغير

(فائدة) لو كان لوجع لا تبطل صلاته ولو بصوت ملحق بالكلام لأنه محل ضرر وهو التمدد غلبه من غير

وعمداً أو جهلاً تبطل وسهواً يسجد غير المأموم ولذكر الآخرة جاز كالبناء لحرف الله والدار

الآخرة فلا تبطل الصلاة به ولو بصوت وأما البناء لغير الخشوع فإن كان بلا صوت فيفتقر له وإلا

فكامل الكلام . وأما التنخم فإن كان لحاجة فلا بطلان وإن كان لغير حاجة فتبطل لأن المتمد الصبح كما

في حاشية الخرشى وأما التنخم بأن يقول أخ فإن كان لضرورة بلغم فلا تبطل وإن كان عبثاً تبطل

والجشاء غلبة غير مبطل ولغيرها عمداً أو جهلاً مبطل وسهواً يسجد غير المأموم وبالصباح لحاجة غير مبطل

ولغيرها عمداً أو جهلاً مبطل وسهواً يسجد غير المأموم وهذا كله إن كان بصوت فإن كان بلا صوت لغير

حاجة فلا بطلان في عمد وكره ولا يجوز في سهوه أفاده الشيخ في الحاشية هناعمة فلا بد من حاشية الخرشى

(قوله ولو وجب لإتقاده أعمى) أى بأن عاف أن يقع في بئر أو نار أو نحو ذلك وكذا إجابته أحدوا لديه

الأعمى الأصم وهو في نافذة ويقدم إجابة الأب والأب وإن وجب كإجابته عليه الصلاة والسلام

فلا تبطل على المتمد سواء كان حياً أو بعد موته كما وقع لأبي العباس المرسى وفي ذلك قلت ملغزاً :

يا فقها شخص تكلم عمداً في صلاة ولم يكن إصلاحاً

لصلاة وبعد هذا فقلتم تلك صحت وحاز هذا نجاحاً

(قوله وبالنقص) أى بالفهم لا بالالتفات لأن يكون عبثاً فيجوز على الأفعال الكثيرة (قوله ويستخلف

الإمام) أى يستحب له أن يستخلف من يثق به فإن لم يستخلف نذ لم الاستخلاف وإن شاء وأما أفرادى

لكن يكره وهذا في غير الجمعة إلا إن وجب الاستخلاف وتنب استخلاف الأقرب من الصف الذى يليه

لأنه أدري بأحوال الإمام انظر الحاشية (قوله ومن ذكر صلاة يجب ترتيبها الخ) وهى من واحدة إلى أربع

أو خمس على الخلاف في اليسير هو أربع أو خمس فيه خلاف كافي المختصر والمتمد للقول بأنه خمس كما

نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني (قوله بطلت التي هو فيها) أى بناء على القول بأن

الترتيب بين القوائى اليسيرة والحاضرة واجب شرط والمتمد أنه واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بترك

على المتمد (فتية) من عليه فوائت فلا يصلى نقلاً لا لا الشفع والوتر والعديد والكسوف والخوف

والاستسقاء والفجر ولا يصلى الضحى ولا قيام رمضان فإن فعل أمهم من وجه أو جر من وجه أى أجر من

حيث أن مفعوله طاعة أو أمهم من حيث أنه يتضمن تأخير القضاء أفاده السكندرى وغيره (قوله هو على قول

ابن حبيب) هو عبد الملك بن حبيب أخ لعن ابن عبد الحكم وأصبغ بن الفرج وغيرهما وكان له في كل

علم دخل إلى مصر فصار كل ذى علم يسأله عن فقهه وهو يجيبه جواب مدقق فعجبا من قوة علمه وأخذوا

عنه وعظوا ودروس علمائهم له تأليف كثيرة تبلغ ألفاً وخمسين كتاباً منها الوصحة في السنن والفقه توفى

ذى الحجة سنة ثمان أو تسع وثلاثين ومائتين (قوله ومنهم من قال) أى جواباً عن كلام صاحب الرسالة

بشيئته على المتمد مثله بجواب عن قول المصنف وذكر فائدة أى إذا أفسدها على نفسه (قوله القطع مستحب)

فان قلت الترتيب أمانة أن يكون واجباً فيلزم القطع أو مستحباً فيلزم إتقاده قلت يمكن أن يقال الترتيب

واجب ولا يقل بوجوب القطع مراعاة لمن يقول باستحباب الترتيب أفاده الشيخ في الحاشية وأجاب شيخنا

الأمير بأن الترتيب لما هو واجب في الابتداء قبل التلبس بمرمات العبادة (قوله وهو يعيدها في الوقت على

جهة الاستحباب) أى مراعاة لمن يقول باستحباب الترتيب (قوله لأن يكون نجساً) لم يتم القيود

وحاصلها أنه إذا كان غلبة فلا بطلان بقيود ثلاثة أن يكون نجساً وأن لا يكون يسيراً وأن لا يرجع منه شيئاً

فان كان نجساً أو كثيراً يبطل وإن وجع منه شيء فان كان عمداً يبطل وإن كان سهواً فلا يسجد به السلام

وإن كان غلبة فتبطل لأن لا بطلان وعدمه على حد سواء كما قال ابن عرفة ومثل التى الفس (قوله بأن تغير

عن حالة الطعام تغير أو فاحشا أي بأن يشابهه أحد أو صاف العذرة لأن المتمدن الذي لا ينحس إلا إذا شابه
أحد أو صاف العذرة كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا فإنه ضعيف وأما القلس
فلا ينحس إلا بشابه أحد أو صاف العذرة ولو لا واحد (قوله زيادة أربع ركعات) أي متيقنة أموالا شك
فيها فيجب بالسجود عقد الركعة هنا برفع الرأس من ركوعها فإذا رفع رأسه من الركعة الثانية في الرابعة
أو من الركعة السابعة في الثلاثية أو من الركعة الرابعة في الثانية سقطت بطلت صلاته (قوله بزيادة ركعتين
في الثانية) هذا في الفرائض كالصحيح والجمعة وأما النفل فلا يبطل بزيادة مثله إلا أن يكون محدودا كمنحصر
وعيد وكسوف واستسقاء فيبطل هذه بزيادة مثله وأما لو ترافعا يبطل بزيادة ركعة بين لا بزيادة مثله كما
تقدم (قوله ولو في صلاة سفر) هذا ضعيف والمتمدن صلاة السفر لا تبطل إلا بزيادة أربعة مراعاة لأصلها
(قوله إن لم يدرك معه ركعة) هذا قيد في القيل وأما البعدى فيبطل بسجوده ولو أدرك ركعة على المتمدن
فالحاصل أنه إذا سجد معه البعدى بطلت أدرك معه ركعة أم لا وإذا سجد معه القيل فكذلك إن لم يدرك
ركعة وإلا فلا بطلان بل هو مطالب بالسجود وعمل البطلان في المسألتين حيث يسجد معه عمدا وكذا
جهلا على المتقدم كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا وأما سهوا فلا بطلان (قوله يسجد القيل معه) أي
قبل قضاء ما عليه ولو لم يدرك وجبه بل يسجد قبل ولو تركه الإمام فلو لم يسجد معه وأخذه تمام صلاة
نفسه سهوا فلا بطلان وكذا إن أخره عمدا أو جهلا لا يبطل على المتمدن كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا
خلافا لما في الحاشية هنا وحاصل هذه المسألة أن المسبوق إذا لم يدرك ركعة مع الإمام فلا يطالب بسجود
أصلا فلا يسجد القيل أو البعدى قبل قضاء ما عليه وقيل السلام بطلت صلاته إن كان عمدا أو جهلا لا سهوا
وأما إن أدرك معه ركعة في البعدى يؤخره وجوبا فإن قدمه عمدا أو جهلا بطلت لسهوا وقيل يسجد
قبل القضاء فلو أخره عمدا أو جهلا أو سهوا فلا يبطل على المتمدن فلو قدم الإمام السجود البعدى أو أخر
السجود القيل ورآه منه عليه فيجتمع المسبوق بأن يفعل القيل معه والبعدى بقضاء ما عليه فإن خالفه
فهما صححت وأما إن أخر الإمام السجود القيل عمدا أو جهلا فيفعله المأموم معه إن أدرك معه ركعة وكلاهما
ثلاث سنن وإلا أخره تمام الصلاة وأما لو قدم الإمام السجود البعدى عمدا أو جهلا فلا يقدم المسبوق معه
فلو قدمه صححت وإن ترك إمامه السجود القيل وكان عن ثلاث سنن وطال بطلت صلاة الإمام وصححت صلاة
المأموم إن أتى به وترزاد هذه على قوله كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه
أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله وأخر البعدى) أي أخر المسبوق المدرك ركعة
السجود البعدى وجوبا فإن قدمه عمدا بطلت وكذا جهلا على المتمدن كما تقدم عن حاشية الخرشى خلافا
لما نقله في الحاشية هنا عن ابن القاسم من عدم البطلان في الجهل فإنه ضعيف وأما لو قدمه سهوا فلا بطلان
كما تقدم (قوله ولو ترك السجود القيل) فإن قلت لم حكمه بالبطلان في ترك السجود القيل مع الطول مع أنه
سنه وقتل إذا ترك جميع سنن الصلاة عمدا أو جهلا فلا يبطل بذلك عند ابن القاسم ويستغفر الله وهو المتمدن
قلت أجاب الشيخ في حاشية الخرشى بأن ابن القاسم زل السجود القيل منزلة الفرض وأجاب شيخنا الأمير
بأن البطلان في ترك السجود القيل مراعاة للقول بوجوبه ولا غرابة في بناء مشهور على ضعف (قوله
كالسورة مع القرآن) أي بناء على أم صفتها من سر أو جهر سنة وهو المتمدن (قوله وكالجلس الوسط)
هذا ضعيف لأنه إذا ترك ترك سنتين ومستحبا ثلاث سنن كما تقدم أفاده الشيخ (قوله وطال) هذا إذا
كان الترك سهوا أما إن كان عمدا فيبطل مطلقا طال أم لا كما في الحاشية هنا وحاشية الخرشى خلافا
للسنهورى وإن اعتمد النفاوى كلامه وهو ضعيف والطول معتبر بالعرف عند ابن القاسم وهو المتمدن
وعند أشهب بالخروج من المسجد ومثل الطول ما إذا حصل مانع كحدث عمدا أو سهوا أو نكلم

الشيخ

عن حالة الطعام تغير أو فاحشا (و) تبطل (زيادة أربع ركعات سهوا في الرابعة والثلاثية وزيادة ركعتين في الثانية) وظاهره ولو في صلاة سفر (و) تبطل (بسجود المسبوق مع الإمام للسهو قليلا كان أو بعدا إن لم يدرك معه ركعة كاملة مع الإمام لأنه حينئذ اجتنى من الإمام فإن أدرك معه ركعة يسجد اتقييل معه وأخر البعدى إلى إتمام صلاته فيسجد بعد أن يسلم (و) تبطل (ترك السجود القيل إن كان عن نقص ثلاث سنن) كالسورة مع أم القرآن لأن قراءتها سنة والقيام لها سنة وكونها سرا أو جبرا منسنة وكالجلس الوسط ثلاث تكبيرات (وطال) ذلك فإن لم يطل يسجد للسهو ولا شيء عليه (والله أعلم) ولما أنهى الكلام على ما يفسد الصلاة شرع يذكر كيفية السهو وما يجبر به وما لا يجبر به فقال :

أو لا يسجد بحجة أو استند القبله إن كان متحدا في هذه الثلاثة .

(باب سجود السهو)

إضافة سجود السهو من إضافة السبب السبب غالبا أو ناسبا قلنا غالبا لأنه قد يكون سببه العمد كالإذ طول محل لم يشرع فيه التطويل كالإذ طول في الركوع أو الركوع من السجود والإضافة للجس لأنه سجدة ثان فقط قوله عن القرافي أراد به الإمام الكبير شهاب الدين أبي العباس أحد بن إدريس القرافي نسبة القرافة لأنه كان يأتي من جهتها أصله من الهند سنة أو بغير ثمانين وستة ودفن بالقرافة وكان نادرة الزمان أخذ عن العز وغيره ولهم قرافي متأخر شيخ الشيخ علي الأججوري واسمه محمد يحيى من ذرية المعارف بالله ابن أبي جرة وله تأليف كثيرة منها شرح على خليل وشرح المواعظ والقرآن المأثور على القاموس ودفن في رمضان سنة تسع وثلاثين وتسعمائة ومات سنة تسع وألف (قوله لا يجوز) هو لازم لقوله المرفقة (قوله أولى) اعلم أن أولى في الموضوعين بمعنى الواجب لأن قطع العبادة ممنوع وكذا إعادتها بعد تمامها ممنوع ونقل ابن ناجي في شرح المدونة أن المصل إذا أعرض عن السجود قبل وأعاد الصلاة تأيلا لم يجزه والسجود باق في ذمته لأن ما أتى به لم يؤمر به قال شيخنا الأمير وهو يحتاج إلى أن الثانية ليست طولا ولا رخصا لا الأولى بل للسجود فقط كافي الزرقاني أو يحمل على أنه استند ولا ينفوت بالطول كافي الرامضي اه وذكر ابن أبي جرة أن الصلاة التي يسجد فيها المصل ويسجد لها أفضل من سبعين صلاة لا تسجد فيها قال الشرحي في شرح خليل ووجه ذلك أن الصلاة إذا كانت بغير سهوا احتملت القبول وعدمه وإن كانت بالسهو وسجدته فقد أوعم أنف الشيطان كآل الله عز وجل وقيل رغم أنف الشيطان وما يفيض الشيطان يرجى منه رضا الرحمن ففضلت على غيرها بذلك الصفة اه (قوله منهاج) طريقته (قوله لا يصلين في يوم) أي لاتعاد الصلاة الواحدة في يوم مرتين فإذا أعادها فقد خالف النهي وأرتكب الجريمة ومحل ذلك في غير الإعادة الفضل الجماعة بشرطه المذكور في محله (قوله الاستظهار) أي الاستعلاء على النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الأمر (قوله لكل سهو) هذا في غير المستحكم كأه ما هو في سجود عليه ويصلي حيث أمكنه الإصلاح (قوله يسجدتان) فلو شك بعد رفعه من السجدة هل هذا سجود السهو أو سجود الفرض فيجعلهما بسجدة السهو ويلغيهما ثم يأتي بسجدة الفرض ثم يأتي بسجدة السهو كما في حاشية الخريشي فقد انضم له من سجدة ويسجد فذلك ما أمكن من سجدة تلاوة القرآن ويلغى بذلك فيقال لتاركه واحدة يجتمع فيها سجدة كثيرة انظر الأججوري والثلاثي فإن فيها أزيد من ذلك (قوله لا أكثر منهما وأقل) أي فلا يجزئ الواحدة فلو سجدة واحدة وتذكر قبل السلام أضاف إليها أخرى فإن كان سلم سجدة الأخرى وتشهد وسلم لم لا يسجد عليه فلزاد بسجدة في البدئي فلا شيء عليه وأما في القبل فإن كان سهوا يسجد بعد السلام وقيل لا يسجد وإن كان عمدا أبطل أفاده الشيخ في حاشية الخريشي مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله قبل سلامه) أي وبعد تشهده ودعائه والظاهر أنه لو يسجد قبل التشهد فإنه يكفي ويكفي له الصلاة تشهد واحد أفاده الشيخ في حاشية الخريشي ومحل كونه بسجدة قبل السلام ما لم يصل خلف إمام يرى السجود للقص بعد السلام ولا فلا يخالفوا اعلم أن مذهب أبي حنيفة أن السجود كله بعد السلام عكس مذهب الشافعي فإنه يسجد قبل السلام مطلقا وأحد يسجد قبل فيا يسجد فيه صلى الله عليه وسلم قبل وبعد فيا يسجد فيه بعد وما عدا ذلك يسجد فيه قبل السلام ولبعضهم : سها التي في صلاة فاعلها من اثنتين وقيام منها كذا إلى خامسة قد وقفنا وأنه في سورة قد حذقا

أفاده شيخنا والسجود القبل لا يحتاج إلى نية الانسحاب نية الصلاة عليه كافي حاشية الخريشي وقرره شيخنا

خلافا

(باب) يذكر فيه يسجد السهو وأحكامه وما يتعلق به .

(فائدة) نقل الثاني عن القرافي أن التقرب إلى الله تعالى بالصلاة المرفقة بالجبرة إذا عرض فيها الشك أولى من الاعراض عن تقيدها والشروع في غيرها والاقتصار عليها أيضا بعد الترفع أولى من إعادتها فإنه منهاجه صلى الله عليه وسلم ومنهاج أصحابه والسلف الصالح بعده والخير كله في الاتباع والشر كله في الابتداع وقد قال صلى الله عليه وسلم ولا يصلين في يوم فلا يصلين لأحد الاستظهار على النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان في ذلك غير آتية عليه وقرره في الشرع والله سبحانه وتعالى لا يتقرب إليه بمناسبات العقول وإنما يتقرب إليه بالشرع المنقول والله أعلم فإذا حصل من المصلي سهوا فما أن ينقص فقط أو يزيد فقط أو ينقص ويزيد والمصنف يتكلم على جميعها فيلبيكي سهوا (يسجدتان) لا أكثر منها ولا أقل ولو تعدد السهو ويسجد ما قبل سلامه إن نقص)

في المختصر صفا على ما تبطل به الصلاة وبتركه قيل عن ثلاث سنن وطال لأقل قال الطحاوي ويحصل في تارك السجود أقوال إلى أن قال سادسها مذهب المدونة وهو المشهور

تصح إن كان من تكبيرتين وتبطل إن كان عن ثلاث انتهى فتحصل

أن التكبيرتين يسجدلها على المشهور فإن ترك السجود لها صححت صلاته والله أعلم . والسجود سنة مؤكدة فلا يجوز تركه (وبشدها) أي لسجدتي السهو بعد أن يسجد هما (ويسلم منهما) لأنه

جابر الصلاة بخلاف سجود التلاوة فإنه لا يسلم منه (وإن زاد) فقط (يسجد بعد سلامه) كتم لشك بأن شك هل صلى ثلاثا

أو اثنتين فإنه يفتي على الأقل وكن زاد سجدة أو ركعة أو نحو ذلك (وإن نقص وزاد يسجد قبل سلامه

لأنه يغلب جانب النقص على جانب الزيادة) ثم أخذ يفصل ما سبق فقال (والسأهي في صلاته على

ثلاثة أقسام لأنه تارة يسهو عن نقص فرض من فرائض الصلاة) كتنقص ركعة أو سجدة (فلا

خلاف للزقاني (قوله كترك تشهدين) مفهوما عدم سجود التشهد واحد وهو ضعيف والمعتمد أنه يسجد له أيضا لكن إن ترك السجود له لا تبطل وكذا إذا ترك تشهدا واحدا أو الجلوس له فلا تبطل على المعتمد كما قرره شيخنا وأعلم أن السنن التي يسجد لتركها ثمانية السجدة والجهر والسر في محلها والتكبير في الإحرام والتسبيح والتشهد الأول والتشهد الثاني والجلوس الأول (قوله والسجود سنة) كونه سنة لا ينافي بطلان الصلاة بتركه إن كان عن ثلاث سنن وطال لأنه إعادة للقول بالوجوب لأنه قيل إنه سنة مطلقا وقيل واجب مطلقا وقيل إن كان عن ثلاث سنن فواجب وإلا فسنة فقلت أنه إذا كان عن ثلاث سنن اتفق قولان على الوجوب ويعلم من هذا أنه يشدد في السهو أكثر من العمد وهو كذلك هنا والله متبع قرره بعض شيوخنا (قوله فلا يجوز تركه) أي يحرم ترك السجود القبلي سواء كان مترتبا عن ثلاث سنن أو أقل وأما السجود البعدي فلا يحرم تركه كما في الحاشية (قوله وبشدها) أي سن له أن يشهد لسجدتي السهو ولا بدوعيه ولا يطول ويكبر فيها في كل خفض ورفع (قوله وإن زاد فقط بعد سلامه) أي بنية مع تكبيره الهوى الأول وثلاث تكبيرات غيرها وتشهد كشيئها للجلوس الأول فقط وحكم هذا التشهد السنية ويسن أيضا الجهر بالسلاطون رفع يديه عند نية السجود في حالة الهوى والحاصل أن النية في السجود البعدي واجبة شرطا والتكبير سنة وكذا التشهد أما السلام فواجب غير شرط وأما الجهر به فسنة وأما السجود القبلي فلا يحتاج إلى نية كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله بأن شك هل صلى ثلاثا أو اثنتين) أي مثلا والمراد بالشك مطلق التردد فيشمل الوهم فيوجب ذلك لأنه معتبر في الفرائض دون غيرها فإذا ظن أنه صلى ثلاثا أو ثم أنه صلى ركعتين عمل على الوهم وإذا وهم أنه ترك تكبيرتين فلا يجوز إفاده الشيخ في الحاشية هنا تبعا للجمهور والروايات في وردة البنا في فقال الصواب إبقاء الشك على حقيقته وهو أنسب بقوله عليه السلام كالأيقين فراجع (قوله وإن نقص وزاد) ولا فرق في النقص والزيادة بين كونهما محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا فيه . وأعلم أن النقص هنا معتبر ولو كان نقص سنة خفيفة على المعتمد كتكبيره مع زيادة قيامه لحاشية فإنه يسجد قبل السلام فقلت أن النقص المنصغر لزيادة لا يشترط فيه أن يكون نقص سنة مؤكدة بخلاف النقص المنفرد فلا بد وأن يكون سنة مؤكدة أفاده الشيخ ومثله في حاشية شيخنا الأمير (تنبيه) إذا ترتب عليه السجود في صلاة الجمعة فإن كان قبلها بسجدة في الجامع الذي صلى فيه الجمعة أو في رحبته أو في الطريق المتصلة به فلو بسجدة في غير الجامع الأول فيكون بمنزلة تاركه فيفضل فيه إذا طال بين أن يكون عن ثلاث سنن أو لا وإن كان بعد ما يسجد في أي جامع كان ولا يكتفي في مسجد لا تصلى فيه الجمعة كالزانية أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية الخرشى (قوله ثم أخذ يفصل ما سبق) أراد بما سبق مطلق السهو (قوله عن نقص فرض) أي عن منقوص فرض أو عن فرض منقوص وأراد بما لفرض ما عدا تكبيرة الإحرام والنية (قوله كتنقص ركعة أو سجدة) ههنا مثال الأفعال ومثال الأقوال كترك قراءة الفاتحة (قوله ولا بد من الإتيان به) أي إذا تأنق تداركه أحرز أعن النية وتكبيرة الإحرام فلا يفتي في تداركها فلا بد من ابتداء الصلاة أو لها مثال ما يمكن تداركه كما إذا كان قائما يصلي في الركعة الثالثة من الظهر مثلا فتذكر أنه ترك سجدة من مثلها من الركعة الثانية فإنه يغني ساجدا فيفعل ما ثم يتشهد ثم يقوم فيأتي بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد بعد السلام أنظر الحاشية (قوله وإن لم يذكر ذلك حتى عقد ركعة) أي من ركعة أصلية تلي ركعة النقص وعقد ما يكون برفع الرأس مطمئنا معتدلا فان رفع رأسه ولم يطمئن ولم يعتدل فكأن لم يرفع فاذا رفع رأسه مطمئنا معتدلا فأتى تداركه وبطلت تلك الركعة مثال ذلك ما إذا ذكر أنه ترك

يسجد السهو ولا بد من الإتيان به وإن لم يذكر ذلك حتى (عقد ركعة أو حتى (سلم) وكان النقص

فان كان بالقرب تداركه وإن فاته التدارك بركعة بعد السلام فان خرج من المسجد (أو طال بطلت صلاته وابتدئها وتارة يسوعن فضيلة من فضائل صلاته كالنقوت (١٣٤) وربنا ولك الحمد أو تكبيرة واحدة وشبه ذلك فلا يسجد عليه في شيء) من ذلك

أى المذكور (كله ومضى سجدة أو سجدين من الثانية من الظهر مثلاً بعد أن رفع من الثالثة مثلاً فاقبل ثابته ورجع ثابته ثانية ويتشهد فيها ويسجد قبل السلام لأنها باقاة فته فقط وتصار ثابته أنظر الحاشية هنا (قوله فإن خرج من المسجد أو طال بطلت صلاته) أو إشارة إلى الخلاف المشهور بين ابن القاسم وأشهب فإن القاسم يقول إن الطول الذى بطل الصلاة به بالعرف وهو المتمد وأشهب يقول بالخروج من المسجد فى خرج من المسجد قد بطلت والمراد بالخروج ما يدخرو جاعراً فالخارج بأحدى رجله لا يعدخرو جاعراً فلهذا إذا كان يخرج من المسجد وأما إذا كان لا يخرج منه فالطول بالعرف فيوافق أشهب ابن القاسم (قوله كالسورة مع أم القرآن) أى السورة التى قرأ بعد أم القرآن فى صلاة الفريضة دون النافذة (قوله أو التشهيد) ومثلها التشهيد الواحد كما تقدم توضيحه (قوله فيسجد لذلك) أى إذا كان قد أداماً وأما المأموم فيحمله عند الإمام (قوله ولو بعد شهر) أنظر ما حكى تأخير عن صلاة من ماله هو مكروه أم لا . والحاصل أنه يفعل متى ذكره ولو ترتب فى صلاة جمعة قال فى المدونة ومن ذكر سجوداً بعد بقاء من صلاة مضت وهو فى فريضة أو نافذة لم تفسد واحدة منهما فإذا فرغ مما هو فيه بسجدة أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله بل ولو ذكره بعد سنة أو سنتين) بل وأكثر من ذلك لأنه ترغيم للشيخان ومن رضى الرحمن فإن قلت لم أمر به ولو بعد سنة أو أكثر مع أن القاعدة أن النافذة لا تقضى فالجواب أنه لما كان جابراً للفرص أمر به لتبجته للفرص لا لنفسه فتحصل أن السجود القبلى جابر للصلاة فقط . وأما البعدى فهو جابر لما عفا عنه الشيطان وعمل كونه يسجد السجود البعدى مع الطول إذا كان من فرض وأما إن كان من نفل فلا يسجد لأن النافذة ذاتها لا تقضى فأما لك بسجود سهوها أفاده الشيخ فى الحاشية والشيخ خيى وغيرهما (قوله ولو قدم السجود البعدى الخ) لأن تقدم السجود البعدى حرام وتأخير القبلى مكروه (قوله فانه يبنى على الأقل) هذا فى غير المستكبر وأما المستكبر وهو من يأتيه فى كل يوم فى صلاته ولو مرة واحدة فانه يبنى على الأكثر ويعرض عن الشك ويسجد بعد السلام ترغيباً للشيطان فلو بنى على الأقل صح لانه رجوع للأصل وإنما الأول ترخيص ولو بنى غير المستكبر على الأكثر بطلت صلاته ولو ظهر له الكمال بعد السلام على المتمد .

(باب فى الإمامة)

هى لغة مطلق التقدم وأصلاً حاعر فإن عرفه قوله أن يلبس مصل آخر فى جزء من صلاته غير تابع غيره فيه انتهى وصلاة الجماعة سنة فى غير الجمعة وأول من صلى جماعة المصطفى ﷺ حين خرج من الغار فى الصبح والمورد فى الصحيح وصلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً أى صلاة وفى رواية بسبع وعشرين درجة ولا تافى بين الحديثين لأن الأول فى حق من صلى فى غير المسجد والثانى فى حق من صلى فى المسجد وأن الأول فيمن قربت داره من المسجد والثانى فيمن بعدت داره عنه وهناك أوجه آخر أنظرها فى الشرح خيى (فائدة) وروى عن عياض بن عبد الله الأنصارى أن رسول الله ﷺ قال ومن صلى الصبح فى جماعة كانت له حجة مبرورة وعمره متقبلة ومن صلى الظهر فى جماعة كانت له خمس وعشرون صلاة وسبعون درجة ما بين الدرجة والدرجة مسيرة مائة عام فى جنات الفردوس ومن صلى العصر فى جماعة كان كمن أعتق أربع وبع مائة ولد وإسماعيل ثمن كل واحد اثنا عشر ألفاً ومن صلى المغرب فى جماعة كانت له خمس وعشرون صلاة وسبعون درجة ما بين كل درجة مسيرة مائة عام فى جنات عدن ومن صلى العشاء فى جماعة كان كمن صادق ليلة القدر بصيامها وقيامها ونجاة الله من النار

(ومن لم يدرك ما صلى ثلاثاً أو اثنتين فانه يبنى على الأقل ويأتى بما شك فيه ويسجد)
بعد السلام (لا احتيال أن يكون ما أتى به زيادة فى نفس الأمر (والله أعلم) بالصواب . ثم شرع يتكلم على من تصح إمامته ومن هو أول بالإمامة ومن لا تصح منه ومن تكبره منه فقال (باب فى أحكام تذكر فى الإمامة) (ومن شروط الإمام

(١٣٥)

النار، نقله السجسي في فضائل ومضام (قوله ذكرنا) أى يحقق الذكورة وكذا تصح إمامة الجنى على المعتمد وإذا تحققت ذكورة كان كافياً حاشية الخرشى أيضاً والملائكة تصح إمامتهم هل المعتمد كافى حاشية الخرشى أيضاً بدليل صلاة جبريل بالنبي ﷺ . فإن قلت للملائكة لا يوصفون بذكورة ولا بأنوثة فقتضى هذا أن إمامتهم لا تصح . قلت المراد بالذكورة ما قابل الأنوثة والخنثى يشمل الملائكة وإن كانوا لا يصفون بذكورة ولا بأنوثة أو أن اشتراط الذكورة خاص بالآدمى والجن لا للملائكة فإن قلت صلاة الملائكة تفعل وصلاة الآدمى فرض ولا يصح فرض خلف نفل قلت لا نعم ذلك لأنهم غائبون بشرعه ﷺ قالوا بعضهم ولو سلمنا ذلك فنقول محل عدم صحة الفرض خلف النفل فى الآدميين والجن لا فى الملائكة هذا حاصل ما قرره شيخنا حفظه الله وبعضه فى حاشية شيخنا الأمير (قوله فلا تصح إمامة الأنثى) أى وصلاتها هى محججة ولو نوت الإمامة لا ابتلاع أفاده الشيخ فى الحاشية هنا مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله ولا يكون بذلك مسداً) أى ما لم تسكر ومنه الصلاة أمان تسكرت منه فإنه يكون مسداً تتجرى عليه أحكام المرتد إن أظهر الكفر بعد ذلك وكذا يكون مسداً إذا تحقق منه النطق بالشهادتين فى إمامة أو فى أذان ولو لم تكرر أفاده الشيخ فى الحاشية هنا مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله فلا تصح إمامة مجنون) أى مطبق أو يفيق أحياً ناولو أم فى حالة إفاقته كبقيدته قتل ابن عرفة قال الشيخ فى الحاشية هنا تباعداً لا شرعاً وهو ضعيف والمعتمد أنه إذا أم فى حال إفاقته فصلاته وإمامته صحيحة كفى الزامى وإرضاء الشيخ فى حاشية الخرشى وقرره شيخنا وغيره قالوا وكلام ابن عرفة إنما هو فى المعتوه لا فى من يفيق أحياً ناولو فالشرح ثم أعلم أن الأولى أنه لا يعدم من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً به فلا يعدم العقل والإسلام من شروط الإمامة لا كما شرطان فى مطلق الصلاة وإياها خاصين بالإمامة (قوله رجالاً) أى أو أئمة إمامته لثلاثة أجزاء (قوله على محجة إمامته فى الثالثة) وهو المعتمد وأعلم أن الصبي لا يعرض فى صلاته لفرض ولا نفل بل يشترط الصلاة العينة فإن تعرض لثنية نفل صححت وكذا الفرض على المعتمد كافى حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله وإن تجزأ ابتداء) أى يكره كراهة شديدة لأنه ربما حصل بلا وضوء لكونه لا حرج عليه (قوله من قراءة) أى من قراءة الفاتحة والسورة فإن لم يعمد بطلت صلاته وصلاة من خلفه انقضاؤه من فعل ذلك سهواً ولا تبطل به صلاته ولا صلاة من خلفه فى الفاتحة أو غيرهما وإن كان ذلك مجزأ بآن لا يقبل التعليم قصتها أيضاً صحيحة وإن كان مجزئاً لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه فإن كان مع وجود من يأم به فصلاته وصلاة من خلفه باطله سواء كان مثل الإمام فى الجن أو أم لا فالإمام يبعد فصلاتها صحيحة وإن كان مثله فإن لم يكن مثله بآن كان ينطبق بالصواب فى كل قراءة أنه أو صوابه أكثر من صواب إمامه فحينئذ خلاف والمعتمد الصحة ما لم تعدد الجن أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله وقته) أى الأحكام التى تتوقف صحة الصلاة عليها ومن اعتقد أن الصلاة فيها فرض وسنن ومستحبات ولكن لم يبين فصلاته صحيحة إذا أخذوا صفوها عن عالم أو أتى بها على الوجه الصحيح فإن اعتقد أنها كلها سنن أو فضائل بطلت وأما إن اعتقد أنها كلها فرض فإن صلاته صحيحة على المعتمد كافى حاشية الخرشى خلافاً لما فى الحاشية هنا فإنه ضعيف والموضوع أنها حديث بما يفسد ما (قوله أو فاسق مجارحة) هذا ضعيف والمعتمد صحة الصلاة خلف الفاسق مع الكراهة حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كالزنا وشرب الخمر ونحوهما خلافاً للصنف والشارح بدليل خبر صابر أخلف كل بار وفاجر وكان ابن عمر وأبى بن مالك وغيرهما من الصحابة يؤثرون ما يبعثون خلف الحجاج مع أنه أفسق أهل زمانه وأماما يتعلق بها كقصص الكبر فإنه يمنع الاقتداء به ولا يصح كما أفاده الشيخ فى الحاشية هنا ومثله فى حاشية الخرشى (قوله فالخنثى المشكل من الخ) أى لم يتضح أمره (قوله كافر أو شارب الخمر) أى من كل مرتكب كبيرة كقتل وطاعة وغاصب وسارق وقاطع طريق وقاتل

ذلك فالخنثى المشكل من له ذكر وجل ونرج أنثى والفاسق الجارحة كالزاني وشارب الخمر

وزان ولا تظن ولا يجوز له النظر إليها ومن يعطي زوجته دراهم لتدخل بها الحامم تجرد
مع نسائه متجردات أو كانت هي متجردة فقط أو هن متجردات فقط أو أقلها على دخوله ولو لم يعطها دراهم
ومحل كون ذلك من الكبرياء مكر عليه زوجته في أمر معيشته كإتساع مصرفاته إذ دفع لها دراهم للحامم
لا يحرم عليه ذلك لأنه إذا منعها من الذهاب إلى الحمام تنكده عليه في أمر معيشته وبما كان ذلك سببا في
طلاتها أفاده شيخنا في نقره على الحرشي وكذا تنكره إمامة الظالم وهي من الكبرياء وكذا كاتبه الذي
يكتب له الظالم أما كاتب العلم له بالأجرة فلا مال من أجله أو بما جره ويوافقه على ارتكاب الكبرياء فإن
وافقه على ارتكاب الكبرياء فهو كفيره أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الحرشي (قوله
كما القديري) هو الممتزى والحروري واحد الخروية وهم قوم خرجوا على سيدنا علي بن محمد (عليه السلام)
بالمكوفة عابوا عليه في التحكيم وكفروا بالذنب وأدخلت الكافة جميع من اختلفت في كفره بعدة وخرج
المقطوع بكفره كمن يقول إن الله لا يعلم الأشياء مفصلة فإن الصلاة خلفه باطلة وخرج بالمقاطع عدم كفره
كصاحب البعدة الخفيفة كفضل على سائر الصحابة أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية الحرشي
(قوله فاما بعيد من صلى خلفه في الوقت) أي فالأقرب منه صحيح مع الحرمة كما قال شيخنا والمراد بالوقت
الاختياري (قوله لأن يعلموا بحدته) أي قبل الصلاة وأعلموا بما عملوا معه بعد علمهم وأما إن لم
يعملوا معه عملا بعد علمهم بأن خرج الإمام واستخلف عليهم أولم يستخلف أو عدوا بحدته بعد الصلاة
فصلاتهم صحيحة على المتمدن كما تبطل مع علمهم في الصلاة وما دمهم تبطل إذا عدوا قبل الدخول في الصلاة
بحدت إمامهم ونسوا عند الدخول فيها فصلاهم لما هو من باطلة في هاتين الصورتين مطلقا سواء تبين حدث
الإمام أولم تبين عدمه أولم يتبين شيء فهدست صور ومثل ذلك شكهم قبل الدخول فيها تبين حدثه أو تبين
عدمه أو يتبين شيء مع حرمة الدخول معه وأما إن شكوا في حدث إمامهم بعد الدخول فيها فيجب عليهم
التأدي وتبطل الصلاة إن تبين حدثه أولم يتبين شيء لأن تبين عدم حدثه فلا تبطل الصلاة أفاده الشيخ
هنا ومثله في حاشية الحرشي (قوله وتكره إمامة الأقطع والأصل) هذا ضعيف والمتمدن هنا لا تنكره إمامة
الأقطع ولا الأصل كما في الحاشية ومثله في حاشية الحرشي (فائدة) تنكره إمامة التميمي للتوضي إمامة
ماسح الجبيرة لغيره إذا كان متوضئا وضوا كاملا واقتداء ماسح الخف بماسح الجبيرة واقتداء الماسح
بالتميمي أما اقتداء ماسح الجبيرة بماسح الخف فلا كراهة ومثله في عدم الكراهة اقتداء المتوضي بماسح
الخف أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله والأعرابي) أي البدوي عرييا أو عجميا فكفره إمامته للحضري
ولو في سفر ولو كان أقرامه ترك الأعرابي الجمعة والجماعة أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية
الحرشي (قوله وتكره إمامة من يكره) أي إذا كانت الكراهة لا مردني لا تبطل إمامته كعدم الووع
والزهود أو المديونية فلا عرة به ككون القاضي عادلا فيكره لذلك (تنبيه) الأصل فيما كرهه لخصه فعله
كره لغيره الاقتداء به فيه فالكره متعلقة بالمقتدى والمقتدى به كإتي حاشية الحرشي (قوله سواء كرهه جميع
المؤمنين أو أكثرهم الخ) هذا ضعيف والمتمدن أن عمل الكراهة إذا كراهة الغير ليس منهم الذين
ليسوا من أهل الفضل والشرف وأما إن كرهه جميعهم أو أكثرهم أو ذوو الفضل والشرف منهم وإن قلوا
فيه حرم عليه التقدم فإن شك في كراهتهم له وعدمها فيستأن أهل علمه دون الطائفتين (قوله أو ذوو النهي)
بضم النون جمع نهيته في العقل الكامل كإتي حاشية الحرشي (قوله والفضل) عطف تفسير (قوله والخصي)
أي يكره أن يكون إماما متابيا في الحضرة لاني السفر ولا في قيام رمضان (قوله والأغلف) المعتمد كراهة
إمامته مطلقا وأما إن لم لا (قوله لغير ضرورة) بل ولو تركه لغير ضرورة على التعمد (قوله عن ابن هرون)
هو الإمام أحمد بن علي بن محمد بن هرون خادم الحديث فقيه حافظ توفي بمراكش سنة تسع

واحتز به عن الفاسق
بالاعتقاد كما القديري
والحروري فإنه بعيد من
صلى خلفه في الوقت واحتز
بقوله تعدد الحدث من
صلى عدنا ناسيا فإن صلاة
من صلى خلفه صحيحة إلا
أن يعلموا بحدته (ويستحب
سلامة الأعضاء للإمام)
كذلك تنكره (إمامة
الأقطع والأصل) انقصها
(و كذلك) (الأعرابي)
كذلك (تنكره إمامة صاحب
السلس) وكذلك تنكره
إمامة (من) به
قروح (للصحيح) من
السلس والقروح وأما
إمامة كل واحد منهما
بمثله فجازة (و) تنكره
إمامة من يكره سواء
كرهه جميع المؤمنين
أو أكثرهم أو ذوو النهي
والفضل منهم وإن قلوا
(و) تنكره (إمامة
الخصي) وهو من قطع
ذكره دون أنثيه أو
العكس أو كان مقطوعا
وهو الجبوب (والأغلف)
وهو من ترك الختان
لغير ضرورة ونقل
التتائي عن ابن هرون

(١) قوله بجروراه
كجولاء تعدد ونقص كما
في القاموس والصحيح .

أنه سواء تركه لعذر أم لا (والمأبون) وهو الذي يتكسر في كلامه (١٣٧)

كتكسر النساء . وأما من يؤتى في دبره وهو أرذل الفاسقين فلا يصح تفسيره هنا له (والمجهول الحال) وهو الذي لا يدري أعدل هو أم فاسق (وولد الزنا) مثلا يؤدي إلى الطعن في نسبه (والعبد في الفريضة دون النافلة) أي غير الجمعة وأما الجمعة فتبطل بالعبد فكل من هؤلاء الستة يسكره (أن يكون) واحد منهم (أما) وإنما في الفريضة بخلاف النافلة فإنها لا تكسر بواحد منهم (وتجوز إمامة الأعشى) بلا كراهة (والمخالف في الفروع) كالشافعي والحنفي (د) تجوز إمامة (العين) هو من له ذكر صغير لا يتأتى به الجماع (والجنوم) إلا أن يشتد جذامه ويضر بمن خلفه فينحى عنهم ويجوز علو المأموم على إمامه ولو بسطح لأن الأصل في منع العلوية الرياء والكبر (والمأموم لا يدخله رياء ولا كبر ولذا منع في عكسه. وأشار له بقوله (ولا يجوز للإمام العلوي ما موممه إلا بالشيء اليسير كالشبر ونحوه) كالندراج إذ لا كبر فيه (أما إن قصد الإمام أو المأموم بعلوه الكبر بطلت صلته) سواء كان

وأربعين وستائة (قوله سواء تركه لعذر أم لا) أي وهو المتمد (قوله وهو الذي يتكسر في كلامه كتكسر النساء) أي يفعل ذلك تكلفاً وهو صالح الحال في نفسه فيكره أن يكون إماماً راتباً . وأما من طبعه ذلك فلا يكره ترتيب إمامته كافي حاشية الخرشى (قوله وأما من يؤتى في دبره وهو أرذل الفاسقين) أي فتكون الصلاة خلفه باطلة على كلام المصنف وتقدم أنه ضعيف والراجح كراهة الاقتداء به ولو لم يكن راتباً وأما من به أئمة ويضع خشية في دبره وذلك فلا يكره ترتيب إمامته كافي حاشية الخرشى (قوله ويجوز الحال) أي من جهة دينه أو من جهة نسبه كافي حاشية الخرشى وغيره وإن أقصر الشارع على الأول وأعلم أن مجبول الحال يكره الاقتداء به إلا أن يكون راتباً فلا يكره أن يؤتم به إذا رتبتم سلطان عادل أو نائبه هذا هو المتمد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا وأعلم أن كل من تقدم أنه تكسر إمامته أماماً مطلقاً أو في حال دون حال إنما هو مع وجوده من هو أولى منه فإن لم يوجد سواء أو لم يوجد إلا مثله جازت بلا كراهة قولاً واحداً (قوله أي غير الجمعة) أي أئمة أي فلا يصح أن يكون العبد إماماً فيها وتبطل عليه وعليهم وكذا تبطل إمامة العبد في العبد على المتمد كافي حاشية الرماضي واعتداه الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً لما في الشرحين والسكندري فإنه ضعيف (قوله ويجوز إمامة الأعشى) ولكن الأفضل إمامة البصير على الراجح لتحفظه من نحو التجاسات، وقيل الأفضل إمامة الأعشى لعدم نظره لما يشغل، وقيل هماسين (قوله بلا كراهة) أي لأن النبي ﷺ استأب ابن أم مكتوم على المدينة في بعض غزواته بضع عشرة مرة يوم الناس (قوله والمخالف في الفروع) أي ولوراه يحسب بعض رأسه كالشافعي أو يقبل زوجته كالحنفي وقد ذكر الوفي ضابطاً اعتمده المحققون وهو أن ما كان شرطاً في صحة الصلاة لا يضر المخالفة فيه كأن اقتدى المالكين بالابتداء أو بمن يحسب بعض رأسه أو يقبل زوجته كما تقدم وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالمخالفة فيه تضر كأن اقتدى المالكين بالمفترض بالتمتع أو بالعبد لصلاته ويصح اقتداءه بالكني يضاف في ظهر بعد العصر لا اتحاد بين الصلاة والمأموم بعقد الأداء لصلاته ووصلة إمامه وإن كانت الظهر قضاء عند الإمام الشافعي فصحة صلاة المأموم نظر الاعتقاد هذا هو الذي اعتمده الشيخ في تقريره على كبير الزدقاني كما نقله عنه شيخنا وغيره خلافاً لما ذكره في حاشية الخرشى من بطلان صلاة المأموم فاته ضعيف قد رجع عنه آخراً أو على القول المتمد فيلغز ويقال لئلا رجل صلى أداء خلف قضاء وصلاته صحيحة ولنا صورة أخرى عكس هذه وهي أن رجلاً صلى قضاء خلف أداء وصلاته صحيحة وجوابه أنه إذا أدرك الإمام في الوقت ركعة فصل الأول قبل طلوع الشمس وصلى الثانية بعدها فدخل معه رجل في الركعة الثانية فدخل معه بنية القضاء فصلاته صحيحة وصلاة المأموم في هذه الحالة قضاء وصلاته الإمام أداء كذلك لأنه أدرك ركعة في الوقت هذا هو المتمد كافي حاشية الخرشى (قوله ولو بسطح) أي في غير الجمعة وكذا في الجمعة في سطح خلوة أسفل سقف المسجد وفي نحو ذلك المبلغين مع عدم التحجير فيما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله والمأموم لا يدخله رياء) أي ليس مظنة ذلك (قوله ولا يجوز للإمام العلوي الخ) أي يكره وجل الكراهة إذا لم يكن لتعليم ودخل الإمام على ذلك بلا ضرورة فإن كان لتعليم كصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر جاز بلا كراهة . أي صلى الله عليه وسلم أحرم على المنبر ركع عليه ونزل ويجوز على الأرض أركان الإمام لم يدخل على ذلك بأن صلى وحده بمكان مرتفع بقعة آخر اقتدى به من أسفل أو دخل على ذلك لضرورة ضيق مكان جاز بلا كراهة (قوله كالندراج) أي من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطي كما تراه شيخنا خلافاً لقول الشيخ في الحاشية هنام طرف المرفق إلى مبدأ الكف، قال شيخنا ويعتبر الذراع الوسط (قوله بعلوه الكبر) يفهم منه أنه لو قصد الكبر بتقدمه للإمامة أو قصد المأموم الكبر بتقدمه عن كل مأموم آخر كوقوفه بجنب الإمام أو وقوفه على نحو يسايط

لا تبطل والتعليل بفسق المتكبر يفيد البطلان وهو الذي اعتمده في حاشية الخرشي (قوله لتحريره
إجماعاً) فإن قلت التحريم إجماعاً لا ينتج البطلان. ألا ترى أن السرعة محرّام بالإجماع وإذا وقعت في الصلاة
لا تبطل قلت أوجب الشيخ بأن المطلوب في الصلاة الخشوع وقيل إنه فرض من فروضها والكبر مناف
لذلك (قوله ومنا فاته الصلاة التي هي محل الخشوع) اعترض بأن الخشوع واجب غير شرط في جوه من
الصلاة فلا يكون الكبر المنافي له مبطلاً، وأجاب شيخنا الأثير بأن الكبر قد زائد على عدم الخشوع
وما ذكره المصنف والشارح من أن الكبر يبطل الصلاة هو ما مشى عليه المختصر وشراحه والشيخ في حاشية
الخرشي ولكنه اعتمد في تقريره على كبير الزرقاني أن الصلاة لا تبطل بالكبر بل هي صحيحة مع الحرمة
وقرر شيخنا إيصار نصها له وهو ظاهر (قائده) تصح صلاة المأموم إذا تقدم على الإمام ولا إعادة عليه
ولو تقدم عليه جميع المأمومين متعددين لذلك لا إعادة عليهم على المتقدمين في حاشية الخرشي إسكن إن كان
التقدم لضرورة فلا كراهة وإن كان لغير ضرورة فيكره (قوله إن عرفه) هو الإمام محدث بن محمد بن عرفة
قال الواسطي هو المجدد المبحوث على رأس المائة الثامنة ومناقبه كثيرة ولست تستعسر وسبعائة ومات
سنة ثلاث وخمسمائة (قوله بجادته) صحيحة مباحة من السجود وإسناده السجود إليها جافاته للشيخ
الساجد عليه (قوله ومن شرط المأموم الخ) ومنها المساواة في عين الصلاة وفي زمانها وفي صفة أداءه وقضاء
فلا يصح ظهر خلفه وعكسه ولا أداء خلف قضاء ولا عكسه ولا ظهر سبقت خلف ظهر أحد ولا عكسه
ومنها أن لا يقتدى بمأموم فلا يصح الاقتداء بالمأموم الذي أدرك ركعة بخلاف من أدرك دون ركعة فإنه
يصح الاقتداء به ومنها التابعية في الاحرام أو السلام فإن سبق المأموم إمامه في الطعن بالحرف الأول من
الاحرام أو السلام أو أساواه فيه بطلت صلاته مطلقاً ختم قبله أو معه أو بعده. وأما سبقه إمامه بالحرف
الأول منها وإبتداء المأموم بعده فإن ختم قبل إمامه بطلت صلاته أيضاً وإن ختم معه أو بعده صح
ويحرم سبق الإمام في فعل كركوع وسجود ولا تبطل ويكره مساواته فيه ويحرم التأخير عنه في فعل من
أفعله ما حتى يفرغ منه كأي حاشية الخرشي عن اللواق (قوله بنوى الاقتداء الخ) والنية الحكمة كافية كانتظار
المأموم إمامه بالاحرام ولو سئل حيث تدعى سبب الانتظار لأجاب بأنه مؤتم (قوله بإمامه) ولا يشترط معرفة
عين الإمام فإن رأوه علم أنه فلان فتبين أنه غيره فلا ضرر. وأما إن نوى الاقتداء به إن كان هو فلان فلا صلاة
باطلة لأن النية غير جائزة سواء تبين أنه هو أو غيره وكذا تبطل الصلاة لو كثرت الأئمة ولم يدرك الإمام الذي
اقتدى به. وأما إن دخل على أنه مقتدى به فهو لا يجزأه فان الصلاة صحيحة إذا علموا إمامهم وإلا
فلا (قائده) يصح الاقتداء بصوت المسموع ولو صغيراً أو امرأة أو غيره مصل أو غير متوضى. كما اختاره
البرزلي واعتمده القناني وأرضاه شيخنا الجداوي وغيره وهو المعتمد خلافاً للحطاب القائل بالبطان فيما
إذا كان غير متوضى. أو غير مصل فإنه ضعيف لكن اعتمد شيخنا قتلعا عن الشيخ في تقريره الحرشي كلام
الحطاب (قوله فإن دخل هذا الشرط بطلت صلاته) أي إذا ترك النية واحتجوا بما إذا لم يتركها صح صلاته (قوله
إلا في أربع مسائل الخ) لا يعني أن النية الحكمة تكفي في اقتداء الإمام في الجمعة والاستخلاف دال عليها
فاشترط النية في صحة الصلاة في هذه الأربع وفي فضل الجماعة لقائده فيه. وأجيب بأن المراد أنه لا ينوي
الاقتداء فأفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله وإذا بعضهم قبل الجماعة الخ) وزاد بعضهم أيضاً الجماعة
المذكورة كما إذا نذر أن يصل صلاة إماماً فلا بد من نية الإمامة من أول الصلاة فلو صلى أحد خلفه ولم يشعر به
إلا في الركعة الثانية فأحدث نية فلا علة فيها قرره بعض شيوخنا (قوله فالجماعة شرط فيها) فإن قلت هذا ظاهر
في الجمعة ولا يظهر في الاستخلاف لأن الجماعة فيه ليست شرطاً لأنهم أن يصلوا أفذاً قلت أوجب إلزامي
بأن المراد أن نية الإمامة شرط في الاستخلاف بعد دخوله في الاستخلاف (قوله لجمع العشاء مع المغرب) أي

العلو قليلاً وكثير التحريم
إجماعاً ومنا فاته الصلاة التي
هي محل الخشوع ولذا
كان ابن عرفة يطيل
بجاءته في الجواب
ليشارك الناس فيها (ومن
شروط المأموم أن ينوي
الاقتداء بإمامه) أي ينوي
المأموم أنه مقتدى بإمامه
وإلا لم يتميز عن القذ
فإن أغل بهذا الشرط
بطلت صلاته (ولا يشترط
في حق الإمام أن ينوي
الإمامة إلا في أربع مسائل
صلاة الجمعة وصلاة الجمع
وصلاة الخوف وصلاة
المستخلف وزاد بعضهم
فضل الجماعة على الخلاف
في ذلك) وقد تقدم ذلك
في باب فرائض الصلاة
أما صلاة الجمعة فالجماعة
شرط فيها وأما صلاة الجمع
فتكون في أماكن مختلفة
تارة تجمع الصلواتين جمع
تقديم وتارة تجمعهما جمع
تأخير فن جمع التقديم
جمع العشاء مع المغرب

الجمع

فصل في صلاة الجهر

طائفة ركعة في السفر وركعتين في الحضر ويعلمهم كيف يصلي بهم لأن صلاة غير مألوفة

(١٤٠)

الجيش طائفتين ويصلي بكل

وأما صلاة المستخلف فهو أن

يحصل للإمام في الصلاة

عذر يجوز معه الاستخلاف

فيستخلف من يتم بهم

صلاتهم فيجب على هذا

للمستخلف بالفتح أن ينوي

الإمامة بقلبه لأنه صار

إماما بعد أن كان مأموما

وأما فضل الجماعة فلا يحصل

له إذا صلى مفردا إلا أن

ينوي أنه إمام واختار

عند اللخمي أنه يحصل له

فضل الجماعة ولو لم ينو

الإمامة (ويستحب) للجماعة

إذا اجتمعوا مكان وكل

منهم يصلح للإمامة تقديم

السلطان على غيره من

رعيته (ثم رتب المنزل) إن لم

يكن هناك سلطان لأنه

أعرف بقبلة منزله (ثم

المستأجر يقدم على المالك

لأنه مالك المنفعة وهو

أخبر بعمرة المنزل (ثم

الزائد في الفقه) لأنه أعلم

بأحكام الصلاة (ثم الزائد في

الحديث) لأنه أحكم لسنة

الصلاة (ثم الزائد في

القراءة) لأنه أمكن من

غيره للحروف ويحتمل

أنه أكثر قرآنا (ثم

الزائد في العبادة) لأنه

أعلى خشية وأكثر تورعا

من غيره (ثم لمن في

الإسلام) لأن أعماله

زيد بزيادة سنه (ثم

فوالنسب) لأن شرفه يدل على صلاح دينه

الجيش طائفتين) أي إن كان في إحدى الطائفتين مقاومة للعدو (قوله ركعة في السفر) أي والصبح والجمعة

(قوله وركعتين في الحضر) وأما المغرب فيصلي بالاولى ركعتين وبالثانية الركعة الأخيرة سواء كان في حضر أو

في سفر (قائمة) خمسة صلاة الجماعة إذا كانت صلاة خوف أو يحضر الخطبة أربع وعشر وركعتين ركني الصلاة

بشر وطهر (الآتي في الجمعة) ثم بعد الخطبة يشترط اثني عشر رجلا ينصرف فوجاه العدو يصلي بالاثني عشر رجلا

الباقين ركعة وتم وحدهما الركعة الثانية ثم تأتي الاثنا عشر الأخرى تصل مع الإمام الركعة الثانية فإذا سلم قاموا

فاتوا بركعة ثانية ويسلمون أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وبهذا يلزم فيقال للجمعة لا تصح بالثني عشر رجلا

ويقال أيضا للجمعة صححت ولم يبق فيها اثنا عشر رجلا سلامها (قوله غير مألوفة) أي غير معتادة (قوله أن

ينوي الإمامة بقلبه) أي ولا ينوي إلا نورا دللنا على الإمامة صححت صلاته وصلاة من خلفه لا تقدمه نية

حكيمه فان نوى الانفراد صححت صلاته دونهم وإن نوى كونه خليفة للإمام مع كونه مأموما بطلت صلاته

للتلاعب وأما صلاتهم فهي باطلة إن اقتدوا به ولا صححت (قوله فلا يحصل له إذا صلى مفردا) أي إذا صلى

مفردا ابتداء ثم جاءت طائفة فأحرمت خلفه فلا يحصل له فضل الجماعة إلا أن ينوي أنه إمام ولا يصح إحداها

في الائتاء فلو استمر على نية الفدية فلا (قوله واختار عند اللخمي الخ) هذا هو المقتصد (تعليق) إذا نوى

شخص الامامة ظننا أنه خلفه من يقتدى به قتيبن خلافه فان صلاته صحيحة وإن فعل ذلك مع جزمه بأنه

لا أحد مقتدى به فصلاته باطلة (قوله ويستحب تقديم السلطان) أي إذا لم يطلب التقديم فان طلبه وجب

تقديمه كما قال بعض شيوخنا لأن طاعته واجبة هذا إذا كان قريبا أي ولو كان غيره أفقده منه أفضل ومثل

السلطان نائبه كالبايع والفاضل وهو الاول بالتقديم لأنه هو الذي يتولى أحكام العبادة لكن التواب الآن

لم يقصد نيتهم إلا في الأحكام لا في الصلاة قاله الشيخ في حاشية الحرشي (قوله ثم رتب المنزل) أي ولو كان غيره

أفقه وأفضل ولو كان رتب المنزل عبد الإلم يكن سيده حاضرا ولا يقدم سيده عليه كأي حاشية الحرشي وأما

بأي المسجد فلا يقدم لأن الوقت ملك لله قرره بعض شيخنا (قوله لأنه أعرف بقبلة منزله) نية أن الفقيه

أعلم بأحكام الصلاة على أنه يمكن أنه أعرف بالقبلة لكونه يعرف علم المقاتل أحسن أن يقول لأنه أخبر

بعمرة منزله كعبر بغيره (قوله ثم المستأجر) قاله الشيخ في حاشية الحرشي ويقدم المستأجر على رب المنزل

لأن العلة موجودة خلافا للزواني القائل بأن رب المنزل يقدم فانه ضعيف (قوله الزائد في الفقه) أي

فإذا كانوا أكملهم فقهاء وأحدهم أزيد فقها فيقدم أولهم محدثون وأحدهم أزيد حديثا فيقدم أفاده الشيخ

في حاشية الحرشي (قوله ثم الزائد في القراءة) لأنه أمكن من غيره للحروف أي أشد اتقاننا للحروف

من جهة الخارج فإذا وجد من يحفظ البعض وهو متقن من جهة الخارج فيقدم على من كان أكثر قرآنا مع

عدم إتقان الخارج وكذلك ولو كان يحفظ البعض إلا أن أحدهما أكثر معرفة بالخارج والثاني

أشد حفظا فيقدم الاول ولو كان محفوظا الثاني أكثر وإذا كان كل منهما يحفظ إلا أن أحدهما أشد حفظا

والثاني ليس كذلك إلا أن محفوظه أكثر فيقدم الاول أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله وأكثر

تورعا) أي ودعا والفرق بين الودع والادرع هو الذي يترك بعض المباحات خوف الوقوع

في الشهوات والودع هو الذي يترك بعض الشهوات خوف الوقوع في الحرمان ويندب تقديم الودع على

الودع إلا أن يزيد فقها أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله ثم المن في الإسلام) أي وإن كان أحدث

سنا من حديث الإسلام إذا الأفضلية ليست في مجرد السن بل بالسبق فإذا وجد ابن سبعين سنة منها أربعون

في الكفر فيقدم عليه من كان ابن أربعون سنة مسلما لأنه أزيد من حديث الإسلام (قوله والنسب) أي

المعلوم النسب لا للمجهول ومن باب أولى إذا كان شريفا من آل البيت فيقدم على غيره لخبر وقد روا

قريشا ولا تقدموهما (قوله لأن شرفه يدل على صلاح دينه) لعل هذا باعتبار الأصل والغالب في أشرف

الناس أصحاب الهمم (قوله لأن العقل والخير الخ) أى الخير ، ابتغوا الخير عند حسان الوجوه ، وفى رواية الطبراني ، اطلبوا الخير من حسان الوجوه ، وأما حسن قول بعضهم :

لقد قال الرسول وقال حقاً وخير القول ما قال الرسول

إذا الحاجات بدت فاطلبوها إلى من وجهه حسن جميل

(قوله بضم الخاء واللام) وقدم ابن هارون صاحب الخلق الحسن بضم الخاء على صاحب الخلق الحسن بفتحها واستظهره فى التوضيح وأعتمد به بعض شراح المختصر والله در القائل :

جمال الوجه مع قبح النفوس كتنديل على قبر الجوس

(قوله ثم حسن اللباس) أى الحسن شرعاً لا كبر و المراد بالحسن شرعاً وهو البياض على المعتد خلافاً للزرقانى فإذا اجتمع اثنان على أحدهما لباس أبيض وعلى الآخر لباس غير أبيض قدم الأول وتبينان : الأول ، يقدم الأب ولو كان الأب عبداً على ابنه ولو حراً ولو أزيد فقها منه وهذا عند المشاحة وأما عند

الرضا فيستحب تقديم الابن الحر والزائد فى الفقه يقدم العم صغير السن على ابن أخيه كبير السن فإذا اجتمع فى دار الابن أبوه وعمه قدم أبوه وإن زاد فقها وساعاً على أخيه فإن كان العم هو الأسن والأزيد فقها قدم على الأب ، والثانى ، إذا اجتمع جماعة واستروا فى مراتب الإمامة وتنازعوا فىمن يقدم فانه يقرع بينهم إذا كان

مطلوبهم حيازة فضل الامامة لا لطلب الرئاسة الدنيوية ولا لاسقط حقهم من الامامة لنفسهم وقد تناسخ رجلان فى الامامة غسفت بهم الارض وأما إذا كان تنازعهم فى التقديم للوظيفة فيستقر الأقرع يقدم وإلا أقرع بينهم فأاده الشيخ فى الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى (قوله ومن له حق فى الامامة ونقص

عن در جتها) التحقيق نضره على السلطان وبب المنزل والنقص بغير كفر وجنون وما عدا ذلك يسقط الحق فيه وأما قرب المنزل إذا كان كافراً أم مجنوناً أو مغمى عليه فلا حق لى الامامة بالكلية على المعتد قاله الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله فانه يستحب له أن يستنب من هو أعلم منه) ظاهره أنه جواب عن

الجميع وليس كذلك لأن إمامة المرأة وغير العالم باطلة فالاستنباء واجبة لاستنباء الجواب أن الاستحباب بالنسبة لهما من حيث إنهما لا يتركان القوم هملا بحيث يتقدم من يشاء وهذا لا ينافى أنهما لو أودا الامامة لوجب الاستنباء (قوله من هو أعلم منه) فى العبارة حذف والتقدير من هو أعلم منه أو من

هو ذكر أو حر لىناسب ما قبله (خاتمة) قال سعيد بن جبير والمطلوب من الامام إذا سلم أن يشرق أو يغرب ولا يستقبل والأفضل أن يجعل وجهه جهة المغرب ويمينه جهة المصلين ويساره جهة القبلة وما عدا ذلك من الهيئات فهو خلاف الأفضل وعلى ذلك فيمن يصل فى غير الروضة الشريفة أما المصل فيها فانه يجعل وجهه

قبالة القبر الشريف ويساره جهة المصلين ويمينه من جهة القبلة قاله فى حاشية الخرشى .

(باب صلاة الجمعة)

الأشهر فيها من الميم وهى قراءتة سمعية وحكى كسر هاء وقبحها وسكونها وبها قرئ شاذاً و فرضت الجمعة مكة ولم يصلها النبي ﷺ بها لعد تمكنه من ذلك وأول جمعة أقيمت فى الاسلام الجمعة التى أقامها أشع بن زُرارة أحد النقباء الاثنى عشر فصلاها بالمدينة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدمه ﷺ وعليه

يلتزم قبلان لنعادة فرضها الله على رسوله وتأخر فعلها وفعلها قبله جماعة وصحت وهى صلاة الجمعة وأما أول جمعة صلاها المصطفى عليه الصلاة والسلام فكانت فى ربيع الأول فى المدينة فى بعض وادى بنى سالم قد اتخذوا ذلك الموضع مسجداً وهى من خصائص هذه الأمة كفى الشرخين وغيره (قوله اعلم أن يوم

الجمعة) سمي بذلك لاجتماع آدم وحواء فيه وقيل لاجتماع الناس فيه للصلاة لاجل كون المسى تغفر ذنوبه باجتماعه مع المحسن أولان كعب بن لؤى كان يجمع قومه فى ذلك اليوم ويأمرهم بتعظيم الحرم (قوله خير

(ثم جميل الخلق) يفتح

الخاء وسكون اللام وهو

جميل الصورة لأن العقل

والخير يتبعانه غالباً (ثم

حسن الخلق) بضم الخاء

واللام لانه من أعظم

صفات الشرف لخير وخياركم

أحسنكم أخلاقاً (ثم حسن

اللباس) لانه أشرف

للفوس وأبعد للنجاسات

(ومن له حق فى التقديم

فى الإمامة ونقص عن

دوجتها) كرب الدار إن

كان عبداً أو امرأة أو غير

عالم (بأحكام الإمامة)

أو نحو ذلك عن لاصح

إمامته أو تكرر مثلاً فانه

يستحب له أن يستنب

من هو أعلم منه) أى

لتكون الامامة على أكل

الصفات (والله) تعالى

(اعلم) بالصواب .

ثم شرع بتكلم على أحكام

الجمعة فقال :

(باب صلاة الجمعة)

اعلم أن يوم الجمعة خير

يوم طلعت فيه الشمس) أى من أيام الأسبوع وأما أيام السنة فأفضلها يوم عرفة، واعلم أن الفعل في يوم الجمعة له مزية على العمل في غيره، ولذا إذا كان الوقوف بعرفة يوم الجمعة كان لتلك الجمعة فضل على غيرها وقد كان الوقوف بعرفة في حجة الوداع يوم الجمعة كأورد في الأحاديث وأما ما اشتهر على السنة العوام من أنه إذا كان الوقوف بعرفة يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة أو من اثنين وسبعين حجة في غير يوم الجمعة أو غير ذلك من الأعداد المعينة فهو باطل لأصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عن التابعين كما ذكره سيدي محمد الزرقاني وغيره (لطيفة) قال أبو يوسف لما لك إذا كانت عرفة يوم الجمعة هل يصل الحجاج الجمعة فقال له مالك لا فقال له أبو يوسف ولم فقال له مالك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يصلها في حجة الوداع فقال أبو يوسف ولم لا تقول إنه صلاهما وقد خطب خطبتين وصل ركعتين فقال له الإمام أجبر بالقرآن فما أم أسرفك أنت أبو يوسف وسلم (قوله) وذكر العلماء له فضل الخ، نعم، أنه خلق فيه آدم وفيه تاب الله عليه وفيه مات منها ماورد أن الجمعة إلى الجمعة كقفران لما بينهما ومن صبح له يوم الجمعة صبح له سائر جمعه ومنها ماورد أن الماشي للجمعة له بكل قدم كعدل عشرين سنة فإذا فرغ من الجمعة أعتلى كعدل مائتي سنة كافي الشريعتي والسكندري ومنها ماورد أن من ذهب إلى صلاة الجمعة ماشيا كان بمن ينظمهم الله تعالى في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله كالنبي السكندري ومنها ماورد أن من مات يوم الجمعة كتب الله له أجر شهيد ومنها ماورد أن الله تعالى يعق في كل جمعة ستائة ألف عتق من النار كلهم قد استحقوها ومنها ماورد أن الله يأمر بنصب شجر على باب البيت المعمور في يوم الجمعة وتحضر الملائكة الكروبيون ويؤذن لهم ميكائيل ويصلي بهم جبرائيل وإماما وإذا فرغوا من صلاتهم يقول ميكائيل اللهم اجعل ثواب أداني للوثنين من أمة محمد ويقول جبرائيل اللهم اجعل ثواب إمامتي للأمة من أمة محمد وتقول الملائكة اللهم اجعل ثواب ملائكتنا للصليين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فيقول الله تعالى وأنا أولى بالجوود والكرم منكم أشهد أني قد غفرت لمؤمني أمة محمد صلى الله عليه وسلم وهي باقية لم ترفع كما عليه أكثر العلماء وفي وقتها أقول قال الحافظ السيوطي بعد أن ذكر ثلاثين قولاً والذي أقوله أنه عند إقامة الصلاة وغاب الأحاديث المرفوعة تشهد له (قوله وهو يصل) أى يدعو على جند قوله تعالى: وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم قال راد الصلاة معناها القوي وهو الدعاء بدليل أنه أبذل منه يسأل الله ويحتمل أن هذا الفضل العظيم لا ينبت لتارك الصلاة مطلقاً أو لتارك صلاة الجمعة فيكون المعنى يسأل الله حالة الصلاة لأنها حالة تقرب أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله لإعطاء إياه) أى ما لم يسأل حراماً فان قلت الدعاء مطلقاً مستجاب حتى في غير هذه الساعة قلت نعم لكن الدعاء في هذه الساعة له مزية وهي الإجابة بعين المطالب بدليل ظاهر الإجمار في قوله إعطاء إياه بخلاف الدعاء في غير هذه الساعة فإنه تارة يكون بعين المطالب وتارة يكون بغيره أو يقال إن الدعاء في هذه الساعة مستجاب ولو لم تفعل شروطه أفاده شيخنا الأديب (قوله فرض على الأعيان) جمع بين معنى الذات أى واجبة على كل شخص، والاحتقن أن فرض الله على أفضل من فرض التكفائية لاعتناء الشارع بطلبه من كل شخص على حدته وقبل الكفائية لأهم الجمع دفنة وأحبه بتركه والظاهر أنه معنى الفضل من بد الشرف وإن احتمل كثرة الثواب كافي حاشية شيخنا الأمير والاحتقن أن الجمعة بدل في المشروعة والظاهر بدل في الفعل ولذلك من كان من أهل الجمعة ولم يتم به عند وصلي الظهور وقت الجمعة وفاته الجمعة فصلاته باطلة ويعيدها، فائدة ثان: الأولى، أعلم أن المعتد أن ترك الجمعة لا يكون كبيرة إلا إذا تركها ثلاث مرات متوالية عمداً لا عذراً ولا اعتد بقطعه شهادته

الجمعة

يوم طلعت فيه الشمس
وذكر العلماء له فضائل
كثيرة لا يحتملها هذا
المختصر اللطيف وفيه
ساعة لا يصادفها عبد
مسلم وهو يصل يسأل الله
تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه
(وصلاة الجمعة فرض على
الأعيان) إذا توفرت
الشروط الآتية ولا تسقط
بفعل البعض عن الباقي
كفروض الكفائية لتعينها
على كل مكلف مستكمل
الشروط الآتية

ما رواه مسلم وغيره
 أن رسول الله ﷺ
 قال : لقد سمعت أن
 أمر رجلا يسمى بالناس
 الجمعة ثم أحرق على رجال
 يتخلفون عن الجمعة يومهم ،
 (ولها شرط وجوب وهي)
 ما تعمرها الذمة ولا يجب
 على المكلف تحصيلها
 وشرط أداء وقد أثنى
 عليها بقوله (وأركان) وهي
 ما تترأها الذمة ويجب على
 المكلف تحصيلها (وآداب)
 تطلب من المكلف لأجل
 سبيل الوجوب (وأعذار
 تبيح التخلف عنها) ثم
 شرع يذكرها على هذا
 الترتيب فقال (أما شروط
 وجوبها فقسمة) أولها
 (الاسلام) فلا تجب على
 كافر بناء على أن الكفار
 غير مخاطبين بفروع
 الشريعة وإن قلنا أنهم
 مخاطبون بفروع الشريعة
 كان الإسلام من شروط
 الأداء (و) ثانيها (البلوغ)
 فلا تجب على صبي (ثالثها
 العقل) فلا تجب
 على مجنون ورأبها
 (الكوفاة) فلا تجب على
 (امرأة) (و) خامسها
 (الحرية) فلا تجب على عبد
 لحق سيده (و) سادسها
 (الإقامة) فلا تجب على
 مسافر بحيث لا يكون منها
 في وقتها

ويتم سواد قلبه الوارد أن لا نألو نأله إذا ترك جمعة واحدة أسود ذلك قلبه وإذا ترك جمعتين أسود
 الثلثان وإذا ترك ثلاثا كمل سواد قلبه ، الثانية من جسد وجوب الجمعة كفر ومن امتنع من فعلها كلا
 لا يقتل فليس كالأظهر ونحوها يؤخر بقدر ركة يسجدتها ويقتل بالسيف حدا لأن للجمعة بدلا وهو
 الظير أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله ما رواه مسلم) دليل على كونها متجنبة على كل مسلم (قوله
 وغيره) وهو الإمام أحمد في مسنده (قوله لقد سمعت) أي والله لقد سمعت (قوله أن أمر) بالمدحوم الميم
 (قوله ثم أحرق) أي ثم أذهب أحرق وهو بضم الحمة وتشديد الراء المكسورة للتشديد وقال المناوي
 ونحوه عليهم بيوتهم كناية عن تحريقهم بالنار عقوبة لهم ، فإن قلت كيف ذلك مع أنهم قالوا التعذيب
 بالنار ممنوع فالجواب أن المصطفى ﷺ يعلم من الناس ما لا يعلمه غيره فلعل هذا الترك كان استخفافا
 أو عنادا وقد أجاز وأحرق الكفار في الجلة أفاده شيخنا الأمير في حاشيته وقال المناوي ليس هذا
 التحريق لأجل التخلف عن الجمعة بل المراد أحرق طائفة مخصوصة من صفة مع أنهم يتخلفون عن الجمعة
 لنحو نفاق ومطالفة التخلف لا يعضي الجرم بالاحراق ثم قال المناوي وكان التعذيب بالنار حلالا في صدر
 الإسلام كما يشهد هذا الحديث ثم حرم وانقضى الاجماع على تحريمه (قوله ما تعمر) أي شروط تعمر
 بسببها الذمة (قوله ولا يجب على المكلف تحصيلها) أي كالكوفاة والحرية والبلوغ (قوله المكلف) من
 قبل مجاز الأول أي ما يؤهل أمره إلى التكليف أو أن المراد بالمكلف الذات بقطع النظر عن الوصف
 الذي هو التكليف لأن من جملة الشروط البلوغ والعقل ولا يتحقق التكليف إلا بهما (قوله وأركان الخ)
 إنما حملها الشارح على الشروط لعدم ظهور الدخول الحقيقي في الماهية والركن ما كان داخل الماهية (قوله
 فلا تجب على كافر) هذا ضعيف (قوله وإن قلنا أنهم مخاطبون الخ) هو المعتقد فتجب الجمعة على الكافر
 على المعتقد لكن لا تصح إلا بالاسلام والأولى أن لا يعدل الاسلام والبلوغ والعقل من شروط الجمعة لأنه
 لا يعد من شروط الشيء ، إلا ما كان خاصا به وهذه الشروط الثلاثة ليست خاصة بالجمعة (قوله فلا تجب
 على صبي) لكن يندب له حضورها إذ أنه وليه أم لا (قوله فلا تجب على امرأة) أي فلا تجب الجمعة على
 المرأة ولو حضرت بالجامع لكن إن صلتها أجزأتها عن الظهر قال العلامة الأجهوري :

من يحضر الجمعة من ذى العذر عليه أن يدخل عليهم قادر
 وما على أنثى ولا أهل السفر والبعد فعلموا وإن لها حضر

ونأزه الرماضي والبناني في عدم الوجوب على العبد إذا حضرها وقالوا بل تجب على العبد إذا حضرها وقال
 القرافي إنه من الواجب المنجز أي أن الواجب على العبد أحد أمرين والتدبب منصب على تخصيص الجمعة
 بالعبود وهو موافق للقواعد ولا عبرة بتعقب الخرشى وغيره له أفاده شيخنا الأمير وفي حاشية الخرشى
 إشارة إلى ذلك (قوله فلا تجب على امرأة) قال الشيخ في الحاشية ومثلها الخنثى المشكل ومثله في التفرد أي وهو
 ضعيف والمعتقد أن الخنثى المشكل تجب عليه الجمعة كالكفر الأجهوري في شرحه على فقهه مسائل
 الخنثى المشكل ومثله في السكندري هنا وإرضاء شيخنا العقاد وغيره (قوله فلا تجب على عبد) أي سواء
 كان قنأ ومدر أو معتقا لأجل أو مكاتب أو مبعوضا لكن يستحب للقن والمدب والمعتق لأجل حضورها
 إن أفطن لهم سيدهم ويستحب للمكاتب حضورها مطلقا حتى إذا سبى أم لا وأما البعض فالقول الذي
 يمكن أسببه يذهب فيه بأذنه واليوم الذي لنفسه يذهب فيه بلاذنه ويندب للسيد أن يأذن لعبده لأنه
 وسيلة لتجصيل مندوب كافى الحاشية (قوله الإقامة) أي لخبر لاجتماع على مسافر أو هو لكن يستحب
 له حضورها إن كان لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه وإلا فهو غير وهذا ما لم ينو إقامة
 أربعة أيام أما إن نوى ذلك وجبت عليه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال وقائدة ذلك أن العدد إذا

كان لا يتم إلا به لا يعتبر ولا تقام الجمعة (قوله على أكثر من ثلاثة أميال) إن كان خارجا عن البلدة وأما
 إن كان بثلاثة أميال أو ما قاربها من ربع ميل أو ثلثه فيجب عليه أن يشهد بها وابتداء الثلاثة أميال
 وما في حكمها من المارة التي في طرف البلدة على الأظهر كما في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى وفي قول
 الشارح وفيه إشارة إلى أنه يراعى شخصه ولا يراعى مسكنه فمن خرج عن مسكنه الدخول ثلاثة أميال
 فأخذ الوقت خارجا لا يجب عليه الجمعة ويجب على من منزله خارج الثلاثة أميال وأخذ الوقت داخلها
 وغالبا بن عمر في الثاني فقال لا يجب عليه إلا إذا دخل مقبلا بجناب زواله الشيخ في حاشية الخرشى وهو
 الظاهر ، وأعلم أن الميل ستة آلاف ذراع على المعتد كما في حاشية الخرشى خلافا لما في السكندري
 والخرشى وغيرهما والذراع أربعة وعشرون أصبغا على المعتد خلافا لهم أيضا والأصبع ست شعيرات
 والمراد بالأصبع عرض المسمى بالقيراط والمراد بالذراع هنا الذراع الهاشمي لأنه ينقص من الذراع الجديد
 الثلث فيكون الميل على القول الصحيح بالذراع الجديد المعروف الآن خمسة آلاف ومائتين وخمسين
 ذراعا فأفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله إذا كان خارجا عن البلد) أى
 بقرية بعيدة عن قرية الجمعة فاصله أن الإقامة ما في البلد أى خارج عن البلد فإن كانت في البلد وجب
 السعي ولو على ستة أميال وإن كانت خارجا عن البلد فإن كانت على ثلاثة أميال أو ما قاربها وجب السعي
 وإن كانت على أزيد فلا يجب السعي (قوله فيجب عليه السعي لها) أى التوجه إليها ما شيا أورا كما يشهد
 التوجه من كان من أصحاب الخطوة كالآل ولباء والسعي واجب بمقدار ما يدركه الصلاة من أوطانها فلو كان
 علم أن عدد الجمعة يتم بدونه أو الخطبة والصلاة إن علم أن العدد لا يتم إلا به وقيل بمقدار ما يدرك
 الخطبة مطلقا والمعتد الأول والحاصل أن عندنا قولين قيل فرض عين إن لم يزيدوا على اثني عشر
 وقيل فرض عين مطلقا والمعتد الأول أفاده شيخنا (قوله فلا يجب على مريض) أى لا يقدر على
 الاتيان لها أصلا أو مشقة ومثله كبير السن فإن كان يقدر على ركوب لا يجحف به وجب عليه فإن صح
 المريض قيل أن تقام صلاتها زمرته إن كان يمكنه أن يتطهر ويدرك ركعة ومثله المسافر يقدم والعبد
 يعتق والصبي يبلغ (قوله في المقدمات) كتاب لابن رشد (قوله الظاهر أنه شرط في الوجوب) وإرضاء
 محشي التتائي وقال هو قول ابن شاس وابن عرفة وابن الحاجب وغيرهم (قوله وسيد كره المصنف قريبا
 في شروط الصحة) أى فيكون كلام المصنف مخالفا لكلام المقدمات وقد يقال إن الاستيطان من شروط
 الوجوب والصحة باعتبار جهتين مختلفتين لأن الاستيطان العزم على الإقامة إلى الأبد والمتصف به يجب
 عليه وتمتعده فمن حيث وجوبها عليه يكون العزم من شروط الوجوب ومن حيث الاعتقاد به يكون
 من شروط الصحة أنظر الحاشية (قوله والمسجد) تصح رحبته والطارق المتصلة به ولو لم يصدق ولو لم
 تصل الصفوف على المعتد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هناك من البطلان
 عند عدم الضيق وعدم الاتصال فإنه ضعيف لكن إذا لم يصدق ولم تصل الصفوف يحرم كما نقله شيخنا
 عن الشيخ في تقريره على الخرشى وهو المتبادر من قوله في حاشية الخرشى المعتد أن صلاته صحيحة عند
 عدم الضيق وعدم الاتصال ولكنه أساء انتهى وقال شيخنا الأمر إن شاء الله تعالى إن الأمر أن تصح مع الكراهة
 الشديدة لامع الحرمة انتهى وبالجملة فالصلاة صحيحة على المعتد لكن إمام الحرم أو الكراهة
 الشديدة وتصح بالدكوى بالمدارس التي حول الأزهر كالطبرسية والابتعاوية ورواق المغاربة والأترار
 وأما وراق التكرور بالمقصورة الجديدة فلا تصح فيه لأنه محجور وعليه وكذا لا تصح على ظهر المسجد
 ضاق أولا للوذن أو غيره وكذا لا تصح في بيت القناديل والبسط ولا في الدار والخانوت والطرق
 المتصلة بالمحجور وتوعد أن أهلها فالصلاة في الخوايف التي جهة وراق المغاربة والشوام باطلة نعم إن صل

على أكثر من ثلاثة أميال
 إذا كان خارجا عن البلد
 وأما من هو فيها فيجب
 عليه السعي ولو كان من
 المسجد على ستة أميال (و)
 سابعها (الصحة) فلا يجب
 على مريض ومن شروطها
 أيضا الاستيطان قال في
 المقدمات الظاهر أنه شرط
 في الوجوب لاني الصحة
 وسيد كره المصنف قريبا
 في شروط الصحة (وأما
 أركانها) أى فرائضها التي
 هي شروط الأداء خمسة
 (الأول : المسجد)

في نحو مساطب الحوائث سمحت وأما الدور والحوائث التي تدخل فيها الناس بغير إذن أهلها حكمها حكم
رحاب المسجد والطرق المتصلة فيها (قوله الذي يكون جامعا) أى الذى أمر السلطان بإقامة الجمعة
فيه أو اتفق رأى جماعة المسلمين على إقامة الجمعة فيه لأن استئذان السلطان في إقامتها مندوب فقط على
الأصح لا لشرط أن يستؤذن في إقامتها ومنع منها فيجب على الناس أن يصلوا إن أمروا على أنفسهم
منه فإن لم يأمنوا منه لم يجزهم كما في حاشية الخرشي واعتد بعضهم أنها تجزؤهم وتصح منهم عند عدم
الأمن وهو الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله البيان المعتاد) أى المعتاد لأهل تلك البلدة
فيشمل ما لو فعل أهل الاختصاص جماعة من بوس ونحوه فتصح فيه الجمعة ولا يشترط في المسجد أن
يكون مسقوفا ابتداء ودواما ولا قصد الدوامه على إيقاعها فيه أبدا ويشترط في المسجد أن يكون متحدا
فلا يجوز التعدد على المشهور لكن العمل الآن على خلافه وقال في التوضيح يجوز التعدد بمصر وبغداد
ونحوهما فالجدة المسجد فالجمعة العتيق أى الذى أقيمت فيه الجمعة أولا وإن تأخر عن غيره وفي البيان
لكن قوله الجمعة العتيق مقيد بقوله دلالة: الأول أن تقام به وبالجد يدان غير العتيق وصلوها في الجديد
فقد سمعت ، الثاني أنه لا يحكم حكمها كصحتها في الجديد فإن حكمها كصحتها في الجديد سمعت وصورة
ذلك أن يقول بأن المسجد إن سمعت الجمعة في مسجدى هذا فعبدى فلان حر فتصلى فيه الجمعة فى أى العبد
إلى من يقول بجواز التعدد كالحنفى فيثبت عنده أنه صلى في هذا المسجد جمعة صحيحة فيحكم الحاكم
بمقتضى وقوع المعلق عليه فيزمن ذلك الحكم بصحة الجمعة ضمنا قصير الصلاة صحيحة كما أتى به الناصر
القفاى للسلطان العورى لأن حكم الحاكم برفع الخلاف الثالث أن لا يحتاجوا إلى الجديد فإن احتاجوا
إليه لعتيق العتيق بهم سمعت في الجديد يقال العلامة النفراوى والأظهر أن المراد حاجة من يئلب حضوره
لصلاته ولو تلزمه كاصبيان والعبد لأن الكل مطلوب بالحضور ولو على جهة الندب (تنبيه) إذا كان
في البلد عداوة فيجوز أحداث مسجد ولا يجوز قسم العتيق فإن قسم لها كإقراره شيخنا (قوله
ولا يكون إلا داخل المصر) يعنى مطلق بلد الجمعة والمراد أنه يكون داخل المصر ابتداء لا دواما فإن كان
داخل المصر ابتداء ثم تهدم البناء الذى حوله وغرب حتى صار الجامع خارجا عنها فإنه لا يضر (قوله
وقيل يكفي أن ينعكس عليه دخان القرية) هذا قول ابن ناجى واستظهره الخطاب ومحل في الجامع
الذى بنى ابتداء خارجا أما إن كان أصله في البلد ثم خرب وصار خارجا عنها فلا يشترط فيه انعكاس
دخان ولا غيره (قوله وحده ذلك بعضهم بأربعين ذراعا) وحده بعضهم أيضا بأربعين باع والباع
أربعة أذرع فإن خرج الجامع عن البلد ابتداء بأكثر من أربعين باع لم تصح فيه الجمعة أفاده النفراوى
(قوله تقرى بهم قرية) أى تأمن وتستغنى بهم القرية عن غيرها واعلم أن الجماعة التمر تقرى بهم
قرية شرط في وجوب إقامة الجمعة وفي محتاج كل مسجد فتى وجدت الجماعة المذكورة بالقرية وجبت
عليهم إقامة الجمعة وسمعت وإن لم يحضر منهم إلا اثنا عشر والإمام ولا فرق بين الجمعة الأولى وغيرها كما قال
الخطاب وهو المأتمن كالحاشية للخرشي وغيره فالمراد أن القرية جماعة تقرى بهم قرىتهم ثم سافر منهم
جماعة حتى لم يبق منهم من تقرى بهم قرية فإن سافروا بنية الانتفال سقطت الجمعة عن الباقي وإن
سافروا بموضع قريب بنية العود فتجب الجمعة على الباقي إذا كانوا اثني عشر والإمام، وكذا إذا
كانوا دون ذلك وجاء ممن خرج بنية العود من يكمل به العدد المطلوب ولو جاء وقصده العود
والظاهر أن المراد بالقرى من يحصل لهم بهم الاستعانة إذا استعانوا بهم أو يحصل بهم كفى الأذى
من يؤذيهم رهبة عن بالحل القريب أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله بدفع من يقصدهم) أى
في الأمور والكثيرة دون النادرة وبذلك يختلف باختلاف الجهات من كثرة الخوف والفتن وقتلها

الذى يكون جامعا (وقيل
أنه شرط في الوجوب
وقيل شرط في الوجوب
والصحة معا قال في الجواهر
ويشترط فيه البناء المعتاد
للساجد قال سند ولا يكون
إلا داخل المصر وقيل
يكفى أن ينعكس عليه
دخان القرية وحده ذلك
بعضهم بأربعين ذراعا
(الثاني الجماعة وليس لهم
حده عندما ك) في ابتداء
إقامتها (بل لا بد أن تكون
جماعة تقرى بهم قرية)
أى ولا يحسون بعد
ويكفى كونهم آمنين على
أنفسهم بدفع من يقصدهم

(قوله ويساعد بعضهم بعضاً في المأش) وهل لابد من المساعدة بالفعل وأنه لو اتفق أن كلا يستقل بأمره فيه لا يصح لهم الجمعة أو يكتفي بمكانها قال الشيخ وهو الظاهر (قوله تجوز باثني عشر رجلاً) أي غير الإمام ويشتري قهراً أن يكونوا أحراراً ذكرنا مستوطنين ما لكيان أو حنفيين كشافعين قلدوا واحداً منها فيأخذ كلاً إن لم يقدروا فلا تصح الجمعة المالكي باثني عشر شافعية لم يقدروا لأنه يشترط في صحتها عندهم أن يكون يحفظون الفاتحة بشدائهم فإن نقصوا لم تصح (قوله باقين لسلامة) أي باقين مع صحة صلاتهم مع الإمام لسلامة منته ومنهم من فسدت صلاة واحد منهم ولو بسقوط عمامة يمسح عليها لعله ولو بعد سلام الإمام وقيل سلامة هو بطلت صلاته وصلاتهم وبهذا يلغز فيقال انتقض وضوءه ما موم فبطلت صلاته وصلاة إمامه وصلاة المأمومين أو يقال وقعت عمامة ما موم فبطلت صلاته وصلاة إمامه والمأمومين وهناك وجه آخر أبلغ في التعمية وهو أن يقال لنا رجل وقعت من يده خرقه أو انخرق بعض ملبوسه والحال أن عورته مستورة فبطلت صلاته وصلاة إمامه وصلاة المأمومين فالجواب عن الأول أنه رجل مسح على الجبهة فرقت وهو في الصلاة وعن الثاني بأنه مسح على خف فاتخرق وهو في الصلاة فلو حضر رجل ثالث عشر في الصلاة دون الخطبة ثم حمل حدث لواحده من الاثنين عشر الحاضر بن الخطبة بطلت صلاة الجميع على الاعتماد ولا يكتفي بالثالث عشر لقول المصنف باثني عشر رجلاً باقين لسلامها (قوله حين قدم العير) بكسر العين أي القافلة وأما مفتحتها فالخمار (قوله كانوا اثني عشر رجلاً) وهم الصحابة العشرة وبلال واختلف في الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود رضى الله عنهم أجمعين وذلك لأنه عليه الصلاة والسلام كان أولاً يصل الجمعة ثم يخطب كالعيد فلما قدم دحية الكلبي من الشام بتجارة في يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب وقد أصاب أهل المدينة غلاماً مع دحية ما يحتاجون إليه من برود فيقضي ونحو ذلك فخرج الناس وتركوه قائماً على المنبر يخطب إلا هؤلاء الجماعة الاثني عشر فلم يخرجوا فقال صلى الله عليه وسلم ولا هؤلاء الجماعة لميت عليهم الحجارة من السماء وفي رواية ولا هؤلاء أسأل عليهم الوادي نارا (فأنزل الله) وإذا رآوا تجارة أو طراً أو اتقوا إليها وتركوا تماماً الآية فقدم صلى الله عليه وسلم الخطبة وأخر الصلاة يوم الجمعة بوحى من الله تعالى والمراد بالهوى الآية الطبل الذي كان مع دحية الكلبي وقال الثاني هو النظر إلى وجه دحية لأنه كان من أجل الناس قال قتادة بلغنا أنهم فعلوا ذلك ثلاث مرات كل مرة لقافلة تقدم من الشام وكل ذلك يوافق يوم الجمعة قاله البتوفري في الفوائد البهية (قوله وقال الشافعي الخ) ووافقه الإمام أحمد بن حنبل على ذلك (قوله لابد من أربعين الخ) أي بالإمام فالخاصل أن مذهب الإمام الشافعي وأحمد لابد من أربعين بالإمام من يجنب عليهم الجمعة ومذهبنا لابد من اثني عشر من يجنب عليهم الجمعة غير الإمام ومذهب الإمام أبو حنيفة لابد من ثلاثة غير الإمام (قوله ويجلس في أولها) أي يسن للخطيب أن يجلس في أول الخطبة للاستراحة حتى يفرغ الأذان (قوله وسقطها) أي يسن للخطيب أيضاً أن يجلس في وسطها ويقوم للخطبة الثانية والجلوس بينهما قدر الجلوس بين السجدين كما قاله ابن القاسم أفاده الثفراوى ويسن للناس استقبالهم الخطيب بوجوههم من يسمعه ومن لا يسمعه من وراءه ومن لا يراه ولو من الصف الأول على الاعتماد خلافاً للبختصر والمراد أنهم يستقبلون ذاته فيغيرون جلستهم التي كانت للقبلة كما صرح به الثلساني أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وفي الحديث إذا خطب الخطيب فاستقبلوه بوجوهكم وراقوه بأبصاركم واستمعوه بأذانكم (قوله ولا بد أن تكونا بعد الزوال وقبل الصلاة) فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى قبل الخطبة ثم خطب فبعد الخطبة والصلاة في الأولى ويعيد الصلاة فقط في الثانية

ويساعد بعضهم بعضاً في المأش (ووجه بعض أئمتنا أنها تجوز باثني عشر رجلاً باقين لسلامها) لأن الذين لم ينتفضوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم العير كانوا اثني عشر رجلاً قال الشافعي لابد من أربعين من يجنب عليهم الجمعة وقال أبو حنيفة تنعقد بالإمام وثلاثة معه (الثالث الخطبة الأولى (وهي ذكر على الصحيح) فلا تصح بدونها (وكذلك) الخطبة (الثانية على المشهور) ويجلس في أولها وسقطها (ولا بد أن تكونا بعد الزوال وقبل الصلاة متصلتين بها ويعني عن الفصل اليسير فإن جهل وصل قبل الخطبة أعاد الصلاة فقط وليس في الخطبة حد عند مالك أيضاً) كما أنه لا حد في الجماعة عندما لا يكون كذلك لحد عند في الخطبة لا يطول ولا يقصر إلا أن الخطيب لو ملل أو كبر فقط لم يجز ولهذا قال المصنف

هذه الصلاة الخطبة
١١ (٢٤) ل ١١

(ولا بد أن تكونا عما
تسميه العرب خطبة)
وقيل أقلها حمد الله
تعالى والصلاة والسلام
على نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم وتحذير وتبشير
وقرآن ودعاء (ويستحب
فيهما الطهارة) فلو خطب
عدثا أجزأه

(قوله ولا بد أن تكونا عما تسميه العرب الخطبة)
الاولى والثانية ويستحب كونها على المنبر فان خطب على الارض بحث (قوله عما تسميه العرب خطبة)
وهو نوع من السلام مسجع ليس نظا ولا نثر اشتمل على تبشير أو تحذير له قدره وبال فإن أتى بها نثرا
أعادها إن كانت قبل الصلاة ونجى بعدها والظاهر أن الحكم كذلك إن أتى بها نظا كما في الحاشية وقال
شيخنا الميلي الأظهر أنه إن أتى بها نظا نجى ولا يعيد ما إن كان قبل الصلاة لأن النظم قريب من
السجع ومن شرطها أن تكون باللفظ العربي فوقها بغير العربية لغو فان لم يكن في الجماعة
من يعرف العربية والخطيب يعرفها وجبت أن يعرف الخطيب عربية لم تجب إقامة الجمعة ولم تصح
ولا بد أيضا أن تكون جهرًا ولو كانوا صفا ساروا كعدمها وتعاد جهرًا فلو قدم الخطبة الثانية على
الاولى كفي ما في كبير الخرشى ولا بد أيضا من حضور الجماعة وهم الاثنا عشر الذين يجب عليهم وتعتقد بهم
فإن لم يحضروا أو بعضهم من أو لمالم يكتب بذلك فلو فرغ المؤمنون لم يأت أحد فإن كان في المسجد جماعة
تعتقد بهم الجمعة خطب ولا انتظر الجماعة ما بين الوقت والختار فإن كانوا حاضرين في أول الخطبة ونفروا
قبل إتمامها تبادى فيها وحده وأجزأهم إذا أتوا صل بهم فقط ولا تعاد الخطبة ويجب انصال أجزأها
بعضها ببعض واتصالها بالصلاة ويسير الفصل مقتصر . والحاصل أن أركانها ثمانية اشتملها على تحذير
وتبشير وكونها باللفظ العربي وكونها جهرًا وكونها قبل الصلاة بعد الزوال وكون أجزائها متصلة بعضها
ببعض وكونها متصلة بالصلاة وحضور الجماعة الذين يجب عليهم الجمعة وتعتقد بهم وكونها في
المسجد وأما فوقها على المنبر فستحب فقط وكذا ابتداءها بالحمد والصلاة على رسول الله ﷺ
وقراءة القرآن فيها فكل منها مستحب وأما الاتيان بالحديث فيها فليس شرطًا بل هو مستحب
فقط كما قال شيخنا الجداوى فلو لم يأت به لم يضر ولا تبطل الخطبة بالحن ولو في الحديث وأما الدعاء للصلاة
فدعوة حسنة والدعاء السلطان بدعة مكروهة لكن بعد إحداثه واستمراره في الخطب في أقطار الأرض
فيخشى على الخطباء من تركه أذية صار واجبا وأجنا لكن المطلوب عدم المبالغة في مدحه ومن البدع
المكروهة قولهم فوق ذلك والامام يخطب صلوا عليه وآمين أو رضوان الله عليهم ومن البدع
المكروهة أيضا ما يفعله المرقى من قوله أيها الناس سمع في الحديث أن رسول الله ﷺ قال إذا قلت
لصاحبك هو الامام يخطب يوم الجمعة أمنت فقد لوت أنتصروا توجروا وحكم الله لأن أهل المدينة
لم يفعلوا ذلك كله وإنما هو فعل أهل الشام قاله الشيخ في الحاشية هنا مع زيادته من حاشية الخرشى ومن
تقرير شيخنا الجداوى ومثله في الأجهورى قال النفر اوى ولى في دعوى الكراهة بحث مع اشتداله على
التحذير من ارتكاب أمر محرم فلعنه من البدع الحسنة ثم قال النفر اوى وأما ما يقوله المؤمنون عند جلوس
الخطيب بين الخطبتين فيجوز كما يجوز كل من التسبيح والتلليل والاستغفار والصلاة على النبي ﷺ عند
ذكر أسبابها قاله ابن عرفة اه (قوله وقيل أقلها حمد الله) تقدم أن الحمد والصلاة والقرآن كل منها
مستحب لا واجب بخلاف ذلك القول وكذا الدعاء ليس شرطًا (قوله وتحذير وتبشير) الواء بمعنى أو
أى تحذير أو تخويف من النار أو تبشير بالجنة فلا يشترط في الخطبة أن تكون مشتملة على تحذير
وتبشير معا بل يكفي أحدهما قرره شيخنا الجداوى رحمه الله تعالى (فائدة) قال بعض شيوخنا ويكنى
في الخطبة أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فأوصيكم بتقوى الله وأحذركم عن
عصيانه وغا لفته (قوله وقرآن) قال النفر اوى وتصح من محض قرآن مشتمل على تحذير وتبشير
وبعض مواعظ كسورة ق (قوله ويستحب فيها الطهارة) ويستحب أيضا تفسير الخطبتين وأن
تكون الثانية أقصر ويستحب أيضا انكسار الخطيب على عصا أو قوس غير خشبة المنبر ولو خطب

(وفي وجوب القيام لها)
 تردد) قل خطيب جالساً
 ثم صلى وصحت صلاته
 (الرابع) الإمام ومن صفته
 أن يكون عن نجس عليه
 الجمعة احترازاً من الصبي
 والمسافر وغيرهما عن
 لم نجس عليه الجمعة فلا تصح
 بهم) ويشترط أن يكون
 المصل بالجماعة هو الخاطب
 إلا لعذر يمنعه من ذلك
 من مرض أو جنون أو نحو
 ذلك) كرهاف ولأما
 أوأما بعيد أو لم ينقطع
 الزعاف ونحو ذلك مما فيه
 طول) ويجب انتظاره
 للعدو القريب على الأصح
 كما إذا خرج لطمارة
 أو لزعاف ويرجع
 بالقرب (الخامس) موضع
 الاستيطان) ولو كان
 بأخصاص لاخير (فلا تقام
 الجمعة إلا في موضع
 يستوطنون فيه) بأن يقم
 فيه صيفاً وشتاءً (ويكون
 محلاً للإقامة) أي بأن
 يمكن الثوى فيه) بالأمن
 على النفس والأهل (بلداً
 كان ذلك الثوى (أو قرية)
 ولما فرغ من الشروط
 والأركان شرع في الآداب
 فقال (وأما آداب الجمعة)
 جمع أدب وهو ما يطلب
 من المكلف تحصيله لها
 سواء كان فعلاً أو تركاً
 سنة أو غيرها وأما

ممنوع

بالأرض ويكون في عينة كافٍ حاشية الخرشبي وغيره أما ما به عليه بعض الخطباء من جعله في اليسار فليس مذهبنا
 بل هو مذهب الإمام الشافعي والعصا أولى فإن فقدت فالقوس أو السيف كافٍ حاشية الخرشبي وحكته خوف
 العتب بمس لحته أو غيرها (قوله الطهارة) ويكون تركها لأن الطهارة ليست من شروط الخطبة وإن كان
 يحرم عليه في الكبرى من حيث المكث بالجنابة في المسجد (قوله وفي وجوب القيام لم يتردد) المتعمد
 أنه واجب شرطاً قرره شيخنا (قوله الرابع) الإمام أي المقيم ولا يشترط فيه الاستيطان لأن الاستيطان
 إنما هو شرط في الجماعة لا في الإمام فإنه يكفي فيه الإقامة فقط وينبأ على ذلك مسألة حسنة وهي صحة إمامة
 مسافر نوى إقامة أربعة أيام صحاح في قرية لا بقصد الخطبة فإنه يصح أن يكون خطيباً فيها ولا يصح أن
 يكون بعض الاثنين عشر ويلغز هذا فيقال لنا إمام إن صل ما موماً بطلت صلاته وصلاة إمامه وصلاة
 المأمومين (قوله والمسافر) أي حيث لم ينو إقامة أربعة أيام أما إن نوى إقامة أربعة أيام حقيقة لا بقصد
 الخطبة فقط صححت خطبته ولو طرأ له السفر عقبها إماماً نوى الإقامة لأجل الخطبة فلا تصح وكذا تصح
 إمامة الخارج عن قرية الجمعة على مثل فرسخ لأنه يلزمه السعي من محله إلى بلد الجمعة كمن خطب بقية الثوري
 أو بولاق أو القرافة أو بمصر العتيقة وهو من المدينة وأما الخارج منها على أكثر من كفرسخ
 فحكمه حكم المسافر على المشهور وقال الناصر القفطي متى كان الإمام دون مسافة القصر ولو بميل صححت
 إمامته وهو قول قوي ولكن العمل على الأول وأما مسافة القصر فلا تصح أنفاً والقصر ثلثة أميال
 ويستثنى من المسافر الخليفة بقرية الجمعة بخطب بهم فتحصل لهم ولو لم ينجس عليه الجمعة فإن قدم وهم فيها
 ولو بعدهم ركعة بطلت عليهم والمراد بالخليفة من له الحكم والصلاح فيدخل القضاء لكن في هذا
 الزمان ليس لهم الصلاة فلا تبطل عند دخوله قرية الجمعة فإن مر بقرية الجمعة وصلها بهم جهلاً
 منه فسدت عليه وعليهم (قوله من مرض أو جنون الخ) فيستخلف من يصلي بهم فإن لم يستخلف قدموا
 وجلاؤهم يندب أن يكون عن حضر الخطبة فإن تقدم رجل ولم يقدموه هو الإمام أجزأهم فإن لم يستخلف
 هو ولا هم وصلوا أفذاً إذا بطلت (قوله للعدو القريب) أي الذي مقداره أولى إلى باعية المتوسطة قراءة
 وهي المشاة كافٍ حاشية الخرشبي (قوله على الأصح) ومقابلته عدم الانتظار مطلقاً قُرب العدو أو
 بعد وهو ضعيف (قوله الاستيطان) أي العزم على الإقامة لا على سبيل الانتقال فيصدق بما إذا لم يكن
 لهم نية أو نيتهم التأييد ولا يكتفي نية الإقامة فقط ولو طالت (قوله بأخصاص) أي بيوت من بصر أو خشب
 أو غير ذلك ولا يضر انتقال أهل الأخصاص عن موضعهم بعد مدة طويلة إلى قريب منهم وبناهم به
 أغصاناً آخر فتجب عليهم أيضاً وتنعقد بهم لأن انتقالهم إنما هو بما يحصل في علمهم من الأوصاف بالفضلات
 (قوله لاخير) أي سواء كانت من صوف أو شعر أو وبر أو نحو ذلك لأن الخيل لا يمكن الاستيطان فيها غالباً
 على سبيل الدوام وقوله لاخير أي إلا أن يكون أهلها مقيمين على مثل فرسخ من مناقرية الجمعة فتجب
 عليهم تيمناً لها (قوله بأن يقم فيه صيفاً وشتاءً) ظاهره أنهم إذا كانوا يقيمون في بلد في الشتاء وفي
 أخرى في الصيف لا تصح لهم الجمعة وليس كذلك بل تصح الجمعة إذا دخلوا بأحداهما فبقوا بها فإنهم
 ناوون على الإقامة فيها وكذا إذا كانوا يخرجون أيام المطر نحو الشهرين وكذلك إذا كان جماعة يقيمون
 ستة أشهر في بلدة وفي أخرى ستة أشهر وكذا من له زوجتان يلدن متتابعين ينوي الإقامة عند كل
 واحدة ستة لأنه نوى الإقامة فيهما أبداً أفاده الشيخ في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشبي
 (قوله الثوى) بالثاء المثناة أي الإقامة وأما بالثاء التوقية فهو الهلاك (قوله فعلاً) أي كالفعل (قوله
 أو تركاً) أي كنجس الرائحة (قوله سنة) أي كالفعل (قوله أو غيرها) أي غير السنة وهو ما عدا
 الفصل (قوله التسليم لها) فيه إشارة إلى أنه للصلاة باليوم فلا يفعل بعد الصلاة وإن تذكره وهو في

المسجد فيستحب خروجه له إذا علم أن الخطبة لا تقوته . وأما إذا علم أنه إذا خرج الفسل فأنه الخطبة فلا يستحب له الخروج على المعتمد لأن سماع الخطبة واجب ولا يترك لسنة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وكلام السكندري هنا ضعيف قوله وهو سنة أي سنة مؤكدة على من يريد الحضور لها ولو لم تنزهه كسافر وعبد وامرأة وصبي فإن قلت كيف يكون غسل الجمعة سنة في حق الصبي مع أن نفس الجمعة مستحبة في حقه فأجوب أنه لا غرابة في ذلك ألا ترى أن الوضوء لها واجب وإن شئت فانظر إلى السورة ونحوها في صلاة الصبي وقيد اللحي سنة الفسل بمن لا راحة له والإوجب كالإمام والسيك ونحوهما فيجب عليهم الفسل على المعتمد أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله ومن شرطه الخ) أي ومن شرطه أيضا أن يكون نهارا أي بعد الفجر فلا يجزئ قبله وأن يكون بنية وأن يكون بماء مطلق وصفته كغسل الجنابة (قوله أن يكون متصلا بالرواح) لم يشترط هذا الشرط أبو حنيفة بل المدار عندك على كونه بعد الفجر (فائدة) لو طالع مكثه بمسجد لا يريد الصلاة فيه فلا يبطل غسله على الظاهر لأن له أن يصلي فيه ولا يبطل غسله قبله شيخنا الأمير عن الشيخ (قوله وقد يتأخر الخ) الرواح بمعنى لا الم التعليل (قوله واشتغل بغيره أو نوم) أي اختيار أيهما خارج المسجد (قوله بغيره) أعلم أن الغذاء بالذال المعجمة هو ما يتغذى به سواء كان أول النهار أو آخره وأما الغذاء بالذال المهملة فهو ما يؤكل قبل الزوال وقرانه بالمعجمة أولى ليكون شاملا لما قبل الزوال وما بعده بخلاف قراءته بالمهملة فيكون تاصرا على ما إذا كان أول النهار أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله أعاد الفسل) أي استنانا سواء كان عامدا أو ناسيا وكذا يعيده إذا حصل له عرق أو صحتان أو خروج من المسجد متباعدا وأما لو انصل الفسل بالرواح ونام أو تغنى في المسجد فلا يطلب بإعادته بل ظاهر المدونة أنه إذا أكل وهو ماش لا يطلب بإعادة الفسل كشربه وهو ماش واستظهره بعض الشيوخ أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله فإذا خف الأكل الخ) وكذا إذا أكل لشدة جوع أو لإكره فلا شيء عليه وكذا لا يبطل بنقض وضوئه ولو قبل دخوله المسجد واستظهره بقضه بالجنابة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله لأجل حضور الملائكة) يوضح ذلك قول بعضهم وإنما طلب السواك والطيب يوم الجمعة لأجل الملائكة الذين يقفون على أبواب المساجد يوم الجمعة وبأيديهم صحف من فضة وأقلام من ذهب يكتبون الأول فالأول ورمعها خوفه أو لسوءه فإذا طلع الإمام على المنبر دخلت الملائكة في المسجد يسعون الخطبة كما ورد في الحديث (قوله حلق الشعر) أي حلق الرجال الشعر إذا كان لهم شعر يحتاج للحلق وأما النساء فلا يطين بحلق الشعر يومها (قوله بالمأمور بحلقه) أي الذي أمر الشارع بحلقه قال النفرأوى وليس من الآداب المسحونة حلق الرأس وإنما حلقه مباح لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحلق رأسه إلا في الحج فهم من البدع المباحة أو الحسنة لمن يقيح منظره بدونه انتهى .

(فائدة) قال الشافعي في سيرته حلق النبي صلى الله عليه وسلم رأسه أربع مرات كما ذكره الصخاوي (قوله تجنب الرائحة الكريهة) في هذا من باب الآداب مسامحة لأنه واجب وقد ذكر الشارح أول الباب أن الآداب ما يطلب لأعلى سبيل الوجوب إلا أن يحمل قول المصنف تجنب الرائحة على رائحة لم تشدد جد أو تركب الاستخدام في قول الشارح فإن فعله وجب عليه اجتنابها أفاده شيخنا الأمير في حاشيته لكن سبق للشيخ في الحاشية عند قول المصنف وأما آداب الجمعة الخ أن الآداب ما يطلب من المكلف تحصيله سواء كان واجبا كتجنب الرائحة الكريهة أو سنة كالفصل أو مستحبا كالطيب لها (قوله كالثوم) بضم التاء المثلثة كافي شرح الموطأ ويقال فيه قوم يقاب التاء فاء كقوله شيخنا (قوله والبصل) أي ومثله كل ماله رائحة كريهة كالكراث والفجل ، وأعلم أن أكل الثوم والبصل والفجل ونحو

وهو سنة على المشهور)
وقيل واجب (ومن
شرطه أن يكون متصلا
بالرواح) فإن كان الفصل
يسيرا فلا شيء عليه وقد
يتأخر لإصلاح ثيابه
وتخييرها (فإن اغتسل
واشتغل بغيره أو نوم أعاد
الفسل على المشهور) فإذا
خف الأكل أو غلبه النوم
فلا شيء عليه في ذلك
(الثاني السواك) أي لأجل
حضور الملائكة (الثالث
حلق الشعر) بالمأمور بحلقه
كالعانة (الرابع تقليم
الأظفار) للتنظيف
(الخامس تجنب ما يؤلّد
منه) الرائحة الكريهة
كالثوم والبصل فإن فعل
وجب عليه اجتنابها

ذلك في المسجد حرام ولو لم يكن به أحد ولو كان عنده ما يزيد به راحته وأما إن أكل شيئا من ذلك خارج المسجد وعنده ما يزيد به راحته بخلاف الأولى وإن لم يكن عنده ما يزيد به فيحرم إن كان قصد الاحتجاج بأحقق المسجد وإن لم يقصد دخول المسجد فقبل بالكرامة وقيل بالجواز وقيل بالحرمة وهو الظاهر وكذا يحرم أكل شيء مما ذكر يوم الجمعة خارج المسجد قبل الصلاة ما لم يكن عنده ما يزيد به راحته فلا يحرم قلوله بعد ما يزيد به الراحة سقطت عنه الجمعة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله كالذي بالغ) فيجب على هؤلاء ترك الجمعة إلا أن يكون عندهم ما يزيدون به الراحة والإوجب عليهم إزالتها ثم يذهبون للجمعة (قوله بالثياب الحسنة) هذا خاص بالرجال دون النساء فانهن يخرجن بالثياب المهيئة (قوله العياض) أي فقط يجمل الثياب في صلاة الجمعة فيلشعره هو خصوص العياض ولو قد نما بخلاف العيد فإن المراد بالجميل الجديد ولو أسود فالثياب الجميلة يوم الجمعة للصلاة لا لليوم بخلاف العيد فليوم لا للصلاة فإذا كان يوم الجمعة يوم العيد ليس الجديد أول النهار ولو غير أبيض وليس الأبيض وقت الجمعة ولو قد نما (قوله ولم يتخط أعناق الناس) أعلم أن تحطى أعناق الناس من جلوس الخطيب على المنبر لأخر الخطبة حرام ولو لفرجة إلا إذا لما الإمام فيجوز على المعتمد كافي الأجهوري خلافا للزرقاني . وأما قبل جلوس الخطيب على المنبر فإن كان لفرجة جاز وإن كان لغيرها كره . وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فجاز ولو لغير فرجة . وأما المشي بين الصفوف فجاز ولو في حال الخطبة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (تبيينه) قال الشيخ في الحاشية هنا قوله ولم يتخط أعناق الناس كناية عن التكبير أي علمه أن يكبر فلا يتخطى أعناق الناس انتهى وهو يقتضي أن التكبير للجمعة مستحب فينا في ما ذكره بعد عند قول المصنف والمشي لها فاته قال هنا ما نصه ومن المندوبات التهجير وهو الرواح في الهاجرة وهو وشدة الحر ويكره التكبير لأنه لم يفعله عليه الصلاة والسلام ولا الخلفاء بعده خيفة الرياء والسعفة والمراد بالهاجرة الإتيان في الساعة السادسة انتهى ومثله في الخرشى وغيره فالأنسب أن قوله في الحديث ولم يتخط أعناق الناس أي بأن يأتي في الهاجرة أي أول الساعة السادسة لأن المستحب عند أهل المذهب إنما هو التهجير لا التكبير الذي هو الإتيان أول النهار فانه مكره كما علمت وأما قوله وَالصَّحَابَةُ ومن اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكلما تقارب بدته ومن راح في الساعة الثانية فكلما تقارب بقرقه ومن راح في الساعة الثالثة فكلما تقارب كبره ومن راح في الساعة الرابعة فكلما تقارب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكلما تقارب بيضة فاذا خرج الإمام حضرت الملا فكم يسعون الذكر ، فالمراد بالساعة المذكورة في هذا الحديث أجزاء الساعة السادسة وليس المراد بالساعة المتعارفة المنقسمة إلى خمس عشرة درجة التي ينقسم بها الليل والنهار إلى أربعة وعشرين جزءا كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله كانت له كفارة) أي من الذنوب الصغائر وقضية هذا الحديث أن تكفير الذنوب مشروط بوجود جميع هذه الأنبياء (قوله التطيب لها) أي في حق الرجال دون النساء (قوله وغير طيب الرجال) أي أحسن ما يتطيب به الرجال (قوله وما خفي لونه) أي أن الغالب إخفاؤه كالكسك فلا ينافي أنه قد يظهر وإنسان (قوله وظهر ريحه) أي أن هذا هو المقصود الأعظم منه لا لونه (قوله وغير طيب النساء) أي أحسن ما يتطيب به النساء . لا زواجين لاف هذا المقام (قوله ما ظهر لونه وخفي ريحه) أي كالورد فإن المقصود الأعظم منه لونه لا ريحه لا يتبع برؤيته لونه وليس المقصود الأعظم منه ريحه (قول المشي لها) أي في ذهابه إليها وما في رجليه منها فلا يطالب بالمشي لأن العبادة قد اقتضت قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله تقرب للخشوع) ولما ورد أن الماشي للجمعة له بكل قدم عمل عشرين سنة سابق (قوله فن ذلك) أي من الأعداء المنسوبة للتحلف وفي تعبيره بمن التي لتبعض إشارة إلى أنه لم يستوف

كالذباح والدباح ومن به صتان (السادس التبعيل لها بالثياب الحسنة) والثياب الحسنة في الشرع العياض قال وَالصَّحَابَةُ ومن اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومن طيب إن كان عنده ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله عليه ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من الصلاة كانت له كفارة ما ينهوا بين الجمعة التي قبلها (السابع التطيب لها) ولا يتعد به غرا ولا رياء وخير طيب الرجال ما خفي لونه وظهر ريحه وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه (الثامن المشي لها) وهو أقرب للخشوع دون الركوب لأنه من فعل المتكبرين إلا لعذر فلا بأس به إذا كان (يتمتع من ذلك) أي عن المشي (مرادنا الأعداء المبرحة فتختلف عنها فن ذلك

الأعداء كلها وهو كذلك لأن منها عدم وجدان ما يستربه عورته بأن لا يجد الملبوس اللائق به فن وجد
ثوباً يستربه جسده لكن يرى مثله لكونه من الأكاركية فلا يجب عليه حضور الجمعة في تلك
الحالة على المعتد كافي حاشية الخرشى فلو وجد ما يناسبه ولو يكره أو إغارة أو إعطاء وجب عليه
قبوله من غير نظر لمنه . ومنها رجاء عفو خصاص مطلوب منه ليقص منه . ومنها أكله التوم إذا
تعذر عليه إزالة وجهه كما تقدم . ومنها الصنان والبخر والجرح المقتن . ومثل ذلك أهل الصنائع
المنفعة كالجزاوين والزاحين والديباغين إذا تعذر عليهم إذاتها ، وليس من الأعداء العرس بأن يقيم
عند العروس سبعة أيام وليس منها أيضا الحر والبرد ولو شديدين إلا أن تبيع سوموم وج حارة
حتى تذهب بهاء القرب والأسقية فإنها تكون عذرا في حق من كان خارج المصر (قوله المطر الشديد)
أي الذي يجعل أو اسط الناس على نقطة دمه وهم (قوله والوحل) يفتح الحاء يجمع على أحوال كسبب
وأسياب وهو الأصعب بسكونها يجمع على وحول كفلس وفلوس والوحل الكثير وهو الطين الرقيق
الذي يحمل أو اسط الناس على ترك الداس بكسر الميم وأولى غير الرقيق لكن لا يقال له وحل أفاده شيخنا
(قوله المجذوم الذي تضر راحته) أي إذا كان المجذوم لا يجد موضعا يصلي فيه وحده . وأما لو وجد
بحيث لا يلحق ضرره بالناس وجبت عليه إذا كان المسكان تصح فيه الجمعة لا يمكن الجمع بين قوله
وحن الناس ومثل الجذام البرص المضرا راحة (قوله المرض المانع من الإتيان إليها) أي الذي
يشق معه الإتيان إليها وإن لم يشتد ومن باب أولى إذا تعذر معه الإتيان إليها . ومثل المرض
كبر السن وتلزم القادر على مر كروب لا يباح به كالحج (قوله القرىض) هو أن يشتغل بمعاونة
من عنده من المرضى وحاصل ما أفاده المصنف والشارح استواء القرىض ماها أو غيره والأجنبي في أنه
إنما يباح التخلف تقرىض من ذكر إذا لم يكن عديم من يمولهم وإلا فلا يباح التخلف ولكن
هذا ضعيف . والمعتدان الأجانب يشترط في إباحة التخلف لشرطان : الأول أن لا يكون عنده من
يقوم بشأنه . الثاني أن يخشى عليه بركة الضيعة . وأما القريب الخاص وهو الأصول كالوالدين
والفروع كالولاد والجوانب القريبة الخاصة كالأخ والأخت فلا يشترط فيه هذان الشرطان لشدة
مصيبته ويلحق بالخاص الزوجة والبرية والملوك والصدوق والملاطف والشيخ على المعتد كما قتله
شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى ومثله في حاشية شيخنا الأمير . وأما القريب غير الخاص
كالعم وابن العم فقل إنه كالخاص ، وقيل كالأجنبي كافي الحاشية هنا ، وقيل شيخنا عن الشيخ في تقرير
الخرشى أن المعتد أن غير الخاص إن كان بينه وبين القريب الشام فهو كالخاص والأقرب كالأجنبي اه
كلام شيخنا وفي حاشية شيخنا الأمير ما يخالفه فانه قال : والأنسب أن غير الخاص يعطى حكما وسطا
بأن يتخلف عنده إن لم يجد غيره ولو لم ينفذ عليه انتهى كلامه والأول أقوى (قوله إذا احتضر
أحد) أي إذا أضر على الموت أحد من أهله أو أخوانه كصديق ملاطف وعلوك وزوجة وشيخ فيباح
له التخلف وإن لم يرعه ما يفجأ القريب ونحوه من شدة المصيبة وأولى موته بالفعل وقربه الخروج من
المسجد والإمام مخطف إذا بلغه ما يخشى منه الموت (قوله قال مالك في الرجل يهلك) أي بالفعل فهي مسألة
أخرى لا دليل لما قبلها على الظاهر وفي المدخل قد وردت السنة أن من إكرام الميت تسجيل الصلاة عليه
ودفنه . وكان بعض العلماء يحافظ على السنة إذا جاءه بالميت إلى المسجد صلى عليه قبل الخطبة وبأمر
أهله أن يخرجوا به إلى دفنه ويخبرهم بأن الجمعة قافلة عنهم إذ لم يدركوها بعد دفنه بخراه الله خيرا (قوله فلا
باس بذلك) أي أسوأ وجد من يكفنه أم لا يخشى عليه التعمير أم لا كما هو ظاهر عبارة الإمام والمدخل وقال

الشبر حتى محل ذلك إذا لم يجد من يكفنه وخشى عليه التغير انتهى ، لكن قال الشيخ في الحاشية وأعله
 ضعيف لخالفه كلام المدخل له انتهى ، وجزم شيخنا الجداوى بأن كلام الشبر خيى ضعيف وأن ظاهر
 كلام المدخل هو المعتمد وفي حاشية الخرشى إشارة لذلك ، وقال شيخنا كلام المدخل هو المعتمد قوله
 من ضرب ظالم ولو كان الضرب والجلب قليلا وكذا الخاف على عرضه من سب أو قذف أو لى أو الخاف
 على نفسه القتل أو الخاف أو تكاب ما لا يجوز له فعله كان يلزم بقتل رجل أو ضرب به أو نحو ذلك أو بمن لبيعة
 ظالم بأن يقول الذى يريد التولية أحلفوا لى على أنفسكم لا تخرجون من تحت يدي ومن تحت حكمي وقد
 اتفق لابن القاسم وابن وهب أنها ذهبا إلى الإسكندرية وكان فيها حاكم ظالم يريد الخلافة فأتت عليهم
 الجمعة فتخلفوا عنها خوفا من عقاب بيعة الحاكم فضلى ابن وهب الظهر جماعة وصلها ابن القاسم فذاثم
 أنهم ذهبا إلى الإمام مالك في المدينة المنورة فأخبراه بذلك فاستصوب فعل ابن القاسم وذلك أنه لا يجمع
 الظن إلا للمسافر والمرضى والمسجون والمجنون وأهل المطر الغالب فيطلب من هؤلاء الجمع
 ولا يخرجون من الجماعة ويستحب صبرهم إلى فراغ صلاة الجمعة وإخفاء جماعتهم وأمان من هل عن يبيع
 التخلف ويمكن الحضور معه كخوفه بيعة الأمير الظالم ومن تخلف لغير عنده من فاتته الجمعة نسياناً من
 تجب عليه فكل هؤلاء يكره جمعهم فإن جمعوا لم يعدوا على المعتد بهم بحرة بأصلها مكره ومعه بوصفها
 أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وأخذ ماله) وكذا مال غيره لكن يشترط فيهما أن يكون ماله بال
 بأن يحجب به كفى الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى خلافاً لقول السكندري سواء كان يحجب به أم لا
 فإنه ضعيف (قوله أن يحبس غريمه) أى لم يثبت به عسره لأنه يعلم من باطن حاله إذا تحقق عسره لم يحبس
 قوله تعالى « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » فهو مظلوم في الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر وأما
 لو كان عسره ثابتاً فلا يجوز له التخلف لأنه لا يجوز حبسه قوله أنه يحبس لفساد الحال فيجوز له التخلف
 (قوله ولو بأجرة) أى أجرة المثل (قوله أركان من يتهدى للجامع بلا قائد) ومثل ذلك ما إذا كان يعتقد
 أن الناس في الطريق يهتدون إلى الجامع فلا يباح له التخلف (قوله ويحرم السفر) سمي سفر لأنه يسفر
 عن أحوال الرجال أى يكشف عن أحوالهم من حسن خلق وغيره وأعلم أن السفر تعتبه الأحكام الخمسة
 الحرمه كما قال المصنف ومثله السفر لقطع الطريق والأبى والكرهه كالسفر بعد الفجر من يوم الجمعة
 كما يأتي المصنف والإباحة كالسفر للتجارة لزيادة المال والاستحباب كالسفر لزيارة الأقارب والرحم
 والأولياء والوجوب كالسفر للحج والتجارة المباحة (قوله عند الزوال من يوم الجمعة) أى لتعلق
 الخطاب به ومحل الحرمه ما لم يحصل له ضرر يدمم السفر عند الزوال من ذهاب ماله ونحوه كنهاب رفقته
 فإنه يباح له السفر حينئذ ومحل الحرمه أيضاً ما لم يتحقق عدم ترك الجمعة أما إن تحقق إدراكاً بقرينة
 جمعة أخرى قبل إقامتها فيها فيجوز سواء كان قصده مجرد المرور بتلك القرية أو الإقامة فيها أو لولم
 ينو إقامة أربعة أيام أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى (قوله وكذا يحرم
 عليه الكلام) أى أن الكلام والإمام يخطب أو بين الخطيبين حرام ، وكذا يحرم عليه غير الكلام
 كتحرير ماله أو صوت كجلجل أو حديد أو ثوب جديد أو مطالعة في كراس أو كتابة أو فتح باب أو أكل
 طعام أو شرب ماء ولا يدوبه أحد ، وكذا السلام ورده ولو بإشارة ، وكذا نهى اللأغى ورميه
 بالخصا والإشارة له ، ومحل حرمة الكلام ونحوه إلا أن يلفو الخطيب أى يتكلم بالكلام الذى لا خفيه
 الخارج عن نظام الخطبة سواء كان عمره ما كسب ما لا يجوز سبه أو مدح ما لا يجوز مدحه أو غير محرم
 كقراءة كتابا غير متعلق بالخطبة وكما كلفه بما لا يفتى بغير محرم على الناس الكلام حينئذ ، ومحل
 الحرمه أيضاً ما لم يشرع الخطيب في الترضى على الصحابة والدعاء للسلطان . قال ابن العربى : ورويت

من ضرب ظالم أو حبسه
 أو أخذ ماله وكذلك
 المعسر يخاف على نفسه
 أن يحبس غريمه (فلو
 عند يبيع له التخلف) على
 الأصح ، وقيل لا يباح له
 التخلف (ومن ذلك) أى
 ممن يباح له التخلف
 (الأصح الذى لا فائدة له
 أما لو كان له قائد) ولو
 بأجرة (أو كارت عن
 يتهدى للجامع بلا قائد
 فلا يجوز له التخلف عنها
 ويحرم السفر عند الزوال
 من يوم الجمعة على من
 تجب عليه الجمعة) لأن
 في السفر حينئذ تركا
 للوجوب (وكذا يحرم
 عليه الكلام)

(و) مثله صلاة (الثالثة والإمام يخطف) فإن خروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (سواء كان في الخطبة الأولى والثانية) أو بينهما ولو لغير سامع) ويجلس الرجل (الداخل) ولا يصل إلا إن تلبس بنفل قبل دخول الإمام فيتم ذلك (النفل) ويحرم البيع والشراء عند الأذان الثاني ويفسخ إن وقع) البيع في هذا الوقت إلى أن يسلم الإمام منها على المشهور (ويكره ترك العمل في يوم الجمعة) لأن العمل فيها كالمعمل في غيرها وهذا إذا تركه استثناء ، وأما إذا تركه لراحة ونحوها فلا كراهة (ويكره تنفل الإمام قبل الخطبة) بل يصعد المنبر حين إتيانه المسجد لأنه صلى الله عليه وسلم كان كذلك (وكذلك يكره للجالس أن يتنفل عند الأذان الأول) كما يفعله الشافعية والخنفية خيفة اعتقاد وجوبه

الزحاف من مدبته عليه الصلاة والسلام والكوفة إذا بلغ الخطيب الدعاء للأمر وأهل الدنيا يقومون فيصلون ويتكلمون مع جلسائهم فيما يحتاجون إليه من أمرهم أو في علم ولا ينصتون إليه والصلاة على المصطفى صلى الله عليه وسلم إذا مر ذكره مستحبة لكن سراً وكذا التامين والتعوذ من النار وسؤال الجنة عند السب وكذا الاستغفار عند أمره بالاستغفار فأفاده الشيخ في حاشية الخرشى (نتبه) يجوز الكلام بعد الخطبة وقبل إقامة الصلاة ويكره من أخذه في الإقامة إلى أن يحرم الإمام ويجوز إذا أصرم ولا يختص هذا التفصيل بالجمعة فأفاده الخرشى والزرقاني وضعفه البناني وقال بل المعتمد ما قاله الخطاب والموافق أنه يجوز الكلام بعد الإقامة ويكره بعد الإحرام قال شيخنا العقاد وغيره وكلام البناني هو المعول عليه (قوله ومثله الثالثة والإمام يخطف) وأما الفريضة فلا حرمة فإذا ذكر شخص صلاة الصبح والإمام يخطف فليصلها بوضعها لكنه إذا كان يقتدى به يجب عليه أن يقول لمن يليه أنا أملى الصبح أما إن كان غير مقتدى به فليس عليه ذلك القول أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وهذا يلزم فيقال لنا رجل يجب عليه أن يتكلم والإمام يخطف ولا حرمة عليه والحال أن الخطيب لم يبلغ (قوله) فإن خروج الإمام يقطع الصلاة الخ) أي أن خروج الإمام للخطبة من الخلوة إن كان هناك خلوة أو توجهه إلى المنبر إن لم يكن هناك خلوة يقطع الصلاة أي يحرم عليه الشروع في الصلاة فلا مفهوم أقول المصنف والإمام يخطف بالنية لحرمة الثالثة (قوله ولو لغير سامع) أي إذا كان في المسجد أو رحبته مع من هو بأحد مداخله لفساء أو عيب أرمع خارج عنهم أو يباح للخارجين عنهم ولو سمعوا الخطبة على المعتدل لكن يستحب الانصات عند السماع كإتيان الحاشية (قوله فيتم ذلك النفل) أي سوء أحرع عمداً أو سهواً عن أن يخرج عليه أو جهلاً عقدر كراهة لا فائدة من صلاته فيها لكن ينبغي له التحفيف ومفهوم قول المصنف الدخايل أنه لو كان جالساً قبل فلاته بل يقطع مطالعاً ابتداء ما عدا أو جالساً أو ناسياً خروجه أو الحكم عقدر كراهة أم لا فإنه ستة أيضاً وأما إن كان داخلان كان متعدياً فيقطع عقدر كراهة أم لا وإن كان جاهلاً أو ناسياً لا يقطع عقدر كراهة أم لا فإنه ستة أيضاً بجملة الصور ثمانية عشرة وقدرت أحكامها (قوله ويحرم البيع الخ) أي إلا أن يكون بيع ماء لاجل الوضوء بأن لا يحدما إلا بالشراء فإنه يجوز له البيع صحيح الجواز للبائع والمشتري على المعتدل (قوله والشراء) ومثله الاجارة والتولية والشركة والاقالة والشفعة (قوله عند الأذان الثاني) أي عند الشروع في الأذان الثاني أي الذي يفعل عند جلوس الخطيب على المنبر وسماه ثانياً باعتبار الفعل وإن كان أولاً في المشروعية . والحاصل أن البيع حرام عند الأذان الثاني سواء كان الأذان على المنارة كما كان في الزمن القديم وعليه أهل المغرب إلى الآن أو كان بين يدي الإمام كما هو في بلادنا الآن إلا أن فعله بين يدي الإمام مكروه كإفصاح عليه البرزلي وقد نهى عنه مالك وأما فعله على المنارة والإمام جالس فهو المشروع انتهى سكندري (قوله ويفسخ إن وقع) ولو كانا ماضيين للجامع على المعتدل حيث كانت تلازمهما الجمعة ولو مع من لا تلازمه وأما لو وقع عن تلازمها الجمعة من الصبيان أو الأرقاء ونحوهم ففكره مبنيهم بالسوق ولا تنسخ ويستحب الإمام منهم أن لا يخطبوا بالبرع وأما النكاح والهبة والعدة عند الأذان الثاني فحرام لكنه لا يفسخ (قوله) وأما إذا تركه راحة (الخ) وأما لو تركه لا يشتغله بوظائف الجمعة من اغتسال وتطيب ونحوها فستحب (قوله بل يصعد المنبر) أي حين دخل ليرق المنبر فإن دخل قبل وقته أو لا تتظار الجماعة ندبته التحية (قوله وكذلك يكره للجالس الخ) محل الكراهة إذا كان مقتدى به أو كان غير مقتدى به لكنه مقتدى أو يخشى عليه أن يعتقد فرضيته وأما إن لم يكن مقتدى به معتقداً أنه من النفل المندوب ولا يخشى عليه أن يعتقد فرضيته فلا بأس به ولا يكره أيضاً المتنفل قبل الأذان فاستمر ولا لاقدم عنده كما قال الشارح ووجهه كراهته للدخايل ولو كان

مقتدى به أنه يحمل على تحية المسجد فلا يعتد بالوجوب بخلاف الجالس فيقال ما قام هذا العالم لهذا الأمر إلا لكونه أكيداً أو واجباً (قوله ولو فعله شخص في خاصة نفسه) أي بحيث إن فعله خاص به أي لأنه لا يقتدى به فيه (فائدة) إذا كان شخص مالكي بمحضرة جماعة شافعية أو حنيفة فلا بأس أن يصل عند الأذان قرره بعض شيوخنا (قوله ويكره حضور الشابة للجمعة) أي لكثرة الزحام في الجمعة فلذا جازها حضور فرض غير ذلك لعدم الزحام (قوله وأما من يتخشى الخ) وما العجز التي لأرب للرجال فيها فيجوز (قوله بعد الفجر) وأما قبله فجاز وكذا يكره السفر بعد فجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس وأما بعد طلوعها وقبل صلاة العيد فلا يحرم على المتمدن في حاشية الخرشى بل هو مكروه فقط خلافاً لمن قال بالحرمة واعلم أن الشخص إذا خرج للسفر فيستحب له أن يأتي إلى إخوانه ويسلم عليهم وإن قدم منه فيستحب لهم أن يأتوا إليه ويسلموا عليه كما في حاشية الخرشى ويستحب السفر يوم الخميس لما في البخاري وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج يوم الخميس في غزوة تبوك وأنه كان يجب أن يخرج يوم الخميس انتهى ويستحب للسافر أيضاً أن يصل ركعتين عند أهله حين إرادته السفر الخبر ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفره قال النووي ويستحب أن يقرأ في الأولى بقل يا أيها الكافرون وفي الثانية بسورة الإخلاص وقال غيره يقرأ في الأولى بسورة الفلق وفي الثانية بسورة الناس قال بعضهم وإن جمع كان حسناً .

(باب صلاة الجنازة)

تردد بعض العلماء هل شرعت صلاة الجنازة بمكة أو بالمدينة وظاهر بعض الأحاديث أنها شرعت بالمدينة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وجزم المدافعي في حاشيته على الخطيب بأنها شرعت بالمدينة ونصه وشرعت صلاته الجنازة بالمدينة لا بمكة قال ابن حجر وكان ذلك في السنة الأولى من الهجرة ١ هـ والجنازة يفتح الجيم اسم الميت ويكسر هاء التثنية الذي عليه الميت فالأعلى الأعلى والأسفل الأسفل فإن لم يكن عليه ميت فهو سرور (قوله فرض على الكفاية) إذا كان الميت مسلماً حاضراً تقدم استقرار حياته غير شهيد معترك ولا صلى عليه ولا فقد أكثره فإن قدس من هذه الشرع سقطت الصلاة عليه وكذا الغسل لأنها متلازمان فتحرم الصلاة على الكافر وكذا على الشريد وكذا على الغائب وقيل تكراه وتكره على مادون ثلث الميت وتكره على الذي لم يستهل صارخاً وتكره على من صلى عليه فذا أو أفذاذاً صلى عليه ثانياً كذلك ولو اختلط شهيد بغيره لا يفسل أن أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله قام به البعض) أي بإتمامه لأنه الذي يسقط به على الجميع فإذا لحقهم في الانتهاء شخص حصل له ثواب الفرض وإن قلنا إنه يتعين بالشروع بمعنى أنه لا يجوز له قطعه أفاده شيخنا الأمير (قوله سقطت عن الباقيين) وهل يحصل الباقيون ثواب قياساً على عقاب الكل إن تركوه أو يحصل لهم إن كانوا نورا فله إذا لم يفعله الغير خلاف قتلة شيخنا الأمير (قوله وأركانها أربعة) زاد في الأخيرة ركناً خامساً وهو القيام لها على المتمدن أنها فرض ما على أنها سنة فالقيام لها مندوب وعلى المتمدن لا يكتفى بالركوب ولا الجلوس إلا لعذر ويشترط وضع الجنازة بالأرض على المتمدن ولو على من رفع فإن صلى عليها وهي على أعتاق الرجال لم يجز على المتمدن كافر وشيخنا وقال الأمير الأظهر أنه لا يشترط وضعها على أعتاق الرجال أهـ ويستحب للإمام أن يقف في الصلاة على الرجل عند وسعاه وفي المرأة عند منكبيها إذا كان قد أوفى ما أما المأموم فيقف كما يقف في الصلاة والمصلية الأثني عكس المصلى الذكر إذا صلت على ذكر فإن صلت على امرأة صلت حيث شاءت على المتمدن (قوله الثانية) بأن يقصد الصلاة على الميت بخصوصه ويستحب أن يستحضر كونها فرض كفاية ولو صلى

ولو فعله شخص في خاصة نفسه أو من دخل حيلته لم يكره (ويكره حضور الشابة للجمعة) إذا كان لا يتخشى منها الفتنة وأما من يتخشى منها الفتنة فيحرم حضورها (وكذلك يكره السفر بعد الفجر) وتقدم أنه يحرم عند الزوال (والله تعالى أعلم) بالصواب .

ثم شرع في صلاة الجنازة فقال :

(باب في أحكام صلاة الجنازة)

(وصلاة الجنازة فرض على الكفاية) يعني إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين لأن هذا شأن فرض الكفاية (وأركانها أربعة : التنية و) ثانياً

عليها على أنها أنثى فوجدت ذكر أو بالعمس أجرات فلو كانت الجنابة واحدة وظن أنها جماعة أجزأت وأما لو ظن أنها واحدة فإذا هي جماعة فإنها تعاد وكذا تعاد إن كان في التعش اثنان وظنها واحداً كرؤى الصلاة عليه فقط تعاد عليها إن لم يعين واحداً منها باسمه فإن عينه أعيدت على غيره (قوله أربع تكبيرات) فإن أنى يجناز أو الإمام يصلى على أخرى وسبق فيها بالتكبير الأولى فقط وأغبرها فتجداى بصلاته على الأولى ولا يشرك معها الثانية ويستحب رفع اليدين في التكبير الأولى فقط وخلاف الأولى فيما عداها (قوله فإن نقص شيئاً منها) أى عمداً بطلت صلاته . وحاصل المعتمد في هذه المسألة أنه إن نقص عمداً مقلداً لمن يقول إنها ثلاثة كبر أربعة ولا تبطل عليه ولا عليهم فإن نقص عمداً بدون تقليد فتبطل صلاته وصلاة من خلفه ولو أنى بها على الظاهر ومثل العمداً الجمل كما قال شيخنا وإن نقص سهواً كونه إن لم يفهم بالتصحيح كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا تبعاً للزورقاني من أنهم لا يكلمونه فإنه ضعيف فإن لم يفهم بالكلام كبروا وصحت صلاته إن اتبعه بالغريب ولا يبطل صلاته وصلاتهم (قوله وإن زاد لم ينتظر) أى وإن زاد الإمام عمداً لم ينتظر رأيه مذهبنا لا نيكبره انتظاره بل يدلون وصلاتهم صحيحة كصلاته لأن التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجه فإن انتظروه فينبغي عدم البطان فإن زاد سهواً أو جهلاً فيجب انتظاره على المستد فإن لم ينتظره فينبغي الصحة فإن شكوا هل زاد عمداً أو سهواً انتظروه على الظاهر فإن لم ينتظره فالصلاة صحيحة أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله وكذلك بعد الرابعة) أى يدعو بعدها وجوباً على ما اختاره اللخمي والمجهور أنه لا يدعو بعد الرابعة كما في الزورقاني لكن جرى العمل بالسما بعد الرابعة كافي حاشية الخرشى (قوله والسلام) يسلم الإمام واحدة عن يمينه يسبح بها نفسه ومن يليه وهو الصف الأول على الظاهر وأما وم واحدة يسبح بها نفسه فقط ندباً وإن سمع من يليه خلاف الأولى خلافاً للزورقاني ولا رد على الإمام سواء سمع سلامه أم لا على المشهور أفاده شيخنا (قوله دعاء معين) أى لا يستحب فيها دعاء معين اتفاقاً (قوله اللهم اغفر له وارحمه) ولا يشترط الجمع بينها فلو اقتصر على أحدهما أو ما في معناه لأجزأ ابن ناجي وليس العمل عندنا على دعاء الرسالة لطوله وكان أبو هريرة إذا صلى على جنازة كبر وحمد الله تعالى وصلى على نبيه ثم قال اللهم إله عبدك وإن عبدك وإن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محمداً نذرت في إحسانه وإن كان سيئاً فاجزأ عن سيئانه اللهم لا تمننا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله وقال الإمام مالك وهذا أحسن ما سمعت من الدعاء على الجنابة ذكره في الموطأ واستحبه في المدونة وسبق في الدعاء للطفل ويقول في الأئمة الكبيرة اللهم إني أمك وبنت أمك كانت الخوف في الذكر فقط وأمع الأثاث اللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء أمك كانوا يشهدون الخوف في الأثاث فقط اللهم إنهم إناؤك وبنات عبيدك وبنات إناؤك كن يشهدون الخ (قوله ابن أبي بد) اسمه عبد الرحمن وكنيته أبو محمد كان في الحاشية قناده هو سهو سرى لرحمته الله من قل عبارة الشريحي بل تأمل فإن ابن أبي زيد اسمه عبد الله فإن رجوع ضمير اسمه لا فيز يدلم يصح قوله وكنيته أبو محمد إلا على نثنت في الضمير غير لائق وعبارة الشريحي سائلة من الأعيان فإنه قال واستحسن أبو محمد عبادة ابن أبي بد واسمه عبد الرحمن أمه فكانه سرى الشيخ أن ضمير اسمه لابن أبي زيد أفاده شيخنا الأمير (قوله صفة باطنة) أى مستترة (قوله والكبرياء) صفة ظاهرة أى غير مستترة ولعل الظهور بظهور الأناويع استدل به على أن العظمة صفة باطنة والكبرياء صفة ظاهرة ما ثبت في الحديث القدسي والعظمة إزارى والكبرياء مدانى فقد شبه العظمة بالإزار وشأنه الاستتار بالنسبة لتأشبه الكبرياء بالرداء وشأنه الظهور بالنسبة لتأظر الحاشية

(أربع تكبيرات) فإن
نقص شيئاً بطلت وإن
زاد لم ينتظر (و) ثالثاً
(الدعاء بينهما) وكذلك
بعد الرابعة على ما اختاره
اللخمي ، ورابعها
(السلام) وليس في صلاة
الجنابة دعاء معين يختص به
ولذا قال (ويدعو بما تيسر
فوق قال اللهم اغفر له وارحمه
عقب الأربع تكبيرات
كفها ذلك) واستحسن
ابن أبي بدى رسالته أن
يقول الحمد لله الذي أمات
وأحيا والحمد لله الذي يحيى
الموتى له العظمة والكبرياء .
هما بمعنى واحد . وقيل
العظمة صفة باطنة
والكبرياء صفة ظاهرة
(والملك والقدرة والثناء)
والملك عبارة عن الحق

والتصرف والهداية والاضلال والثواب والعقاب والقدرة بمعناه وقيل القدوة كونه قادرا على إيجاد جميع الكائنات والسما بالمد والعلو والرفعة والياقصم الضياء قال تعالى وبكادسنا رقه يذهب بالابصار (وهو على كل شيء قدير) من الإحياء والإماتة وغيرهما والقدرة تتعلق بجميع الممكنات (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد) أي محمود (مجيد) أي كريم أبو الحسن عن الأقفسي الرواية الصحيحة إسقاط رحمت وإسقاط في العالمين (اللهم) أي يا الله (إنه) أي هذا الميت (١٥٦) (عبدك وابن عبدك وابن أمك أنت خلقتك وأنت رزقته) من حلال وحرام

عند أهل السنة خلافا للصنعة فأنهم يقولون الله لا يرزق الحرام وأنت أمته وأنت تحييه وأنت أعلم بصره وعلايته جنتك شفعا (أي نطلب له) الشفاعة (ففنعنا فيه) أي أقبل شفاعتنا وقد روى أنه من صلى عليه أربعون رجلا قبل الله شفاعتهم فيه (اللهم إنا نستجير) أي نطلب الإجابة والامن من عذابك (متسكين بجبل) أي بعد (جوارك) بكسر الجيم على الأفصح أي أمانك له وفي ذكر الحبل استعارة حسنة لأن الأشياء المتبينة المتفرقة لاتنضم ولا يجمع إلا بالحبل والعبد لما كان بعيدا من الله بسبب ذاته فلا يضاف إلى جوار مستقر رحمة إلا بحبل عفوه (إنك ذو وفاء وذمة) أي صاحب عهد ووفاء وقد وعدت بالرحمة من مات ولم يشرك بك شيئا (اللهم) أي يا الله (فه) أي نجه (من تنه القبر) أي ما ينشأ عن السؤال في القبر وهو عدم الثبات والبقاء بالله (و) (فه) من عذاب جهنم اللهم اغفر له وارحمه وابعثه وعافه) أي أذهب عنه ما يكره (وأكرم نزه) أبو الحسن رويانه بسكون الزاى وهو ما يهيا للضيف أي أنه في قبره ما يرضيه (ووسع مدخله) أي قبره بأن يفسح له مد بصره (واغسله) أي طهره من ذنوبه (بماء) وهو معروف (وتلج) وهو ما يزيل من الساء ينغص على وجه الأرض ثم يذوب بعد جموده (ويرد) بفتح الراء وهو ما يزيل من الساء كالملح ثم يذوب وهو استعارة وأيس المراد الفسل بالماء والتلج والبره على ظاهره وإنما ذلك كناية عن الطهارة العظيمة من الذنوب (وقته من الذنوب كما ينقي الثوب الأبيض من التلج) وإنما مثل بالثوب

(قوله والتصرف) هو أعم مما قبله وما بعده (والقدرة بمعناه) أي فالملك والقدرة مترادفان (قوله) وقيل القدرة (أي فهي حال وما ذكره الشارح من تفسير القدرة بمعنى الملك أو بالحال ضعيف والتحقيق أن القدرة صفة وجودية يتأق بها إيجاد كل ممكن وإعدامه وفق الإدارة وإلى هذا المعنى يشير قول الشارح آخر أو القدرة تتعلق بجميع الممكنات (والسما بالمد) أي بالسمن المهمة والمد وهو المراد هنا (قوله) العلو والرفعة) أي في الشرف والمنزلة لافي المسكان (اه) (قوله) وبكادسنا رقه يذهب بالابصار (قوله) من الإحياء) أي من أمم الإحياء والأمانة وهو الحيا والموت (قوله) وابن عبدك) ظاهره أنه يقول ذلك ولو كان ابن زنا وهو اختيار أبي عمران وقال الزرقاني إن كان الولد من زنا فالأقرب فيه وإن عبدك يقال وابن أمك لأنه نطفة شيطان الأصم أن الناس يدعون يوم القيامة بأسماء آبائهم ولو من زنا لأن كل واحد مشغول بشأنه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وقيل بأسمائهم لستر لأدبارنا (قوله من حلال) أي سواء كان ما كرا أو غيرهما وكان وزفا ظاهرياً وباطنياً كالتقوى بالنسبة للأبدان والمعارف بالنسبة للنفوس (قوله) بصره) أي ما يبره وما يخفيه من خير أوشر (قوله) وعلايته) أي ما يظهره وواق به لأجل المقابلة بينه وبين ما قبله (قوله) والشفاعة) وهي لغة الوسيطة والطلب اصطلاحاً حسواً إلى الخير للغير وقد يكون لنفسه (قوله) نطلب الشفاعة) أي نطلب الخير لهذا الميت فغفره يجوز من إطلاق اسم المتعلق بالكر الذي هو السؤال على المتعلق بالفتح الذي هو الخير لأن إبقاء العبارة على ظاهرها لا يصح لأن صريحه أن السؤال بطلب وليس كذلك نعم قوله أقبل شفاعتنا باق على حقيقته أي أقبل سؤالنا (قوله) فشفعنا فيه) ظاهرة أنه يقول هذا اللفظ ولو كان المصل أدنى من الميت وقال بعضهم إنما يقال جنتك شفعا له إن كان المصل مساوياً أو أرفع رتبة وأما الأدنى فيقول جنتك مع الشفعا له (قوله) من صلى عليه أربعون رجلا (الخ) أي فينبغي لولي الميت الاجتهاد في إحضار هذا العدد المذكور (قوله) والامن من عذابك) تفسير لقوله الاجارة (قوله) متسكين بجبل (الخ) فيه إشارة إلى أن قوله بجبل متعلق بمحذوف ويصح تعلقه بنسجير أيضا (قوله) وفي ذكر الحبل استعاره) أي استعارة تصريحية فالمراد بالحبل العفو فشب العفو بالحبل واستعير الحبل للعفو والجامع بينهما الضم كما ذكره الشارح بقوله لأن الأشياء (الخ) (قوله) حسنة) صفة كاشفة لأن الجاز مطلقاً أبلغ من الحقيقة فالأحسن من حيث الألفية (قوله) المتفرقة) تفسير لقوله المتبينة فليس المراد بالتبين حقيقة بل المراد به التفرق وإن كانت متبينة (قوله) فلا يضاف) أي يضم (قوله) وهو ما يهيا للضيف) أي في العبارة استعارة تصريحية حيث شبه ما يرضيه من التعمير بقبره بما يهيا للضيف بجامع إدخال السرور في كل وإيقاع الإكرام عليه مجاز عقل لأن حقه أن يوقع على الشخص نفسه (قوله) مدبصره) أي مقدار ما يراه بصره (قوله) وهو استعارة) أي كناية بدليل قوله

بعد وعدت بالرحمة من مات ولم يشرك بك شيئا (اللهم) أي يا الله (فه) أي نجه (من تنه القبر) أي ما ينشأ عن السؤال في القبر وهو عدم الثبات والبقاء بالله (و) (فه) من عذاب جهنم اللهم اغفر له وارحمه وابعثه وعافه) أي أذهب عنه ما يكره (وأكرم نزه) أبو الحسن رويانه بسكون الزاى وهو ما يهيا للضيف أي أنه في قبره ما يرضيه (ووسع مدخله) أي قبره بأن يفسح له مد بصره (واغسله) أي طهره من ذنوبه (بماء) وهو معروف (وتلج) وهو ما يزيل من الساء ينغص على وجه الأرض ثم يذوب بعد جموده (ويرد) بفتح الراء وهو ما يزيل من الساء كالملح ثم يذوب وهو استعارة وأيس المراد الفسل بالماء والتلج والبره على ظاهره وإنما ذلك كناية عن الطهارة العظيمة من الذنوب (وقته من الذنوب كما ينقي الثوب الأبيض من التلج) وإنما مثل بالثوب

بعد وإنما ذلك كناية عن الطهارة العظيمة كأن يقول : اللهم طهره من الذنوب طهارة عظيمة فليس المراد بالاستعارة حقيقة . ويحتمل أن المراد بالكناية في قوله وإنما ذلك كناية الكناية القنوية وهي ما كنى به أي ما عبر وليس المراد بها الكناية المصطلح عليها عند أهل البيان وهي أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه كما هو مذهب الخطيب أو ملزوم معناه كما هو مذهب السكاكي وحيث قال المراد بالاستعارة في قوله وهذه استعارة حقيقة وإلا أحسن أنها استعارة تصريحية تمثيلية بأن شبهت الهيئة المجتمعة من العبد وذنوبه وطلب إزالتها عنه بأنواع الغفو بالهيئة المجتمعة من توبه وندبه وطلب غسله بالماء وما بعده واستعير اللفظ المركب الدال على المشبه به للشبه والجامع الإزالة في كل ويصحب أن يجعل في الكلام استعارة تصريحية في المفردات بأن شبه الغفو والرحمة والغفران بالماء وما بعده واستعير اللفظ الدال على المشبه به للشبه استعارة تصريحية أصلية . وفي قوله واغسله بالماء التماسعة تصريحية تبعية بأن شبهت الطهارة من الذنوب بالغسل بالماء وما بعده ثم اشتق منه اغتسل بمعنى طهر فهي أصلية في المصادر وتبعية في المشتقات ويحتمل أنه مجاز مرسل والعلاقة السببية والمسببة لأن الغسل سبب في الطهارة وهو مجاز مرسل تجمى (قوله وأهل أخيرا من أهل) أي في القبر والبرزخ وإلا فأهله معه في الجنة ويجرى هذا في قوله وزوجا خيرا من زوجه كأنه يجري هنا ما أشار إليه الشارح بقوله بأن يزيد أهلا على أهله (قوله) زوجا خيرا من زوجه عطفت خاص على عام ونكسته ما هو معلوم من شدة التثام أن الرجل بزوجته أكثر من التثام بأقاربه فقارقه لها شق (قوله) فقد ورد أن الشخص يتزوج من الحور العين (الخ) فإن قلت كيف قال ذلك مع أنهم نصوا على أن الحور العين في الجنة لمولكات ملك معين لا ملك نكاح وعقد فلامعني أقوله يتزوج من الحور العين فالنسب أن يقول لقد ورد أن الشخص يملك من الحور العين الخ فالجواب أن معنى قوله يتزوج أي يقرب بالحور العين من قولك زوجت أبي أي قرنت بعضها ببعض وليس من التزوج الذي هو عقد النكاح قال شيخ الإسلام في فتح الرحمن فإن قلت هذا إنائي ماذا ذكره بعضهم من أن من مهر الحور العين لقط الفتات وكس المساجد وصوم شهر رمضان فلهذا يقتضي أنه ملك نكاح لا ملك معين لأن المهر لا يكون في ملك الخيين قلت أجاب بعض شيوخنا بأن المراد بالمره هنا ما يكون سببا في إباحة التمتع بين لأن الأعمال الصالحة سبب في التمتع بؤلاء الخيرات الحسان (قوله من الحور العين) الحور جمع حوراء مأخوذة من الحور وهو شدة اتساع العين والعين جمع عينا وهي شدة سواد العين مع الانساع وذلك غاية الحسن والجمال (فائدة) روى الطبراني والديلمي عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال : خلق الله الحور العين من الزعفران وفي رواية إنهن خلقن من تسليج الملائكة وفي رواية إنهن خلقن من المسك الأذفر وقد يجمع بأن البعض خلق من الزعفران والبعض من التسليج والبعض من المسك وفي شرح البخاري لابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنهما ما علق الحور العين من أصابع رجلها إلى ركبتيها من الزعفران ومن ركبتيها إلى نديها من المسك الأذفر ومن نديها إلى عنقها من العنبر الأشهب ومن عنقها إلى نهاية رأسها من الكافور الأبيض ذكره المنذري (قوله) سبعين غير زوجته (الخ) بل ورد في الحديث أنه يتزوج بأكثر من ذلك فقد روى أبو الشيخ والبيهقي عن أبي أمامة مرفوعا يتزوج كل رجل من أهل الجنة بأربعة آلاف بكر وثمانية آلاف ثيب ومائة حوراء وفي رواية وخمسائة حوراء نقل هذا الحديث ابن القيم والسيوطي في الدر المنثور والقسطلاني والمنذري وغيرهم وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال إن العبد المؤمن في الجنة لحيمة من ثول بمجوفة طولها مائة من ملاء أهلون لا يرى بعضهم بعضا وروى الطبراني أن من قرأ القرآن صابرا اعتسبا كان له بكل حرف زوجة من الحور العين ويؤخذ من هذا الأحاديث كلها أن النساء في الجنة أكثر من الرجال وهو كذلك ويشهد له

الأيض لأنه يظهر فيه أثر العسل (وأبدله دار أخيرا من داره وأهلا خيرا من أهله) أي أدخله الجنة بدلا من داره في الدنيا وأبدله مكان أهله وأقاربه قرابة في الآخرة بوالوته من الأولياء الصالحين (و) أبدله (زوجا خيرا من زوجه) بأن تزيد عليها أو تبدله إن لم يكن تزوج في الدنيا فقد ورد أن الشخص يتزوج من الحور العين سبعين غير زوجته في الدنيا (اللهم إن كان عسافرد في إحسانه) أي ثواب إحسانه

(وإن كان مسيئاً فتجاوز) أى أعف (عن سيئاته اللهم إنه قد نزل بك) أى استضافك (وأنت خير من زول به) أى من يستضاف (فغير إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه) أى لا تفنك طاعته ولا تفترق معصيته (اللهم ثبت عند المسألة) أى سؤال المسكين (منطقه ولا تقبله) أى لا تختبره في قبره (١٥٨) (بما لا طاعة له به وألفه بنبيه محمد ﷺ) (برحمتك وإحسانك إنك

على كل شيء قدير
(اللهم لا تحرمنا أجره)
أى أجر الصلاة عليه
(ولا تفننا بعده) أى
لا تشغلنا بشيء سواك
لأن كل ما شغل عن الله
فهو تنفة (تقول) أياها
المصل (ذلك) أى جميع
ما ذكر من التثنية
على الله والصلاة على
نبيه إلى قوله ولا تفننا
بعده (بإثر كل تكبيرة)
يعنى كاملاً ويحتمل
مفرقاً على أربعة أجزاء
بعد كل تكبيرة رابعة
لأن العمل الآن ليس
على هذا لطلوه وفى
تحقيق المباني عن
القاضي إسماعيل إن
مقدار الدعاء بعد كل
تكبيرة قدر الفاتحة
وسورة ابن رشد وألفه
اللهم اغفر له وأفرجه
انتهى (وتقول إن
شئت بعد الزاوية اللهم
اغفر لحينا وسيتنا
وحاضرنا وغائبنا وصغيرنا
وكبيرنا) يعنى بالحاضر
وأهائنا من حضر
الصلاة ومن غاب عنا
وبالصغير والكبير الصغير
من المسكفين والكبير

أيضاً ما رواه مسلم أن محمد بن سيرين سأل أباه مرة وضى الله عنه الرجل فى الجنة أكثر أم النساء فقل
أبو هريرة المرفى أبو اقدم ﷺ أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر والى ثلثها
على صورة كوكب درى فى السماء لكل امرئ منهم زوجتان يريخ سائبهم وراه اللحم وما فى الجنة
أعزب وفى الخبر أيضاً أيتكن أكثر أهل الجنة كافله المأوى فى صغيره فإن قلت فاصنع بحديث الصحيحين
من قوله عليه الصلاة والسلام أطلعت فى الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء وأطلعت على النار فرأيت أكثر
أهلها النساء وحديث مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام إن أقل ساكنى الجنة النساء فهذان الحديثان
يفيدان أن النساء فى الجنة أقل من الرجال فيعبر على ما سبق قلت أجاوب عن هذين الحديثين بأجوبة قال
شيخنا السيروس وأحسنها أن المراد أن النساء أكثر أهل النار ابتداء قبل خروج المعصاة من النار
بشفاعة النبي ﷺ وأما بعد دخول المعصاة الجنة فتكون النساء فى الجنة أكثر من الرجال (قوله)
وإن كان مسيئاً) أى بغير الكفر (قوله وأنت خير من زول به) أى خير كريم من زول به أى بذلك الكريم (قوله)
فقير) بألف خيم مبتدأ محذوف وبالنصب حال من فاعل زل وأفعول لمفعول محذوف أى صار فقيراً
والرفع أحسن (قوله لا تحرمنا) بفتح التاء وخمها (قوله أى أجر الصلاة عليه) ويحتمل أجر المصيبة به فإن
المؤمنين فى المصيبة كالنبي الواحد (قوله أى جميع ما ذكر من التثنية على الله) أى حمد الله واعلم أن الحمد
والصلاة والسلام على النبي ﷺ مندوبان وأما الدعاء فهو واجب ولو فى حق المأموم وألفه اللهم اغفر له
وأما الفاتحة فمكرمة عندنا وعند الشافعية وجوب الفاتحة بعد التكبيرة الأولى والصلاة على النبي
ﷺ بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة والأحوط الجمع لأن العبادة المتفق عليها خير من المختلف فيها (قوله)
ويحتمل مفرقاً بأن يقرأ بعد التكبيرة الأولى من أوله إلى قوله وذو وقاء وذم بعد الثانية من قوله اللهم
إلى قوله من الدنس وبعد الثالثة من قوله وأبدله دار إلى قوله وأنت غنى عن عذابه وبهذا رابعة من قوله
اللهم ثبت الخ (قوله أن مقدار الخ) هذا محمول على الأكل ولا يجرى اللهم اغفر له (قوله وألفه اللهم اغفر له
وارحمه) بل ألقه اللهم اغفر له أو اللهم وارحمه فلا يشترط الجمع بينهما وقد يجاب عن الشارح بأن الواو فى قوله
وارحمه بمنى أو وفى نسخة محذوف وارحمه وهى ظاهرة (قوله اللهم اغفر لحينا وميتنا) هذا لكون الدعاء
لذاعم كان للإجابة أقرب وإن كان المقصود الميت (قوله وبالصغير والكبير الخ) هذا جواب عن سؤال
مقدور وحاصله أن عبارة المصنف تفيد أن الصغير تكتب عليه السيئات لطلب المغفرة له مع أنهم أجمع وأعلى
أن الصغير لا تكتب عليه السيئات وحاصل الجواب الذى أشار له الشارح أنه ليس المراد بالصغير من يبلغ
بل المراد به من بلغ ولم يطق فى السن وأجاب الشيخ ختي بجواب آخر وهو أن المصنف استعمل المغفرة
فى الصغيرة فى زيادة الحسنات ورفع الدرجات فيصعب إرادة الصغيرة حقيقة وهو الذى لم يبلغ (قوله)
لا تكتب عليهم سيئات) فإن قلت هذا يناق فقولهم ردة الصبي معتبرة فأجواب أن معناه أنها معتبرة
فى أحكام الدنيا كالنكاح والزكاة ونقض وضوئه إذا ارتد (قوله وإنما اختلف فى حسناتهم) والصحيح
أنها تكتب لهم وقيل لا بأنهم وعليه فقيل على التسوية وقيل لثلاث الألف (قوله هو تكرر)
لأنهم صرية أنه تكرر بل ما بعد قوله وحينما تكرر وهو مطلوب فى الدعاء لأنه يطلب فيه تكميل الألفاظ
وإن كانت متداخلة (قوله وفى الأصل) أى فى شرح الفيشى (قوله من عطف العام على الخاص) هذا لما يصح

لهم
منهم وإلا فالإجماع على أن الأولاد الصغار لا تكتب عليهم سيئات وإنما اختلف
فى حسناتهم لمن تكتب أى لهم أولاً بأنهم قاله أبو الحسن فى تحقيق المباني وقوله وذكرنا رأينا (أبو الحسن هو تكرر انتهى
وفى الأصل أنه من عطف العام على الخاص (إنك تعلم متقلاً) أى تصرفنا فى أمونا (و) تعلم (مثنوياً) أى إقامتنا

في إحدى الدارين (واغفر لنا) اغفر (لوالدينا ولن سبقنا بالإيمان) وم (١٥٩) الصحابة والتابعون (و) اغفر

(للسلين والمسلات
والمؤمنين والمؤمنات
الاحياء منهم والاموات
الهم) أى يا الله (من
أحبته) أى أبقيته (منا
فأحبه على الإيمان) الكامل
حتى يمتيته عليه (ومن
توفيته منا فتوفه على
الاسلام) أى شهادة أن
لا إله إلا الله وأن محمدا
رسول الله أبو الحسن عن
الأقنقى إنما خص
الاحياء بالإيمان ولا موات
بالإسلام لأن الإيمان هو
التصديق بالقلب والناطق
باللسان والإسلام وهو
الاعتقاد بالقلب والناطق
باللسان والعمل بالجوارح
فالإسلام صفة كاملة
والإيمان صفة ناقصة
فوصف الاحياء بصفة ناقصة
ووصف الاموات بصفة
كاملة لأن السكّان في حال
الحياة قليل لا يكاد يوجد
إلى أن قال قال بعض
العارفين : من أراد أن
يموت ولسانه رطب يذكر
الله فيلزم ستة أشياء أن
يقول بسم الله عند ابتداء كل
عمل وعند فراغه من كل
شئ. يقول الحمد لله وإذا
استقبله مكروه يقول
لا حول ولا قوة إلا بالله
العلّ العظيم وإذا أصابته
مصيبة يقول [إن الله وإنا إليه

لننظر للصغير وحده والكبير وحده وهو بعد انظر الحاشية (قوله في إحدى الدارين) مراده الأحاد
المبهم فيصدق بهما معا والأوضح أن يقول في كل من الدارين (قوله ولن سبقنا) أى من السلف
الصالح الموصوفين بالإيمان (قوله أى أبقيته) أى في الدنيا وليس المراد أحبيته : لأن الآخرة لأن الإنسان
يحيا فيها على مامات عليه فلامعنى طلب ذلك (قوله فأحبه) أى أبقه حيا (قوله على الإيمان الكامل)
وهو التصديق بالقلب والناطق باللسان والعمل بالجوارح (قوله ومن توفيته) أى أردت وفاته (قوله
فتوفه) يضم (لهاء من توفه وبكرها من أحبه) لأنها مثنان على حذف حرف العلة وهو الباء من
أحبه والألف من توفه (قوله لأن الإيمان هو التصديق بالقلب والناطق باللسان) هذه طريقة ضعيفة
والمعتمد أن أصل الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولولم ينطق بالشهادتين بشرط الأول أن يكون
بحيث لو قيل له النطق بهما لم ياب الثاني أن يكون خاليا عن مكفر كسجود الصم ونحوه وما أيا الإيمان
الكامل فهو التصديق بالقلب والناطق بالشهادتين باللسان والعمل بالجوارح (قوله والعمل بالجوارح)
هذه طريقة ضعيفة أيضا والمعتمد أن الإسلام هو الإذعان الظاهرى المصاحب للإذعان الباطنى عمل
بالجوارح أولم يعمل (قوله فالإسلام صفة كاملة) أى لأنه أدخل الأعمال في الإسلام والتحقق أن كلا
من الإسلام والإيمان يكون ناقصا وكاملا (قوله والإيمان صفة ناقصة) هذا ينافيه قوله أو لأحبه
على الإيمان الكامل (قوله قليل الخ) يقال هذا لا ينافي طلبه وأيضا فقد ورد أن المرء يحشر على مامات
عليه (قوله لا يكاد يوجد (أى أن السكّان في حال الحياة قليل متنى قرب وجوده فضلا عن وجوده
(قوله ولسانه رطب يذكر الله) أى لسانه لين بسبب ذكر الله والمراد بلسانه مسبولة جريان ذكر الله
عليه (قوله ستة أشياء) وفي الشرحين سبعة أشياء قال والسابعة أنه إذا رأى ما يستعظم قال لا إله
إلا الله ثم قال الشرحين من لازم على هذه السبعة عاش سعيدا ومات شهيدا (قوله عند ابتداء كل
عمل) أى مطلق أو مباح لأحرام ولا مكروه فتركه في المكروه وتحرم في الحرام كإتي الحاشية هنا
وقال في حاشية الخريش المعتمد أنها مكروهة حتى في الحرام وتقدم إيضاح ذلك في الكلام على البسلة
(قوله وعند فراغه الخ) أى لا ورد أن الحمد لله تعالى المبران وورد أن من حمد الله بعد الأكل والشرب غفر له
ما تقدم من ذنبه وما تأخر (قوله وإذا استقبله مكروه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله الخ) أى أقوله
ﷺ من أجزئه أمر قليل لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، رواه البيهقي وروى الحاكم
ومحجه أن رسول الله ﷺ قال : من قال لا حول ولا قوة إلا بالله كانت له دواء من تسعة
وتسعين داء أسرها اللهم ، وفي رواية كشف الله عنه سبعين بايما من الضر أدناه الفقر ومعنى لا حول
ولا قوة إلا بالله لا تحول عن معصية الله إلا بعصية الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعبود الله (قوله
وإذا أصابته مصيبة يقول إن الله وإنا إليه راجعون) أى أقوله تعالى : وشتر الصابرين الذين إذا
أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ، وقال صلى الله عليه وسلم : من قال إن الله وإنا إليه
راجعون اللهم أجزني في مصيبتى وعاطني غيرها منها فعل الله به ذلك ثم قالت أسئلة قلت ذلك
حين مات زوجي أسئلة وقلت من هو خير من أبى سلة فأعطاني الله خيرا منه وهو أنى تزوجت
برسول الله ﷺ (قوله يقول إن شاء الله) أى أقوله تعالى : ولا تقولن لشيء إني
فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ، وورد أن سيدنا سليمان قال لأطوفن الليلة على مائة امرأة كل واحدة
منهن ثأتى بفارس يجاهد فسيب الله فلم يقل إن شاء الله فطاف عليهن فلم يحمل منهن إلا امرأة
جاءت بشق إنسان فقال عليه الصلاة والسلام : والذى نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لخل الجميع ،

راجعون وإذا عزم على فعل أمر في غدا يقول إن شاء الله

وإذا أذنب ذنباً يقول أستغفر الله انتهى . وفي الأصل عن بعضهم أن الأحسن أن قال فأحبه على الإسلام لاقتضائه عمل الجوارح من صلاة وصيام وغيره ونوفه على الإيمان لأنه مجرد اعتقاد وهو المطلوب عند الموت (وأُسعداً بلفظك) أى يدخلون الجنة (وطيئاً الموت) أى طهرنا له بالتوبة (وطيئاً واجمل فيه) أى فى الموت (واحتموا مسرّتا) بمحصل ما يرضى ويسر (ثم تسلم) بعد فراغك من هذا الدعاء تسليمة خفيفة (وقد تمت صلاتك وما تقدم من قوله اللهم إنه عبدك الخ) بلفظ التذكير إذا كان الميت ذكراً (وإن كانت) الصلاة (على امرأة قلت اللهم إنها أمتك) (١٦٠) ثم تتأدى بذكرها على التأنيث (فتقول وبنت أمتك وبنت عبدك أنت خلقتها

ورزقتها الخ فإن كانوا جماعة ذكراً قلت اللهم إنهم عبدك الخ يجمع المذكور أو كن جماعة نساء قلت اللهم لهن إماءك يجمع المؤنث وإن كانا اثنين قلت اللهم إنهما عبدك أو أمتك فإن اجتمع مذكر ومؤنث تتأدى على التذكير تخليفاً للذكر على المؤنث (غير أنك لا تقول) فى صلاتك على المرأة أو أبداً زوجها خيراً من زوجها لأنها قد تكون زوجاً فى الجنة (زوجاً فى الدنيا) فإن تزوجت أزواجاً قبل تكون للأول أو للآخر أو أحسنهم عشرة أو خير أفعال (ونساء الجنة مقصودات) أى عبوسات (على أزواجهن لا يفيهن بهم بدلاً أى لا يحبن غيرهم) (وإن أدركت جنازة ولم تعلم أذكره أم أنثى قلت اللهم إنها نسلك ثم تتأدى بذكرها على التأنيث لأن النسمة

(قوله وإذا أذنب ذنباً يقول أستغفر الله) أى لأن الاستغفار يعنى اللذنب فقد ورد أن رسول الله ﷺ قال ه إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغْتَ ذَنْبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غُفِرَتْ لَكَ ، وَرَوَى الْإِسْنَدُ مِنْ صَحِيحٍ . وَرَوَى الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ أَنْ إِبْلِيسَ قَالَ : وَعَنْكَ يَارَبِّ لَا أَبْرَحُ أَغْوَى عِبَادَكَ مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَامِهِمْ فَقَالَ : وَعَنْكَ وَجَلَّالٌ لَا زَالَ أَغْفِرْ لَهُمْ مَا اسْتَغْفَرُوا مِنْهُ وَرَوَى الْحَاكِمُ أَيْضاً بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ أَكْثَرَ مِنَ اسْتَغْفَارِ جَعَلَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ فَرْجٍ جَاوِشَ غَيْرَ جَاوِزِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ، (قوله وأسعدنا بلفظك) أى عند الموت وليس المراد به الفناء الجسمي فإنه قلت في هذا تخيُّ الموت مع أنه منبئ عنه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يمتنع أحدكم الموت لضرب له ولكن يقول : اللهم احبني ما علبت الحياة خيراً لو أمتي ما علبت الموت خيراً كله ، فالجواب أنه لا يلزم من الدعاء بما ذكرتم في الموت لأن المراد بمحصله لأن كل واحد لا بد له من الموت وأيضاً فقد تال ابن العربي في مجوزي الموت إذا بشر الإنسان بالجنة للخروج من دار الشقاء إلى دار الرحمة والراحة أو يكون الشخص في زمان يندرس فيه الحق وينتشر فيه الباطل كوماننا هذا (قوله لا تنهاق تكثر الخ) انبهاه بدرؤما للتحقيق أو لأن دخول الجنة مشروط بالموت على الإسلام وليس مقطوعاً به لاحتلال كون أحدهما من أهل النار (قوله فإن تزوجت أزواجاً الخ) وقيل إنه يقرع بينهم وهذه الأقوال كلها إن ماتت ولم تكن في عصمة واحد ولا نفسي لمن ماتت في عصمة قولاً واحداً (قوله ولا أحسنهم عشرة) ويدل لهذا ما رواه الطرقي عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله المرأة متى تزوج الزوجين والثلاثة والأربع عشرة تموت وتدخل الجنة ويدخلون الجنة فمن يكون زوجها فقال عليه الصلاة والسلام وبأأسلة إنها خير فتخار أحسنهم خلفاً تقول يارب إن هذا كان أحسنهم خلفاً في دار الحياة الدنيا فزوجني ، لكن قال الحافظ هذا الحديث ضعيف منكرو لو صح لرفع النزاع (قوله أى لا يحبن غيرهم) أى بخلاف الدنيا لتفاوتهم فيها بالفقر والغنى والحسن والقبح . وأما أهل الجنة فمساكينهم حسان أغنياء حتى إن المرأة تقول لزوجها وعزة ربى ما أرى الجنة أحسن منك (قوله على حافل) أى سواء كان ذكراً أو أنثى (قوله والدعاء غير أنه يستحب الخ) يعنى أنه يصح أن يدعى له غير بدعاء ألكبير ويجزى ذلك لكن الأحسن أن يقول هذا الدعاء الخاص به (قوله بعد الشاء على الله) أى يقول الحمد لله رب العالمين ندباً (قوله بكسر الدال) ينافيه ما سبق من قوله وتقول به موازينهم إلا أن يقال اعتبر جهة الأبوة طرقات الأمومة طرقاتى باعتبار ذلك وإن كان كل طرف مشتهلاً على متعدد وفى بعض النسخ وتقول به موازينهم وظاهرة (قوله أى لمخبر إلى الآخرة) أى خيراً باقياً فى الآخرة يتفان به عند قدومها (قوله وفرطاً) بفتحين (قوله وهو المقدم الخ) أى يرسله القوم أمامهم ليمر بهم ما يحتاجون إليه فتقول المصنف وفرطاً أى أجمله كالفرط أى تقدم الشفع

(قوله

تصل الذكر والآني) وإن شئت ذكرت باعتبار الشخص (وإن كانت

الصلاة على طفل قلت ما تقدم من التوبة والتكبيرات والدعاء غير أنه يستحب أن تقول بعد الشاء على الله والصلاة على نبيه ﷺ (اللهم) أى يا الله (إنه عبدك وابن عبدك) وابن أمتك (أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمهم وأنت تحبهم) ولولدها ولما ن (اللهم اجعله لو الذية) بكسر الدال ليدخل الأجداد والجندات (سلفاً) السلف المتقدم (وذخراً) يقال معجزة أى مدخراً فى الآخرة أما الإدخار فى الدنيا فهو بالدال المهمة وتقول بالدال المهمة مطلقاً (وفرطاً) هو بمعنى سلفاً وهو المتقدم ليمر القوم ما يصلحهم . قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنا قرطكم على الحوض ، أى متقدمكم على الحوض (وأجر) أى (جزيلا) عظيما (وتقل به) أى بأجر مصيته (موازينها وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياها أجره) أى أجر شهود الصلاة (١٦١) عليه (ولا تقتنا وإياها بعده) بما يشغلنا عنك (اللهم الخفة

(قوله أى متقدمكم على الحوض) أى لأهمي . لكم أسباب التناول من الحوض أى حوض المصطفى صلى الله عليه وسلم الذى من شرب منه شربة لا يعطش بعدها أبدا ومسيرة شهر وكبرانه من فضة عدد نجوم السماء وماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل وأذكى من المسك وأبرد من الثلج والأمين عليه على كرم الله وجهه . وأول من يرد عليه قراء المهاجرين كأورد في الحديث (قوله أى أجر) عظيما أى ما ورد في الخبر لا يموت لأحد ثلاثة من الأولاد فيمحتسبهم على الله إلا كانوا له الجنة من النار قالت امرأة وإثنان يارسول الله قالوا ثلثه وورد أيضا أن من مات له ولد فقال إن الله وإنه إليه راجعون بنى الله له بيتا في الجنة يسمى بيت الحمد (قوله موازينها) أى موازينها لأن الأصح أنه ميزان واحد ، وقيل لكل عمل ميزان خاص به (قوله ولا تحرمنا وإياها) قال بعضهم الظاهر أنه يقول هذا الدعاء . ولو كان المصلى أبأمرأى ما لطفل لأن هذا الدعاء هو المأثور . وأما قوله فاجعله له لده سلفا فيجب تقييده بالسلم الأصل . وأما من أسلم من أولاد الكفار فلا يقول ذلك عليه بل يقول اللهم لا تحرمنا أجره ولا تقتنا بعده ويسقط وإياها قاله التفراوي (قوله بصالح سلف المؤمنين) وهم الأولاد الأطفال والتقييد بالأولاد المؤمنين لا ينافي أن غيرهم في كفالتهم أيضا بناء على القول الله يحج من أن أولاد الكفار يدخلون الجنة وهو قول من أقوال عشرة (قوله في كفالة) أى تربية إبراهيم لما ورد أن أطفال المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم إبراهيم وسارة حتى يردهم إلى آبائهم يوم القيامة يعنى أرواح أولاد المؤمنين وذراريهم الذين لم يولدوا الحلم ويقوم بمصالحهم سيدنا إبراهيم وسارة ، وورد أن المصطفى عليه الصلاة والسلام رأى ليلة الإسراء شيئا في السام في قبعة خضراء وحوله صبيان فقال عليه الصلاة والسلام لجبريل من هذا فقال أبوك إبراهيم وهو لا أولاد المؤمنين فإن قلت فتدور في حديث آخر أن أولاد المؤمنين في كفالة جبريل وميكائيل وغيرهما فالجواب أنه لا تنافي لأن طائفة منهم في كفالة إبراهيم وطائفة منهم في كفالة جبريل وطائفة منهم في كفالة ميكائيل وطائفة منهم في كفالة غيره من الملائكة كما نبه عليه القرطبي (قوله وأهلها من أهل) وهو سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام وزوجته سارة بنت شداد المراء وتخصيها (قوله وفي الصغير خلاف) والراجع أنه لا بأس وقيل يسأل ويكمل له عقله وبهم الجواب مما يسأل عنه (قوله يدل على أن الصبيان الخ) وقد يقال أن الدعاء بالمعاقاة من عذاب جهنم بالنظر للجواز الدقيق وهو أن الله عز وجل تعذيبه لا بالنظر للوجوب الشرعي فلا ينافي ما تقدم له بدليل أن الدعاء الكبير المتضمن لطلب المغفرة يدعى به ولو لكبير قطع له بدخول الجنة بخبر صادق .

(باب في الصوم)

وهو لغة مطلق الإمساك والترك قال تعالى وإني نذرت للرحمن صوما ، أى صمتا وإمساكا عن الكلام واسطلاحا ما قاله الشارح (قوله الإمساك) فيه إشارة إلى أن الصوم عبادة فعلية لا عدية وقيل إنه عبادة عدية بمعنى أنه لا صورة له في الخارج حسية كالصلاة (قوله عن شهر ربي) أى بترك ما يعقل إليه أو إلى الحلق من الفم أو غيره من عين أو أن مثلا (قوله والفجر) أى بترك الجماع وغيره من الأسباب الموجبة لفطر كل صاخبه خروج منى أو منى (قوله بنية) أى قبل الفجر أو معه في غير زمن الحيض والنفس وأيام الأعياد (قوله التقرب) ليس بشرط في صحة الصوم فإن نوى الفعل ولم يلاحظ تقربا لكن في صحة الصوم وإن كان الأكل نية التقرب (فائدة) فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة يوم الاثنين

وقدم منها (د) اغفر (لمن سبقنا بالإيمان) وهم الصحابة (اللهم من أحييته منا فاحيه على الإيمان) الكامل (ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام) أى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

(٢١ - حاشية الصفي) (واغفر) اللهم (السبلين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات ثم تسلم) بعد ذلك (والله أعلم) وما فرغ من صلاة الجنازة شرع في الصوم فقال (باب في أحكام الصوم) وهو في عرف الشرح الإمساك عن شرب البطن والفجر يوما كاملا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية التقرب

من شعبان لليلتين خلتا منه وهو واجب بالكتاب والسنة والاجماع فمن جحدته فهو كافر قال ابن حجر
وتنبي زوال رمضان من الكبار قال شيخنا الأمير وعلمه إذا كان يقض العبادات وما يجتنب منه الكفر
وما يخاف تعظيم شعائر الله قول العوام رمضان مريض أو يطالغ الروح ويحذر ذلك انتهى (قوله
وصوم رمضان) في كلام المصنف إشارة إلى جواز استعمال رمضان غير مضاف للشهر وهو الصحيح
لخبره إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنان، الخ لأن القول بأن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ليس
بصحيح وأما ما ورد لا تقولوا رمضان ولكن قولوا شهر رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى،
فهو حديث ضعيف كافى المواهب، وأما ما ذهب إليه المصنف على الأصح لا ثبت إلا بدليل صحيح أو حسن
وسمى هذا الشهر رمضان لأنه يرمض الذنوب أى يحرقها وقيل غير ذلك وله أسماء كثيرة أنها ما
بعضهم إلى اثنين وستين اسماً ذكرها السملاني في فضائل رمضان فأنظره وهو أفضل الشهور كافى
شرح المواهب وما عليه الصلاة والسلام رمضان تسع سنين فصام رمضان ثلثين ليلة وسبعة تسعا
وعشرين وقال ابن حجر لم يكمل رمضان في عهده عليه السلام إلا سنة واحدة وبالجملة فصيامه عليه
الصلاة والسلام تسعا وعشرين أكثر من صيامه ثلاثين (قوله بكال شعبان) ظاهره ولو توالى
الغيم شهوراً متعددة فهو ما قاله الثاني وقال الجمهور يقيد قوله بكال شعبان بما إذا لم يتوالى قبله أربعة
على الكمال ولا يجعل شعبان ناقصاً لأنه لا يتوالى خمسة أشهر على الكمال كالاتوالى أربعة على النقص
عند معظم أهل الميقات قاله الشيخ في الحاشية هنا وضعفه في حاشية الخرشى وقال لا يلتفت إلى كلام
أهل الميقات وأنه لا بد من كمال شعبان ولو توالى الغيم شهوراً ومثله للرماضى والتفرأوى ثم ما ذكره الشيخ
في الحاشية هنا من أنه لا يتوالى خمسة أشهر على الكمال خلاف المعتقد قال شيخنا والذي اعتمدته
الغاوية أنه يتوالى خمسة أشهر على الكمال وأربعة على النقص (قوله أو برؤية الخ) يفهم من قول
المصنف وغيره رؤية أنه لا يعمل على قول أهل الميقات أنه موجود ولكنه لا يرى لأن الشارع إنما يقول
على الرؤية لا على الوجود خلافاً لبعض الشافعية قاله التفرأوى (قوله غدين) العدالة هى المحافظة
على اجتناب الكبائر وإتقاء الصغائر وأداء الأمانة وحسن المعاملة وإيسار معها بدعة ولا فرق رؤية
العدين بين كون السماء مصحبة أم لا كانت البلدة صغيرة أو كبيرة نظر الجهة واحدة أم لا لكن يشترط
تقاربها نعم لا يعتبر اختلاف المطالع عندنا واعتبره السادة الشافعية فلأخر العدلان شهادتهما بدون
رفع للقاضي إلى طلوع الفجر بطلت شهادتهما ومفهوم العدد أنه لا يعتبر برؤية عدل واحد وهو كذلك
ولو كان السلطان أو القاضي ولو كان مثل عمر بن عبد العزيز في العدل ولو صدقناه ولانه وبأمر اثنين
ومعنى كونه لا يعتمد برؤية من ذكر أنه لا يصوم من لم يره بقوله ولو صدقه ولو كان من أهله وأما ما قيل فيه
الصوم فلم يغلظ أنه لا يلزمه الصوم لكونه لم يثبت الصوم بقوله وأفطرتا ولا يلزمه القضاء والكفار وعلى
كون غيره لا يصوم برؤية إذا كان هناك من يعنى بأمر الحلال كصر ونحوها فإن لم يكن هناك من يعنى
بأمره وجب عليه الصوم برؤيته فيثبت برؤيته حينئذ ولو عبداً أو أمة حيث ثبتت العدالة ووثقت
أنفس غير المعتين بخير كل برؤيته وسواء كان غير المعتين من أهله أم لا فلو أنظر الجملة الذين
لا اعتناء لهم بالحلال مع رؤية العدل الواحد له فتجب عليهم الكفارة لأن العدل الواحد قد حطم كالأعداء
وأما لو أنظر برؤية هلال شوال فلا يجوز له أن يتعاطى مفطراً من أكل أو شرب أو جماع المأخوذ من تصبى
نفسه للهمة على الاستخفاف بحرمات الله ولو كان في محل يأمن فيه بحسب اعتقاده من اطلاع الناس
عليه لأنه ربما يطلع عليه من حيث لا يشعر إلا أن يقاوم ذلك مسيحاً لغيره من مرض أو حياء أو نفاس
أو سفر فيجب عليه الفطر ظاهر كما يجب عليه الفطر بائنة عند عدم العذر ويجب على العدل ومن

إلى الله تعالى . وبين حكم
صيام رمضان بقوله
(وصوم رمضان فريضة
يثبت صيامه) بأحد أمور
ثلاثة إما (بكال شعبان)
ثلاثين يوماً إن لم ير
الهلال (أو برؤية
(عدلين شاهدين

برجوا العدالة أن يرفع أمره للقاضي إذا رأى الهلال وأما غيرهما فليسحب لها الرفع على المعتمد لفتح باب الشهادة فلورأى شخص المصطفى عليه الصلاة والسلام وأخبره في المنام بالصوم لم يصح الصوم لأصحاب المنام ولا لغيره إجماعاً لأن من شروط التحمل العقل الكامل والرائي غير عاقل ولا يضبط ما يراه في النوم كل الضبط لا ثلاث في رؤيته عليه الصلاة والسلام ألا ترى أنه لو أخبره بطلاق زوجته لم يحرم عليه إجماعاً أفاده الشيخ في الحاشية هتافاً بزيادة من حاشية الحرشي (قوله له الهلال) سمي بذلك لأن الناس يرفعون أصواتهم ويملكون عند رؤيته ويقال له هلال إلى ثلاث ليال ثم بعدها يسمى قرأ لأن ضوءه يغمر الأرض أي يظلم عليها وهو في غلاف من ماء فشكل ليلة يظهر منه شيء حتى يتكامل بدوره ليلة أربعة عشر ثم يعود إلى الغلاف قليلاً قليلاً فيقطع الفلك في ثمانية وعشرين ليلة ثم يختفي وهو مخلوق من نور العرش كما قاله بعض المفسرين وأما قول بعض العوام إنه مخلوق من تراب فهو كذب لا أصل له (قائدة) إذا رأينا الهلال ليلة إحدى وثلاثين كبير امرئنا ولم يقب إلا عند العشاء وقد كان لم بر ليلة الثلاثين فهو إن ليلة واحدة ولا يعتبر كبره ولا ارتفاعه قاله الناصر اللقاني أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله) أو برؤية جماعة مستفيضة أي بشرط أن يكونوا كلهم ذكراً أحراراً أو بعضهم كذلك والبعض الثاني عبيداً أو نساء مخلوقوا كلهم نساء أو عبيداً فإنه لا يكتفى بهم (قوله بحيث يفيد خبرهم العلم) أي والوطن القريب من العلم كما في التوضيح وهو المعتمد والجماعة المستفيضة ليس لهم عدد محصور لكنهم لا يتقصون عن خمسة فقد تكون الحصة مستفيضة إذا أفاده خبرهم العلم الضروري وقدا يكون إذا لم يبد ذلك أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (بقتية) كما ثبت رمضان برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة أو بكمال شعبان أو برؤية منفرد بمحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال كذلك يثبت بنقل عدلين أو جماعة مستفيضة عن عدلين أو عن جماعة مستفيضة لكن إن كان عن رؤية العدلين فلا بد أن ينقل عن كل واحدائتان وإن كان عن حكم الحاكم أو عن الثبوت عند الحاكم وإن لم يحكم أو عن الجماعة المستفيضة فيمكن أن يلوأ واحد ولو بمحل يعتنى فيه بأمر الهلال وكذلك يثبت برؤية المنابر موقوفة حيث كانت لا توجد إلا بعد الثبوت الشرعي كاعتدائها بمصر ومثلها سماع المدافع ليلة العيد فإنها لا تقرب عند القرب إلا لثبوت الشهر قاله النفرأوى (قوله) وكذلك في الفطر يفطر الناس برؤية عدلين أي لا يثبت هلال شوال برؤية عدل واحد ولو بمحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال قاله النفرأوى (قوله) ولا يلتفت إلى حساب المنجمين جمع منهم وهو الذي يحسب قوس الهلال ونوره فلا يثبت به لاقى حقهم ولا حتى غيرهم وقع في القلب صدقهم أم لا خلافاً لقول الشافعية يجب الصوم إذا وقع في القلب صدقهم قلنا نحن ما ورون بتكذيبه فإنه ليس من الطرق الشرعية (قوله) أي ينوي بقلبه في أول ليلة أي ولا يشترط الإيمان بها أول الليل كما هو حاصل كلام الشارح ولذا قال سند والمذهب أنه ينوي متى شاء منه وجميعه وقت موسع للنية وليس لبعضه اختصاص في ذلك دون بعض ولا يضرب ما يحدث بعدها من أكل أو شرب أو جراح قبل الفجر (قوله) موقفاً بوجوبه حال من فاعل ينوي أي ينوي به في حال كونه موقفاً الخ ولا يشترط ملاحظة الإيمان بل يكفي كونه كافئاً في نفسه (قوله) لا محسباً حال أخرى لا يفعل به ماء ولا سمعة ولا يشترط أيضاً صحة الصوم ملاحظة ذلك بل هي أولى من تركها (قوله) لكن يستحب له التبييت في كل ليلة أي خلافاً لحنيفة والشافعي القائلين بوجوب التبييت في كل ليلة (قوله) إلى الليل أي فيمجرّد دخول الليل يفطر الصائم (قائدة) من حلف بالطلاق وهو صائم لا يفطر على حلف ولا على بارد فذهب الشافعي عدم الخت لأنه يفطر على غيرهما ودخل الليل خبره وإذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم أي دخل زمان الفطر واقتضى زمان الصوم ومذهب مالك أنه يمتحن لأن هذا خلاف

للهلال أو برؤية جماعة مستفيضة (بحيث يفيد خبرهم العلم لكثرتهم) وكذلك في الفطر يفطر الناس برؤية عدلين أو جماعة مستفيضة أو بكمال رمضان ثلاثين يوماً ولا يلتفت إلى حساب المنجمين (وليست نية الصيام في أوله) أي ينوي بقلبه في أول ليلة من رمضان ويمتد وقت النية من بعد غروب الشمس إلى طلوع الفجر وصفة النية أن ينوي الإمساك عن الأكل والشرب والجماع موقفاً بوجوبه محسباً نوا به عند الله (وليس عليه البيات في بقتية) أي بقية الشهر على سبيل الوجوب لأنه كمادة واحدة لكن يستحب له التبييت في كل ليلة (ويتم الصيام إلى الليل) لقوله تعالى وهم أعمارهم الصيام إلى الليل

(ومن السنة تعجيل الفطر)
 (وحيث ثبت الشهر قبل
 الفجر وجب الصوم وإن
 لم يثبت إلا بعد الفجر
 وجب الإمساك) عليه
 لروما (ولا بد من قضاء
 ذلك اليوم) لأن من
 شروط صحة الصوم
 التبييت وقد فاته بطول
 الفجر من ذلك اليوم
 (والثنية قبل ثبوت الشهر
 باطلة حتى لو نوى قبل
 الرؤية) أي قبل ثبوت
 رؤية الهلال (ثم أصبح)
 من ذلك اليوم (لم يأكل
 ولم يشرب ثم تبين له أن
 ذلك اليوم من رمضان
 لم يجزه) صومه ويجب
 عليه أن يمك من
 الأكل والشرب فيه
 لحرمه الشهر (وبقيته)
 وجوباً (ولا يصام يوم
 الشك ليحاط به من
 رمضان) قال أبو الحسن
 في تحقيق المبالي يريد
 على الكراهة لا على
 التحريم ابن عبد السلام
 الظاهر أن النهي عن
 صيامه للتحريم لحديث
 عمار بن ياسر من صام
 اليوم الذي يشك فيه
 فقد عصى أبا القاسم ،
 واختلف في تفسيره فأهل
 المذهب فمروه بأنه يوم
 الثلاثين من شعبان إذا
 كانت السماء منيرة ولم

عبد

قيد

اعتبار المقاصد الذي هو أصل المذهب قال شيخنا الأمير أبو قتل بالجراح لاحتمل (قوله من السنة) أي
 الطريقة فلا ينافي أن المعتقد الاستحباب (قوله تعجيل الفطر) أي بعد تحقق غروب الشمس قبل
 الصلاة بشيء يسير كتمروني الحديث القدسي « أحب عبادي إلى أعجلهم فطرا » ، كافي الجامع الصغير وفي
 أبي داود عن أنس كان رسول الله ﷺ يفطر قبل أن يصل على وطبات فإن لم يجد وطبات فتمرات
 فإن لم يجد تمرات حساحوات من ماء أي شيئاً قليلاً من الماء قال الشيخ في حاشية الخرشى والظاهر
 أن أصل الرطب والتمر مستحب والتلث مستحب ثان والظاهر أيضاً أن التمر مقدم على الماء حتى في مكة
 كافي حاشية الخرشى خلافاً لما في الحاشية هنا من استحباب فطره على ماء من زم والظاهر أنه إذا وجد حلواً
 غير التمر فقدمه على الماء لأنه يرد ما زاد من البصر كما أفاده شيخنا وغيره ونقل السحيمي عن بعضهم
 أن من أفطر على تمر زيد في صلاته أو بعبادة صلاة وقال إنه وجد في ذلك خبراً صحيحاً باسناداً صحيحاً عن
 النبي ﷺ (تنبيه) فهم من استحباب تعجيل الفطر تنبيهه على صلاة المغرب وهو كذلك حيث وقع
 على غروب طبات من كل ما خف وإلا قدمت الصلاة لأن وقت المغرب مضى (قوله وتأخير السحور)
 أي مع عدم الشك في الفجر ووقت السحور يدخل ابتداءه من نصف الليل الأخير وكلما تأخر كان
 أفضل فقد كان بين سحوره عليه الصلاة والسلام والفجر قدر ما يقرأ الفاري خمسين آية كافي
 البخاري وكذا يستحب أصل السحور لحديثه وسحور وإفان في السحور وبركة ، وورد أنه لا حساب فيه
 ولا في فطر الصائم ولا في فضلة الضيف يحصل السحور بقليل الأكل وكثيره ولو بجمبات زبيب
 ولو بالماء لحديثه وتسحروا ولو بمجرة من ماء ، وفي حديث آخره وتسحروا ولو بجمبات زبيب ، والحاصل
 أن أصل السحور مستحب وتأخير مستحب ثان والسحور يضئ السين اسم للفعل وهو المراد هنا بدليل
 قرنه بالفار وأما بالفتح فهو ما يتسحر به (قوله ما عملوا الفطر) أي مدة تعجيل الفطر بأن لا يؤخره
 بعد الغروب فيكره تأخير الفطر إن قصدوا واعتمدوا فضيلة قال بعضهم وأما ما يفعله المسلمون من
 التكبير بعد الغروب بدو جة فهو مخالف لسنة (قوله وجب عليه الإمساك لروما) فإن لم يمك وأفطر
 متعمداً فإنه يكفر وإن أتته الحُرمة بعلبه بالحكم وإن كان غير متأكد الحُرمة بأن تأول جواز الفطر
 لعدم صحة الصوم فلا كفارة (قوله ليحاط به من رمضان) بأن يقول أصوم هذا اليوم فإن كان من
 رمضان فأنصام وإن كان من شعبان كان تطوعاً وإذا صامه كذلك ثم تبين أنه من رمضان فلا يجزه
 صيامه لعدم النية المجازمة (قوله يريد على الكراهة) وهذا هو المعتقد فالمستبعد أن يصيام يوم الشك
 مكره كراهة شديدة خلافاً لقوله ابن عبد السلام الظاهر الحُرمة فإنه ضعيف وأما قوله في الحديث
 « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » فالمراد منه شدة الزجر على حذفه عليه الصلاة والسلام
 وليس منا من استنجد من ربح ، أفاده الخرشى وقرره شيخنا وغيره (قوله للتحريم)
 هذا ضعيف (قوله وقال الشافعي الخ) حاصلة أنه يوم الشك عند الإمام الشافعي هو مبيحة الثلاثين
 إن كان محصوا ويشيع على السنة الناس الذين لا تقبل شهادتهم كالعبد والمرأة والفاسق ونحوهم أن
 الناس قد رأوا الهلال ولم يثبت ذلك إلا بصيغة الغم ومال إليه ابن عبد السلام قال الشيخ في حاشية الخرشى
 وينتهي اعتدال تفسير الشافعي للشك انتهى (قوله ليس هذا يوم شك) أي لانا ما موروون بتكبير العدد
 لكن يرد على الشافعي أنا ما موروون أيضاً بتكذيب من لا تقبل شهادته والانصاف أن في كل منهما
 شكناظر للاحتياط إلى الواقع أفاده شيخنا الأمير (قوله ويجوز صيامه) المراد بالجواز الإذن في صومه أعم
 من أن يكون على جهة التنب كافي العادة والتطوع أو الوجوب كالتقضاء والتذرع أفاده الشيخ في حاشية

الخرشى

ثبت الرؤية وقال الشافعي ليس هذا يوم الشك وإنما يوم الشك

هو أن يشيع على السنة من لا تقبل شهادتهم أن الناس قد رأوا الهلال ولم يثبت ذلك انتهى (ويجوز صيامه للتطوع

والنذر إذا صادف (واللهادة أو للقضاء لأن انتهى إنما هو في حق من صامه ليحاط أنه من رمضان) ويستحب الإمساك في أوله ليتحقق الناس (الرؤية) من يأتي من المسافرين وغيرهم من نواحي البلاد (١٦٥) فإن ارتفع النهار ولم تظهر رؤية

أفطر الناس (وجوبا عليهم) ولا يفطر من ذرعه (فه) أي غلبه وسبقه ولا قضاء عليه وهذا ما لم يرجع منه شيء إلى حلقه بعد إمكان طرحه فعليه القضاء كالموت بعد إخراجة ولذا قال (إلا أن يعالج خروجه فعليه القضاء) أبو الحسن وهل وجوبا أو استحبابا ؟ قولان شهر ابن الحاجب الأول واختار ابن الجلاب الثاني ابن عبد السلام وظاهر كلامه يعني إن الحاجب وجوب القضاء في الغرض والتطوع وفي المذهب في التطوع ثلاثة أقوال أحدها وجوب القضاء وهو مذهب مالك وأسد قولي ابن القاسم وقوله الثاني استحبابه والثالث لأن حبيب سقوطه ثم قال وظاهر كلام الشيخ أنه لا كفارة على من استقام في رمضان وهو كذلك اتفاقا إن كان اضرة أو على المشهور إن كان تغير ضرورة انتهى واقتصر في الأصل على وجوب الكفارة مع أنه هو القول الضعيف فتأمل ذلك (ولا يفطر من)

الحرشي (قوله والنذر) أي ويأمره إذا نذره على المتعمد وقيل لا يأمره وهو ضعيف (قوله وإذا صادف) لا مفهوم إذا صادف إذ مثله من نذره تعيينا بدون قصد احتياط. والخاص أنه يجوز نذره مع العلم بكونه يوم التمسك حيث لم يكن على وجه الاحتياط ويأمر نذره ولا يجوز له الفطر وأما إن نذر صيامه من حيث كونه يوم التمسك ليحاط به من رمضان فلا يلزمه ويجوز له الفطر (قوله وللعادة) أي لمن كانت عادته سرد الصوم أو وافق يوما جرت عادته أن يصومه كيوم الاثنين أو يوم الخميس (قوله والقضاء) فلو نذر في أثناء أنه قضاء فقال ابن القاسم لا يجوز له الفطر فإن أفطر ففول يقضيه أولا قولان والصواب ربهما الثاني لأنه إنما التزمه لكونه ظانا أنه عليه أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله فإن ارتفع النهار) أي بأن مضى الزمان الذي جرت عليه المادة بالثبوت فيه (قوله ومن ذرعه) بفتح الراء المهملة أي لا يفطر من غلبه التي سواء تغير من حالة الطعام أم لا سواء كان من علة أو امتلاء (قوله في) أي وأما القلس فقال الأجهوري إن بلغ إلى فله وأمكنه طرحه ولم يفعل فلا قضاء على المتعمد (قوله أي غلبه) وسبقه (التي) أعلم أن في المتعمد إن إخراجها بان وضع أصبعه فيه فأخرجه فيه القضاء ثم لم يرجع منه شيء فلا كفارة عليه وإن رجع منه شيء ولو غلبه فالكفارة أو أوالو غلبه التي فلا قضاء عليه عند عدم رجوع شيء فإن رجع شيء منه عمدًا فالكفارة وإن رجع غلبة فالقضاء فقط أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا (قوله ولا قضاء عليه) أي لا وجوبا ولا استحبابا (قوله وهذا ما لم يرجع منه شيء) بأن لم يرجع منه شيء أصلا أو رجع منه شيء إلى حلقه قبل إمكان طرحه (قوله فعليه القضاء) أي إذا رجع منه شيء إلى حلقه بعد إمكان طرحه فعليه القضاء ولو رجع غلبة كاعلمت (قوله وهل وجوبا أو استحبابا) المتعمد الوجوب (قوله لا كفارة على من استقام في رمضان) أي تعمد التي ولم يرجع منه شيء. وأما إن رجع منه شيء ولو غلبة فالكفارة كاعلمت (قوله ولا يفطر من احتل وهو نائم) أي خرج منه إلى في النوم ولا قضاء عليه أما إن تعمد إخراجها في البيضة ولو بغير جماع ففيه الكفارة كما سياتي (قوله وتكره الحجامه للاريض) ما ذكره المصنف والشارح من كراهة الحجامه للريض لأن ذلك أذلت السلامة ضعیف والمتعمد أن الصحيح والريض لا تتركه لها الحجامه عند علم السلامة وتحرم عليها عند علم عدم السلامة وإن شك كره للريض دون الصحيح وعمل المنع ما لم يخش بتأخيرها هلاكا أو شديدا أذى وإلا وجب فعلها وإن أدت إلى الفطر ولا كفارة عليه حيثئذ والفسادة كالحجامه في التفصيل السابق أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا (قوله ومن شروط صحة الصوم الخ) أعلم أن شروط الصوم ثلاثة أقسام أحدها شرط في الصحة فقط وهو أربعة الإسلام والكف عن المفطرات والنية المبيحة والزمن القابل للصوم فلهذا من معين ثنائيا شرط في الوجوب فقط وهو اثنان البلوغ والقدرة على الصوم ثالثا لشرط في الوجوب والصحة معا وهو ثلاثة أشياء العقل والنقاء من دم الحيض والنفس ودخول وقت الصوم فبها الوقت معين كرمضان فإنه النفاوى وغيره (قوله النية) أي الجازمة التي جزم بتعليلها الذي هو الصوم فإن جزم بالصوم ولم يدر هل يطوع أو عن النذر أو عن القضاء انعقد تطوعا وإن شك هل عن النذر أو عن القضاء لم يجز عن واحد منهما ويجب عليه إتمامه كذا يظهر أفاده شيخنا الأمام (قوله إنما الأعمال الخ) أي والصوم من جملة الأعمال لما في الحديث القدسي وكل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لم يأجر به، ومعنى إضافة الصوم به مع أن العبادات كلها أنه لم يعبد بالصوم غير الله بخلاف غيره من العبادات كالسجود

نام (واحتل) وهو نائم (ولامن احتجم) أو حجم غيره أو تتركه الحجامه للريض خيفة التفرير. أي خيفة أن يصبه إغماء أو ضعف عن الصوم وهذا إذا علمت السلامة وإن علم عدمها حرمت وإن شك كرهت (ومن شروط صحة الصوم النية) خبره إنما الأعمال بالنيات، ولأن النية هي التي تميز العبادات بعضها عن بعض كما تقدم

ولابد من كونها ليلا ولذلك قال (السابقة للفجر) فلا يصح ما يحدث بعد ما من أكل أو شرب ويلزم تبين النية في كل صوم (سواء كان فرضاً أو نفلاً والنية الواحدة (١٦٦) كافية) وقد تقدم ذلك وإنما أعاده لأجل قوله (في كل صوم يجب تباينه)

وذلك (كصيام رمضان وصيام كفارة الظهار والقتل والنذر الذي أوجبه المكلف على نفسه) وكل صوم يجب تباينه ولا يجوز له أن يفترقه والنية الواحدة كافية (وأما الصيام المبرور أي المتتابع من غير نذر (واليوم المعين) كصوم كل خميس مثلاً فلا بد من التبيين فيه كل ليلة) ولا يكفي فيه نية واحدة على الصحيح (ومن شروط صحة الصوم) أي وجوبه النقاء من دم الحيض والنفاس فإن انقطع دم الحيض والنفاس قبل الفجر ولو بأحظة وجب عليها صوم ذلك اليوم) ثم بالغ في وجوبه عليها بقوله (ولولم تنقسل إلا بعد الفجر) ولما قدم أن النية الواحدة كافية في كل صوم يجب تباينه بين أن عمل ذلك مالم يحدث له حذر يبيع له الفطر يعني وأقسط فقال (وتعاد النية لما بقي من صومه إذا انقطع المتتابع بالمرض والحيض والنفاس وشبه ذلك) من سفر

فانه عبده غير الله وقيل لأن الصوم بعيد عن الرياء لحفائه بخبر: الصيام لا رياء فيه قال الله تعالى: الصيام لي وأنا أجزى به، ورواه البيهقي (قوله ولابد من كونها ليلاً) أي فلا تنكس قبل الغروب (قوله السابقة للفجر) وكذا المقارن للفجر وأما النية بعده فلا تنكس (قوله كصيام رمضان) أي في حق الحاضر الصحيح وأما المسافر والمريض فلا بد من تبيينه في كل ليلة ولو استمر أصابهم لجواز تفرقهما لأن المتتابع ليس واجباً عليهما هذا قول مالك في العتية وهو المعتمد كما قال شيخنا وقال مالك في المبسوط لا يحتاجان لتجديد نية حيث تعاديا على الصوم وهو ضعيف وأما الفطر ناسياً فلا يقطع المتتابع على المعتمد بخلاف الفطر متعمداً فإنه يقطع المتتابع على المعتمد والمراد بالفطر ناسياً من بيت نية الفطر في أثناء الصوم ناسياً ظناً منه تمامه وأما من أفطر ناسياً بعد نية الصوم فقال الخطأ لا يقطع المتتابع بانقضاء أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية الخريشي ومن تفرق شيخنا (قوله والقتل) أي وكفارة القتل إن عجز عن عتق رقبة فإنه يصوم شهرين متتابعين (قوله والنذر الخ) أي بأن يقول لله على صوم شهر متتابع أو عام متتابع وأما إن لم ينفذ المتتابع فلا يجب تباينه (قوله قبل الفجر) وكذا إذا انقطع مع طلوع الفجر لأن النية مع طلوع الفجر صحيحة وأنه لو انقطع بعد طلوع الفجر فلا يجب الصوم فإن شكك في كونه انقطع قبله أو بعده وجب عليها إمساك ذلك اليوم وقضائه وسواء شكك حال النية أو طرأ الشك وهذا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤمر بقضاء ما شكك في وقتها هل كان الظهر فيه أو لا فإن شكك هل طهرت قبل الفجر أو بعده بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تذكر فيه ركة بعد الظهر فلا يجب عليها صلاة الصبح كذا في الحاشية هنا والشرخيتي والسكندري ولكن أصل النذر إذا شكك هل طهرت قبل الفجر أو بعده فلا يجب عليها صلاة الليل لأن الأصل بقاء الدم لجاء شراح المختصر وأبدلوا صلاة الليل بصلاة الصبح فاستشكل بأن وقت الصبح باق فيجب عليها فاجأوا بوقوله بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تذكر فيه ركة بعد الظهر وتبعهم الشيخ في الحاشية هنا والشرخيتي والسكندري وغيرهما وقد علمت أنه لا حاجة له أفاده الشيخ في حاشية الخريشي وقرر شيخنا وأعلم أن الحائض والنفساء يجب عليهما قضاء الصوم دون الصلاة فإن قلت ما الفرق بين الصلاة والصوم مع أن كلاهما عبادة فالجواب أن قضاء الصوم بأمر جديد لعدم تكرر الصلاة وقال الشعبي ورد في الأخبار أن حواء لما زادت الأرض لحاضت فسات آدم هل تصل أم لا فقال جبريل فلم يدره حتى ذهب ثم رجع وأمره أن تترك الصلاة في أيام حيضها ولم يأتمها الحكم بالقضاء ثم حاضت بعد ذلك وهي صائمة فسات آدم فقال لها أفطري لجاء جبريل وأمره أن يأتمها بالقضاء فقال آدم يارب كل منهما عبادة كيف أمرت بالقضاء في أحدهما ولم تأمر بالقضاء في الأخرى فأرسل الله إليه بأدم أنك رجعت إلى نياتي المرة الأولى لحكما كما ما حكمتا وتخففتا عنها وفي المرة الثانية حملت بركب فنددنا عليها وعاقبناها بالقضاء لتعلم أن المرجع في جميع الأمور إلى نياتي كذا في الشرخيتي على المختصر (قوله ولولم تنقسل إلا بعد الفجر) بل ولولم تنقسل أصلاً لأن الطهارة ليست شرطا في صحة الصوم بخلاف الصلاة تقدم أنها إذا شكك هل طهرت قبل الفجر أو بعده أنها يلزمها الإمساك والقضاء قال شيخنا الأمير فولم تمسك بالظاهر أنه لا كفارة عليها فافطره (قوله يعني وأقسط) الوار بمعنى أولان مجرد المنقطع المتتابع ولو استمر صامها وكذا الفطر عمداً يقطع المتتابع على المعتمد كما تقدم (قوله ومن شروط صحة الصوم العقل) أي لأن الجنون يناقض الصوم بخلاف النوم فإنه لا يناقضه اتفاقاً حتى لو بيت شخص النية بعد ثبوت الشهر ونام جميع

رمضان

ونحوه (ومن شروط صحة الصوم العقل فن لا عقل له كالمجنون والمغنى

عليه لا يصح منه في تلك الحالة) لعد خطابه (ويجب على المجنون إذا عاد إليه عقله ولو بعد سنين كثيرة أن يقضى ما فاته من

رمضان ولم يستقطب إلا ليلة العيد صح صومه وبرئ عذته ولا قضاء عليه كافي التفراوي وغيره (قوله
 أو جله) أى سواء سلم أوله أم لا (قوله أو أقله) أى اليوم وهو ما دون الجبل فيفضل النصف (قوله ولم يسلم
 أوله) قيد فيه وأما لو سلم في أوله بحيث تصح النية فلا قضاء . والحاصل أنه إذا أغشى عليه يوماً كاملاً
 من طلوع الفجر إلى غروب الشمس أو أكثر فإنه يجب عليه قضاء ذلك اليوم وكذا لو أغشى عليه
 جله سلم أوله أولاً أو أغشى عليه نصفه أو أقله ولم يسلم أوله فيها فإن سلم أوله فلا ومثل المغشى عليه
 الجنون فإذا جن يوماً أو أقل فيقال فيه ما قيل في المغشى عليه والسكر بحرام ليلاً كالإغماء في تفصيله
 بل أول منه وكذا السكر بجلال كالإغماء في تفصيله على المتمدن كافي حاشية الخرشى والتفراوي
 خلافاً لما في الحاشية هنا والأصلي من أن السكران بجلال كالنوم فإنه ضعيف (قوله وهل يلزمه
 الكسوف الخ) المتمدن أنه لا يلزمه الكسوف فيما بقي من يومه بخلاف السكران بحرام فإنه يجري فيه
 تفصيل المغشى عليه سكن يلزمه الإمساك أفاده شيخنا (قوله والأكل) ولو بخصاصة أو تراب أو درهم
 وفي معنى ذلك رفع النية نهاراً وأولى ليلاً إذا طلع الفجر رافعاً لها وسواء نوى الصوم بمد ذلك أم لا
 والحاصل أن من رفع نية الصوم عمداً وقام طائفاً أو مقبداً كأن يقول رفعت النية أن أتى لغدو لحلم
 وحصلت فيجب عليه ولو لم يأكل . وأما إن لم يحصل المعلق عليه فلا شيء عليه أفاده الشيخ في حاشية
 الخرشى وقرره شيخنا (قوله والأكل) أى ولو لم يحصل له غذاء على المتمدن الكفارة في عمده والقضاء
 في سهوه (قوله في نهار رمضان الخ) أما إن كان في غير نهار رمضان فلا كفارة عليه كمن قفل ذلك
 في نذر أو في كفارة ظهار أو في قضاء رمضان (قوله ولو قيادون الفرج) أى بأن جامعا في غذاء مثلاً
 بشرط إزال المني وأما لو جامعها في فرجها أو في دبرها فلا يشترط الإزالة (قوله متمدن) فلا كفارة
 على من جامع في نهار رمضان ناسياً أو أكل أو شرب في نهار رمضان ناسياً ويشترط أيضاً أن يكون
 مختاراً فلا كفارة على مكروه ولا مغلوب أو أكره شخص شخصاً على الأكل أو الشرب زوم المسكره
 بالفتح القضاء ويلزم المسكره بالكسر الكفارة بخلاف من أكره غيره على جامع امرأة فلا كفارة
 على المسكره بالفتح لأن الكفارة مشروطة بالتمتع ولا على المسكره بالكسر نظراً لانتشار المسكره
 بالفتح والانتشار معه نوع اختيار ومن أكره امرأة في نهار رمضان وجامعها الزمه كفارتان عندها
 فإن أطلعته لومتها كفارتها فلو جامع أمته كفر عنها ولو أطلعته بشرط أن تكون بالغة عاقلة فلو أكره
 امرأة غيره كفر عنها فلو أكره امرأة على القبله أو الملاعبة حتى أنزلا فالتمتع لا يكفر عنها لأن
 إنزالها اختيار فلو أكرهت امرأة زوجها على الجماع أو أامة سبها أو أجنبية أجنبية على وطئها فليس على
 المسكره كفارة عنه فيما يظهر نظراً لانتشاره فإنه يخرج عنه عن الإكراه . وأما من وطئها فتمتع ولم
 تنم فعليها القضاء وعليه الكفارة عنها وعن على المتمدن . وأما من صب في حلقه شيء وهو نائم فعليه
 القضاء ولا كفارة على الصاب لعدم لذته ولا على النائم لعدم خطابه أفاده الشيخ في حاشية الخرشى
 (تنبيه) يشترط في الأكل أن يكون بضم فلا كفارة فيما يصل من نحو أذن كسياً في بل فيه القضاء فقط لأن
 الكفارة معللة بالانتهاك الذي هو أخس من العمد كافي الحاشية هنا وبمعنى فيه شيخنا بأن حقيقة الانتهاك
 عدم المبالاة بالحرمة وهي موجودة في فطره من أذن وعين لكن الفقه مسلم وهذا مجرد بحث (قوله من غير
 تأويل) أى بشرط أن يكون متبهماً لحرمة الشهر فلا كفارة على المتأول تأويلاً تقريباً وهو المستند إلى أمر
 موجود بخلاف المتأول تأويل بالبعيد (قوله ولا جمل) أى بحرمة الموجب الذي فعله فلا كفارة على جامل
 وهو من لم يستند لشيء كحديث عبد الإسلام بظن أن الصوم لا يحرم الجماع وجامع فإنه لا كفارة عليه
 فالراد بالجمل حرمة الموجب الذي هو الفعل وأما جمل وجوب الكفارة فيه مع علم الحرمة فلا يسقط عنه

الصوم في حال جنونه
 انقضاء في القليل تكس
 ستين وعلى المشهور في
 الكثير كمستئين وأما
 الصلاة فلا يقضى منها إلا
 ما أفاق في وقته (ومثله)
 أى الجنون (المغشى عليه
 إذا أفاق) أى فإنه يقضى
 الصوم إذا غشى عليه يوماً
 كاملاً أو جله أو أقله ولم
 يسلم أوله وهل يلزمه
 الكسوف فيما بقي منه خلاف
 (ومن شروط صحة الصوم
 ترك الجماع والأكل
 والشرب) من طلوع الفجر
 إلى غروب الشمس (فن
 فعل في نهار رمضان شيئاً
 من ذلك) بأن جامع ولو
 فيما دون الفرج أو غيب
 الحشفة أو قدحها من
 مقطوعها أو أكل أو
 شرب متمدن يبطل صومه
 إذا كان (من غير تأويل
 قريب ولا جمل

فعليه القضاء والكفارة (وأما من فعل ذلك تأويل قريب أو لجهل فلا كفارة عليه وإنما عليه القضاء فقط فثالث التأويل البعيد الذي فيه القضاء والكفارة (١٦٨) من انفراد برؤية هلال رمضان ولم تقبل شهادته فظن بإباحة الفطر ومن عاده

الكفارة وأما جهل رمضان فبعضه الكفارة وإنما كما إذا أنظر يوم الشك قبل ثبوت الصوم (قوله فعليه القضاء والكفارة) أي والادب كإيراء الحاكم من ضرب أو سجن أو بهاء ولو كان فطره بما يوجب حداً ذكرنا أو شرب خمر فانه يقيم عليه مع الادب إلا أن يأتي تأويل قبل الاطلاع عليه فلا أدب عليه فإذا كان حده رجماً فيقدم الادب عليه . واعلم أن الادب لا يختص بمرضاة بل مثله النقل فن أنظر فيه عمداً بلا عذر فيؤدب وجوباً (قوله ومن عاينها الحيض) في يوم معلوم فأصبحت مفطرة ثم حصل أي جاءها الحيض بعد الفطر وأما لو تبين أن الحيض كان حصل قبل فطرها فلا كفارة عليها . والحاصل أن الحائض إذا أفطرت متعمدة ثم ظهر أنها حاضت قبل فطرها فلا كفارة عليها بل عليها القضاء فقط وكذا من تعدد الفطر يوم الثلاثين ثم تبين أنه يوم العيد فلا قضاء عليه ولا كفارة فأفاده الشيخ في حاشية الخريشي (قوله ومن احتجهم أو حجههم غيره الخ) هذا ضعيف والمعتد أن من التأويل القريب كما قاله ابن القاسم لاستناده فيه لسبب موجود دفعه القضاء فقط خلافاً للشارح تبعاً لابن حبيب (قوله لا باق الخ) أي فقد أوجب عن هذا الحديث بأنه منسوخ أو بأحلاعه عليه الصلاة والسلام على فطرها وأخذ الإمام أحمد بظاهر هذا الحديث فقال من حجهم أو احتجهم فانه يفطر ودليلنا ما صححه الترمذي أن المنصطفى عليه الصلاة والسلام احتجهم وهو صائم في حجة الوداع فيكون هذا الحديث باطلاً للاول (قوله أو اغتاب أحداً فأفطر) أي مستدلاً لا بظاهر حديث خمس ففطر الصائم : الكذب والغيبة والنهي وإيائين الكاذبة والنظر بشهوة . وهو حديث ضعيف كما قاله القرافي وإن صح فالمراد بطلان الثواب لبطلان الصوم كما قاله الماوردي (قوله ومثال التأويل القريب) هو الذي استنفذه الأمر موجود عكس البعيد فأفاده الشيخ في الحاشية هنا واستشكله في حاشية الخريشي بالغيبة فإن صاحبها مستند الأمر موجود عنه أنه تأويل بعيد اه وهو يردح (قوله من أفطر ناسياً الخ) وأما من أكره على الفطر وقلنا يلزمه الإمساك فأفطر متعمداً مستنداً جواز الفطر فأفطره أنه لا يلزمه كفارة فأفاده الشيخ في حاشية الخريشي (قوله أو تسحر قرب الفجر الخ) تسح فيه المختصر وهو ضعيف والمعتد أن التسحر قرب الفجر من التأويل البعيد وأما التسحر مع الفجر فن التأويل القريب أفاده الشيخ هنا ومثله في حاشية الخريشي (قوله أو رأى هلال شوال نهاراً) أي سواداً قبل الزوال أو بعده (قوله فظن الخ) حاصل ذلك أن عدم الكفارة في هذه المسائل عند ظن الإباحة وأما من علم الحرمة وظنها أو شك فيها فيكفر ويأثم على كل حال ولو عند الإباحة لأنه أقدم على أمر لم يعلم حكمه فيه كأي حاشية الخريشي (قوله فظن أنه قليلة الماضية) أي وقد أخطأ في ظنه لأن العلماء نصوصاً على أنه إذا ظهر الهلال نهاراً كان ليلة القبلية مستنداً أو قبل الزوال أو بعده ويستمر على الفطر إن كان آخر شعبان وعلى الصوم إن كان آخر رمضان (قوله والكفارة في ذلك الخ) أي على التخيير بين الأنواع الثلاثة الآتية على التخيير بين الثلاثة إذا كان يكفر على نفسه وكان حراً شديداً وأما لو طلى أمته أو أكره زوجته الحرة وأراد أن يكفر عنها فلا يصوم عنها ولا يعتق عن الأمة والحاصل أنه يكفر عن نفسه أو أحسن الثلاثة ومن زوجته ! الحرة بآئتين الإطعام والعتق وعن زوجته الحقيقية عن أمته بالإطعام فقط وأما السيد فيكفر بالصوم فقط إن لم يجز بيقين ديناً عليه في ذمته إن لم يأن له سببه في الإطعام وأما السفية فيأمره وبالصوم فإن لم يدر أنه يكفره بأدى النوعين أي قيمة العتق والإطعام وقيل لأن أبي السفية أنصوم مع قدرته عليه فالأولى للفرق أن يبقيا في ذمته جراً له ولا يكفر عنه (تنبيه) تتعدد الكفارة بتعدد

الحج في يوم معلوم فأصبح مفطراً ثم حم فيه ومن باب أولى إذا لم يحجم ومن احتجهم أو حجههم غيره فأفطر متأولاً لابقاء قوله صلى الله عليه وسلم : أفطر الحاجم والمحجم ، على ظاهره أو اغتاب أحداً فأفطر فهذا كله من التأويل البعيد الذي يجب فيه القضاء والكفارة ومثال التأويل القريب الذي ليس فيه إلا القضاء من أفطر ناسياً فظن بإباحة الفطر لبطلان صومه ومن لم ينقل إلى بعد الفجر فظن أن من شروط صحة الصوم الاعتسار قبل الفجر أو تسحر قرب طلوع الفجر أو شاك فيه فظن بإباحة فطره لبطلان صومه ذلك اليوم أو قدم من سفره ليلة فظن أنه لا يصام عليه في صحيحة ذلك اليوم أو أن سفره لم ينقطع بالدخول ليلاً أو سافر سفر قريباً دون مسافة انقصر فظن بإباحة الفطر أو رأى هلال شوال نهاراً فظن أنه قليلة الماضية ففطره

الأيام

لا كفارة عليهم إذا أفطروا بل القضاء فقط ومثال الجاهل من أصح مفطراً لقرب عهده من الإسلام أو جهل عين الشهر لأمر ونحوه فليس عليه إلا القضاء لأن الكفارة الانتهاك حرمة الشهر ولا انتهاك من هؤلاء ولما تقدم له ذكر الكفارة واستتم سؤال سائل قال له وما هي فأجاب بقوله (والكفارة في ذلك كله

(إطعام ستين مسكينا)

زلايام و لا تعدد بتعدد الفعل في اليوم الواحد ولو حصل الموجب الثاني بعد الإخراج عن الأول نسوا. كان
الموجب الثاني من جنس الموجب الأول أم لا يطلان صومه في ذلك اليوم ما بالاول وأما بالنسبة للفعل
فتعدد بأن جامع أمر اثنين أو أكثر في يوم واحد فتعدد الكفارة عليه بتعدد المكفر عنه أفاده الشيخ
في حاشية الخرشى (قوله أطعام) المراد بالأطعام التملك وال إعطاء وليس المراد أنه يجعله طعاما ما يطعمه
للفقر. بأن يجعله غذا. أو عشا. فان ذلك لا يجزى. (قوله ستين مسكينا) أى لا يزيد ولا ينقص فلو أعطى
الستين مدا للثلاثين مسكينا لكل واحد مدا فلان جزءه نعم لو أعطى ثلاثين آخر لكل واحد مدا
جزءه وله أن يترجع من كل واحد من الأول ما زاد على المدية مطية لغيره حتى يستكمل الستين
مسكينا إن بين أن المدفوع كفارة وكان باقيا فأن لم يبين أو بين وذهب من يد المسكين فلا رجوع
له عليه لأنه هو الذى سلطه على إهلاكه وكذلك لا يجزى. إن أعطى مائة وعشرين مسكينا ستين
مدا لكل واحد نصف مد نعم لو كل الستين بأن أعطاهم بعد ذلك لكل واحد نصف مد أجزأه
لأن كلا من اليتيم صار معه مد كامل أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة النفراوى (قوله
بل احتاج) أى ليشمل الفقير لأن المسكين أحوج لأنه الذى لا يملك شيئا أصلا الفقير من عنده شيء
لا يكفيه لعامة والقاعدة أن الفقير والمسكين إذا اجتمعا انتزعا وإذا اقترعا اجتمعا (قوله بمد التى
يطلق النسخ) أى ومدالتى صلى الله عليه وسلم مل. الحقتين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين
(قوله رطل) بكسر الراء أقصم من قبحها (قوله بالبعدادى) بدالين مبهملتين ويصح إعجابهما وإعجام
إحداهما وإصمال الأخرى وإبدال الأخيرة نونا (قوله وهو أفضل) وإنما كان الإطعام أفضل لأنه أنشد
نفسا تعد به لستين بخلاف العتق فإنه متعذر لحد الصوم لعدم تعديه (قوله على التخيير) أى على المشهور
ومقابلهما فأتى به يحيى الأمير عبد الرحمن الأندلسى حين سأل الفقهاء عن وطئه جاريته في نهار رمضان من
لزم كفيره بأن صوم وسكت الحاضر ثم قالو اللهم تخيره فقالو خيرته لو طمى كل يوم يوم واعتق فكم ينكر وأ
عليه قال الفرقان إن الكفارات شرعت للجزر والمواك لا للجزر بالاعتاق لسهولته عليهم فعتق من ماهو أحر
لم يفد من النظر في المصلحة ولأن أباه القواعد وقيل أنه أراد لا علك شيئا وما يديه لبيت المال لكنه ستر
بالتعليل السابق (قوله بعتق رقيه مائة) أى بشرط أن تكون كاملة لا في غير ملفقة بشرط أيضا أن تكون
محيرة الكفارة أحترار إجماعا إذا اشترى أمة اشترط بأفعها على مثرها العتق أفاده الشيخ في حاشية الخرشى
(قوله من العيوب الفاحشة) أى كقطع أصبع وعصى وبكم جنون وإن قل ومن مشرف أو قطع أذن ومنهم
وهو مروج شديدتين وجذام وبرص ونحو ذلك (قوله لغير عنده) أما إن أقطر لغيره كان أقطر ناسيا فلا
يقطع التسابع (قوله وهل العتق أفضل) وهو المتمد (قوله إلى الخلق) أى ولو رده حيث كان ما
ولا فرق عندنا بين أقصى الحق وأدناه وأوسطه كافى حاشية الخرشى (قوله من أذن) أى كصب دواءه
وأما نكسها بعد ونحوه فلا شيء فيه ولو خرج خروها لكانت الشافعية أن نكسها باطن أذنه فإنه يقطر
خرج خروها. لا بشرط أن لا يكون جاهلا وأن يكون ذكر اغتدار (قوله وأنحو ذلك) أى كمين ورأس
لأرجل أو يد فيجب القضاء على من دهن وأسه فوجد طعمه بخلقه أو جعل برأسه حناء فاستطما بخلقه
بخلاف من حلك وجليه بمخض فوجد طعمه في حلقه فلا قضاء عليه وكذلك القضاء في ثلج يقضه بيده فوجد
برودته بخلقه (قوله إذاذا كسحل نهارا فوصل لخلقه) أى تحققا أو شكاف عليه القضاء لكن مع الحرمة
في الأول والكراهة في الثاني وإما أن تحقق عدم الوصول فلا قضاء عليه (قوله وما إذاذا كسحل ليلا الخ)
وكذا الشيء عليه إذا جامع ليلافن منيه بعد الفجر فلا قضاء عليه وكذلك إذا لعب زوجته قبل الفجر وخرج
منه الذى بعد ما لم يخرج من كل منها عن فكر مستدام بعده والاقا الكفارة في الأول والقضاء في الثاني

(بخورا) يجد طعمه فان وقع له (١٧٠) شيء من ذلك (ففيه القضاء فقط ومثله) في وجوب القضاء (البلم

الممكن طرحه والغالب من

المضمنة والاستثاق (

وكذا ما وصل إلى المدة

من رطوبة السواك

(و) كذا كل (ر) ما وصل

إلى المدة ولو بالحقيقة

المائة (ففيه القضاء فقط

(و) كذا (من أكل

شاكاً في الفجر ليس عليه

في جميع ذلك كله إلا

القضاء دون الكفارة

ولا يلزمه القضاء في غالب

من ذباب (أو بعض

أو نحوه مما سبق إلى

الحلق للشفة الاحتراز

منه (و) كذا (غبار طريق

أو دقيق أو كيل جيس

لصاعه) وكذا غبار

القمح للكيل (ولو تعاطى

شيئاً من ذلك لغيره ضرورة

لزمه القضاء دون

الكفارة (ولا قضاء

في حشة من احليل

وهو يخرج البول لأنه

لا يصل إلى الأمعاء لأن

المائة حائلة بينهما وإنما

يجتمع من الرشح لامن

المنفذ والقضاء في

دهن جافة وهو المرح

النافذ من البطن أو

الظهر إلى الجوف لأنه

لا يدخل مدخل الطعام

والشراب ولو وصل إليه

لمات من ساعته . ولما

أنهى الكلام على أحكام

القضاء والكفارة شرع

أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا (قوله بخورا) بفتح الباء بوزن صبور (قوله يجد طعمه) وأما لو تخر ولم يجد طعمه فلا شيء عليه والحاصل أن من تعدد وصول دخان البخور إلى حلقه لزمه القضاء سواء كان بخوره أو بخور غيره وإن دخل في حلقه بدون تعدد فإن كان من بخوره قضى وإلا فلا أفاده شيخنا واستثاق قدر الطعام بمنزلة البخور لأن ريح الطعام له دسم يتقوى به الدماغ ففيه القضاء ولا يقضى من شئ مسكا أو غيره . والله داخلة طيبة بدون دخان لكنه مكره وكذا لا يقضى من تعدد شم دخان الخطب بخلاف الدخان المشروب فإنه يطر (قوله البلم المكن طرحه) هذا ضعيف والمعتمد لا قضاء عليه ولو أمكن طرحه ولو وصل إلى طرف اللسان إلا أن يخرج من الفم ثم يأخذه وكذا لا شيء في الريق المجمع في الفم ولو أبلغ ما بين الإصبعين (قوله وكذا ما وصل للعدة من رطوبة السواك) لا مفهوم للعدة بل وصولها للحلق ففيه القضاء (قوله ولو بالحقيقة) وهي صب الدواء في الدبر بالة مخصوصة وهي مكرهه إلا للضرورة فتجوز ومثل الحقة في وجوب القضاء ما وصل إلى المعدة من نفة تحت المعدة أو فوقها أو من نفس المعدة وحده المعتمد في هذه المسألة أنه إذا كان من نفة تحت المعده وصل فإن كان ما ناعاً فطر والإفلا أو ما فوق المعدة أو في نفس السرة فيطر بالارسل منهما مطلقاً ما ناعاً أو جامداً أفاده شيخنا (قوله المائة) أي لا جامدة إلا أن يحلل عقب الإدخال قبل وصوله والمراد حقة في دبر أو في فرج امرأة لا في ذكر رجل فلا شيء فيها . والحاصل أن ما وصل من منفذ عال الجوف يكون مفطراً مطلقاً كالو اصل منه للحلق إن كان ما ناعاً لا جامداً ووده فلا شيء عليه ولا فرق في المنفذ العالي بين أن يكون واسماً أو لا كالأنثى والعين وما وصل من منفذ أسفل يكون مفطراً إن كان ما ناعاً من واسع كدبر أو فرج امرأة لا ذكر رجل كما تقدم (قوله شاك في الفجر) وكذا الغروب والقضاء والخمرة وكذا يلزمه القضاء لو طرأ له الشك ويحل القضاء في هذا كله ما لم يثبت أنه أكل قبل الفجر أو بعد الغروب وإلا فلا قضاء وإذا طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب أو يجمع فكيف وطرح ما في فوه أو زرع فرجه فلا قضاء عليه وأما لو سكنت قليلاً فاستعمل القضاء والكفارة (قوله بعض) أي تاموس (قوله أو نحوه) الأولى حذف قوله أو نحوه لأن غير الذباب والبعض ليس مثلها كما في شرح خليل (قوله وكذا غبار طريق) وإن لم يكثر الغبار وأما دخول غبار غير الطريق لحلقه غلبه فيوجب القضاء عليه فيما يظهر (تنبيه) لا يلزمه أن يجعل على فوه شيئاً يمنع من غبار الطريق ولو غلب على الظن وصول الغبار وإن لم يفعل كاهو النقل والذباب كذلك وانظر إذا احتاج لتكنس البيت هل ينفض ما وصل للحلق من غبار أو لا أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله لصاعه) بقيد دقيق وما بعده ودخل في قوله ما صاعه من يكيله ومن يطحنه ومن وقفه من محل وآخر وأما غير الصانع فعليه القضاء (قائمة) إذا جاز مضان في زمن الصيف هل يجوز للأجير الخروج للحصاد ولو لم عليه الفطر أم لا قال البرزلي يجوز إن احتاج لمعاشه ويجوز له الفطر إن حصل له مشقة شديدة لكن بشرط تبيت الصوم ولا يجوز له الفطر بالفعل إلا عند حصول المشقة وليس كالمسافر وإن كان غير محتاج له كره وأما مالك الزرع فلا خلاف في جواز جمعه وزعه وإن أدى إلى فطره حيث خاب على زوجه لأن حفظ المال واجب أفاده الشريفي والسكندري والأصيل والنراوى ومثله في حاشية البناقي على كبير الزرقاني (قوله يخرج البول) أي تقيده ذكر الرجل (قوله إلى الأمعاء) أي المصارين (قوله المائة) هي موضع البول (قوله ما حلة بينهما) أي بين البول والأمعاء وقوله وإنما يجمع أي البول من الرشح أي في المائة وقوله لا من المنفذ أي لا من منفذ في المائة يأتي البول من الأمعاء إليه (قوله ويجوز للصائم السواك) أو إذا تجاوز ما قبل الحرم لأن السواك يتأكد نذبه بوقت

صلاة ووضوء قبل الزوال برمضان. وأما بعده ففيه لولها مجاز كذا في الحاشية هنا وهو ضعيف والمعتمد أنه بعد الزوال مندوب لصلاة أو وضوء. وأما بعد الزوال لغيرها مجاز مستوى الطرفين قبل الزوال لغير مقتضى شرعي وهذا هو الذي اعتمدته الشيخ في حاشية الخرشى خلافاً في الحاشية هنا والذليل على ذلك ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يستاك لسكك صلاة وهو صائم وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصى ولا أعد يستاك وهو صائم (قوله خلافاً للشافعي وأحمد في كراهته بعد الزوال) ودليلها حديث الخلوفاً لم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، والشأن أنه يحدث بعد الزوال والسواك بعد الزوال ينهيه. وأجلب أهل بأجوبة أحسنها أن هذا كناية عن مدح نفس الصوم وإن لم يبق حقيقة الخلوفاً كما يقال فلان كثير الزماد بمعنى أنه كريم وإن لم يكن عنده رماذ فلما مدح نفس الصوم لما مدح الخلوفاً فهذا هو يثاؤه سواء بدليل ما ورد أنه ﷺ كان يستاك لسكك صلاة وهو صائم كما سبق (قوله ولا يرد على المصنف الخ) حاصل جواب الشارح أن المراد بالسواك الفعل فلا يرد الاعتراض وورد بأن الاعتراض باق لأنه يشمل الفعل بالمكره وفالمناسب أنه إنما أراد به الفعل لأنه لا تكليف إلا بفعل فأداه شيخنا (قوله كراهته بالوطب) أي أنه يكره للصائم الاستياك بالوطب لما يتحلل منه فإن تحلل ووصل إلى حلقة ففيه القضاء (قوله وحرمة بالجوزاء) أي أنه يحرم على الصائم الاستياك بالجوزاء وهي بالمقدش يتخذ من أصول الجوز وأكثر من يستعمله المغاربة والهند. والحاصل أن الاستياك بالجوزاء حرام على الرجل لئلا أوثر أرام رمضان أو غيره وكذا على النساء في رمضان ويجوز لمن في غير رمضان فإذا استاك بها تبارأ عداً وابتلعها غيلة فإن عليه الكفارة وأولى إذا ابتلعها عداً وأما سواها فالجميع عدم الكفارة وأما إن استاك بها عداً لئلا فالكفارة فإن ابتلعها تبارأ عداً فقط لا غيلة فيقضى كما إذا ابتلعها نسياناً ولو استعملها تبارأ عداً فأداه الشيخ هنا وفي حاشية الخرشى (قوله ويجوز المضمنة) المراد بالجوزاء هنا المستوى الطرفين بخلاف الجوان في قوله ويجوز له الإصباح بالجناية فإن المراد به خلاف الأولى (قوله للعطش) وأما لغيره فمكره (قوله ولا يبيع وبقه) وأما لجمع وبقه في قه ثم ابتلعها فالمعتمد أنه لا يفسد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ويجوز له الإصباح بالجناية) أي سواء كانت عن احتلام أم لا وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يصبح جنباً من غير احتلام في رمضان ثم يصوم يوماً فقل ذلك للتشريع وإن كان خلاف الأولى في حقنا كالعطب (قوله وإذا خافت على ما في بطنها) أي خافت عليه أن يموت من العطش (قوله أفطرت ولم تطعم) هو امتد (قوله وقد قيل تطعم) أي وجوباً على قول ابن وهب واستحباباً على قول أشهب وكل منهما ضعيف والمعتمد أقدم أنه لا إطعام عليها لا وجوباً ولا استحباباً (قوله لكن إن خافت) ظاهره أن مجرد الخوف كاف وهو كذلك أي مجرد الظن كاف ولا يشترط التحقق وأما الشك فلا يعتبر هنا كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا. والحاصل أن للحامل ثلاث حالات تارة يجب عليها الصوم وذلك إذا كانت في أول حملها ولا يثق عليها الصرم وتارة يجب عليها الفطر وتارة يجوز لها الفطر وإن شامت صامت كما ذكرهما الشارح (قوله وكذا المرضع) فإن خافت على ولدها هلاكاً أو شديداً أذى وجب عليها الفطر وإن خشيت عليه مرضاً جزأها الفطر (قوله على ولدها) أما إن خافت المراء على غير ولدها فهي كالأم فالمرأة المستجرة الرضاع كالأم حيث احتاجت للاجرة لكون الولد لم يقبل غيرها كما في التوضيح وغيره أفاده التفراوى (قائدة) إذا شئت الحامل راحته وتحتش إن لم تأكل منها سريراً ألفت ما في بطنها فانه يجب عليها الفطر ويجوز الفطر لمن خاف زيادة المرض أو حدوث علة أخرى لقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)

وخلافاً للشافعي وأحمد في كراهته بعد الزوال ولا يرد على المصنف كراهته بالوطب وحرمة بالجوزاء لأنه تكلم على السواك لا على ما يستاك به (و) يجوز (المضمنة للعطش) الباجي ولا يبيع وبقه حتى يزول طعم الماء منه (و) يجوز له (الإصباح بالجناية) سواء كان عالماً بجنايته أم لا وقال عبد العزيز بن الماجشون إن كان عالماً لم يجره نقله الثاني والمضبور الأول (والحامل إذا خافت على ما في بطنها أفطرت ولم تطعم) وقد قيل تطعم (و) وكذا إن خافت على نفسها لكن إن خافت الضرر غير المأذى جازها الفطر وإن خافت الهلاك أو شديداً وجب عليها (و) وكذا الموضع إن خافت على ولدها

(قوله ولم يجد من تستأجره) الأولى أن يقول ولم يمكنها استئجار لبشمل عدم المال وعدم الرضعة بل وعدم قبول غيرها (قوله أو لم يقبل غيرها) أي أو وجدت من تستأجره ولم يقبل الولد غيرها (قوله فالأجرة في مال الولد) أي بأن أقاله من مئة مثلاً أو ثماناً أو كما كانت في ماله لأنه بمنزلة نفقة حين سقط رضاعه عن أمه يلزم الصوم لها وظاهره ولو كان الرضاع واجبا عليها لولا الصوم كما قال بعض شراح المختصر (قوله فهل في مال الأب) وهو المعتمد (قوله تأويلان) محل التأويلين كما يفهم من كلامه إذا كان يلزم الأم رضاعه وأما إن كانت بمن لا يلزمها رضاعه كما إذا كانت الأم لا تحبب عليه أو كانت مطلقة طلاقاً بانتهاء فتيق التأويلان على أن الأجرة في مال الأب فقط وأعلم أن ما ذكره شارحنا من التأويلين ينع في المختصر وقد اعترض عليه في ذلك بأن النخعي قال إذا كان الحكم الإجارة فإنه يبدأ بمال الولد فإن لم يكن قال الأب فإن لم يكن قال الأم ولم يذكر ابن هرة غيره هذا (قوله فإن لم يقبل) أو قبل ولم يجد من تستأجره أو مالا أو متبرعة فإن وجود المتبرعة كوجود من تستأجر (قوله وأطعمت) أي على المعتمد خلافاً لابن عبد الحكم القائل بأنها لا تطعم فإنه ضعيف فإن قلت ما الفرق بين الحامل والمرضع فإن الحامل لا تطعم على المعتمد والمرضع تطعم على المعتمد فالجواب أن الحامل بسبب خوفها على نفسها كالرضعة بخلاف المرضع (قوله وجوبا) راجع للفطر والإطعام (قوله الشيخ الهرم) أي الذي لا يستطيع الصوم من الكبر وإنما يسمى له الفطر لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (قوله يطعم إذا أفطر استحباباً) وهو المعتمد (قوله وقيل وجوبا) وهو ضعيف (قوله إن أفطر لعطش لا يقدر معه على الصوم) أي في زمن من الأزمات وأما إذا كان يقدر على الصوم في زمن دون زمن فإنه يؤخر الصوم لزمن الذي يقدر فيه على الصوم ولا إطعام وعليه لا وجوب ولا استحباب (قوله من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) أي أو مضات كثيرة لأنه لا يتعدد بتعدد السنين والمراد بالفرط أن يبقى من شعبان بقدر ما عليه من رمة أو وهو صحيح حاضر ظاهر فلو مرض فيه أو سافر أو حاضرت المرأة أو نفست فلا يكون تفریطاً ومن التفریط للفسيان أي ناسى القضاء وأما المذكور على تركه أو الجاهل بتقدمه على رمضان التالي فإليه بقدر طين وأعلم أن التفریط الموجب للإطعام إنما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التي تلي سنة رمضان المقضى خاصة فلو لم يفرط فيه لا إطعام عليه ولو فرط فيها بعد فن اتصل مرضه بمرضان الوالي لعام القضاء وفرط في العام الثاني حتى دخل عليه رمضان السنة الثالثة فإنه لا إطعام عليه أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله من اتصل مرضه الخ) أي لو كان عليه خمسة أيام من رمضان فمضى من شعبان خمسة وعشرون يوماً سافر أو مرض في الخمسة الباقية فلا إطعام عليه هنا هذا هو المراد (تنبيه) من عليه ثلاثون يوماً ثم صام من أول شعبان وكان تسعة وعشرين فلا إطعام عليه ليوم على الظاهر لأنه لم يفرط في القضاء بشعبان أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله ولا إطعام في ذلك كله) أي في مسألة المرضع وما بعدها هذا هو المناسب وأما قول الشيخ في الحاشية أي في مسألة الحامل وما بعدها فغير مناسب لأن الحامل لا إطعام عليها لا وجوباً ولا استحباباً على المعتمد كاتقدم (قوله مد) أي بمدني صلى الله عليه وسلم لا زيد ولا أنقص (قوله عن كل يوم يقضيه) هذا في غير من أفطر لهرم أو عطش لأنهما لا يقضيان (قوله مع القضاء أو بعده) أي أنه غير في إخراج المدح للقضاء فكلاً أخذ في قضاء يوم أطعم فيه أو أنه يطعم بعده (قوله أو بعده) أي بعد مضى كل يوم أو بعد فراغ أيام القضاء أو ماله أو أطعم قبل القضاء فإن كان بعد الوجوب بمضى رمضان الثاني أجزأه وأخالف المستحب والإفلا (قوله ولا يجوز أن يطعم أمداداً كثيرة لمساكين واحد) لا مفهوم له بل لا يجوز أن يعطيه مدني عن يومين ولو أعطاه كل يوم في يومه حيث كان التفریط بعام واحد فإن كان عن عامين جاز وكذا

ولم يجد من تستأجره له أو لم يقبل غيرها) فإن وجدت من تستأجر له فالأجرة في مال الولد فإن لم يكن له مال قبل في مال الأب لو جوب نفقته عليه أو ماله لو جوب رضاعه عليها وتأويلان وهذا إذا قبل الرضيع غيره أمه فإن لم يقبل (أفطرت وأطعمت وجوبا) وكذا الشيخ الهرم يطعم إذا أفطر. استحباباً وقيل وجوباً ويستحب الإطعام لمن أفطر لعطش لا يقدر معه على الصوم (ومثله من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) فإنه يطعم لكن وجوباً فالمشلية في الإطعام لا في الاستحباب أو خرج بقوله فرط من اتصل مرضه أو سفره بمرضان الثاني فلا إطعام عليه. ثم بين كيفية الإطعام بقوله (والإطعام في ذلك كله مد) لكل مسكين (عن كل يوم يقضيه) مع القضاء أو بعده قال مالك ولا يجوز أن يطعم أمداداً كثيرة لمساكين واحد

إن تغاير السبب كرمضه فطرته وفطرته لكن مع الكراهة (قوله لكل مسكين مد) فلا يصح إعطاء المد لأكثر من مسكين واحد (قوله وجميع جوارحه) وهي سبعة السمع والبصر والسان واليدان والرجلان والبطن والفرج (قوله عن فضول الكلام) أي الكلام الزائد أي يستحب للصائم الكف عن الكلام المباح بغیر ذکر الله تخافة وقوعه فيما يفسد عليه أجر صومه ، وأما كف عن الحرام ككذب حرام أو غيبة ونجاسة فواجب حتى في غير الصوم ولكنه يتأكد في الصوم ولا يبطئه (قوله والهديان) أي التكلم بما لا ينبغي (قوله لأنه أعظمها آفة) أي لما روي أن ابن آدم إذا أصبح بكرت الأعضاء كلها إلى اللسان وقالت له ناشدناك الله أن تستقيم فإذا إن استقمنا استقمنا وإن أعوجت أعوججتنا وقال الغزالي اللسان نعمة من نعم الله العظيمة فإنه صغير جرمه عظيم جرمه ولا يقين الكفر والإيمان إلا به روي أن عمر دخل على أبي بكر الصديق رضي الله عنهما فوجده يجذب لسانه فقال له ما بالك يا أبا بكر فقال له دعني فإنه أوردني الموارد فإذا كان أبو بكر يقول هذا فأبالك بغیره فلجأت رؤي من أمان قيل له ما الذي أوردك لسانك قال لا إله إلا الله أوردني الجنة . وورد من تزوج فقد بكل نصف دينه فليتب في النصف الباقي قيل النصف الباقي هو اللسان (قوله لسان أحسن لشموله للواجب) فيه أمران . الأول أن المتبادر من ينبغي التنبه : الثاني أن الكلام في المتدوب كما صرح الشارح نفسه في الدخول حيث قال : ثم شرع في المتدوبات وقوله لشموله للواجب أي كالغنية والقيمة والكذب الحرام فإن الكف عن هذه واجب (وقوله لتأكده الخ) أي قوله يستحب الخ استحباباً أكيداً ، أفاده الشيخ في الحاشية هتافاً بزيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله وتسهيل قضاء الخ) ويجب عليه القضاء بالعدد ، ويشترط أن يكون في زمن يباح صومه فتوقعاً فلا يصح في يوم العيد ولا في الثاني والثالث من عيد التجر ولا في أكره صومه كإربع النحر ولا في واجب صومه كالنذور والمعين وكرمضان ولو فعل فعل لا يجزئ عن واحد منهما على الصحيح . وقيل يجزئ عن رمضان الحاضر ومجبه بعضهم وعلى هذا يلزمه الكفارة الصغرى حيث كان مفرطاً وعلى أول يلزمه الكفارة الكبرى أيضاً لرفع التية . وقال أشهب لا يلزمه كفارة كبرى لأنه صامه ولم يفرط واستصوبه أبو محمد ومن أفطر في قضاء رمضان متعمداً ففي لزوم قضاء القضاء فيلزمه بومان وعدم لزومه فيلزمه يوم فقط خلافاً (قوله جاز) ليس المراد بالجواز المستوي الطرفين بل المراد به خلاف الأولى فقط (قوله ويستحب صوم يوم عرفة) إنما يسمى بذلك لأن آدم أهبط بالهند وحواء بجدة فتعارفاه في يوم الموقف ولأن سيدنا جبريل صرّف سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام فيه المناسك ولأن الناس يعرفون فيه بذنوبهم ولهم ويسألونه غفرانها وأنه مأخوذ من العرف وهو الراحة الطبية لأنهم كانوا يطبقون في المواسم وحمل عليه بعضهم قوله تعالى (ويدخلهم الجنة عرفاً لهم) أي طيباً لهم (قائدة) لو صام يوم عرفة عن قضاء عليه نوى به القضاء ويوم عرفة معاً فظاهر أنه يجزئ به عنهما وكذا يقال في ناسوا وعاشوراء ونحوهما كما قاله ألبه وأفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله لما ورد أنه يكفر السنة الماضية) أي فقد روي أن صوم يوم عرفة يكفر سنتين سنة ماضية وسنة مستقبلية أي يكفر الصغائر من ذنوب صائمه في السنتين السنة التي هو فداها التي بعدها . قال ابن عباس وفي هذا بشرى بحياة صائمه سنة لأنه عليه الصلاة والسلام بشر بكفارتها فدل لصائمه على الحياة فيها أفاده شيخ الإسلام وروي البيهقي عن عائشة رضي الله عنها صام يوم عرفة كصيام ألف يوم (قوله والمستقبلية) أي والسنة المستقبلية فإن قلت تعلق التكفير بالسنة الماضية ظاهر وأما تعلقه بالسنة المستقبلية فشكل لأن تكفير الذنوب يستدعي سبق ذنب والمتأخر من الذنوب لم يأت حتى يكفر فالجواب أن تعلق المغفرة في مثل هذا ليس حقيقياً بل هو كناية حفظ الله إياهم في السنة المستقبلية فلا يقع منهم سيئة فهم كالمغفور لهم

ولكن لكل مسكين مد
ثم شرع في المتدوبات فقال
(ويستحب للصائم كف
لسانه وجميع جوارحه
عن فضول الكلام
والهديان ونحو ذلك
ولما خص اللسان دون
بقية الأعضاء لأنه أعظمها
آفة ولو عبر ليخبر كأن فعل
صاحب الرسالة لسان
أحسن لشموله للواجب
وغیره وخص الصائم وإن
كان ينبغي لغيره ذلك
لأنه في حقه . ثم
عطف على المستحب قوله
(وتسهيل قضاء ما فوته
من الصوم) لأن المبادرة
إلى الطاعات أولى من
التراخي (و) يستحب
تتابعه (أي قضاء) فإن
فرقة جاز (ويستحب صوم
يوم عرفة) لما ورد أنه
يكفر ذنوب السنة الماضية
والمستقبلية

من حيث عدم المذاب بل لم أكرم لعدم الإثم أصلاً أو أنهم يعطون من الثواب ما يكون كفارة لذنوبهم
 إذا فعلوا أو أن المراد أنه إذا حصل منهم ذنب يقع مغفوره أفعله أجوبة ثلاثة (فائدة) يوم عرفة أفضل
 من يوم عاشوراء لأن عاشوراء موسى وهذا محمد بن علي عليه الصلاة والسلام أفضل من موسى
 ومن جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وفي مسلم ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من
 يوم عرفة وبني الإكثار فيه من الصدقات والطاعات ، ونقل الشبرا ملى أن الحوش تصوم عرفة إلى
 وصح في الحديث أفضل الدعاء الدعاء في يوم عرفة فيستحب فيه استعمال الأدعية النافعة والكثرة من
 الصلاة على المصطفى عليه الصلاة والسلام وينبغي فيه قراءة الإخلاص ألف مرة ولما ورد في فضلها من
 الأحاديث الكثيرة يستحب إحياء ليلته بالتجود والذكر (قوله وهذا الغير الحاج) أي عمل استحباب
 صوم يوم عرفة لغير الحاج الخ ومثل يوم عرفة يوم التروية وهو يوم من فيستحب صيامه لغير الحاج
 ويكره للحاج (قوله لأنه يضعفه الخ) ولأنه عليه الصلاة والسلام نهي عن صيام يوم عرفة بعرفة (قوله
 وعاشوراء) أي لما رواه مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام صوم يوم عاشوراء إلى احتساب على الله
 أن يكفر السنة التي قبله قال بعضهم وإنما سمي بعاشوراء لأن عشرة من الأنبياء أكرموا فيه بعشر كرامات
 وهو أنه تقيب فيه على آدم وفيه استوت سفينة نوح على الجودي وفيه ولد إبراهيم الخليل وفيه نجاة الله
 من النار وفيه كانت نجاة موسى وقومه من الفرق وإغراق فرعون وجنوده وفيه ولد عيسى ورفع إلى
 السماء وفيه رفع لإدريس إلى السماء إلى إيعاقه أخرج يونس من بطن الحوت وفيه أخرج يوسف من
 الجب وفيه غفر لداود وفيه أعطى سليمان الملك (قوله وتاسوعاء) أي لما رواه مسلم أنه عليه الصلاة
 والسلام صام عاشوراء وقال فتن عشت إلى قابل لأصوم من التاسع والعاشر فقفص من عامه (قوله مشر
 ذي الحجة) المراد التسعة أيام أول الشهر غير العيد وصيام كل يوم من تلك التسعة كصيام شهر أو شهرين
 أو سنة خلاف في ذلك وهذا ما عدا الثامن والتاسع . أما الثامن فكصيام سنة وأما التاسع فكصيام سنتين
 (قوله وصوم شهر الله الحرم) أي لحبره مسلم أفضل الصيام بعشر شهر رمضان شهر الله الحرم . فان قلت إذا كان
 أفضل الصيام بعشر شهر رمضان فكيف كان عليه الصلاة والسلام أكثر صيامه في شعبان . قلت لأنه عليه
 الصلاة والسلام كان لم يعلم أفضل الحرم إلا في آخر عمره أو لعله كانت تعرض له فيه أعمار تمنعه من إكثاره
 الصوم فيه من مرض أو سفر وجاء عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال صوم يوم من الأشهر الحرم كصوم
 شهر من غيرهما وهي أربع أفضل الحرم فرجيب فتد القعدة فتد الحجة فلامفهوم لقول المصنف وصوم
 شهر الله الحرم ورجيب (قوله وصوم رجب) أي لما ورد أن صيام كل يوم منه بشهر رسول الله بن
 عمر بن الخطاب على كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في رجب فقال نعم ويشرفه أي يذكر أن فيه
 فضلاً عظيماً قال ذلك ثلاث مرات أخرجه أبو داود وغيره وعن أبي قلابة التابعي رضي الله عنه أنه قال إن
 في الجنة قصرًا لصوام رجب وروى البيهقي عن أنس مرفوعاً أن في الجنة نهر يقال له رجب ماؤه أشد
 بياضاً من اللبن وأحلى من العسل من صام يوماً من رجب سقاء الله من ذلك النهر ضعف ابن الجوزي وغيره
 وصرح الحفاظ بأنه لم يثبت في . وم رجب حديث صحيح لكن الأحاديث الضعيفة يعمل بها في فضائل
 الأعمال إذا لم يشتد ضعفها قاله سيدي محمد الزرقاني على المواهب (قوله رجب) يقال بالياء مشتق من
 التبرجيب ودعوا تعظيم لأن الجاهلية كانوا يعظمونه ويقال بالميم رجم الشياطين فيه ويقال له الأصم بالميم
 لعدم سماع فققة السلاح فيه ولما روى أن الكرام الكائين يكتبون الحسب والسبب في كل
 الشهر لا أشهر رجب فلا يكتبون فيه إلا الحسنات فقط فلا يسمع في هذا الشهر صوت الآلام في
 كتابة الصيئات ويقال له الأصم بالياء لصب الرحمة فيه أي الشهر الذي تصب فيه الرحمة وذلك كناية عن

وهذا (لغير الحاج)
 وأما الحاج فيكفر له صيامه
 لأنه يضعفه عن الوقوف
 والدعاء المطلوب منه
 أكثر من غيره في ذلك
 اليوم (و) يستحب صيام
 (عاشوراء) لما ورد أنه
 يكفر السنة المستقبلة
 وتاسوعاء (و) يستحب
 (صوم عشر ذي الحجة)
 صوم شهر الله (الحرم)
 (و) صوم (رجب

شعبان و (صيام (ثلاثة أيام من كل شهر) لما في ذلك كله من الترهيب ولكل أحاديث تحميه يطول سردها هنا (وكره مالك أن تكون) الأيام الثلاثة التي يصومها من كل شهر هي (البيض لفراوه (١٧٥) من التحديد) وهي الثالث عشر

والرابع عشر والخامس عشر وكان مالك رضي الله عنه يصوم أول كل عشرة أيام من الشهر (و) كذا كره مالك رحمه الله (صيام ستة) أيام (من) أول (شوال) مخافة أن يلحقها الجاهل برمضان (قال صاحب المدخل رحم الله مالكا لقد وقع ماخافه فقد صاموها وجعلوا لها عبداً وسماه عبداً لربار ولعمري هو أحق بأن يسمى عيد الفجار ، أما لو صام الستة أيام بعد ذلك في شوال أو غيره لحصل الغرض الذي أشار إليه الشارع بقوله من صام رمضان وأتبعه بستة من شوال فسكنا ما صام الدهر كله ، القراني المراد بالدهر عمره ويؤخذ من تعليل مالك أن من صامها في خاصة نفسه جازله ذلك (ويكره ذوق الملح للصائم فإن فعل ذلك وبجه ولم يصل إلى حلقه منه شيء فلا شيء عليه) غير الكراهة (ومقتضى الجماع مكرهه للصائم) وذلك (كالقبلة والوجه والنظر المستدام

كثرة إحسانه تعالى فيه ومغفرته لعباده قاله في كتاب إرشاد العمال (قوله شعبان) أي لأنه عليه الصلاة والسلام كان يصوم في شعبان أكثر من صومه في غيره كما في الصحيحين ، وكثير من الناس من يظن أن صيام رجب أفضل من صيام شعبان لكون رجب من الأشهر الحرم دون شعبان وليس كذلك بل صيام شعبان أفضل كما ورد في الحديث قاله الزرقاني في شرح المواهب (قوله وصيام ثلاثة أيام من كل شهر) أي لما في حديث أبي هريرة (وأوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام) (قوله ولكل أحاديث تحميه) قد علمتها كلها (فائدة) يستحب أيضاً صوم ثالث الحرم لأن فيه استحباب لزكياً وبأسابع عشر ورجب لأن المصطفى عليه الصلاة والسلام فيه يصوم فيه وخامس عشر ذي القعدة لأن الكعبة زالت على آدم فيه ومعها الرحم وتونسف شعبان لنسخ الأجل فيه والخمس والاثني عشر للترغيب في ذلك وأما يوم مولد المصطفى عليه الصلاة والسلام فقال بعض العلماء يكره صومه لأنه من أعياد المسلمين (قول البيض) أي البيض اليابس بالقرم . وقيل لأنهم يمتنعون به لأن آدم لما نزل من الجنة سوت الشمس جسده فأمر بصومها فلما صام أول يوم أبيض تلك جسده وأبيض باقيه في تاليه . وقيل لأن آدم أسود جسده من أكل الحجر فصامها فابيض في كل يوم ثلثة (قوله وكان مالك يصوم أول كل عشرة أيام إلخ) أي فكان يصوم اليوم الأول من الشهر والحادي عشر والعشرين لكن هذا الفعل الذي كان يفعله مالك مشكل وذلك لأن فيه تحديداً فيؤدي إلى اعتقاده العامة الوجوب وهو إمام يقتدى به أفاده الشيخ في حاشية الخريش وأجاب شيخنا بأن ما فعله الإمام اتفاقاً (قوله من أول شوال مخافة إلخ) أي فيعتقد وجوبه ويجعل الكراهة إذا كان يقتدى به وكانت متصلة برمضان متتابعة مظهرها معتقداً سنة اتصالها فإن اتنى قديم هذه القيود فلا كراهة أفاده الشيخ هنا وقال في حاشية الخريش والظاهر أنه إذا اعتدستة اتصالها فيكره وإن تكن متواليه وإن لم يكن مظهرها انتهى (قوله من شوال) نقل عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت (إنما شوال بذلك لأنه يشول الذنوب كما تشول الثاقل ذنوبها) (قوله ولعمري) أي حياتي وإنما دمه صاحب المدخل لا اعتقاد بعض الجهلة أن صومه حرام (قوله المراد بالدهر عمره) وهو ما لغنى الثواب أو يحتمل على المواظبة عليها ما ورد أن صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بعده بشهرين فذلك كصيام السنة فكل يوم بعشرة أيام فنصام رمضان وصام ستة بعده فسكنا نه صام العام كله (قوله ويكره ذوق الملح) أي الطعام لينظر اعتداله ولو لم يجد من بذوقه غيره ولو لصانع يحتاج لذوقه ويكره أيضاً ذوق العسل والخل ونحوهما وكذا يكره مضغ تمر وحل ليطعمه لصبي مثلاً ومثل ذوق الملح في الكراهة لسأنا أثار الزمأة والقطاين بالريق ليصلحها وبغزالة الكتان ترقيق الخيط بفهما تحتاط وتجميع ما استطاعت لأنه صمتهما فيجوز لها في الكتان الذي يعطن في الميلة وهو الذي له طعم يتحلل فيجوز لها إن كان صمتهما بخلاف ما يعطن في البحر أو في الماء الجاري فيجوز لها مطلقاً سواء كان صمتهما أم لا لأنه لا يدخل من طعمه شيء (قوله ولم يصل إلى حلقه) فإن وصل إلى حلقه منه شيء غلبه وقضى وإن تعبد قضي وكفر (قوله مكرهه للصائم) أي سواء كان شاباً أو شيخاً رجلاً أو امرأة (قوله كالقبلة) أي والفكر (قوله والنظر المستدام) بل وإن لم يدم لأن النظر من مقدمات الجماع وإن لم يدم فيكرهه لأن يقال التقيد به بالنظر لما ترتب من القضاء والكتفارة (قوله بعدم الإزالة أي إزاله الخ) (قوله أو ظن) أي عديمه أو توهم أي عديمه وما قاله مخالف للقول

والملاعبة (وقيل الكراهة بقوله (إن علت السلامة من ذلك كله) بعدم الإزالة (وإلا) بأن تعلم السلامة بأن علم عديمه أو شك أو ظن أو توهم (حرم عليه ذلك لسكنه إلى المضي من ذلك) أي عما كرهه له فعمله وأحرم قعليه القضاء (وجوبا) فقط (وإن أمي فعليته القضاء والكفارة) فيما حرم عليه باثاق وكذا فيما كرهه له فعله

إن تمادى حتى أنزل وأما إن حصل الإزالة بمجرد النظر ونحوه ففي الكفارة خلاف قال في المختصر وإن أمنى بتعمد نظرة فتأويلان (وقيام رمضان مستحب (١٧٦) مرغب فيه قال رسول الله ﷺ) ومن قام رمضان إيماناً واحتساباً

لأنه إذا تورم عدم السلامة وظن السلامة فيه الكراهة لا الحزمة سواء كان الظن قوياً أو ضعيفاً فالأولى إسقاطه (وله إن تمادى حتى أنزل) يقيد هذا بالفكر والنظر لحاصله أن النظر والفكر إذا خرج منهما حتى يفكه القضاء والكفارة إن تكرر أو كانت عادة تارة الإزالة منها أو السلامة تارة الإزالة أخرى وأما إن لم يتكرر أو كانت عادة السلامة فلا كفارة وأما القبلة والبس فترتب الكفارة بخروج المني معها مطلقاً تمادى أم لا ففسد اللذة أم لا كان من عادته أن لا تماظلم لا كانت القبلة في النوم أو في غيره ويستثنى ما إذا كانت القبلة لوداع أو راحة فلا كفارة إذا أنزل والظاهر أن عليه القضاء أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله وإن أمنى بتعمد نظرة) أي واحدة بلذة من غير متابعة فتأويلان في تكفيره وعدمه وهو الماعتمد وعليه القضاء (لأن يكثرت حتى يصير مستحكما فلا قضاء عليه للشفقة) قوله غفر له ما تقدم من ذنبه (أي من الذنوب والصغائر) وأما الكبائر فلا يكفرها إلا التوبة أو عفو الله تعالى وأما تيممات العباد فلا تكفرها التوبة بل لا بد من ردّها إلى أصلها أو التحلل من أربابها كما أفاده الشيخ في الحاشية هنا قلت حمل الذنوب في الحديث على الصغائر مشكل بأن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر وكذا بالوضوء والصلوات الخمس وغيرها مما نص الشارع على أنه من المكفرات فأين الصغائر التي يكفرها القيام فالجواب أن الذنوب كالأمرات والمكفرات كالأدوية لها من الذنوب ما لا يكفره إلا الوضوء ومنها ما لا يكفره إلا الصيام ومنها ما لا يكفره إلا القيام ويشهد لذلك حديث (إن من الذنوب ذنوب لا يكفرها صوم ولا صلاة وإنما يكفرها السعي على العباد) وغير ذلك من الأحاديث ومن فعل شيئاً من المكفرات ولم يكن له ذنب فيرفع له به درجات أفاده الثوري (قوله رياء ولا سمعة) الرياء إيقاع القربة بقصد الناس والسمعة أن يعمل الناس عنه بذلك فيعطوه ويكرموه فعبادتهما يرجع لشيء واحد وإن كان بهضم فرق بينهما (قوله ويستحب الانفراد) أي خوف الرياء، لأن الصالحين فضل الصلاة صلواتكم في بيوتكم (لأن المكسوبة) (قوله أمان خشى تعطيلها) أي عن الصلاة فيها بالسكينة وهو الأقرب ويحتمل عن الجماعة وبقي شرطان آخران للانفراد هو أن لا يكون فاعلها أفاقياً بالمدينة ففعله لطاق المسجد أفضل وثانها أن تنشط نفسه لفعالها في بيته وإلا ففعالها في المسجد أفضل (قوله من الشرح المذكور) (وهو شرح الفقيهي) (قوله صرح حجه) أي قدره فمفهوم إضافة الصفة للوصف أي على حجه الصغير (قوله لأنها ملحقه) كذا في بعض النسخ بالواو وهو معطوف على المعنى كأنه قال لكثرة الحاجة إليها ولأنها ملحقه ثم إن إلحاقها بالعبادات ظاهر في الزكاة فقط وأما بقية الأبواب فهي من العبادات حقيقة أفاده شيخنا الأمير (قوله هو الموافق) قال بعض الفضلاء لفظ الموافق لم يعلم وروده لأن كتاب ولا سمعة وأسماء الله توفيقية على الصحيح فلعل المؤلف عشى على منسحب غير الجمهور من أن كل وصف يشتر بحد يجوز إطلاقه عليه تعالى وإن لم يرد به كتاب ولا سمعة أو يقال أن المؤلف رأى نصاً بأن لفظه موقوف بطلن على الله تعالى وهذا اللفظ وقع لكثير من المؤلفين وحاشاهم أن يفهموا إلى الاستقادم لهم

(باب في أحكام الاعتكاف)

وهو لغة لزوم الشيء من غير كونه تعالى (سواء أكان فيه الوادي) أي الملازم للمسجد الحرام والطارىء أو شر كقوله تعالى (فأنا على قوم يكفون على أصنامهم) واصطلاحاً المكث في المسجد للعبادة على وجه مخصوص وهو كونه صائماً نائلاً للقرآن أو ذكراً لله أو مصلحاً كافعاً للجماع ومقدمته (قوله من نوافل الخير)

باب بما فيه النفع والله سبحانه وتعالى ينفع به وهو الموقوف للصواب (باب في أحكام الاعتكاف) ولا اعتكاف من نوافل الخير

غفر له ما تقدم من ذنبه، وفي رواية وما تأخر، ومعنى إيماناً أي تصديقاً بالأجر الموعود عليه، ومعنى احتساباً أي يحسب أجره على الله تعالى ويدخره في الآخرة فلا يفعل ذلك رياء ولا سمعة) ويستحب الانفراد (به) أي بقيام رمضان (إن لم تطل المساجد) أما إن خشى تعطيلها بالصلاة فيها أفضل (والله سبحانه وتعالى أعلم) وهنا انتهى الكلام على جمع ما تيسر لي من الشرح المذكور وغيره والله أعلم ونسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع به كافة فبأصله فقيه على صغر حجمه ما يكفي المكث في عبادة الله تعالى والله الخدم والمئة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم إنني ألحقت كلامي بالمتصف بخمسة أبواب تكبر حاجته إلى الكتاب لأنها ملحقه بربح العبادات وبها تتم قائمة المقدمة وهي باب الاعتكاف، وباب ذكاة الفطر وباب ذكاة العين والحرم، والماشية وباب الزكاة والأخنية وباب الحج وأتيت من كل باب بما فيه النفع والله سبحانه وتعالى ينفع به وهو الموقوف للصواب

الزائد ثوابه (قوله المستحبة) أى مطلقاً في رمضان أو غيره وقيل ستة مطلقاً وقيل ستة في رمضان مستحب في غيره والمعتد الأول لأنه وإن فعله صلى الله عليه وسلم لكن لم يواظب عليه كما ذكره في الحاشية هنا ومثله في الخرشى وقال ابن عبد السلام مقتضى الأحاديث أنه عليه الصلاة والسلام دائم على فعله فيكون ستة وهو وجيه (قوله والإسلام) فلا يصح من كافر لعدم صحة القرب منه وإن زججه عليه فلا اعتكاف لا يصح إلا لمن المسلم المميز ولو امرأة أو صبياً يميز أو عبداً فيصحب منهم إن أذن السيد أو الزوج والمميز هو الذى يفهم الخطاب ويرد الجواب بمعنى أنه إذا غوطب بشئ من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لأنه إذا دعى أجاب لأنه يوجد في بعض الحيوانات (قوله والتمييز) فلا يصح اعتكاف مجنون ولا صبي غير يميز (قوله والصوم) أى لما رواه الحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعتكاف إلا بصيام قال مالك في الموطأ وعلى ذلك الأمر عندنا بالمدينة انتهى وسواء قبل الصوم بومن كرمضان أو صعب كندراو كقراءة أو أطلق كمنطوق فإن أراد المسكن في المسجد فمطر أو دون أقل إلا اعتكاف فوسى عندنا جوار أو يسميه الشافعية اعتكافاً مع اتفاقنا وإياهم على حصول الثواب فيه (قوله والمسجد) أى المسجد المباح لعوم الناس فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت وللأمرأة ولا في السكينة على المعتد وإن جازله دخولها (قوله فإن نوى إياماً) أى أو نذر إياماً والجمعة واجبة عليه بأن كان ذكر إياماً إلى آخر ما تقدم في شروط الجمعة (قوله تأخذه فيها الجمعة) أى يجب عليه فيها الجمعة (قوله تعين الجامع) ولا يصح الاعتكاف رحبته ولا الطرق مطلقاً وتقدم أن الجمعة تصح فيها مطلقاً على المعتد فسأله الاعتكاف مشروطة بنية على ضيق وهو راحة القول بعدم صحة الجمعة فيها أفاده الشيخ في حاشية الخرشى خلافاً لما في الحاشية هنا ويصح الاعتكاف في محله لا في بيت خطبته وقد أدله وسقايته وسطحه ولو اعتكف في غير الجامع فيلزمه أن يخرج إلى الجامع لتعينه عليه فإن لم يخرج حرم عليه ولا يبطل اعتكافه إلا بترك ثلاث جمع متواليه فيجوز على الخلاف في بطلان الاعتكاف بفعل كبيرة كما في حاشية الخرشى وإن خرج بطل اعتكافه وقضيه ولو كان جاهلاً بذلك كعبد كعبه بالإسلام ولا يصح بمجهل على الظاهر كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى خلافاً لما في الحاشية هنا أنه يعتذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه فاته ضيق كقال شيخنا (قوله وإلا) أى بأن لم ينو إياماً تأخذه فيها الجمعة أو كان ليس من أهل الجمعة فيعتكف في أى مسجد كان أى بشرط أن يكون مباحاً غير محجور عليه كما تقدم (قوله وأقل الاعتكاف يوم وليلة) هذا ضعيف والمعتد أن أقل الاعتكاف المستحب عشرة أيام لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} لم ينقص عنها وأكثره شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة كما هو مذهب المدونة والرسالة وهو المعتد وقد مجاب عن الشارح بأن المراد بقوله وأقل الاعتكاف يوم وليلة وأكثره ولاحدله أى من حيث الصحة وإن كان مع السكراهة وقيل أقله ثلاثة أيام وقيل يوم فالأقول أربعة وقائدة الخلاف تظهر فمن نذر اعتكافاً ودخل فيه ولم يعين فيلزمه عشرة أيام على المعتد ويلزمه يوم وليلة على قول الشارح ويلزمه ثلاثة أيام على القول الثالث ويلزمه يوم فقط على القول الرابع وقد علمت المعتد أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ومن نذر اعتكاف يوم فأكثر لزمه) أى ما نواه ظاهر أنه إذا نذر يوماً لا يلزمه ليلة وهو ضعيف والمعتد لزومه وإما إن نذر بعض يوم فلا يلزمه شئ إلا أن ينو الجوار فيلزمه ما نواه (قوله من أكل وشرب) أى عمد أو قوله ونحوه أى كعص أو نفاس نهاراً (قوله وكذا إن سكر) أى بهرام وإما بخلل فيبطل اعتكاف يومه إن حصل السكر نهاراً كالجنون والإغماء فيجوز فيه ما جرى فيها من التفصيل المتقدم (قوله أو جامع) يعنى أن الاعتكاف يبطل بالجامع ولو لم يرمطقة وإذا جامع نائمة أو مكره بطل اعتكافها ومثل الجامع القبلة والمباشرة وليس ليلاً أو نهاراً بقصد اللذة أو وجوها بالفعال ولو في قم على المعتد فيها شأنه ذلك خلافاً لمن قال أن القبلة بالغم تفسد مطلقاً وحيداً إذا قبل صغيرة لا تشتهى أو قبل زوجته لوداع أو رحت في فيها ولا قصد لذة ولا وجدها فلا يبطل اعتكافه (فرج) من دأب النظر لامرأة حتى أمضى فينبغي بطلان

المستحبة ومن شروط
صحته النية والإسلام
والتمييز والصوم والمسجد
فإن نوى إياماً تأخذه فيها
الجمعة تعين الجامع وإلا
ففي أى مسجد كان وأقل
الاعتكاف يوم وليلة
ومن نذر اعتكاف يوم
فأكثر لزمه وإن نذر
اعتكاف ليلة لزمه يوم
وليلة ولاحد لاكثره
ويبطل بما يبطل به الصوم
من أكل وشرب ونحو
ذلك وكذا إن سكر أو
جامع ليلاً ناسياً أو عامداً
وأولى نهاراً يبطل اعتكافه
واقطع تأنيبه وزمته
أن يبتدئه من أوله ومثله

اعتكافه كما في حاشية الخرشي قوله من تعمد الأكل أو الشرب (الخ) أي مثل ما ذكر من السكر والجماع في انقطاع التتابع والابتداء من (أوله) مفهومة أنه لو تعمد الأكل والشرب لعذر أو فعل ذلك نسياناً لا يلزمه أن يتدبّر الاعتكاف وهو كذلك بل يقضيه متصلاً . والحاصل أنه إذا أفطر بأكل وشرب متعمداً فبطل اعتكافه سواء كان الصوم مندوراً معيناً أو غير معين أو واجباً غيرهما كرمضان مثلاً أو تطوعاً وأما إن أفطر ناسياً أو كان ذلك لمرض أو حيض أو نفاس فلا يبطل الاعتكاف ويبني مع القضاء في المرض ذلك في الصوم المنذور مطلقاً معيناً أو غير معين أو واجباً كرمضان وأما إن كان في التطوع في المرض والحيض والنفاس والقضاء وفي النسيان قولان المعتمد منهما القضاء فأفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله) وليدخل معتكفه (أي وجوده) في الاعتكاف المنذور واستحبنا باقي غيره (قوله) وصح إن دخل قبل الفجر) المعتمد أن الاعتكاف لا يصبح إن دخل قبل الفجر أو معه سواء كان مندوراً أو غيره كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية متابعاً للبخاري فإنه ضعيف (قوله) إلا لحاجة الإنسان) وهي البول والغائط فيذهب لقضائها في غير منزله أو في منزله الحال أو العامر وزوجته في العلو وهو في السفلى يكره قضاء حاجته في محل الذي فيه زوجته بأن كانت في العلو وقضى حاجته في العلو وقضاهما في السفلى مخافة أن يشتمل بها عن اعتكافه ويجوز له أن تأتي إليه في المسجد وتجدته وتأكل معه لأن المسجد مانع من الجماع ومقدماته وأمانته في المنزل (قوله) ونحوهما (أي ما يأكله ويشربه فيخرج لشراء طعام ونحوه) ولا يفتق مع أحد حديثه ولا لقضاء دين أو طلب حد ولا يكف بعد قضاء حاجته شيئاً فإن فعل شيئاً من ذلك بطل اعتكافه قال مالك ويستحب شراءه من أقرب الأسواق إلى المسجد فإن ذهب إلى الأبعد فلا يبطل اعتكافه على المعتمد لا يختلف الأسواق باجودته والرداءة (قائده) إذا قضى حاجته ثم رجع هل يتعين المسجد الأول أو يجوز له أن يكمل اعتكافه بمسجد آخر أقرب منه أو مثل الأول في القرب تردد في ذلك الأجهوري قال التفراوي والظاهر أنه لا يتعين الأول إذا خرج منه لعذر بخلاف ما إذا خرج من الأول بلا عذر فلا يكفي أن يكمل بأخر بل يبطل وقال شيخنا جلي الظاهر التحجير فيها إذا تساوى وإن كان الثاني أقرب تعين الثاني انتهى (قوله) ويكره اعتكافه غير مكفي (بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء) أي يستحب له أن يكون مكفياً من أكل وشرب ونحوهما فإن اعتكف غير مكفي أو اعتكف مكفياً ثم احتاج جاز له أن يخرج لشراء طعام ونحوه (قوله) واشتماله بغير الذكرا (الخ) أي كالعلم تعلية أو تعلية إذا كان غير عني وكذا وما إن كان عني فلا كراهة كثر أم لا وكذا إذا كان غير عني ولم يكثر فلا كراهة وكذا يكره له الكتابة ولو في المصحف أن كثرت ولم يتوقف معاشه عليها وإلا فلا كراهة أيضاً (خاتمة) لا بأس أن تطيب المعتكف وفي المعتكفة قولان . قبل تطيب وقيل يكره لها ذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (باب في زكاة الفطر)

من تعمد الأكل أو الشرب لعذر عذر نهاراً وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس أو مع غروبها وصح أن دخل قبل الفجر من القبلة التي يريد اعتكاف يومها سواء تراه وحده أو نوى أياماً ولا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ونحوهما من الضرورات ويكره اعتكافه غير مكفي واشتماله بغير الذكر والصلاة والتلاوة ، والله تعالى أعلم (باب في زكاة الفطر) وزكاة الفطر مئة واجبة

(قوله فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أن وجوبها بالصلة لا بالكتابة فى الترمذى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مناديا ينادى فى حاجة مكة أى فى طرقها . ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم . (فائدة) من أنكر مشروعية زكاة الفطر يكفر ومن أنكر وجوبها لا يكفر . أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله وهى) أى الزكاة بمعنى المخرج بخلاف قوله وزكاة الفطر سنة فإن المراد بها الإخراج فى عبارة استعماله . أفاده شيخنا (قوله صاع) وهو أربعة أمداد بمده صلى الله عليه وسلم قال الأجهورى وقد صاع بالكيل المصرى قد حوثلت فأربع المصرى بحرى على ثلاثة . وتكرره الزيادة على صاع إذا كانت حققة وقصد بها الاستظهار على الشارح أو اعتقد أن الأجزاء يتوقف عليها وإلا فلا كرامة (قوله أوجزوه) أى فى العبد المشترك أو الملتحق ببعضه وفى حق من لم يجد إلا الجزء صاع وإما ينفق وجوبها عن فضل عنده قوت يومه مع صاع أوجزته إن كان وحده أو قوته وقوت عياله مع صاع أوجزته إن كان له عيال ولو غشى الجوع بعد ذلك فإن لم يكن عنده صاع ولا جزؤه تلف إن كان يرجو الوفا . وهل وجوبها وهو ظاهر المختصر والمدونة أو استحبابها وهو قول ابن رشد (قوله تلمز نفقته) أعلن زكاة الفطر تابعة للنفقة إلا فى ثلاثة مسائل المطلقة باننا وهى حامل والمترن بنفقته والأجير بنفقته . أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله بقرابة) أى كالأول المذكور البلوغ والأختى بالدخول على الزوج المولود البائع بها أو طلقها للدخول مع بلوغه وإطاعتها إذا كان الولد ذكرا أو أنثى مسلداً لآمال له وأما من كان له مال أو كفاً فلا يخرج عنه وأما إن بلغ الولد فلا يخرج عنه إن كان جميعاً ، وأما إن كان زمناً فيخرج عنه (قوله أوزوجية) ولو أمة دخل بها أودعى إلى الدخول وسواء كانت غنية أو فقيرة أو مطلقة وجعته والعبد تلمز زكاة الفطر عن زوجته ولو حره فوجوب إنفاقه عليها كذا ذكره فى الحاشية هنا تبعاً للزرقانى ورده البنانى ، وقال بل العبد لا يخرج عن زوجته كما لا يخرج عن عبيده ومثله للزرقانى قال شيخنا وهو المقبول عليه خلافاً لما فى الحاشية هنا والزرقانى (فوائد) (الأولى) يجوز للراة دفع زكاتها لزوجها الفقير ولا يجوز له دفعها لها ولو كانت فقيرة (الثانية) إذا علم مسافراً أن أهله يخرجون عنه بوصية أو عاعدة فيندب له أن يخرج وإلا بان لم يعد ولم يوص له لم يكف إخراجه عنه ويجب عليه الإخراج والمعتبر أغلب قوت المخرج عنه وكذا يجوز له أن يخرج هو عنهم (الثالثة) قال بعضهم . الظاهر أنه يجوز أن يدفع كل من الشخصين زكاة فطره لصاحبه مالم يتفقا على ذلك لخروجه من باب القرب ، لباب المعاوضة ، وينفى أن يقال ذلك أيضاً فى زكاة الأموال . فإن قلت هذا لا يتم لأنها لا تجب إلا على غنى ولا يأخذها إلا فقير قلت . الفقير من لا يملك قوت عامه وقد يملك نصاً بالإنكساف قوت عامه ويفضل عن قوت يومه ما يخرج زكاة فطره (قوله أوزاق) أى عبيداً وإماء كأم ولد ومعنى لأجل وقن بالأولى ولو أبقا أن رجى عوده (فائدتان الأولى) إذا زال الرق العبد يوم العيد فيستحب له أن يخرجها وإن أخرجهما عنه سيده وجوباً بهذا المبنى فيقال لنا زكاة فطر طلت فى يوم واحد مرتين بدون خطأ فى أحدهما (الثانية) قال فى المدونة لا زكاة على عبيد العبيد أى لا يركب عنهم سيدهم لأن ملكه غير مستقر ولا سيدهم لأنهم ليسوا عبيداً لو أمنا ملكهم بالاتزاع ولا يزمهم أن يخرجوا عن أنفسهم لأن نفقتهم على سيدهم كذا فى الحاشية وغيره (قوله وأن مكاتباً أو مدبراً) الأولى أن يبالغ على المكاتب فقط لأنه هو الذى فيه الخلاف وإنما كان المتمدن أن يخرج عنه لأنه إذا جاز رجم وقال سيده ولا فرق فى الأرقام بين أن يكونوا لثنية أو للتجارة كانوا أحماء أو مرضى أو زمنى كانت قيمتهم نصاً بأمر أقل (قوله وزوجاً) أى أبوه الفقير (قوله وخادماً) أى خادم كل واحد من ذكر من قرابة أو أم أو أب أو زوجة أب إن كان ذلك الخادم رقيقاً لا بأجرة وإن لم يمتته نفقته (قوله وتؤدى من جل عيش البلد) أى يجب أن تؤدى زكاة الفطر من غالب قوت أهل البلد وهل يعتبر الغالب فى شهر رمضان أو فى جميع العام قولان المتمدن منها الأولى كما فى حاشية الخرشى والبنانى (قوله لعيش البلد) أى بلد المالك سواء تساوى قوت الجميع

فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى صاع أو جزؤه من المخرج وكذا عن كل مسلم تلمز نفقته بقرابة أوزوجية أوزق وإن مكاتباً أو مدبراً

أي التمسك

أركان قوتهم أعلى من قوته لأن كان قوتهم أدنى منه وأخرج من قوته فيجزى، بل يندب وكذلك
يجزى. إذا أفتات الأدنى لفقره لاشح أو عادة كبدوى يأكل الشعير بالحاضرة وهو غنى. والحاصل
أنه إذا أفتات الأدنى لميجزى. اتفاقا وإن كان لشح أو كسر نفسه أو عادة فلايجزى. وعلى المتقدمين
في حاشية الحرشي وقرره شيخنا (قوله ولو أفتا) أي هذا إذا كان غير أفتا أو غير دخن من قبح وشعر وسلبت
وتموز ييب وزدة وأوز بل ولو كان أفتا أو دخنا فبذه تسعة بالأفتا والدخن والحاصل أنه إذا أفتيت
شيء من التسعة تعين الإخراج منه إن كان واحدا فقط أو أكثر وغلب واحد فإن كان اثنين أو أكثر
وتساوا بخير فلو أنفرد غير التسعة بالاقسام أو تعدد متساوا أو غلبا فإن وجدوا أحدهم التسعة أخرج منه
في الثلاث وإن لم يوجد واحد من التسعة أخرج من الغير إن اتحد وبغير إن تعدد وتساوا ومن الأغلب
إن كان أغلب وهكذا قال شراح المختصر وتبهما الخشى هنا وهو خلاف التحقيق والتحقيق أنه إذا أفتيت بواحد
من غير هذه التسعة فيجوز له الإخراج من الذي أفتيت به ولو مع وجود واحد من التسعة أو وجود ذلكها
هنا هو الثقل كافي الرامى. وأرضاء الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا وغيره خلافا لما في الحاشية
هنا فإنه ضعيف (قوله ولو أفتا) بل ولو لحا أو الأفت بفتح الهزة وكسر القاف وبكسر الهزة وسكون القاف
وهو خاسر اللين الخرج زبده والمعتد أنه يخرج من اللين واللحم قدر الصاع وزناؤه وخسة أو طائل وثلاث
لا قدر ما يشيع من غيرهما فأده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا (قوله ودخنا) هو حب صغير
الخالقة طعام السودان (قوله وقبل الصلاة) أي صلاة العيد ولو بعد الفدوى إلى المصل ويكره تأخيرها ما طوى
الشمس كذا في الحاشية هنا. وقال في حاشية الحرشي المعتد بنبأ أخرجه قبل الفدوى إلى المصل وبعد
الفجر فإن أخرج بعد الصلاة خلاف الأولى فإن لم يوجد مستحق في الوقت المتدوب فعزها كآخرها
في تحصيله ويستحب غريلة القمح وغيره إلا أن يكون غلته زائدا على الثلث فيجب انتهى (قوله ويجوز
لأن يخرجها قبل ذلك باليومين) وهل هذا الجواز مطلقا أي سواء كان المتوفى لتفريتها صاحبها أو الإمام
وهو المعتد كذا في الحاشية هنا ومثله في حاشية الحرشي أو الجواز المذكور إنما هو إذا دفعها لمن يتولى
تفريتها وعليه تولى صاحبها تفريتها فإنه لا يجوز له ولا يجزى هو هو قول ضعيف وعلى القولين إذا أنفها
القصير قبل وقت الوجوب. وأما من بقيت عنده إلى الوقت الذي يجب فيه لأجزأت بأفتاق (قوله الثلاث)
الصواب حذف قوله الثلاث لأن المدونة انحصرت على اليومين فأده شيخنا في حاشية الحرشي وقرره شيخنا
(قوله ويجوز له أن يدفع صاعا إلخ) أي وإن كان خلاف الأفضل (قوله ولا تسقط بعضي زمتها) أي لا تسقط
زكاة الفطر عن زومت بعضي زمن وجوبها وهو أول ليلة العيد وأجزء بل يخرجها المأخوذ من الدين المأخوذة
عنه وعن زومتته نقتضيه. وأما الماضي زمن وجوبها وهو عصر فأنها تسقط عنه ولا يأثم المومر
مادام يوم القطر باقي فإن أخرها عنه مع القدرة أثم (قوله وإنما تدفع للحر) أي لا للرفيق ولو
مكانها (قوله المسلم) أي لا للكافر ولو مؤلفا وجاسوسا (قوله الفقير) أي فقير الزكاة فتدفع للمالك
نصاب لا يكتفيه لعامة وتدفع للسكين بالاولى فإن لم يوجد أحد يبدها نقلت لأقرب بلد فيها هو أو
أحدتها بأجرة من غيرها لأنها ثلاثا ينقص الصاع هذا إذا أخرجه المالك فإن دفعها الإمام فقبل
نقلها بأجرة منها وقبل من غيره. ومحل دفعها للفقير والمسكين إذا لم يكن من بين هاشم إذا كان
يعطى حقه من بيت المال كما كان في الزمن القديم. وأما الآن فقد انقطع حقهم في هذا الزمان
يجوز للشرى أن يأخذ الزكاة إذا كان فقيرا أو مسكينا بل هو أولى من غيره فتدفع له الزكاة مطلقا
سواء كانت زكاة فطر أو غيرها على المعتد كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا ثم أعلم أن زكاة
الفطر لا تدفع لغير من ذكر فلا تدفع لمن يتولاه ولا لمن يجرسها ولا تعطى لنجاهد أيضا ولا يشتري
له بها آلة للجهاد ولا للؤلؤة فلوهم ولا لآلئ السيل إلا إذا كان فقيرا بالموضع الذي هو فيه فيعطى
منها بوصف الفقر ولا يعطى منها ما يوصله إلى بلده ولا يشتري منها رقيق ولا ثمار (قوله ولا يكثر مدعوم
الأصناف الثمانية) أي الذكورة في القرآن في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) إلى قوله

ويخرجها عن أبيه وأمه
الفقيرين وزوجة أبيه
وغادها وتؤدى من جل
عيش الجد ولو أفتا ودخنا
وتنب إخراجها بعد
الفجر وقبل الصلاة أي
صلاة العيد ويجوز له أن
يخرجها قبل ذلك باليومين
والثلاثة. ويجوز له أن
يدفع صاعا واحد للمساكين
وأصما متعددة لمسكين
واحد ولا تسقط بعضي
زمتها أي زمن الزكاة

وابن السبيل وظاهر كلام الشارح أنه لو دفعها للأصناف الثمانية تجزئ لأنه إنما نفي الزموم فقط وليس كذلك فإذا ذكر الشيء في غير محله فإنه في صدقات الأموال وأما صدقة الفطر فلا تجزئ إلا للفقراء أو المساكين فلا معنى للنص على نفي الزموم فقط وأجيب عن الشارح بجوابين الأول أن قوله ولا يلزمه أي الموزن لا بعيد زكاة الفطر بل زكاة الأموال وفيه ما فيه الثاني أنه قصد بذلك الرد على الشافعية القائلين بأنه يلزمه عموم الأصناف الثمانية في زكاة الفطر وغيرها فتدبر .

(باب الزكاة)

الزكاة لغة الخو والزيادة يقال زكى المال وزكى الزرع إذا نما وزاد وشرعا مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص إذا بلغ مقدرا مخصوصا في وقت مخصوص بصرف في جهات مخصوصة (قوله الزكاة واجبة) أي بالكتاب والسنة والإجماع فمن جحد وجوبها كفر ومن أقر بوجوبها وامتنع من إخراجها أخذت منه كرها وتجزئ وإن بقتال وفرغت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر (قوله والزكاة خمسة) لم يعد منها العقل والبلوغ لأن المذهب وجوب زكاة الصبي والمجنون على وإهمال لأن ملك النصاب ومروءة الحول سبب من باب خطاب الوضع ورفع لحاكم المال وإن خشي تغريما من حنفي (قوله الإسلام) المعتمد أن الإسلام شرط صحة . فالكفار يجب عليهم الزكاة لكن لا تصبح منهم إلا بالإسلام (قوله والحرية) فلا يجب على عقيق فمن أودى شاة كدر ومكاتب ومعتق بعضه فلا يجب عليه زكاة لعدم ملكه وإن لم يجز اتزاع ماله كالمكاتب ولا على السيد لأن من ملك أن علك فلا يعد مالا . فإن قلت قوله تعالى (ضرب الله مثلا عبدكم ولا ينفرد على شيء) يقتضي أن العبد لا ملك له كما يقول به غيرنا فكيف قولهم إنه ملك لكن ملكا غير تام فالجواب أن الصفة مخصصة لا كاشفة لأن الأصل في الصفة أن تكون مخصصة وهذا معنى قول بعضهم لا يلزم من ضرب المثل بعبد لا يملك أن يكون كل عبد لا يملك (قوله وملك النصاب) أي ملكا كاملا فلا يجب على غاصب ولا على مودع ولا على مالك بعض نصاب لعدم ملك النصاب ولا على ملك الغنيمة لعدم استقرارها (قوله ومروءة الحول) أي أقوله له عليه الصلاة والسلام : لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، سعى الحول حول التحول الأحوال فيه كما أن السنة سميت بذلك لتسنة الأشياء فبأي تغيرها وكذا سعى العام عاما لعموم الشمس فيه حتى تقطع الفلك (قوله وبجى الساعى في الماشية إن كان) لله وللشارح رحمه الله تعالى حيث لم يرد وعدواخذ وأصل هذه الزيادة السهووى وشرت

ولما تدفع للحر الممل
الفقير ولا يلزمه عموم
الأصناف الثمانية ، والله
تعالى أعلم .

(باب الزكاة)

والزكاة واجبة بشروط
خمس . الإسلام والحرية
وملك النصاب ومروءة
الحول في غير ما يخرج
من الأرض
وبجى الساعى في الماشية

للأشياء حتى للشيخ في الحاشية هنا والصواب حذف هذه الزيادة كما قال الرماني والشيخ في حاشية الخريزى وأرضاه شيخنا وغيره لأنه لو توقف الوجوب عليها لاقتضى أن الإرث يستقبل إن مات المالك بعد بجى الساعى وقبل عده أو بعده وقبل أخذه وليس كذلك لأنه يستقبل بموته قبل تمام العام أو بعده وبعد بلوغ الساعى وأيضا الوجوب هو المقتضى للعدو الأخذ فيوسابق علمهما وأما زيادة الماشية ونقصا بعد بجى فيحت آخر والمحول عليه أول بجىه فإن مر بها ناقصة ثم رجع وقد كملت لم يأخذها لحاصل أن المعتمد أنه لا يشترط عدو لا أخذ وكلام الحنفى ضعيف والحاصل أن زكاة الماشية إذا مات قبل بجى الساعى فلا يجب وإن مات بعد بجىه وقبل العدة أو بعده وقبل الأخذ فتجب فالمدار في الوجوب في حال الموت على بجى الساعى إن كان هناك ساع وأما لو ذبح منها فرار قبل الحول يقرب أو بعده وقبل الحجى أو بعد الحجى . وقبل العدة أو بعد العدة وقبل الأخذ فتجب في الأربع ومثلها التلغ فرار أو أمالو كان من الله فلا يجب في الأربع وأمالو ذبح لا يقصد فرار فلا يجب اتفاقا إن كان يقرب الحول أو بعده وقبل الحجى . وعلى الظاهر إذا كان بعد الحجى . وقبل العدة أو بعده وقبل الأخذ فأداه الشيخ في حاشية الخريزى وقرره شيخنا (قوله فيمروءة حصاده) المعتمد أن الوجوب في الحب لاقر الكأى صيرورته فحا لبناو في التمر يلوغ الحد الذي يحل بيعه فيه هذا هو المعتمد كما في حاشية الخريزى وقرره شيخنا وغيره خلافا لما في الحاشية هنا من أن وجوبها في الحب يبيسه فإنه ضعيف (قوله ولا زكاة في شيء من الحب إلخ) أعلم أنه يدخل

تحت الحب تسعة عشر شيئا القطا في السبعة الخمس والقول والحبوب والعدس والترمس والجلبان والبسلة
ويدخل أيضا الأربعة ذوات الزيت وهي الزيتون والسمسم والقرطم وحب الفجل الأحمر كفجل الغرب
لا الفجل الأبيض كفجل مصر ويدخل أيضا القمح والشعير والسلت والعدس والأرز والذرة والخبز
والزبيب فله تسعة عشر وبانضمام التمر يصير ما يجب فيه الزكاة عشرين نوعا (قوله حتى يبلغ) أي يتم خمسة
أوسق فأكثر فإنه لا وقص في الحبوب كالعن وبموجب ما تصدق به بعد طبيه ولم ينو الزكاة فيحبسه، ويخرج
عنه وأما ما كان قبل الطيب فلا يحسبه وتسقط عنه زكاته وكذا لا يحسب أكل الدابة في حال درسه أو يلزمه
تسكيها لأنه يضربها أو أكل الدابة في غير درسه فيحسب وكذا يحسب ما يأخذه الحصاد وكذا القط
القطا الذي مع الحصاد أي الصغير القطا الذي يلقط السبل من الأرض نفسه مما لا يتساق فيه غيره
فيحسبه رب الزرع ويخرج عنه لأن رب الزرع ما تساق الصبي في ذلك القط لا لكونه إليه محصده عنده
بمخلاف ما ذكره به فلا يحسب رب الزرع ألا ترى أن قوله أو باح زرعه كله لا فقره من غير استيلاء عليه فلا يلا ب
بذاته وكذا الزكاة فيها يطيه لخدمة السلطان أو لخدمة الملتزم وهو بمنزلة الخاتمة أفاد جميع ذلك الشيخ
في حاشية الخرشى في مواضع متفرقة (تنبيه) اعلم أن شرط وجوب الزكاة في الحبوب والثمار أن تكون
مزروعة فن وجد خمسة أوسق من ذلك في الجبال فلا زكاة عليه ولا يكون من أهل القرية القريبة من ذلك
الجبيل أول به كل من أخذ فهو له ما لم يكن بأرض العدو وكافي الغنائم قاله التفراوى (قوله أو السق) بفتح
الواو أفصح من كسر ما وهو لمة ضم شيء إلى شيء قال تعالى (والليل وما وسق) أي ضم جمع واصطلاحا
قاله الشارح (قوله وقد حصر بمد الخ) أي حرر الصاب في زمن من سبى عبد الله النوق (قوله فوجد ستة أراذب
الخ) قال الزرقاني وفي زمانة ستة أقتين وأربعين بعد ألف وقوله يسير إلى ستة تسع وثمانين بعد ألف
حرر الصاب فوجد أربعة أراذب وروية بكل مصر لكبر الكيل الآن في زمن المتوفى كانه خيرا وذلك
لأن الصاع الآن قد حصر وتلك اه كلام الزرقاني وقد حصره العلامة الطحاوي ستة خمس وستين ومائة بعد
الألف فوجد أربعة أراذب وروية كالألف لأن الكيل لم يزد ولم ينقص عن المدة المذكورة (قوله أراذب) جمع
أردب بثلاث الهزعة (قوله المصري) يشمل مصر العتيقة وهي التي فيها جامع عمرو ويحتمل مصر
الفاخرة وهي التي فيها الأزهر وسبب ذلك لأنها وضعت عند طلوع نجمة تسمى القاهرة (قوله فإذا
بلغ حبه أو ثمره خمسة أوسق الخ) لا بد أن يكون ذلك القدر المذكور متين من ثبته ومن قشره الذي
لا يتجزئ به كقشر الفول إلا على اليسير الذي لا ينفك عنه غالبا وأما قشر الفول الأسفل فإنه يحسب
وكذا يقال في الحبس ونحوه (تنبيه) اعلم أن المعتمد أن القول الأخضر سواء كان شأنه ليس أم لا
يخرج بين أن يخرج من الثمن أو الحب إن باعه وأما إن أكله فيخير بين القيمة والحب وأما غلب
مصر وطبها وما أشبه ذلك مما شأنه عدم اليبس فيتمين الإخراج من ثمنه إن باعه ومن قيمته إن أكله
وأما غلب وطب غير مصر مما شأنه ليس فيخرج من حبه سواء أكله أو باعه من كل أكله أولن يحفظه
أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرر مشيختنا خلافا لقوله في الحاشية هناك إذا باعه لمن يحفظه فيجوز
له أن يخرج من ثمنه فانه ضعيف (قوله بالسيح) بفتح السين أي الماء الجاري على الأرض والجمع
سيوح (قوله كالنيل الخ) أي ولو اشتري بمن زل بأرضه أو أجراه إلى أرضه بنفقة ومما يجب فيه
العشر ما يزرع من الذرة ويوضع عليه عند زرعه قليل ماء (قوله كالدواليب) أي السواقي (قوله
ونحوها) أي كالقرب فإن سقى بعضه بآلة وبعضه بالسيح وتساو باد السقيان مدة وعدا فكل على
حكمه فيتم الزرع نصفين فيؤخذ من أحدهما العشر ومن الآخر نصف العشر فإن كان أحدهما أكثر
مدة فيقلب الأكثر مدة على الممتد كما في حاشية الخرشى وقرر مشيختنا (قوله ويجمع والشعير)
الخ أي من حصل لمن جميعها خمسة أوسق فيلزمه أن يخرج من كل صنف بقدره (قوله والشعير)
بفتح الشين وكسر ما (قوله والسلت) بضم السين وسكون اللام هو حب بين الشعير والقمح لا قشر

إن كان إما زكاة الحرت
فيوم حصاده ولا يشترط
فيه تمام الحول ولا زكاة
في شيء من الحب والتمر
حتى يبلغ خمسة أوسق
والوسق ستون صاعا بصاع
النبي ﷺ والصالح
أربعة أمداد أو المسد
رطل وتلك فالخمس أوسق
ألف وستائة رطل وقد
حرر بعد معبر على مد
النبي ﷺ فوجد
سنة أراذب

له ويعرف عند المناوبة بشعير النبي (قوله لأنها جنس واحد) أى فى الزكاة وكذا فى البيع أى فلا يجوز بيع مد فقح بمدين من شعير (قوله القطاني) بكسر القاف وقحها جمع قطنية يشتمل على القاف مع تخفيف الباء وتشديدها وأصلها من قطن بالمكان إذا أقام به أفاده شيخنا. والمضى أن القطاني السبعة إذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاهما ويخرج من كل على حدة (قوله والعس) بفتحين كما فى القرآن وإسكان الدال من لحن العوام (قوله والخص) بكسر الحاء والميم المشددة وبصع فتح الميم (قوله والفيلة) بالياء ويدونها من لحن العوام (قوله والجلبان) بضم الجيم وسكون اللام أرفتح اللام مشددة أفاده شيخنا (قوله والترمس) بضم التاء والميم بوزن بندى (قوله واللوبيا) بالقصر والمد أفاده شيخنا (قوله كالجنس الواحد) الكاذب زائدة أى لأنها جنس واحد فى الزكاة كما عبر به غيره (قوله لا لبيع فإنها فيه أجناس) أى فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا بيد (قوله وكذلك يجمع أصناف الزبيب) أى إذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق ذكر وإفلا وكذا يقال فى أصناف التمر (قوله العلس) هو طعام أهل صنعا باليمن يقرب من خلفة القمم يكون منه حبات فى قشرة واحدة (قوله والدخن) بضم الدال المبهمة (قوله والنذرة) بضم النذال المعجمة وإهاها من لحن العامة (قوله والأرز) فيه ست لغات. الأول بضم الهمزة وسكون الراء وتخفيف الزاى بوزن قفل الثانية بضمين بوزن كسب الثالثة بضم الهمزة والراء وتشديد الزاى الرابعة فتح الهمزة وضم الراء مع تشديد الزاى الخامسة رز بضم الراء وحذف الهمزة السادسة ترز ببناء مضمومة وراء ساكنة أفاده الشيخ فى الحاشية هنا مع زيادة من تمر وشيخنا (قوله فكل واحد منها جنس واحد) أى أنه هذه الأربعة أجناس على المشهور لا جنس واحد (قوله ولا يضم إلخ) أى لا يضم بعضها لبعض فإن حصل نصاب من واحد منها ذكر وإفلا (فائدتان) الأولى إذا اشترك شخصان أو جماعة فى زرع وخروج لكل واحد نصاب وجبت عليهم الزكاة . وأما لو خرج لكل واحد أقل من نصاب فلا يجب عليهم الزكاة حيث يقولون بجموع الزرع نصابا ونعم لو خرج واحد منهم نصابا كامل فوجب عليهم زكاته فقط . والحاصل أن الشراكاة فى الزرع أو فى غيره لا زكاة على من تبلغ حصته نصابا إلا إذا كان عنده زرع آخر يكمل به النصاب فيضم هذا لهذا وذكر عنهما أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى وقرره شيخنا الجداوى حفظه الله تعالى وغيره فتنبه لذلك فقد أخطأ فيه جماعة من أهل العلم (الثانية) يجب نفقة الزكاة بالموضع الذى وجبت فيه وهو موضع المالك والمال فى العين والموضع الذى وجبت فيه فى الحرث والماشية ولا يجوز نقلها لموضع آخر على مسافة القصر أو أكثر إلا أن يكون به فقراء أشد إعداما من فقراء موضع الوجوب فإنه يعطى منها فى موضع الوجوب وينقل أكثرها للإعدم وجوبا على ظاهر المدونة . والحاصل أنه إذا كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها إلا إذا لم يكن بموضع الوجوب أو قربه مستحق أو كان الذى على مسافة القصر أعدم فإن كان الذى على مسافة القصر مساويا فلا يجوز النقل لكن إن وقع ونزل فإنه يجوز . وأما إن نقلت لادون حاجة فلا تجزى . كما قال فى المختصر لكن زده الشافى بأن الذى ذكره المواق أن المذهب الإجزاء كما هو قول ابن رشد والكافى قال بعض شيوخنا وهو المعتقد (قوله الفجل) بضم الفاء وسكون الجيم ويصح ضمها (قوله الأهر) أى وهو الموجود فى بلاد المغرب إحترازا عن الفجل الأبيض الموجود فى بلاد مصر فإنه لا زكاة له فلا زكاة فيه بخلاف الأحمر فقوله الأحمر صفة للفجل الأحمر لأن الحرمة واليابس وإنما تكون فى زرع وسه أفاده شيخنا (قوله يخرج من زيت كل واحد منها على حدة) إذا بلغ النصاب (أى فيخرج العشر أو نصف العشر إذا كان فى بلد فيها زيت حيث كان الحب فكل نصاب كان الزيت نصابا بأو أقل . وحاصل المعتقد فى الربوت أن تقول ما لا زيت له فيخرج من ثمنه إن باعه ومن قيمته إن أكله . وأما ما لم يمتز فإن عصره أخرج من زبته وإن أكله تجزى ثم يسأل أهل المعرفة فإن لم يجد أهل المعرفة أخرج من القيمة ومثل ذلك بيعه لمن يأكله أو هبته أو التصدق به على من يأكله فإن باعه لمن يعصره أو وهبه أو تصدق به على ذلك فيسأل الأخذان وثبته إلا ما أهل المعرفة والأئمة الثمينة إن باع أو من القيمة إن لم يبع أفاده شيخنا (قوله

ونصف أردب ونصف
وبية بالكيل المصرى فإذا
بلغ حبة أو ثمره خمسة
أوسق فليخرج منه العشر
إن كان سقيه بالسح
كأنليل والمطر ونصف
العشر إن كان سقيه بآلة
كالدواليب والدلاء ونحوها
ويجمع التمتع والشعير
والسكت لأنها جنس
واحد وكذلك تجمع
القطاني وهو الفول
والعس والخص والهسلة
والجلبان والترمس واللوبيا
لأنها كالجنس الواحد فى
الزكاة لا البيع فإنها فيه
أجناس وكذلك تجمع
أصناف الزبيب وكذلك
أصناف التمر، وأما العلس
والدخن والنذرة والأرز
فكل واحد منها جنس
واحد
ولا يضم شيء لشيء على
المشهور وكذلك الزيتون
والسهم والقرطم وحب
الفجل الأحمر يخرج من
زيت كل واحد منها على
حده إذا بلغ النصاب وإلا
فلا زكاة عليه فيه وتقدم
أن النصاب ألف وستائة
رطل ولا زكاة فى القرواكة
والخضر والله أعلم

في الفواكه أي كالنخاع والشمش والرومان والتين (قوله والخضر) أي كالخس والقمب والسلق والملوخية والبامية والقرع والقثاء والبطيخ ونحو ذلك - وكذا لأزكاة في الكتان ولا في رده
(باب في زكاة العين)

(قوله في أقل من عشرين ديناراً) أي شرعية وقدر الدينار الشرعي اثنا عشر مائة من مطلق الشعير وأما الدينار المصري الموجود الآن فقد صغر عن الشرعية فقد قال الشيخ الطحاوي قد حورت النصاب من الذهب فوجدته أربعة وعشرين مجبوا وخمسة أسداس مجبوج غير عجزها ثلث شعيرة ، وأما البندق والجوز والبر والسماعيل والألطره فثمانية عشر ديناراً وشعيرتين وخمس شعيرة ، ومن الريال الآن طائفة سبعة عشر ريالاً وثلاثاً أخماس درهم وخمس وسبع من شعيرة ، وأما النصاب من الدرهم المصري فهو مائة وستون درهماً . وأما من الفضة العددية المختومة المسماة بالاشياء فالف وسون انتهى كلام الشيخ الطحاوي (فوائد الأولى) لأزكاة في الفلوس التحاس المسماة بالجدد على المعتد (الثانية) يجب الزكاة في القلائد المتخذة من الذهب وفي الحياض التي في الشعر والتي تعلق على الجبهة سواء اتخذت للزينة أو للعاقبة ومثل ذلك الفضة العددية والقرع وشيخوخ ماصغه فلا يجب فيه الزكاة ومثله شيء صاغته لتأليه ليتنم إذا كثرت فلا زكاة فيه ويجب الزكاة على الرجل فيما حرم عليه للخاتم الذهب والركاب لجعله معداً للعاقبة كدومة صدقاً وزوجة وكذا يجب الزكاة على الرجل فيما صاغه ليأليه لأولاده الذين يخدمهم الله وكذا على المرأة فيما حرم عليها من مرد ومكحلة وآلة نحو الأكل والشرب (الثالثة) قال بعضهم إن الأموال المجمعة تحت أيدي النظار فإن كانت للمستحقين فلا زكاة فيها وإن كانت لصالح الوفق زكيت (الرابعة) قال بعضهم جرت العادة بنزع الناس إلى الإسكندرية ونحوها إلى أخذ الزكاة في ذلك خلاف فقيل لا يعطون وأن أهل البلد أحق وقيل بالتفصيل إن أقاموا أربعة أيام فيعطون وإلا فلا الصواب الإيعاء كافي للزكاة وكل هذا إذا كانوا على مسافة القصير وأما إذا كانوا دون مسافة القصير فكهم حكم البلد الواحد فأداه الشيخ في حاشية الخرشى (الخامسة) يجوز للرجل أن يعطى زكاته لكل من لا تارمه نفقته من أقاربه وأموالهم فلا يجوز للولد أن يعطيهما من كانه وأما الأولاد إن كانوا أصغاراً أو مجانين أو بلفوا وهم عاجزون وجبت نفقتهم على أبيهم ولم يعطهم من الزكاة وإن كانوا بالغين عقلاء نفعهم سقطت نفقتهم عن أبيهم وجاز له أن يعطيه من الزكاة أنظر شرح المختصر السادسة الأفضل لمن يعطى الزكاة أن لا يذكرها بلسانه للفقير بحيث يقول له خذ هذا من الزكاة أو بقيت هذا من الزكاة لأن في هذا كسر خاطر للفقير فالأولى أن ينوي ما في قلبه من الزكاة ولا يتلفظ بها (قوله ما لم يكن مديناً) يعني أن المدين لأزكاة عليه في ماله العين ما لم يكن عنده ما يجعله في الدين أنظر توضيح هذه المسألة في الحاشية والتفرواوي (قوله فإذا اجتمع منها ما فيه الزكاة) فمن إمامة درهم شرعية وعشرة دنانير شرعية فليخرج من كل مال ربع العشر ويجوز لإخراج أحد التقدين عن الآخر .

(باب في زكاة الماشية)

(قوله العنق) هي في عرف أهل الشرع خصوص الإبل والبقر والجاموس والغنم والماعز ولا يجب في غيرها من غنم وبغال وحيد ولا يجب أيضاً في المتولد من الظباء والغنم سواء كانت الإناث والذكور والظباء والغنم سواء كان ذلك مباشرة كالإضراب ذكر أو الغنم أنثى الظباء أو العكس ، أو بواسطة واحدة كالإضراب الغنم فحل متولد من الظباء أو بواسطة كالإضراب الغنم فحل متولد من الظباء والغنم بأكثر من مرتبة أو عكسه وهذا كله إن تحقق والإلزام (قوله بمعنى) أي بسبب معنى الحول وأما جواز إخراج الزكاة فيها لاساعى له قبل الحول فهو رخصة لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله وتعام الملك) أي الملك التام احتراماً احتمالاً ملك له أصلاً كالغاصب والمودع فلا زكاة عليها وعن الملك غير التام كملك الغنمة لعدم استقرارها وملك التبعيد من فيه شائبه يترك لعدم تصرفه (قوله وتعام الملك أي لعين النصاب أو لوصله كالأمهات المسكلة بالنسل فأحرزنا بقولنا العين الخ عن ملكه الدين كمن قبض ديناً أو مسلماً بعد أعوام فإنه يستقبل (قوله وإن معلوقه) أي هذا إذا كانت سائمة ترعى الكلأ بل وإن كانت معلوقة في الحول أو بعضه

(باب في زكاة العين)
ولا زكاة في الذهب في أقل من عشرين ديناراً فإذا بلغت عشرين وحال عليها الحول ففيها ربع العشر وذلك نصف دينار وكذلك الفضة لأزكاة فيها حتى تبلغ مائة درهم فإذا بلغت مائة وحال حولها ففيها أيضاً ربع العشر وذلك خمسة دراهم كل درهم خمسون وخمسة حبة مع متوسطة الشعير فزاد على العشرين ديناراً أو المائتي درهم فيخرج منه ربع عشرة بحسابه ما لم يكن مديناً وليس عنده ما يجعله في الدين أو بعضه والدين ينقص النصاب فلا زكاة عليه ويضع الذهب إلى الوق فإذا اجتمع منها ما فيه الزكاة زكاً وإلا فلا والله تعالى أعلم

(باب في زكاة الماشية)
تجب زكاة نصاب النعم

بمعنى الحول وتمام الملك
وإن معلوفة وعاملة
ومحتاجا ، أما الإبل فلا
زكاة في أقل من خمس
ذود فإذا بلغت خمسة
ففيها شاة

إلى تسع فإذا بلغت عشرةا
ففيها شاتان إلى أربعة
عشر فإذا بلغت خمسة عشر
ففيها ثلاث شياه إلى تسعة
عشر فإذا بلغت عشرين
ففيها أربع شياه إلى
أربع وعشرين فإذا بلغت
خمسا وعشرين إلى خمس
وثلاثين ففيها بنت غاض
فإن لم توجد فابن ابون
ذكر فإذا بلغت ستا
وثلاثين فإزاد إلى خمس
وأربعين ففيها بنت ابون
فإذا بلغت ستا وأربعين
فإزاد إلى ستين ففيها
حقة طروقة الفحل فإ
فإزاد إلى خمس وسبعين
ففيها جذعة فإزاد إلى
تسعين ففيها بنتا لبون
فإزاد إلى عشرين ومائة
ففيها حقتان فإزاد على
ذلك ففي كل خمسين حقة
وفي كل أربعين بنت لبون
وبنت الغاض هي التي قد
أوفت سنة وحملت أمها
عليها ونحس الجنين بطن
أمها فإذا كل لها ستان
ووضعت أمها عليها فهي
بنت لبون وبنتها السابقة
بنت غاض فإذا دخلت
في السنة الرابعة فهي

أوعاملة في حرث أو حمل أو نحوهما وبالغ عليها التثنية على خلاف الشافعي وأبي حنيفة في عدم الوجوب
فيها الحديث وفي الغنم السائمة الزكاة وفقا لمفهومه أن العامة والمفعولة لا زكاة فيهما وأجاب أهل المذهب بأن
هذا القيد يخرج الغالب فلا مفهوم له نظير قوله تعالى (ووبائكم اللاتي في حجوركم) فإن الزبيبة تحرم
ولولم تكن في الحجر (قوله أما الإبل) بدلا من إقضاء بالحديث وقروض زكاتها إحدى عشرة فريضة
أربعة منها المأخوذ منها من غير جنسها وسبعة الزكاة منها من جنسها وأشار إلى الأربعة بقوله فإذا
بلغت خمسة ففيها شاة الخ وأشار إلى السبعة الباقية بقوله فإذا بلغت خمسة وعشرين ففيها بنت غاض الخ
(قوله خمس ذود) أي خمس من الإبل (قوله ففيها شاة) أي ذكر أو أنثى أوفت سنة ودخلت في الثانية
من جل غنم أهل ذلك البلد من صئان أو موعرفان استويا أخفت من الصئان فإن لم يكن في البلد الصئان كلف
بجيشه من أقرب البلاد فلو طوع بدفع الصئان عند غلبة المعز صحت ولو دفع بعيرا عن خمسة المذكورة
أجر أضع الكراة إن كانت قيمته توفى بقيمة الشاة ولو كان سنه أقل من عام ولا يجزى بعيران قيمتهما
قيمة شاة ولا يجزى بعير عما فيه شاتان ولو فت قيمته قيمتهما أفاده الشيخ مع زيادة من تقرير
شيخنا (قوله إلى تسع) أي أو الخمسة فرض والأربعة وقص (قوله إلى خمس وثلاثين) أي بإدخال الغاية
أي أن خمسا وعشرين فيها بنت غاض وتستمر إلى خمس وثلاثين بإدخال الغاية فيكون الوقص عشرة
أولسنة وعشرون وآخره خمس وثلاثون وبنت الغاض ما أوفت سنة ودخلت في الثانية كأساني
(قوله فإن لم تكن موجودة) أي أو كانت موجودة لكنها ليست خالصة (قوله فابن لبون) هو
ما أكل ستين ودخل في الثالثة فإن عدما أي بنت الغاض وابن اللبون كلفه الساعي بنت الغاض
أحب أكرهه فإن أتاه في تلك الحالة بابن لبون ذكر فذلك إلى الساعي فإن رأى أخذه نظر إجازة ولا
أزومه بنت الغاض ولو لم يلزم الساعي صاحب الإبل بنت الغاض حتى أتاه بابن اللبون أجزى عليه بقوله
بئزلهما لو كان موجودا فيها ابتداء أفاده الشيخ في الحاشية فقال شيخنا وهو ضعيف والمعتمد أنه
إذا لم توجد بنت الغاض ولابن اللبون ثم اشتري رب الإبل ابن اللبون فيخبر الساعي سواء كان
شراؤهمد إلزامه بنت الغاض أم لا خلافا لما في الحاشية هنا من أنه إذا لم يلزم بنت الغاض وأقرب بابن
اللبون فجبر الساعي على أخذه فإنه ضعيف كما علبت نقلة شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى
(قوله فإزاد) أي على الخمسة والثلاثين بأن كانت ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين بإدخال الغاية
أيضا أي أن السنة والثلاثين فيها بنت لبون وتستمر إلى خمس وأربعين فيكون الوقص تسعة أولسبعة
وثلاثون وآخره خمسة وأربعون (قوله ففيها بنت لبون) وهي ما أوفت ستين ودخلت في الثالثة
وسميت بذلك لأن أمها ذات لبن (قوله فإزاد إلى ستين) أي بأن كانت ستة وأربعين إلى ستين بإدخال الغاية
أيضا أي أن السنة والأربعين فيها حق وتستمر إلى تمام الستين فيكون الوقص هنا أربعة عشر (قوله
ففيها حقة) وهي ما أكلت ثلاث ستين ودخلت في الرابعة (قوله طروقة الفحل) أي يطرقها الفحل
وقوله فإزاد أي على الستين بأن كانت إحدى وستين إلى خمسة وسبعين بإدخال الغاية فالوقص
في هذه أربعة عشر كانت قبلها وقوله جذعة هي ما أكلت أربع ستين ودخلت في الخامسة سميت بذلك
لأنها تجتمع سنأى تسقط وهي آخر الأسنان التي تؤخذ في الزكاة من الإبل وقوله فإزاد إلى التسعين
أي فإزاد على الخمسة والسبعين بأن كان ستة وسبعين إلى التسعين بإدخال الغاية أيضا فالوقص في هذه
أربعة عشر أيضا (قوله فإزاد إلى عشرين ومائة) أي بأن كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان
ويستمر أخذها إلى تمام عشرين ومائة فالوقص في هذه تسع وعشرون (قوله فإزاد على ذلك
ففي كل خمسين حقة الخ) ظاهره مطلق الزيادة ولو الإجماد هو قول ابن القاسم وهو خلاف المشهور
والمعتمد ما قاله مالك أن المراد الزيادة في العدد بأن كانت مائة وثلاثين وأما إن كانت مائة وأحدى
وعشرين أو أكثر إلى الثلاثين فأخرج الغاية فيخبر الساعي في أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون
فيظهر فيما يراه أحفظ للسالكين فإن وجد أحد الستين تعين أخذه رفقا بأرباب المواشي (قوله وقد

وأما البقرة فلا فركاء فيها حتى تبلغ ثلاثين فاذا بلغتها ففيها عجل تبيع وهو الذي قد أوفى سنتين ودخل في الثالثة إلى أربعين فاذا بلغتها ففيها مسنوق وهي التي قد أوفى ثلاث سنين ودخلت في الرابعة إلى ستين فاذا بلغت ستين ففيها تيمان إلى سبعين فاذا بلغت سبعين فسنة وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث سنات وأربعة أنوية الخيار في ذلك للساعي وقيل الخيار في ذلك كله لرب الماشية ، والله أعلم وأما الغنم فلا زكاة فيها تبلغ حتى أربعين فاذا بلغتها ففيها شاة جذعة إلى مائة وعشرين فاذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث شياه إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين فاذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ، ولا زكاة في الأوقاص وهي ما بين الفريضتين من كل الأنعام وتجمع المعز مع الضأن وكذلك تجمع الجواميس مع البقر والبخت مع العرب في الإبل ولا تؤخذ السخلة وتعد على رب الغنم ولا تؤخذ العجاف ولا الكرام فإن كانت كلها عجافا أو كراما

أوقت سنة) أي ودخلت في الثانية (قوله ونخص الجنين) أي تحرك الجنين بطن أمها لأن عادة الناقة تربي ولدها سنة وتحمّل في الثانية وحين حملها يكون الجنين غنص بطنها فلذا تسمى الخرجة بنت الخاض وهذا بحسب الأصل فلا ينافي لأنها تكفي وإن لم تحمّل أمها ويضطرّ فيها إن تكون سليمة من العيوب التي تمنع الإجازة في الضحية ذلة النفر أوى (قوله وبنها السابقة بنت لبون) أي فسدت بذلك لأن أمها صارت ترضع فهي لبون أي صاحبة لبن فينت لبون ما أوقت سنتين ودخلت في الثالثة وصارت أمها ترضع غيرها (قوله فاذا دخلت في السنة الرابعة) أي أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة (قوله حقة) بكسر الحاء (قوله عجل) أي ذكر والأنثى أفضل ويجبر الساعي على قبولها ولا يجبر المالك على إعطائها وقوله تبيع نعت لعجل وإنما وصف بذلك لأنه يتبع أمر قوله سنة) أي ولا تكون إلا أنثى فإن فقدت أجبرها على الإتيان بها إلا أن يعطى أفضل منها (قوله فاذا بلغت سبعين فسنة وتبيع الخ) فاذا بلغت ثمانين ففيها مسنتان فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة أنوية فاذا بلغت مائة ففيها تيمان وسنة فاذا بلغت مائة وعشرة ففيها تبيع ومسنان فاذا بلغت مائة وعشرين خير الساعي كما قاله الشارح (قوله الخيار في ذلك للساعي) أي في أخذ الثلاث سنات أو الأربع أنوية إن وجد أو فقد أو تعين أحدهما منفردا حقيقة أو حكما كما لا يوجد الخفاق معيبة أو خيارا فحين بنات لبون (قوله وقيل الخيار لرب الماشية) ضعيف (قوله ففيها شاة جذعة) أي أو جضع ذوسنة ولو معزا (قوله إلى مائة وعشرين) بأدخال النائية أي أن الشاة تؤخذ من الأربعين ويستمر أخذها إلى مائة وعشرين بأدخال النائية فالوقص ثمانون (قوله فاذا دخلت مائة وإحدى وعشرين الخ) أي إذا اكملت غنم المزدك وصارت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان وتستمّر الشاتان إلى مائتي شاة والوقص هنا ثمانون أيضا (قوله إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين) فالوقص هنا مائتان غير شاتين (قوله ولا زكاة في الأوقاص) أي أحد القولين والقول الآخر أن الأوقاص فيها الزكاة وتظهر ثمرة الخلاف في الخلطة مثل أن يكون لو أحد خمسة من الإبل والآخر تسعة فيخلطان فقل القول بعدم زكاة الأوقاص يكون على صاحب الحقة وشاة وعلى صاحب التسعة شاة وعلى القول بركابها يكون عليهما شاتان يقسمانها على أربعة عشر جزاء على صاحب التسعة تسعة أجزاء وعلى صاحب الحقة خمسة أجزاء والمعتد أنها زكاة (قوله وتجمع المعز مع الضأن) أي كعشرين ضائة ومثلها معزا ، وقوله وكذلك تجمع الجواميس مع البقر كخمسة عشر من كل منهما (قوله وبالبخت) أي الإبل السمينة المائنة إلى القصر لها سامان إحداها خلف الآخر تأتي من ناحية العراق (قوله ومع العرب) هي خلاف البخاق (قوله السخلة) المراد بها الصغيرة من الغنم التي لم توف سنة ضا كانا كانت أو معزا ذكرًا كانت أو أنثى (قوله العجاف) بكسر العين أي الضعاف (قوله ولا الكرام) أي الخيار أي خيار الأموال كالأوكلة والافحل وذات اللبن .

وحاصل هذه المسئلة أنه إذا كان فيها الوسط فيأخذ وإن لم يكن فيها الوسط بأن كانت كلها خيارا أو شرار فإن الساعي لا يأخذ شيئا ويلزمها الوسط إلا أن يتطوع المالك بدفع الخيار ولا يأخذ الساعي المعيبة إلا أن يرى أن أخذها أحظ للفقراء لسمتها فاذا بلغت سن الأجزاء والمعتد أن له أخذ المعيبة عند المصلحة سواء وجد الوسط أو لم يجد كما إن الماعتد أنه يجوز له أخذ التيس الذي ليس معدا للضراب وله أخذ الهرمة إذا رأى فيها مصلحة ولا يجوز له أخذ الصغيرة ولو سمينة .

(باب في الزكاة والأضحية)

هي لغة إتمام يقال ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها وذكيت النار إذا أتممت إنبادها وشرعاً هي السبب الذي يتوصل به إلى باحة الحيوان البري (قوله التمين) خرج الصبي غير المميز والمجنون والسكران حال أطباقهما فلا تصح ذكائهما وحاصل هذه المسئلة أن غير المميز تحقيقاً أو ظناً لا تؤكل ذبيحته ولو أصاب وجهه الذكاة والمميز تحقيقاً أو ظناً تؤكل ذبيحته وكذا من شك في تمييزه حين تذكيبه وإذا ادعى أنه ذكبي في حال

لزم دبرها شاة صحوه وسط لأمية والله تعالى أعلم (باب في الذكاة والأضحية وما يتعلق بذلك) ويشترط في الذابح التميز ،

محمود لم يقبل بالنسبة لغيره ويدين بالنسبة لنفسه إلا أن يكون مشهورا بالصالح فيقبض تصديقه ولو في حق غيره ولا فرق في المميز بين أن يكون فاسقا أو لا ذكر أو أنثى أو غشي حرا أو عبدا أو أولي خصية أو يهوديا أو نصرانيا وإن كرهت من الخصى والفاسق والأغلف والخثي بخلاف المرأة ولو حاضا أو نفسها والخصي المميز والجنب والأخرس فلا كراهة (قوله والنية) أي نية الفعل أي ينوي هذا الفعل من ذبيح أو غيره تدكيته وإن لم يلاحظ التقرب ولا حلة الأكل لعدم اشتراط ذلك وأعلم أن النية لا بد منها ولو كان الذابح كتابيا على المعتد خلافا لأن قصده جرحها أو قتلها أو لا قصده أو أعلم أن النية لا بد منها ولو كان الذابح كتابيا على المعتد خلافا للأجهوري ، وأما التسمية فليست واجبة في حق الكتاني والذي يشترط فيه الإسلام نية التقرب كالضحايا والهدايا فإذا ذبحها الكتاني كانت ذبيحة أكل فقط أفاده الشيخ في حاشية الخريش وقرره شيخنا (قوله التسمية) أراد بها مطلق ذكر لا خصوص بسم الله ولذا قال ابن حبيب يكنى إن قال بسم الله فقط أو الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله أو سبحان الله أو الحمد لله أو لا إله إلا الله بل لو قال الله فقط يكنى كافي حاشية الخريش ولم يلاحظ له غير الآن الواجب ذكر الله كما في النفر اوى وقرره شيخنا والأكل أن يقول بسم الله والله أكبر وأما لو قال بسم الله الرحمن الرحيم أو الخائف أو العزيز فلا يكنى كما في النفر اوى ومثله في حاشية الخريش وغيرها ويكره زيادة الرحمن الرحيم ويكره أيضا ذكر الصلاة على النبي ﷺ عند الذبيح فائدة ١ إذا ذبح فاصدا اتقرب لغير الله فلا تؤكل سواء كان اصم أو صليب أو عسى بأن جعل الصم إلهام مثلا وقصد التقرب للصم فلا تؤكل ولو ذكر عليه اسم الله وأما لو ذكر عليه اسم واحد من هؤلاء فاصدا الثواب ليس قصده أنه إله فكل وأولى إذا قصد الثواب ولم يذكر أحدا من هؤلاء وهذا حيث لم يذكر اسم الله وإلا أكلت تاله الشيخ في حاشية الخريش وقرره شيخنا (قوله أن ذكرها) فيه حذف الواو مع ما عطف أن ذكرها وقد راعى الإتيان بها فلا يجب على ناس ولا مكره ولا أخرس فلو عجز عن التسمية باللفظ العربي وقد علمها بغير العربية سقطت عنه كما في الأجهوري وغيره ومثله في حاشية الخريش وأما لو تركها مع الذكر أو القدرة تؤكل سواء كان جاهلا أو متعمدا أو أنه التعمد تركها متهاونا ، وأما لو تعد ترك التسمية ابتداء ثم قبل تمام قطع الحلقوم والودجين سمى فيقبض الأجزاء كما في الأجهوري قال النفر اوى ويظهر أن عمل الأجزاء أن أتى بالتسمية قبل انقضاء مقتل الحيوان لأن الذكاة لا تعمل في متفوق المقاتل وهذا بخلاف ما لو ترك التسمية ناسيا وتذكرها في أثناء الفعل فانه يطلب بها وتؤكل ذبيحته ولو كان التذكي بعد انقضاء المقاتل والفرق لا يخفى على عاقل فان تركها كان كالتارك لها ابتداء عمدا أفاده الشيخ في حاشية الخريش (قوله من مقدم الرأس) فمن ذبح من القفا أو من الجنب فلا تؤكل ذبيحته ولو فعل ذلك سهوا أو غلبة أو جهلا في ضوء أو ظلة في لأن الذبيح من المقدم شرط (قوله ويقطع) أي بكل ماله بحيث يقطع ما يشترط قطعه ولا يشترط خصوص المذبة وإن استحب الحد بذكائه في المدونة ومن احتج أن ذبيح مرة أو عود أو حجر أو عظم أو غيره أجزأه ولو ذبح بذلك وكان معه مسكين فاتها تؤكل إذا قطع الأوداج أبو محمد وقد أساء أي كره ابن حبيب ولا بأس بالذبيح بشفرة لا نصاب لها والرفع القوم والمنجل والأملس الذي يؤبر به فأما المعترض الذي يصبه فلا خير فيه لأنه يتردد ولو قطع كقطع الشفرة فلا بأس به ولكن ما أراه بفعل ذلك قاله العلامة بهرام في كبريه أفاده النفر اوى (قوله ويقطع الأوداج) أي من الأعلى أما إن أدخل السكين من تحت الحلقوم والودجين وقطعما من أسفل إلى فوق لم تؤكل على المعتد سواء أدخل السكين من تحت العروق ابتداء أو قطع بعض الحلقوم من المقدم ابتداء ثم ساعده السكين فأدخلها من تحتها وقطع إلى فوقها وسواء فعل ذلك عمدا أو خطأ ناظهم مقدمة ابن رشد :

صحت

النية والتسمية إن ذكرها
خلافا للشافعي في الثلاثة
ويشترط أن يذبح من مقدم
الرأس ويقطع الأوداج

والقطع من فوق العروق به وإن يكن من تحتها فسته
أفاده النفر اوى ومثله في حاشية الخريش (قوله الأوداج) جمع ودج وهو العروق الكتان في صفحة العنق
ويتصل بالودج أكثر عروق البدن ويتصل بالماغ والحيوان له ودجان وإنما جمع على طريقة من يطلق

الجمع على ما ذكره الواحد (قوله والحقوم) وهي القصبة التي هي مجرى النفس ولا يشترط على المشهور قطع المجرى بوزن أمير وهو المرق الأحمر الذي تحت الحلقوم متصل بالقيم ورأس المعدة السكرى مجرى فيه الطعام والشراب منه إليها ويسمى بالعلوم واشترطه الشافعية (قوله ويترك منه دائرة الخ) مفهوم قوله ويقطع الحلقوم ولذا قالوا يفهم من قوله قطع الحلقوم إن المصلحة لا تؤكل وهو المعتمد المراد بها التي حُرِّت جوارتها لئلا يأتى النقص آخر الحلقوم من جهة الرأس فلو بقي من الجوز مع الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت وأما لو بقي لجهة الرأس قدر نصف حلقة الخاتم فلا تؤكل على مشهور المذهب (قوله فان ترك شيئا من ذلك كله لم تؤكل) بأن كان الدافع غير مبرأ أو لم يتولد الذكاة أو ترك التسمية وعدم مع القدرة أو جهلا أو لم يدب من المقدم أو لم يقطع الودجين كليهما أو لم يقطع الحلقوم أو لم يترك منه دائرة لجهة الرأس أو رفع يده قبل أن يتم وأنفعا للمقاتل وعاد بعد طول (قوله إلا أنه وقع يده اضطرابا) أى كالوسقط السكين من يده أو أنسكت أو رفعها خوفا أو معتقدا إتمام الذكاة ثم تبين له خلاف ما اعتقد وحاصل هذه المسألة أن الصور ثمانية على سبيل الاختصار وستة عشر على سبيل البسط وحاصلها أنه إذا لم ينفذ مقتل من مقاتلها أكلت مطلقا سواء رفع اضطرابا أو اختار اسواء رجوع عن قرب أو عن بعد سواء كان التعم الأول أو غيره فهذه ثمانية وكذا تؤكل إذا نفذ مقتل من مقاتلها حيث عاد عن قرب سواء رفع اضطرابا أو اختار كان التعم الأول أو غيره فهذه أربعة وأما إن رجوع عن بعد فلا تؤكل رفع اختيارا أو لا سواء كان هو الأول أو غيره فهذه أربعة لا تؤكل فيها فالجملية ست عشرة صورة تؤكل في اثني عشرة ولا تؤكل في أربعة وتقدم أنه إذا لم ينفذ مقتل من مقاتلها أكلت مطلقا لكن إن عاد عن بعد فيحتاج التنية والتسمية كان هو الأول أولا وإن عاد عن قرب فإن كان الأول فلا يحتاج وإن كان غيره فيحتاج أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا والقرب والبعد في الرفع اختيارا بالعرف وأما في حال الاضطراب فالقرب مسافة ثلاثمائة باع كما أتى به ابن قدامح في نوادر إمام ذكاته ثم اضجع وأتمت ذكاته كما كنت مسافة وهو به نحو أذن ثلاثمائة باع واليعد ما زاد عليها فالله المألة الزرقاني على المختصر ومثله في الحاشية هنا والتفراوى على الرسالة واعتمده شيخنا في تقريره على الخرشى نقل عن الشيخ وقال بعضهم القرب بالعرف مطلقا وقوى ابن قدامح في ثلاثمائة باع بنافية فان المضى يتفاوت لكن المعتد الأول كما علت (قوله والغنم تذبح) أى وجوبها بديل ما بعده ومثل الغنم الطير ولو تعاملا وسائر الحيوانات سوى الإبل والبقرة (قوله فان تحرق الخ) أى ولو سهوا (قوله والإبل تنحر) ومثل الإبل والفيل بل والزرافة كأي حاشية الخرشى فهذه الثلاثة الواجب فيها النحر والزرافة تضم الزاى وقتحها كما أفاده شيخنا والنحر هو الطعن في اللبة ومعنى الطعن الذك واللبة محل الفلادة من الصدر من كل شيء ولا يشترط فيه قطع شيء من الحلقوم ولا من الودجين لأن وضع الآلة في اللبة موجب للوث سر باليوسر والمال قلب ويستحب في الإبل أن تكون قائمة معقولة (قوله وأما البقر) ومنه الجواميس وبقر الوحش حيث قدر عليه وكذا الخيل والخر الأسنة على القول بكرهاته يجوز فيها الأمران ويندب الذبح فلتسكن الخراف وحشية كذلك الظاهر إن قدر عليها قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وأما مع الضرورة فيجوز الخ) أى وجاز وقوع الذبح على النحر ووقع النحر محل الذبح للضرورة ومن الضرورة وقوع الجمل في مواء بحيث لا يتوصل إلى محل النحر أو تقع الغنم في مواء بحيث لا يتسكن من ذبحها وجزم في الشامل بأن عدم الآلة من الضرورة فانه قال فان عسكر في الأمر لعن كمد ما بنحر به صبح ولا يندب بئسيان ولا يجمل الحكم بأن يعتقد أن الإبل تذبح وفي جمل الصفة معنى عدم معرفة الذبح فيما يذبح وبالنحر فيما ينحر قولان أى إن علم أن الإبل تنحر ثم إنه ذبح الإبل معتقدا أنه هو النحر قولان من جحان وأما لو علم أن الإبل تنحر وجمل كيفية النحر فعدل عنه إلى الذبح وقال ذبحت لجمل كيفية النحر فلا تؤكل أفاده الشيخ في الحاشية هتاع زيادة من تقرير شيخنا (غائبة) وإذا وقعت البهيمة في بئر ولم يقدر على ذبحها ولا على نحرها فهل تطعن في غير المذبح أو النحر وتؤكل أولا ؟ الجواب أن

والحلقوم ويترك ^{منه} دائرة إلى جهة الرأس ولا يرفع يده حتى يتم فان ترك شيئا من ذلك كله لم يؤكل إلا أنه إن رفع يده اضطرابا وأعاد بالقرب أو بعد طول ولم تنفذ المقاتل أكلت بلا خلاف وإن وقع اختيارا وأعاد بالقرب أكلت على المشهور وبعد طول لم تؤكل والغنم تذبح فان نحرتم لم تؤكل على المشهور والإبل تنحر فان ذبحت لم تؤكل على المشهور وأما البقر فيجوز فيها الأمران وهما الذبح والنحر والذبح أولى من النحر وهذا كله في الاختيار وأما مع الضرورة فيجوز ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح والله سبحانه وتعالى أعلم

هذه لا يجوز في مذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فلا تأكل عنده ويجوز أكلها عند الإمام
 الشافعي رضي الله عن الجميع وعناهم (قوله وأما الأضحية) بضم الهاء وكسر ما مع سكون الصاد
 وتقديد الياء والجمع ضحايا كهدايا . ويقال أضحية بفتح الهاء وسكون الصاد وجمعها أضحية
 وأضحية فيها أربع لغات وسميت بذلك لأنها تذبح يوم الأضحية وقت الضحى وسمى اليوم يوم الضحى
 لأجل صلاة العيد في ذلك الوقت (فائدة) شرعت الضحايا في السنة الثانية من الهجرة وإن تركها
 أهل بلد فقتلوا عليها كما يقتلون على ترك الأذان والجماعة بخلاف صدقة الفطر فلا يقتلون على
 تركها وكذا صلاة العيد لا يقتلون على تركها كذا في الخطاب . قال النفر اوى وعندي فيه وقفة إذ
 يبعد قتالهم على ترك الضحية وعدم قتالهم على صدقة الفطر لسلبية الضحية وفرضية صدقة الفطر
 انتهى (قوله فسنة) أى سنة عن (قوله واجبة) أى مؤكدة لقوله عليه الصلاة والسلام : أمرت
 بالأضحية فهي لكم سنة ، (قوله على كل حر) أى بشرط أن يكون مستطيعا وهو من لا يحجب به بأن
 لا يكون محتاجا لغيرها فلا يحتاج ولو في أرض من كان من عامه فلا تسن في حقه والمراد به من العبد المملوك
 العبد لا يلزمه سلفه على المعتد وقيل يلزمه وعلمنا إذا كان رجولا فإطلاق الحر يتناول الصغير
 والكبير والذكر والأنثى والمسافر والمقيم ولو بقبلى لأن ما للكرضى الله عنه لما سئل عن الضحية عن بئيم
 له ثلاثون دينار قال يصح عنه ورزقه على الله وأما العبد فلا تسن في حقه فإن أذن له سيده استحب له (قوله
 مسلم) هذا ضعيف لأن الصحيح أن الكفار غاطبون بفروع الشريعة إلا أنها لا تصح إلا بالإسلام (قوله غير
 حاج بمنى) أعلم أن الحاج لا تسن في حقه الأضحية سواء كان بمنى أو غيرها على المعتد وقول الشارح بمنى قيد
 خرج نحر الحاج فلامفهوم له لأن الغالب أن الحاج يقيم من الأضحية بمنى فالحاصل أن الأضحية لا تسن
 في حق الحاج مطلقا سواء كان بمنى أو غيرها وأما غير الحاج فقتن في حقه سواء كان بمنى أو غيرها وكذا تسن
 في حق المعتد لأنه غير حاج (قوله والأضحية أفضل من النحر والصدقة) أى لأنها سنة وكل منها مستحب
 وظاهر أن الأضحية أفضل من النحر ولو كانت الضحية يدينار والرقبة بعشرة دنانير مثلا وهو كذلك (قوله
 لأنها من الضحايا) أى من أعلام الدين الواحدة شعيرة أو شعاعا بالكسر (قوله ما أوفى سنة) المراد بها السنة
 السنة القمرية التي بالهلال لا السنة الشمسية التي فيها كل شهر ثلاثون يوما والمعتد أنه يلقى يوم ولادته إن
 سبق الفجر ولا يلقى أفاده شيخنا (قوله ودخل في الثانية) أى دخولا ما ولو يوم وهذا القول هو المعتد
 وما بعده ضعيف أفاده شيخنا (قوله وقيل ثمانية أشهر) وقيل ستة أشهر جملة الأقوال أربعة المعتد منها
 الأول (قوله وثني معز) وهو ما أوفى سنة ودخل في الثانية أى دخوله بيتنا كالشهر (قوله ما أوفى ثلاث سنين
 ودخل في الرابعة) أى دخولا ما ولو يوم (قوله ما أوفى خمس سنين ودخل في السادسة) أى دخولا ما ولو
 بيوم أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقررده شيخنا وإنما اختلفت الأئمة من هذه الأنواع لا اختلاف في قبولها
 الخ لأن ذلك لا يحصل غالبا إلا في الأئمة المذكورين فذهبهم من حصر المؤلف الضحية في تلك الأنواع عدم
 أجزاءها من الحيوانات الوحشية ولا من المولود بين الوحش والإنس ولو بسانط سواء كانت الأم وحشية
 والاب إنسيا أو عكسه على المذهب (قوله ولغول كل نوع أفضل من خصيائه) أى لطيب اللحم الفحل وليقاء
 كالخففة وعمل الفحل ما لم يكن الخصى أسمن فإن كان الخصى أسمن فهو أفضل من الفحل السمين وأولى
 من غير السمين والأثني لا تقدم على الفحل ولا على الخصى ولو كانت أسمن (قوله وخصيائه) أفضل من
 إناثه أى أفضل الذكور على الإناث وهذا في الخصى المقطوع الذكر قائم الإثنيين وأما مقطوع الذكر غير القائم
 الإثنيين فمثل مقطوع الذكر والإثنيين معا فذكره الضحية به كالخولقي بغيرهما كما في النفر اوى
 (قوله العوراء) بالمد وهي فائدة جميع أو معظم نور إحدى عينيها ولو بقيت الحدة في أخرى في عدم الأجزاء
 العمياء ولو كانت سمينة أما إن كان بعينيها يباض على الناظر لا يمنعا أن تنظر أو كان على غير الناظر لم
 يمنع الأجزاء (قوله ولا المريضة) أى المرض البين وهو الذي لا تصرف معه تصرف غير ما لأن المرض

وأما الأضحية فسنة واجبة
 على كل حر مسلم غير حاج
 بمنى وأما من أتى عليه يوم
 النحر وهو بمنى وقد
 أدرك الحج فسلته الهدى
 والأضحية أفضل من
 النحر والصدقة لأنها من
 الشعائر وتكون مجزئة
 شأن وهو ما أوفى سنة
 ودخل في الثانية وقيل
 عشرة أشهر وقيل ثمانية
 أشهر وثني مغزوه ما أوفى
 سنة ودخل في الثانية وثني
 بقر وهو ما أوفى ثلاث
 سنين ودخل في الرابعة
 وثني لبل وهو ما أوفى
 خمس سنين ودخل في
 السادسة ولغول كل نوع
 أفضل من خصيائه .

العين يفسد اللحم ويضر عين يأكله ومنه الجرب الكثير لأنه يضر بالأكلة (قوله العين ضلعها) أي
 الفاحش ضلعها يرى بالعدا المفتوحة والظاء : أي عرجها بحيث لا تلحق الغنم فتكون مبرولة اللحم
 (قوله ولا العجفاء) وهي التي لا شحم فيها لشدة هزالها والأكثر تفسيرها بأنها التي لا عظم فيها
 لأنها إذا كان في عظامها عجز لم يكن فيها شحم وهذه العيوب الأربع جمع على وجوب تنافيها
 لما في الموطن وغيره أن النبي عليه الصلاة والسلام سئل عما يبتني في الضحى يا فتى قال والمرجاء العين عرجها
 والعوراء العين عورها والمرضة العين مرضها والعجفاء التي لا تنقي أي لا تمنع عظامها لشدة هزالها قاله
 أهل اللغة (قوله) ولا مشقوقة الأذن إن كان الشق أكثر من الثلث (فان كان الثلث فادون أجزأت فلو
 كان زائد على الثلث من اثنين فهل تجزى اعتباراً بمفهوم الأذن ولا تجزى لا نصر قال شيخنا والأحوط
 عدم الأجزاء (قوله وكذا قطعها إن كان أكثر من الثلث) فالشق في الأذن والقطع سواء فان كان
 المشقوق أو المقطوع زائداً على الثلث منع الأجزاء والأفلا وكذلك لا تجزى إن خلفت صغيرة الأذن صغيراً
 متفاحشاً وهي الصغار ويقال لها عند العامة المصاختلف بخلاف صغر الأذن الخفيف وتعرف عند العامة بالكرتاء
 فلا يمنع الأجزاء (قوله) وأما مقطوعة تلك الذنب فاتها لا تجزى (وأما ذهاب أقل من الثلث فلا يمنع
 الأجزاء والفرق بين تلك الذنب وبين تلك الأذن أن الذنب مشتمل على لحم وشحم بخلاف الأذن فاتها
 محض جلد وعصب وهذا في ذنب الغنم التي لها ألية كبيرة كما في بعض البلاد وأما الثور والجلل والغنم
 في بعض البلاد لا اللحم ولا شحم في ذنبه فالذي يمنع الأجزاء منه ما يتصل بالجلل ولا يتقيد بالثالث :
 (تنبيه) وبما يمنع الأجزاء البخر وهو تغير رائحة الفم لتتغيره بالجلل وتغيره اللحم حيث كان عارضا
 لأمّا كان أصليا ووجه الفرق أن العارض ينشأ عن مرض يبطئ الحيوان وبما يمنع الأجزاء أيضا البكم
 وهو فقد الصوت من الحيوان إلا العارض كالنافة بعد حملها فلا يضر وبما يمنع الأجزاء أيضا البشم وهو
 مرض ينشأ عن كثرة الأكل وبما يمنع الأجزاء أيضا الجنون البين اللازم الدائم فلا يضر الخفيف
 ولا الذي يأتي في بعض الأوقات دون بعض وأما مكسورة السن أو مفقوتها ففها تفصيل محصله إن فقد
 الواحد أو أولى كسرهما لنفد الثمار ونفد كبر لا يمنع الأجزاء وذهب اثنين تغيرها يمنع الأجزاء على الراجح
 وأما أنثاء ولا يكفر فلا يمنع الأجزاء ولو الجميع (قوله إن كان يدمى) المراد بالادما عدم البرء فان كان
 لا يدمى فلا يضر كما سيقول الفارح سواء كان الكسر من طرفه أو أصله أو أحده أو أكثر لأنه ليس نقصا
 في الخلقة ولا في اللحم إذ لا خلاف في إجزاء الجاء التي لا قرن لها بالأصالة (قوله ومقعدة لشحم) أي أجزاة
 عن القيام لشحم (قوله ومن ذبح قبل الإمام) ظاهره أنه إذا ذبح معه تجزى وليس كذلك فكان الأولى أن
 يقول ومن ذبح قبل الإمام أو معه لا تجزى والحاصل أنه لا تجزى إلا إذا ذبح بعد ذبحه إن ذبح أو بعد تيمم
 ذبحه إن لم يذبح وحاصل المتمد أنه متى ابتدأ بالذبح قبله لم تجزى ضحية ختم الأدراج والخلقوم معه أو بعده
 أو قبله وكذا إذا ابتدأ معه مطلقا أي ختمه معه أو بعده أو قبله فبذبحه ستة لا تجزى وفيها سواء كان عامدا أو ناسيا
 أو جاهلا فلا تجزى ثمانية عشر صورة وأما إذا ابتدأ بعده فان ختم قبله فلا تجزى ضحية عامدا أو ناسيا أو جاهلا
 وإن ختم بعده أو معه تجزى مطلقا عامدا أو ناسيا أو جاهلا فالحاصل أن العدد سبعة وعشرون وتجزى
 في ستة ولا تجزى في الباقي هذا هو المتمد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا بما
 للزرقاني فانه ضعيف فراجع (قوله قبل الإمام) المعنى أن المراد به أمام الصلاة محل الخلاف ما لم يخرج أمام
 لقطاع ضحيته وإلا فهو المعتبر قطعا كما في حاشية الخرشى (قوله وهو وشاة لحم) أي فتوكل ولا يباع منها شيء
 لأنها خرجت محرّج القرب (قوله والتها وشرط الح) أي فلا تجزى ما وقع منها إلا لخبر من ضحى بليل فليعد
 والمراد بالليل ضناه من غروب الشمس إلى طلوع الفجر والمراد بالتها وما بعد الفجر إلى غروب الشمس وهذا
 بالنسبة إلى ثلثي النهار أو ثلثه وأما اليوم الأول فوله بعد ذبح الإمام أو تجزى ذبحه على ما سبق في ضحى في اليوم
 الثاني أو الثالث بعد طلوع الفجر أجزأه وإن كان الأفضل التأخير لحل النافلة ومذهب الحنفية والخنفية أن
 الضحية تصح ليلا قوله ويكره تسميتها هذا قول ابن شعبان وهو قول ضعيف وقال الخرشى يستحب تسميتها

وخصيانة أفضل من إنائه
 وإنائه أفضل عن حلول
 النوع الذي يليه على هذا
 الترتيب فهي اثنتا عشرة
 مرتبة أعلاها ذكر الضان
 وأدناها إنك الإبل ولا
 تجزى العوراء ولا
 المريضة ولا المرجاء العين
 ضلعها ولا الجرباء ولا
 العجفاء ولا مشقوقة الأذن
 إن كان الشق أكثر من
 الثلث وكذا قطعها إن كان
 أكثر من الثلث وأما
 مقطوعة تلك الذنب فاتها
 لا تجزى ولا مكسورة
 القرن إن كان يدمى
 وتجزى الجاء وهي الخلقة
 بشير قرن في نوع ماله قرن
 ومقعدة لشحم ومكسورة
 قرن لا يدمى ومن ذبح
 قبل الإمام لم تجزى

وقال القناني إن التسمين جائز لا مستحب واعتمده الشيخ في حاشية الحرشي وادّعاءه وأما تسمين المرأة فلا بأس به ما لم يؤدلى منرو فأقاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله لما فيه من التفاخر) أي إذا قصد التفاخر بركه وإذا انتفى فلا كرامة الجبر وأفضل الرقاب أغلاها ثمنا (قوله ويستحب أن يجمع بين أي يستحب لأصحاب الضحية أن يجمع بين الأكل منها والتصدق على الفقراء وإعطاء أصحابهم غير تحديد ذلك بربع ولا ثلث ولا غير ذلك فإن اقتصر على واحد أو اثنين منها خالف المستحب على معتمد المذهب وقال ابن المواز التصديق بكلها أفضل قال الشيخ في الحاشية وهو متجه لأن أفضل العبادات اشتمل على النفوس انتهى والمعتمد أنه بركه والتصدق بجميع الأصحية كافي حاشية الحرشي ومثله في الزفراري لأن رسول الله ﷺ نحر مائة من الإبل وأمر من كل واحدة بقطعة فطخت ليكون قد أكل من الجميع فهذا يدل على فضل الجميع وقول المختصر بلا حد أي واجب فلا ينافي أن المختار أنه يأكل الأذل ويعطى الأكثر ويستحب للضعي أن لا يأكل يوم النحر حتى يفطر على كبده أضره وكره مالك إطعام الجار النصراني وأما أكله في بيت زوجها فلا يكره كذا قال النفرأوي قال شيخنا وهو ضعيف والمعتمد أن إطعام الكافر منها مكروه مطلقا سواء أكل في بيته أو لا وسواء كان من عياله أولا (خاتمة) لو فعل بأضحية سنة عرسه أجزأته بخلاف ما لو عتق بها عن مولود لم تجزه ولعل الفرق أن الولي لا يشترط فيها ذبح أصلا بل يكفي فيها مجرد طعام بخلاف الحقيقة فإنه يشترط فيها ما يشترط في الأصحية فلا تجزى بخصيته إلا إذا ذبحها بنية الضحية أقاده الحرشي والنفرأوي وغيرهما (باب في الحج)

وهي شاة الحم وتفوت بفروب الشمس من اليوم الثالث لأن يوم النحر واليومين اللذين بعده هي الأيام المعلومات للذبح وأما الأيام المعلومات لرى الجار ثلاثة أيام بعد يوم النحر فيوم النحر معلوم غير محدود واليومان القذان بعده معلومان معدودان واليوم الرابع معدود غير معلوم والتأخر شرط في صحة ذكاة الأصحية وبكره تسمينها والتأخر في ثمنها لما فيه من التفاخر ويستحب أن يجمع بين الأكل منها والصدقة وإطعام الآخرين والله سبحانه وتعالى أعلم (باب في الحج)

هو إرادة القصد اصطلاحا قال ابن عرفة عبادة يكثرها الوقوف بعرفة ليلة عاشوراء والحج واختلف هل فرض الحج قبل الهجرة أو بعد هاسته خمس أو ست وصححه الشافعي وأثنان أو تسع وصححه في الإكالا أقوال (قوله واجب) أي فرض عيني فمن جده وكفروا ستيب وإلقتل ومن تركه مستطع بالله حسبه أي لا يعز من له (قوله مرة في العمر) أي وما زاد عليها مستحب والدليل على وجوبه الكتاب وهو قوله تعالى (وقل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) والسنة وأحاديث كثيرة منها ما رواه مسلم أنس بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فقل رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا وقال له قلت نعم لو جب ولما استطعت وفي بعض الروايات فن زاد فتطوع (قوله ويصبي بتأخير) فيه إشارة إلى أنه واجب على الفور وهو الراجح وقيل إنه واجب على التأخر إلا أن يخاف الفوات فيتحقق في أنه على الفور ويختلف الفوات باختلاف الناس من ضعف وقوة وغنى وفقير أو من طريق وغيره وأعلم أن الحج ساقط في هذا الزمان بل هو ساقط من زمن الشيخ إبراهيم القناني ولما حج الشيخ إبراهيم القناني وكب على بقلته ووقف بعرفة وقال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا إبراهيم القناني الحج في هذا الزمان ساقط نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشي وقوله لم يحدث أي حادث كان مرضا أو خوف طريق أو عدم مال (قوله وأجاز عمره الخ) هو من جملة ما يخاف فواته لم يحدث وهو الموت فهو من عطف الخاص على العام مع أنه لا يكون إلا بالو إلا أن يراد بالأول ما عدا الثاني فيكون العطف مغايرة (قوله الستين) ما ذكره من أن جاوز عمره الستين يجب عليه الحج على الفور هو قول سحنون قال ويقتض وترو شهادته إذا زاد عليها قال الخطيب ونوقش بأن من قال بالترأخي لا يحد في ذلك وقد احتج بعضهم بكلام سحنون بخبره أعمار أمي ما بين الستين إلى السبعين، لكن هذا لا حاجة فيه لأنه كلام خرج على الأغلب ولا ينبغي أن يقطع بنسب مسلم صحت حديثه وإنما تنوذيته بمن هذا انظر الحاشية (قوله والإسلام) هذا ضعيف والمعتمد أنه شرط صحة فقط والحاصل أن الإسلام شرط في صحة طعن الحج وأما الحرية والتكليف فهما شرطان في وجوبه وفي صحة وقوعه فضررهما أما الاستطاعة فهي شرط في الوجوب فقط (قوله الاستطاعة) أي إمكان الوصول إمكانا عاها بلا مشقة عظيمة وذلك يختلف باختلاف الناس والأزمنة ففي الخطاب التشجيع على من قال أن الحج

ساقط عن أهل المغرب مطلقاً نظره ولا بد من الزاد والراحلة أو ما يقرم مقامهما من صنعة لا تروى به
 ويعلم أو يظن عدم كسها والقعدة على المشى تحقيقاً أو ظناً من يمكنه الوصول بظن أو طير أن فلا يجب
 عليه لكن لو فعله أجزأ قطعاً ومن المستطیع رجل أعشى ذكر يجد قائد أو لوباً بجرة ويقدر على المشى
 وكان له مال يصله وأما المرأة فلا لأنه يكره حقها المشى وليس من المستطیع من يقدر عليه بالسؤال
 ولو كانت عاتة السؤال كافي المختصراً واعتمده التفرواى ولكن قال شيخنا المعتد أنه يجب عليه إذا
 كان عاتة السؤال في الحضر ويعطى في السفر ما يكتفيه أن علم ذلك أو ظن أنه يكتفيه وهذا هو نص ابن
 عرفة واعتمده الشئبى في حاشية الخرشى وكذا لابد من الأمان على النفس والمال إلا لأخذ ظالم ككاس
 شيئاً قليلاً للباخوة^١ وعلم أنه لا يرجع بعد أخذه وأما لو علم أنه يرجع أو وجب أو شك أسقط الحج
 عنه ومثل الرجوع تعدي الظالم والبحر كالرجوع فيجب الحج فيه إن غلبت السلامة لأن غلب العطب أو تساوى
 فلا يجب على المعتد خلافاً لما في حاشية الخرشى ومحل كون البحر كالرجوع أيضاً ما يلزم على السفر فيه تضييع
 الصلاة أو ركن من أركانها لكرهه ومن غير المستطیع سلطان يثبني من سفره العدو واحتلال الرعية
 أو ضرر أعطي بلحقه بمن له مثلاً لا يجد العول فيما يظهر وقد أحوال الخطاب في ذلك ويصح ولو شئت ولزنا
 من أمته ويقدم مهر الزوجة إن عشت الزنا ولا يتزوج أمه ويصح بالباقي موثقه من الرق كافي الخطاب
 أنظره في شرح المختصر (قوله أى أركانه الخ) أعلم أن الغرض الواجب عند امتداد فان إلا في باب الحج
 فالغرض فيه ما لا يجبر بالعم والواجب ما يجبر (قوله فهى خمسة أيضاً) الصواب أن يقول فهى أربعة
 لأن التية هى الأحرام كما بآى له قوله والوقوف برفة ليل (الخ) ولا يشترط جمع ليلها بل يكفي
 الوقوف في جزء من الليل ومفهوم ليل أن الوقوف نهاراً قطعاً لا يجزئ وهذا هو كذلك لأن الوقوف نهاراً
 واجب يجبر بالدم عندنا (قوله وأما سنه المؤكدة) فيه نظر بل ما ذكره بعضه واجب وبعضه سقوط بعضه
 مستحب كما يتبين ذلك (قوله أفراد الحج) فنترك الأفراد بأن تمتع أو قرن فيلزم تقدم (قوله وأحرام
 من الميقات الخ) وهو واجب لاسنة خلافاً لما شاع فلم يحرم منه وتجاوز ماله وأحرم بعده فيجب عليه
 الدم ولو رجع له (قوله من الميقات المكاني) أعلم أن الميقات المكاني لأصل مصر والظالم والغريب والروم
 والتكرو والجسمة قريفة بين مكة والمدينة على خمس مراحل من مكة ثمانيه من المدينة وهى المدينة خراب
 وإن أكرموا من رايغ فلا كراهة للمعتد ولأهل المدينة ومن وراءها ذو الحليفة وفيها بئر تسمى بئر
 تزعم العوام أنه قاتل بها الجن أى رى عليهم آل آة القتل في البئر وهذه النسبة غير معروفة على ولا يرى
 بها حجر خلافاً للعوام ولأهل اليمن والهند وبناتى تامة يلزم . ولأهل العراق ذات عرق ولأهل نجد
 قرن ولأهل مكة ومن فيها من غير أهلها وقت الإحرام مكة وليس إحرام المقيم بمكة منها متعينا بل
 هو أولى فقط وينتدب له أن يحرم من جوف المسجد (قوله والتلبية) هى واجبة (قوله وأفضلها بأية
 الرسول) أى ويستحب الاقتصاؤها وزاد سيدنا عمر . ليك ذا النعاء والفضل الحسن ليك
 ليك سرهرو بامتك ومرغوباً إليك . ولعله فهم أن ما أتى به المصطفى عليه الصلاة والسلام أقل المستحب
 (فائدتان الأولى) يلى الأعمى بلسانه أن لم يجد من يعله العربية ولو أتى بدل التلبية بتسليم أو
 تهليل لم يلزمه دم أما لو أتى بمعنى التلبية بأن قال أجابة بعد أجابة لزمه الدم أفاده شيخنا (الثانية)
 سهب التلبية أن سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام لما أمره الله ببناء البيت
 فبناه فلما أتته أمه الله أن ينادى في الناس بالحج فقال يارب وكف بلغ صوتي فقال عليك بالنداء
 علينا البلاغ فصعد على جبل على قيس فنادى أيها الناس أن الله ببني السكيتنا فحجوه
 فمكثوا بمجيوبه من مشايق الأرض ومعابها ومن بطون النساء وأصلا الرجال فن أجابة مرة
 ثالثة يحج مرة ومن أجابة أكثر فاته يحج بعد ما أجاهه (قوله ليك اللهم ليك) أى أجابة بعد أجابة أى
 جنبها لأن الإجابات ثلاثة الأولى حين أخرجت الأرواح من ظهر آدم ، والثانية عند بناء البيت
 في ظهور آبائهم والثالثة بعد الخروج والوجود (قوله أن الحمد) بكسر الهمزة أحسن من فتحها لأنه نداء

بحدث أو جاوز عمره
 الستين ، وله شروط
 وجوب وأركان وسنن
 ومستحبات فاما شروط
 وجوبه خمسة . البلوغ
 والعقل والحرية والإسلام
 والاستطاعة . وأما فرائضه
 أى أركانه التى لا يجبرها
 الدم ويبطل حجه بترك
 واحد منها فهى خمسة
 أيضاً : التية والأحرام
 والوقوف برفة ليل
 قبل طلوع الفجر من
 ليلة النحر وطواف
 الأفاضة والسعى بين
 الصفا والمروة وأما سننه
 المؤكدة التى تجبر بالدم
 فمشرية : أفراد الحج
 والأحرام من الميقات
 للمكاني :

والتلبية وأفضلها تلبية
 الرسول صلى الله عليه
 وسلم وهذه لبيك اللهم
 لبيك لا شريك لك أليك
 لا اله الا الله والحمد لله

لا شريك لك ، وطواف
القدم والمبيت بمزدلفة
ليلة النحر ورمى الجمار
والحلق والتقصير وركعتا
الطواف والمبيت بمنى
ليالى الزمى والجمع بعرفة
والمزدلفة فلترك الأفراد
وتنعم أو قرن أو أحرم
من غير الميقات المكاني
أو ترك طواف القدم أو
ترك غيره من هذه العشرة
المذكورة لزمه دم . وأما
العمرة فمكة مؤكدة في
العمر مرة ولها شروط
وأركان تأتي عند ذكرها
وأما بقية سنته ومستحباته
فكثيرة وسنذكر شيئا
منها إن شاء الله تعالى فأما
الإحرام فيعتقد بالنية
المقرونة بقول كالتلبية
أو فعل كأتوجه لطريق
مكة وذلك بعد أن يقتسل
ويتجرد من الخيط المحيط
فيحرم إن شاء يجمع مفردا
وإن شاء بقران وإن شاء
بعمرة ، وصفة الأفراد أن
يقول نويت الحج وأحرمت
به الله تعالى ، وصفة القران
أن يقول نويت العمرة
والحج وأحرمت بهما لله
تعالى أو بنوى العمرة
وحدها ثم يردف الحج

وإختيار مستأنف (قوله والنعمة) بالتصبي على المشهور وكذا قوله والملك بالتصبي (قوله وطواف القدم)
هو واجب (قوله والمبيت بمزدلفة) هو مستحب والزول بقدر حوط الرجال واجب يلزمه في تركه دم
(قوله ورمى الجمار) هذا واجب ينجر بالدم لاسنة وكذا الحلق أو التقصير واجب ينجر بالدم
لاسنة لكن بعض أهل المذهب يعبر عما يلزم في تركه دم بالواجب وبعضهم يعبر عنه بالنية المؤكدة
والشارح صرح بذلك حيث قال أولا وأما سنة المؤكدة التي تنجر بالدم (قوله وركعتا الطواف)
المشهور وجوبهما في الطواف الزكني والطواف الواجب ، وأما في الملتطوع فسنة أو واجبة قولان
مرجحان (قوله والمبيت بمنى) هو واجب أيضا ينجر بالدم (قوله والجمع بعرفة) أى جمع الظهر
والعصر بعرفة لكن لادم في تركه على المعتد خلافا لما سبقوله الشارح بمدن يوم الدم في تركه
(قوله مزدلفة) أى جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة ليلة النحر سنة لكن لادم في تركه أيضا خلافا للشارح
(قوله أو أحرم من غير الميقات) أى بأن تجاوزه وحلا أو أحرم بعد فقير تب عليه الدم ولو رجع للميقات أما
إن أحرم قبل الميقات فيكره ولا دم عليه (قوله أو ترك التلبية) أى مدة طويلة بعد الإحرام ولو أتى بها بعد
فعلية دم والفصل اليسير خلاف السنة لادم فيه هذا هو التحقيق (قوله أو ترك غيره من هذه العشرة) تقدم
ما فيه (قوله وأما العمرة) هي لغة الزيادة أو أصلا عبادات إحرام وطواف وسمى (قوله فيعتقد
بالنية المقرنة بفعل الخ) هذا مروي عن قول الشعبي وجماعة من أن النية وحدها لا تكفي بل لابد من قول
أو فعل وقال صاحب التلخيص وسندوجاهة النية وحدها كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة بل قال المواقف
أنه نصه وهو المعتد كما أفاده الشيعني في حاشية الحاشي وقرره شيخنا وما قاله الشارح ضعيف (قوله وذلك
بعد أن يقتسل) وهذا الفصل مستحب على المعتد حتى في حق الحائض والتفشاء ولا بد من اتصاله
بالإحرام والاتصال المذكور من تمام السنة على قول الأكثر وقيل سنة مستقلة ولادم في ترك هذا الفصل
عمدا أو نسيانا أو جهلا (تنبيه) اغتسلات الحج ثلاثة وكل واحد منها مستحب على المعتد وقيل كل
واحدة سنة : الأول اغتسال الإحرام كعلت الثاني الغسل الخول ومكة أو الأفضل أن يكون من الزاهر من
بترها ولا تفعله الحائض ولا التفشاء لأن الطواف وهو لا يكون إلا في المسجد وهما متوعان عنه . الثالث
الغسل للوقوف بعرفة وتفعله الحائض والتفشاء . ويستحب أيضا الغسل لدخول المدينة المنورة على
ساكنها أفضل الصلاة والسلام لكن هذا لا بد من اغتسلات الحج (قوله ويتجرد من الخيط الخ)
أى ويجب عليه أن يتجرد من الخيط كثوب كان لا يسأله والخيط ما أحاط بكل الدين أو بعضه لا فرق
بين ما أحاط بنسج أو زر يقفله عليه أو عقد يربطه أو يغتله يعود وهذا بالنسبة للذكر حرا أو عبدا
بالغا أو غيره مولى أو وليه أن مجرد من ذلك واحترقنا بقولنا لو كان لا يسأله عمال كان مرتد يثوب محيط
أو يثوب مرقع برقع أو باز أو كذلك فلا شيء عليه وهو جائز له بعد الإحرام بالإلحاح ، ورأسه فيحرم
عليه أن يستر ما ولو بطين فها عقالان لاسر يذنه وأما المرأة فلا تتجرد عند إحرامها بل تكفي
وجها وكفها فقط (قوله إن شاء يجمع مفردا) وهو الأفضل فهو مندوب ولا هدى فيه وإن كان
الأفراد عندنا أفضل لما في الصحيح وغيره أنه ^{مستحب} في حجة الوداع إنما حج مفردا واتصل عمل
الخلفاء والأئمة بذلك فقد أفرد الصديق في السنة الثانية وعمر بعده عشرين وعثمان بعده اثنتي
عشرة سنة ، وأيضا حج الأفراد لا هدى فيه بخلاف القرآن والتمتع والهدى ينشأ عن النقص وما
جاء من أنه عليه الصلاة والسلام قرن أو تمتع فأجاب عنه الإمام بحمله على أن المراد أنه أمر بعض
أصحابه بالقرآن وأمر بعضا بالتمتع فنسب إليه ذلك على طريق المجاز (قوله وإن شاء بقران) وهو
أفضل من التمتع بالعمرة على المشهور (قوله أن يقول نويت الحج الخ) ليس هذا القول يلزم كما
سبقوله الشارح لأنه تكفي النية القلبية وكذا لا يشترط قوله أو أحرم به الله تعالى بل الأفضل ترك اللفظ
والإقتصار على النية كما قاله العلامة خليل (قوله مالم يفرغ من طوافها) صادق بأن لم يعمل من طوافها شيئا أو
بعد عمل شيء من طوافها وقبل تمامه وأما لو فرغ من طوافها وأردف قبل ركعتيه فيصير قارنا ويركع ركعتي

الطواف لكن مع الكراهة وعلتها كون الوقت مختصا بالعمرة وأما بعد كعبته فيكره أيضا بالاولى لكن مع عدم الصحة (قوله بل لو نوى بقلبه أجزأه) بل الأفضل ترك التلفظ والاقتصار على النية (قوله فاذا دخل) أي الرجل. وأما المرأة فتخالفه في ذلك (قوله والخيط) بالخاء المعجمة أي كسر او بل وسر موجه وهي الصرمة عند أهل مصر وتاسومة وهي شيء من الخرص على صفة النعل وهي كثيرة في الأثر يلبسها بعض الجوارين بعد الوضوء (قوله ونحوه من الخيط) بالخاء المعجمة كشوب من أيد من غير خياطة أو درع من حديد (قوله وله أن يجعل الخيط) أي كاتمهيص وقوله ملتصقا به أي مرتدبا به (قوله ويحرم على الرجل والمرأة الخ) أي يحرم عليهما ليس ماذكر في حالة الإحرام (قوله والمصفر) أي المصبوغ بالمصفر إذا كان الصبغ قويا وأما إن لم يصبغ فلا يحرم (قوله والمورس) ما صبغ بالفورس وهو نبت كالسمسم طيب الرائحة بين الحرة والصنعة يبقى نبعته عشرين سنة والحاصل أن المصبوغ إما بطيب أو بما يشبهه أو بغيرهما فلا تقام ثلاثه بالمصبوغ عطيب كالورس والزعفران إن يحرم لونه للبحر كان مقتدى به أو لا وإن كان مصبوغا بما يشبهه كالورد فليكره به وخلاف الأول لغيره وإن كان مصبوغا بغيرهما غلاف الأول مقتدى به أو غيره والأفضل البياض والمراد بالمقتدى به العالم بقوله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشي (قوله ويحرم عليهما من الحيض) لا مفهوم الحية والرأس بل يحرم عليهما دهن الجسد مطلقا لغيره عند الإقالة ولا فرق في ذلك الدمن بين أن يكون مطيبا أم لا (قوله ولا يخلق رأسه) إلا من ضرورة تنفذه في حال إحرامه فيجوز له ثم يفتدي لأن الضرورة إنما تسقط الحرمة فقط كذا لا تسقط إلا من ضرورة (قوله ولا يغطيه) أي إذا كان جلا فان غطاه كله أو بعضه اقتدى لغيره ولا تكن لأحرمة عند العذر (قوله وإحرام المرأة) أي حره كانت أو أمه أو مثلها الخشيش المشكل (إحرام المرأة) أي ولو صغيرة والحرمة تتعلق بوليها (قوله في وجهها وكفها) أي فيجب على المرأة كشف وجهها وكفها ويحرم عليها سترها إلا أن تخشى منها الفتنة فيجب عليها سترها بأن تسدل شيئا على وجهها من غير غرز ولا ربط وإلا اقتدت (قوله وتغطي رأسها بلا غرز ولا خياطة) ظاهره حرمة ذلك في الرأس وليس كذلك والصواب أن تغطية الرأس أمر يجوز لما مطلقا ولو مع الغرز والخياطة والتفصيل بين الغرز والخياطة وعدمهما إنما هو في تغطية الوجه والبدن كما تقدم أم الإحرام المرأة في وجهها وكفها (قوله وتسدل شيئا على وجهها للستر) أي إذا كان تخشى منها الفتنة أو علمت أنه ينظر إليها بقصد اللذة والحاصل إنها أن علمت أو ظنت الفتنة فيجب عليها الستر أما إن علمت عدم الفتنة أو ظنت عدمها أو شكك فلا يجوز الستر خلافا لمن قال عند الشك يجوز الستر أفاده شيخنا نقلا عن الشيخ في تقريره على الحرشي (قوله ولا يطرح الفرداء عن دابته) فإن طرحه فكالقتل فيلزمه حفنة فيقلبه وهي مله يد واحدة وفدية فيكثيرة قال الشيخ في الحاشية هنا وانظر ما حد الكثرة ما هو واستظهر في تقرير الحرشي إن الكثرة ما زاد على اثني عشرة وأن القليل هو اثنا عشرة فأقل أفاده شيخنا ومثل القراء في ذلك كرسا ما يؤلف من جسد البعير ويعيش فيه كالحمل ونحوه ولا مفهوم لقوله دابته بل دابة غيره كذلك (قوله ولا يحك مالا راخ) أي كزأه وظاهره ونحوها وأما ماراه فيجوز له حكه وإن أدماه (قوله لا رفق) وأما لو كان يشده فيكره إذا شدة في وجود القمل وأما لو تحقق بنفى القمل فيجوز أفاده شيخنا (قوله ولا يعلل أظفاره الخ) أي يحرم عليه أن يعلل الخ (قوله بغير كسر) أي بغير إمالة الأذى بل قلم ظفره عبثا أو ترطفا ومفهوم قوله واحد أنه لو أبان أكثر من واحد فان أبانها في فور وفدية وإلا في كل واحد حفنة إن أبان الثاني بعدما أخرج الأول وإلا فدية أي في الأول والثاني فدية في المجموع كالذي فعلهما في فور واحد وقوله بغير كسر وأما الكسر فيجوز ولا شيء فيه ولو ثلاثة حيث اقتصر على محل الكسر (قوله ولا يزل شيئا) أي يحرم عليه أن يقص شاربه أو يلمح عاقته أو يفتل بطنه فان أزال اثني عشرة شعرة فدين لغير إمالة الأذى فيلزمه حفنة ولا إمالة الأذى فدية وكذا إذا كثرت بأن زاد على اثني عشرة فيلزمه فدية وإن سقط منه شعرة في وضوء أو غسل واجب أو متدوب أو للتبرد فلا شيء عليه أفاده شيخنا (قوله ولا يساخن)

عليها ما لم يفرغ من طوافها
وصفة العمرة أن يقول
نويت العمرة وأحرمت بها
لله تعالى ولا يشترط التلفظ
في شيء من ذلك بل لو
نوى بقلبه أجزأه فاذا دخل
في الإحرام حرم عليه لبس
التياب والنعل والخيط
ونحوه من الخيط وله أن
يجعل الخيط على ظهره
ملتصقا به ويحرم على الرجل
والمرأة لبس المزعفر
والمصفر والمورس ويحرم
عليهما دهن الحية والرأس
ولا يخلق رأسه ولا يغطيه
ولا يغطيه وإحرام المرأة

أى يحرم على الرجل والمرأة في حال الإحرام أن يزيل كل منهما الوسخ عنه فان فعله ففيه الفدية ولا بأس للمحرم أن يغسل يديه بغاسول ونحوه مما كان غير مطيب وكذا الأبا س أن يتقى ما تحت أطرافه من الوسخ ولا فدية في ذلك فيخرج من كلامه هذان الأمران (قوله ولا يقتل قلة ولا يرغوئا) أى يحرم عليه قتلها فان قتل شيئا منهما وجب عليه حفنة من طعام وهي ملء البدن واحدة إلا أن يكبر ما قتله بأن يريد على الاثنى عشر فيلزمه الفدية هذا إذا كان لغير إباحة الأذى وإلا فالفدية مطلقا وأما لو قتل قلة في غسل فان كان واجبا أو مندوبا فلا شيء عليه وإن التردد أو تدف في حفنة إلا أن يكبر ما قتله بأن يريد على الاثنى عشر ففيه الفدية أفاده شيخنا (قوله ولا يطرحها) أى يحرم عليه أن يطرح القملة وطرحها كقتلها يلزمه حفنة في قتلها وهو اثنا عشر فأقل وفدية في كثيره وهو ما زاد على ذلك (قوله ولو طرح البرغوث الخ) أى ما يعيش في الأرض ولا شيء عليه فيه (قوله ولا يدهن يدهن مطيب الخ) اعلم أنه يحرم عليه أن يدهن بالدهن مطلقا مطيبا أم لا فلا مفهوم لقوله مطيبا هذا إذا كان أخير ضرورة وإلا فلا حرمه وهذا بالنظر للحرمة وعدمها وأما بالنظر للزوم الفدية ففيه تفصيل يحصل إنه إذا أدهن بمطيب يتدنى كيان له له أم لا فله يجمده كله أو بعضه ولو بطن كفى أو رجل فله أربعة وإن أدهن بغير مطيب لغیر علة اقتدى أيضا فله في كل الجسد أو بعضه ولو في داور رجل فان أدهن بغير مطيب لعله فلا شيء عليه وإن كان بكف أو رجل وإن كان بمجدة فقولان (قوله ولا يكتحل إلا من ضرورة) أى يحرم على المحرم أن يكتحل إلا من ضرورة حر أو برد فيجوز أن يكتحل بكحل لا طيب فيه فاذا دعت الضرورة إلى الكحل الذى فيه الطيب فيجوز استعماله هذا من حيث الإثم وعدمه وأما الفدية ففيها تفصيل وهو أنه إذا كان الكحل بمطيب ففيه الفدية مطلقا وإن كان بغير مطيب فكذلك إن كان لغیر ضرورة وأما ضرورة فلا فدية (قوله ولا يصحب طيبا) علم أن المحرم ولو أتى بحجب عليه أن يتجنب الطيب المؤثث وهو ما يظهر ربحه وأثره بالبدن أو الثوب كالمسك والعنبر فان مسه وجب عليه الفدية ولو أزاله سريعا فعلت أنه يحرم عليه مس الطيب المؤثث وأما إن شم أو مكث بمكان هو به فلا حرمه لكن يكبره وأما الطيب المذكور وهو ما يظهر ربحه ويخني أثره كالورد والياسمين فانه يكبره شمه ومسّه ولا فدية وأما إن مكث بمكان هو به من غير شم ولا مس فلا كرامة إذا علت هذا فيحتمل أن يراد بالاستصحاب في عبارة الشارح ما يشمل المس والشم والمسك بمكان هو به ويكون النهى للتحريم بالنسبة للس والسكرامة بالنسبة للشم والمسك بمكان هو به فاللفظ مستعمل في حقيقته بالنظر الأول وبجازه بالنظر الثاني والثالث وعلى كل حال فالمراد به الطيب المؤثث وأما قوله فلا يستديم شمه فهو من مجازة فقط لأن ذلك مكروه سواء كان الطيب مذكرا أو مؤنثا فيه استعماله حيث ذكر الطيب أولا وأراد به المؤثث فقط ثم أعاد عليه الضمير وأراد به ما هو أعلم من المؤثث والمذكر (قوله ولا يتعرض لشيء من صيد البر الخ) أى يحرم على المحرم أن يضطاد الحيوان البرى أو يتسبب في اصطياده ولو غير ما كره الأجم كقرد وخنزير ولو كالأربابا حاتم أنسا أو متوحشا فخرأ أو يضاولو طير ما واستثنوا من الصيد القوسق الخيمة كإباني والحاصل أن المحرم يحرم عليه التعرض لصيد البر ولو في الخل كما يحرم على كل من كان في الحرم التعرض له ولو حلالا وما صاده المحرم أو صيده متبعا يحرم أكله على أحد (قوله ولا يذبح صيدا صاده حلال الخ) أى يحرم على المحرم أن يذبح صيدا صاده شخص حلال ومن باب أولى ما صاده محرم وعلى الذابح المحرم الجزاء حيث كان الصائد حلالا إما إن كان الصائد محرما فلا يخلو ما معه كيرسله وأما ليذبحه فان أمسكه كيرسله فعلى الذابح المحرم فقط جزاؤه وإن أمسكه ليذبحه فكل واحد منهما جزاء كامل نظرا للسبب والمباشرة (قوله وله ذبح الطير الخ) أى يجوز للمحرم أن يذبح الأوز البرى الذى لا يطير أما إن كان يطير كالأوز العراق فيحرم ذبحه ويجوز أن يذبح الدجاج ولو وحشا إذا كان ماعلا بطير أما إن كان ماعلا بطير فلا يجوز (قوله كأوز) بكسر الهمزة وفتح الراء وتشديد الراء وفيه لغة ثانية بفتح الراء بدون همزة انتهى شيخنا (قوله والدجاج) جمع دجاجة للذكر والأنثى والذال مثناة

في وجهها وكفيها وتغطي رأسها بلا غرز ولا خياطة وتسدل شيئا على وجهها للستر ولا يطرح القراد عن دابته ولا يحك ما يراه من يده إلى برق لثا يقتل الدواب ولا يقم أظفاره فان قلم واحد بغير كسر أطعم حفنة ولا يزيل شيئا ولا وسخا ولا يقتل قلة ولا يرغوئا ولا يطرحها عن نفسه ولا عن غيره وله طرح البرغوث والعلق ولا يدهن يدهن مطيب ولا يكتحل إلا من ضرورة بكحل لا طيب فيه .

في المفرد واجتمع اه شينخا (قوله فان قتل شيئا من الصيد النجس) أي سواء قتل ذلك عمدا أو نسيانا أو جهلا أو القواسق الحسة (قوله فعليه النجس) أي يجب عليه واحد من هذه الأمور الثلاثة (قوله جزء مثل ما قتل من النعم) أي جزء هو مثل الذي قتله من النعم أي يجب عليه مثل الصيد من النعم والمراد بالنعم الإبل والبقرة والنعم والمراد بالمثل المقارب للصيد قدره وصورته فمثل النعامة بدنة الغنم بدنة خرافا سانية ذات سنمين ومثل البقرة الوحشية والحمار الوحشي بقرة أنسية ومثل الضبع والثعلب والظبي شاة أنسية كحمام مكة والحرام وماؤها في حمام وجمام غيرهما كالضب والأرنب واليربوع وجميع الطيور القيصة طعاما والصغيرة من الصيد كالشبيب والمريض كالسليم والجبل كالوحش (قوله يحكم به ذوا عدل النجس) فلا بد أن يكونا حريين بالغين عارفين بالحكم في باب الجزاء ولا يشترط أن يكونا فقيهين في جميع أبواب الفقه ولا بد أن يضا من لفظ الحكم ولا مر بالجزء ولا يكتفي الفتوى فإن أخرج من غير الحكم أعادوا علم أن أقل ما يكفي من جزاء الصيد الجذع من الضأن والثني من سواءه وعمل بجزء الصيد أو ذبحه متى إن سبق في إحرار حج أو أراد أن يذبح في يوم النحر أو نال به الأربعة فانه ليس بحلال الذبح وهذا شرطان وهناك شرط ثالث وهو أن يقف به هو أو نائبه بعرق ساعة ليلة النحر والإفكحة فإن اختلف شرط واحد من هذه الشروط ذبح بمكة وإلا بأن وجدت كلها فيذبح أو ينحر بمكة نذبا كافيا الحاشية وهو ضعيف والمعتد أنه إذا وجدت الشروط قاتلته وأوجب بمكة فإن فقدت كلها أو بعضها فقتل بمكة ولا يجوز بمكة وفيه الحاشية من أن الذبح عنى فقط عند وجود الشروط ضعيف كما أفاده الشيخ في تقرير الخرشى وبقوله شيخنا (قوله أو كفارة ذلك) أي قتل (قوله طعام مسكين) ويكون ذلك الطعام من غالب طعام أهل الموضع الذي قتل فيه الصيد وصفة الإمام أن ينظر إلى قيمة الصيد يوم التلف طعاما بالغة ما يلتفت بأن يقال إذا بيع الصيد ما يسوى فقال عشرة أمداد مثلا فيخرجه ولو زاد عن أطعام ستين مسكينا فإن لم يكن للصيد قيمة محل التلف اعتبرت قيمته في أقرب المواضع إليه ويتصدق بذلك الإطعام على مسكين على الإلتفاف فإن لم يكن فيه مسكين فعلى مسكين أقرب المواضع إليه وإن تصدق به على غيره لم يجز والقويم بالطعام ابتداء فلو قوم بدرهم أو لثم بأمداد كفي ولو أخرج الدرهم فلا يجزى وهذا ظاهر إذا كان الصيد يباع فإن كان لا يباع كالفرد تعتبر قيمته على قدر بران لو كان يباع وإذا أطعم بعلى كل مسكين مدا واحدا لا أكثر ولو أعطاهم ثمننا أو عوضا لم يجز وأعلم أن المثل محله بمكة وأما الصوم ففي أي محل كان وأما القيصة طعاما فهي في محل التلف أفاده الشيخ مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله أو عدل ذلك صياما) أي عدل طعام المسكين صياما بأن يصوم عن كل مديوما ولكسر المديوما كاملا وإتيانه بأن يدل على أن ذلك على التحخير وهو كذلك فإن قتل الفيل فانه يخير بين ثلاثة أما البدنة الخرافا سانية ذات السنمين أو القيصة أو الصيام وكذا إذا قتل النعامة فيخير بين البدنة أو القيصة أو الصيام فهي على التحخير فيها وهو المعتد خلافا لما في الحاشية هنا من أنها هيما على الترتيب فانه ضعيف وكذلك في البقرة الوحشية والحمار الوحشي يخير بين ثلاثة إمارة أنسية أو القيصة أو الصيام فهي على التحخير أيضا على المعتد خلافا لما في الحاشية هنا وكذلك في الضبع والثعلب يخير بين الثلاثة إمارة أو القيصة أو الصيام فهي على التحخير أيضا على المعتد خلافا لما في الحاشية هنا وكذلك في الضب واليربوع وحمام وغير مكة والحرم فيخير بين أن يخرج القيصة طعاما أو يصوم أو يخرج شاة وأما حمام مكة وماؤها والحرم وماها فتقتل الشاة قبلوه في كل واحدة شاة فإن لم يجدها فيصوم عشرة أيام ولا يخرج طعاما والحاصل أن الفيل والنعامة يخير بين الثلاثة وكذلك البقرة الوحشية والحمار الوحشي والضبع والثعلب والضب والأرنب واليربوع وحمام وغير مكة والحرم هذا هو المعتد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى ومثله في حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هنا (قوله فعليه الفدية وجوبا) وهي صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مسكين لكل واحد مدان بمد النبي صلى الله عليه وسلم أو نكاح وهي شاة يذبحها حيث شاء من البلاد والحاصل أن هذه الفدية لا تختص بزمان ولا مكان فله

ولا يصحب طيبا ولا يستديم شمه ولا يتعرض لشيء من صيد البر في الحرم ولا في غيره ولا يذبح صيدا أصاده حلال أو محرم وله ذبح الطير الذي لا يطير كالأوز والدجاج فإن قتل شيئا من الصيد فعليه جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل متكديا بالغ السكينة أو كفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياما ومن فعل شيئا من المنوعات التي لا تفسد الحج كلبس ثيابه أو تغطية رأسه أو حلقة أو نحو ذلك فعليه الفدية وجوبا وتكرر بتكرار الفعل إلا في أربع مسائل أحدها أن يظن أن فعل ذلك مباح الثانية أن يقع التعدد في قور واحد كان يلبس ويفعل رأسه ويقطع أظفاره ويقتل

أن يطعم أو ينسك أو يصوم حيث شاء من البلاد والمعتمد أن المطلوب في القدية كثرة اللحم كالهدى بخلاف الأصح والعقبة أفاده شيخنا (قوله أنه يظن أن فعل ذلك مباح) أركان جاهل بالحكم أو ناسياله وصورة ذلك أنه ليس أو يامثل من القدية ثم ليس أو يائناظا نأنا فعله الثاني لا يوجب غير ما أوجبه الأول فليس عليه في ذلك كله إلا قدية واحدة سواء كان الفعل الثاني على الفور من الفعل الأول أو على التراخي (قوله الثالثة أن ينوي التكرار) أي من جنس أو أجناس فلا يلزمه إلا قدية واحدة ولا يضرب بعد ما ينويها كالأول تدأوى الجرح بمطيب ونوى تكرر أو التدأوى به أو ليس ومطيب وحلق وقلم ونهته فعل جميعها فلا يلزمه إلا قدية واحدة وإن بعد ما بين ذلك الأفعال (قوله كأن يقدم الثوب على السراويل) هذا عقيد بما إذا لم يفضل السراويل على الثوب أما أن فضل السراويل على الثوب فتتعدد القدية لأنه انتفع ثانياً بغيرها انتفع به أولاً (قوله أو القنسوة على العامة) أي أن لم يفضل العامة أيضاً ولا فتتعدد والقنسوة يفتح القاف واللام ومكون النون وضم السين وفتح الواو وهي الطربوش والجمع فلتانس (قوله أما لو قدم السراويل إلخ) أي أنه انتفع ثانياً بغيرها انتفع به أولاً (قوله ويشترط في ليس إلخ) هذا فيلا ينتفع به إلا بعد طول كليس القميص والخف وأما ما لا يقع إلا متفعلاً به كخن الشعر والطيب فإن القدية فيه من غير تفصيل (قوله كالأسد) أي السبع ومثله الفهد والثور والذئب وحمل جواز قتل العادي من السباع أن يكون كبيراً أي يبلغ حداً لا يذأء فإنه كان صغيراً فإنه يكره قتله ولا جزاء فيه وأما نحو القرد والخنزير فلا يدخل في عادي السباع إلا أن يحصل منه ضرر (قوله والحية والعقرب والفأرة) ولا فرق في هذا الأنواع الثلاثة بين الكبير والصغير لاستواء كل في الإيذاء وسواء بدأت بالإيذاء أم لا ويلحق بذلك الثعالب وابن عرس والذئبة وهي دابة صغيرة سوداء ذات أرجل كثيرة ربما قتلت من لدغتها وما يقرض الثياب من الدواب والثاء في الحية والفأرة للوحدة لا لثأنت (قوله والفأرة) بالهمزة وتركه (قوله والكلب العقور) وهو الأسد وما شابهه من كل مفترس في العبارة تكرر وأما الكلب الإنسي فليس على قاتله شيء ولو غير عقور لأنه ليس من الصيد (قوله الغراب) سواء كان أبقع أم لا (قوله والحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال وبعدها همزة كعنة ويجوز تسكين الدال فهو كسدة ومثل الغراب والحدأة كل ما يخشى أذاه من الطير ويخاف منه على النفس والمال حيث لا يدفع أذاه إلا بقتله وهذا ظاهر في الطيور المؤذية الكبيرة وأما الصغيرة فبغيرها خلاف فنظر إلى الحال منع ومن نظر إلى أجاز وعلى المنع لاجراء في قتلها مراعاة للجواز . والدليل على جواز قتل هذه المذكورات ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم خمس لاجتناح على من قتلهن في الاحلال والإحرام الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والكلب العقور . وأدق رواية والحية (قوله والزنبور) وهو ذكر النحل لا فرق بين كبيرة وصغيرة كما هو ظاهر الشراح ومحل جواز قتل هذه المذكورات إذا قصد دفع أذاها بقتلها وأما لو قتلها بقصد تذكيتها لئلا كلها أو بغير قصد فلا يجوز ولا تؤكل والظاهر أن عليه الجزاء كما في الحاشية والثفرأوى وغيرهما (قوله ولا يقرب النساء) أي يحرم عليه في إحرامه أن يقرب النساء بجمع أو غيره من مقدمته كالقتلة والمباشرة (قوله ويفسخ نكاحه) ومثله انكاحه أي عقده فغير (قوله قبل البناء) أي قبل الدخول وبعده ووطأ والنسخ بطلاق ولا يأتى كد التحريم وإذا فسخ قبل الدخول فلا شيء لها وإذا فسخ بعده فلها الصداق لأن كل مدخول بها لها الصداق ويستمر التمس حتى يفرغ من حجه أو حرمته فإن كان بعد السعي وطواف الأفاضة وصلاة ركعتي الطواف كان عقداً صحيحاً وإن لم يكن ربي جمره العقبة وأما إن عقد بعد السعي والطواف وقبل الركعتين فيفسخ أن قرب لأن بعد وهذا في الحج وأما في العمرة فيصح بعد تمام سعيها ويستحب تأخيرها حتى يعلق ويجوز شراء الجوارى كما يجوز له مراجعة الزوجة (قوله بالجماع) أي سواء كان عالماً بالحر أو ناسياً عالماً بالحكم أو جاهلاً بالجماع فيقبل أو دير من آدمي أو غيره أنزل أم لا كان الجماع موجهاً للفعل أم لا يأن لفعل على ذكره خرقه كشيفة أو أدخله في هو في الفرج أو في غير مطيعة فلم ينزل فيفسد حجه فالمراد بالجماع مطلق من غير الحشفة كما

القملة ونحوه ذلك دفعة واحدة من غير تراخ الثالثة أن ينوي التكرار فإن نواه فلا تكرر القدية ولو بعد ما بين الفعلين الرابعة أن لا يحصل بالفعل الثاني انتفاع زائد على الأول كأن يقدم الثوب على السراويل أو القنسوة على العامة أو ألو قدم السراويل أو العامة لتكررت ويشترط في ليس أن يحصل انتفاع من حر أو برد فان نزع مكانه فلا قدية وله قتل الحيوان المفترس كالأسد والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور والثفرأوى والحدأة والزنبور ويجوز له صيد البحر مطلقاً ولا يقرب

في الحاشية والزرقاني وغيرهما وقال البيهقي لا يفسد الحج إلا ما أوجب الفسل ثم انهم قالوا إن جماع الصبي يفسد حجه قال النفرأوى وفيه بحث إذ كيف يفسد حجه بوطئه ولا ينتقض وضوءه (قوله) ومقدماته أي إن حصل منه ائزال المني ومراده بالمقدمات اللبس وسواكان قيلة أو غيرهما في صاحبه خروج من أنفس الحج مطلقا استدلالا وأما إن وجدت المقدمات بلا انزل فلا فساد كذا في الحاشية قال شيخنا الأمير والصواب حذف قول الشارح ومقدماته لأن المقدمات إن خرج معها حتى قد دخل في قوله استدعاء المني أولا فلا فساد (قوله ولو لم ينظر) ومثله الفكر لكن لا يحصل الفساد بخروج المني معها إلا مع الاستدعاء وأما الخارج بمجرد النظر أو الفكر فلا يحصل به فساد وإنما يوجب الهدى (قوله وبالمضى) الصواب حذفه لأن خروج المني لا يفسد الحج وإنما فيه الهدى وسواء خرج ابتداء أو بعد مداومة النظر أو الفكر أو القيلة أو المباشرة وأعلم أن الحج لا يفسد بالجماع ونحوه إلا إذا وقع المفسد قبل الوقوف بمرقة مطلقا أي فعل شيئا من أفعال الحج أو لا أو بعد الوقوف بشرط أن يقع قبل طواف الأفاضة وقبل رمي جمرة العقبة في يوم النحر أو ليلة وأما لو وقع بعد رمي جمرة العقبة وقبل طواف الأفاضة أو بعد الأفاضة ولو قبل رمي جمرة العقبة أو بعدهما معا يوم النحر أو قبلهما بيديوم النحر فلا فساد وإنما عليه الهدى (قوله ويجب عليه الهدى الخ) حاصله أن من أفسد حجه بشئ مما ذكر يجب عليه قضاءه فوراً وعليه هدى يتصرف في زمن القضاء وإن قدمه على زمن القضاء أجزأه وكما يجب عليه قضاءه المفسد يجب عليه إتمامه إن أدرك الوقوف عام الإفساد وإلا تحلل منه بفعل عمرة وجوبا ولا يجوز له البقاء على إحرامه لأن فيه تماديا على الفساد مع تمكنه من الحصول منه (قوله أو يترك ركن من أركانه) وأركان الحج أربعة الإحرام والوقوف بعرفة وطواف الأفاضة والسعي وقضية كلام الشارح أن من ترك واحد من هذه الأركان الأربعة فقد فسد حجه ويجب عليه قضاءه ويلزمه هدى وليس كذلك فكان الصواب حذف قوله أو يترك ركن من أركانه لأن تارك الإحرام لم يحصل منه عبادة أصلا فلا معنى لو جوب القضاء عليه بل المتحقق إنما هو الوجوب للأصل أن كان لم ينجح والندب إن كان حج قبل ذلك ولا هدى عليه ومن ترك طواف الأفاضة أو السعي وأحرم أدرك الوقوف فقد تم حجه ولا فساد وهو باق على إحرامه حتى يفعل قيطا لب السعي والأفاضة غاية أن أن آخرهما عن أشهر الحج فيلزمه دم ومن ترك الوقوف بعرفة يبقى على إحرامه للعام القابل ولا فساد لحجه أو يتحلل بفعل عمرة على ما بين في موضعه اللهم إلا أن يرد بالفساد في هذا عدم تمام الحج أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله) وبما ود التلبية أي يجمدها بعد تياتها بها في أول إحرامه وهذا التجديد مستحب على المعتد وقيل سنة وأما أصل التلبية فواجب وعدم الفصل الطويل واجب وأما الاتصال الحقيقي بالاحرام فسنه وقال بعضهم التلبية سنة والتجديد من إتمامها. وقيل التلبية سنة والتجديد مستحب (قوله في كل صعود) أي مكان عال كجبل (قوله وهبوط) أي مكان منخفض كبطون الأودية وكذا بما ود التلبية خلف الصلاة وهند القيام من الزوم وعند جماع التلبية الغير. ويفهم من كلام المؤلف وغيره إن طلب تجديد التلبية إنما هو في حق الذاهب بحر ما أو ما لو نسي حاجة ورجع إليها فلا يلزم (قائدة) قال مالك ولا يرد المني سلاما حتى يفرغ خلافا للشافعية ونظيره عند المأذون وليس في التلبية دعاء ولا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لم يفعل عليه الصلاة والسلام في تليته شيئا من ذلك وأمر المنامك اتباع وهذا لا ينافي ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فرغ من تليته سأل الله الوضوء والجلعة لأن هذا بعد قطع التلبية (قوله وملافة رقة) بضم الراء وكسرهما أي جماعة سموا بذلك لأنهم يترافقون في السير ويرتق بعضهم ببعض (قوله ويكره الإلحاح) أي كثرة الملازمة على التلبية بل المستحب التوسط في التلبية بحيث لا يكثر ما حتى يلحفه الضجر ولا يتركها زمانا طويلا حتى تنفوت الشريعة وما تقدم من أن التوسط في التلبية مستحب هو المعتد كما أفاده شيخنا نقلا عن الشيخ في تقرير الخرشى ومثله في النفرأوى خلافا لما في الحاشية هنما من أنه سنة فإنه ضعيف (قوله ورفع الصوت بها) يعني أن المني يستحب

النساء ولا يخطب امرأة لنفسه ولا لغيره ويفسخ نكاحه قبل البناء ويبدد ويفسد حجه بالجماع ومقدماته ويستدعاء المني ولو بالنظر والمضى ويجب عليه الهدى وقضاء ما أفسده بفعل شئ من ذلك أو يترك ركن من أركانه ويعاود التلبية في كل صعود وهبوط وملافة رقة ويكره الإلحاح بها ورفع الصوت بها جدا والزياة على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يزل يلج للدخول

يستحب أن يتوسط في علوصوته فلا يبالغ في خفضه ولا في رفعه وما في الحاشية هنا من أن التوسط في علوصوته سنة ضعيف والمعتد الاستحباب كما قرره شيخنا وغيره قوله ولم يزل يلبى لدخول بيوت مكة الخ (أي أن من أحرم بالحج فيه قولان على حد سواء . أحد ما أنه يستمر يلبى حتى يبتدىء بالطواف وهو مذهب المدونة . والثاني أنه يستمر يلبى حتى يدخل بيوت مكة فيقطع التلبية فإذا طاف وسعى عاودها وجوباً على المعتد حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها ما لم يحرم بعد الزوال في مصلى عرفة إلا لاستمر يلبى إلى رمي جمرة العقبة وقد علمت أن المعتد أن المعاودة واجبة فإذا تركها عليه دم خلافاً في الحاشية هنا من أن المعاودة مندوبة فانه ضيف كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الخريش (قوله فإذا أحرم الخ) أي أن المحرم بجمرة الجمرات والتعميم فإنه يلبى إلى دخول بيوت مكة فيقطعها (قوله من الجمرات) بكسر الجيم وسكون العين وفتح الراء مخففة وقد تكسر العين وتشد الراء فيقال جمرات موضع بين مكة والطائف والتعميم هو حد الحرام من الحل من جهة المدينة وهو المعروف اليوم بما جددوا شقراً تطلق العامة عليه العدة والمعتد أن الجمرات والتعميم مستويان في الفصل خلافاً في المختصر من أن الجمرات أفضل فانه ضعيف أفاده الشيخ في حاشية الخريش وقرره شيخنا (قوله ثم يدخل الخ) أي يستحب لكل مريد حج أو عمره أن يدخل مكة تبارك ويستحب له أيضاً أن يدخلها من كداء التي هي الشفة التي بأعلى مكة وهو معروف الآن بباب الملا وكداء بفتح الكاف مدوهم موزع الصرف وعدمه بالذال المهمة خلافاً في الحاشية هنا من أنه بالذال المعجمة (قوله إن جاء عن طريق المدينة) مفهوماً أنه إذا جاء عن غير ما فلا يتدب وهو ضعيف والمعتد كما في حاشية الخريش وغيرها أنه يستحب لكل حاج أن يدخل من كداء لافرق بين كون الداخل أتياً من طريق المدينة أو غيرها اقتداءً بالصليبي عليه السلام والصحابة بعده وأيضاً هذا الموضع دعا فيه إبراهيم ربه أن يجعل أفتدة الناس تهوى إليهم فقبل له وأذن في الناس بالحج ياتوك رجلاً الآتية (قوله ويلاحظ بقلبه الخ) أي أن من دخل مكة المشرقة ينبغي أن يستحضر بقلبه تعظيم الله تلك القيمة التي هي مكة (قوله ومهد) أي يقبل عذر من زاحمه في مكة بأن يقول له ما زاحمك إلا من ضيق المكان أو الطريق أو ما زاحمك أو دفعوك عليك فينفي له قول عذره وأن لم يقل له ذلك فسمحه على أن له عذراً في مزاحمته (قوله وما زعت الرحمة الخ) أي ما زعت الشفقة في مكة أو غيرها إلا من قلب شتى لحديث الراحمون برحمهم الرحمن فارحموا من في الأرض برحمهم من في السماء (قوله ثم يدخل المسجد الخ) أي يستحب له أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه ويسمى باب السلام وهو المعروف الآن بباب النبي عليه السلام وإن لم يكن في طريقه لدخوله عليه السلام منه وإذا خرج من المسجد فيستحب له أن يخرج من باب المزة قاله الشيخ في الحاشية وإذا خرج من المسجد فيندب له الخروج من باب بني سهم انتهى لجعل باب بني سهم من أبواب المسجد وفي الواقع أن من أبواب مكة وهناك باب المسجد يسمى باب العبرة بوصول لباب بني سهم الذي هو لمكة نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الخريش (قوله ويقدم رجله النبي الخ) لخصوصية المسجد الحرام بذلك بل كل مسجد يستحب له تقديم الرجل اليمنى في الدخول وتأخيرها في الخروج (قوله رؤية البيت) أي الكعبة (قوله الخضوع) عطف تفسيره على الخشوع (قوله فيقدم الحجر الأسود) أي يقعد أن يدخل المسجد فيقصد ألا الحجر الأسود (قوله ويبتدىء الطواف من الحجر الأسود) هذا واجب يجزى بالدم فإن ابتداء من غيره بزمه هدى (قوله ويستلثم أممته) أي يقبله بضمه إن أممته من غير تصويت والتصويت مباح على المعتد كما في حاشية الخريش لا مكره خلافاً في الحاشية هنا فانه ضعيف فإن لم يقدر على استلامه بضمه يده عليه ثم يضعها على فيه بلا تصويت فإن عجز فيسبه يعود ثم يضعه على فيه بلا صوت ثم يده ثلاث صور يفعل ما سبق فيها مصاحباً للتكبير على المعتد خلافاً لظاهر كلام المحقق هنا من أنه لا يكبر في هذه الثلاثة فانه ضعيف

بيوت مكة أو للطراف على الخلاف في ذلك هذا إن أحرم من الميقات . فان أحرم من الجمرات أو التعميم قطع التلبية إذا وصل لبيوت مكة ثم يدخل من كداء التي بأعلى مكة إن جاء عن طريق المدينة ويلاحظ بقلبه جلالة البقعة التي هو فيها ويحذر على من زاحمه وما زعت الرحمة إلا من قلب شتى ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه ويقدم رجله النبي ويتعوف ويصلي على النبي عليه السلام ويستحضر عند رؤية البيت ما أمكنه من الخشوع والخضوع فيفقد الحجر الأسود ويستهل إن أمكنه

فإن لم يصل إليه كبر فقط ومضى من غير إشارة إليه فالحاصل أن المعتدنان التكبير في الصور الأربع
 إلا أنه في الصورة الرابعة يكبر فقط كما علمت وأعلم أن الاستلام في الشوط الأول من الطواف سنة وفي
 كل شوط من الأشواط الستة مستحب تأني فيه المراتب الأربعة ولا يضره خدعه على الحجر الأسود كما فعله
 بعض العام بل تقر عن مالك كرامته والدليل على طلب تقبيل الحجر ما في الصحيحين أن عمر رضي
 الله تعالى عنه جاء إلى الحجر الأسود فبسط يده وقال إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت
 رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلك ويقال إن عليا رضي الله تعالى عنه قال له بل يضر وينفع لأن الله
 تعالى لما أخذ العهد والميثاق على بني آدم كتب بذلك كتابا فأتمه الحجر الأسود فهو يشهد يوم
 القيامة لمن قبله وفي رواية يأتي يوم القيامة وله لسان ذكي أي منطلق يشهد لمن قبله يوم القيامة ولا بأس
 بتقبيله بغير طواف لكن ليس ذلك من عمل السلف بل قال بعضهم الأول ترك تقبيله في غير طواف
 (قائدة) يكره تقبيل المصحف والحزب وكذلك تكره إهانة الخبز على المعتد وأما رمي الشربة في
 البلاءة لحرام ورمي ماء العجين مكروه أفاده النفر أو رمي مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله ويطوف) أي
 ثم بعد ذلك من تقبيل الحجر يطوف بالبيت طواف القدام وهو واجب يتجر بغيره بالدم وجوبه بثلاثة
 شروط أحدها أن يكون أحرم من الحل إما وجوبا كالأفاق القدام محرما صحيحا أو ندبا كالقبم بمكة الذي
 معه نفس وخرج أحرم من الحل وسواء أحرم بالحل مفردا أو قارنا وكذا الحرم من الحرم إن كان
 يجب عليه الإحرام من الحل بأن جاوز الميقات خلافا لمقتضى التهيئ فحقن أحرم من الحل إن طلب
 بالإحرام من الحل أحرم منه أو من الحرم وقتلنا أحرم من الحل احترازا إذا أحرم من الحرم ولم
 يجب عليه الإحرام من الحل فإنه لا قدوم عليه لكونه غير قادم وثانها أن لا يراهق أي لا يضيئ
 عليه الوقت وأما الوضوء عليه الوقت وخاف فوات عرفة فإنه يسقط عنه ولا دم عليه ويخرج عرفات
 ثالثا أن لا يردف الجبل على العمرة في الحرم فإن أودف بحرم فلا قدوم عليه ويؤخر سعيه حتى يطوف
 طواف الأضحية لأن الساعي إنما يقدم على عرفة إن طاف للقدوم ولا دم عليه في ترك طواف القدام
 عند الأوداف أيضا (قوله ويشترط في الطواف الخ) هذا شروع منه في شروط الطواف وهي سبعة أركانها
 طهارة الحدث والتيمم ثانيا ستر الموهة ثالثا أن لا يسبح أشواطا بعضها أن تكون تلك الأشواط
 متوالية خامسا أن يكون الطواف داخل المسجد سادسا خروج كل البدن عن مقدار سنة أذرع
 من الحجر وعن الشاذ وإن سابعها جعل البيت عن يساره هذا حاصل ما ذكره الشارح (قوله
 طهارة الحدث والحدث) فلو أحدث في أثناء الطواف تطهر ولا يبيح إن كان الطواف واجبا لا تطهرا
 إلا أن يعتمد الحدث فإن تذكر وهو في الطواف أن شربه أو بدنه نجاسة فانه يقطع ويبتدى الطواف
 على المعتد ولا يبيح وما في الحاشية من إنه يبيح تبع فيه المختصر وهو ضعيف كافي حاشية الخريش وقرره
 شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير (قوله وكال سبعة أشواط) فإن نقص منها شوطا أو بعضه ولو
 من الطواف الزكوى رجحه وأما لو زاد عليها فإن كانت الزيادة سهوا أو جهلا فلا تبطل إلا أن بلغت
 مثله فتبطل وإن كانت الزيادة محقة لا مشكوكا فيها وأما عمد التبطل ولو بزيادة شوط بل ولو بزيادة بعض
 شوط عمد أفاده وبعضه وأفاده الشيخ هنا مع زيادة من تقرير شيخنا قال النفر أو رمي فيه بحث وظهر
 في عدم البطلان بغير الزيادة وقال شيخنا الأمير الذي يظهر أن الزيادة بعد إتمامه أو فارق بين
 الطواف والصلاة لأن الصلاة لا يخرج منها إلا بالتسليم انتهى والفاك يبيح على الأقل إلا المستحسك
 ويقبل أخبار الثوري بالكامل ولو وأحد بحيث كان عدلا وينبغي للشافعية أن يتطاع عند ابتداء الطواف
 بأن يقف قبل الزكوى قليل بحيث يصير الحجر الأسود عن يمين موقفه يستوعب جملة بذلك لانه
 فثم يستوعب الحجر ثم يعتد بالشرط الأول فليفتنه لذلك (قوله ومما لا يبيح) أي تكون الأشواط متوالية
 فترتها لم يصح طوافه إلا أن يكون التفرق يسيرا أو لعذر ويستمر على طهارته فلا يضر وأما لو نسى
 شوطا فأن ذكره بالقرع مع بقاء طهارته هاد إليه كما يبيح في الصلاة مع التقرب وإن تباعد بطل كما تبطل
 الصلاة وأما لو فرق للصلاة على جنازة أو طلب نفقة ضاع فإن كان طلبا في المسجد أو كانت الجنازة متمنية

ويطوف ويؤى طواف
 القدام إن كان محرما
 بجمع أو قرآن . وإن كان
 محرما بمرة نوى طواف
 العمرة وببتدى الطواف
 من الحجر الأسود فيستله
 إن أمكنه ويطوف
 ويشترط في طواف طهارة
 الحدث والحديث وستر
 العورة كالصلاة وكال
 سبعة أشواط

ويشترى تغيرها فإنه بنى حيث لم يحصل طول (قوله وكونه داخل المسجد) فلا يصح خارجه ولا على سطحه (قوله خارجا عن مقداره) أذرع (الح) أى يشترط في صحة الطواف خروج كل البدن عن مقدار ستة أذرع من الحجر وما ذكره الشارح من التحديد ستة أذرع تبع فيه البخى وهو ضعيف والمعتد أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر كما في حاشية الخرشى وغيرها خلافا للشارح (قوله من الحجر بكسر الحاء) سعى الحجر لاستدارته وهو محوط مدور على صورة نصف دائرة خارجا عن الشاذرون في جهة الشام (قوله وعن الشاذرون) أى لا بد أن يكون جميع بدنه في طوافه خارجا عن الشاذرون بكسر الدال وقيل بفتحها والمسموع الأول وهو البناء المحدود في أساس البيت وذلك شرط في صحة طوافه والمعتد أن الشاذرون من البيت (قوله وكون البيت عن يساره) أى أن الطائف يجب عليه في طوافه أن يجعل البيت في دورانه عن يساره دائرا من جهة يابه ليصير طوافه فلو طاف وجعل البيت على جهة يمينه أرقباله وجهه أو وراء ظهره لم يصح ويرجع له ولو من بلدته إن كان هذا الطواف ركنا ولا بد أن يمشى مستقيما فلو مشى القهقري لم يصح «تليمان: الأول» إنما طلب جعل البيت عن يساره لأن القلب جهة اليسار والقلب بيت الرب فلذا جعله جهة بيت الرب ولذلك قالوا إن التليذ يجعل شبحه عن يساره بحيث يمشى عن يمين شبحه لأن قلبه جهة اليسار فجعله جهة شبحه فأداه شبحنا «الثاني» تكلم المؤلف على شروط الطواف ولم يتكلم عن سنته ومدى بانه ومكرهاته أما سنه فثلاثة: الأول رمل الرجل في الأشواط الثلاثة الأولى ولو مر بضوا صديا نحو لين ولام لم يترك ولو عدوا رمل هو الأخر ولنفوق المشى ودون الجرى ويكره الرمل للنساء ما لم ترتب عليه كشف عورة أو الإحرام ولا رمل فيها بعد الأشواط الثلاثة الأولى بل المشى فقط ولو تارك من الأول عامدا أو ناسيا أو يكون آتيا بآسة إن فعل والثانية المشى وقيل إنه واجب فيجب بالهم فالركوب حرام وهو الممتد كما قاله الأجهوري وإن طاف راكبا أو محمولا لعذر آخر أو إن لم يكن لعذر لم يعد وضرب الجده أو مدهم فلو رجع من بدنه أو أعاده ماشيا فلا دم عليه وأما مادام بمكة فطلب باعاده ماشيا ولو مع العذر لا يجزئه الدم فإن قلت ما تقدم من أن الركوب حرام برده عليه أن النبي ﷺ طاف على غير قلت يمكن أن يجاب بأن هذا من خصوصياته ^{عليه السلام} كما قرره شيخنا الثالثة الدعاء بلاحد وأمال الذكر والصلاة على النبي ﷺ فستحان وخصوص الباقيات الصالحات ليس مستحبا بل المستحب الذكر بها أو بغيرها الزاوية تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول كما تقدم الخامسة لمس الركن الثاني بيده لا يفيه في الشوط الأول ثم يضعها في فيه بلا تقبيل فإن لم يستطع كبر ومضى ففيه مرتين فقط وأما مستحباته فثلاثة الأول استلام الحجر الأسود في أول كل شوط ماعدا الأول كما تقدم الثاني استلام الركن الثاني في كل شوط ماعدا الأول الثالث الدنونه البيت فرجل لا للنساء الرابع الصلاة على النبي ﷺ الخامس ذكراته وخصوص الباقيات الصالحات ليس مستحبا بل المستحب الذكر بها أو بغيرها السادس الدعاء بالمترم بعد الفراغ من الطواف والمترم ما بين الركن والمقام وأما مكرهاته فثلاثة عشر الطواف مع غلظة النساء والسجود على الركن وتقبيل الركنين الذين يلبان الحجر الأسود وإنشاد الشعر إلا ما خفف ما يشتمل على وعظ وكثرة الكلام فيه وقراءة القرآن وإن لم يكن مالم يدها نحوود بنا آتنا في الدنيا حسنة الآية ولا كان مندوبا كما في حاشية الخرشى والشرب لغير المضطر والبيع والشراء وتغطية الرجل فيه وإتقاب المرأة والركوب لغير عذر على أحد القولين كما سبق وحصر المتكئين والطواف عن الغير قبل فعله عن نفسه قال ابن رشد وفي بعضها خلاف (قوله صلى ركعتين) أى وجوبا على المنعوب وقيل سنة ويستحب أن يقرأ فيها بالكافرون والإخلاص ويطلب اتصال هاتين الركعتين بالطواف فلا تنقض طوافه بعد الطواف وقبل صلاة الركعتين تطهر وأعاد الطواف وصلما فان تطهر وصلما وسعى من غير إعادة الطواف فإنه بعيد الطواف والركعتين والحسنى مادام بمكة أو قربا منها فان تابعد من مكة فليركبها بموضعه ويبحث يهدي إن كانتا من فرض (قوله بأى مكان من المسجد) أى ماعدا البيت وظهره والحجر بكسر الحاء (قوله والأحسن بمقام إبراهيم) أى والمستحب قلبها عند المقام

وموالاته وكونه داخل
المسجد خارجا عن مقدار
ستة أذرع من الحجر
بكسر الحاء وعن
الشاذرون وكون البيت
عن يساره فإذا تم طوافه

وهو الحجر الذي وقف عليه إبراهيم حين بنى البيت وغرقت قدماء فيه أوجين أمر الله أن يؤذن للناس بالحج . وإعلم أنه يسئل بعد فراغه من صلاة ركعتي الطواف استلام الحجر الأسدي ويستحب له بعد استلامه أن يمر بزمام ويشرب منها ولا يستلم الركن الثاني (قوله ثم يخرج الصفا) وهو جبل بمكة وبقي منه على صغير مرتفع قريب من باب الصفا فإذا وصل إليه يسئل له أن يرقاه وقال شيخنا الصفا جامع صفاة وهي الحجارة العريقة (قوله من باب الصفا) المستحب له أن يخرج إلى الصفا من المسجد من باب الصفا الذي هو باب بني خزيمة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي قلبه) أي بأن يترك الهل والحسد والعجب والكبر والرياء والسعة (قوله ويرق عليها) أي يسئل للرجل أن يرقى على الصفا وكذلك يسئل للرأة الرقي على الصفا إن خلا الموضع من الرجال ولا وقت أسفل وإعلم أن السنة الرقي على الصفا في جميع الأشواط فمن رقى في البعض لم يأت بالسنة وأن الرقي على الأقل مستحب وما عدا الدرجة العليا في مرتبة السفلى فلا يحصل المستحب إلا بالقيام عليها مستحب فمن رقى الأعلى وتام أتى بسنة ومستحبين أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ويستقبل القبلة) أي يستحب له أن يستقبل القبلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة حين صعد على الصفا (قوله ويدعو) أي يسئل له أن يدعو إذا وقف على الصفا والمروءة وهذا ظاهر ولكن المتمدن السنة مطلقة وفي أولم يرق (قوله ثم يقول الله أكبر) أي ثم بعد الدعاء يستحب له أن يقول الله أكبر ثم يثني على الله ثم يصلي على نبيه ﷺ كذا أفاده بعض الشراح وعليه فتكون الواو في قول الشارح ويثني ويثني للترتيب (قوله وينحدر) أي ثم بعد النزول من على الصفا يمضي ذاهبا نحو المروة والمروءة بفهم الميم وسكون الراء جبل بمكة أيضا فيقضي منه خاليا من البناء على صغير كالباقي من الصفا (قوله مشتغلا بالذكر) أي لا قراءة القرآن فتسكروا كافي الخطاب (قوله بين العمودين الأخضرين) هما في جدار المسجد الحرام على يسار المذهب إلى المروة وأولها في ركن المسجد الحرام تحت منارة باب علي والثاني بدمه هناك عمودان آخران على يمين المذهب في مقابلة المجلين المذكورين وإعلم أن هذا الخبز إنما هو في القعاب للروقة قطا في المودة منها الصفا (قوله خبز) أي على طريق السنية فلم تترك فلام عليه كافي التفراوى والمرأة لا يسئل لها الخبز (قوله فوق الرمل) والمراد فوق المشي ودون الجري وكل من الخبز والرمل دون الجري إلا أن الخبز أشد من الرمل (قوله فإذا وصل إلى المروة رقى عليها) أي وقف عليها والوقوف المذكور سنة للرجال والنساء إن خلا المسكان من مزاحمة الرجال وعند المزاحمة تقف النساء للدعاء أسفلها وإعلم أن السعي بين الصفا والمروة ذكر لا ينبغي بالدم والدليل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أي لا إجماع عليه أن يطوف بهما أي يسعى بينهما سعي سابع زلت لما ذكره المسالون ذلك لأن الجاهلية كانوا يطوفون بهما وعليهما صحتان بمسحونهما وعن ابن عباس أن السعي غير فرض كما أفاده رفع الإثم من التخيير والجواب أنما زلت ردأ لما يتقده المسلون فلان في الفرضية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم إن الله كتب عليكم السعي فاعلموا رواه البيهقي وغيره وقال صلى الله عليه وسلم « ابدعوا بما عبد الله به » يعني الصفا واه مسلم وقال الشافعي وغيره من بعض الأئمة إنما أخلت الفرضية من هذا الحديث وأما الإجماع فقد أجمع المجتهدون على فرضية إلا أن عباس (قوله وشروط السعي) أي من شروط السعي كإكمال سبعة أشواط ومن شروطه أيضا الموازنة في نفسه أي الموازنة بين أشواطه فلم يشتغل ببيع أو شراء أو صلى على جنازة غير متعينة أو تحدث مع أحد ولم يطمع فيبيع معه فإن طال ابتداء وكذا لو أصابه حقن في السعي توصا وبني وإن أقمت عليه الصلاة وهو به تمادى إلا أن يضيق الوقت فليصل ثم يثني على ما مضى له ومن شروطه أيضا الموازنة بينه وبين الطواف فقد قال الخطاب إن اتصال السعي بالطواف واجب وقيل سنة (قوله كمال سبعة أشواط) أي فلو ترك شوطا أو بعضه لم يترأ ذمته منه بل لا بد منه إن كان بالقرب ولا ابتداء السعي ويرجع له ولو لم يبلده (فائدة) قال في المفدمات أصل السعي سبب مشروعية بين الصفا والمروة في الحج ماجا في الصحيحين

صلى وركعتين بأي مكان من المسجد والأحسن مقام إبراهيم الخليل ثم يخرج للصفا من باب الصفا وفي قبة صفا ويرقى عليها ويستقبل القبلة ويدعو بما تيسر له ثم يقول الله أكبر ثلاثا ويثني على الله ويصلي على رسوله وينحدر نحو المروة مشتغلا بالذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإذا وصل إلى بطن المسيل وذلك بين العمودين الأخضرين خبز الخبز فوق الرمل ودون الجري فإذا وصل إلى العمود الثاني ترك الخبز يفعل ذلك في جميع الأشواط فإذا وصل إلى المروة رقى عليها وفعل ما تقدم في الصفا ثم ينحدر إلى الصفا داعيا وصلياً على النبي ﷺ كافي في الشوط الأول فإذا وصل إلى الصفا فذلك شوط ثان وهكذا حتى يستكمل سبعة أشواط فيكمل له أربع وقفات على الصفا وأربع على المروة ويقيم بها

أن إبراهيم عليه السلام لما ترك ولده إسماعيل مع أمه بمكة وهو رضيع ففرغ ماؤها عطش ولدها معها وصارت تنظر إليه بتلويها فانتقلت كرامة أن تنظر إليه فهدت الصفا أقرب جبل إليها فقامت عليه ثم استقبلت الوادي لتنظر هل ترى أحدا فلم تر أحدا فنهضت عن الصفا حتى إذا بلغت الوادي رفعت طرفها وسمعت سعي الإنسان والجور حتى جاوزت الوادي ثم أتت المروة فقامت عليها ونظرت فلم تر أحدا ففعلت ذلك سبع مرات فلذلك كان السعي بين الصفا والمروة سبع مرات (قوله والبداء بالصفا) أي لحدث البداء ما بدأ الله به، فلو بدأ من المروة ألغى ذلك الشوط وإلا صار نازكا لشوط منه وقال بعضهم البداء بالصفا سنة وهو مخالف لكلام الشارح أي حيث جعل البداء بالصفا من الشروط قال الشيخ ولاتفاق لأن جعله من الشروط من حيث أنه إذا ابتدأ بالمروة لم يعتمد على ذلك الشوط وهذا يناقض سنته من حيث أنه يكون محصلا لشوط في ابتداء فعله بخلاف ما لو ابتدأ بالمروة فيكون ملغيا لشوط ويأتي ببدله في فائدة (قال بعضهم الصفا أفضل من المروة وقيل بالعكس والحق كما قاله ابن حجر أنه لا معنى لهذا التفضيل مع أن العبادة المرتبطة بها شرعا لا تتم إلا بها (قوله وتقدم طواف صحيح عليه) لا يشترط أن يكون الطواف واجبا بل يصح السعي بعد طواف نفل لكن إن فعل بعد طواف قدوم وعل أنه واجب أو اعتقد أنه يلزمه الدم بتركه فصحيح عليه ولا دم عليه وإن فعل بعد طواف نفل أو قدوم ولكن لا يعلم بعده حتى يرجع ليلده أو بعده فعليه دم (نتيجه) قد علمت بما تقدم أن سعي سنن السعي ثمانية: الأولى اتصاله بالطواف (الأشياء) اليسير الثانية المشي (الأمم) عن دقان ركب من غير عنق أو أعاد سعيه إن قرب وإن بعد أجزاء وأهدى كذا قال بعضهم والمعتد به واجب الثالثة أن يقدمه طواف واجب ونقل ونوى فرضيته الزاوية الإسراع بين الميئين الأضرين: الخامسة تقبيل الحجر الأسود بعد الفراغ من الطواف وركننه السادسة أن يرقى على الصفا والمروة مطلقا حتى إلى الرجال كالنساء وإن خلا المكان السابقة الدعاء في حال سعيه وفي حال وقوفه على الصفا والمروة والثامنة البداء بالصفا. وأما مستحباته فطهارة الحدث والخبث وستر العورة واستحب مالك أن ينقص وضوءه إن يتوضأ بين فائتين أو يتوضأ فلا شيء عليه (قوله ينحر هدى الخ) أي أن الحرم بعصرة يتحلل بعد السعي ينحر هدى سدوق في إحرامها سواء وجب لنقضها أو لنقض حج أو كان جزءا صد أو نذر أو ساقط تطوعا وعمل محرمة قبل مكة قبل سعي المييزة والحاصل أنه إذا كان معه هدى يتحلل بالذبح أو الحلق ويندب له تقديم الذبح وكره عكسه فإن لم يكن معه هدى يتحلل بالحلق فقط (قوله أو حلق رأسه) أي ولو نذره ومثل الحلق التقصير والحلق أفضل وعمل أجزاء التقصير إذا لم يكن شعرة مضافا أو معقوصا أو ملبدا أو لا تعين الحلق وعمل أفضلية الحلق على التقصير لغير المتستحب وأما المتستحب فالأفضل في حقه عند التحلل من عمرته التقصير استجابة للشعر حتى يتحلل من الحج هذا كله في حق الرجل وأما المرأة قالوا يجب عليها التقصير ويحرم عليها الحلق ولو بنت عشرين وأما الصغيرة جدا فيجوز لو لم يكن حلق رأسها وإنما حرم الحلق على الكبر لأن مثلها في حقها إلا أن كان رأسها أذى فيجوز الحلق لها للضرورة وصفة تقصير المرأة أن تأخذ من أعراف شعر رأسها كقدر الأظفار أو فوقها يسير أو دونها من جميع طوله وقصيره ولكن يندى والقصه أو ضفره أو تليده لئلا ينع التقصير وصفة تقصير الرجل أن يأخذ من جميع شعر رأسه طوله أو قصيره من قرب أصله استجابة لآفته أخذ من أطراف شعر رأسه أجزاء وخالف المستحب (نتيجه) قال مالك من لم يقدر على حلق شعر رأسه ولا تقصيره وجع به فعليه هدى بدنة أو بقرة أو شاة فإن عجز عن الهدي ولم يجد من يسلفه يصوم عشرة أيام ثلاثة أيام في الحج من حين إحرامه بالحج إلى يوم النحر ويستحب له عدم تفرقتها وسبعة إذا رجع من متى انظر الحاشية وفي سماح ابن القاسم ولو نسيت المرأة التقصير فذكرته ببدلها بعد سنين قصرت وعليها دم انتهى (قوله الإبل) أي لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر هداياه الإبل ونحى بكهشين (قوله ويجوز لصاحبه أن يأكل منها) أي من دماء الحج مطلقا لا خصوص الهدايا فيكون الاستثناء متصلا أي يأكل منها قبل الحل وبعده كهدي التمتع والقرآن وتعدى الميقات حلالا أو ترك النزول بعرفة نهارا أو مجردة

وشروط السعي إكمال
سبعة أشواط والبداء
بالصفا وتقدم طواف
صحيح عليه فإذا تم سبعة
أشواط تحلل حينئذ إن
كان محرما بعصرة ينحر هدى
أو حلق رأسه. وأفضل
الهدى الإبل ثم البقر ثم
الضأن ثم المرو وحكمها في
السن والسلامة من
العيوب حكم الضحايا
ويجوز لصاحبها أن يأكل
منها إلا من أربعة أجزاء
الصيد وفدية الأذى ونذر

ليلا أو ميتة منى . أو ربي الجوار أو طواف القدوم أو غير ذلك فهذه الأمور كلها يأكل منها قبل وبعد هذا قسم من أقسام أربعة . الثاني ما يمنع قبل لا بعد وهو هدى التطوع إذا لم يجعل للساكنين . الثالث ما يمنع بعد لا قبل وهو جزاء الصيد وفدية الأذى إذا جعلت هديا أو نذر المساكين للساكنين هدى أو بدلة للساكنين . الرابع ما يمنع قبل وبعد وهو فدية الأذى إذا لم يجعل هديا ونذر المساكين للمعنين لهم بالنية أو اللفظ بأن قال هذه البذرة نذر للساكنين كانوا معنيين أم لا وهدى التطوع إذا جعل للساكنين بالنية أو اللفظ عين أم لا (قوله إلا من أربعة) أى فلا يأكل منها مطلقا بل على التفصيل الذى سمعته (قوله قبل محله) ومحله هو منى بشرطه الأنية والإفكة (قوله وإن كان محرما ببيع أو قرآن الخ) أى أنه إذا طاف طواف القدوم وصلى سواء كان مفردا أو قارنا فإنه يستحب له أن يعاود التلبية ويرفع صوته بها وإن كان فى المسجد الحرام أو فى مسجد منى لأن ذلك يكثّر فيها ولا يزال يلى حتى يصل لصلى عرفة للزوال فيقطع فلو وصل قبل الزوال لى للزوال أو زالت عليه الشمس قبل وصوله لى وصوله (قوله ويكثر من الطواف) أى التطوع (قوله وشرب ماء زمزم) أى يستحب له أن يكثّر من شرب ما بها ويشربا ويتواضعا ويتنقل به مدة إقامته بمكة ويكثر من الدعاء عند شربه ويقل اللهم إني أسألك علانا نفعا وآخرا شفاء من كل داء وصح فى الحديث وما زمزم لما شرب له خلافا لما قال أنه موضع ويستحب نقل ما زمزم من مائة مرة من كونه لما شرب له (قوله من أحرّم من مكة أو الحرام الخ) أى من أحرّم من مكة سواء كان من أهلها أم لا أيام فيها إزادة تقطع حكم السفر أم لا إذا كان منزله بالحرم كاهل المزدلفة وأحرّم منه وإن خالف الأولى فى إحرامه من مكة فلا يطوف ولا يسمى حتى يرجع من عرفة لأنه طواف قدوم عليه فليس عليه واجب إلا طواف الإفاضة فيؤخر السعى حتى يفعله ورامه (قوله فإذا كان) أى إذا جاء يوم التروية يستحب فيه البقاء وهو اليوم الثامن من ذى الحجة يسمى بذلك لأنه مشتق من الرى وهو سقى الماء . لأنهم يعدون فيه الماء وهو اليوم عرفة (قوله إلى منى) وهو محل معروف يبتعد بين مكة سبعة أميال وسمى بذلك لأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام نعى فيه كشف ما نزل من ذبح ولده أو لأن الدعاء نعى أى تراقى فيه (قوله فإذا وصل إلى منى الخ) أى يفصل بها الظهر والعصر (قوله ولو السنة أن يبيت بها) المراد بالسنة الطريقة فلا ينامان أن البيان بها مستحب كما فى المختصر (قوله ولا يرخل منها لطلوع الشمس) أى إذا وصل الصبح فى اليوم التاسع نعى فيستحب له أن لا يخرج منها إلا بعد طلوع الشمس (قوله فإذا وصل إلى عرفة) وهو موضع الوقوف وسميت بذلك لأن جبريل عليه السلام كان يعلم إبراهيم المناسك فيها ويربّاه ويقول له عرفت فيقول عرفت أو لأن جبريل علم فيها آدم مناسك الحج أو لأن آدم عرف حواء فيها ويستحب فى ذهابه إليها إن يسلك على المزدلفة ويمشى بين المأزمين وهما جبلان بين عرفة والمزدلفة (قوله فالسنة أن ينزل بشرة) أى فى السنة (قوله وهذه السنة) أى فى السنة (قوله وأكثر الناس اليوم فإذا وصل إلى عرفة فالسنة أن ينزل بشرة وهذه السنة قد تركت أيضا وإنما ينزل الناس اليوم فى موضع

المساكن وهدى التطوع إذا هطبل قبل محله وإن كان محرما ببيع أو قرآن عاود التلبية ويكثر من الطواف وشرب ماء زمزم ومن أحرّم من مكة أو الحرام فلا يطوف ولا يسمى حتى يرجع من عرفة فإذا كان يوم التروية توجه الإمام والناس إلى منى بقدر ما يدركون بها الظهر ولو فى آخر الوقت المختار فإذا وصل إلى منى نزل بها حيث شاء والسنة أن يبيت بها ولا يرخل بها لطلوع الشمس وهذه السنة قد تركها أكثر الناس اليوم فإذا وصل إلى عرفة فالسنة أن ينزل بشرة وهذه السنة قد تركت أيضا وإنما ينزل الناس اليوم فى موضع

يكون على وضوء والدعاء لنفسه ولو أذنيه والتسبيح والتحميد والتهليل والتكبير والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأشعر كلام المؤلف أنه لا يقف بعرفة قبل الزوال وهو كذلك بل لا يقف بها إلا بعد الزوال وحكم الوقوف الوجوب يتأدى ولو بجزء من النهار وبعد الزوال ويلزم الدم بتركه اختياراً وأما الوقوف الركبي فهو من بعد الغروب ومنتهاه طلوع الفجر ويتأدى ولو بجزء من الليل بعد الغروب إلى الفجر وأعلن التمييز بالوقوف بيان الوجه الأول فلا ينافي أنه إذا لم يعرفه ليلاً ولم يقف فيها بجزءه بشرطين الأول أن يكون عالماً بأن هذا المحل عرفة والثاني أن ينشئ الحضور بعرفة لا لما راها لجهل بأن هذا المحل عرفة ولكن يلزم لما راعى الوجه الجزئى. الدم لو وجوب الطمأنينة بعرفة (قوله فإن لم تكن له دابة وقفاً) أى ندباً إن كان رجلاً وكره للمرأة (تنبيه) ولو أخطأ أهل الموقف ليلة الثلاثين من القعدة بأن خفي عليهم الهلال فجعلوا الليلة الثانية من الشهر هي الأولى ووقفوا يوم العاشر لعلمهم الذهاب إلى عرفة ليقفوا يوم العاشر بخلاف ما لو وقفوا اليوم الحادى عشر أو كان الخطأ من بعض الحجاج ولو المخطئ فليأجرهم وقوفهم ولو بالعاشر وإذا وقفوا بالعاشر على الوجه الصحيح فإن أفعالهم تتقابل كحال من لم يخطئ. فيتأخر التجرؤ والوسى وسئل السيورى عن من شك في هلال الحجة فقال يبنى عندي أن يقف يومين احتياطاً وقال اللخمي المذهب أنه لا يقف إلا يوماً واحداً لطرح يوم الشك والاعتداد بما سواه وهو المعتد بأفاده التفراوى (قوله فإذا غربت الشمس النخ) أى فإذا غربت الشمس من اليوم التاسع ومضى جزء من ليلة العاشر لأن الوقوف الركبي هو الوقوف في جزء من الليل العاشر كسابق (قوله دفع الإمام والناس) أى مشوا وساروا إلى المزدلفة (قوله يسكنية ووقار) قيل هما بمعنى واحد وهو الهدوء والسكون وقيل متغايران فالسكنية الطمأنينة أى سكون الجوارح بحيث لا يعث يد ولا يغيرها ولا ينظر إلى ما يليه والوقار التعميم أفاده الشيخ في حاشية أى الحسن (قوله فإذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب والعشاء جمعا وقصرا) أى أنه بمجرد وصوله إلى المزدلفة يسكن له أن يجمع بين المغرب والعشاء جميع تأخير ولو كان من أهل المزدلفة ويسكن له أن يقصر العشاء إلا ما كان من أهل المزدلفة فيتمون ولا يقصرون فأهل المزدلفة يجمع بها ولا تقصر وأعلم أن الحاج لا يجمع مع الإمام بالمزدلفة إلا إذا وقف معه وسار معه الناس أو تأخر لفروعه وإن يقف مع الإمام بأن لم يقف أصلاً أو وقف بعده فإنه لا يجمع بالمزدلفة ولا يغيرها ويصل كل صلاة بوقتها بمنزلة غير الحاج وإن وقف مع الإمام وتأخر عن الفطور معه لعجزه فإنه يصلها بعد الشفق في المزدلفة أو غيرها ومن وقف معه وتأخر اختياراً لا يجمع بالمزدلفة (والنزول بالمزدلفة) أى أى المسكن بالمزدلفة قدر حط الرحال واجب يلزم بتركه ثم لا العذر (قوله سنة) أى مستحب (قوله ثم يقف بالمشعر الحرام) أى ثم بعد فراغه من الصلاة يسكن له أن يقف بالمشعر الحرام للأسفار فالوقوف سنة به على المعتد كافي حاشية الخرشى خلافاً لما في الحاشية هناك أنه مستحب فإنه ضعيف ويستحب له أن يجعل وجهه أمام البيت (قوله بالمشعر) هو جبل بالمزدلفة سمي بذلك لأن الجاهلية كانت تشعر فيه هداياها (قوله ويدعون الخ) أى ويكبرون وهل ويحمد الله ويصل على نبيه صلى الله عليه وسلم مع تذلل وخضوع (قوله ثم ينصرف) أى إذا جاء الأسفار إلى الأعلى ينصرف من المشعر الحرام ويذهب إلى منى ولا يقف بالمشعر الحرام بعد الأسفار لخالفه المشركين فإنهم كانوا يقفون لطلوع الشمس فن وقف لطلوع أساء ولادم عليه ويستحب للدافع من المشعر إلى منى وكان رجلاً أن يحرك دابته يطين بحجر إن كان ذا كبا ويسرع في مشيه إن كان ماشياً وأما المرأة فلا يطلب منها ذلك ويطن بحجر يكسر السين واديين المزدلفة ومنى وقد رمية الحجر ليس من واحد منهما سمي بذلك لحصر أصحاب الغيل فيه ويروى

الوقوف فيحافظ على إحياها فإذا زالت الشمس فليرجع إلى مسجد نمرة ويقطع التلبية حيثك ولا يلبى بعد ذلك على المشهور ثم يصلى الظهر والعصر جمعا وقصرا السكك صلاة أذان وإقامة ومن لم يحضر مع الإمام جمع وقصر في رحلة ثم يأتى الموقف وعرفة كلها موقف فيقف راكبا مستقبلاً متضرعاً خاضعاً يدعو إلى الغروب فإن لم تكن له دابة وقف قائماً فإذا تعبد جلس فإذا غربت الشمس دفع الإمام والناس معه بسكنية ووقار فإذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب والعشاء جمعا وقصرا والنزول بمزدلفة واجب والمبيت بها إلى الفجر سنة فإذا طلع الفجر صلى الصبح في أول وقتها ثم يقف بالمشعر الحرام ويدعو لنفسه ولوالديه والمسلمين ثم ينصرف فإذا وصل إلى منى

العذاب عليهم به (قوله رى جرة) العقبة أى يستحب له حين وصوله إلى منى حط رحله أن رى جرة العقبة وإن كان راكباً والرى فى نفسه واجب والاستيجاب منصب على الرى حين الوصول كما علمت ويدخل وقتها من طلوع الفجر ويستحب التأخير حتى تطلع الشمس فإذا وصل إلى منى قبل طلوع الشمس أخر استحباباً للطلوع وإن كان يدخل وقت رميها بطول الفجر ويمتد وقت أدائها إلى غروب الشمس وأداؤها فى الليل قضاء والمراد بجرة العقبة البناء وما تحته السكان فى آخر منى من ناحية مكة فى رأس وادى المحصب عن عين الماشى إلى مكة سميت جرة العقبة باسم ما رى فيها وهى الحجارة إلا أن الرى فى أسفل البناء أفضل منه على نفس البناء وإن أجزأ ولا فوق فى الأجزاء بين كون الرى واقفاً أمام البناء أو تحته أو خلفه لأن القصد بإصال الحصى إلى أسفل النيران فإن وقف فى شقوق البناء فى الأجزاء تردد قال فى المختصر وفى أجزاء ما وقف فى البناء تردد انتهى فقرأوى (قوله فريها بسبع حصيات) أى وقدراً للحصاة مثل القولة أو التواؤ ولا يجوزى. ما صفر جداً كالحصاة بخلاف مالورى بحجر كبير فإنه يجوزى مع الكرامة (قوله يكبر الخ) أى يكبر استحباً بأكبر تكبيرة واحدة مع كل حصاة لا قبلها ولا بعدها وبوقت المستحب بمقارفة الحصاة ايده قبل التطق به ولو قبل وصول عليها (قوله بهذا الرى) أى رى جرة العقبة (قوله فيحل له كل شيء) أى من لفس الثياب وغيره ويكره معه مس الطيب ولا فدية (قوله إلا النساء والصيد) أى غرماً بها بآية وكذلك المرأة يحل لها كل شيء إلى الرجال والصيد ومثل رى الجرة فوات وقت أدائها وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لأن الليل قضاء (قوله وينحر هديه الخ) أى ثم بعد رى جرة العقبة ينحر أول يده فى منى إن كان معه هدى ساقه فى إحرام حج ولو نقص فى عمرة ولو كان تطوعاً أجزأ صيد ولا بد أن يكون قد وقف به هو أو نذبه به فمساءلة النحر فإن النحر واحد عاذاً كرفتنجر بمكة لا يمتنى ومعنى كلها محل النحر إلا من وراء جرة العقبة بما إلى مكة لأنه ليس من منى (قوله ثم يحلق) أى ثم إذا فرغ من النحر أو الذبح يحلق رأسه أو يقصر إلا أن الحلق أفضل فى حق الرجال وأما النساء فيستعين فى حقهن التقصير وقد سبق تفصيل هذه المسألة (قوله ثم يأتى مكة الخ) أى ثم بعد الحلق يأتى مكة فيطوف بالبيت العتيق طواف الإفاضة والمبادرة به يوم النحر أفضل ولو أخره عن أيام التشريق لا يلزمه دم إلا بخروج ذى الحجة (قوله بأن أحرّم من مكة الخ) وأما لو أحرّم من الحل ولم يضايقه الزمن فيجب عليه طواف القدوم قبل عرفة والسعى بعده (قوله ولم يسع بعد طواف القدوم) وعليه دم فى تركه السعى بعد أن كان غير مراهق لأنه إن طاف للقدوم يجب عليه أن يقدم السعى فيفعله وراهه وكذا يسمى بعد طواف الإفاضة من لم يطف للقدوم راساً بأن كان مراهقاً أى ضابقه الزمن وحاصل هذه المسألة أنه يفعل فى اليوم الأول من أيام النحر أربعة أشياء مرتبة الرى بالنحر فالحلق فالطواف لكن الثلاثة الأولى فى منى والرابع فى مكة وحكم هذا الترتيب مختلف فتقدم الرى على الحلق وعلى الإفاضة واجب فإن حلق قبل الرى أو طاف الإفاضة قبله لم يدم بخلاف تأخير الذابغ عن الرى أو تأخير الحلق عن الذبح فستحب كذا تأخير الإضافة عن الذابغ فإذا حلق قبل أن ينحر أو ذبح قبل أن رى أو أفاض قبل الذبح أو الحلق أو قبلها معاً فلا دم عليه وأما ما حصل أن الصلوة أربعة الترتيب فيها مستحب واثنان واجب فتقدم الرى على الذبح مستحب وتقديم الرى على الحلق أو الإفاضة واجب وتقديم الذبح على الحلق أو الإفاضة أو الحلق على الإفاضة مستحب (قوله ثم يرجع إلى منى الخ) أى ثم بعد الذابغ من طواف الإفاضة وركعتيه يرجع إلى منى فيبيت بها ثلاث ليال إلى أن لا يجوز المبيت دون جرة العقبة لأنه ليس من منى ويقصر الصلاة ولا يتم إذا كان من غير أهل من فلو ترك أكثر ليلة من ليالها لم يدم ولو ترك ذلك اضرورة كخوفه على متاعه ويستثنى من ذلك رعاة الإبل فإنه يرخص لهم بعد جرة العقبة أن ينصرفوا إلى الرعى ثم يأتون فالثالث النحر فيرموا اليوم الماضى وهو ثاني النحر واليوم الذى حضروا فيه وهو ثالث النحر ثم إن شاءوا

رى جرة العقبة فريها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة وقد حصل بهذا الرى التحلل الأصغر فيحل له كل شيء إلا النساء والصيد .

وينحر هديه ثم يحلق رأسه ثم يأتى مكة فيطوف طواف الإفاضة ويسعى إن لم يكن سعى أولاً بأن أحرّم من مكة ومن الإحرام أومن الحل ولم يسع بعد طواف القدوم وقد حصل له التحلل الأكبر فيحل له كل شيء حتى النساء والصيد ثم يرجع إلى منى فيبيت بها ثلاث ليال إن لم يتجهل وليستين إن تعجل فإذا زالت عليه الشمس من اليوم الثانى رى إجماع الثلاث

تعجلوا ويسقط عنهم روى الرابع وإن شاءوا أقاموا اليوم الرابع وبرموا مع الناس ومثل الرعاة في عدم لزوم المبيت ليالي متى أهل العقاية فيجوز لهم البيات بمكة لأجل الماء. لكن أهل العقاية يرمون في كل يوم (قوله ثلاث ليال) أي ليلة ثاني عيد النحر وليلة ثالث وليلة رابعة إن لم يتعجل وليلتين إن تعجل وهذا ليلة ثاني العيد وليلة ثالث وإعلم أن التعجيل مباح في حق كل حاج ماعدا أمير الحج وأما هو فيكره له التعجيل لقول مالك لا يعجنني لأمر الحج أن يتعجل (قوله فإذا زالت عليه الشمس الخ) أي فإن روى قبل الزوال لم يجزه ويستحب كون الرمي قبل الصلاة فإن صلى ثم روى أجزأه وينتهي الأداء إلى غروب كل يوم وما بعده قضاء له ويقوت الرمي بغروب الرابع ويلزمه دم واحد ترك حصة أو في ترك الجميع وكذا يلزمه الدم إذا أخر شيئا منها إلى الليل لأنه وقت قضاء كما تقدم. والحاصل أن أول يوم إنما روى فيه سبع حصيات فقط وهي حصة العقبة وإن الثاني والثالث والرابع وهي أيام الرمي ويقال لها الأيام المعدودات روى في كل يوم منها الثلاث جوار كل واحدة بسبع حصيات بالجملة ثلاث وستون وحصيات العقبة سبعة بالجملة سبعون حصاة لأن المتعجل لا يتعجل لأن المتعجل يسقط عنه روى الرابع (قوله فيبدأ بالجمرة الأولى) أي يجب عليه أن يبدأ بالجمرة الأولى وهي الكبرى ثم يثني بالوسطى وهي التي في السوق ثم يختم بجمرة العقبة فالترتيب بين الثلاثة شرط صحة فإن نكس بطل روى المقدمة عن محمد ولو سهوا وأعلم أن الرمي للجمرة بالشرط وله مستحبات، أما شرط الصحة فتأنيب: الأول أن لا يضع الحصة على الجمرة بل يطرحها طرحا فإن وضعها ولم يحذفها لم يجزه. الثاني أن يكون العدد سعيًا فلا يجزئ أقل من ذلك. الثالث أن يرمى كل حصة بانفرادها فإن روى السبع في مرة واحدة لم يعتد إلا بواحدة. الرابع أن يكون الرمي به حجرا كرخام ونحوه فلا يصح بطين ولا معدن كحديد ونحوه الخامس أن يصل الحصة إلى الجمرة بواسطة الرمي فإن لم يكن بواسطة بل كان في وصولها الجمرة بسبب تدحرجها من مكان عال غير بناء الجمرة فلا يجزئ السادس كون الرمي باليد فلا يصح بقوس ولا برجل ولا بقم. السابع أن لا يكون يسيرا جدا كالحصاة ثم اختلف فيما هو أولى فقليل قدر القولة وقيل قدر النواة ويجزئ. ما صغر جدا كالحصاة بخلاف ما لوى بمجر كبير فإنه يجزئ. لكن مع التكرار كما تقدم. والثامن الترتيب بين الجمرة الثلاث فإن نكس أعاد روى المقدمة عن علماء ولو سهوا كما تقدم. وأما مستحباته ف عشرة الأولى أن يكون الرمي باليمين لأن يكون لا يحس الرمي بها. الثاني أن يكون مع كل حصة تذكيرة برفع صوتها الثالث تتابع روى الحصة. الرابع تتابع روى الجمرات بأن روى الثانية عقب الأولى بكاملها والثالثة عقب الثانية بكاملها. الخامس لقط الحصة دون كسرهما فلا يكسر حجرا كبيرا ورمى. وله أخذ الحصيات من متى إلى جمرة العقبة فالأفضل أخذها من المزدلفة السادس طهارة الحصة فيكره الرمي بمحتجب. السابع أن لا يكون عمارى به غيره فلو خالف ورمى به يجزئ. لكن يكره الرمي بما روى به الغير. الثامن روى جمرة العقبة بطن الوادي بخلاف غيرها فمن فوق، التاسع أن يأتي لها ماشيا ذاهبا وراجعا فمن قدره هذا في غير اليوم الأول وأما فيه فقد تقدم أنه يأتي لها وإن راكبا. العاشر أن يقف للدعاء بأثر الرمي في الجمرة الأولى التي تلى مسجدتي فيقدم لها مائها فيستقبل الكعبة ويكبر ويهل ويحمد الله تعالى ويصل على نبيه صلى الله عليه وسلم ويدعو بمقدار قراءة البقرة بأسراع من غير رفع يديه وكذا بأثر الرمي في الجمرة الثانية يقف كذلك إلا أن وقوفه إنما حال كونها في جهة يسارها لأنها مأخوذة كذا في العاشية هنا ورد الرصاص بأنه يكون في جهة يسارها فتكون على يمينه انتهى من حاشية إبي الحسين (قوله وقد تم حجه) أي بفرأضه وسننه وقضائه وأما طواف الوداع فهو عبادة مستقلة يستحب فعلها لكل خارج من مكة سواء كان حاجا أو غيره. والدليل على استحبابه قوله صلى الله عليه وسلم لا يفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف، فعلم أن الطواف ثلاثة أقسام واجب يجبر بالدم كطواف القدوم وكن لا يسقط فرض الحج إلا به كطواف الإفاضة ومستحب كطواف الوداع (قوله وكان آفاقا) فيه نظر لأن

فيبدأ بالجمرة الأولى وهي التي تلى مسجد متى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ثم يرجع إلى رحله فبصل الظهر فإذا زالت عليه الشمس من اليوم الثالث روى الجمار الثلاث أيضا كما صنع في اليوم الثاني ثم إن شاء تعجل وسقط عنه المبيت ورمى جمار اليوم الرابع ومتى غربت الشمس عليه قبل أن يجاوز جمرة العقبة لزمه المبيت ولزمه الزوال على الصفة المتقدمة وقد تم حجه فإذا أتى إلى مكة وكان آفاقا وقد أحرم بالحج مفردا فبسن له أن يأتي بعمره، قال مالك: هي أكد من الوتر ولا نعلم أحدا من المسلمين

ورخص في تركها وزهد ابن الجهم (٢٠٨) وابن حبيب إلى وجوبها ويكره تكرارها في العام الواحد وقيل لا يكره

العمره تطلب من المسكى أيضا وكأنه رأى أن الشأن أى المسكى حصلت منه عمره في هذا العام قبل أشهر الحج وسبأني أنه يكره تكرار العمره على المعتد وأقارباً نسبة الآفاق أى الجهات الخارجة عن مكة جمع أفق بمعنى المسكان وإنما ينسب للجمع لأنه صار كالعلم على الجهات قوله فليس له أن يأتي بعمره) يحرم بها من الحل والمراد به ما جاوز الحرم والأولى أن يحرم حين خروجه للحل من الجعرانة موضع بين مكة والطائف فإن لم يحرم منه أحرم من التعميم وهي مساجد ثمانية فهي تلي الجعرانة في الفضل وإنما كانت الجعرانة أفضل لبعدها عن مكة أفاده الشيخ في الحاشية هنا السكنه اعتمد في حاشيته على الخرشى أن الجعرانة والتعميم سواء في الفضل وقرره شيخنا أيضا فهو المعتد خلافا لما في الحاشية هنا فلو أحرم من الحرم ولم يخرج إلى الحل فإنه يعيد إحرامه فإن طاف وسعى فإنه يعيد طوافه وسعيه بعد أن يخرج إلى الحل لأنها وقعا بغير شروطها وهو الخروج إلى الحل فلو أنه إذا طاف وسعى حلق رأسه فإنه يعيد طوافه وسعيه أيضا بعد خروجه إلى الحل ويقتدى لأنه كن حلق في عمرته قبل طوافه وسعيه (قوله رخص في تركها) أى من غير لوم (قوله وزهد ابن الجهم الخ) ضعيف بل المعتد أنها سنة مؤكدة (قوله ويكره تكرارها في العام الواحد) هذا هو المعتد والقولان للذان بعده ضعيفان (قوله وأحسن ما يسأل الله تعالى به العافية الخ) العافية هي السلامة من البلاء والعفو أن يعفو الله عن الذنب . قالت عائشة رضي الله عنها لو رأيت ليله القدر ما سألت الله إلا العفو والعافية . والله أسأله العفو والعافية العاتقة في الدين والدنيا والآخرة والرضا والإخلاص والتوفيق وحسن الخاتمة بحمد سيدنا محمد ﷺ والله سبحانه وتعالى أعلم . والحمد لله على الختام والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وصحبه السادة الكرام والله أسأل أن يتعجبها كافع بأصروها وأن يجعلها خالصة لوجه الكريم وسببا لفلو بزيته في جنات النعيم والحمد لله على اتمام ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

المغرب يبطل بأربع
فهرس
السورة
حاشية الصفح على شرح ابن تركي
العوايت رقم ١٣٥

صفحة	صفحة
٢ خطبة الكتاب	١٣٤ باب في الإمامة
٢٠ باب نواض الوضوء	١٤١ باب صلاة الجمعة
٣٦ باب أقسام المياه	١٦١ باب في الصيام
٤٤ باب فرائض الوضوء	١٧٦ باب في أحكام الاعتكاف
٦٦ باب فرائض الفسل	١٧٨ باب في زكاة الفطر
٧٧ باب في التيمم	١٨١ باب الزكاة
٨٦ باب شروط الصلاة	١٨٤ باب في زكاة العين
٩٤ باب فرائض الصلاة وسننها	١٨٥ باب في زكاة الماشية الذميمة
١١٣ باب مندوبات الصلاة	١٨٧ باب في الزكاة والأضحية
١٢٨ باب مفسدات الصلاة	١٩٢ باب في الحج
١٣٢ باب سجود السهو	

سیدی عبد الباری المشاوی الرفاعی رحمہ اللہ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين آمين

(١٢) اجتمع عريف وكسوف والاستسقاء وجمع في يوم واحد
 عريف ذكر بالكسوف لا تقبل الشمس ثم بالعيد ثم بالجمع. وحيث الاستسقاء ليس
 لكن يوم العيد يوم تحمل صباهة والاستسقاء منه خلل ومما اراد ان يحجب في ذلك
 يكون كسوف يوم العيد لأن العيد انما يكون من النصف الاول والكسوف من النصف
 الثاني واجب بان الحقل من يقضي العقد بنقير الوقوم. آه
 (جريدة) انه انما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة امام بكائه للمؤمنين عليه. وكذا اذا مذكرا
 والنار فلا يأنه لا يفسد الله الجنة ويستعيد به النار. ونكر ذلك مرة بعد مرة ولا يكره
 نكر الصلاة. العسجد البنية باللال الحرام. وكذا انكر الصلاة في البيت والبركة البنية باللال
 الحرام. ونكر ايضا نكر القبلة والبركة والذباب والبغ والصيد ولعن الصلاة
 قال (الشيخ) في حاشية الخرشني للحلواني لا ينفذ الا اذا كان بالعربية (قومه)

أم عيسى مولى لبيت نبينا
 على الصبح عدد ١١٩